دراسات في تحولات المجتمع الفلسطيني
ما بعد أوسلو (1)

الفواعل والمؤسسات الفلسطينية

تحرير
أحمد عطاونة حسن عبيد

إسطنبول
2023

دراسات في تحولات المجتمع الفلسطيني ما بعد أوسلو (1)

الفواعل والمؤسسات الفلسطينية

تحرير

أحمد عطاونة حسن عبيد

مركز الشرق للدراسات الاستراتيجية مركز رؤية للتنمية السياسية

إسطنبول - 2023

دراسات في تحولات المجتمع الفلسطيني ما بعد أوسلو (1)

الفواعل والمؤسسات الفلسطينية

Studies in the Transformation of Post-Oslo Palestine Society (1)

The Actors and the Palestinian Institutions

جميع الحقوق محفوظة ©

الطبعة الأولى 2023 م

إسطنبول - تركيا

ISBN:978-605-70525-7-5

تصميم الغلاف: بشر عبد الهادي

تصميم داخلي: ضياء الورديان

تدقيق لغوي: شيماء حسن

لا يسمح بإعادة إصدار هذا الكتاب أو أي جزء منه أو تخزينه في نطاق استعادة المعلومات أو نقله بأي شكل من الأشكال دون إذن خطي من الناشرين.

الموقع الإلكتروني: research.sharqforum.org/ar | www.vision-pd.org

البريد الإلكتروني: info@sharqfowum.org | info@vision-pd.org

تلفون/ فاكس: +90-2126031815 | +90-2126310107

VISION FOR POLITICAL DEVELOPMENT

الشرق للأبحاث الاستراتيجية AL SHARQ Strategic Research

الهيئة العلمية والاستشارية لمجموعة عمل
«التحولات في المجتمع الفلسطيني ما بعد اتفاق أوسلو»

بشير نافع — إصلاح جاد

وضاح خنفر — جوني منصور

خالد الحروب — ناصر الدين الشاعر

محمد عفان

الفهرس

تقديم.....7

تمهيد: الفواعل السياسية والمؤسسات الفلسطينية، نماذج من التحولات في المجتمع الفلسطيني ما بعد أوسلو «**حسن عبيد**».....12

المحور الأول: التحولات في الأحزاب والفصائل الفلسطينية

تحولات فتح بعد أوسلو: استنزاف الرمزية التاريخية واهتراء العصا من الوسط «**خالد الحروب**».....20

تحوّلات حماس: من الميثاق إلى الوثيقة ومن التنشئة إلى الاستقطاب «**بلال الشوبكي**».....45

اليسار الفلسطيني بعد أوسلو: تحولات إكراهية «**حسن أيوب**».....72

المشهد الحزبيّ للفلسطينيّين في مناطق الـ48 بعد أوسلو «**مهند مصطفى**».....88

فصائل المقاومة الفلسطينية الناشئة بعد انتفاضة الأقصى وأثرها على مشروع التحرر الوطني «**حسام الدجني**».....106

التحوّلات في الحركات الإسلاميّة في فلسطين «**عدنان أبو عامر**».....126

المحور الثاني: التحولات في المجتمع المدني والفواعل غير الحزبية

التحوّلات في علاقة المجتمع المدني الفلسطيني في أراضي الـ48 مع إسرائيل «**إمطانس شحادة وعرين هواري**».....146

التحولات في دور المجتمع المدني الفلسطيني في مناطق الـ48 بعد أوسلو «**ساهر غزاوي**».....162

المجتمع المدني الفلسطيني والعلاقة مع السلطة الحاكمة في كلّ من الضفة الغربية وقطاع غزة «**رولا شهوان و أيمن يوسف**».....183

التحولات في المجتمع المدني في قطاع غزة 1967 - 2022 «**نهاد الشيخ خليل**».....202

التحوّلات في بنى وأدوار المجتمع الأهلي الفلسطيني في الشتات ما بعد أوسلو: لبنان نموذجا «**جابر سليمان**».....220

الاتحادات الشعبية الفلسطينية بعد «أوسلو»، تحولات الدور والمكانة «**حمدي حسين**».....245

النخبة الفلسطينية وتحولاتها في مرحلة أوسلو.. البُنية والدور والتحديات «**عوني فارس**» 268

سيسيولوجيا التغيير الإسرائيلي المُمنهج تجاه المجتمع الفلسطيني بعد أوسلو وتحولاته الناشئة «**إياد أبو زنيط**»..... 288

المحور الثالث: التحولات في منظمة التحرير والسلطة الفلسطينية

تحوّلاتُ السّلطة.. مسارٌ قسريٌّ من الإدماج ضمن منظومات السّيطرة الاستعماريّة «**خليل شاهين**»..... 309

لعبة القانون: تحولات العلاقة بين السلطة ومنظمة التحرير الفلسطينية «**رشاد توام**» 330

تقديم

تمرّ القضية الفلسطينية في لحظة شديدة الخطورة والتعقيد، لا سيما مع ظهور مشاريع سياسية جديدة تحاول الاستفادة من البيئة السياسية الداخلية والإقليمية والدولية الراهنة، للاستمرار في التنكّر للحقوق التاريخية الثابتة للشعب الفلسطيني، والحيلولة بينه وبين التحرّر والانعتاق من الاحتلال. تجلّت هذه المشاريع في الإعلان عمّا عرف بصفقة القرن الأمريكية، إبّان إدارة الرئيس الأمريكي رونالد ترامب، وكذلك مشاريع الضم الصهيونية لأراضٍ من الضفة الغربية، وعودة الحديث عن الوطن البديل. في ذات الوقت، تواجه الحركة الوطنية والمشروع الوطني الفلسطيني مجموعة من التحديات الداخلية، في غالبيتها عائدة لاتفاقية أوسلو 1993، سواء من جهة المؤسسات السياسية والبنى الحزبية والعلاقات البينية، أو من جهة البرامج والمشاريع السياسية، فقد تقلّص حجم ودور عدد كبير من الفصائل الفلسطينية خلال العقود الثلاثة الماضية، وضعف حضور المؤسسات السياسية وفعاليتها، وحدثت تحولات عدة على بنية وخصائص المجتمع الفلسطيني، وبات المشهد السياسي مشتّتا؛ حتى بدا الجهد الوطني يقوّض نفسه بنفسه، بدل أن يكون في إطار من التنوع والتكامل الإيجابي والبنّاء، فلا وحدة في التمثيل، ولا مؤسسات سياسية جامعة وفعّالة، ولا توافق على البرامج، ولا تنسيق في الأداء.

فمنذ اتفاق أوسلو، برزت جملة من التحوّلات العميقة في المجتمع الفلسطيني، طالت جوانبه المختلفة، وأحدثت تغييرًا على تركيبته وأدائه وسلوكه السياسي والاقتصادي والاجتماعي والنضالي. هذه التحوّلات تركت أثرها على مسار القضية الفلسطينية، وطبيعة ودور الحركة الوطنية الفلسطينية بمكوّناتها المختلفة، وأظهرت مجموعة من التناقضات الفلسطينية الداخلية، انعكست على الأداء الفلسطيني على أكثر من صعيد. فلم يقتصر الأمر على الانقسام السياسي، الذي تطور لانقسام جغرافي ومؤسّساتي بين الضفة الغربية وقطاع غزة، بل ظهر انقسام آخر حول تعريف المشروع الوطني، إلى جانب الأزمات البنيوية في المؤسسات والنظام السياسي، وصل لدرجة أن تجد تعريفًا خاصًّا لدى كلّ فصيل، بل لدى التيارات داخل الفصيل الواحد، للمشروع الوطني بما يتضمّنه من رؤية وبرامج وآليات عمل. وفي هذه الأيام يسود نقاش بين النخب الفلسطينية للوصول إلى تعريف موحّد له، وبلورة رؤية قادرة على تجميع الفلسطينيين حولها، وتصلح لاستجلاب دعم العرب والمسلمين وكل مناصر لقضايا الحرية في العالم. وهو أمر مُلِحٌّ ويشكّل ضرورة وطنية، إذ لا يمكن أن يبقى شعب يناضل من أجل مشروع وطني ضائع ما

بين عدد من الأطروحات السياسية من قبيل حل الدولتين، والدولة الديمقراطية، وتفكيك دولة الأبارتهايد، والتحرير الكامل من البحر إلى النهر، ودولة ثنائية القومية.... إلخ. ويزداد الأمر إلحاحًا إذا ما عرفنا أنّ غالبية المشاريع السياسية الفلسطينية التي تتبناها فصائل وتجمعات فلسطينية مختلفة تعيش مأزقًا متعدّد الأوجه.

فبعد مرور ثلاثة عقود على انطلاق مسار أوسلو، الذي وضعت قيادة منظمة التحرير الفلسطينية (م.ت.ف) كل جهدها السياسي فيه، على أمل الوصول عبره إلى دولة فلسطينية على حدود الرابع من حزيران 1967م، استنادًا إلى قرارات «الشرعية الدولية»، وصل هذا المسار إلى نهايته، عبر تبني الحكومة الصهيونية بشكل كامل لرؤية اليمين الصهيوني المتطرّف لحل الصراع، أو بالأحرى لتصفية القضية الفلسطينية، خاصة في ظل الالتهام المستمر للأراضي في الضفة الغربية، واستمرار مشروع التهويد الذي قد يَتَوّج بضم الأغوار والمستوطنات وجزء أو كل ما يعرف بمناطق (C)، ما سيحوّلها إلى مجموعة من الكانتونات والمعازل. وفي الأراضي المحتلة عام 1948، عملت غالبية الأحزاب الفلسطينية هناك، ولعقود طويلة، ضمن مقاربة سياسية تسعى إلى إنجاز المواطنة الكاملة للفلسطينيين، والمساواة بينهم وبين اليهود في دولة الكيان، مع الحفاظ على بعض الحقوق الثقافية والاجتماعية الخاصّة، إلا أنّ هذه المقاربة تلقّت ضربات قاصمة خلال السنوات الأخيرة، حيث تم اعتماد ما يسمى بقانون القومية، ويهودية الدولة، فبدّدت رغبات أو آمال كل من عمل على إدماج السكان الفلسطينيين الأصليين في هذا الكيان، بوصفهم مواطنين كاملي المواطنة. فيما استمرت حالة التهميش التي يعيشها الشتات الفلسطيني منذ غادره الرئيس الراحل ياسر عرفات ومعه قيادة م ت ف، وبقي نصف الشعب الفلسطيني يعيش على هامش المشهد السياسي، وغاب دوره الفاعل باعتباره جزءًا من الحركة الوطنية الفلسطينية بمفهومها الشامل.

في المقابل، هناك من يعتقد أن التباين الداخلي الفلسطيني يأتي في سياق التطور الطبيعي لحركات التحرر، وأنه ثمة فارق بين أزمات النمو والتقدم وأزمات الانهيار والتراجع. فقد شكل تطور المقاومة في قطاع غزة، إضافة إلى وحدة الموقف الفلسطيني تجاه التحديات الكبرى، وتنسيق الجهود في مسارات وطنية مؤثرة، مثل مواجهة مخططات الضم وصفقة القرن، بارقة أمل لتطور الحالة الوطنية الفلسطينية. كما أن الوضع الفلسطيني الراهن، يمكن أن يشكّل فرصةً للحفاظ على المكتسبات، والتحلّل من الاتفاقيات غير المنصفة، والانطلاق نحو المستقبل على قواعد نضالية جديدة. فالطريق المسدود الذي وصله مشروع أوسلو، وما ترتّب عليه من علاقات مع الاحتلال، اقتصادية، وأمنية، وسياسية... إلخ، يمكن أن يقود إلى خروج الفلسطينيين من مرحلة وهم سياسي طال أمدها.

هذا الواقع السياسي الفلسطيني والتباين حول قراءته وتقييمه، يتزامن مع استمرار الاختلال في موازين القوى الدولية؛ إذ استمرت الولايات المتحدة المنحازة بالكامل للكيان الصهيوني، بالتفرّد في كونها القوة العظمى الراعية لما عرف بعملية السلام والقضية الفلسطينية، رغم أن بعض قوى الشرق بدأت تتحرّك بشكل عملي لحجز مساحة لها كقوى عظمى تنافس وتتصدى لهيمنة الولايات المتحدة، وقد تجلّى ذلك بشكل كبير في الحرب الروسية - الأوكرانية التي اندلعت مطلع العام الماضي، إلا أنّه من غير المتوقع حدوث تغيّر جوهريّ على هذه الصورة خلال السنوات القليلة القادمة، فحتى القوى المؤهلة لتنافس الولايات المتحدة في الساحة السياسية الدولية ليس لديها مواقف يمكن أن تشكل فارقًا جوهريًا تجاه القضية الفلسطينية؛ فالصين وروسيا والهند، دول صديقة للكيان، وهي أقرب لتبني مواقفه من كونها مساندة للحقوق الفلسطينية.

يتقاطع الواقع الفلسطيني أيضًا مع أوضاع إقليمية تتجه لصالح «إسرائيل» وتعزيز دورها الإقليمي؛ حيث غرق الإقليم بدوله العربية والإسلامية في أتون حروب طائفية ومذهبية وأهلية؛ نتيجة لمواجهة الربيع العربي من قبل الأنظمة الشمولية، والتدخلات الخارجية السلبية، والاحتكام إلى المصالح الطائفية والأيديولوجية الضيقة، والتي جنت على آمال وطموحات الشعوب في الحرية والتغيير، فانهار النظام العربي الرسمي، واصطفت الدول العربية والإسلامية في مواجهة بعضها البعض، وعجزت حركات التغيير ومن دعمها عن المحافظة على الثورات التي نجحت في إزاحة بعض الأنظمة الشمولية، فيما نجحت الولايات المتحدة مستفيدة من بعض الأخطاء السياسية، في تقديم «إسرائيل» كحليف للدول القلقة من النفوذ الإيراني ومن الربيع العربي، وهو ما بدأت معالمه تظهر من خلال تطور العلاقات السرية والعلنية بين «إسرائيل» وعدد من الدول العربية.

هذه التطورات في الواقع الوطني والإقليمي والدولي رافقها تغير مضطرد في المشهد السياسي الصهيوني، إذ استمرت قوى اليمين الأكثر تطرفًا في التقدم على حساب الوسط واليمين المتطرف، إلى أن أصبحت التحالفات السياسية لتشكيل الحكومة _كما في الحكومة الحالية_ تتم بين اليمين المتطرف واليمين الأشد تطرفًا، وهو ما قاد إلى تحول دولة الاحتلال إلى دولة دينية فاشية وعنصرية، فالإصرار على تعريف دولة الكيان بأنها يهودية، وإقرار قانون القومية العنصري، والاستمرار في بناء جدار الفصل العنصري، وترسيخ صورة دولة الأبارتهايد، كل ذلك قاد إلى انتهاء مقاربات سياسية استمرت عقودًا، ووضع حدًّا للكثير من التصورات والأفكار السياسية للتعامل مع هذا الكيان، وقلّص إلى حد كبير فرصة ترويجه في المنطقة من قبل داعميه كدولة ديمقراطية حديثة ومتطورة، فالتقدم في بعض مجالات العلوم لا يمكن أن يغطي على معالم الفاشية والعنصرية التي طغت عليه، الأمر الذي من شأنه مساعدة الفلسطينيين في مشروعهم الوطني إذا ما أحسنوا استثمار هذه المعطيات.

كل ما سبق من ظروف دولية وإقليمية وفلسطينية قادت إلى ما يمكن تسميته بالمأزق التاريخي، وحالة الاستعصاء الوطني التي أغرت الكيان الصهيوني وداعميه، في ظل غياب مراجعات جدية أو تقييم منهجي وموضوعي، وبالذات على المستوى الرسمي، مؤسسات وأحزاب وفصائل، إذ لا تكاد تجد تقييمًا أو مراجعة منهجية صادرة عن أي من الفصائل والأحزاب الفلسطينية. في ظل ذلك تبرز أهمية وحيوية دور المؤسسات البحثية، والنخب الاكاديمية والسياسية، لسد هذه الفجوة المعرفية والعلمية والوطنية.

وانطلاقًا من هذه الرؤية، واستجابةً لمتطلبات هذه اللحظة الاستثنائية، ومساهمة في الجهد اللازم للتصدّي لهذه الحالة، ومساهمةً في بلورة رؤية أو مشروع يعيد الاعتبار للقضية الفلسطينية، ويخرجها من المأزق الذي تعانيه منذ أربعة عقود أو يزيد، أطلق كل من مركز رؤية للتنمية السياسية، ومركز الشرق للدراسات الاستراتيجية، مشروعًا بحثيًّا لقراءة وتقييم التحولات التي أحدثها اتفاق أوسلو، وما رافقه من تطوّرات في المشهد الفلسطيني بأبعاده المختلفة (السياسية والاجتماعية والاقتصادية ...إلخ).

تم تناول الموضوع في إطار زمنيّ محدّد ممتد من بداية التسعينيات من القرن الماضي وحتى يومنا هذا، وفي إطار موضوعي مقترن باتفاقية أوسلو، وبشمولية موضوعية وجغرافية وسياسية وفكرية، حيث شارك في الأوراق البحثية، والمؤتمرات التي عُرضت فيها، باحثون وأكاديميون وسياسيون من كل الجغرافيا الفلسطينية، وأماكن الشتات واللجوء، ومن كل شرائح المجتمع الفلسطيني وقواه وتوجهاته السياسية. سينجز المشروع من خلال أربعة مؤتمرات علمية، يشارك فيها ما يزيد عن 120 أكاديميًّا وخبيرًا وسياسيًّا فلسطينيًّا وعربيًّا، ويقدّم فيها ما يزيد عن سبعين ورقة علميّة.

تناول المؤتمر الأول: التحوّلات في الفواعل السياسية والمؤسسات الفلسطينية ما بعد اتفاق أوسلو. شمل المؤسسات السياسية والأحزاب والفصائل الفلسطينية، وكذلك الفواعل غير الحزبية والمجتمع المدني في المجتمع الفلسطيني. وتطرّق المؤتمر الثاني إلى التحوّلات في أساليب النضال والكفاح والهوية الفلسطينية، بما في ذلك التحولات في العلاقة بين الحواضن الفلسطينية الشعبية والنضال الفلسطيني بعد أوسلو، وفي الحدود بين الهويات الجمعية والفرعية، وفي أشكال النضال والكفاح المسلّح والحراكات النضاليّة (أو ما يمكن تسميته بأشكال النضال الجديدة). يناقش المؤتمر الثالث التحوّلات في البيئة السياسية (المحلية والإقليمية والدولية) المؤثرة في القضية الفلسطينية خلال حقبة أوسلو، سواء تلك التي حدثت في البيئة السياسية الفلسطينية أو العربية والإسلامية والدولية، وكذلك في المشهد الإسرائيلي. فيما يناقش المؤتمر الرابع التحوّلات في الاقتصاد والمجتمع الفلسطيني ما بعد اتفاق أوسلو بجغرافياته وقطاعاته وأبعاده المختلفة.

يعتبر هذا الكتاب الإصدار الأول من سلسلة الكتب التي ستشكل مخرجات هذا المشروع، بالإضافة إلى موادّ أكاديمية وتعريفيّة أخرى كثيرة موجودة على المواقع الإلكترونية لمركزيْ الشرق للدراسات الاستراتيجية، ورؤية للتنمية السياسية. وسيبقى هذا المشروع مفتوحًا للمساهمة البحثية الجادّة، وسيبقى مركزا الشرق ورؤية منفتحيْن على كل جهد علميّ وموضوعيّ للتقييم والنقد البنّاء؛ لنشره وتوزيعه وإيصاله إلى المهتمّين وصنّاع القرار الفلسطيني.

وضاح خنفر

مركز الشرق للدراسات الاستراتيجية

أحمد عطاونة

مركز رؤية للتنمية السياسية

تمهيد: الفواعل السياسية والمؤسسات الفلسطينية، نماذج من التحولات في المجتمع الفلسطيني ما بعد أوسلو

حسن عبيد

تُعتبر الانتفاضة الأولى، عام 1987، نقطة تحوّل للفلسطينيّين على صُعدٍ عدّة؛ تمثّلت باستعادة الوعي الجمعيّ الفلسطينيّ في الدّفاع عن قضيّته ووجوده، من خلال العمل الجماعيّ المنظّم والمؤثّر، بأساليبَ نضاليةٍ مختلفةٍ، ممّا أعاد القضيّة الفلسطينيّة بقوّة على جدول أولويّات الدول والشعوب. كما شكّلت الانتفاضة مصدر قلقٍ وإرباكٍ للغرب، الذي لم يعد بإمكانه إطلاقُ دعواتِ الديموقراطيّة وحقوق الإنسان والعدالة، وخطابات نظم الحداثة، دون فحصها إجباريًّا من خلال القضيّة الفلسطينيّة.

انتهت الانتفاضة بمسار سياسيّ، اعتبرته حركة فتح ثمرة الانتفاضة الأولى، وثمرة التاريخ النضاليّ الممتدّ للشعب الفلسطينيّ، فكان اتّفاق أوسلو 1993، الذي لا يمكن اعتباره اتّفاقًا عابرًا، بل نقطة تحوّل في إعادة تشكيل المجتمع الفلسطينيّ بمكوّناته كافّة، وإعادة تشكيل الحقل السياسيّ الفلسطينيّ، وورّطت الفاعلين (المؤيّدين للاتفاق والمعارضين له) في مخرجاته. وجريًا على سنن الأمم والمجتمعات، إذ لا بدّ من التحوّل والتغيير، وكنتاجٍ لهذا الاتفاق، مرّ المجتمع الفلسطينيّ بتحوّلاتٍ عديدةٍ، وما زال يتشكّل بفعله. فما هي أشكال هذه التحوّلات؟ وما أسبابها؟ وهل يمكن معرفة مدى قرب المجتمع الفلسطينيّ أو بعده عن نيل حرّيّته وفقًا للتحوّلات التي مرّ بها بعد أوسلو؟

بالرغم من أنّ اتفاق أوسلو ما كان ليتمّ لولا موافقة أحد أبرز الفاعلين الفلسطينيين عليه، وتنفيذه لبنود الاتفاق، إلا أنّنا نقرأ هذا الاتفاق باعتباره ظاهرةً استعماريّةً، فريدةً من نوعها، ليَسْهُل فَهم التحوّلات التي مرّ بها المجتمع الفلسطيني بعده. فقد انفرد الاحتلال بآليّات تطبيق بنوده، وأعاد هيكلة النظم السياسيّة والاجتماعيّة الفلسطينيّة، من خلال الإدخال المنظّم لِنظم اقتصاديّة وسياسيّة وأمنيّة لبُنى المجتمع الفلسطيني، وإدخال أجزاء من هياكله في سبيل تحقيق مشروعه الاستعماريّ. ليمثّل اتفاق أوسلو بعد سنوات التوقيع عليه أداةً معقّدةً في هيمنة الاحتلال وسيطرته من جهة، وفي تطبيع وجوده أمام العالم من جهة أخرى. وصار أداةً عزّزت الخاصّيّة البنيويّة التي يتفوّق فيها الاحتلال على المجتمع الفلسطينيّ، وأفقد الفلسطينيّين القدرة أو إمكانية التأثير المضاد، أو إعادة التوازن في القوى والسيطرة على القضيّة الوطنيّة.

على أهمية دور الاحتلال في استغلال اتفاق أوسلو للهيمنة على المجتمع الفلسطيني؛ فإنّ التحوّل

الاجتماعيّ الفلسطينيّ بعد أوسلو انطوى على تغييرٍ جوهريٍّ في المجتمع، منهجيًا، ولتسهيل دراسة التحوّلات الاجتماعيّة، من الضروري تحديد العناصر التي تشكّل بنية المجتمع، وتحليل العلاقات فيما بينها، وما يعكسه ذلك على البُنى والهياكل. فدراسة التحوّلات في البنى الاجتماعيّة والسياسيّة والاقتصاديّة تساعد في فهم التحوّلات الاجتماعيّة، وكيفيّة تأثيرها على العلاقات الفلسطينيّة الداخليّة، والتوجّهات والخيارات السياسيّة.

إلّا أنّ الانقطاع الجغرافي وتشكّل مجتمع الشتات الفلسطيني، أفقد أشكال الاتصال الطبيعي بين المجتمع مع بعضه البعض. ومع نشوء أجيالٍ عديدةٍ بعد النكبة، اتسعت رقعة الشتات المكانيّ والزمانيّ، فالأجيال الفلسطينيّة انخرطت أكثر فأكثر في بنى المجتمعات التي لجأت إليها. ومع اتفاق أوسلو ترسّم هذا الانقطاع سياسيًّا وعمليًّا، فقد استثنى الفلسطينيين في مناطق الـ 48، وتركهم يواجهون مصيرهم بعيدًا عن الحالة الوطنيّة التاريخيّة، ولم يعطِ الاتفاق بصيص أمل للاجئين الفلسطينيين للعودة إلى ديارهم. ليفرض أوسلو في محدّدات تعامله مع المجتمع الفلسطيني آلية الاستثناء أولًا، من خلال اعتبار فلسطيني الشتات خارج تعريف الشعب الفلسطيني، وأنهم ينتمون للدول والمجتمعات التي لجؤوا إليها. كما يفرض، ثانيًا، تحديدًا إجرائيّا محدّدًا للشعب الفلسطيني، وهو ذلك المتبقّي في أراضيه المحتلة عام 1967. وهذا التحديد لتعريف المجتمع الفلسطيني فرضه الاستعمار ضمن عمليّة تاريخيّة مستمرّة، فرّقت بين مكوّنات المجتمع الفلسطيني، الذي كان وحدة واحدة قبل نكبة العام 1948. وتمرّدًا على هذا الواقع، ولو أكاديميًّا، فقد اختار الكتاب دراسة المجتمع الفلسطيني كمجتمع واحد، لكن خضع لسياسات استعماريّة متباينة، انعكست على تحوّلات مختلفة.

إلا أنّ هذا الكتاب أعطى أولويةً لقراءة دور الفاعلين الفلسطينيين في التحوّلات في المجتمع الفلسطيني بعد أوسلو، فدراسات هذا الكتاب اعتمدت على الفاعلين وأدوارهم في التغيير الاجتماعي. على اعتبار أنّ التحوّلات المجتمعيّة تحدث وفق ما يخطط له الفاعلون أولًا، ووفق التحوّلات التي تطرأ على الفاعلين أنفسهم. وللفاعلين الاجتماعيّين دور في التحوّلات في الهيكلية. وتعتبر نظريّات التحوّلات الاجتماعية[1]، أنّ الأفعال تتمركز حول مختلف الفاعلين الاجتماعيّين، وبالتالي يكون التغيّر نتيجة وجود فاعلين يقومون في فترات معيّنة بمجموعة من الأنشطة الاقتصاديّة أو السياسيّة التي تساهم في إحداث التغيّر الاجتماعي.

1 - على أهمية دراسة التحولات الاجتماعية وأدبياتها وفلسفتها، والتي انطلقت من منطلقات فلسفية وأيديولوجية متنوعة، كابن خلدون الذي فسر تحولات الدولة نحو الاستقرار أو الهدوء نتيجة سلوك الفاعلين وأبرزهم النخبة. والنظرية الماركسية التي جادلت أن التغييرات في أنماط الإنتاج يمكن أن تؤدي إلى تحولات في الأنظمة الطبقية، أو التحولات التي تأخذ الشكل المتكرر (Cyclic Change)، أو نمط التقدم المستمر (Continuous Progress)، الذي سيطر على أدبيات الأوروبيين في القرنين السابع عشر والثامن عشر، أو التحولات التي ترتبط بقضايا عالمية، مثل التكنولوجيا، أو التغيرات البيئية، أو الحروب والأوبئة، أو التحولات الاقتصادية العالمية أو ظهور وضمور الثروات.

تناقش نظريّات التحوّلات الاجتماعيّة، المستندة على الفاعلين كإطار تحليلي، مستويين أساسيين من التغيّر الاجتماعي، الأوّل: التغيّر الذي يقع على مستوى (الماكرو) أي المجتمع العام الكلي، ومن ثم ينعكس على المستويات الأقل (مايكرو). والثاني: يرى بأّن التغيّر يحدث على مستوى (المايكرو)، ومن ثَمّ يصعد للمجتمع بتفاصيله العامّة. ويمكن اعتبار التحوّلات الهيكليّة أنها كلّ تحوّل يقع في بناء الهيكل، أو في وظائفه، خلال فترة زمنيّة معيّنة، وكذلك التحوّل في التركيب السكّاني للمجتمع، أو في بنائه الطبقيّ، أو الاجتماعي، أو في أنماط العلاقات الاجتماعيّة التي توثّر في سلوك الأفراد والجماعات، وما ينعكس على ذلك من التحوّلات في أدوارهم في أماكن تواجدهم.

عمد الكتاب، لدراسة الفاعلين مثل الفصائل، والنخب، والمجتمع المدني، لأسباب عدّة، أوّلها: أنّ هذه المكوّنات عابرة للتجمّعات الديموغرافيّة للفلسطينيّين، وجزء مهم منها يُعتبر جسر وصل بين مكوّنات الشتات الفلسطيني (مثل الفصيل)، ورغم الانقسام والتشتّت الفلسطيني فهي حاضرة بفاعليّة. والفصائل الفلسطينيّة أقرب للحركات الاجتماعيّة (Social Movements) منها للأحزاب في إطار الحشد والتعبئة (Mobalization)، والبنى التحتيّة، والتأطير السياسي والاجتماعي (Framing)، وتمثيله والمواجهة مع الاحتلال، ليصبح الفصيل أشبه بالعشيرة السياسيّة لأطيافٍ واسعةٍ من المجتمع. ثانيًا، يتنوع شكل الفاعلين في الحالة الفلسطينية، كالنخبة، والفصائل، والعائلات، والمجتمع المدني، والشباب، والمرأة. وترتبط دراسة الفاعلين بتحليل الأدوار المتغيّرة، والعلاقات بين أدوار الجهات الفاعلة كمؤشّر للتغيّرات في النظام السياسيّ والاجتماعيّ. ويتضمّن ذلك إنشاء أدوار جديدة، وتفكيك أو تغيير الأدوار القديمة، وتصنيف أنماط التفاعل بين الفاعلين، وانعكاس ذلك على كيفيّة صنع القرارات والسياسات.

يسعى الكتاب لمناقشة دور الفاعلين السياسيّين في تحوّلات المجتمع الفلسطيني بعد أوسلو. وفي

لكن ما يهتم به الكتاب بشكل مركزي هو نقاش التحولات ضمن سياق استعماري، واعتبار أوسلو إحدى السياسات المستمرة منذ احتلال الأرض، وما نتج بعد ذلك من اضطرابات في الهياكل الاجتماعية الفلسطينية، ومن ثم كيف يتصرف الفاعلون حيال سياسات الاستعمار ونتائجه. وعلى اختلاف التجارب الاستعمارية إلا أنه يمكن الاستفادة من مجموعة من الأدبيات حول التحولات وأدوار الفاعلين في سياق استعماري. ومن الأمثلة على هذه الأدبيات:

- فانون، فانون. (2004). معذبو الأرض. (ترجمة الدكتور سامي الدروبي والدكتور جمال الأتاسي). الجزائر: دار الفارابي ومنشورات آنيب(1961).
- بابا، هومي. (2004). موقع الثقافة. (ترجمة ثائر ديب). القاهرة: المجلس الأعلى للثقافة.
- Balibar, É., & Wallerstein, I. (2011). Race, Nation, Class: Ambiguous Identities ([edition unavailable]). Verso. Retrieved from https://www.perlego.com/book/3785660/race-nation-class-ambiguous-identities-pdf (Original work published 2011).
- Chakrabarty, D. (2008). Provincializing Europe: Postcolonial thought and historical difference. Princeton University Press.
- Chatterjee. (1993). The nation and its fragments: Colonial and Postcolonial Histories. Princeton University Press.

مستوى ثانٍ يبحث الكتاب إن كان للتحولات التي مر بها الفاعلون تأثيرًا على التحوّلات في المجتمع الفلسطينيّ، من خلال إعادة صياغة القضايا التي تشكّل السياسة، وتأثير ذلك على تشكيلات المجتمع. فهذه إحدى الطرق التي من خلالها يمكن فهم الديناميكيّات والأسباب الداخليّة للتحوّل.

وقد أخذت التحوّلات أشكالًا وأنماطًا مختلفة لدى الفصائل الفلسطينيّة، فتحوّلات فصائل منظمّة التحرير الأيديولوجيّة والهيكليّة انعكست على مؤسسة منظمة التحرير وفاعليّتها، فحركة فتح لم تستطع التجديد في هياكلها وبرامجها وقياداتها بعد أوسلو، ونفذ مخزون ما كانت تستند عليه من موروث تاريخيّ، ممّا أدخلها في حالة «ركود»، انعكست على البنى والهيكليّات والبرامج (خالد الحروب). في حين أنّ تآكلًا أصاب قوى اليسار الفلسطينيّ، ما انعكس على «اقتدار اليسار الفلسطينيّ» على التأثير. وذلك نتيجة إعطائها الأولويّة للانخراط في البنية التنظيميّة والبرامجيّة للمنظّمة، على حساب إجراء التحوّلات اللازمة التي تتطلبها التحوّلات الاجتماعيّة والاقتصاديّة للمجتمع الفلسطيني بعد أوسلو. وبدلًا من تفكيك البرامج الليبراليّة الاجتماعيّة، فقد روّج لها اليسار الفلسطيني، ممّا دفعه إلى هامش التأثير في التحوّلات الاجتماعيّة بعد أوسلو (حسن أيوب).

في حين أنّ هناك تحوّلاتٍ متسارعةً في خارطة الأحزاب والفصائل التي لا تنضوي تحت إطار منظّمة التحرير، أبرزها وأكثرها حضورًا وتأثيرًا، هي حركة حماس، حيث تأثّرت وأثّرت في التحوّلات ما بعد أوسلو، فقد تأثّرت حماس في طريقة تعبئتها وحشدها للأعضاء والمناصرين وخصائصهم، وانعكس التحوّل أيضًا في وثيقة المبادئ والسياسات العامّة التي أطلقتها في مايو 2017. كما أثّرت حماس في الدور الوظيفي للسلطة في قطاع غزة (بلال الشوبكي). إلا أنّه من المهم عدم التعاطي مع أوسلو كقطعة زمنيّة واحدة، فقد نشأت أحداث سعى فيها المجتمع الفلسطيني إلى التمرّد على صيرورات أوسلو في الهيمنة والسيطرة، أبرز هذه الأحداث الانتفاضة الثانية عام 2000، التي انخرطت فيها الفصائل الفلسطينيّة بكلّ بنيتها. ولكن الجديد في الانتفاضة الثانية، ذلك الزخم في نشوء فصائل وحركات فلسطينيّة، ذات تشكيلٍ عسكريٍّ أكثر منه تشكيل حركات اجتماعيّة، هذا الزخم كان في غزة أكثر منه في الضفة الغربيّة؛ نتيجة تباينات بنيويّة عميقة في البيئتين (حسام الدجني). واستمرارًا في دراسة الظاهرة الحزبيّة، ناقش الكتاب ظاهرة الحركات الإسلاميّة، التي اختلفت في تصوراتها نحو المجتمع والسياسة نتيجة تأثير الأيديولوجيّات العابرة، مما جعلها في علاقات مضطربة مع بعضها البعض، ومع الفصائل الفلسطينيّة الأخرى(عدنان أبو عامر). في حين تأخذ الأحزاب أدوارًا مجتمعيّة هامّة في تنظيم المجتمع، والنضال من أجل تحقيق حقوقها، وتأكيد أصلانيّتها، وهذا ما اضطلعت به أحزاب الأراضي المحتلة عام 1948، وخاصّة بعد أوسلو، من خلال السعي للتوازن بين تنظيم المجتمع والسياسة، وبين التركيز على سياسات التمثيل. ولأسباب تتعلق

بالاحتلال، وأخرى ذاتية، انكسر هذا التوازن، ممّا أدى إلى تقلّص الحقل السياسيّ الفلسطينيّ إلى العمل البرلمانيّ ذي البُعد التمثيليّ (مهند مصطفى).

تُعتبر مؤسسات المجتمع المدني من الفاعلين الذين برز دورهم، فبعد أوسلو ظهرت طفرة في أعدادها، إلا أنّ التحوّلات في أدوار المجتمع المدني ساهمت في خلق نخبة ذات صفاتٍ جديدةٍ، أثّرت فيما بعد على الحقول السياسيّة والثقافيّة والاجتماعيّة (رولا شهوان وأيمن يوسف). ولم يكن الضخّ المشروط للمانحين لمؤسّسات المجتمع المدني هو فقط السبب في اختلاف أدوار المجتمع المدني، بل أيضًا الفراغ الذي تركته المؤسسات الأهليّة القاعديّة، التي مثّلت فئاتٍ طبقيّةً اجتماعيّةً ومهنيّةً متنوّعةً، ولعبت أدوارًا وطنيّةً فعّالةً قبل أوسلو، وأبرزها الاتحادات الشعبيّة التابعة للمنظّمة، إلّا أنّ ما اعترى منظّمة التحرير من ضعفٍ وتهميشٍ انعكس على ما دونها من مؤسّساتٍ وفعالياتٍ، أبرزها الاتّحادات الشعبيّة (حمدي حسين).

إلا أنّ تباين الظروف بين الضفة الغربيّة وغزّة وأبرزها برامج المانحين، حوّل المجتمع المدني في غزة، وخاصّة بعد الانقسام، إلى الشكل التقليدي المعتمد على العائلات والنقابات والحركات الطلابيّة والنسوية (نهاد الشيخ خليل). وقد واجه المجتمع المدني الفلسطيني في الشتات تحدّيات ذاتيّة، وتحدّيات تتعلّق بالدول المضيفة، وهذا ما انطبق على المجتمع المدنيّ الفلسطينيّ في لبنان. كما تطلب التوازن ما بين الأدوار الوطنيّة، حتى لا تنفصل عن حركة المجتمع الفلسطيني، وبين العمل الخدمي والإغاثي (جابر سليمان). فصل اتفاق أوسلو الفلسطينيّين في مناطق الـ 48 عن الحالة الوطنية العامّة من خلال طرح حل الدولتين، ودفع بأدوارٍ جديدةٍ لمؤسّسات المجتمع المدنيّ، أهمّها الانغماس في التأطير لعلاقة المجتمع الفلسطينيّ مع إسرائيل (إمطانس شحادة وعرين هواري)، ليتحوّل المجتمع المدني لحركة اجتماعيّة سياسيّة أكثر منه مؤسسات خدميّة. ساهم في ذلك أيضًا تصاعد خطابات الحقوق العالميّة، وخاصّة للأقلّيّات. إلا أنّ سياسات الاحتلال، واشتراطات المانحين، وجملة من الأسباب الذاتيّة أضعفت من تأثير مؤسسات المجتمع المدني، ودفعتها بمسارات مشتّتة (ساهر غزاوي).

لم تؤثّر التحوّلات الجذريّة والكبيرة في البنى والمؤسسات على أدوارها ووظائفها وحسب، وإنما في توليدها للنخبة الفلسطينيّة، ووظيفتها وطرق اكتسابها للشرعيّة، وآليات تحصّلها على النفوذ والتأثير، فهناك ثلاث بنى مركزيّة، ولّدت نخبًا شديدة الاختلاف في الخصائص والأهداف، هي السلطة ومنظّمة التحرير، والفصائل خارج المنظّمة، ومؤسّسات المجتمع المدنيّ (عوني فارس).

وفي إطار النقاش في العلاقة بين الفاعلين الفلسطينيّين وديناميكيّات التحوّلات الاجتماعيّة

الفلسطينيّة، هناك مجموعة من الفرضيّات، أوّلها أنّ التحولات الاجتماعيّة أثّرت وتأثّرت بتحوّلات الفاعلين، وهذا النقاش في الديناميكيّات الاجتماعيّة الذاتيّة، لا يعني إغفال البحث عن دور الاحتلال الإسرائيلي وأدواته الاستعماريّة في هذه التحوّلات، التي جرى اختبارها على المجتمع الفلسطيني، فقد فرض أوسلو تحوّلات من خارج النسق الاجتماعي، لتمرَّ بعدها عبر الفاعلين في المجتمع نفسه، لتضمن تحوّلات اجتماعيةٍ واقتصاديّةٍ وثقافيةٍ، تكرّس الهيمنة الاستعماريّة واستدامتها (إياد أبو زنيط).

ثاني الفرضيّات، أنّ الفاعلين لا ينفصلون عن التأثّر والتأثير من وعلى الهيكليّات والمؤسّسات الفلسطينيّة، وأبرزهما منظّمة التحرير والسلطة الفلسطينيّة. فالفاعلون كان لهم التأثير في تشكيل العلاقة بين منظّمة التحرير والسلطة الفلسطينيّة. التي مرّت بعد أوسلو بعدّة أطوار، من توريث الأولى للثانية، إلى التشبيك بينهما، فتضحية المنظّمة لصالح السلطة، ثمّ إلى تبنّي السلطة للمنظّمة، وهذا ما يُتوقع أن يعيد منظمة التحرير من «دكة الاحتياط» لتكون أحد الفاعلين المركزيين في إعطاء الشرعيّة للسلطة بدلًا عن الشرعيّة الانتخابية من خلال القولبات القانونيّة اللازمة لذلك (رشاد توام). هذا بدوره كرّس مسار استفراد بعض الفاعلين وتهميش الخيارات الشعبيّة، التي بدأت بمنظمة التحرير، لتنتهي بالسلطة الفلسطينيّة. إلا أنّ هذا المسار من الاستفراد كان سببه بنيويًا منذ اتفاق أوسلو، ساهم فيه الشرط الاستعماري، لتنشأ سلطة وظيفيّة هدفها ضبط المجتمع الفلسطينيّ، بالاستناد إلى شبكة زبائنيّة ذات مصلحة باستمرار العلاقة مع الاحتلال، وهذا دفع لأن تكون الديموقراطية شكليّة وليست نظام حكم حقيقي. وما تبع ذلك من انقسام احتكرت فيه حماس القوّة في قطاع غزة، فيما استمرت حركة فتح في الهيمنة على المجتمع في الضفة الغربيّة. ما سبق لم يؤدِّ إلى الهيمنة على الهياكل والمؤسسات الفلسطينيّة من قِبَل أكثر من فاعل وحسب، بل الهيمنة على الحقل السياسي ومن ثَمّ تفكيكه (خليل شاهين).

يقدّم هذا الكتاب مجموعة من الأوراق، بعناوينَ مختلفةٍ، لدراسة التحوّلات في الفاعلين والهياكل، كآلية لفهم التحوّلات في المجتمع الفلسطينيّ. ليكون السلسلة الأولى من سلسلة إصدارات أخرى تسعى لفهم التحوّلات في مكوّنات اجتماعيّة أخرى. ورغم المنهجيّات والفرضيّات المتنوّعة التي اعتمدها الكُتّاب، إلا أنّ هذه الأوراق مثّلت جهدًا علميًّا جادًّا، فقد استندت إلى مصادرَ أساسيةٍ متنوعةٍ، ونوقشت منذ تولّد فكرة كلّ ورقة، مرورًا بنقاش جمعيٍّ وجادٍّ ونقديٍّ من قبل المشاركين في المؤتمر، الذين مثّلت أوراقهم ومساهماتهم بنود الكتاب ومحاور نقاشه، بعد تطويرها وتجويدها، ليُصدَرَ الكتاب وفصوله على هذا النحو؛ سعيًا لتقديم مساهمة نوعيّة في الحقل السياسيّ والثقافيّ والأكاديميّ الفلسطينيّ، وفتح المجال للاستطراد والنقاش في عناوينه.

المحور الأول

التحولات في الأحزاب والفصائل الفلسطينية

تحولات فتح بعد أوسلو: استنزاف الرمزية التاريخية واهتراء العصا من الوسط

خالد الحروب

ربما جاز وصف تحولات فتح خلال ما يقارب ثلاثة عقود، هي عمر أوسلو، بديمومة التآكل التدريجي الذي يلحق بالأحزاب والحركات والأيديولوجيات. يحدث هذا التآكل جراء ارتباك أو فقدان البوصلة السياسية والهوياتية والتحررية، وتراكم مجموعة من الترهلات القيادية والتنظيمية، وتفاقم توترات ناتجة عن محاولات الوقوف في منتصف المسافات، وإمساك العصا من الوسط. تشير تجارب الأحزاب والحركات في حقب النضال ضد الاستعمار وما يليه، منذ منتصف القرن العشرين على أقل تقدير، إلى ما يعرف في علم السياسة ب «الضمور» أو «التآكل» – Atrophy. تحيل النقاشات في هذه الظاهرة إلى مؤسسات الدولة بشكل أساسي والأحزاب الراسخة في الدول القائمة، وتشير إلى اشتغال التكلس وكساد الأفكار، وضعف البرامج السياسية، وبهات الأهداف الكبرى، وكيف يؤثر ذلك كله على المؤسسات الحكومية أو البرلمانات أو الأحزاب الكبيرة. وتشير الأدبيات في هذا المجال إلى أن الوعي بأثر «التآكل» على الحزب أو المؤسسة هو الشرط الأول في محاولة إعادة التجدد، بما في ذلك تجديد الأهداف والاستراتيجيات، أو الوسائل والقيادات. من الأمثلة الشهيرة المعاصرة التي تُناقش في هذا السياق وضع الحزب الشيوعي الصيني إلى التخلي عن قيادات تاريخية، وسياسات راسخة، وجوانب عديدة من أيديولوجية صلدة كانت قد تكلست وبدت عصية على التغيير. أحد أهم الدروس في تجربة الحزب الشيوعي الصيني تمثل في تحليله أسباب انهيار الاتحاد السوفياتي، والأحزاب الاشتراكية في الكتلة الشرقية في أواخر 1980، والإصرار على تفادي سيرورة الانهيار تلك، وهو ما أسهب في شرحه ديفيد شامبوغ المختص في السياسة الصينية في كتابه المعروف (China's Communist Party: Atrophy and Adaptation) الصادر عام 2008 (Shambaugh, 2008). الضمور والتآكل لحق أيضًا كثيرًا من حركات التحرر الوطني، سواء خلال مرحلة النضال ضد المستعمر أو مباشرة بعد الاستقلال. في القارة الأفريقية ثمة تجارب غنية حول صعود الحركات الوطنية أو ضمورها، مرة بسبب السقوط في شرك الضمور مثل تجربة زيمبابوي، التي تحولت فيها حركة التحرر الوطني ضد الأقلية البيضاء إلى حزب حاكم سلطوي، وتحول قائد الحركة روبرت موغابي إلى دكتاتور مستبد بعد الاستقلال سنة 1980 (Southall, 2014). وتجارب أخرى ناجحة مثل تلك التي قدمها حزب المؤتمر الوطني الأفريقي في جنوب أفريقيا، حين نجح المؤتمر في العبور من مراحل ضمور إلى تجدد، بقيادة نلسون مانديلا، وهو الذي أثر في مسار الحزب منذ انضمامه لعصبة الشباب في منتصف خمسينيات القرن

الماضي. عربيًا، من المهم التأمل بعمق تجربة جبهة التحرير الوطني الجزائرية، وأسباب ضمورها وتكلسها، وكيف قاد ذلك إلى خسارتها الانتخابات التشريعية التي نظمت في أوائل تسعينيات القرن الماضي، وما تلاها من تدخل للجيش ثم اندلاع الحرب الأهلية. والجانب المهم في هذا النقاش هو التفريق بين ضمور حركة التحرر الوطني قبل إنجاز التحرير والاستقلال، وضمورها بعد إنجاز هدفي التحرير والاستقلال. في الحالة الأولى، كما هو وضع فتح راهنًا، تكون الأكلاف باهظة على الشعب والمشروع الوطني بشكل يصعب تحمله، بخلاف الحالة الثانية التي تندرج في مسارات مختلفة كالفساد وغيره، لكن على الأقل بعد الانتهاء من حكم المُستعمر.

تفاصيل هذه التجارب وغيرها، ومن منظور التآكل والضمور، تفيدنا على سبيل الإضاءة الإجمالية والمقارنة مع حالات أخرى، في فهم تحولات فتح وما تعرضت له من تآكل في العقود الثلاثة الماضية، أي أوسلو وما بعدها، مع ضرورة التأكيد على خصوصية الحالة الفلسطينية، وفرادة نضالها ضد عدو تمتع بدعم الدول الكبرى منذ قيام الحركة الصهيونية في أواخر القرن التاسع عشر وحتى الآن. في الحقبة الأوسلوية، حاولت فتح إمساك العصا من الوسط، والجمع بين ما تبقى من شعارات الكفاح المسلح ودعم خيار مفاوضات السلام، وحمل سلاح الانتفاضة الثانية من خلال كتائب الأقصى، وحمل سلاح أجهزة السلطة الأمنية التي طاردت من تبقى من تلك الكتائب. حاولت، من دون نجاح، خلق مسافة آمنة بينها وبين السلطة، انتقدتها حينا، لكن دافعت عنها في أحايين اخرى بقوة وشراسة، بل وشكلت عمودها الفقري كوادر ووزراء وقيادات. كما حاولت تقديم قيادات شبابية إلى الصف الأول، لكنها عمليًا أبقت قيادات الحرس القديم مسيطرة على زمام الأمور. وتلعثمت إزاء التنسيق الأمني، وحاولت إلصاق مسؤوليته بالسلطة فحسب، بينما قائد الحركة نفسه، وهو رئيس السلطة في ذات الوقت، اعتبره «مقدسا». وعارضت رؤساء وزارات للسلطة بمسوغات تقديم «الدولنة» والبيروقراطية على التحرير، فيما انخرطت إلى أخمص قدميها في مشروع السلطة، وتذويب الحركة نفسها في بيروقراطية وظيفية أبعد ما تكون عن حركات التحرر. ظل خطابها يكرر شرعية قيادتها للشعب والوجدان الفلسطيني، واستعدادها الديموقراطي لإثبات ذلك عبر الانتخابات، بينما تزايدت خشيتها من تنظيم انتخابات تشريعية تدعم مقولاتها، ووقفت عمليًا إلى جانب تأجيلها المتكرر. واصلت داخليًا وتنظيميًا التأكيد على ديموقراطية القيادة وتصعيد قيادات جديدة، فيما ظل يشير الواقع إلى تكلس قيادي، وخضوع الحركة وقراراتها ومقدراتها لأمر الزعيم الأوحد. في تأمل تفصيلات إمساك العصا بشدة من الوسط، لم تستطع فتح الانخراط في مشروع حقيقي للتجدد، وأدى التمسك الشديد بوسط العصا والخيارات إلى اهتراء العصا ذاتها، وذبول وتذري خيارات الحركة، ووصولها إلى حائط مسدود.

في سياق هذه الصورة الإجمالية، ترصد المقاربة هذه وتحلل التحولات الأساسية التي شهدتها حركة فتح خلال عقود أوسلو الثلاثة الماضية. في القسم الأول، وتمهيدًا لنقاش هذه التحولات، تحاول ترسيم المشهد الفلسطيني العام وإبراز أهم عناصره، وموضعة حركة فتح في سياق المشهد العام. ثم يتوقف القسم الثاني عند التحولات ذاتها وتنوعها وطبيعتها، والقسم الثالث يحاول استكناه المسارات التي قد تؤول إليها الحركة، واحتمالات التغيير من داخل الحركة أو استمرارية التكلس.

أولاً: المشهد الفلسطيني وإرث فتح «الحزب» وفتح «الوطنية الفلسطينية»

في ترسيم المشهد الفلسطيني وسيرورته، وموقع فتح التاريخي ثم الراهن فيه، ينحصر النقاش التالي في التأمل في ثلاث قضايا، الأولى معنى فتح ذاتها ودورها في بناء المشروع الوطني الفلسطيني، ويتم التركيز هنا على وجهين يكملان بعضهما البعض للحركة، والثاني التأمل في الوضع القائم حاليًا لحركة فتح، واستناده إلى شرعية السيطرة والقوة، والثالث الانسداد القيادي في المشهد الفلسطيني المتمثل في امتناع القديم عن التجدد أو الخروج من الصورة، وفشل أي بديل جديد في الظهور وإزاحة القديم.

معنى فتح وعلاقتها التاريخية في تكوين المشروع الوطني الفلسطيني

ابتداءً، وفي محاولة تعميق فهم فتح وتحولاتها وضعفها وصمودها، من المفيد منهجيًا ونظريًا وتاريخيًا تأمل تمظهرين لفتح، منذ مرحلة التأسيس الأولى في ستينيات القرن الماضي وحتى الآن، الأول «فتح الحركة – الحزب»، والثاني «فتح الحمولة الرمزية للهوية الوطنية والكيانية الفلسطينية». تمظهر فتح الحركة – الحزب يشير إلى فتح التنظيم والبنية الحزبية والرؤية السياسية، وما يستتبع ذلك من نضال يهدف إلى تكريس موقع الحركة بغية تحقيق أهدافها. أما تمظهر «فتح الحمولة الرمزية للهوية الوطنية والكيانية الفلسطينية» فيشير إلى ما أنتجته فتح خصوصًا (والثورة الفلسطينية عمومًا) في بلورة هوية وطنية فلسطينية، تتمحور سياسيًا حول أفكار الكفاح المسلح والتحرير والعودة، وتقوم هوياتيًا على قاعدة المشتركات العفوية لشعب فلسطين، المتأصلة والمتوارثة تاريخيًا، وتتضمن تنوع خلفياتهم الاجتماعية والدينية، ومجموع هذا كله مكّن فتح من امتلاك التعبير عن الفلسطينيين، وتمثيل الغالبية الكاسحة لهم.

امتازت دينامية بلورة الهوية الفلسطينية (فتحاويًا) بغياب أي أيديولوجيا تحاول إعادة تركيب الاجتماع السياسي الفلسطيني وفق رؤية فكرية معينة، واعتبار تحقق هذه الرؤية شرطًا يسبق

مشروع تحرير فلسطين[1] (خلف، 2009)، كما في طروحات اليساريين والإسلاميين والقوميين العرب السابقة لظهور فتح والمعاصرة لها. غياب الأيديولوجيا الصلبة في فتح مثّل أحد جوانب قوتها، وهو غياب أهلها للتموقع في منطقة الوسط الفلسطيني التي انجذب إليها تلقائيًا ملايين الفلسطينيين، كما هو حال جاذبية منطقة الوسط السياسي في أي حالة أخرى في العالم. إنجاز فتح الحركة الحقيقي تجسد في صوغ الوطنية الفلسطينية وتمثيلها وبلورتها، منذ منتصف الستينيات وحتى أوائل التسعينيات (Sayigh, 1997)، خلال تلك العقود اشتغلت دينامية عضوية بين التمظهرين كل منهما خدم الآخر. فتح الحركة – الحزب عززت الهوية الوطنية الفلسطينية وكرستها، وفي المقابل اشتغل الوعي الشعبي العريض بالهوية الوطنية والكيانية الفلسطينية، كحاضنة حامية للحركة – الحزب، وخزان تزويد دعمَ الحركة دومًا بالطاقات والتأييد الواسع.

التمظهر الثاني، أي فتح خزان الرمزيات التاريخية المُؤسسة للكيانية والوطنية الفلسطينية، أنتج «الوطنية الفلسطينية» التي شكلت طيلة عقود ما يمكن وصفه ب «المعيارية الفلسطينية» (Palestinian Normativity)، التي تُقاس عليها المواقف والأفكار والممارسات ومدى «فلسطينيتها». في هذا الخزان الذي عبّر عن الوطنية الفلسطينية وعرّفها، التقت الحمولات الرمزية الصلبة المُؤسِسة للمقاومة والكفاح المسلح، وتمثلاتها الهوياتية قياديًا، وخطابيًا، واستقلاليًا، والتي بلورت النواة الصلبة لوعي الفلسطينيين بذاتهم الجمعية[2] (أبوكريم، 2021). وفي قلب هذا التمظهر وبسببه، تبلور أيضًا وجدان شعبي وذاكرة جمعية حامت حول قادة تحولوا إلى شهداء أسطوريين، ومعارك وكفاح مسلح ونضالات صبت كلها في تكريس وعي اندفاعي مؤمن بإمكانية تجاوز الهزيمة وحتمية محوها. إلى جانب ذلك كله تطورت تمثلات رمزية ناعمة في الفن والثقافة الثورية، وإعادة استكشاف وتوظيف وإعلاء جوانب التراث الفلسطيني من الثوب التقليدي والتطريز والكوفية إلى الدبكة والأغاني الفلكلورية.

هذا الخزان الذي ساهمت فتح في إنتاجه فاض عبر العقود عن حجم «فتح الحركة - الحزب» وضم إليه الشرائح الأوسع والتعبيرات الأكثف لكل ما هو فلسطيني، وشكل نقطة الجذب الأشد وجدانيًا ولاشعوريًا. مع وجود هذا الخزان أحس الفلسطينيون، بتنوعاتهم المتعددة الفلاحية

1- يقول صلاح خلف، أبو إياد، أحد مؤسسي حركة فتح الأوائل: «لقد تصورنا فتح لدى تأسيسها كجهة تهدف إلى تجميع الفلسطينيين بدون تمييز لأيديولوجيتهم أو لنزعاتهم السياسية»، في كتابه «فلسطيني بلا هوية»، تحرير وتصويب فؤاد أبو حجلة، الطبعة الثالثة (عمان: دار الجليل، 2009)، ص 249.

2- ما زال تأثير هذه الصورة عن فتح الثورة فاعلًا وقويًا حتى في أوساط باحثين كتبوا حديثًا عن فتح. مثلا: يكتب الباحث منصور أحمد كريم تحت عنوان فرعي «تعريف حركة فتح» أن «... الحركة هي التنظيم الثوري صاحب الحق في توجيه الثورة.» انظر، أحمد منصور أبو كريم، «تجربة الثورة الفلسطينية بين الكفاح المسلح والنضال السلمي – حركة فتح نموذجًا،» (القاهرة: المكتب العربي للمعارف)، ص 122.

والمدينية والمخيمية، بالأمان على هويتهم الوطنية المُهددة سواء من قبل إسرائيل والصهيونية أو من قبل الحكومات العربية التي أرادت السيطرة على تمثيلهم والنطق باسم قضيتهم، برضاهم أو بدونه. في هذا الفضاء الوطني المترسخ تعايشت أيضًا برجوازياتهم الصغيرة، وأغنياؤهم مع فلاحيهم وفقرائهم، في تجاوز واضح لمقاربات الصراع الطبقي التي تسيدت خطابات اليسار الفلسطيني والعربي في حقبة الستينيات والسبعينيات. كذلك كمنت في الاستقلالية الأيديولوجية التي ميزت فتح - الخزان، خاصية الجذب الهائلة للغالبية الشعبية غير المؤدلجة، التي تريد التعبير عن فلسطينيتها عبر الرموز الثقافية المُكثفة.

كمنتْ عبقرية فكرة فتح في قدرتها على تشكل وتشكيل هذا الخزان على المستوى الوطني، وتأسيس هوية وكيانية وطنية فلسطينية خلقتْ وعيًا عميقًا بالذات، وخاصة في حقبة ما قبل أوسلو. ربما لم يكن ما حصل من تكوين هوياتي بتفاصيله الكثيفة، وأبعاده المركبة مُخططًا له، أو متوقعًا، أو حتى مفهومًا بكل أبعاده من قبل الجيل المؤسس للحركة. بيد أن توقيت التقاط الفكرة، واستثمار المناخ الإقليمي الرسمي العربي الداعم، ساهم بقوة في إنضاجها وملئها الفراغ الممزق للفلسطينيين وهويتهم آنذاك. احتضنت الرسمية العربية وأنظمتها في «دول الطوق» فكرة فتح ومنظمة التحرير الفلسطينية بشكل عام، ودعمتها لأسباب متنوعة ومعروفة، منها الهروب من هزيمة حزيران 1967، وتوظيف دعم المنظمة وفتح أمام الرأي العام في هذه البلدان، وساهم ذلك بدوره في إنجاح الحركة وتمكينها قيادة المشروع الوطني.

خزان الرمزيات التاريخية الحامي لـ «فتح الحزب» تعرض لمحاولات انشقاق داخلية عديدة، فشلت بإجمالها. كما واجه محاولات تحد واستبدال بعض مكوناته وجوانبه ورمزياته، خاصة مع بروز حركات التيار الإسلامي في فلسطين، ومنافستها لحركة فتح في قلب المربع الذي منحها الشرعية، وهو المقاومة. نجح الإسلاميون الفلسطينيون في احتلال مواقع سياسية وحزبية وانتخابية طلابية ومهنية كانت محصورة على فتح، كما نجحت حماس في الفوز على فتح في انتخابات 2006، في مفاجأة صدمت الطرفين ومعهما جمهور الفلسطينيين. كانت النجاحات تلك تسجيل نقاط على «فتح الحزب» الذي استحق أن يخسر بعد سنوات الفشل التي تلت التوقيع على أوسلو عام 1993، وقيام السلطة الفلسطينية في العام الذي تلاه.

المثير والمهم أن «نطاق الرمزيات التاريخية المُؤسسة للكيانية والوطنية الفلسطينية»، أي المعقل الحقيقي لفتح، ظل عصيًا على الإسلاميين الذين لم يتمكنوا من تخليق نطاق رمزيات بديل، يؤسس لوطنية فلسطينية إسلامية (برغم نجاحاتهم الجزئية في هذا المضمار)، يوازي انتصاراتهم التي حققوها في النطاق الحزبي. امتنع نطاق الرمزيات الوطنية-الفتحاوية عن محاولات التغيير

المباشرة وغير المباشرة التي رافقت الاندفاعة الإسلامية الفلسطينية، لتبديل بعض مكوناته إلى أخرى دينية، أو إعادة صوغ الوطنية الفلسطينية في قالب ديني.

بالرغم من تبني الفلسطينيين الإسلاميين المقاومة، أي الأداة الأكثر تأثيرًا في بناء الشرعية الوطنية والسياسية لأي شعب تحت الاحتلال، لم ينجحوا في احتلال نطاق الرمزيات التاريخية المؤسسة للوطنية الفلسطينية، بل اضطروا إلى تبني تلك الرمزيات على نحو تدريجي أو متردد، لكن في الحالتين خضع الإسلاميون لإطارها العام. خلال العقود الثلاثة الماضية، وحتى اللحظة، تطور توتر بين سيرورتين داخل الإسلاموية الفلسطينية، الأولى تنزع نحو «أسلمة الوطنية الفلسطينية» والثانية نحو «فلسطنة الإسلاموية الفلسطينية»[3] (الحروب، 2018).

مما سبق، فإن ما يفسر صمود فتح حتى هذه اللحظة هو اشتغال نطاق الرمزية التاريخية والوطنية على حمايتها. أي أن «فتح الوطنية الفلسطينية» أو «فتح خزان الرمزيات التاريخية المؤسسة للكيانية والوطنية الفلسطينية» هي التي حمت «فتح الحزب» من السقوط والاندثار، وعوضت خساراته المتلاحقة في حقبة أوسلو. خاصة خلال حقبة قيادة ياسر عرفات وما تلاها أيضًا. ولو لم يكن حول فتح تلك الدوائر السميكة من «فتح الوطنية الفلسطينية» وخزان رمزياتها، لتحطمت تحت عبء كارثة أوسلو الممتدة. لا يعني ذلك أن فتح ما بعد أوسلو هي فتح ما قبلها، ذلك أن الاتكاء المتواصل على خزان الرمزيات التاريخية تسبب في النضوب التدريجي له، وهي سيرورة ما تزال قائمة الاشتغال.

شرعية السيطرة على الوضع القائم

مثل اتفاق أوسلو 1993 مقامرة تاريخية أمام مشروع التحرير الوطني الفلسطيني ومستقبله، ومنظمة التحرير الفلسطينية وحركة فتح في مقدمتها، والإجماع الفلسطيني برمته. انخرطت فتح، كونها العمود الفقري لمنظمة التحرير، في تلك المقامرة عبر تبنيها اتفاق أوسلو وتسويقه فلسطينيًا، ثم تطبيقه على الأرض. وصف الاتفاق ب «المقامرة» لا يُحيل إلى إنشاء بلاغي أو تهويلي، بل التقاط لجوهر الغموض السياسي الذي وسم نصوصه، والمساحات الرمادية الواسعة التي اصطدمت فيها تفسيرات (وأحلام ورغبات) الفلسطينيين مع تفسيرات الإسرائيليين، الطرف الأقوى. وأفضل من عبر عن هذه الطبيعة المقامراتية - الرهانية للاتفاق، وإن بطريقة موارِبة، هو محمود عباس نفسه، الذي يُوصف بأنه مهندس اتفاق أوسلو، بُعيد التوقيع على الاتفاق، قال عباس إن هذا

3- التفصيل في هذا النقاش خارج نطاق الورقة، وللمزيد حول هذا الموضوع بالإمكان الاطلاع على المرجع التالي: خالد الحروب «ميثاق حماس الجديد: الفلسطنة على حساب الأسلمة»، «المستقبل العربي»، العدد 467، كانون الثاني (يناير) 2018، صفحات 52-67.

الاتفاق قد يقودنا إلى الدولة، وقد يقودنا إلى كارثة (الحروب، 1994). وفي وقت قريب أكد في كتابه «من أوسلو إلى فلسطين» ذات المعنى، إذ يقول: «وبقدر ما في هذا الحدث من بذور تحمل في ثناياها تحقيق أماني الشعب الفلسطيني في إقامة دولته المستقبلية، فإنه يحتوي على ألغام قد تضع نهاية لآمال الشعب الفلسطيني» (عباس، 2020).

ثمة شبه إجماع الآن على فشل تلك المقامرة حتى في دوائر فتح القيادية ذاتها (قريع، 2018). أداة القياس الأكثر فاعلية لتقدير نجاح أو فشل أوسلو فلسطينيًا، علميًا وموضوعيًا، وبعيدًا عن أي مواقف سياسة أو أيدولوجية مسبقة، مُستلة من اتفاق أوسلو ذاته وليست من خارجه، وعليه يمكن تطبيقها ورؤية ما أن كانت تلك الأهداف التي أعلن الموقعون على أوسلو أن الاتفاق سوف ينجزها، قد تحققت كليًا، أم جزئيًا، أم لم تتحقق[4] (Shlaim, 2005).

بعد مرور ثلاثة عقود على تبني مشروع المفاوضات السلمية، وتطبيق أوسلو على الأرض، تبدّى وجهان مباشران، على مستوى حركة فتح، لفشل المقامرة الكبرى، الأول يتعلق بالتكلفة الباهظة التي تم دفعها وطنيًا وفلسطينيًا، وعلى حساب الأرض والحقوق، والثاني يتعلق بمكانة حركة فتح وشرعيتها ومشروعها، وهي التي حولت منظمة التحرير الفلسطينية، قائدة حركة التحرير الوطني والكفاح المسلح، إلى الحامل الموضوعي ل «استراتيجية المفاوضات السلمية».

فشل أوسلو خلال العقود الثلاثة الماضية أحدث تآكلًا متواصلًا للشرعية الوطنية لحركة فتح على وجه التحديد، كونها العمود الفقري لمنظمة التحرير وللسلطة الفلسطينية التي أفرزها أوسلو. كانت فتح، وفي سياق مقامرة أوسلو، قد ارتكزت على رأسمالها النضالي وإرثها الكبير، إضافة لشرعيتها التاريخية ورمزية تمثيلها للوطنية الفلسطينية. لكن هذه الموارد النضالية والرمزية دخلت في سيرورة هدر متواصل، في ضوء انسداد مشروع المفاوضات السلمية، والتعرية المتواصلة التي لحقت بمعنى «النضال السلمي» الذي تخوضه منظمة التحرير وحركة فتح. وصلت الحركة إلى نقطة بدا فيها مشروعها باهتًا، واستراتيجيتها غائبة، وهدفها مرتبكًا، نتيجة تماهيها مع برنامج أوسلو الذي لم يعد له استراتيجية أو هدف واضح ومتماسك يقود إلى التحرير. وفي سياق تآكل الشرعية الوطنية وحتى الانتخابية، انزلقت فتح إلى الاعتماد على شرعية الوضع القائم، نظام أوسلو، عبر أجهزة السيطرة والأمن والموارد المالية للسلطة، واحتمت به، إضافة إلى جعل شرعية الاعتراف الدولي والإقليمي هي الأساس، على حساب أي شرعيات تأسيسية أخرى، ثورية أو شعبية،

4- يمكن الادعاء هنا أن الساحة الفلسطينية تخلو من أي طرف أو حزب أو تجمع يحظى بقيمة اعتبارية سياسية أو ثقافية أو فكرية يقول إن الاتفاق نجح ولو جزئيا، وينطبق ذلك على الأطراف المنخرطة في السلطة الفلسطينية ذاتها، والتي هي نتاج أوسلو على الأرض. المقاربات حول «فشل أوسلو» يصعب حصرها، والعديد منها ظهر مبكرًا، أي في سنوات أوسلو الأولى ومن أطراف وجهات كانت مؤيدة لأوسلو أو على الأقل تتأمل نجاح أوسلو.

إنجازية أو انتخابية. فتح الآن هي النظام الحاكم الذي يسيطر على القيادة والسلطة عبر أنظمة قوى الأمن، وعبر الدعم الإقليمي والدولي الذي يرى الوضع القائم أفضل من أي بديل مجهول.

القديم لا يموت، الجديد لا يُولد

يبدو الوصف الغرامشي المُشتهر حول خطورة المرحلة والفراغ (Interregnum)، الذي يعقبُ موت القديم ويستطيل قبل ميلاد جديد يخلفه مكرورًا، بيد أنه يلتقط، وبفعالية، صورة الوضع الفلسطيني الراهن بعد مرور ثلاثين سنة على اتفاق أوسلو، حيث الشلل الاستراتيجي سيد المشهد، وفي قلبه تجمد السير نحو تحقيق الأهداف الوطنية الكبرى للشعب الفلسطيني. الصورة العريضة للمشهد الفلسطيني تُشير إلى تشظي الوطنية الفلسطينية بين مشروعٍ سياسي يتمثل في أوسلو وقواه السياسية وفي مقدمتها حركة فتح، ومشروع سياسي معارض ومُنافس تتقدمه حماس، الأول لم يعد قادرًا على مواصلة القيادة الفعالة، والثاني غير قادر على تصدر القيادة واكتساب شرعية وطنية شاملة. أنتج هذا التشظي الذي استطال خاصة منذ الانقسام الفلسطيني سنة 2007 إلى شلل فلسطيني شبه تام.

ثمة مفارقات غريبة في العلاقة بين المشروعين المتنافسين، إذ يتبادلان المواقع والمواقف حسب الجغرافيا الانقسامية. في الضفة الغربية، فتح هي السلطة في حين تتزعم حماس المعارضة، وفي قطاع غزة حماس هي السلطة وفتح تتزعم المعارضة. الاتهامات المتبادلة متشابهة أيضًا، فتح تتهم حماس بالعمل ضد المشروع الوطني عن طريق فصل قطاع غزة والتمسك بالسيطرة عليه، بما يتيح لإسرائيل تنفيذ مخطط فصل القطاع عن فلسطين، وهذا يعني تنسيق غير مباشر مع الاحتلال[5]. وحماس تتهم فتح بأنها وكيل للاحتلال في الضفة الغربية، وترعى التنسيق الأمني الذي يهدف إلى مطاردة المقاومة، وبالتالي تعزيز الاحتلال. كل من المشروعين يقوم على شرعية القوة والسيطرة على الوضع القائم سواء في الضفة الغربية أو قطاع غزة، إما عبر الدعم والاعتراف الدولي والإقليمي والسيطرة الأمنية في حالة حركة فتح، وإما عبر القوة العسكرية وتوازنات المصالح الإقليمية والحسابات الاستراتيجية والأمنية الإسرائيلية في حالة حركة حماس.

يتواصل شلل المشهد الفلسطيني المأساوي في سياق تغول إسرائيلي صهيوني في الأرض الفلسطينية، ويوفر له مساحة أوسع للمزيد من السيطرة الاحتلالية والصهيونية، كما يوفر حالة من التردي

5- ذهبت بعض الأصوات الفتحاوية شوطًا أبعد في اتهاماتها لحماس لدرجة القول إن الحرب الأخيرة على قطاع غزة 2021 كانت بتنسيق غير مباشر مع حماس، وهدفت إسرائيل من ورائها تلميع صورة حماس أمام الشعب الفلسطيني، وإثبات أنها الجديرة بقيادته. وردت هذه الاتهامات المطولة في تسجيل صوتي لأسامة العلي وهو سياسي فتحاوي وعضو المجلس الاستشاري للحركة، وكان سفيرًا لفلسطين في الهند لعدة سنوات، وقد وزع على نطاق واسع عبر وسائل الإعلام الاجتماعي في شهر كانون الثاني، يناير، 2022، واستمع إليه الكاتب.

الفلسطيني، تم ويتم استغلالها من قبل أنظمة التطبيع العربي التي تقوض الإجماع العربي المساند لفلسطين والفلسطينيين. إقليميًا، سيطر الملف النووي الإيراني على الأجندة السياسية للفاعلين الرئيسين؛ وفيهم عدد من الدول العربية، وتهمشت القضية الفلسطينية. دوليًا، تراجع الاهتمام العالمي الرسمي في قضية فلسطين، وانحصرت السياسات الأمريكية والأوربية في مساحة «إدارة الصراع» والإبقاء على «الاستقرار»، وهو الوصف غير الرسمي لديمومة السيطرة الإسرائيلية وإفساح المجال لسياساتها التوسعية، مع لجم أي أشكال فاعلة للمقاومة الفلسطينية. بالتوازي مع هذا التردي، تتقدم إسرائيل في علاقاتها الدبلوماسية مع دول وساحات كانت مناصرة بدرجات متفاوتة للفلسطينيين، مثل الصين والهند والقارة الأفريقية. إن غياب قيادة فلسطينية مركزية فاعلة وسيطرة الاستنزاف المُتبادل بين الأطراف الفلسطينية الفاعلة ترك ساحات الفعل الحقيقية لإسرائيل كي تتقدم فيها بحرية. حركة فتح تقع في قلب هذا المشهد حيث مصفوفات التردي والضعف تفوق بمراحل جوانب التماسك والقوة.

ثانياً: تحولات فتح ما بعد أوسلو

في إطار معالم المشهد الفلسطيني أعلاه، حيث فشل أوسلو، وتغول إسرائيل، وتحدي حماس، وتفتت الدعم الإقليمي والعالمي لقضية فلسطين، يُمكن مُقاربة تحولات (وتكلسات) حركة فتح ومحاولة فهم العديد من جوانبها، وما قادت إليه من مآزق وانسدادات. راهن فتح اليوم مُحاط بثلاثة مآزق، حسب نبيل عمرو القيادي الفتحاوي، هي «مأزق الوضع الداخلي الذي تمثل بترشح ثلاث قوائم انتخابية لانتخابات المجلس التشريعي التي تم إلغاؤها في أيار 2021، ومأزق العلاقة مع الإسلام السياسي الذي ينافس فتح، ومأزق فشل أوسلو الذي بنيت عليه السياسات الفلسطينية بما فيها سياسة فتح (عمرو، 2022). «يمكن القول إنه في نهاية حقبة العقود الثلاثة من عمر أوسلو، وبرغم نطاق الحماية الذي وفرته الرمزيات التاريخية والوطنية للحركة، تحولت «فتح-حركة التحرير الوطني» إلى شيء مختلف تمامًا خلال سيرورة تآكلية تدريجية، غيرت جوهرها وبنيتها، فيما تمسكت الحركة بالقشرة الخارجية للصورة التقليدية عن الحركة، المُستندة على الشرعية التاريخية والرصيد الثوري. في سياق هذه السيرورة التآكلية، يمكن التأشير على عدد من التحولات البنيوية التي ظلت تشتغل طيلة ثلاثين سنة، وأنتجت فتحًا مختلفة تمامًا عن جوهرها. كل واحدة من التحولات، مما يرد أدناه، ساهم بشكل أو بآخر في دفْع فتح نحو التمسك بالسلطة الفلسطينية، والالتفاف حولها كونها قاعدة الحماية البديلة عن قاعدتها التقليدية، والتي بالإمكان الانسحاب إليها عندما يتعاظم هجوم التحولات التي تأكل من رصيد وموقع الحركة.

التحول الأول: من حركة تحرير وطني إلى حزب حاكم

مع أوسلو انتقلت فتح عمليًا من حركة تحرير وطني تبنت استراتيجية الكفاح المسلح لتحرير فلسطين إلى سلطة حاكمة وفق نظام واشتراطات وسقف أوسلو، وقائد الحركة، محمود عباس، هو رئيس السلطة الفلسطينية والمُتحكم عمليًا بمفاتيحها. مع هذا التحول لم يعد تعريف فتح لذاتها واضحًا، حيث حاولت أن تحافظ على صورة «حركة التحرير» لكن واقع كونها الحزب الحاكم عمليًا يُقوض تلك الصورة (آلية إمساك العصا من الوسط). بيد أن جذور التحول من حركة تحرير إلى سلطة سياسية شبه دولتية تعود إلى ما قبل توقيع اتفاق أوسلو بعقدين من الزمن، وتحديدًا إلى برنامج «النقاط العشر» الذي اندفع إليه ياسر عرفات، وأقرته فتح والمجلس الوطني الفلسطيني عام 1947. النقطة الأهم في «النقاط العشر» التي تضمنها ذلك البرنامج، كانت الموافقة على إقامة سلطة وطنية «مقاتلة» على أي جزء يتحرر من أرض فلسطين، والذي عنى الانتقال من فكرة تحرير كل فلسطين، إلى فكرة القبول بدولة فلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة. وفر هذا البرنامج ومسوغاته السياسية الخلفية التنظيرية لحلقات التحول التدريجي نحو تبني الحل السلمي وصولًا إلى إعلان «الاستقلال» سنة 1988 في اجتماع المؤتمر الوطني في الجزائر، وما تلاه من تاريخ معروف وصولًا إلى مؤتمر مدريد واتفاق أوسلو (نوفل، 1995). مع هذا الأخير تم ترسيم التحول الفكري والسياسي من خلال تأسيس السلطة الفلسطينية، والتي قامت على أكتاف الحركة الأكبر والأهم، فتح.

ابتلعت السلطة قيادات فتح العليا والوسطى ثم الأفراد من خلال مؤسساتها الرسمية والحكومية. في السنوات الأولى، وتحت قيادة عرفات، كان الطموح والأمل، بحسب القراءة الفلسطينية لأوسلو، أن تتحول السلطة إلى دولة. وقد وفر هذا الطموح أو الأمل مسوغًا قويًا للحركة وقياداتها للانخراط في مشروع السلطة والدفاع عنها، تبريرًا للانتقال الكبير من فكرة «التحرير» إلى «بناء الدولة» الموعودة. بيد أن هذا الطموح لم يتحقق، وانتهى المشروع كما هو قائم حاليًا إلى مجرد سلطة حكم ذاتي، كان قد حذّر منير شفيق من الانزلاق إليها في مقاربة تنبؤية كتبها سنة 1972، أي قبل التوافق على برنامج النقاط العشر بسنتين[6] (شفيق، 1972). المهم هنا، وفي الصورة العريضة للمشهد، أن حركة فتح تحولت عمليًا من حركة تحرير إلى حزب حاكم، أو في أقل تقدير العمود الفقري للسلطة الحاكمة، وتبعًا لإلياس خوري «فتح كحزب سلطة صارت نقيض فكرتها المؤسسة، بل صارت عبئًا على فلسطين» (خوري، 2022).

6- حذر منير شفيق آنذاك من صعود فكرة وتيار الحل السلمي والدولة الفلسطينية، وأدان الأصوات الفلسطينية التي كانت تدعو له،

التحول الثاني: من حركة مناضلين إلى بيروقراطية موظفين

أدى تحول فتح إلى حزب حاكم متماهٍ مع سلطة الحكم الذاتي إلى تحول عشرات الآلاف من المناضلين السابقين إلى موظفين بيروقراطيين ليس لهم دور نضالي حقيقي. فمنذ بداية تأسيس السلطة الفلسطينية، سنة 1994، برزت مسألة التعيينات وتوزيع المناصب واحدة من المسائل المُعقدة والخلافية، بسبب انتهاج ما يمكن تسميته سياسة «مكافأة المناضلين السابقين»، بغض النظر عن معايير الكفاءة والأهلية. وقد انتقد محمود عباس آنذاك «التعيينات المُستفزة» في سياق نقده لبعض أداء السلطة، والتي كانت تتم وفق «الحسابات الضيقة، والمقاييس الشخصية، والأهواء الذاتية» (عباس، 2020). ساد آنذاك تفكير تقديم تأمين الولاء في التعيينات على أيّ اعتبارات أخرى، بهدف حشد أسباب إنجاح السلطة الوليدة، وأوسلو الذي واجه معارضة عريضة وحادة في أوساط الفلسطينيين. إضافة إلى ذلك كان لا بد من مكافأة آلاف الكوادر الفتحاوية، وغيرها من الفصائل الأخرى، وإيجاد مكان لهم في المشهد السياسي الجديد، الذي لم يعد فيه مكان للكفاح المسلح السابق. هؤلاء الآلاف القادمون من الخارج لم يكن في «السيرة الذاتية» لمعظمهم سوى مهنة ومهارة العمل النضالي بعد عقود من الالتزام مع الثورة الفلسطينية. وفي المحصلة النهائية، وبحسب توصيف منير شفيق، فقد وظف المال «لترويض» عشرات الآلاف وتحول «هؤلاء الكوادر مثل النمور المروضة في السيرك، لا يستطيعون الاعتراض بسبب الامتيازات التي يحصلون عليها» (حسنة، 2021).

بالتوازي مع الترويض الفتحاوي عبر السلطة الجديدة، تجذر المشهد الواعد، أو المتوهم، حول مشروع «بناء مؤسسات الدولة»، وامتد إلى ثلاثة عقود شهدت تحولات سوسيولوجية واقتصادية عميقة، نيوليبرالية في جوهرها، قولبت المجتمع الفلسطيني في نمط اعتياش شبه كامل على السلطة ومواردها المالية وقدرتها التشغيلية، الأمر الذي خلق وعزز أنماطًا حياتية تواكلية جديدة، كرست تحول جيل المناضلين الأول إلى بيروقراطيين يبحثون عن الترقية والعلاوة وتأمين راتب تقاعدي عالٍ[7] (سابق، 2021). في المستويات الدنيا، وخاصة عناصر الأجهزة الأمنية، فقد كانت التعيينات، كما يلاحظ مراقبون من الداخل والخارج، تهدف إلى تعبئة صفوف هذه الأجهزة بأفراد من فتح يُضمن ولاؤهم للسلطة (Cordesman, 2022).

مشيرًا إلى أن أقصى ما قد تمنحه إسرائيل للفلسطينيين وفق هذا الحل هو «الموافقة على نوع من الحكم الذاتي، في الضفة والقطاع، تحت حماية الاحتلال الإسرائيلي.» انظر، منير شفيق، «لماذا يرفض الفلسطينيون مشروع الدولة الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة»، شؤون فلسطينية، عدد 7، آذار (مارس) 1972، صفحات 73-65.

7- في مقابلة خاصة أجراها الكاتب بتاريخ 11 نوفمبر 2021 مع مستشار سياسي سابق في السلطة الفلسطينية، أشار الأخير إلى أن إحدى المفاجآت التي وجدها لدى اقترابه من الكوادر الوسطى والعليا في السلطة، ومعظمهم من جيل الثورة الفلسطينية الأول، تمثلت في درجة انهماك هؤلاء في مسائل تحسين مناصبهم الإدارية والترقيات والوصول إلى مناصب أعلى.

التحول الثالث: من الشرعية الثورية إلى «شرعية أوسلو»

اكتسبت فتح شرعيتها وصدارتها للمشهد الفلسطيني قبل أوسلو من هويتها الثورية، وشرعية المقاومة وقيادتها الثورة الفلسطينية، ومنظمة التحرير الفلسطينية. لكنها اليوم، بعد ثلاثة عقود

من تلك الشرعية، التي لم تكن موضع منافسة تحولت إلى حركة تبحث عن مصادر شرعية تعويضية، سواء من سلطة الأمر القائم أو من ضعف المنافسين. «شرعية فتح الحالية» وكما يقول نبيل عمرو، «تأتي من انعدام شرعية أي طرف آخر، سواء الذين انشقوا عنها، أو نافسوها. ليس هناك شرعيات بديلة، سواء قانونية دستورية أو شرعية أمر واقع تنافس فتح حاليًا» (عمرو، 2022). وحسب أحمد غنيم فإن «شرعية القيادات الفلسطينية تقوم إما على المقاومة أو الصندوق الانتخابي» (غنيم، 2022). في حقبة ما بعد أوسلو، لم تعد الشرعية النضالية والثورية كافية لمنح فتح أو غيرها قيادة الفلسطينيين، وكانت الانتخابات، سنة 1996 ثم سنة 2006، هي البديل الذي يعيد صوغ الشرعية القيادية، وكلاهما نُظم ضمن سياق أوسلو، الأولى عززت من شرعية فتح، والثانية أضعفتها إثر فوز حماس بها.

بعد الانقسام الفلسطيني بين الضفة الغربية وقطاع غزة سنة 2007، وتفكك الحد الأدنى من النظام السياسي الفلسطيني حتى وفق أوسلو، وحل المجلس التشريعي، وتأجيل انتخابه ومعه الانتخابات الرئاسية، لم يعد هناك عمليًا أي شرعية حقيقية في المشهد الفلسطيني، سوى شرعية القوة والسيطرة، وهذا ينطبق على السلطة في الضفة الغربية والسلطة في قطاع غزة. وفيما يخص فتح تحديدًا، صارت شرعية قيادتها في الضفة الغربية مُستمدة من السلطة القائمة، التي تُعتبر فعليًا التجسيد العملي لأوسلو. بهتت الشرعية الثورية النضالية، إن لم نقل اختفت تمامًا، ولم تخلفها الشرعية الانتخابية، وتم التعويض عن الاثنتين بشرعية السيطرة التي تعتمد على نظام و«مؤسسة» أوسلو وطبيعته الإلحاقية لإسرائيل، والاعتراف الدولي والإقليمي بالسلطة الفلسطينية.

التحول الرابع: من حركة شابة إلى حركة شائخة

في محاولة الإجابة عن السؤال الكبير حول فتح، وماذا جرى لها ولماذا وكيف، يتساءل الكاتب إلياس خوري إن كانت شيخوخة فتح هي السبب، أو أحد الأسباب التي تقدم الإجابة أو جزءًا منها، ويقول «هل يمكن اختصار المسألة بهيمنة الكهولة ورتابتها وعجزها عن قيادة تنظيم أسسه شباب حالمون، فانتهى بهم النضال إلى السقوط شهداء، ولم يبق من القيادة التاريخية سوى من لم

يقضِ في زمن الاشتباك» (خوري، 2022). واقع الحركة الآن من زاوية الطاقة الشبابية أو الشائخة في البنية القيادية يشير بوضوح إلى سيطرة الكهولة العمرية والسياسية.

في حقبة التكوين الأولى، كانت أعمار الجيل الذي أسس فتح في أواخر الخمسينيات من القرن الماضي، مثل ياسر عرفات، وخليل الوزير، وصلاح خلف، وفاروق القدومي، وسليم الزعنون، ومحمود عباس، والعشرات غيرهم، تتراوح بين أوائل ومنتصف العشرينيات، وبعضهم لم يتم العشرين عندما تشكلت الأنوية الأولى للحركة. ظلت تلك الروح الشابة تقود فتح في العقدين التاليين للتأسيس، الستينيات والسبعينيات، بل واستمرت أبعد من ذلك. بعد ستة عقود من تأسيس الحركة تحولت فتح الشباب إلى فتح الكهولة، حيث يسيطر على بنيتها القيادية الأولى، اللجنة المركزية والمجلس الثوري، الجيل ذاته الذي أسس الحركة، أو كان قريبًا من التأسيس. عند حساب معدل أعمار اللجنة المركزية الحالية لفتح فإن النتيجة هي في حدود السبعين عامًا، أكثر أو أقل قليلًا، وعند حساب معدل أعمار المجلس الثوري، فإن النتيجة لا تبعد عن ذلك كثيرًا، مع أن المجلس يضم عددًا معقولًا ممن هم في عقد الخمسينيات، وقلة في عقد الأربعينيات.

ثمة وعي داخل صفوف الحركة بأهمية تجديد القيادات وإبراز وجوه شابة، وقد وفر المؤتمر السادس للحركة، الذي عُقد في 2009، بارقة أمل في هذا السياق، وقد صعد بالفعل عدد من القيادات الشبابية إلى اللجنة المركزية والمجلس الثوري، وتفاءل كثيرون بأن فتح في طريقها للانبعاث من جديد (AL-Shikaki, 2009). بيد أن ما تلا ذلك من سياسات وآليات قيادية أعاد الأمور إلى مسار السيطرة التامة بيد القيادات الشائخة عمرًا، أو التي تماهت معها، حتى لو لم تكن في ذات المرحلة العمرية.

التحول الخامس: من التوسع العالمي إلى الضمور المحلي

شهدت عقود أوسلو الثلاثة ضمورًا تدريجيًا في حضور فتح على مستوى العلاقات الخارجية، عربيًا وعالميًا. يمكن إحالة هذا الضمور إلى عوامل خارجية وأخرى داخلية، الأولى تشمل التغير الكبير الذي رافق ونتج عن انهيار المعسكر الاشتراكي، وتقلص مساحات المناورة على المستوى الدولي لحركة فتح وغيرها من المنظمات والأحزاب الثورية في العالم. داخليًا، أدّى انخراط فتح في مشروع أوسلو إلى استنزاف طاقاتها وقدراتها على نحو شبه كلي في ذلك المشروع. من ناحية نظرية وهيكلية، هناك ذراع تنظيمي داخل فتح منوط به النشاط السياسي على مستوى العلاقات الدولية تحت مُسمى «مفوضية العلاقات الدولية لحركة فتح»، ويُفترض من ناحية نظرية أن هذا الذراع كان الأقل انخراطًا في مشروع أوسلو الداخلي، وظل يشتغل بفاعلية ولو نسبية على الصعيد الخارجي.

بيد أن تصفح الموقع الرئيس لهذه المفوضية على شبكة الإنترنت وصفحتها على «الفيسبوك» يشير إلى ضعف وفقر كبير في «العلاقات الدولية»، فضلًا عن التداخل الذي تقوم به، على ندرته، مع ما تقوم به جهات تابعة للسلطة الفلسطينية نفسها. معظم الأخبار المنشورة عن المفوضية خلال السنة الماضية على سبيل المثال، 2021-2022، تنقل تصريحات وإدانات وإشادات من قبل روحي فتوح، الذي كان يشغل منصب مفوض العلاقات الدولية في فتح عدة سنوات، قبل أن يُعين رئيسًا للمجلس الوطني الفلسطيني، في شباط (فبراير) 2022. وفي لقاءاته القليلة مع بعض الدبلوماسيين المُبتعثين لرام الله، كانت التقارير الصحفية المنشورة في الموقع المُشار إليه تشير إلى أن فتوح استعرض مع هؤلاء «تعزيز العلاقات الثنائية بين البلدين». واستعراض وتعزيز العلاقات بين «البلدين» يُفترض أنه وظيفة السلطة، وليس وظيفة من يمثل تنظيم فتح (مفوضية العلاقات الدولية - فتح، 2002).

من المهم الإشارة أيضًا إلى أن كثيرًا من الساحات التي وفرت فضاءً لنشاط فتح ومنظمة التحرير الفلسطينية عمومًا، مثل الصين والهند وأفريقيا وحتى أمريكا اللاتينية، وقعت فيها تحولات حادة بعد توقيع الفلسطينيين على اتفاق أوسلو، تمثلت في الانفتاح على إسرائيل وتعميق العلاقات معها. لم تتمكن المنظمة ولا فتح من المحافظة على تلك الحواضن، وصد الزحف الإسرائيلي نحوها. كان هناك أيضًا زحف القوى الإسلامية الفلسطينية، خصوصًا حماس والمنظمات الشعبية المرتبطة بها أو الداعمة لها، في ساحات أخرى مثل تركيا وإيران وماليزيا وإندونيسيا، وبعض الدول العربية، فضلًا عن العديد من الدول الأوروبية. فتح المُتلعثمة بلغة أوسلو، المُعترفة بإسرائيل من دون تحقيق التحرير والاستقلال، والمُثخنة بسمعة السلطة القائمة وفسادها، لم تعد قادرة على إنتاج خطاب ثوري تحرري مُقنع لكثير من مناصريها التقليديين في العالم، ويحافظ على دوائرهم فضلًا عن توسيعها وكسب أنصار جدد.

التحول السادس: من سيطرة عرفات التوافقية، إلى دكتاتورية عباس المطلقة

شهد تاريخ فتح منذ تأسيسها الكثير من التحديات، وتعرضت لخطر انشقاقات عديدة، بعضها، إن لم يكن معظمها، كان مدعومًا من بعض الأنظمة العربية (الناطور، 2013)، وجزء من التحديات ارتبط بطريقة ياسر عرفات في إدارة فتح ومنظمة التحرير الفلسطينية والسيطرة عليهما. لكن استطاعت فتح تجاوز معظم تلك التحديات والانشقاقات، بغض النظر عن مسوغاتها، بسبب التماسك الداخلي النسبي لفتح ووجود ياسر عرفات نفسه بقيادته الكاريزمية، وآليات إدارته التوافقية سواء حقًا أم ادعاء، وشرعيته الفلسطينية والعربية، والتي لم ينافسه فيها أي قائد فلسطيني آخر. برغم خلافات كثيرين معه، وربما برغم ما يراه عديدون أخطاء سياسية ارتكبها،

جسد عرفات بتاريخه الطويل وسياساته ورمزيته صورة فتح الأم، والثورة الفلسطينية، التي يلتف الجميع حولها. وكانت شرعيته وكارزميته وسيطرته على فتح والمنظمة الرافعة التي استطاع عرفات بها تمرير اتفاق أوسلو عندما وضع كل ثقله وأوراقه خلف المشروع. بعد وفاته سنة 2004 لم يكن بالإمكان ملء الفراغ الذي تركه، ولم يقتنع كثيرون بقدرة وأحقية محمود عباس لخلافته، ومع ذلك تولى رئاسة السلطة الفلسطينية ومنظمة التحرير وحركة فتح مُستفيدًا من دعم أمريكي وإسرائيلي وعربي قدمه للمشهد بكونه السياسي المُعتدل الأصلح فلسطينيًا، من وجهة نظر هؤلاء جميعًا (Mazza, 2017).

في كلمة ألقاها الطيب عبد الرحيم، أحد أهم القيادات الفتحاوية المعروفة، نيابة عن محمود عباس في مؤتمر خاص بالحركة في رام الله تحت عنوان «فتح: الواقع والتحديات» سنة 2007، قال «إن حركة فتح هي حركة ديموقراطية لا تسير بفتوى، وتتفاعل مع الأفكار الخلاقة داخل أطرها وقواعدها وقياداتها لتصل إلى القرار الأمثل المنطلق من تمسكها بالشراكة مع حلفائها من القوى الفلسطينية التي شاركتها مسيرة النضال والكفاح» (الوطن، 2007). لكن هذا الوصف من الصعب وجود تجسيد له على أرض الواقع. فقد شهدت فتح خلال مسيرة أوسلو الطويلة تكلسًا تدريجيًا لهيئاتها القيادية، وتحديدًا اللجنة المركزية والمجلس الثوري والمؤتمر العام. وإذا كانت سيطرة ياسر عرفات في حقبة أوسلو الأولى، لحين وفاته، بادية على هذه الهيئات كما كانت في حقبة ما قبل أوسلو، فإن مرحلة ما بعد عرفات شهدت تآكلًا مريعًا لدورها. ويحمل نبيل عمرو، القيادي الفتحاوي المعروف، ما يسميه «الطبقة السياسية» مسؤولية الوضع المأساوي الفلسطيني، ويقول «الطبقة السياسية الخالدة المُخلدة التي إن لم تكن المسؤولة وحدها عن التراجع الكارثي الذي بلغ أشده في هذا الوقت، فهي وحدها المسؤولة عن الفشل في معالجة القضايا الأساسية التي أوصلت الوضع الفلسطيني إلى أسوأ حالاته» (عمرو، 2022).

ويصف أحمد جميل عزم، أحد أهم الأكاديميين الفلسطينيين المتابعين سيرورة وتاريخ فتح هذا التحول، ويقول «وإذا كان رئيس الحركة الرسمي المقيم خارج فلسطين (يقصد آنذاك فاروق القدومي) قد أصبح عبئًا وخصمًا (لقيادة الحركة)، وإلى اللجان القيادية المتعددة والكثيرة والمُتنافسة، من خلال (الضم) و(التعيين) و(الإضافة)، مقابل غض النظر عن المؤتمر العام وعن التجديد الديموقراطي لقيادة الحركة عبر الانتخابات، فكيف يمكن تصديق أن فتح حركة ديموقراطية، تحتكم إلى القاعدة الشعبية؟» (عزم، 2007).

عملياً، استطاع محمود عباس، خاصة بعد الانقسام، بسط سيطرة كاملة ومُدهشة على هذه الهيئات القيادية الفتحاوية (والهيئات المناظرة في منظمة التحرير والسلطة الفلسطينية أيضًا)

وتحييد دورها. تباعدت الاجتماعات القيادية وبهت تأثيرها، ولم تظهر للجمهور الفلسطيني أي فاعلية سواء في تعديل مسار فتح سياسيًا وقياديًا، أو على مستوى المشروع الوطني الفلسطيني عمومًا. وحتى وقت انعقاد هذه الاجتماعات فإن عباس كان يفرغها من مضمونها سواء من حيث من يحضر (مثل المؤتمر العام السابع لحركة فتح سنة 2016)، أو من حيث آلية اتخاذ القرار (التصفيق عادة) (عضو مجلس ثوري، 2022؛ جرابعة، 2016).

وشهدت السنوات الأخيرة دكتاتورية حقيقية يمارسها عباس في اتخاذ القرار وفرضه على الجميع، والأمثلة عديدة وتعصى على الحصر. لكن تكفي الإشارة إلى قرارات عباس المتنوعة في تعيين الأشخاص وفصلهم وتحييدهم؛ لعدم رضاه عنهم، سواء في هيئات فتح أو المنظمة أو السلطة الفلسطينية. وتبعًا لنبيل عمرو «في زمن عباس صار الكي أول الدواء» (عمرو، 2021). وعلى مستوى أعلى اتخذ قرارات فردية بالغة الأهمية والخطورة، أهمها إلغاء الانتخابات التشريعية التي كانت مقررة في أيار (مايو) 2021، وعقد المجلس المركزي الفلسطيني في شباط (فبراير) 2022، ومنحه لهذا المجلس صلاحيات المجلس الوطني بما فيها تعيين رئيس ونائب رئيس للمجلس، إضافة إلى تكليف حسين الشيخ بشغل منصب الراحل صائب عريقات، أمين سر منظمة التحرير الفلسطينية، فضلًا عن إمساكه التام بقرار إنهاء الانقسام مع حماس، وتجميده عمليًا. صحيح أن هذه القرارات اتخذها عباس بصفته رئيس منظمة التحرير، لكن مع ذلك لم يكن للهيئات القيادية لفتح أي دور حقيقي فيها. وقد تجاوزت فردية ودكتاتورية عباس ما كان يُنتقد فيه عرفات كونه المُسيطر على تلك الهيئات. وتحولت فتح في عهده إلى حزب الرجل الزعيم الأوحد الذي لا يناقشه ولا يعارضه أحد.

التحول السابع: من الكفاح المسلح إلى غموض «الخيار السلمي»

يمكن القول إن غموض البرنامج السياسي والإجابة عن سؤال «ماذا تريد فتح» خلال الحقبة الأوسلوية كان أحد أهم تحولات التآكل التي أنهكت الحركة وأفقدتها بوصلتها. لم يكن الانتقال من مرحلة الثورة إلى مرحلة السلطة واضح المعالم والمحطات، بل حاولت فتح، بوعي أو بدونه، وضع قدم هنا وأخرى هناك، وإمساك العصا من الوسط، مما أنتج غموضًا وحيرة، وسمت خطابها وممارستها السياسية والفكرية. وقد وصف الأسير الفتحاوي حسام شاهين هذا الوضع بتشتت فتح على أديولوجيتين، الثورة والدولة، وأن الانتقال من مرحلة إلى أخرى «ساهم في ضبابية الهوية الفكرية والسياسية للكثير من أبناء الحركة ووصلت إلى درجة التناقض» (الوطن، 2007).

يشير ماجد كيالي إلى أن التحول البنيوي الذي شهدته الحركة الوطنية وانتقلت عبره من «حركة

تحرر وطني إلى سلطة (تحت الاحتلال)، ومن حركة شعبية إلى كيان سياسي دولي» لم يكن تحولًا عارضًا وهامشيًا، بل «تحولًا بنيويًا»، ومع ذلك، أي مع عمق هذا التحول وبنيويته إلا أن «الثقافة السياسية الفلسطينية، سيما الفصائلية، غير مستعدة للإقرار بتلك الحقيقة، لأن ذلك يضعها في موضع المساءلة، أو لأنه يضر بشرعيتها، أو يمس بصدقيتها، وبهيمنتها» (كيالي، 2020).

أرادت فتح أن تحافظ على ثوريتها وصفتها التحريرية، وفي نفس الوقت، كان عليها أن تساند مشروع أوسلو ممثلاً في السلطة الفلسطينية. خاضت فتح بقوة وفاعلية الانتفاضة الثانية 2000-2004، وتصدرت كتائب الأقصى التابعة لها العمل الكفاحي، وفي ذات الوقت، بل وقبل الانتفاضة وخلالها وبعدها، كانت قيادات أجهزة الأمن الفلسطيني، عدا القيادات السياسية في السلطة، في يد فتح ذاتها، وهي الأجهزة التي أنيط بها تفكيك التنظيمات والخلايا العسكرية للانتفاضة بما فيها كتائب الأقصى.

مقابل هذا الغموض والتناقض كان الأمر الوحيد الثابت والمتماسك الذي تلجأ إليه فتح هو السلطة الفلسطينية وبنيتها، سواء الأمنية أو المدنية، وتلتف حولها أو تحتمي بها، برغم النقد الموجه للسلطة من أصوات فتحاوية هنا وهناك.

التحول الثامن: من الدعم العربي الرسمي إلى التيه الإقليمي والتطبيعي

أشير أعلاه، وفي سياق تحليل قوة فتح الرمزية والتاريخية، إلى التقاطها يوم تأسيسها لحظة تاريخية وإقليمية تمثلت في توافق دعم الرسميات العربية لها، كل منها لأسباب مختلفة. وكما يطرح ماجد كيالي، فإن الحكومات العربية تعاملت مع قضية فلسطين «كورقة في منازعات الأنظمة، فبينما كان عبد الناصر يركز على تشكيل منظمة التحرير الفلسطينية، وجدت الأطراف الأخرى (قاصدًا سورية والأردن ولبنان) في «فتح» ضالتها لمنافسة عبد الناصر، ولتعزيز مكانتها، وشرعنه سياساتها العربية» (كيالي، 2021). اختفت تلك الأسباب بعد ثلاثة عقود من أوسلو، ولم تعد الأنظمة العربية بمجملها، ومنها غالبية أنظمة ما يُسمى دول الطوق، ترى في قضية فلسطين ورقة يمكن توظيفها لمصالحها السياسية، أو في مناكفاتها ومنافساتها مع الدول الأخرى، وفقدان الأهمية لقضية فلسطين عمومًا انعكس على قيمة وأهمية فتح في الإقليم. ولم تعد الأنظمة العربية في وارد الخشية من وقف الدعم لفتح والمنظمة والشعب الفلسطيني برمته، بل صار بإمكان العديد منها تبني مواقف معادية لهؤلاء جميعًا دون حساب لأي رد فعل فلسطيني. في ذات الاتجاه التدهوري، تطور تحول إقليمي آخر ساهم ولا زال في طور المساهمة في التأثير على فتح (ضمن تأثيراته الأوسع على قضية فلسطين) تمثل في تيار التطبيع مع إسرائيل، الذي اخترق معسكر «الاعتدال» العربي

الذي كانت فتح (والسلطة والمنظمة) تستقوي به. وقد تسارع هذا التحول خلال فترة حكم الرئيس الأمريكي رونالد ترامب وبلغ ذروته في «صفقة القرن» التي أنتجت اتفاقيات السلام الإبراهيمية بين إسرائيل من جهة، والإمارات العربية المتحدة، والبحرين، والسودان، والمغرب من جهة ثانية. وأنتج أيضًا علاقات غير رسمية (أمنية وغيرها) بين إسرائيل والسعودية وعُمان. سببت هذه الاتفاقيات إضعافًا حقيقيًا للسلطة الفلسطينية ومنظمة التحرير الفلسطينية وحركة فتح، وخلقت حالة من الضياع والتيه الإقليمي لها جميعًا.

التحول التاسع: من النقد الذاتي إلى الإنكار اللاشعوري الجمعي واللامبالاة

رغم أن كثيرين داخل فتح يقرون بمظاهر التآكل التي لحقت بالحركة خلال العقود الثلاثة الماضية، بدليل تعدد أصوات النقد الذاتي، إلا أن خليطًا من اللامبالاة غير المباشرة، والعجز عن التغيير اتسمت به الحالة الفتحاوية الراهنة، بالإضافة إلى قدر كبير من الإنكار اللاشعوري بما وصل إليه مشروع فتح السياسي – سلطة حكم ذاتي. ولا زال كثيرون من قيادات فتح الرسمية يؤكدون على «مرحلية» السلطة وأنها ستقود إلى الدولة المستقلة في نهاية المطاف. وثمة عدم وعي عميق، وشبه إنكار بما أحدثته حقبة أوسلو في المشهد الفتحاوي والفلسطيني عمومًا، وكونها أصبحت الحقبة الأطول، والأكثر ترسخًا في تاريخ الصراع الفلسطيني ضد الصهيونية وإسرائيل، إذ تغطي مساحة ثلاثة عقود من الصراع (الحروب، 2022). أفضى التعامل الفتحاوي المُتسم بخفة مع هذا التحول العميق وجوهر اشتغاله، إلى تطور علاقة غير تصالحية بين واقع التحول الذي حدث، أي توقف الحركة الوطنية، وتحديدًا حركة فتح، عن كونها حركة تحرر وطني بالمعنى العملي والتطبيقي، والانشداد العاطفي نحو الماضي الثوري، وديمومة تعريف ودمج الذات الجمعية النضالية مع ذلك الماضي. يرى كيالي أن هذه الحالة الفتحاوية الفلسطينية سبقت أوسلو بعشر سنين، وأنه «رغم مرور أكثر من أربعة عقود من الزمن على هذه الحقيقة (التحول البنيوي) إلا أن خطابات الفلسطينيين لم تتمثل بعد هذا الواقع، في ثقافتها السياسية، كأنه لم يحصل البتة، رغم أنها خضعت لإملاءاته تمامًا... وتكيفت معه في إعادة هيكلتها لبناها» (كيالي، 2021). عمومًا، وبسبب العجز الذاتي عن التغيير، وغياب آليات داخلية ناجعة تحدثه، انتشر نمط من السلبية داخل فتح تمظهر على شكل سخط تهكمي النزعة، تهامسي ونميمي الأداء، لكنه غير فاعل أو مؤثر عمليًا. ويمكن اعتبار حالة العجز الذاتي هذه وتسيدها واحدة من التحولات المهمة، والتي تفرض الانتباه لها في سياق تحليل تحولات فتح ومآلاتها.

ثالثاً: مستقبل فتح بين نظرية «التغيير الآمن» ومواصلة التآكل

لم تقبل كثير من شرائح فتح ما وقع داخل الحركة من تغيرات طالت بنيتها السياسية والتنظيمية جراء الانسياق في مسار أوسلو. ويمكن القول، بعد ثلاثة عقود من أوسلو والخراب الذي سببه وطنيًا وفتحاويًا، إن غالبية فتح أو على الأقل تيار عريض وواسع فيها، على مستوى الكوادر العليا والوسطى والأفراد، يقف في صف معارضة نواتج أوسلو، والوضع القائم حاليًا من ناحية الموقف المبدئي (لكن الصامت في غالب الأحيان). بيد أن هذا الموقف المبدئي لم يُترجم إلى فعل سياسي رافض على الأرض يؤثر في مسار فتح العام.

عانى التيار المُعارض لأوسلو داخل فتح، سواء أكان أغلبية أم أقلية كبيرة، ولا زال يعاني من شلل القدرة على الفعل، وغياب زمام المبادرة لوقف الانهيار، أو تعديل المسار أمام وطأة تحكم الفئة المسيطرة على فتح بقيادة أبي مازن نفسه. وقد برز في المشهد الفتحاوي الداخلي، خلال الحقبة الأوسلوية المديدة، معارضات عديدة إما مرتفعة الصوت وجريئة، أو خافتة وذات حسابات وئيدة، وأخرى تطورت إلى ما يُشبه الانشقاق عن الحركة مع الالتزام باسمها. بالإمكان إجمالاً، وبقدر من المغامرة التحليلية، ترسيم مكونات المشهد الفتحاوي الداخلي، أدناه، من خلال رصد الكتل الفتحاوية الأهم راهنًا، كونها إحدى أهم تحولات فتح الناجمة عن أوسلو، مع الإشارة إلى عدم وجود خطوط صارمة تفصل بين هذه الكتل، بل وجود تداخل فيما بينها وكذلك اتساع المناطق الرمادية التي تتيح الانتقال من دائرة إلى أخرى، أو الزعم بالانتماء إلى فكرة أو تيار من ناحية مبدئية، مع البقاء عمليًا وبراغماتيًا (وأحيانًا منفعيًا) في مربع مختلف.

أول هذه الكتل هي الشريحة المسيطرة على فتح، وتتمثل في الدائرة الضيقة المحيطة بأبي مازن، والتي تتحكم في الموارد المالية ومفاتيح النظام السياسي، وتعتمد على دعم إسرائيل الذي يضمن تمكين هذه الشريحة من إدامة الوضع القائم، وتحديدًا عبر التنسيق الأمني بشكل أساسي. تتسع هذه الدائرة، التي تحركها صراعات ومصالح المال والمناصب (غنيم، 2022)، وتضم المئات من كبار المنتفعين من الوضع القائم كالوزراء ووكلاء الوزارات وشريحة عريضة من السفراء، إضافة إلى قادة الأجهزة الأمنية الذين يُضمن ولاؤهم الفردي التام لأبي مازن.

الكتلة الثانية، تتمثل فيما يُوصف بـ«تيار التغيير الآمن»، وربما يعتبر هذا التيار الشريحة الأكبر داخل فتح. قد يحتمل استخدام وصف «تيار» هنا مجازفة غير دقيقة بسبب غياب البنية الواضحة والشكل القيادي لهذا «التيار»، لكن وعلى وجه مؤكد هناك حالة عريضة وكبيرة داخل فتح تنتسب إلى فكرة «التغيير الآمن» وتنادي به (غنيم، 2022). الخطوط الإجمالية لموقف هذا

التيار تتمثل في معارضة الكثير من السياسات والتوجهات الانفرادية التي تنتهجها الشريحة المُسيطرة على فتح، أبو مازن ودائرته، لكنها تعتقد بضرورة إدارة هذه المعارضة بقدر كبير من الدقة والحسابات لتفادي أي انشقاق رأسي في الحركة، ويقف على رأس هذا التيار مروان البرغوثي. تقوم نظرية التغيير التي تؤمن بها المعارضة وتشتغل عليها إلى ضرورة بلورة «تيار قائد» داخل فتح يعيدها إلى أصولها الثورية، ولا يؤمن بـ«تيار القائد»، أي شخصنة التغيير واللحاق برمز من رموز فتح. و«التيار قائد» يجب أن يشمل القواعد التنظيمية وينتشر في الأقاليم ويصعد رأسيًا إلى المجلس الثوري واللجنة المركزية للحركة (غنيم، 2019).

لا يتردد الكثير من القيادات الفتحاوية التي تؤمن بهذا النهج في التعبير عن النقد الحاد للوضع القائم، وينتشر في أوساطها سخط عميق على المآل الذي انتهت إليه فتح. بيد أن هذا «التيار» ما زال عاجزًا عن ترجمة معارضته إلى أداء فعال يؤثر في مسار فتح، وآخر تمظهرات هذا العجز برزت في إفشال الصعود الصاروخي لحسين الشيخ؛ ليصبح عضوًا في اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير وأمين سرها. إذا عدنا زمنيًا إلى السنوات الأولى من عمر أوسلو والتوقيع عليه، فيمكن ضم الكثير من القيادات الفتحاوية خارج فلسطين إلى تيار أو حالة «التغيير الآمن» وعلى رأس هؤلاء فاروق القدومي، ممن رفضوا أوسلو وفضلوا البقاء خارج الوطن تعبيرًا عن ذلك الرفض، لكنهم لم ينشقوا أو يحاولوا تشكيل جسم جديد.

الكتلة الثالثة، هي كتلة «التيار الإصلاحي الديموقراطي في حركة فتح» برئاسة عضو اللجنة المركزية السابق محمد دحلان، الذي فصله محمود عباس سنة 2011، بتهم الفساد المالي. تجمع تحت لافتة هذا التيار العديد من المهمشين والمفصولين والمقربين من دحلان، والموقف الأساسي للتيار هو المعارضة الحادة لقيادة محمود عباس واتهامه بالفساد والسلطوية، وتهميش الأطر القيادية للحركة. تتمتع هذه الكتلة بحضور لافت في قطاع غزة، وبدعم مالي وإقليمي خاصة من الإمارات العربية المتحدة حيث يقيم رئيسها. أما في الضفة الغربية فيتعرض أعضاؤها إلى تضييق شديد، وفصل، سواء من الحركة أو من وظائفهم.

الكتلة الرابعة، هي كتلة الدكتور ناصر القدوة، الذي حيّد نفسه فترة طويلة ضمن حالة «التغيير الآمن» إلى أن شكّل عام 2021 «الملتقى الفلسطيني الديموقراطي»، وقرر بالتنسيق مع مروان البرغوثي، القائد الفتحاوي في السجون الإسرائيلية، تشكيل قائمة انتخابية تخوض الانتخابات التشريعية، التي كان من المفترض تنظيمها تلك السنة. يمكن اعتبار تشكل هذه الكتلة بدايات التمرد الفعلي على الشريحة المُسيطرة، وعلى فكرة أو حالة التغيير الآمن في نفس الوقت، وكان إجراء الانتخابات في موعدها الاختبار الحقيقي لفحص الشعبية والمساحة التي كان بمقدور الكتلة

التمدد فيها، وجذب شرائح فتحاوية أو أخرى إليها. تعرضت هذه المجموعة، وعلى رأسها القدوة نفسه، إلى حرب شرسة من قبل الكتلة الأولى، أبو مازن ودائرته، وصلت إلى إزاحة القدوة من منصبه كرئيس لمؤسسة ياسر عرفات، وإيقاف مرتبه، وسحب الجواز الدبلوماسي منه (القدوة، 2022). لكن، لم تستطع الكتل المعارضة المذكورة أعلاه، وبرغم وجود أسماء وقيادات كبيرة متوزعة عليها، إيقاف التآكل الذي شهدته الحركة في الجوانب التي أشير إليها أعلاه، وسيطر العجز والشلل على مشهد تحولت فيه الغالبية الفتحاوية، خاصة المعارضة الداخلية، إلى مراقبين وشهود ساخطين وصامتين لا غير.

الخاتمة

في ضوء ما سبق، كيف يمكن التعامل مع السؤال الصعب حول مستقبل فتح والمسارات المحتملة لهذا المستقبل؟ وأين تقع «فتح – الحزب» من «فتح – خزان الرمزيات التاريخية»؟ وهل ما زال بإمكان الأولى مواصلة الاعتياش على الثانية؟ وهل ما زال بإمكان فتح مواصلة إمساك العصا من الوسط وجمع الأضداد على مستوى الاستراتيجية والرؤية والممارسة؟ هناك صعوبة واضحة في تناول هذه الأسئلة بسبب تعدد العناصر التي تساهم في الإجابة، وتعدد مستويات التحليل، ويحتاج ذلك كله إلى مقاربة منفردة. لكن هنا واختتامًا لهذه الورقة، ربما يكفي المغامرة برسم أربع مسارات إجمالية مُحتملة حول مُستقبل فتح، تتفرع من نقطة التقاطع التي تقف عندها الحركة الآن وبعد ثلاثة عقود من أوسلو. أول هذه المسارات استمرار التكلس الراهن المُفضي إلى المزيد من التآكل، وثانيها، حدوث تجدد يوفره التقاء معطيات داخلية وخارجية، تتصدره وتقوده كتلة التغيير الآمن، وثالثها، وقوع انقسامات رأسية أخرى، تفتت وحدة الحركة، خاصة في مرحلة ما بعد عباس، وبروز صراع على خلافته وعلى اقتسام مناصب السلطة، ورابعها، تدخل قوى إقليمية لفرض معادلة فلسطينية جديدة بالتنسيق مع إسرائيل، وتفرض رموزًا معينة لقيادة الحركة وربما السلطة الفلسطينية.

ترجيح أي من هذه الاحتمالات يعتمد، من ناحية، على تحليل العناصر الداخلية والخارجية المُساهمة في ترجيح مسار على آخر، ويتضمن ذلك ديناميات البيئة الخارجية الضاغطة على فتح، وآليات سيطرة القيادة المُتنفذة حاليًا أو من يرثها من نفس الدائرة. ومن ناحية ثانية يعتمد على تقدير واستكناه القدرة والفاعلية الذاتية لإحداث تغيير جوهري من قبل مَن يسعون إليه. بكلمة أخرى، تحليل البنية والعوامل الخارجية الصلبة المُتحكمة في فتح وتحليل العوامل الداخلية ومدى قدرتها الذاتية على مقاومة إكراهات البنية الكلية، وإحداث تغيير جوهري في مسار فتح.

في المدى القصير، ومع بقاء عناصر المشهد الفتحاوي والفلسطيني والإقليمي (وعلى رأسه الإسرائيلي) كما هي، فإن الاحتمال الأول، التكلس الراهن ومواصلة التآكل يتبدى أكثر الاحتمالات واقعية. في المدى المُتوسط، قد تتطور عناصر جديدة، داخلية بالأساس، تعزز من احتمال التغيير، ونجاح تيار «التغيير الآمن» في امتلاك زمام القيادة، خاصة إذا أفرج عن مروان البرغوثي عبر صفقة تبادل أسرى، وتوحدت جهوده مع جهود ناصر القدوة والملتقى الفلسطيني الديموقراطي. من الصعب تخيل كيفية نهوض فتح - الحزب وتجددها، والأصعب ربما إعادة بعثها كما كانت. فبحسب أحمد غنيم « نحن في آخر مراحل أزمة الوجود في الثورة الفلسطينية، إما أن تحدث معجزة وتنقذنا جميعًا، أو نتحول إلى مجرد ذكرى وماض مثل بقية الثورات الفلسطينية» (غنيم، 2022). لكن، تبعًا لمعين الطاهر، أحد أهم قيادات كتيبة الجرمق الطلابية الفتحاوية في جنوب لبنان، ثمة أمل بالتجدد يظل كامنًا، إذ برغم أنه و«بعد خمسين عامًا، من العبث أن تبحث عن فتح الأولى في صفوفها المُتقدمة، إلا من رحم ربي. هنالك انتهت مرحلة الثورة في ذهن الكثير منهم». فإن الطاهر يتشبث بأمل «فتح – الرمزية التاريخية»، ويقول «أما لدى الجيل الصاعد، ولدى القواعد الشعبية، ولدى الجمهور الفلسطيني، فإن فتح ما زالت حركة الشعب الفلسطيني، «فتح» بقي منها أهم ما فيها، بقي منها الفكرة، ومن الفكرة تُولد الثورة» (الطاهر، 2017).

المصادروالمراجع

المراجع العربية

i24news. (2018). مهندس أوسلو أبو العلاء: اليوم كنت لأوقع على أوسلو جديد، ولكن أصرّ على الالتزام والتحكيم. أخبار 24. تم الاسترجاع من الرابط https://utm.guru/ufaYt

أبوكريم، منصور. (2021). تجربة الثورة الفلسطينية بين الكفاح المسلح والنضال الدبلوماسي- حركة فتح نموذجًا. دائرة العمل والتخطيط الفلسطيني.

جرابعة، محمود. (2016). فتح تتمزق قبل مؤتمرها السابع. مركز مالكوم كير-كارنيغي للشرق الأوسط. تم الاسترجاع من الرابط https://carnegieendowment.org/sada/64913

الحروب، خالد. (1994). قراءة في مذكرات أبو مازن حول اتفاق أوسلو، عندما وقع المفاوض الفلسطيني في غرام غريمه.

الحروب، خالد. (2018). ميثاق حماس الجديد، الفلسطنة على حساب الأسلمة. المستقبل العربي، عدد 467: 52-67.

الحروب، خالد. (2022). أوسلو الكارثة أصبح أطول مرحلة في التاريخ الفلسطيني الحديث. ملتقى فلسطين. تم الاسترجاع من الرابط .https://utm.guru/ufa0Q

حسنة، نافذ. (2021). جمر على جمر. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

خلف، صلاح. (2009). فلسطيني بلا هوية. عمان: دار الجليل.

خوري، إلياس. (2022). أين فتح؟. القدس العربي. تم الاسترجاع من الرابط https://utm.guru/ufaeK

دنيا الوطن. (2007). التوصيات والفعاليات لمؤتمر فتح الواقع والتحديات برام الله. تم الاسترجاع من الرابط https://utm.guru/ufaeR

شفيق، منير. (1972). لماذا يرفض الفلسطينيون مشروع الدولة الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة. فلسطين: شؤون فلسطينية. عدد7.

الطاهر، معين. (2017). تبغ وزيتون: حكايات وصور من زمن مُقاوم. الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.

عباس، محمود. (2020). من أوسلو آلة فلسطين. عمان: دار الشروق.

عـزم، أحمـد. (2007). أخطـاء تاريخيـة ترتكبهـا فتـح. دنيـا الوطـن. تـم الاسـترجاع مـن الرابـط https://utm.guru/ufaeL

عمـرو، نبيـل. (2021). فتـح بـين زمنـين. المـصري اليـوم. تـم الاسـترجاع مـن الرابـط https://utm.guru/ufaeP

عمـرو، نبيـل. (2022). الثـورة الفلسـطينية: مسـيرة الأرقـام القياسـية في السـلب والإيجـاب. أسـاس ميديـا: https://utm.guru/ufaeN

غنيـم، أحمـد. (2019). حركـة فتـح بـين الجذريـة والإصـلاح وأصـول العمـل التنظيمـي. دار الاسـتقلال للثقافـة والنـشر.

كيـالي، ماجـد. (2020). نقـاش السـلاح، قـراءة في إشـكاليات التجربـة العسـكرية الفلسـطينية. حيفـا: مكتبـة كل شيء.

كيـالي، ماجـد، (2021). الكفـاح الفلسـطيني في سـوريا ولبنـان والأردن. درج. تـم الاسـترجاع مـن الرابـط https://daraj.com/85560/

الناطـور، محمـود. (2013). فتـح البدايـات والفصائـل الأخـرى. التأسـيس والانشـقاقات. عـمان: دار الـشروق.

نوفل، ممدوح. (1995). قصة اتفاق أوسلو: الرواية الحقيقية أوسلو. عمان: دار الأهلية.

المراجع الإنجليزية

Cordesman, A. H. (2022). 'The Second Failed "State:" The Palestinian Authority,' in Israel and the Palestinians. Center for Strategic and International Studies (CSIS).

Mazza, R. (2017). *Our Man in Ramallah. In G. R. Tibon, The Last Palestinian. The Rise and Reign of Mahmoud Abbas* (pp. 89-101,103-118). New York: Prometheus Book.

Sayigh, Y. (1997). Armed struggle and the search for state: the Palestinian national movement. Clarendon Press.

Shambaugh, D. L. (2008). *China's communist party: atrophy and adaptation.* California: Univ of California Press.

Shlaim, A. (2005). The Rise and Fall of Oslo Peace Process,' in Louise Fawcett. In L.

Fawcett, International Relations of the Middle East (pp. 241-61). Oxford University Press.

Southall. (2014, April 1). Threats to constitutionalism by liberation movements in southern Africa. *Africa Spectrum*, pp. 79-99.

AL-Shikaki, K. (2009). Fatah Resurrected. *Jstor*, 4-16.

المقابلات الشخصية

- عضو، فتح. 2022/2/20م، أحد أعضاء المجلس الثوري لفتح.
- عمرو، نبيل. 2022/1/30م، سياسي ووزير سابق في السلطة الفلسطينية ومستشار الرئيس الفلسطيني محمود عباس لشؤون الثقافة والإعلام.
- غنيم، أحمد. 2022/2/1م، قيادي في حركة فتح.
- القدوة، ناصر. 2022/1/92م، سياسي ودبلوماسي فلسطيني، ووزير الخارجية الفلسطيني الأسبق، ورئيس مجلس إدارة مؤسسة عرفات.
- مجهول (رفض الإفصاح عن اسمه). 2022/11/11م، مستشار سياسي سابق في السلطة الفلسطينية.

تحوّلات حماس: من الميثاق إلى الوثيقة ومن التنشئة إلى الاستقطاب

بلال الشوبكي

قدّمت حركة المقاومة الإسلامية حماس ذاتها بشكلٍ واضح في ميثاقها الصادر عام 1988، كحركة مقاومة إسلاميّة تشكّل امتداداً للإخوان المسلمين في فلسطين، وتسعى لتحرير البلاد وإقامة دولة إسلامية، وبيّنت عدم استعدادها للانخراط في منظمة التحرير دون تبنّي الأخيرة الإسلام. كما أوضحت موقفها الرافض للتسويات السياسيّة، وحصرها المقاومة في العمل العسكري.

دفعها هذا التقديم إلى أن تكون في مواجهة، أو منافسة، متفاوتة الحدّة مع أطراف كثيرة منذ لحظة انطلاقتها، لكنّ الأمر تجاوز ذلك بعد توقيع اتفاق أوسلو عام 1993، فما كان منافسة خلال الانتفاضة الفلسطينية الأولى، انقلب إلى سياسات قمعية من قبل السلطة الوليدة تجاه معارضي اتفاق أوسلو، وأكبرهم من حيث القاعدة الجماهيرية، حركة حماس. وخلال مرحلة التسعينيات بقيت حركة حماس متمسكة بموقفها الرافض لأوسلو، بل والرافض للانخراط في المؤسسات الناتجة عنه، لكنّ السلطة تغلغلت في المجتمع وأصبحت حياة المواطن الفلسطيني مرتبطة بأدائها وقدراتها، وهو ما جعل الفساد الذي عانت منه السلطة يمسّ المواطنين مباشرة.

لكن بالرغم ممّا أقدمت عليه السلطة من سياسات تقييد الحرّيات في مراحل مبكّرة من تأسيسها، وبالرغم من انتشار الفساد، لم يكن بمقدور حماس أن تشارك في إدارتها ولا المساهمة في إصلاحها. تُجادل هذه الورقة أنّه ومع نهايات الانتفاضة الفلسطينية الثانية 2004-2005 تشكّلت مجموعة من العوامل، وترسّخت أخرى، ساهمت في إحداث تحوّلات عميقة في مواقف حماس وأفكارها وأدبيّاتها، كالعمل النضالي المشترك للفصائل الفلسطينية ضد الاحتلال خلال الانتفاضة الثانية، وانهيار أوسلو بفعل سياسات الاحتلال في عهد أرئيل شارون، وتوقيع إعلان القاهرة عام 2005 الذي يمكن اعتباره مرجعية جديدة للمؤسسات الرسمية الفلسطينية، وانسحاب الاحتلال من غزة عام 2005، كما تجادل الورقة بأنّ هذه العوامل لم يكن لها أن تدفع الحركة نحو التغيير في المواقف والأفكار وآليات العمل، وتحديداً من رفض السلطة إلى المشاركة فيها، ومن الميثاق إلى الوثيقة، ومن التنشئة إلى الاستقطاب، لو لم تكن مسبوقة بعامل أساسي هو توقيع اتفاق أوسلو، وتأسيس السلطة الفلسطينية، ويكأنّ هذه التحوّلات التي شهدتها الحركة جاءت تكيّفاً مع بيئة جديدة فرضتها مرحلة ما بعد أوسلو، وبغض النظر عن موقف الحركة منه، أصبح التفاعل مع هذه البيئة حتمياً.

هذا فيما يتعلّق بالتغيّرات المرتبطة بالمشاركة في السلطة والميثاق، أمّا مسألة التحوّل في أدوات تشكيل القاعدة الجماهيرية، فقد عُرف عن حركة المقاومة الإسلامية حماس تماسك قاعدتها، وتجانسها، كما عرُف عنها قدرتها على توسيع هذه القاعدة بقوامٍ يشمل الجنسين. وقد تتبّع الدارسون والمراقبون العديد من المؤشرات التي دفعتهم إلى هذا الاستنتاج، ومن أبرزها: القدرة على حشد الجماهير وتحريكها خلال المسيرات والمظاهرات والمناسبات، وإنجازاتها في العمل النقابي، وتمكّنها من تسجيل مواقع متقدّمة في كثير من التجارب الانتخابيّة التي خاضتها.

ما زالت حركة حماس تُظهر ذات المؤشرات حتى اللحظة، بيد أنّ هذه الورقة تُجادل بأنّ المؤشرات الحالية على ما تمتلكه الحركة من قدرات لتحريك قاعدتها لا تعتمد بالضرورة على مصادر القوة التي امتلكتها منذ التأسيس، إذ إنّ أدواتها في تجنيد الأنصار أو الأعضاء قد تكيّفت مع متغيرات كل مرحلة بشكل سيؤثّر في نهاية المطاف على تماسك قاعدتها وإمكانية تأديتها ذات الأدوار مستقبلاً.

اعتمدت حركة حماس في بناء وتوسيع قاعدتها الجماهيرية على مؤسسة التربية والتنشئة المبكّرة، كدور القرآن الكريم، والمساجد، والمؤسسات التعليمية والثقافية، كما اعتمدت على المؤسسات الخيريّة والجمعيّات متعدّدة المجالات في خلق تواصل فعّال مع الشارع الفلسطيني، مضافاً إلى استثمارها لمصداقيّة خطابها السياسيّ التي تحققت بفعل تطابقه مع سلوكها السياسيّ إلى حدٍّ بعيد، إلّا أنّ تأسيس السلطة الفلسطينية بعد توقيع اتفاق أوسلو قد حمل معه بيئة عملٍ جديدة حدّت تدريجياً من قدرة حماس على استخدام منابرها التقليديّة.

وعليه؛ تجادل هذه الورقة أيضاً بأنّ الدور الوظيفي للسلطة الفلسطينية خلق بيئة جديدة أصبحت فيها مؤسسات حركة حماس، والمؤسسات التي تستخدمها في التنشئة تتعرّض لملاحقة مزدوجة حدّت من قدراتها دون أن تلغيها، ومن ثم تشكّلت بيئة جديدة بعد قرار مشاركة حماس في الانتخابات التشريعية، إذ أصبحت حماس جزءًا من السلطة، مما دفعها بحكم الأمر الواقع لتنتقل من دائرة العمل الحركيّ الخالص إلى العمل الحركي الموازي للعمل الحزبيّ، أيّ أنها أوجدت لنفسها وظيفة أخرى غير مقاومة الاحتلال وهي المشاركة في إدارة السلطة، وهو ما يعني في مثل الحالة الفلسطينية تراجع الحركي وتنامي الحزبي بحكم أنّ السلطة الفلسطينية بُنيت لتكون عاجزة عن القيام بأيّ دورٍ مناوئ للاحتلال الإسرائيلي، ولو بشكلٍ غير مباشر، حتى لو رغب القائمون عليها بذلك.

تأسيساً على ذلك، فإنّ حركة حماس التي اعتمدت في بناء قاعدتها الجماهيرية على مؤسسات التنشئة والتربية، قد تراجعت قدرتها على استثمار هذه المؤسسات إلى أن وصلت إلى حد انعدام

هذه القدرة في الضفة الغربية خلال مرحلة ما بعد الانقسام، وتحوّل طبيعة المؤسسات في قطاع غزة خلال ذات المرحلة. فقدان حماس لمنابرها التقليدية في الضفة الغربية لم تظهر آثاره بشكلٍ واضح بعد على حجم قاعدتها الجماهيريّة؛ نتاجاً لسيرها بقوّة الدفع المستمدّة من سنوات عملها الأولى، ونتاجاً لقدرتها على تجنيد الأنصار بفعل أدوات الاستقطاب الحديثة وتحديداً الإعلامية منها، بيد أنّ التأثير المتوقّع ليس كمّياً من حيث حجم هذه القاعدة فقط، وإنّما نوعياً من حيث طبيعة هذه القاعدة، إذ إن قوام هذه القاعدة لم يعد فقط من أولئك الذين قضوا سنوات طويلة في مؤسسات التنشئة التي اعتمدتها حماس كالمساجد ودور القرآن والجمعيات والأندية وغيرها، بل أصبح يشمل أولئك الذين استقطبتهم وسائل الدعاية والإعلام، وهي شريحة سمتها الأساسية سرعة التبدّل والتقلّب على عكس قاعدة حماس الأولى.

تناقش هذه الورقة الظروف التي أدت إلى تراجع دور مؤسسات التنشئة السياسية في بناء وتوسيع قاعدة حركة حماس، ودور السلطة الفلسطينية في هذا التراجع. ثم تنتقل الورقة لاستكشاف أدوات الاستقطاب التي تبنّتها حماس للحفاظ على قاعدة جماهيرية عريضة في الضفة الغربية، وتحليل أثر هذه الأدوات على نوعية تلك القاعدة وسمات عناصرها والأدوار التي يمكن أن ينفذّوها.

أولاً: نحو إطار تحليليّ لفحص العلاقة بين أوسلو وتحوّلات حماس

يتسنّى للباحث في هذا الشأن تكوين صورة أوضح حول علاقة أوسلو بالتحوّلات التي شهدها المجتمع الفلسطيني، بما فيه من حركات مثل حماس، إذا ما بُني التحليل على إطارٍ نظريّ يفسّر انبثاق أنماطٍ جديدة للعلاقة ما بين المستعمِر والمتسعمَر، فالنمط الطبيعي هو عدوانية الأول ومقاومة الثاني. بيد أنّ حالات عديدة شهدها تاريخ الإنسانية استطاع فيها الاستعمار ومن خلال التدخل في بيئة المستعمَر والتأثير على نخبه أن يدفع أهل البلاد إلى السعي وراء أنماط جديدة للعلاقة معه (Githuku, 2018)، وهي ما باتت تُعرف بدراسات التعاون مع الاستعمار، ولا يُقصد هنا بالتعاون المساندة المخابراتية ولا الانزلاق نحو فعلٍ خيانيّ، وهو استدراك ضروريّ كي لا تُحمل هذه الدراسات على غير أهدافها فتصبح محاكمة أخلاقية، لا فحصاً علمياً للعلاقة بين مجموعة متغيرات.

وبالرغم من أنّ التمهيد للتعاون يحتاج إلى تدخّل مباشر في بيئة المستعمَر، وشراكة مباشرة من قبل بعض نخبه، إلّا أنّ التعاون يستهدف العقل الجمعي للمستعمَرين، بحيث تحمل البيئة الجديدة قيماً جديدة، تضع الناس في حالة من التيه الوطنيّ، إذ يصعب التمييز أحياناً بين

الصمود والتكيّف، أو بين الحفاظ على المكتسبات المستحدثة والمتاجرة بالمقدّرات الأصلية، تيهٌ مستتر بعناوين المشاريع الوطنية ومشتقّاتها.

تحمل بيئة التعاون الجديدة ما تحمله من تغيير للأنماط الاقتصادية والاجتماعية في البلد، بما تعنيه من تحوّل العلاقة الطبيعية (المقاومة في مواجهة العدوانية) إلى استثناء، وتحوّل الاستثناء (التعاون) إلى الطبيعي (المصالح المشتركة) وهو تحوّل تدريجي بطيء، لا ينطلق من تجرّد النّاس من وطنيّتها ولا من سقوط أخلاقي ولا من مشاعر ودّ للمستعمِر، إنّما من ظنٍّ بأنّ التعاون يُحافظ على المُمكن ويحول دون الزوال الكامل، ومن كون المقاومة تهوّراً يؤدّي إلى تهديد سلام النّاس (Uzoigwe, 1976, pp. 32-65).

تلك معضلة أخرى تختزل الوطني في الفيزيائي والمحسوس، وتنتزع منه ما وراء المادّة من إحساس مشترك بهويّة ملتحمة بالمكان. وإذا ما استشرت واكتملت أركانها يضمن التعاون للمستعمِر والمستعمَر البقاء شكلاً، لكنّه يضمن للمستعمِر أيضاً إبادة المستعمَر معنوياً.

لم يصل الاستعمار الاستيطاني الصهيوني في السياق الفلسطينيّ إلى المرحلة التي يبيد فيها الفلسطيني معنوياً أو مادّياً، لكنّه وصل إلى المرحلة التي تخلّص فيها من وجود ملايين الفلسطينيين في فلسطين، وبدأ بإعادة تشكيل بيئة من تبقّوا في محاولة للوأد المعنويّ، الذي يحوّل التعاون بصفته فعلاً يضمن تحقيق الكثير من المكتسبات للمجتمع الفلسطيني إلى ضرورة وطنية ومطلب عام غير معلن بالضرورة، أو إلى فعلٍ مهيمن تستكين له الفئة الأوسع من المجتمع بما فيها من حركات تحت وطأة الحفاظ على نمط الحياة.

تشكيل السلطة الفلسطينية لم يكن المحطّة الأولى لخلق بيئة التعاون في السياق الفلسطيني، لكن ومنذ أوسلو باتت السلطة بما أنتجته من مؤسسات وأنماط اقتصادية واجتماعية هي الأرضية القسرية للعمل السياسي، وما يُقصد بكونها أرضية قسرية، أنّها لم تكن خياراً فلسطينياً يحظى بأغلبية عند التأسيس، بيد أنّها أصبحت أرضية للعمل العام استوجب تدخّل الأغلبية وإن لم يقبلوا بها ابتداءً. وهي أرضية تستمد قواعدها من ذاتها وتكوينها لا من اللاعبين عليها، أيّ أنّ السلطة الوليدة تفرض قواعدها على من يعتليها شكليّاً، فتعتليه فعليّاً (عودة الله، 2021).

في الحالة الفلسطينية؛ فإنّ مجرّد الدخول إلى هذه الأرضية هو تحوّل للحركة الوطنية، وفي حالة حركة حماس فإنّ الدخول إلى أرضية السلطة المبنيّة على أوسلو، هو تحوّل من الحركيّ والاجتماعيّ إلى الحركي والحزبي والاجتماعي، وبعيداً عن الجدل حول معنى ذلك الدخول من حيث نظرته

للتسوية، فإنّ المخاطرة الأولى في طغيان الحزبي على الحركي، فيما المخاطرة الثانية في تناقض الحركي مع الحزبي، بحيث يصبح النضال معول هدم بيئة التعاون بما يعنيه ذلك من ضنك العيش للمجتمع، أما المخاطرة الثالثة في أن يصبح هذا التناقض ما بين الحزبي والحركي شرارة الصراع الداخليّ، لا بين خائنٍ ووطنيّ، إنّما بين الحفاظ على المكتسبات والحفاظ على الثوابت. وينتقل التفاوض من كونه بين مستعمِر ومستعمَر على الحقوق، إلى مساومة بين مدرستين لدى المستعمَرين. هو اختصار لمقولة: الاحتلال الرخيص، أو غير المكلف، حيث يصبح نمط حياة المستعمَر قيدٌ يكبّل معصميه.

تأسيساً على هذا الإطار، تفحص الورقة بعض التحوّلات التي شهدتها حركة حماس بعد أوسلو، باعتبارها تحوّلات ناشئة في بيئة التعاون، ورغم أنّه قد يبدو من النقاش أعلاه أنّ التعاون حتميّ، إلّا أنّ الحتمية تكمن في محاولة المستعمِر التحرّر من تكلفة عمله، فيما تصرّف المستعمَر ليس حتمياً وإن كانت الاستكانة لبيئة التعاون احتمالاً وارداً، فإنّ تغيير خصائص تلك البيئة احتمالٌ وارد أيضاً.

ثانياً: من مواجهة السلطة إلى المواجهة بالسلطة

يتطلب فحص جزء من الجدلية الأساسية التي تناقشها الورقة والمتعلّق بالتحولات الفكرية لدى حركة حماس بعد اتفاقية أوسلو، استحضار مؤشرات كافية على وجود تلك التحوّلات، ثم استحضار المؤشرات على وجود علاقة فعلاً بين ما استجد من تغيرات في الحركة وما استجد من متغيرات بفعل ما أفرزه اتفاق أوسلو، وعليه؛ فإنّ هذا الجزء سيناقش التحولات المرتبطة بتبدل الموقف من المشاركة في السلطة وما لحقها من استحداث للوثيقة.

هناك مسائل جوهرية حدثت فيها تحولات تدريجية بعد 12 عاماً من توقيع اتفاق أوسلو، وتحديداً عام 2005 حين تم التوقيع على إعلان القاهرة (وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية، 2005). سواء كان الحديث عن قرار المشاركة في الانتخابات التشريعية الفلسطينية والذي تم إعلانه من قبل القيادي في حماس محمد غزال من نابلس (الجزيرة، 2005)، أو في توقيع إعلان القاهرة الذي ينص أحد بنوده على تطوير وتفعيل المنظمة دون أيّ حديث عمّا تضمنه ميثاق حماس بشأن المنظمة، إلى أن وصلت حماس إلى استحداث وثيقتها السياسية الجديدة عام 2017.

ليبقى التساؤل المطروح؛ هل ما حصل من تحوّلات في هذه الجوانب مرتبط بأوسلو وإفرازاتها، أم لعوامل أخرى ذاتية تخص حركة حماس؟ ممّا لا شكّ فيه؛ أنّه لا يمكن لحركة حماس أن تخطو

هذه الخطوات دون متغيرات ذاتية، لكنّه من المستبعد أيضاً أن تكون تلك الخطوات/ التحوّلات بمعزلٍ عن المتغيرات الموضوعية التي تحيط بها، وتكاد تكون نتائج أوسلو على الأرض هي الأكثر تأثيراً. ورغم أنّ حركة حماس رفضت أوسلو من البداية وما زالت ترفضه حتى الآن، إلّا أنّ مسألة التأثّر بمخرجاته غير مرتبطة بالموافقة عليه أو إقراره، فقد تم خلق بنية مؤسساتية تتولّى مسؤولية الكثير من القطاعات في المجتمع الفلسطيني، وتم التأثير على الأنماط الاقتصادية والاجتماعية في البلد، مضافاً إلى المنظومة الأمنية التي تم تدشينها بعد أوسلو وعلى مراحل مختلفة، لتصبح أداة من أدوات الضبط والسيطرة في هذا المجتمع.

قلة هم الكتاب الذين تنبؤوا بوصول حماس لسدة الحكم في بدايات تأسيسها، ومنهم زيد الكيلاني عام 1995 في كتابه «الحركات الإسلامية في الأردن وفلسطين». إلا أنه وبالنسبة لحماس فقد تولّد خلال سنوات السلطة الأولى سؤال الجدوى المرتبط برفض المشاركة فيها. هل من الحكمة ترك السلطة ومؤسساتها تدار بشكل منفرد من فتح؟ وهي السلطة التي تمس حياة كل مواطن فلسطيني في الضفة وغزة، والتي ظهرت فيها مؤشرات الفساد في مراحل مبكرة من عمرها، كما يقول الرئيس الفلسطيني الحالي محمود عباس في كتابه من أوسلو إلى فلسطين (عباس، 2020).

بيد أنّ مسألة المشاركة ليست بهذا اليسر، إذ لا تكفي الإجابة عن سؤال الجدوى للانخراط في السلطة الفلسطينية، فحماس محكومة بمبادئها وميثاقها ومواقفها وقاعدتها الجماهيرية التي تشرّبت كل ما ذكر. فسابقاً، كان لدى حماس مجموعة من العوامل التي تحول دون انسجامها مع منظمة التحرير، وتتعلق هذه العوامل بنشأتها وأيديولوجيتها وعلاقتها بالرأي العام (الزبيدي، 2010). إضافة إلى أنّ حماس لها رؤيتها الخاصة للمشهد السياسي الذي تسعى لطرحه من خلال ما تمتلكه من مصادر قوة (الشوبكي، 2008). لاحقاً، يمكن القول بأنّ مشاركة حماس في الانتخابات التشريعية هي مشاركة المضطر لحماية السلطة من سيطرة فتح عليها، أو القول بأنّ مشاركة حماس هي مشاركة المسؤول لإسناد قيادة السلطة أمام الضغوطات الدولية، كما جاء على لسان محمد غزال (غزال، 2005، ص20) في ندوة عقدها مركز دراسات الشرق الأوسط في عمان، هما قولان بقدر ما فيهما من الوجاهة إلا أنّهما قولان عاجزان عن إقناع قاعدة حماس الجماهيريّة على أقل تقدير، إلى جانب خصوم حماس ومنافسيها الذين حاولوا استثمار قرار المشاركة لتقديمه للمواطن الفلسطيني على أنّه قبول حمساوي بأوسلو.

خصوصاً أنّ أوجه الفساد في السلطة ظهرت بعد عام واحد فقط من تأسيسها، وكذلك الضغوط الدولية، فلماذا انتظرت حماس ما يقارب العقد من الزمان حتى تعلن عن خطوتها تلك؟ كانت حماس بحاجة إلى تولّد عوامل جديدة تجعل من المشاركة في السلطة مشاركة متحرّرة من أوسلو،

وقد ظهرت هذه العوامل على النحو التالي:

- نصّ اتفاق أوسلو على أنّ تأسيس سلطة الحكم الذاتي خاص بالمرحلة الانتقالية، والتي تستمر لمدة خمس سنوات، يتم خلالها التفاوض بشأن قضايا الوضع الدائم[1]، على أن تكون نهاية هذه المرحلة إقامة دولة فلسطينية على حدود عام 1967، وهو ما لم يتم، فتم التمديد لعامٍ إضافيّ، والذي لم يكن كافياً لقيام الدولة الفلسطينية وحسم المفاوضات على قضايا الوضع الدائم. بلغة القانون فهذا الاتفاق لم يعد قائماً، إذ إنّه تم الإخلال بشرطيه الزماني والمكاني، أمّا سياسياً فقد تم تجاوزه من قبل سلطات الاحتلال الإسرائيلي وتحديداً حين وصل أرئيل شارون إلى الحكم عام 2001، وبدأ سلسلة من الخطوات المتناقضة مع اتفاقية أوسلو، وأهمها اجتياح الضفة وبناء الجدار التوسّعي.

- انطلاق الانتفاضة الفلسطينية الثانية عام 2000، ومشاركة الفصائل الفلسطينية كافة فيها، بما فيها حركة فتح، وهي مشاركة تتجاوز مدلولاتها المساهمة في الفعل النضالي العسكريّ، لتصل إلى تقويم المسار وبقيادة المؤسس الراحل ياسر عرفات، وهو ما يعني أنّ أوسلو لم يعد يحكم سياسة قيادة السلطة الفلسطينية.

- الانسحاب الإسرائيلي من قطاع غزة عام 2005، كان بمثابة الإعلان الأكثر وضوحاً من قبل سلطات الاحتلال الإسرائيلي، أنّ خطواتها الميدانية والسياسية والعسكرية لم تعد قائمة على الاتفاقيات الموقعة مع منظمة التحرير، كما لم يعد تطبيقها يتطلب تنسيقاً مع السلطة الفلسطينية، كان انسحاباً لا صلة له بالمفاوضات، وإن قدّمه أرئيل شارون على أنّه انسحاب المُختار، فقد كان انسحاباً لاحقاً لمقاومة مستمرة ومتعددة الأشكال ضد الوجود الصهيوني في فلسطين وفي قطاع غزة بشكلٍ مكثّف، وهو ما مكّن حماس بأن تجادل بكون ما جرى تحريراً، ومن واجب من شارك في التحرير أن يشارك في إدارة المحرّرات.

مع نهايات الانتفاضة الفلسطينية الثانية ورحيل ياسر عرفات عام 2004، تم انتخاب محمود عباس رئيساً للسلطة الفلسطينية عام 2005، وبدأ الحوار الفلسطيني الداخلي الذي تُوّج حينها بتوقيع إعلان القاهرة عام 2005، وهو إعلانٌ يمكن اعتباره مرجعية جديدة لإدارة السلطة الفلسطينية مختلفة عن مرجعية اتفاق إعلان المبادئ أوسلو، إذ نصّ على التوصية بتغيير

1- هدف المفاوضات: «إن هدف المفاوضات الإسرائيلية- الفلسطينية ضمن عملية السلام الحالية في الشرق الأوسط، هو من بين أمور أخرى، إقامة سلطة حكومة ذاتية انتقالية فلسطينية، المجلس المنتخب (المجلس) للشعب الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة، لفترة انتقالية لا تتجاوز الخمس سنوات وتؤدي إلى تسوية دائمة تقوم على أساس قراري مجلس الأمن 242 و338». (وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية، 1993).

نظام الانتخابات وعدد مقاعد المجلس التشريعي، وضرورة تطوير وتفعيل منظمة التحرير الفلسطينية، وقد شاركت حماس في التوقيع عليه[2]. أهمّية هذا الإعلان لا تنحصر فقط في التوافق الفلسطيني الضمنيّ على تجاوز أوسلو، بل في موقف حركة حماس من منظمة التحرير الفلسطينية، والذي جاء متجاوزاً لميثاقها الذي كان يشترط تبنّي منظمة التحرير للدين الإسلامي كمنهج حياة قبل المشاركة فيها. تأسيساً على هذه المستجدات؛ شاركت حماس في الانتخابات التشريعية 2006 التي نالت شهادة المؤسسات الدولية والمحلية بكونها انتخابات نزيهة وشفافة (Malki, 2006, pp. 131-132). نالت هذه الانتخابات اهتماماً مضاعفاً بحكم مشاركة حماس، وبحكم الظروف التي سبقتها وتحديداً الانسحاب الإسرائيلي أحادي الجانب من قطاع غزة. فوز حركة حماس في تلك الانتخابات دفعها إلى مرتبة أعلى كلاعب أساسي لا يمكن استبعاده (Long, 2010, p. 131)، كانت هذه النتيجة مفاجئة للمجتمع الفلسطيني بكلّ مكوناته بما فيها حركة حماس التي كانت تتوقّع أن تكون معارضة قويّة داخل المجلس التشريعي، هذا ما يمكن استنتاجه من حديث محمد غزال سابق الذكر.

المواقف الدولية التي تقبّلت مشاركة حماس في الانتخابات وتحديداً الولايات المتحدة الأمريكية، كانت تستند على توقّعات لم تصح بشأن نتائج الانتخابات. يمكن التدليل على ذلك بشكل واضح من خلال ما صدر عن كونداليزا رايس، وزيرة الخارجية الأمريكية آنذاك، إذ قالت إن قيادة حماس حين تجلس في البرلمان لن تنشغل كثيراً بترديد الشعارات ضد إسرائيل بقدر انشغالها بتأمين حقائب مدرسية للأطفال (Pipes, 2005)، وهو ما يعكس إدراكها لواقع السلطة الفلسطينية وقدرة المانحين في فرض شروطهم عليها.

تصريح كونداليزا رايس يمكن اعتباره مدخلاً لفهم واحدٍ من أهم التحولات التي شهدتها حركة حماس بعد اضطرارها للّعب على الأرضية التي أفرزتها أوسلو كما يشير ساري (عرابي، 2020)، وهو تحوّل غير مرتبط بتبدّل موقفها من المشاركة في السلطة ومنظمة التحرير فقط، إذ يشمل أدوار الحركة في المجتمع الفلسطيني، ودخولها إلى مرحلة باتت تؤدي فيها وظائف ثلاث، هي دورها الأساسي كحركة مقاومة، ودورها كحركة اجتماعية لها تواصلها مع الشارع الفلسطيني في سياقات

2- «بحث المجتمعون الوضع الفلسطيني الداخلي واتفقوا على ضرورة استكمال الإصلاحات الشاملة في المجالات كافة، ودعم العملية الديمقراطية بجوانبها المختلفة، وعقد الانتخابات المحلية والتشريعية في توقيتاتها المحددة وفقاً لقانون انتخابي يتم التوافق عليه. ويوصي المؤتمر المجلس التشريعي باتخاذ الإجراءات لتعديل قانون الانتخابات التشريعية باعتماد المناصفة في النظام المختلط كما يوصي بتعديل قانون الانتخابات للمجالس المحلية باعتماد التمثيل النسبي. وافق المجتمعون على تفعيل وتطوير منظمة التحرير الفلسطينية وفق أسس يتم التراضي عليها، بحيث تضم جميع القوى والفصائل الفلسطينية بصفة المنظمة الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني، ومن أجل ذلك تم التوافق على تشكيل لجنة تتولى تحديد هذه الأسس وتتشكل اللجنة من رئيس المجلس الوطني وأعضاء اللجنة التنفيذية للمنظمة والأمناء العامين لجميع الفصائل وشخصيات وطنية مستقلة، ويدعو رئيس اللجنة التنفيذية لهذه الاجتماعات.» (وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية وفا، 2005).

مختلفة، ودورها الجديد اللاحق لمشاركتها في الانتخابات التشريعية والمتمثل في دور الحزب السياسي.

هذه معادلة جديدة فرضتها مرحلة ما بعد أوسلو على حركة حماس، ووضعتها مراراً تحت مجهر المحللين متسائلين حول إمكانية الجمع ما بين المقاومة والحكم، أو بمفردات أخرى، مدى إمكانية العمل كحركة تحرر وحزب سياسي. رايس التي مثّلت بتصريحها سابق الذكر وجهة نظر الكثير من القوى الدولية والإقليمية كانت تدرك إمكانية الدفع بحماس نحو طغيان الحزبي على الحركي، وذلك لإدراكهم لبنية السلطة الفلسطينية الأمنية والاقتصادية والتي لم تصمّم لتكون قادرة على استيعاب العمل النضالي وإن رغب القائمون عليها بذلك.

مباشرة بعد فوز حركة حماس بدأت عملية تقييد الحركة والزجّ بها لمواجهة تحدّي إدارة السلطة الفلسطينية تحت الضغوطات التالية:

- رفض حركة فتح المشاركة في الحكومة العاشرة.
- سيطرة حركة فتح على مفاصل السلطة التنفيذية والقضائية.
- النظام السياسي الذي يعطي الرئيس الفلسطيني صلاحيات واسعة.
- الأجهزة الأمنية الفلسطينية وما تقوم به من تنسيق مع الاحتلال الإسرائيلي.
- المقاطعة الدولية للحكومة العاشرة بقيادة حركة حماس.
- التضييق المالي على الحكومة العاشرة بشكل أوقف قدرتها على الإيفاء بالتزاماتها تجاه المواطنين.

كانت البداية سريعة جداً لمحاولة استنزاف الحركة في تحديات الحكم، ومن ثم استنزافها في إدارة علاقاتها مع حركة فتح، وهو استنزاف كان له أثره الواضح على الدور الأساسي الذي وُجدت الحركة من أجله. لكن الانسحاب من المشهد لم يعد خياراً مقبولاً أو ممكناً، وفي الوقت الذي قدّمت فيه حركة حماس نفسها من خلال كتلة التغيير والإصلاح التي هدفت إلى تقويم وضع السلطة الفلسطينية، وجدت نفسها أمام سلطة شديدة الانكشاف على المؤثرات الداخلية والخارجية، وأنّ الفساد المستشري فيها ليس سلوكاً تمارسه فئة خارجة عن القانون بقدر ما هو فساد بنيوي، يتمثّل أولاً بجعل السلطة كياناً دون أدنى قدرة على اتخاذ قرار مستقل بمعزلٍ عن إرادة الاحتلال وأطراف دولية وإقليمية.

حاولت حركة حماس جاهدةً أن تبرهن عكس التوقّعات التي لخصها تصريح رايس، بأن استمرت في العمل النضالي، واستمرت في المشاركة في السلطة الفلسطينية بعد جولات الحوار الأولى حول وثيقة الوفاق الوطني ومن ثم اتفاق مكة، بيد أنّ تلك المحاولات لم تكن مؤشراً كافياً في حينها على أن الحركة قادرة على الجمع ما بين الوظيفتين، أيّ الحزبية والحركية، فمقاومتها أصبحت محكومة بحسابات الضغط عليها من خلال قطاع غزة تحديداً، وحكمها أصبح محاصراً بحسابات الضغط السياسي والمالي. هي بذلك لم تستطع الجمع بين المقاومة والحكم، بل الجمع بين مقاومة وحكم، أي بين مقاومة وحكم غير كاملين، ومهدّدين في كثير من الأحيان باحتمالية الانقلاب على نتائج الانتخابات التشريعية.

حماس كانت تدرك ذلك جيداً لدرجة دفعتها إلى بسط سيطرتها على قطاع غزة بقوة السلاح وأصبحت الحاكم الفعلي له، فيما خسرت وجودها في سلطة الضفة، وخسرت معه بنيتها التنظيمية والمؤسساتية، وأصبح العام 2007 نقطة تحوّل جذرية في آلية عملها، سواء في الضفة الغربية أو قطاع غزة، والتزاماً بالمحاور التي تناقشها هذه الورقة، فسيتم التركيز على أثر هذا التحوّل على قاعدتها الجماهيرية في الجزء الثاني من هذه الورقة.

من الممكن التساؤل هنا؛ إذا كانت حماس شاركت بناء على مرجعية إعلان القاهرة ودحر الاحتلال من غزة، وانتهاء أوسلو قانونياً وسياسياً خلال الانتفاضة الفلسطينية الثانية، كيف يمكن اعتبار التحولات اللاحقة التي طرأت على الحركة بفعل أوسلو؟ العلاقة تبدو واضحة في الشروط التي وضعت على حركة حماس كي يتم الاعتراف بها كشريك في الحكم من قبل العديد من القوى في المجتمع الدولي، بل في الشروط التي وضعت من قبل قيادة السلطة والمنظمة من أجل القبول بمشاركتها السياسية، وهي شروط ما زال الرئيس الفلسطيني الحالي يضعها على الطاولة قبيل كل جولة حوار، ويمكن اختصارها بالقبول بما وقعته منظمة التحرير الفلسطينية من اتفاقيات مع الاحتلال الإسرائيلي (أبو عيشة، 2021).

مازالت حركة حماس، ومنذ لحظة فوزها في الانتخابات التشريعية الفلسطينية، تتعرض لمحاولة استنزاف قدراتها في أي جهد لا يرتبط بمقارعة الاحتلال الإسرائيلي. ففي الضفة الغربية فقدت الحركة وجودها التنظيمي، ومنابرها التقليدية، وفي قطاع غزة تحوّلت أدواتها بفعل سيطرتها على المؤسسة الرسمية الفلسطينية، وهي سيطرة مكّنتها من تعظيم قدرات جناحها العسكري بحيث لم تعد المقاومة العسكرية تتطلب التحاماً مباشراً مع قوات الاحتلال، وأضحى بمقدور المقاومة الفلسطينية التأثير على سير الحياة في الأراضي الفلسطينية المحتلة عام 1948 بقرار قيادة أركانها من قطاع غزة.

طرح بعض المحلّلين فكرة كون التصعيد العسكري هو محاولة من قبل حركة حماس لتخفيف الحصار عن قطاع غزة، مثل مصطفى الصواف وهاني العقاد وعبير ثابت، أيّ بتعبير أكثر وضوحاً؛ أنّ المقاومة تم توظيفها لخدمة الحكم (Mukhtar, 2022). وهو طرح مفهوم في ظلّ حقيقة مسؤولية حماس عن القطاع وحاجتها الفعلية لتخفيف الحصار عن أهله التي تطلبت استخدام ذراعها العسكري وقدراته للضغط على الاحتلال، لكن الشق غير المتفهّم هو في اعتبار محاولات تخفيف الحصار مسألة غير ذات صلة بالعمل النضالي وتعزيز صمود الفلسطينيين، واعتبارها شكلاً من التداخل أو التفاعل بين حماس كحزب سياسي، وحماس كحكومة، وحماس كجماعة مسلحة (Berti, 2015).

بقي هذا الطرح متداولاً ورائجاً مع كل مواجهة تدخلها المقاومة الفلسطينية في قطاع غزة، إلى أن بدأت أحداث أيار 2021 ليصبح هذا الطرح متواضع الحجّة، إذ دخلت المقاومة من غزة في مواجهة مع الاحتلال الإسرائيلي لصد الاعتداء عن القدس، وتمكّن المقدسيون من دخول المسجد الأقصى بما يخالف رغبات سلطات الاحتلال ودون أن تحرّك قواته ساكناً بفعل شروط المقاومة. لكن مقدار الأذى الذي تحمّله الفلسطينيون في قطاع غزة بفعل عدوان الاحتلال بقي مدخلاً لخصوم حركة حماس كي يهاجموا دورها مثل قيادة السلطة الفلسطينية (خليل، 2009).

وبإيجاز تفرضه حدود هذه الورقة؛ يمكن القول إنّ التحوّل الأبرز الذي شهدته حركة حماس في مرحلة ما بعد توقيع اتفاق أوسلو، لم يكن في قرارها المشاركة في الانتخابات التشريعية، وإنما في كون هذه المشاركة حمّلتها أعباء الحكم إلى جانب مسؤولية المقاومة، ومرّت سنوات عدّة وُظّفت فيها المقاومة لتوفير الحد الأدنى من متطلبات الحياة في قطاع غزة، إلّا أنّها سنوات وُظّفت فيها مساحة الحكم التي انتزعتها حماس في القطاع من أجل تطوير قدرات المقاومة بشكلٍ عزّز من دورها في المشهد السياسي الفلسطيني. بالعودة إلى تصريح رايس الذي تنبّأ بانشغال الحركة في مسائل الحكم، يمكن الاستنتاج أنّ هذا التنبؤ قد صحّ على المدى القريب، فيما بدأ يفقد صحّته على المديين المتوسط والبعيد.

ثالثاً: من الميثاق إلى الوثيقة

انطلاقاً من كون حركة حماس قد وصلت إلى السلطة عام 2006، فإنّ هذا العام هو الذي حمل معه مؤشرات التغيير في خطاب وأدبيات حركة حماس، فالحركة التي كانت تنظر إلى أنّ حسم الصراع مع الصهيونية يتطلب مشاركة دوائر ثلاث: الفلسطينيون والعرب والمسلمون، تجاهلت دون مبرّر القوى الدولية التي يعتبر التواصل معها ليس خياراً بعد المشاركة في السلطة الفلسطينية، وهي قوى

طالما وجّه بعضها نقداً ورفضاً واضحيْن لبنود ميثاقها السياسي (Nimer, 2009; Aljamal, 2014). أعلنت حركة حماس منذ سنوات أنّها مستعدة للتواصل مع قوى دولية عديدة مثل الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا والدخول في حوار معها باستثناء الاحتلال الإسرائيلي (صحيفة الرأي، 2005)، لكنّ هذا التواصل يبدو متعذراً في ظل احتفاظ حماس بأدبيّاتها المؤسّسة. في هذا الصدد يقول خالد الحروب: «لا تستطيع حماس أن تتحدث مع أوروبا والعالم أجمع ومقولات الميثاق تحاصرها. فهناك ماكينة إعلامية هائلة للوبيات صهيونية وإسرائيلية قامت بترجمة مقولات الميثاق ربما إلى كل لغات العالم، وسمعت أخيراً أنه ترجم إلى اللغة الصينية، وذلك كله بهدف إثبات «لاسامية» حماس والفلسطينيين وأهدافهم في إبادة اليهود» (الحروب، 2009).

تجدر الإشارة هنا؛ أنّ الإضاءة على بعض بنود الميثاق كنصوص تستوجب التغيير أو الحذف لم تتم فقط من منافسي حماس أو خصومها أو أعدائها فقط، بل ظهرت الكثير من التصريحات من قبل شخصيات حمساوية تطالب بذلك أو تشير إليه ضمنياً كما سيرد لاحقاً، مع اختلاف الغايات دون شك.

فيما يتعلق بانتقاد الميثاق الصادر عن جهات من خارج حماس فلم يكن في مجمله نقداً صادراً من جهات سياسية لديها موقف من الحركة، فهناك مراقبون وباحثون درسوا الميثاق وطالبوا بتغييره لأنّ على حماس الاستفادة من تجارب أخرى للإسلاميين، وتحديداً في تركيا كما يطرح رمزي بارود (Baroud, 2011). وبالرغم من أنّ هناك من قلّل من أهمّية الميثاق قبل عام 2006 كما هو الحال مع (Jeroen Gunning) الذي أشار إلى أنّ حماس قللت من حجم تطلعاتها بشأن إقامة دولة إسلامية وتحرير كامل فلسطين (Gunning, 2004)، إلّا أنّه عاد ليضيء على الميثاق بعد عام 2006 في دراسة جديدة يقدم فيها سياسات حماس كخطوات متناقضة مع أدبيّاتها (Gunning, 2010).

أما فيما يتعلق برفض التعامل مع حركة حماس استناداً إلى بعض بنود ميثاقها، أو رفض مشاركتها السياسية إلى أن يصدر عنها عكس ما ورد في الميثاق، وهو رفض صادر عن عدّة جهات دولياً ومحلياً، ويركّز على استخدام مفردات تشير إلى كون الصراع مع اليهودية، وهو ما يسّر اتهامها بمعاداة السامية. كما يركّز على ما ورد في الميثاق من كون فلسطين أرض وقف إسلاميّ، ومن رفض حاسم للحلول السياسية واعتبار المقاومة العسكرية الحل الوحيد. وهي النقاط التي وضعت بناء عليها شروط اللجنة الرباعية من أجل الاعتراف بحماس وعدم التعامل معها كحركة إرهابية، وهي الاعتراف بحق إسرائيل في الوجود ونبذ العنف والقبول بالاتفاقيات الموقعة مع الاحتلال (صحيفة الأيام، 2006)، والشرط الأخير تم فرضه أيضاً من قبل الرئيس الفلسطيني من أجل بناء شراكة مع حماس، وهو شرط متضمنٌ للشرطين السابقين دون ضرورة ذكرهما.

تكثّف البحث في السنوات الخمس الأخيرة على إصدار حركة حماس (2017) لوثيقتها السياسية الجديدة، والتي تم الإعلان عنها في مؤتمر صحفي من العاصمة القطرية الدوحة في حزيران 2017، باعتبارها التحوّل الأهم في أدبيات حركات حماس، تحوّلٌ يبتعد بها عن الميثاق، ويقترب من إمكانية التكيّف مع مخرجات التسوية السياسية غير المكتملة. بيد أنّ الحركة أظهرت الكثير من المؤشرات على مستوى الخطاب والسلوك السياسيين سابقاً للإفصاح عن الوثيقة، تدلّل على وجود تحوّلات في رؤية الحركة لكيفية التفاعل مع الحياة السياسية الفلسطينية، تبتعد بالحركة أيضاً عن بنود الميثاق.

قبل إصدار الوثيقة بست سنوات، كان القيادي في حماس سامي أبو زهري قد صرح خلال مقابلة له مع صحيفة لوموند الفرنسية «إن المراقبين يجب ألا يركزوا على ميثاق حماس الذي صدر عام 1988، بل يحكمون على الحركة في ضوء ما يقوله قياديوها» (صحيفة الوسط، 2011). كما صرح موسى أبو مرزوق بعده بأشهر لصحيفة (ذي ديلي جويش فورود) قائلاً إنّ: «الميثاق لا يحكم حركته، وإن هناك الكثير من أعضاء وكوادر الحركة الذين يتحدثون عن تغيير الميثاق، لأن هناك الكثير من سياسات حماس الحالية التي تتعارض مع ما هو مكتوب في الميثاق» (أبو مرزوق، 2012). كما أنّ خالد مشعل أورد الآتي في مقابلة مع (سي إن إن) «إنه ليس أمامنا إلا طريق من اثنين، إما وجود إرادة دولية من أمريكا وأوروبا والمجتمع الدولي تدفع إسرائيل إلى مسار السلام وإقامة دولة فلسطينية على حدود عام 1967 مع حق العودة، وهذا أمر محل توافق فلسطيني، أو أن تواصل إسرائيل رفض ذلك فنستمر في خيار مقاومتها» (CNN, 2012). بالإضافة إلى تصريحات أخرى كثيرة تم رصدها لقيادات في حماس تتحدث بشكل مباشر أو غير مباشر عن عدم الاحتكام إلى الميثاق في سياستها.

الأمر لم يقتصر على الخطاب السياسي لحماس، وبدأت حماس قبل ذلك بكثير بخطوات عملية تخالف ما جاء في ميثاقها في مرحلة ما بعد توقيع اتفاق أوسلو، كان أبرزها ما تم نقاشه أعلاه حول توقيع إعلان القاهرة 2005، إذ إن توقيع حركة حماس على الإعلان الذي ينادي بإجراء انتخابات محلية وتشريعية وتفعيل وتطوير منظمة التحرير الفلسطينية كممثل شرعي ووحيد للشعب الفلسطيني لم يأتِ على ذكر الشروط الواردة في الميثاق والمتعلقة بالأرضية الأيديولوجية لحركة حماس.

بعد تقدّم حركة حماس في انتخابات المجلس التشريعي الفلسطيني، تجلّت العديد من الدلائل حول وجود تحوّلات في حركة حماس، إذ وقّعت على وثيقة الوفاق الوطني من أجل المصالحة الفلسطينية عام 2006، وهي الوثيقة التي تعاملت مع حق المقاومة بمفردات تقبل التأويل فيما

يتعلق بالمقاومة في حدود 1967 أم في كل فلسطين (وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية، 2006). بعد عام تقريباً كانت حماس قد وقّعت على اتفاق مكة للمصالحة الفلسطينية الذي نتج عنه حكومة تحترم الاتفاقيات التي وقعتها منظمة التحرير الفلسطينية، وكان رأس هذه الحكومة إسماعيل هنية.

حماس التي أظهرت هذه المؤشرات التي ابتعدت بها عن ميثاقها، لم تقم بأي تعديل على الميثاق ولم تقم بإلغائه، وما فعلته أنّها أصدرت وثيقة سياسية جديدة، واختارت ألا تسميها الميثاق الجديد، وهذا قد يعود إلى طبيعة التنشئة السياسية التي انتهجتها حركة حماس في تجنيد عناصرها، والقائمة بالدرجة الأولى على التربية الدينية في المراحل العمرية المبكّرة والمتضمنة للمبادئ السياسية التي تؤمن بها الحركة، وهي مبادئ تم إدراجها في ميثاق الحركة. الإعلان عن ميثاق جديد قد يضع الحركة أمام مخاطرة النظر إليها من قبل أبنائها كحركة انحرفت عن مسارها، أو انزلقت إلى مسار شبيه بمسار منظمة التحرير، وما يغذّي التخوّف من تلك المخاطرة أنّ هناك الكثير من الأقلام التي حاولت تقديم خطاب وسلوك حماس بعد 2006 على أنّه مسير على خطا منظمة التحرير الفلسطينية، مثل الراحل عبد الستار قاسم (قاسم، 2015).

مضافاً إلى ذلك، فإنّ الفترة التي أصدرت فيها حركة حماس وثيقتها الجديدة شهدت نمو تيارات سياسية إسلامية متشددة في قطاع غزة وبشكل أقل في الضفة الغربية، بالإضافة إلى وجود تيارات إسلامية أخرى سابقاً كالجهاد الإسلامي وحزب التحرير.

وجود مثل هذه التنظيمات أتاح المجال لبعض عناصر حماس أن يتحوّلوا إليها في مرحلة ما بعد مشاركة حماس في الانتخابات التشريعية واستلام السلطة في غزة (Clarke, 2017)، وإن إلغاء الميثاق فيما لو تم كان سيدفع أعداداً أكبر للالتحاق ببعض تلك الجماعات، والتي تبنّت خطاباً تخوينيّاً وتكفيريّاً تجاه حركة حماس في بعض الأحيان. الاحتلال الإسرائيلي أدرك أهمّية وجود تيارات إسلامية بديلة عن حماس تسمح بإضعاف قاعدتها الجماهيرية، فبدأ السعي على المستوى الغربي لدعم التيارات الصوفية في المنطقة لإضعاف حركات الإسلام السياسي في المنطقة برمّتها (Rothschild & Steiner, 2012).

رغم أنّ الوثيقة السياسية الجديدة لا يمكن اعتبارها انقلاباً على الميثاق، إلّا أنّها من التحولات المهمة التي فرضتها مرحلة ما بعد أوسلو، حيث وجدت حماس نفسها مضطرة للمشاركة في إدارة مؤسسات السلطة، وما كان يعنيه ذلك من بدء تداول مفردات جديدة مستقاة من ضرورة الحكم الرشيد أو الصالح في الدول الحديثة، وبشكل يتمايز عن المفردات المستقاة من ضرورة الحكم

وفقاً للشرع الإسلامي. كما أنّ مشاركتها في الحياة السياسية وسيطرتها اللاحقة على قطاع غزة دفعها إلى ضرورة الانفتاح على العالم مؤثرة ومتأثرة بما فيه من تطورات.

من أهم التحولات التي أفصحت عنها الوثيقة السياسية الجديدة مسألة الهوية، وكيفية تقديم حماس لذاتها أمام جمهورها والعالم بوصفها حركة فلسطينية دون تواصل تنظيمي مع أي جهة غير فلسطينية، وهو تقديم يمكن تفسيره كمحاولة للتخلص من الطعن في «وطنية» حماس من قبل خصومها في فلسطين، واعتبارها امتداداً لحركة خارجية، هي حركة الإخوان المسلمين، كما يمكن تفسيره كقراءة عقلانية من الحركة لتغيرات العقد الأخير في المحيط العربي، والتي حملت معها ضغوطاً مضاعفة على حركة الإخوان المسلمين والمقربين منها، وتحديداً بعد انقلاب عبد الفتاح السيسي على الرئيس المصري الراحل محمد مرسي، وهي قراءة تفرضها حاجة حماس إلى التواصل مع المحيط الإقليمي، وتحديداً مصر، بحكم الجغرافيا بغض النظر عمّن يحكمها.

مضافاً إلى ذلك؛ فإنّ ما ورد في إعلان القاهرة 2005 بشكل فضفاض حول منظمة التحرير، جاء أكثر وضوحاً في الوثيقة، إذ اشترط إصلاحها والتأكيد على قيم الديمقراطية، وحق الفلسطينيين في ممارسة أشكال النضال كافة ضد الاحتلال، وهو تحوّل يعكس تطوراً في الفكر السياسي لحركة حماس مقارنة بميثاقها، وهو تطور لازم لفتح آفاق الشراكة السياسية مع بقية الفصائل الفلسطينية، دون أن تكون الأرضية الأيديولوجية لحماس عقبة في طريق ذلك.

تشير صياغة بعض بنود الوثيقة الجديدة إلى أنّ حركة حماس تحاول تيسير تعاملها مع بعض القوى الغربية، حيث تبنّت مفردات توضّح «بما لا يدع مجالاً للتأويل بأنّ صراعها مع الصهيونية، لا مع اليهودية، بيد أنّ هذا لا يتيح لها المجال كي تفتح علاقات مع الأنظمة الغربية الرسمية بشكل طبيعي، فمواقفها الواضحة الرافضة لأوسلو، والمؤيدة للعمل العسكري ضد الاحتلال والمؤكدة على عدم شرعية إسرائيل، تم التأكيد عليها في بنود الوثيقة الجديدة، وهي تتعارض مع شروط اللجنة الرباعية» (Shobaki, 2017, May 3).

رابعاً: قاعدة حماس من التنشئة إلى الاستقطاب

تتمتّع الحركات والأحزاب الأيديولوجية إجمالاً بالقدرة على التعبئة والحشد أكثر من غيرها من الحركات والأحزاب السياسية، إذ إنّها تعتمد في توسيع قاعدتها الجماهيرية وزيادة أنصارها على التربية والتنشئة السياسية المبكرة، مستثمرة معظم المؤسسات المتاحة، وهي مؤسسات لا تؤدّي أدواراً سياسية بالضرورة أو بشكل أساسيّ، ولذلك فإنّ الاستثمار فيها كخلايا لإنتاج الأعضاء قد

يكون متاحاً بشكلٍ أو بآخر، حتى في حالات التضييق على الحركة أو الحزب السياسي، إذا ما كان النظام السياسي سلطوياً، أو إذا ما كانت البلاد محتلة.

أعطت الدول العربية وخلال مرحلة ما بعد بدء الثورات العربية دلائل عملية على قدرة الحركات والأحزاب الأيديولوجية على التعبئة والحشد، وتحديداً الإخوان المسلمين، وهنا يمكن القول: إنّ الأيديولوجيا وحدها لم تكن كافية، فلا بد من أن تكون تلك الأيديولوجيا قادرة على الانتشار في المجتمع دون أن تصطدم بهوية المجتمع وثقافته السياسية ومعتقدات غالبيته، وهو ما منح الإخوان المسلمين القدرة على البروز من بين التيارات الأيديولوجية الأخرى، ليجد الإخوان أنفسهم في أكثر من بلد عربي الأقدر على حشد الشارع وتوجيهه، بل والوصول إلى السلطة بدفع جماهيريّ، بيد أنّ القدرة على التعبئة والحشد لم تكن تعني بالضرورة القدرة على الحكم والضبط والسيطرة في أنظمة سياسية إرثها السلطوي كان أقوى من دعوات التغيير.

سابقاً لمؤشرات ما بعد بدء الثورات العربية، قدمت حركة حماس في فلسطين نموذجاً ناجحاً لبناء قاعدة جماهيرية واسعة، وفي فترة زمنية قصيرة نسبياً، وهو ما يعني أنّ الحركة لم تبدأ في بناء قاعدتها من الصفر بعد التأسيس، وإنما اعتمدت على رصيد طويل من العمل الدعوي السابق لتيّارها الفكري الذي انطلقت منه، وبذلك كانت مرحلة ما بعد تأسيس الحركة هي مرحلة التنظيم وتوسيع القاعدة الجماهيرية، لا مرحلة خلق هذه القاعدة، وبالرغم من أن حماس حركة أيديولوجية، إلا أنها امتلكت قدرة ملحوظة في التكيف مع كل المتغيرات بما يحقق لها أفضل الأهداف (مشعال وسيلع، 1999). وهذا من العوامل الإضافية التي ساعدتها على الانتشار.

ومنذ اللحظة التي أعلنت عن انطلاقتها أصبحت المنافس الأول لحركة فتح كبرى حركات التحرر الوطني الفلسطيني حينها، وكان حضورها في الانتفاضة الفلسطينية الأولى لا يقلّ أهمّية عن حضور أيّ من الفصائل الوطنية التي سبقت حماس في التأسيس بسنوات طويلة.

انخراط حماس في العمل النضالي الشعبيّ خلال الانتفاضة الفلسطينية الأولى، ومن ثمّ في العمل النضالي النوعيّ بعد أوسلو، لم يحل دون استمرارها في الاهتمام بدوائر التنشئة المختلفة، وهي بذلك لا تختلف عن تيارات إسلامية كثيرة في المنطقة، وكان المقياس الأهم لنجاحها في تطويع واستثمار دوائر التنشئة هو قدرة هذه الحركات على الحشد الجماهيري. «جيل كيبيل» يفسّر هذه القدرة بالقول إنّ هذه الحركات تعتمد على «التغلغل الاجتماعي داخل طبقات محدّدة، وبشعارات لها القدرة على الاستقطاب، معتقداً بأن النجاح السياسي لحركة إسلاميةٍ أو إخفاقها في بلد ما، رهين بمدى قدرة هذا التنظيم على التعبئة الاجتماعية؛ ويرى أن هذه التعبئة تكون ناجحة إذا ما

استطاعت أن تضم ثلاث فئات مختلفة هي: الشباب الحضري الفقير، والنخب المثقفة المعارضة للأنظمة، وأخيراً البرجوازية الورعة. وكلّ فئة تتداخل مع الأخريين وتتفاعل. ولكلّ واحدة منها مرجعيتها الاجتماعية، وبرنامجها السياسي، ومواردها السياسية الخاصة بها، وهي لا تستطيع أن تكون فاعلة إلا إذا تضافرت مع الأخريَين» (العنبر، 2021). بالإضافة إلى أنّ ما يجعل حركة حماس تختلف عن تيارات إسلامية أخرى هو أنها كسرت نظرية التعاقب، فلم تعد أسلمة المجتمع شرطاً مسبقاً للتحرير أو العمل السياسي، وإنما عملية متوازية (Hroub, 2006).

طرح جيل كيبل يفسّر جزئياً بعض نجاحات الإسلاميين في التعبئة، لكنّ لحماس خصوصية نابعة من طبيعة المجتمع الفلسطيني الذي لا يمكن توزيعه طبقياً بهذه الطريقة، خصوصاً في مرحلة ما قبل نشوء السلطة الفلسطينية، فالفوارق الاقتصادية والاجتماعية لم تكن ظاهرة إلى الحد الذي يمكن فيه تقسيم المجتمع إلى طبقات، وإن لم تكن معدومة، واستطاعت حماس أن تجمع الناس في حلقات علم أو دورات أو أسر أو جمعيات أو مدارس وهم من مستويات علمية واقتصادية متفاوتة، بل إنّ التجمعات التي شكّلتها الحركة في سياقات علمية أو ثقافية أو دينية أو ترفيهية كانت «ثورية» من حيث قدرتها على تحييد النزعة القبلية التي كانت تحدد مستوى العلاقات بين أبناء المجتمع.

اعتمدت حماس بشكل أساسيّ على دور القرآن الكريم والمساجد والعديد من المدارس الخاصة والجمعيات والأندية والحركة الطلابية، لتربية وتنشئة عناصرها، ودون الإسهاب في آليات العمل، فقد كانت هذه الأماكن هي الكفيلة بتوسيع قاعدتها الجماهيرية كمّياً، وتمكين تلك القاعدة نوعيّاً. سمة هذا النوع من التنشئة السياسية، والمقصود هنا ذاك المعتمد على دوائر التنشئة المبكّرة، أنّه قادر على امتصاص الضغط والتقييد الذي قد تتعرّض له حركة سياسية ما، امتصاص قد يساعدها على الاستمرار بتأثّر محدود لفترة تسمح لها بالنظر في أمر قاعدتها الجماهيرية من جديد. هذا ما يمكنه تفسير استمرار حركة حماس بقاعدة جماهيرية قادرة على المنافسة في الضفة الغربية رغم اجتثاثها من المؤسسات سابقة الذكر، فهي تعتمد على قاعدة صلبة من حيث التكوين.

كما عملت حماس على افتتاح العديد من «المؤسسات الخيرية التي تقدّم خدمات للمواطنين في مجال الصحة والتعليم بالإضافة إلى المعونات الاقتصادية. وقد تلقى العديد من الناس خدمات من هذه المؤسسات دون أن يُشترط انتماؤهم للحركة، وهو ما زاد من رصيد حماس الشعبي. وقد مثّلت لجان الزكاة والجمعيات الخيرية مثالاً حياً لفعالية هذه المؤسسات في كسب ودّ العامة، والذي انعكس لاحقاً بالتأييد السياسي والتصويت في الانتخابات التشريعية والبلدية» (Shobaki, 2015).

استمرت قدرة حماس على التربية الدينية والسياسية بالاعتماد على المؤسسات سابقة الذكر حتى بعد تأسيس السلطة الفلسطينية، ورغم أنّ الكثير من أفرادها تعرضوا للملاحقة والاعتقال من قبل أجهزة أمن السلطة خلال النصف الثاني من تسعينيات القرن الماضي، إلّا أنّ الحركة استمرت في التربية والتنشئة والتعبئة، فلم تكن قبضة السلطة الأمنية شديدة بما يكفي للتأثير بشكل جوهريّ على قوة الحركة. بيد أنّ نهايات الانتفاضة الفلسطينية الثانية التي حملت معها بداية إعادة بناء الأجهزة الأمنية وفق عقيدة جديدة، والتحوّلات العميقة التي شهدتها السلطة الفلسطينية في الأشهر الأخيرة لحكم أبو عمار ومن ثم بعد وفاته 2004، قادت إلى صفحة جديدة في العلاقات الفلسطينية البينيّة.

دخلت حماس إلى السلطة الفلسطينية من بوابة الانتخابات التشريعية، فواجهت مقاطعة دولية وعزوفاً داخلياً عن الشراكة معها، إلى أن انتهى الحال بالسلطة الفلسطينية مقتسمة بين فتح التي تسيطر على الضفة وحماس التي سيطرت على غزة، وقبل فترة وجيزة من سيطرة حماس على القطاع، شنّت مجموعات مسلحة تابعة لحركة فتح هجوماً على كثير من مؤسسات حماس وصادرت محتوياتها، أصبحت هذه الهجمات أكثر كثافة وعدوانية بعد سيطرة حماس على القطاع. في ذات الوقت كانت إسرائيل قد بدأت حرباً منظمة لإغلاق الكثير من مؤسسات حماس في الضفة الغربية أو مصادرة محتوياتها أو اعتقال القائمين عليها، وبلغت ذروة هذه الاعتداءات الإسرائيلية في عام 2008 (Human Rights Watch, 2008)، وهو ما قاد إلى تحوّل دراماتيكي في آليات التنشئة والتعبئة لدى حركة حماس في الضفة الغربية على وجه التحديد، إذ فقدت كلّ منابرها التقليدية بفعل سياسات السلطة أيضاً، من دور قرآن ومساجد ومدارس وجمعيات وأندية ومؤسسات بحثية وإعلامية، إمّا بالإغلاق الكامل أو تغيير الإدارات أو الفصل التعسّفي أو السيطرة المباشرة من السلطة المركزية، كما هو الحال مع المساجد ودور القرآن.

ما ينطبق على الضفة الغربية لا ينطبق على قطاع غزة، فسيطرة حماس على قطاع غزة فتحت المجال أمامها لترسيخ منابرها التقليدية، بل وجعلها أكثر تنظيماً ولديها مساحة أوسع للعمل وتجنيد الأنصار والأعضاء، بيد أنّه بالرغم من عدم تعرض منابر حماس للتضييق في قطاع غزة بعد عام 2007 إلّا أنّ تحوّل حماس التدريجي في عيون أهالي قطاع غزة من حركة مقاومة فقط إلى حركة مقاومة وحكومة، ربما يجعل التقديرات غير دقيقة بخصوص قاعدة حماس الجماهيرية، إذ تميل شريحة من المجتمع إلى مهادنة الجهات الحاكمة بإظهار الولاء أو الامتناع عن النقد حفاظاً على المصالح أو لدرء الضرر، وهو إحساس يتولّد عند مثل هذه الشرائح نتاجاً لممارسات غير ديمقراطية تظهر من السلطات، وسلطة غزة قد صدر عنها مثل هذه الممارسات

(Human Rights Watch, 2008). لكن، وبكل الأحوال، فإنّ حماس تمكنت من الإبقاء على منابرها في غزة، واستثمرت لتمكين قاعدتها، فيما خسرتها في الضفة.

تمت الإشارة سابقاً إلى أنّ الحركات التي تعتمد في تنشئة عناصرها على وسائل التربية والتنشئة المبكرة، تكون قدرتها على الثبات أمام الضغوط أكبر من غيرها، كما تمت الإشارة إلى أن اعتماد وسائل تنشئة غير سياسية يعطي الحركة أو الحزب هامشاً أوسع للعمل حتى في النظم السلطوية أو البلدان المحتلة، إلّا أنّ القدرة على الثبات ومحدودية التأثر ليست دائمة، فمع بداية تشكيل جيل جديد من الأعضاء أو المناصرين الذي لم يتلقوا تربية دينية أو تنشئة سياسية، ستبدأ قاعدة الحركة أو الحزب بالتباين وفقدان واحدة من أهم خصائصها، وهو ما بدأ يحدث مؤخراً في صفوف حركة حماس، فهناك أجيال ممّن تمت تربيتهم في المساجد ودور القرآن الكريم، ويحملون ذات الخصائص التي حملها الجيل المؤسّس، فيما بدأ يتشكل جيل جديد من الشباب المُستقطب في الضفة الغربية وبشكلٍ أقل في قطاع غزة، ممّن لم يتلقوا تلك التربية أو التنشئة.

أما فيما يتعلق بكون مؤسسات التنشئة ذات الصبغة غير السياسية، وإمكانية عملها ضمن بيئة انتهاك الحريات، فهي حالة عكست واقع حماس في فترة مؤقتة ما بين تأسيسها وفوزها في الانتخابات التشريعية، لكن منذ أن أُعلنت نتائج تلك الانتخابات عام 2006، بدأت الإضاءة بشكل مكثّف على وسائل التنشئة السياسية عند حركة حماس، وعلى المؤسسات الحاضنة لتلك التنشئة، وهنا بدأت أجهزة أمن السلطة التعامل مع كل المؤسسات الدينية أو التعليمية أو الثقافية أو الترفيهية المقربة من حماس على أنّها خلايا تنظيمية للتنشئة والتجنيد، وبذلك بدأت عمليات ممنهجة لإفقاد حماس قدرة استثمار تلك المؤسسات، ونجحت في ذلك بشكلٍ كبير.

بدأت خسارة حماس على مستوى توسيع القاعدة الجماهيرية كمّاً ونوعاً بالظهور في انتخابات مجالس الطلبة في بعض جامعات الضفة الغربية التي أجرت انتخابات مثل جامعات الخليل والنجاح والبوليتكنيك. يمكن تفسير مثل هذه النتائج بشدّة القمع الذي يتعرّض له الناشطون في صفوف حماس، سواء من الاحتلال أو من أجهزة أمن السلطة، وهو تفسير بقدر ما فيه من المنطق إلّا أنّه تفسير يتجاهل أن القمع هو ما كانت حماس تتعرض له دوماً منذ تأسيسها ولم يثنِ أعضاءها عن العمل لها، فإن صحّ أنّ القمع وما يتعرض له أبناؤها من تهديد هو السبب؛ فهذا يعني، والحديث هنا عن جيل طلبة الجامعات، أنّ التكوين النفسي والمعنوي لهذا الجيل من أعضاء حماس مختلف عن الأجيال التي سبقته، فهو ممّن لم يتلقوا تربية دينية أو تنشئة سياسية مبكرة، وانضموا إلى حماس أو ناصروها تأثراً بمحيطهم الاجتماعي أحياناً، أو انجذاباً

لخطابٍ إعلامي أحياناً أخرى. أي أنّ غياب وسائل التنشئة التقليدية التي اعتمدتها حماس منذ التأسيس أثّر على نوعية العناصر الجديدة.

أمّا التفسير الآخر؛ وهو تكميلي لما سبقه وليس بديلاً عنه، أنّ فقدان المنابر التقليدية للتربية والتنشئة قد جعل أعداد الأعضاء الجدد أقل، والتأثير هنا كمّي، بحكم أن من يتأثر من محيطه أو من الإعلام أقل بكثير من أولئك الذين كانوا يتأثرون بمساجدهم ومدارسهم وغيرها من المؤسسات المنظمة، ولذلك كانت الكتلة الإسلامية مثلاً، وهي الذراع الطلابي لحماس ليست بحاجة إلى تجنيد واستقطاب الطلبة القادمين من الثانوية العامة، فهم جاهزون للانخراط في صفوفها، بينما يدخل معظم الطلبة وخصوصاً من الفتيات إلى الجامعات هذه الأيام دون انتماء واضح، بسبب النفور من العمل السياسي في مرحلة الانقسام، لكن السبب الأهم ذاك المرتبط بمحاربة شبكة الدعوة الخاصة بحركة حماس، مضافاً إلى افتقار الكتل الإسلامية في معظم جامعات الضفة لإمكانية العمل دون ملاحقة أمنية من سلطات الاحتلال وأجهزة أمن السلطة، مما يجعل إمكانية استقطاب أعضاء جدد للكتلة الإسلامية عملية متواضعة النتائج.

ترافقت هذه الانتكاسة التي شهدتها حماس في مؤسسات التنشئة التقليدية مع ميلاد منابر جديدة متحرّرة من السيطرة المباشرة للسلطة أو الاحتلال، وتمثلت هذه المنابر في شبكات التواصل الاجتماعي بالدرجة الأولى، مع استمرار صفحات الإنترنت بأهمّية أقل. أولت حماس اهتماماً واضحاً بشبكات التواصل الاجتماعي ودشّنت صفحات عديدة لمواقعها الأساسية الإخبارية على الإنترنت أو لصحفها المطبوعة أساساً، ودشّنت صفحات أخرى مستحدثة، ونشط أعضاؤها على هذه الشبكات كمتفاعلين ومؤثّرين وكتاب ومحللين، وبدت حركة حماس قادرة من خلال هذه المنابر الجديدة أن تخفف من خسائرها على مستوى القاعدة الجماهيرية وتحديداً في الضفة الغربية، وما ميّز هذه المنابر:

1. أنها مناسبة جداً للوصول إلى جيل الفتيان والشباب، إذ تشير الإحصائيات إلى أنّ الفئة العمرية من 18 إلى 29 عاماً هم الأكثر استخداماً للإنترنت في فلسطين (الجهاز المركزي للإحصاء، 2020)، وبالتالي كان من اليسير الوصول بشكل غير مباشر إلى هذه الفئة التي فقدت حماس قدرة الوصول إليها في مرحلة الانقسام.

2. أنّ هذه المنابر متجاوزة للجغرافيا، وأصبح بإمكان حماس أن توصل رسالتها وتقوم بتعبئة الشارع من خارج فلسطين أو من قطاع غزة، وهو ما أعطاها مساحة أكبر للعمل والتحرك.

3. تقييد المحتوى الخاص بحركة حماس على الإنترنت ممكن، لكن التغلب عليه ممكن أيضاً، فتكلفة تدشين الصفحات مجانية أو لا تذكر مقارنة بتكاليف مؤسسات التنشئة التقليدية.

4. إمكانية العمل دون بيان هوية الأشخاص وهو ما قلل من إمكانية تعرّض العاملين في الشق الدعوي أو التنشئة أو الإعلام للملاحقة الأمنية وإن لم يمنعها بالكامل.

لكن بالرغم من هذه الميزات، إلا أنّ هذا التحوّل الذي شهدته أدوات حماس في تنظيم الأعضاء، يواجه التحديات التالية:

1. تحدّي الضبط، والمقصود هنا؛ أنّ ما يمكن اعتباره من جهة عنصر قوة في شبكات التواصل من حيث إمكانية إخفاء الهوية، يمكن اعتباره أيضاً نقطة ضعف من حيث إمكانية وجود دخلاء، وصعوبة التحقّق من المصداقية، بل وإمكانية استخدام ذات المنابر من خصوم وأعداء الحركة، وهو ما يعني أن تتحول قوة هذه الصفحات من الناحية الأمنية إلى نقطة ضعفها إذا ما تم العمل على ذلك، وخصوصاً من قبل سلطات الاحتلال لما لهم من تفوّق تقني في هذا المجال.

2. تحدّي المخرجات، وهو ناتج عن كون الانتقال من المؤسسات التقليدية للتواصل مع القاعدة كالمساجد وغيرها إلى الأدوات الحديثة كشبكات التواصل الاجتماعي هو عبارة عن تحوّل من التنشئة إلى الاستقطاب، وهو من التحوّلات الهامة التي شهدتها حماس بفعل ملاحقتها بعد توقيع اتفاق أوسلو وما فرضه من التزامات أمنية على السلطة، ويتّضح هذا التحدي في الفروق ما بين مخرجات التنشئة ومخرجات الاستقطاب، وهي:

- الأعضاء أو المناصرون المستقطبون بفعل الدعاية الإعلامية هم أعضاء انجذبوا لأسباب آنية وغالباً محكومة بانفعال عاطفي، وهذا النوع من الانجذاب قد يتلاشى بتبدّل الظروف السياسية والميدانية، وربما لم يعد ممكناً تسمية هذا النوع من الملتفين حول حماس بالأعضاء بقدر ما أنهم مناصرون أو مؤيّدون، قد ينقلبون أو يبتعدون إذا ما قُدّمت لهم مادة إعلامية مغايرة. يمكن التدليل على ذلك جزئياً بارتفاع شعبية حماس في صفوف الفلسطينيين خلال الحروب الإسرائيلية على قطاع غزة (المركز الفلسطيني للبحوث والدراسات المسحية، 2021)، كنوع من التعاطف أحياناً مع القطاع، باعتبار أنّه قد تم الربط إعلامياً بين غزة وحماس، أو كنوع من الإسناد العاطفي للمقاومة. أمّا أولئك الذين تمت تنشئتهم لسنوات طويلة من خلال المؤسسات ذات الصلة بالشبكة

الدعوية فعضويتهم مرتبطة بمجموعة من المبادئ والأسس التي قد تدفعهم لانتقاد حركتهم أحياناً؛ إذا ما تبنّت خيارات سياسية مغايرة لتلك الأسس، لكنّها لن تدفعهم نحو الانسحاب أو الانتقال أو الانشقاق.

- كما أنّ هذه الوسائل محدودة الفعالية في الحالات التي يمكن أن تنادي فيها الحركة أبناءها أو مناصريها من أجل الانخراط في فعاليات واضحة الهوية في الضفة الغربية. وبقدر ما يمكن اعتبار هذا السلوك مفهوماً؛ نتاجاً لما قد يتعرّض له المشارك في فعاليات ذات صلة بحركة حماس، يمكن أيضاً استنتاج الفرق بين مخرجات وسائل التنشئة، فمنذ تأسيس حماس يتعرض أعضاؤها لأشكال عدّة من التقييد والأذى، ولم يكن ذلك يحول دون مشاركتهم بقوّة، إلا بعد أن بدأت نتائج تبدّل وسائل تشكيل القاعدة الجماهيرية بالظهور.

الخاتمة

أوسلو ليست مجرد اتفاقية إعلان مبادئ بين طرفٍ فلسطيني والاحتلال الإسرائيلي، إنما اتفاقية أنشأت السلطة الفلسطينية التي خلقت أنماطاً اقتصادية واجتماعية وثقافية وأمنية ومؤسساتية فُرضت على المجتمع الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة، ومن ثمّ أصبح التعامل معها مسألة قسرية. خلال سنوات عملها الأولى تولّدت مجموعة من المتغيّرات التي مكّنت خصوم أوسلو من المجادلة بأنّ السلطة ومؤسساتها لم تعد ترتكز على أوسلو، إنما على مرجعيات جديدة خلقها النضال المشترك في الانتفاضة الفلسطينية والوفاق الفلسطيني الداخلي في نهاياتها، بما مهّد الطريق لدخول حماس والمشاركة في انتخابات المجلس التشريعي الثانية.

بيد أنّ تلك المجادلة، وإن صحّت بشأن المرجعيات، فإنّها تبدو متجاهلة لحقيقة صارخة؛ أنّ المؤسسات التي أنشأتها أوسلو لم تتشكّل إلّا بما يسمح لها بالعمل وفق منطق التعاون مع الاحتلال، بل والارتباط به، وإنّ مسألة تسخير السلطة الفلسطينية لتصدّر أيّ مشروع وطني نضالي مناوئ للاحتلال ليست مرتبطة بالقائمين على السلطة، وإنما بقدرتهم على إجراء تغييرات بنيوية في جسم السلطة ووظائفها، وتحمّل تكلفة ذلك على مستوى حياة المواطن اليومية.

هذا ما يفسّر اصطدام حماس بمعضلة الجمع بين المقاومة والحكم بعد فوزها في انتخابات المجلس التشريعي 2006، إذ إنّها عملت جاهدة من أجل ممارسة المقاومة والحكم معاً، لكن جهدها استُنزف في تبعات الحكم، فما حكمت كما ينبغي للفائز في الانتخابات، ولا قاومت كما

يجدر بحركة مقاومة، فالمسألة مرتبطة أساساً ببنية السلطة لا ببرامج القائمين عليها، ولم يتسنَّ لحركة حماس أن تخرج من هذه المعضلة إلا بعد سنوات طويلة من الاستنزاف، عملت خلالها على تغيير وظائف السلطة في المساحة التي سيطرت عليها وهي قطاع غزة، وبذلك أنهت بيئة التعاون، وأعادت الاستثناء إلى كونه استثناءً، واستعادت الطبيعي ليحكم علاقتها بالاحتلال، مقاومٌ في مواجهة المعتدي.

لكنّ تلك المساحة في القطاع والتي أمّنت لها إسناد المقاوم للحاكم، لم تحل دون التأثّر بالبيئة الأوسع من الدائرة الفلسطينية، وإن كان بمقدور حماس أن تنهي نمط التعاون في قطاع غزة، فإنّه ليس بمقدورها أن تكمل إدارة القطاع بمعزلٍ عن التفاعل مع قوى إقليمية ودولية، وهو ما سرّع من طرحها لوثيقة سياسية جديدة تتجاوز ميثاقها في كثير من النقاط، أهمّها تجنّب الإشارة إلى العلاقة مع الإخوان المسلمين، والابتعاد عن التوصيف الديني للعلاقة مع الاحتلال، والقبول بدولة فلسطينية في الأراضي المحتلة عام 1967، وهي تحولات لم تفتح لها باب العلاقات مع الكثير من القوى دولياً وإقليمياً، إلا أنها خفّفت من حدة الضغط الدولي عليها.

أمّا فيما يتعلّق بالتحوّل الثالث الذي بحثت فيه هذه الورقة، وهو التحوّل من التنشئة إلى الاستقطاب، فسيطرة حماس على قطاع غزة عام 2007 تبعها استحواذ السلطة في رام الله على المؤسسات العاملة في الضفة سواء الحكومية أو غير الحكومية التابعة لحماس، وتحوّل التقييد إلى استئصال واجتثاث أو إعادة بناء، ولم يعد بمقدور حماس أن تستخدم منابرها التقليدية لتنشئة أعضائها، واستثمرت في المنابر الحديثة من وسائل الإعلام الكلاسيكي أو الجديد.

تلك منابر بخصائص مختلفة، فبقدر ما فيها من نقاط قوّة كالتحرّر النسبي من سطوة السلطات، فيها من نقاط الضعف الكثير، وخصوصاً أنّ الحديث يدور عن حركة أيديولوجية، فأقصى ما يمكن أن تحققه هذه المنابر استقطاب المناصرين آنياً، بحيث تحافظ على قاعدة جماهيرية عريضة، لكنّها قاعدة غير متجانسة وغير مستقرّة، وستواجه حماس تحدّي التوفيق بين المتباينات داخلها في المستقبل القريب إن بقيت تستند على ذات المنابر. وإن كان هناك من يُجادل بأنّ هذا التحوّل يسمح لحماس أن تمثّل شريحة أوسع من المجتمع الفلسطيني تحت مظلّة المقاومة المتحرّرة من قيود الأيديولوجيا، فإنّ هذا التحول ما زال يحمل مخاطر فقدان القدرة على ضبط قاعدة الحركة وانسحاب بعض أفرادها باتجاه تيارات إسلامية أخرى في الضفة والقطاع.

المصادروالمراجع

المراجع العربية

أبـو عيشـة، عـز الديـن، (2021). «مـا هـي شروط عبـاس لتشـكيل حكومـة وحـدة وطنيـة مـع حـماس. اندبندنـت عربيـة. تـم الاسـترجاع مـن الرابـط https://www.independentarabia.com/node/276691.

الجزيـرة، (2005). «حـماس تقـرر المشـاركة بانتخابـات المجلـس التشريعـي الفلسـطيني». تـم الاسـترجاع مـن الرابـط. https://bit.ly/3amFuYx

الجهـاز المركـزي للإحصـاء الفلسـطيني. (2020). بيـان خـاص بمناسـبة اليـوم العالمـي للاتصـالات. تـم الاسـترجاع مـن الرابـط https://www.pcbs.gov.ps/postar.aspx?lang=ar&ItemID=3737

الحـروب، خالـد، (2009). ««ميثـاق حـماس» يـزداد عبئـاً عليهـا وعـلى الفلسـطينيين». مفتـاح. تـم الاسـترجاع مـن الرابـط http://www.miftah.org/arabic/PrinterF.cfm?DocId=10230

خليـل، مجـدي. (2009). «مسـؤولية حـماس عـن مـآسي قطـاع غـزة». إيـلاف. تـم الاسـترجاع مـن الرابـط https://elaph.com/Web/ElaphWriter/2009/1/398800.html

الزبيـدي، باسـم. (2010). حـماس والحكـم، دخـول النظـام أم التمـرد عليـه؟. رام اللـه: المركـز الفلسـطيني للبحـوث السياسـية والمسـحية.

الشـوبكي، بـلال. (2008). التغيـير السـياسي مـن منظـور الإسـلام السـياسي، حـماس نموذجـاً. رام اللـه: مواطـن.

الأيـام. (2006). «كـشرط للتعامـل معهـا، «الرباعيـة» تكـرر لـحكومة «حـماس»: عليكـم نبـذ العنـف والاعـتراف بإسرائيـل والقبـول بالاتفاقـات والالتزامـات السـابقة». تـم الاسـترجاع مـن الرابـط. https://utm.guru/ueUgo

صحيفـة الـرأي، (2005). « حـماس مسـتعدة للدخـول في حـوار مـع أمـيركا وبريطانيـا ووفـد أمنـي مـصري يـزور غـزة اليـوم». تـم الاسـترجاع مـن الرابـط. https://alrai.com/article/104078

صحيفـة الـرأي، (2005). «حـماس مسـتعدة للدخـول في حـوار مـع أمـيركا وبريطانيـا ووفـد أمنـي مـصري يـزور غـزة اليـوم». تـم الاسـترجاع مـن الرابـط. https://alrai.com/article/104078

عباس، محمود. (2020). من أوسلو إلى فلسطين. ط1. رام الله. فلسطين: دار الشروق.

عـرابي، سـاري. (2020). «موجـز سـيرة «حـماس».. مـن بدايـات الدعـوة إلى مـأزق السّـلطة». مـتراس. تـم الاسـترجاع مـن الرابـط https://bit.ly/3bR8hVH

العنـبر، إيـاد. (2021). «الإسـلام السـياسي مِـن نجـاح التعبئـة الجماهيريـة إلى فشـل الحكـم». الحـرة. تـم الاسـترجاع مـن الرابـط https://arbne.ws/3PahdUB

عـودة اللـه، خالـد. (2021). «مقدّمـات لدراسـة التعـاون مـع المحتلـين في فلسـطين». بـاب الـواد. تـم الاسـترجاع مـن الرابـط https://bit.ly/3uqChhH

غـزال، محمـد. (2005). نـدوة العـدد: إعـلان القاهـرة الفلسـطيني نحـو تأسـيس نظـام سـياسي جديـد. عـدد 31. مجلـة دراسـات شرق أوسـطية.

قاسـم، عبـد السـتار، (2015). حـماس وخطـى منظمـة التحريـر (2). عـربي 21. تـم الاسـترجاع مـن الرابـط https://bit.ly/3nEaSVt

الكيلاني، موسى زيد. (1995). الحركات الإسلامية في الأردن وفلسطين. عمان: مؤسسة الرسالة.

المركـز الفلسـطيني للبحـوث والدراسـات المسـحية، (2015). نتائـج الاسـتطلاع رقـم 80. تـم الاسـترجاع مـن الرابط https://utm.guru/ufbXy

مشعال، شاؤول وسيلع، أبراهام. (1999). عصر حماس. تل أبيب: يديعوت أحرونوت.

وفـا. (2006). «النـص الحـرفي لوثيقـة الوفـاق الوطنـي». تـم الاسـترجاع مـن الرابـط https://info.wafa.ps/ar_page.aspx?id=3649

وفـا. (2005). «النـص الحـرفي «لإعـلان القاهـرة» الصـادر عـن الفصائـل الفلسـطينية في 2005/3/17» تـم الاسـترجاع مـن الرابـط https://info.wafa.ps/ar_page.aspx?id=4894

وفـا. «اتفاقيـة أوسـلو (إعـلان المبـادئ- حـول ترتيبـات الحكومـة الذاتيـة الفلسـطينية) 1993/9/13». تـم الاسـترجاع مـن الرابـط https://info.wafa.ps/ar_page.aspx?id=4888

أبـو مـرزوق، مـوسى. (2012، نيسـان 21). مقابلـة. صحيفـة الـشرق الأوسـط. تـم الاسـترجاع مـن الرابـط https://utm.guru/ueUgl

المراجع الإنجليزية

Aljamal, Y. (2014). Hamas: A terrorist organization or liberation movement? *The Politics and Religion Journal.* 8(1), 39-58.

Baroud, R. (2011, March 25). A New Charter for Hamas, Counterpunch. https://www.counterpunch.org/2011/03/25/a-new-charter-for-hamas/.

Berti, B. (2015). Non-state actors as providers of governance: The Hamas government in Gaza between effective sovereignty, centralized Authority, and resistance. *Middle East Journal*, 69(1), 9–31.

Clarke, P. C. (2017). How salafism's rise threatens Gaza. https://www.foreignaffairs.com/articles/israel/2017-10-11/how-salafisms-rise-threatens-gaza.

CNN. (2012, November 21). Hamas political chief on cease- fire. Retrieved from https://edition.cnn.com/videos/international/2012/11/21/exp-hamas-meshaal-part1-amanpour.cnn .

Githuku, N. (2018). "Collaborators" or "resistors," "loyalists" versus "rebels": Problematizing colonial binary nomenclatures through the prism of Dedan Kimathi's career. Groundings: Development, *Pan-Africanism and Critical Theory*, 3(1), 50-67.

Gunning, J. (2004). Peace with hamas? The transforming potential of political participation. *International Affairs* (Royal Institute of International Affairs 1944), 80 (2), 233-255.

Hroub, K. (2006). *Hamas: A Beginner's Guide*. London and Ann Arbor: Pluto Press.

Human Rights Watch. (2008, July 29). Internal Fight Palestinian Abuses in Gaza and the West Bank. https://www.hrw.org/report/2008/07/29/internal-fight/palestinian-abuses-gaza-and-west-bank.

Long, B. (2010). The hamas agenda: How has it changed?. *Middle East Policy*. 17(4).

Malki, R. (2006). The Palestinian Elections: Beyond Hamas and Fatah. Journal of *Democracy*, 17(3), 131-137.

Mukhtar, I. (2022). Hamas leads new battle to break Israeli siege on Gaza. https://www.aa.com.tr/en/middle-east/hamas-leads-new-battle-to-break-israeli-siege-on-gaza/2286329.

Nimer, M. (2009). Charting the hamas charter changes. *Insight Turkey*, 11(4), 115–130.

Pipes, D. (2005). Can hamas and hezbollah be democratic?. New York Sun. https://www.danielpipes.org/2479/can-hezbollah-and-hamas-be-democratic.

Shobaki, B. (2015). Hamas: Three tough hurdles in 2015. Alshabaka: The Palestinian Policy Network. https://al-shabaka.org/briefs/hamas-three-tough-hurdles-in-2015/.

Shobaki, B. (2017, May 3). What is next for Hamas? Aljazeera English. https://www.aljazeera.com/features/2017/5/3/what-is-next-for-hamas.

Rothschild, D., & Steiner, T. (2012, January). The twelfth annual Herzlia conference: the balance of Israeli's national security: Israel in the eye of storms, Haifa.https://www.runi.ac.il/media/35odq3yj/herzliyaassessment_e2012.pdf.

Uzoigwe, G. N. (1976). The Victorians and East Africa, 1882-1900: The Robinson-Gallagher thesis revisited. *Transafrican Journal of History*, 5(2), 32–65.

اليسار الفلسطيني بعد أوسلو: تحولات إكراهية

حسن أيوب

تتناول هذه الورقة ما يعرف بتعبير «مأزق اليسار الفلسطيني» من زاوية تحليلية تستند إلى فهم السياق الوطني، والسياسي، والاجتماعي المتغير بعمق، الذي طرأ على المجتمع الفلسطيني خلال سنوات 1993-2021. إذ تعتقد بأن فهم اضمحلال اليسار لا يتم بمعزل عن فهم التراجع الكبير في بنى وفعالية الحركة الوطنية الفلسطينية، والبرنامج الكفاحي التحرري، الذي حقق اليسار في إطارهما حضورًا جماهيريًا بارزًا، بالرغم من أن هذا الحضور لم يتحوّل إلى قوة فاعلة في إطار منظمة التحرير الفلسطينية. وتبيّن الورقة في هذا الصدد بأن تاريخ اليسار الفلسطيني لا يشير إلى وجوده كلاعب متجانس –أو متوافق-، الأمر الذي يلقي بظلال من الشك على مقولة وحدة اليسار، أو حتى إطلاق تعبير «اليسار» على تلك القوى التي من المفترض أن تعبر عنه.

ظهر ذلك جليًا في موقف قوى «اليسار الفلسطيني» من الاجتماع الأخير للمجلس المركزي لمنظمة التحرير الفلسطينية، والذي تبدأ الورقة منه. فقد كشفت حدة التناقضات التي ميزت مواقف هذه القوى إلى أي مدى بلغ اليسار من الضعف والتشتت وغياب القدرة على التأثر في عملية صنع القرار في ساحة تعتبر ميدان تأثيره الأساسي وهي م.ت.ف.

إلا أن هذه القراءة لا تجيب عن العديد من الأسئلة المتعلقة بالديناميات الاجتماعية والاقتصادية التي أدت إلى التحولات العميقة في تركيبة المجتمع الفلسطيني، والتي أدّت دورًا محوريًا في حرمان اليسار من إمكانية الوصول إلى القواعد والقوى الاجتماعية الجديدة التي تكونت في هذه المرحلة. كما أنها (أي هذه القراءة) لا تلقي ما يكفي من الضوء على التآكل الكبير لليسار الفلسطيني، الذي تفاقم بشكل انحداري منذ سنوات ما قبل الانتفاضة الثانية، الأمر الذي يتطلب فحص هذا التآكل من زاوية مقارنة بين زمنيين سياسيين في حياة النظام السياسي الفلسطيني في هذه السنوات: زمن ياسر عرفات، وزمن محمود عباس وهما على رأس هذا النظام. إذ لم يظهر تآكل اليسار جليًا في حقبة ياسر عرفات، الذي حافظ لأسبابه السياسية والنفعية على حضور اليسار في إطار م.ت.ف. وجاءت حقبة محمود عباس لتزيح عن اليسار هذا الغطاء (وإن كان بشكل تدريجي)، ولتشكل قطعًا وافتراقًا عن مرحلة سلفه.

تثار الكثير من الانتقادات على الأداء السياسي والفعل الكفاحي لقوى «اليسار الفلسطيني»، حتّى وصلت إلى ما يمكن وصفه بتقديم النعي باضمحلال، وربما موت، هذا اليسار. وبغض النظر عن

مقدار صواب أو خطأ مثل هذا التقدير، فإن الملاحظة التي يصعب جدًا نكرانها هي أن اقتدار «اليسار الفلسطيني» على التأثير في الأحداث السياسية وتوازنات القوة على الساحة الفلسطينية أصبح عند أكثر نقاطه تراجعًا وعجزًا. فما الذي يمكن أن يفسر هذا التراجع؟

إن الانشغال بهذا السؤال ليس مجرد ترف فكري، أو من باب السجال الأكاديمي أو السياسي، بل لكونه ضرورة في سياق البحث فيما حدث من تحولات عصفت بالحركة الوطنية الفلسطينية ككل، وعمقت بالتالي من اختلال معادلة اللاتناسب Asymmetry (يمكن اعتبارها تجاوزًا اختلال ميزان القوى) التي تعتبر خاصية بنيوية في ميزان الصراع الفلسطيني-الإسرائيلي. ومن موجبات تقييم التحولات التي طرأت على الفواعل السياسية والمؤسسية الفلسطينية إدراك واحدة من أهم المعطيات التي أتت باتفاقية أوسلو، وصبغتها منذ البدء بخاصية اللاتكافؤ. فالاتفاقية لم تأت بحكم تغير في ديناميات الصراع لصالح الحركة الوطنية الفلسطينية، التي كان من الممكن أن تغير حالة اللاتكافؤ، فالانتفاضة الأولى تلاشت تدريجيًا دون تحقيق اختراقات سياسية؛ وقوى «اليسار الصهيوني» ظلت هامشية في الخارطة السياسية «الإسرائيلية»؛ و م.ت.ف كانت تمر بأحد أعمق مآزقها السياسية بفعل حرب الخليج الثانية.

من البديهي – في الحال هذه- وفي سياق البحث في وسائل التخلص من قيود أوسلو، أن يصار إلى البحث في تلك التحولات في سبيل تدارك تداعياتها التي قلصت إلى أبعد مدى قدرة الفواعل السياسية الفلسطينية على التأثير في مجريات الأحداث، ومن بينها اليسار الفلسطيني، الذي يعتبر أكثر الفواعل تأثرًا بالتغييرات التي حلت بالمجتمع والحركة الوطنية الفلسطينيتين بعد أوسلو. فلماذا وكيف وقع اليسار الفلسطيني فريسة لديناميات سياسية واقتصادية واجتماعية، لم يتمكن من تخطيها؟

أولاً: اليسار الفلسطيني، منهجية وموضوعية

قبل الإجابة عن سؤال البحث. لا بد من الإشارة إلى أن تعبير «اليسار الفلسطيني» قد وضع بين مزدوجين؛ للإشارة إلى مسألة منهجية وهي ضرورة الحسم فيما إذا كان من المفيد، أو من الصواب، إخضاع قوى اليسار الفلسطيني للتحليل كوحدة تحليل واحدة، أو كلاعب (Unitary Actor)؛ نظرًا للتباينات الصريحة التي تميز هذه القوى. من هذه الزاوية، فإن الورقة لا تتعامل مع هذه القوى كوحدة تحليل مستقلة، بل تعتبر بأن التعامل مع اليسار كقوة واحدة هو مسألة بحثية تشير إلى افتراض ضمني بأن اليسار يمثل حالة فكرية تتجسد في خيار سياسي، يمثل حالة متمايزة عن القوى السائدة على الساحة السياسية الفلسطينية. إن تعبير اليسار في الحالة الفلسطينية هو

أقرب إلى التوصيف الذاتي لكل مكون من مكوناته، أو عند الحديث عنها مجتمعة، ولا يعكس بالضرورة تلك المعايير المفاهيمية و/أو السياسية والبرامجية التي تجعل من اليسار يسارًا، كما سنلاحظ في هذه الورقة.

إن التحليل التاريخي لحالة الاقتدار السياسي لليسار الفلسطيني تشير إلى أن ظاهرة انحسار قدرته السياسية هي عملية امتدت على فترة طويلة من الزمن، بدأت عند نهاية الانتفاضة الأولى، وتعمقت أكثر فأكثر منذ توقيع اتفاقية أوسلو حتى يومنا. ولهذا الامتداد الزمني معانيه ومدلولاته التي تشير إلى أحد أهم شروط قدرة اليسار على الفعل السياسي المؤثر، ألا وهو السياق الكفاحي. تقدم الورقة قراءة تاريخية تظهر بأن فترات نهوض وتعاظم قوى اليسار الفلسطيني واقتدارها السياسي والكفاحي ارتبطت بمراحل وفترات النهوض الكفاحي الشامل في أواسط سبعينيات القرن الماضي، وفي خضم الانتفاضة الأولى. إن أي تحليل لقدرة اليسار الفلسطيني ومكانته السياسية والوطنية ترتبط موضوعيًا بالسياق العام لتطور الحركة الوطنية الفلسطينية، إذ تخوض حالة مواجهة مفتوحة مع الاحتلال العسكري والاستعمار الاستيطاني الإسرائيلي.

بالمقابل، فإن الحديث عن «التحولات التي طرأت على اليسار الفلسطيني بعد أوسلو» قد يوقعنا في التسليم بأن ثمة تحولات فعلية؛ إذ لا يتساوى الحديث عن تراجع وتآكل اليسار مع الحديث عن تحولات طرأت عليه. إن التحولات ستكون غالبًا قصدية وواعية، وتتم بفعل ديناميات داخلية، وهو ما لم يحدث. فلم يشهد اليسار الفلسطيني، مجتمعًا أو كفصائل، أي مراجعات فكرية وسياسية جدية، أو تغييرات في بناه التنظيمية، أو تغير في استراتيجيات تعامله مع التيار السائد في الحركة الوطنية الفلسطينية (حركة فتح والسلطة الفلسطينية)، ولا مع التيار السائد خارجها (حركة حماس).

من هذا المنطلق، فإن هذه الورقة تأخذ المنحى الاستقرائي، الذي يمنح الأولوية للموضوع بتجلياته الفعلية، دون التقيد بمقدمات نظرية أو منهجية. وهذا لا يعني بأن مقاربتنا متحررة تمامًا من مثل هذا الالتزام؛ بل إنها تتعامل أولًا مع الوقائع، ومن ثم النظر في التعميمات النظرية.

ولتظهير هذه الملاحظات الاستهلالية نشير إلى الدلالات التي حملتها مواقف قوى اليسار الفلسطيني من الاجتماع الأخير للمجلس المركزي لمنظمة التحرير الفلسطينية، بين قوى شاركت بالكامل (الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين، و«فدا»)، وأخرى شاركت جزئيًا (حزب الشعب الفلسطيني)، وثالثة قاطعته تمامًا (الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، والمبادرة الوطنية الفلسطينية)، وتلك التي يمكن اعتبارها مؤشرات إضافية في التحالفات لخوض الانتخابات المحلية في دورتها الثانية في شهر آذار 2022:

- بات من الواضح بأن المحور المركزي الذي تدور حوله التباينات في داخل اليسار الفلسطيني هو آلية التعامل مع التيار السائد في المنظمة والسلطة الفلسطينية: هل ينبغي التمسك بالعمل من داخل المنظومة، وبمنطق الإصلاح والحفاظ على منظمة التحرير الفلسطينية، أم أنه لم يعد من المجدي أو المفيد الاستمرار في هذه الاستراتيجية؟

- ثمة حالة تتغذى من ذاتها قوامها أن ضعف اليسار وغياب قدرته على الفعل قد عزز النزعات الإصلاحية لدى غالبية قواه، وهذه بدورها حافظت على استمرار وجوده السياسي الباهت، وأعادت إنتاج ضعفه، وتبريره للنزعة الإصلاحية المنافية لأحد أهم ما يميز اليسار كحالة كفاحية وجذرية، وهي نزعته الراديكالية؛

- إن ميدان الخلاف الرئيس بين قوى اليسار هو خلاف سياسي (افتراق سياسي في حالة المجلس المركزي الأخيرة). يطغى هذا الخلاف على الخطاب، والمواقف على حساب البرنامج الاجتماعي، والتمايز الفكري، وتقديم رؤى لما يعتمل في المجتمع الفلسطيني من تناقضات. لقد أفضى الخلاف السياسي منزوعًا من سياقاته الفكرية والاجتماعية إلى حالة من الانتهازية السياسية، التي برزت في سياق الخلاف حول اجتماع المجلس المركزي، والذي يمكن اعتباره مشهدًا مكررًا من تاريخ علاقة اليسار بمنظمة التحرير.

ثانياً: تاريخ علاقة اليسار بالتيار السائد، استراتيجية «التغيير من الداخل»

التعامل مع اليسار كقوة واحدة هو مسألة بحثية تشير إلى افتراض ضمني بأن اليسار يمثل حالة فكرية تتجسد في خيار سياسي يمثل حالة متمايزة عن القوى السائدة على الساحة السياسية الفلسطينية. فهل كان اليسار الفلسطيني من الزاوية التاريخية مخلصًا لهذا التمايز الفكري والسياسي؟ بصيغة أخرى: ما استراتيجية المعارضة التي انتهجها اليسار تاريخيًا في التعامل مع التيار السائد في منظمة التحرير الفلسطينية؟

لعل في راهن افتراق هذا اليسار، حول انعقاد الدورة الأخيرة للمجلس المركزي الفلسطيني، تذكيرًا كلاسيكيًا بالعلاقات التي قامت تاريخيًا بين مكوناته من جهة، وبين هذه المكونات مع التيار السائد في منظمة التحرير الفلسطينية من جهة ثانية. فإذا ما استثنينا بعض المحطات القليلة التي ذهب فيها اليسار إلى انتهاج خيارات حاسمة في الاعتراض على سياسات قيادة م.ت.ف: تشكيل جبهة الرفض في العام 1974؛ ومقاطعة دورة المجلس الوطني الفلسطيني في عمان في العام 1985؛ ومقاطعة الدورة الأخيرة لذات المجلس قبل عامين (2020)، فإن الاستراتيجية الطاغية هي العمل من داخل هذه المنظومة.

ففي الحالات المذكورة كانت المقاطعة آنية، ولم تعكس نهجًا ثابتًا، كما أنها لم تشمل كل مكونات اليسار. وبالأساس فإن المبرر الذي قدمته قوى اليسار لترددها في انتهاج استراتيجية جذرية هو الحفاظ على م.ت.ف؛ باعتبارها الإنجاز السياسي الفلسطيني الأكثر أهمية بعد هزيمة حزيران 1967. يعكس هذا التبرير (مع التسليم بأهمية وجود م.ت.ف ودورها الجامع) ذلك الارتباط الذي يشبه الزواج الكاثوليكي بين وجود اليسار، ووجود الإطار الأشمل للحركة الوطنية الفلسطينية متمثلًا بمنظمة التحرير، وأساس الشرعية الثورية الذي يقوم عليه.

لقد استقرت المقاربة العامة لليسار الفلسطيني على معارضة التيار السائد من «داخل البيت» الذي جعل منها معارضة أقرب إلى الولاء منه إلى المعارضة الجدية، التي أفضت في معظم الأحيان إلى قبولها بالأمر الواقع. كذلك تعززت هذه المقاربة الإصلاحية لواقع منظمة التحرير الفلسطينية بحكم عدم قدرة اليسار على عقد تحالفات اجتماعية فلسطينية، أو إقليمية مؤثرة على دائرة صنع القرار الفلسطيني، مقابل قدرة التيار السائد (بحكم العديد من العوامل) على عقد تحالفات واسعة فلسطينيًا وعربيًا. هذه المعادلة عززت تلك النزعة الإصلاحية التي لا تعبر عن أحد مقومات اليسار السياسي بالمعنى التاريخي والنظري. فمن وجهة ماركسية –على الأقل- تعتبر المقاربة الإصلاحية للصراعات السياسية والطبقية (الاجتماعية) نقيضًا لصفة اليسارية كالتزام فكري واجتماعي وسياسي/برنامجي (جقمان، 2011). ويبدو أن ما أعان اليسار على الاستمرار في هذه الاستراتيجية هو قدرة منظمة التحرير الفلسطينية وقيادتها على الحفاظ على تماسكها الداخلي، ومعه، ومن خلاله، تماسك اليسار الفلسطيني.

إن التماسك الداخلي للنظام السياسي الفلسطيني في عهد ياسر عرفات ما بعد اتفاقية أوسلو يعود إلى ضرورات الحفاظ على مؤسسات منظمة التحرير ومكانتها، بحكم عاملين: الأول هو صراع القوى مع حركة حماس، والثاني هو الحفاظ على شرعية الاستمرار في عملية التسوية. وفي كل الأحوال كان عرفات شخصيًا هو ضامن تماسك هذا النظام (جقمان، 2011). وبالرغم من أن هذا لا ينطبق على التماسك الداخلي لقوى اليسار، إلا أنه منح وجودها السياسي أهمية، بغض النظر عن مقدار قوتها العددية والجماهيرية الحقيقية. لقد كان لسياسات عرفات في هذا الشأن دور هام في استمرار أداء فصائل اليسار دورًا سياسيًا، وإن لم يشمل المشاركة الفعلية في صنع القرارات السياسية الهامة؛ إذ حرص الرجل على الحفاظ على قاعدة الشرعية الثورية، ونمط القيادة الأقرب للأبوية الشعبوية، وهو ما سيتغير تمامًا في عهد خلفه محمود عباس.

إذا كان ياسر عرفات قد حافظ على حد أدنى من التمايز بين مؤسسات النظام السياسي الفلسطيني الجديد بمكونيه الرئيسين: م.ت.ف والسلطة الفلسطينية، وبين الأخيرة وحركة فتح، فإن سياسات

محمود عباس قادت إلى محو الفواصل بين السلطة والمنظمة من جهة، وبين السلطة والمنظمة وحركة فتح من جهة ثانية. لقد أظهرت الأحداث والتصريحات، التي سبقت انعقاد المجلس المركزي الأخير، هذه الحقيقة، والاستراتيجية الجديدة تمامًا لحركة فتح وقيادة السلطة بالاستغناء عن الحضور السياسي لقوى اليسار، والقطع مع استراتيجية عرفات بهذا الشأن. استبقت مركزية فتح انعقاد المجلس المركزي للمنظمة في 19 كانون الثاني 2022 بإعلانها قرار تجديد الثقة بمحمود عباس رئيسًا للجنة التنفيذية للمنظمة، ورئيسًا للسلطة الفلسطينية (الرجوب، 2022)، لتضع نفسها بديلًا عن مؤسسات المنظمة. هذه الخطوة حشرت قوى اليسار في زاوية ضيقة للاختيار بين الاستمرار بسياسات المعارضة من الداخل والقبول بالأمر الواقع، وبين الامتناع عن الحضور وترك سلطة القرار بالكامل بيد حركة فتح، وقيادة السلطة الفلسطينية.

وبالرغم من ذلك، لم تتمكن قوى اليسار من توحيد موقفها، أو من بناء تحالفات مع طيف واسع جدًا من القوى الديمقراطية والشعبية التي وقفت موقف المعارض لانعقاد المجلس المركزي، بما في ذلك شخصيات وقوى لها وزنها السياسي والجماهيري (خليل، 2022)، وحراكات نابت عن قوى اليسار في التصدي لسياسات السلطة الفلسطينية في أكثر من مناسبة. لم تتمكن قوى اليسار من إدراك الاستراتيجية المتدحرجة لقيادة السلطة والمنظمة، القائمة على فك الارتباط مع قوى اليسار في إطار المنظمة. وإذا ما أخذنا بالاعتبار بأن قوى اليسار قد وجدت نفسها تاريخيًا في إطار م.ت.ف، بالرغم من عدم قدرتها على إحداث تغييرات جدية في موازين القوى فيها، فإن مأزق اليسار اليوم هو الأكثر جدية بحكم السياسات الجديدة لقيادة المنظمة.

خلاصة القول، إن انخراط اليسار في البنية التنظيمية والبرامجية للمنظمة قد ترتب عليه وضع المسائل الاجتماعية والنضال الديمقراطي والعلمانية خلف النضال الوطني التحرري، وهو ما ساهم في تعزيز ضبابية تمايزها عن مكونات الحركة الوطنية الأخرى. ومن جهة ثانية كان لهذا الارتباط العضوي بهذه البينة تأثيره الكبير على اكتفاء اليسار (باستثناء محطات محدودة) بالمعارضة من داخل إطار المنظمة، فركزت على البيانات الداعية لوقف التفرد بالقرار، في حين استمرت بالتزامها بأطر المنظمة وهيئاتها القيادية. كما لم تفلح قوى اليسار ببناء تحالفات بينية، أو مع أطراف أخرى مؤثرة في النظام السياسي يمكنها لجم حالة التفرد بالقرار. لقد كان لهذه الاستراتيجية ثمن فادح دفعه اليسار عندما واجهت المنظمة قوة من خارجها تمتلك برنامجًا بديلًا، وفكرًا سياسيًا جديدًا، وجاذبية عالية تمثلت بالحركة الإسلامية، وهو ما سنتناوله لاحقًا.

ثالثاً: الحالة الكفاحية للحركة الوطنية الفلسطينية كشرط لفعالية اليسار

شكلت فترات نهوض الحركة الوطنية الفلسطينية في إطار المواجهة مع الاحتلال السياق العام لتعاظم قوى اليسار الفلسطيني، واقتدارها السياسي والكفاحي في أواسط سبعينيات القرن الماضي وحتى نهاية ثمانينياته، في خضم أحداث يوم الأرض الخالد في العام 1976 وصولًا إلى الانتفاضة الأولى عام 1987. تبين هذه السنوات أن أحد أهم مصادر الجاذبية الجماهيرية نحو اليسار، ليس فقط تبنيه للشعارات المرتبطة بالتحرير والتحرر ومقاومة الاستعمار، بل تحويلها إلى برنامج عمل سياسي تنظيمي، ببعديه: الوطني-السياسي، والاجتماعي (بطة، 2020). فقد شهدت هذه السنوات إلى جانب الأدوار النضالية لليسار امتداده الجماهيري الواسع من خلال المنظمات الجماهيرية القطاعية.

تغييب الحالة الكفاحية للحركة الوطنية الفلسطينية منذ العام 1993 كان سببًا مركزيًا في الحيلولة دون نهوض قوى اليسار، كفصائل وكتيار اجتماعي-سياسي فاعل ومؤثر. ويمكن النظر إلى التراجع الشامل في حضور مكونات الحركة الوطنية الفلسطينية المرتبطة بمنظمة التحرير الفلسطينية باعتباره السياق الموضوعي لانكماش اليسار الفلسطيني. هذا التراجع ليس مجرد نتاج لعملية الإحلال التي جرت بين السلطة الفلسطينية ومنظمة التحرير الفلسطينية، حيث ابتلعت الأولى الأخيرة. بل يتخطاه من ناحية التغير العميق الذي طرأ على القيم السياسية السائدة، والمكانة الأخلاقية-الثقافية لبنى الحركة الوطنية الفلسطينية في عهد السلطة الفلسطينية. أدى هذا الإحلال (من بين ما أدى له) إلى اضمحلال القاعدة الأساسية لهذه المكونات بما فيها حركة «فتح». ولعل استمرار حركة فتح بصفتها العمود الفقري لمشروع التسوية السياسية والسلطة الفلسطينية يحمل في طياته ما يدل على صواب تقديرنا؛ إذ لم تعد حركة فتح إذا ما فقدت ارتباطها بالسلطة الفلسطينية قادرة على احتلال مكانة الفصيل الأكبر والأكثر تأثيرًا. فلم تعد الحركة تستند على ذات القواعد الاجتماعية والقوى الطبقية التي حملتها، وأصبحت تستمد الجزء الأكبر من حضورها الجماهيري وتأثيرها من كونها الجسر الذي يربط بين قطاعات واسعة من الناس، وبين مزايا التقرب من السلطة، وهو ما لا يتوفر لشركائها في منظمة التحرير، وتحديدًا قوى اليسار، خاصة إذا ما قورنت بالمنافس الأكثر ضراوة لحركة فتح على الساحة الفلسطينية، وهو القوى الإسلامية، وتحديدًا حركة حماس.

لم تشكل قوى اليسار الفلسطيني في يوم من الأيام تحديًا جديًا لهيمنة حركة فتح على مؤسسات النظام السياسي الفلسطيني، لا قبل أوسلو، وبالتأكيد ليس بعدها، وهو ما جعل من صعود

حركتي حماس والجهاد الإسلامي بمعزل عن منظمة التحرير، وبموازاتها، حدثًا ذا أبعاد زلزالية غيرت في التكوين العضوي والتراتبية الهرمية للحركة الوطنية الفلسطينية، وتوازناتها الداخلية (كريم، 2022)؛ وإن كانت حركة حماس تمثل ذلك التحدي الذي لم تتمكن قوى اليسار من تحقيقه في العلاقة مع حركة فتح.

ولكون حركة حماس تعمل من خارج الإطار الناظم للحركة الوطنية، فكان بوسع حركة فتح أن تعيد توجيه سياسات المنظمة؛ آخذة بالحسبان هذا التحدي الجديد، الأمر الذي ترك اليسار الفلسطيني على هامش صراعات القوة على الساحة الفلسطينية، ولا يملك الموارد المؤسسية أو المادية اللازمة للحفاظ على مواقعه، بما في ذلك الإسناد الإقليمي الذي تحظى به كل من السلطة الفلسطينية وحركة فتح من جهة، وحركة حماس من الجهة الأخرى. وعلى نفس الصعيد، شكلت حركة حماس تحديًا لأيديولوجية حركة فتح والمنظمة، باعتبارهما من تجليات مرحلة الحرب الباردة والاصطفافات العربية المصاحبة لها، بينما مثلت حركة حماس (ولا تزال) بديلًا أيديولوجيًا يتلاءم مع ما بعد الحرب الباردة، وهو ما لم يتوفر لليسار الفلسطيني الذي فقد جاذبيته أمام هذا الاستقطاب الأيديولوجي الحاد بين قوتين سائدتين. وإلى جانب ذلك لم يتمكن اليسار من إيجاد صيغة علاقة من أي نوع مع حركة حماس، وبقيت مرتهنة عمومًا لموقف قيادة السلطة وحركة فتح، الأمر الذي يشير إلى درجة من الجمود الفكري، والعجز عن ابتكار صيغ وطنية وسياسية جامعة (العاصي، 2019).

وسنرى بأن حركة فتح ذهبت بعيدًا في هذا الصراع الأيديولوجي لدرجة تبني مفردات خطاب وشعارات الإسلام السياسي، ودفعت باتجاه تبني السلطة الفلسطينية لمشروع يمكن وصفه بالقومي-الديني، عوضًا عن الوطني-العلماني. وهنا أيضا فشل اليسار الفلسطيني في تقديم خطاب وبرامج ذات طابع أيديولوجي تقدمي علماني ووطني، ينافس كلا الخطابين السائدين، اللذين وجدا حاضنة اجتماعية-اقتصادية مواتية بحكم ما حل بالبنى الاقتصادية-الاجتماعية للمجتمع الفلسطيني بعد أوسلو من تحولات، عبر عملية يمكن وصفها بالهندسة الاجتماعية (مركز رؤية للتنمية السياسية، 2021).

رابعاً: تحولات البنية الاجتماعية وتأثيرها على اليسار الفلسطيني

إن وجود اليسار من النواحي السياسية والفكرية والاجتماعية هو ضرورة وطنية لها أهميتها، ليس فقط بحكم النضال الوطني التحرري، بل كذلك بحكم وجود سلطة فلسطينية ملتزمة باقتصاد

السوق، وإن كان في إطار نظام لا يزال رعويًا في بعض جوانبه، الأمر الذي يجعل مسألة العدالة الاجتماعية حاضرة، وتشكّل أحد أبرز المهام أمام قوى اليسار.

تاريخيًا، قبل وجود السلطة الفلسطينية، وفي سياق مواجهة الاحتلال وسياساته، وبالرغم من أن الأولوية كانت للكفاح الوطني، فإن الشعارات الاجتماعية التقدمية التي كان اليسار يتبناها كانت كفيلة بمنحه حضورًا في الأوساط الاجتماعية الشعبية، وأحياء المدن الفقيرة، ومخيمات اللاجئين الفلسطينيين. إلا أن السؤال المطروح أمام اليسار الفلسطيني اليوم يتعلق بقدرته على تحديد ما الذي يريده الجمهور، وقدرته على تقديمه. وكيف ستعيد قوى اليسار بناء علاقاتها مع القواعد الجماهيرية التي تعتبر جذرها الاجتماعي، أو على الأقل التي تدعي هذه القوى تمثيلها؟ وإلا سيبقى اليسار سجين هيئاته القيادية كنخبة منفصلة لا عن قواعدها فحسب (بحكم انكماش هذه القواعد إلى حد بعيد) بل عن القوى الاجتماعية التي من المفترض أن يمثلها (الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، 2016).

يشير الوضع القائم إلى العكس تمامًا، في ظل التغيرات الاجتماعية العميقة، وإعادة تكوين المجتمع الفلسطيني. فلا تعترف هذه القوى حتى الآن بأنها ابتعدت (أو أقصيت؛ لا فرق) عن القوى الجماهيرية التي حملتها إبان فترات المد الوطني، وتنامي قوة اليسار في سبعينيات وثمانينيات القرن الماضي. فما بقي من اليسار هو عدد من المؤسسات القطاعية الفاعلة، خاصة في مجال العمل النسوي، والتي بدورها تعتمد إلى حد كبير على التمويل الدولي (شومر، 2008).

هناك أسباب موضوعية جعلت قوى اليسار غير قادرة على الحفاظ على قواعدها الجماهيرية، وهذه الأسباب تتعلق بالإزاحات الكبرى التي حلت بالبنية الاجتماعية-الاقتصادية الفلسطينية في سنوات أوسلو، خاصة بعد العام 2006، وانتهاج السلطة الفلسطينية لسياسات اقتصادية واجتماعية بالشراكة مع الدول المانحة أدت إلى إعادة تركيب المجتمع الفلسطيني، وبروز شرائح ونخب وقوى جديدة بعيدة عن الحقل السياسي لمنظمة التحرير وللفصائل؛ وبالتأكيد بعيدًا عن اليسار، وأقرب إلى مركز الثقل السياسي للسلطة الفلسطينية ومنظمات الأنجزة الدولية[1] (أيوب، 2018).

إن من أبرز علامات الهندسة الاجتماعية التي لحقت بالمجتمع الفلسطيني هو الانتقال السريع بعيدًا عن القيم الجماعية نحو القيم الفردية. وإن كان هذا التصميم (أو لنقل الهندسة الاجتماعية)

1- مقصود بمنظمات «الأنجزة» هو منظمات المجتمع المدني (NGOs). وهو تعريب فيه غرابة، ولكنه يعبر عن تغلغل المصطلح في الخطاب الأكاديمي، والسياسي والاجتماعي في فلسطين، وما تلعبه هذه المنظمات من أدوار وظيفية في مرحلة ما بعد أوسلو.

قد قام على افتراض بأن مثل هذه الترتيبات، وبروز القوى الاجتماعية الجديدة، سيقود إلى تهميش أو إضعاف القاعدة الاجتماعية لحركة حماس وللإسلام السياسي، فإن النتيجة كانت مغايرة تمامًا. لقد شهدت السنوات العشرون الماضية عملية هندسة اجتماعية للمجتمع الفلسطيني، بحيث تعكس وتلائم معايير السلطة السياسية والنظام السياسي، وبما يخالف تجارب المجتمعات السياسية التي أنشأت نظمها السياسية (النملة، 2010)، وليس العكس. فقد أدت سياسات السوق والتضخم الكبير للقطاع العام، وتفشي مظاهر الفساد السياسي المصاحب لها إلى ابتعاد الجمهور أكثر فأكثر عن التيار السائد في السلطة الفلسطينية ومنظمة التحرير، وتعزيز الاتجاهات التي تميل إلى الطرف الأكثر حضورًا كبديل، وهو الإسلام السياسي. ومن ناحية ثانية فقد عززت التحولات بعد أوسلو حضور القطاع الخاص ومنظمات الأنجزة، ونشر ثقافة ازدراء العمل الحزبي والسياسي، ومغادرة الفصائل.

لم يتوفر لليسار بعد أوسلو البنى التي تمكنه من الحفاظ على حضوره الجماهيري والاجتماعي. وإن عدم تمكن -أو لنقل حرمان- اليسار من الموارد اللازمة للحفاظ على قواعده التي فقدها بالتدريج لصالح البنى الاجتماعية الجديدة، جعل اليسار أمام هوامش اجتماعية ضيقة جدًا، يمكنه تجنيدها أو تمثيلها في ظل تقاسم التيارين الكبيرين، ومعهما قوى السوق والقطاع الخاص ومنظمات «الأنجزة»، الهيمنة على القوى الاجتماعية الحية في المجتمع الفلسطيني، خاصة الشباب وشرائح الطبقة الوسطى، التي كانت تشكل عماد الحركة الوطنية الفلسطينية بما فيها اليسار قبل تحولات ما بعد أوسلو 1993.

في هذا السياق، فإن التوتر التاريخي بين المشروعين الوطني التحرري، والمشروع الاجتماعي التقدمي قد بلغ ذروته في العشرية الأخيرة تتويجًا لمسار أوسلو. فقد حُسب على اليسار الإخفاق في إنجاز المشروع الوطني التحرري، باعتباره أحد المكونات الرئيسة لمنظمة التحرير الفلسطينية، وبينما وجد التيار السائد في المنظمة فرصته في الاستمرار بأداء دور مركزي من خلال السلطة الفلسطينية، لم يكن أمام اليسار مثل هذا البديل. وبذات الوقت تفاقمت أزمة اليسار بحكم عجزه عن النهوض بالشق الآخر من مهماته المتعلق بالعدالة الاجتماعية.

لقد كان لهيمنة خطاب «التنمية» و«العون الدولي» تأثير بالغ في الثقافة السياسية التي باتت أقرب إلى نمط الثقافة الخاضعة، والتي لا تؤمن بالتغيير، وفي أحسن الأحوال إلى ثقافة مرتبطة بالمقاربات الليبرالية التي أتت بها منظمات الأنجزة. تحولت هذه المنظمات إلى لاعب مركزي ينافس قوى اليسار على تبني أجندة الديمقراطية والتغيير الاجتماعي السياسي، والتي يعتقد على نطاق واسع بأنها تلعب أدوارًا حيوية في تدعيم الديمقراطية والإصلاح السياسي في إطار ديمقراطي-ليبرالي، حل

محل المنظمات والأطر الجماهيرية ومنظمات المجتمع المدني/الأهلي. ليس من الغريب في ظل هذا الإحلال أن غالبية الفاعلين في منظمات الأنجزة هم من أصحاب التوجه اليساري عمومًا (طبر، 2006)، وربما كانوا كوادر سابقين في فصائل اليسار الفلسطيني. لكن الملاحظة الجديرة بالاهتمام هنا أنهم أقرب إلى الليبرالية منها إلى اليسارية.

لقد عززت هذه التحولات والديناميات حضور التيار السياسي السائد عبر تبني خطاب الدولة والسيادة، الأمر الذي عمق من عزلة شعارات ومقولات اليسار حول طبيعة هذه الدولة والتزاماتها الاقتصادية- الاجتماعية، لجهة الدمقرطة، وتبني سياسات اجتماعية عادلة. فهذه التوجهات، بالرغم من التوترات بينها وبين السلطة الفلسطينية، إلا أنها لا تذهب نحو الصدام مع السلطة، ناهيك عن استئثارها بدعم وتمويل المانحين الدوليين، الأمر الذي يمنح «الدولة» أو السلطة نوعًا من المهرب في مجال القيام بوظائفها الاجتماعية.

ما نتج عن جملة التحولات بعد أوسلو هو أن المشروع الوطني بشعاراته ورمزيته وأدواته التنظيمية لم يعد لاعبًا فاعلًا في إعادة تشكيل المجتمع الفلسطيني في سياق كفاحي، وحل محله، على الأقل، خطابان مهيمنان: خطاب السلطة والدولة، وخطاب السوق والمنظمات غير الحكومية التي تقدم نفسها باعتبارها حاملة مشروع الدولة والتنمية، وفرص الحياة والأعمال التي تبلور في صلبها التكوين الجديد للنفوذ الاجتماعي-السياسي، مرتكزًا على الفئات المهمشة التي تقع خارج اهتمام المؤسسات الرسمية وفئاتها، (فئات موظفي السلطة من مدنيين وعسكريين، فئات الموظفين في القطاع الخاص والنخب التي تتمتع بأفضلياته؛ ونخب المنظمات غير الحكومية).

في خضم هذا التكوين الاجتماعي الجديد، فإن اليسار بوصفه صاحب الأجندة الاجتماعية التقدمية قد فشل في مهمتين: الأولى هي تعرية وتفكيك الخطاب الذي يستعيض عن مواجهة أسباب التهميش والإفقار ببرامج العون والإغاثة، ويستبدل مقاربة الديمقراطية من حيث إنها من المفترض أن تكون عقيدة الفقراء بمقاربة إجرائية، وبدلًا من التفكيك، فقد قَبِل بها اليسار، وروّج لها، وشارك فيها. والثانية هي تقديم اليسار لنفسه باعتباره خيارًا بديلًا للخطاب السائد ومقارباته؛ فلم يستطع اليسار مقارعة ذلك «التقاطع بين الجهات المانحة والمنظمات غير الحكومية، الذي ينظر إلى التغيير ضمن منظورين مشتقين من النموذج الليبرالي. هذان المنظوران هما مجموعة المصالح وتقوية تنظيم المجتمع المحلي» (النملة، 2010). وكل ذلك من زاوية «مدنية» غير مسيسة، يتم الترويج لها من خلال مهاجمة الفصائل والأحزاب السياسية باعتبارها كيانات غير ديمقراطية، وأثبتت فشلها وعدم قدرتها على تلبية مصالح الجمهور الاقتصادية، وبالتالي عدم قدرتها على تمثيله.

خامساً: التكوين الذاتي «قيادات بلا قواعد»

تضافرت العوامل الموضوعية العميقة التي عرضناها آنفًا مع الإشكاليات الذاتية المستعصية التي تعيشها قوى اليسار الفلسطيني فرادى، وتكوين فكري-سياسي جمعي. ولعل أول ما يلفت النظر هو أن قوى اليسار لم تُقدم حتى الآن على إجراء أي مراجعات نقدية فكرية أو سياسية أو تنظيمية يمكن أن تشكل مقدمة لاستدراك الحالة الذاتية، واستعادة الدور الوطني والسياسي والاجتماعي الذي يمكن أن تلعبه. إن أغلب الإنتاج الفكري والأكاديمي بهذا الشأن قد جاء من خارج هذه القوى لا من فعل قصدي منظم عبر هيئاتها. يرتبط ذلك بغياب القواعد والهيئات الوسيطة الفاعلة، ما ترك سلطة القرار السياسي والتنظيمي بيد نخبة القيادة في قوى اليسار، والتي بدورها باتت تنزع لخيارات سياسية تقبل بدور «الشريك» الصغير للتيار السائد، وتتماشى (وأحيانًا تتماهى) مع سياساته (خرمة، 2021)، الأمر الذي أسهم بمرور الوقت وتكرار التجربة إلى خسارة الكوادر والقواعد، وحوّل هذه القوى إلى كيانات فوقية نخبوية.

تحولت الهياكل التنظيمية، ومعها آليات صنع القرار في قوى اليسار إلى بناءات متقادمة، تتسم «بالتكلس القيادي وافتقارها للمرونة الكافية لضمان التواصل بين القاعدة والقيادة، وبين مجمل تنظيمات الحزب والجمهور المحيط به، وبالتالي افتقدت القدرة على التأقلم السريع مع المتغيرات الموضوعية والتحولات الخارجية. وبرز هذا في التحولات التي دخلت على الحقل السياسي خلال الانتفاضة الأولى، وبعد اتفاق أوسلو، وإثر قيام السلطة الفلسطينية» (هلال، 2000)، وهو ما حرم هذه القوى من إمكانية التعامل مع العوامل الموضوعية آنفة الذكر.

يبرز في هذا السياق استمرار التمسك بالمركزية الديمقراطية[2]. فبالرغم من زوال النموذج الملموس للحزب اليساري في الحكم متجسدًا في الاتحاد السوفياتي، وهو ما شكل ضربة قاسمة لليسار حول العالم، إلا أن فصائل اليسار الفلسطيني لا تزال تتمسك بأحد أهم خصائص البنية الداخلية لهذا النموذج متمثلة بالديمقراطية المركزية. فتحت شعار «وحدة الفكر والعمل والإرادة» سُحِقَت المبادرات القيادية وحرية الرأي، الأمر الذي أدّى مع مرور الزمن إلى الانشقاقات، وخسارة الكوادر وهروبها.

2- المركزية الديمقراطية: هي البديل الذي تتبناه قوى اليسار الفلسطيني منذ انطلاقتها، كجزء من المعالجة الماركسية للديمقراطية في فهمها المضاد للفهم الليبرالي، وتعرف باسم الديمقراطية الشعبية. في نسختها الفلسطينية فإن المفهوم يعبر عن هيمنة نخب الأحزاب اليسارية على القرار التنظيمي والسياسي. تعززت هذه المقاربة في ظل ظروف العمل السري ما قبل أوسلو، وبالرغم من تخلي اليسار الفلسطيني عن الكثير من منطلقاته الأيديولوجية، بقيت المركزية الديمقراطية من أهم الأدوات التنظيمية الداخلية التي تحول دون دمقرطة عمليات صنع القرار داخل قوى اليسار.

ربما كانت المركزية الديمقراطية أكثر ملائمة لظروف العمل السري، ولكنها لم تعد كذلك في ظل الانتقال إلى العلنية، فباتت تُستخدم لفرض توجهات القيادة على ما تبقى من هيئات وسيطة وقاعدية، مثلما حصل -على سبيل المثال- في تمرير قرار مشاركة الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين في اجتماعات المجلس المركزي الأخير. كما أدت المركزية الديمقراطية إلى جمود القيادة، وإعادة إنتاجها بأكثر الطرق مجافاة للتدوير القيادي، وأنتجت قيادات محصنة في وجه النقد؛ بحكم درجة استقلاليتها الكبيرة عن القواعد من النواحي التنظيمية. وقد تعززت حالة الاستقلالية هذه بحكم التداخل مع مؤسسات السلطة الفلسطينية وشبكات العلاقات الرسمية العربية والدولية، وهو ما منح قيادات الصف الأول في قوى اليسار القدرة على التصرف بمعزل عن قواعدها المنكمشة. واقترن انكماش القواعد بظاهرة المتفرغين الحزبيين، فقد أسهم في غياب الحالة النقدية الداخلية، وغياب قواعد الديمقراطية، وأصبح المتفرغون الحزبيون هم كل ما يملكه الحزب تقريبًا.

في ظل ما سبق فإن من غير المتصور أن يكون هناك حديث جدي، أو مقاربة متماسكة وقابلة للتطبيق لإنجاز وحدة اليسار (بصرف النظر عن الصيغة التنظيمية لهذه الوحدة). إذ تبدو مسألة الوحدة مسألة سياسية، أي في الموقف السياسي للقوى المكونة لليسار، والتي تدور بمعزل عن القواعد الجماهيرية التي أدى انكماشها إلى منح نخب اليسار حرية أكبر في التصرف دون ضغط قاعدي.

الخاتمة

بشكل مغاير للتقييم العام لحضور اليسار الفلسطيني جماهيريًا وسياسيًا، حققت كتلة جبهة العمل الطلابي (الذراع الطلابي للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين) فوزًا صريحًا في الانتخابات الأخيرة لمجلس اتحاد الطلبة في جامعة بيت لحم عام 2022. وبالرغم من أن جامعة بيت لحم لا تعتبر جامعة مركزية من حيث عدد طلابها أو ظرفها الخاص من حيث التكوين الديمغرافي لطلبتها، إلا أن هذا الفوز له مدلولاته. ودون الوقوع في المغالاة أو الاستخفاف؛ فإن هذا الفوز يشير إلى الإمكانية الكامنة في قدرة اليسار على استعادة مكانته. إلا أن هذه الإمكانية مشروطة بعوامل بنيوية، وأخرى برامجية يمكن لها أن تفتح لليسار فرصة لتعديل الظروف التي قادت إلى تآكله المستمر، وانحسار أدواره السياسية والاجتماعية والكفاحية.

في مقدمة هذه الشروط، معالجة اليسار لحالة القصور التنظيمي الداخلي، والارتهان لذات القواعد في آليات اتخاذ القرار، وخاصة القرار السياسي. إن هذا الشرط مرتبط بتغيير آليات تدوير

القيادة، وفتح باب المراجعات الشاملة. وفي ذات السياق، فإن مغادرة حالة الضبابية الفكرية والمنهجية التي تتسم بها علاقات قوى اليسار تتطلب إعادة النظر في التحالفات السياسية داخل وخارج إطار منظمة التحرير الفلسطينية. إن النهوض بهذه المهام لا يعني بأن الظروف الموضوعية المتعلقة بتراجع الحركة الوطنية، أو بتغيرات البنى الاجتماعية ستكون بالمتناول، ولكنها بلا شك تضع الأسس من أجل العمل على تغيير المعطيات الإكراهية التي فرضت على اليسار مسارات تحول من خارجه.

المصادروالمراجع

المراجع العربية

أبـو شـومر، توفيـق. (2008). مـاذا بقي من اليسـار الفلسـطيني؟ الحوار المتمـدن. تم الاسـترجاع من الرابط https://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=145061

أبـو كريـم، منصـور. (2022). الـصراع الداخـلي الفلسـطيني عـلى السـلطة بـين حركتـي فتـح وحـماس: أبعـاده وتداعياتـه ومآلاته. مسـارات. تـم الاسـترجاع مـن الرابـط https://2u.pw/KAMH3

أبـو هـلال، جميـل. (2009). اليسـار الفلسـطيني الى أيـن؟ لم لا. تـم الاسـترجاع مـن الرابـط http://www.limala.ps/atemplate.php?id=148

أيـوب، حسـن. (2018). النيوليبراليـة، الكليبتوقراطيـة وإعـادة بنـاء المجتمـع الفلسـطيني، في الديمقراطيـة في الميـدان العـام. رام اللـه: جامعـة بيرزيـت.

بطـة، هنـد. (2020). اليسـار الفلسـطيني بـين الراهـن والمسـتقبل. مركز بيسـان. تـم الاسـترجاع مـن الرابـط https://2u.pw/9ssEr

الجبهـة الشـعبية لتحريـر فلسـطين. (2016). ملامـح التحـول والتغـير في البنيـة الاجتماعيـة مـا بعـد قيـام السـلطة 1994. الجبهـة الشـعبية الفلسـطينية لتحريـر فلسـطين. تـم الاسـترجاع مـن الرابـط https://2u.pw/1MbcM

جقـمان، جـورج. (2011). قبـل وبعـد عرفـات التحـول السـياسي خـلال الانتفاضـة الثانيـة. رام اللـه: مواطـن المؤسسـة الفلسـطينية لدراسـات الديمقراطيـة.

حنفـي، سـاري.، وطـبر، لينـدا. (2006). بـروز النخبـة الفلسـطينية المعولمـة. رام اللـه: مواطـن المؤسسـة الفلسـطينية لدراسـات الديمقراطيـة.

خرمـه، تامـر. (2021). اليسـار الفلسـطيني مـن بيروقراطيّـة موسـكو إلى كمبرادوريّـة رام اللـه. العـربي الجديـد. تـم الاسـترجاع مـن الرابـط https://2u.pw/lBmMG

خليـل، نائلـة. (2022). اجتـماع المجلـس المركـزي الفلسـطيني... ترتيـب المحاصصـة لمـا بعـد عبـاس. العربي الجديـد. تم الاسـترجاع مـن الرابـط https://2u.pw/2y472

الرجـوب، عـوض.، وأبـو سـمرة، قيـس. (2022). المجلـس المركـزي الفلسـطيني يقـرر تعليـق الاعـتراف بإسرائيـل. الأناضـول. تـم الاسـترجاع مـن الرابـط https://2u.pw/efzyW

رؤيـة للتنميـة السياسـية. (2019). ورقـة تأطـير | التحـولات في المجتمـع الفلسـطيني بعـد اتفـاق أوسـلو وأثـره عـلى التحـرر الوطنـي. مركـز رؤيـة. تـم الاسـترجاع مـن الرابـط https://vision-pd.org/archives/515425

العـاصي، حسـن. (2019). الانسـداد الفكـري لأزمـة اليسـار.. جمـود عقائـدي في واقـع متحول. معـا. تـم الاسـترجاع مـن الرابـط https://www.maannews.net/articles/974093.html

النملـة، حـازم. (2010). إعـادة صياغـة المـكان والزمـان الفلسـطيني، في وهـم التنميـة. رام اللـه: مركـز بيسـان.

المشهد الحزبيّ للفلسطينيّين في مناطق الـ 48 بعد أوسلو

مهنّد مصطفى

يعالج هذا الفصل تطوّر المشهد الحزبيّ الفلسطينيّ في مناطق الـ48 (لاحقًا: الداخل الفلسطيني) في مرحلة ما بعد أوسلو. ينطلق الفصل من تحليل هذا المشهد من خلال متغيّرات خمس: البنية الحزبيّة، السياسات الحزبيّة، الخطاب السياسيّ، الجاذبيّة الحزبيّة، القيادة الحزبيّة. بطبيعة الحال لن يتطرّق الفصل إلى تاريخ الأحزاب العربيّة في الداخل الفلسطيني[1]، ينطلق الفصل من ادّعاء أنّ الحقل الحزبيّ للفلسطينيّين في الداخل تطوّر بعد اتفاق أوسلو فيما يتعلّق بالمتغيرات الخمس المذكورة، وتحوّل إلى المكوّن المركزي في الحقل السياسيّ للفلسطينيّين في إسرائيل، ولكنه تراجع في العقد الأخير، لينعكس بدوره على ضعف الحقل السياسيّ، وجاذبيّة الأحزاب العربيّة، تاركًا فراغًا دفع بحقول أخرى لتزاحمه عليه، وتأخذ مكانه في مساحات أخرى، مثل الحقل الثقافي، الحراك الشبابي، الحقل الاقتصاديّ الفردانيّ، ممّا أنتج بدوره حالة من تقلّص الحقل السياسيّ، الذي كان واسعًا بعد اتفاق أوسلو، وانحصاره في العمل البرلمانيّ الإسرائيليّ، وغلبة سياسات التمثيل على سياسات التنظيم.

شكّلت الأحزاب السياسية المركّب الأهم في الحقل السياسيّ للفلسطينيّين في إسرائيل، وازدادت أهمّيّة التنظيم الحزبيّ؛ كونه كان الشكل الحديث لتنظيم المجموعة الفلسطينيّة التي بقيت في وطنها، وتحوّل أفرادها إلى مواطنين في دولة إسرائيل. وكان الحزب السياسي هو الوحيد الذي استطاع بلورة منظومة من المطالب الجماعيّة للفلسطينيّين في الداخل أمام الدولة، وتنظيم المجتمع لتحقيق هذه المطالب. وتعلّقت قوّة الحقل السياسيّ الفلسطينيّ في الداخل بقوّة الأحزاب ونشاطها وفاعليّتها وقدرتها على جذب الجمهور لها. وتزداد أهمّيّة التنظيم الحزبي في حالة أقلّيّات قوميّة في سياق دولة إثنية إقصائية، ذات طابع استعماريّ (روحنا وصباغ -خوري، 2016، ص 163-201) تختلف عن أحزاب المجموعة المهيمنة التي تصارع للوصول للسلطة والحكم، ومن هناك تحاول تنفيذ برامجها في المجالات المختلفة. في حالة المجموعات القوميّة (الأقلّيّات القوميّة)، فإنّ عمل الأحزاب لا ينحصر في الوصول للسلطة، أو التأثير من خلال المركز السياسيّ للنظام الاستعماريّ، بل في تنظيم المجتمع، فيأخذ الحزب دور المدرسة السياسيّة، والتعبئة الشعبيّة،

1- للاطّلاع على تاريخ الأحزاب العربيّة يمكن النظر إلى: غانم، أسعد، ومهند مصطفى. (2009). «الفلسطينيون في إسرائيل: سياسات الأقلية الأصلية في الدولة الإثنية». رام الله: مركز مدار: المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية. وأيضًا: غانم، أسعد، ومهند مصطفى. (2006). «التنظيم الحزبي للفلسطينيين في إسرائيل». طمرة: مؤسسة ابن خلدون. أيضا روحنا، نديم، وأريج صباغ -خوري. (2011). الفلسطينيون في إسرائيل: قراءات في التاريخ، والسياسة، والمجتمع. حيفا: مركز مدى الكرمل.

والحفاظ على الهُوية، والتثقيف السياسي المباشر. فعند أحزاب المجموعات المهيمنة تكون الدولة في المركز من خلال الانخراط في النظام السياسي (State oriented policy) في حين تدمج أحزاب الأقلّيّة

القوميّة بين الانخراط في النظام السياسي والعمل من داخل المجتمع، وبعضها قد يرفض توجّه الانخراط في النظام السياسيّ والعمل فقط في المجتمع الذي يتحوّل إلى دولته المتخيّلة (Society oriented policy)[2].

في الحالة الاستعماريّة، تقع سياسات أحزاب المجموعة القوميّة -التي انخرطت في العمل السياسيّ ضمن حدود النظام الاستعماريّ- على محور في أقصاه الانخراط في النظام السياسيّ المركزيّ دون تحدّيه، والبحث عن تحقيق مكاسب للمجموعة القوميّة، لا تصل إلى حالة من المساواة الجوهريّة، بل ما يمكن تسميته المساواة البدائيّة، أي محاولة التأثير على توزيع متساوٍ (غير عادل بالضرورة) للموارد في بعض المساحات التي تعاني منها المجموعة القوميّة من التمييز، والتي لا تؤثّر في حالة تحقيقها على بُنية النظام السياسيّ وتوجّهاته الجوهريّة، مثل المساواة في المخصّصات الاجتماعيّة، وحتّى المساواة في ميزانيّات التعليم. في إطار هذه السياسات لا تطرح أحزاب المجموعة القوميّة هوية النظام السياسي وبنيته التي تُميز من حيث التعريف ضدها.

إلى جانب الانخراط ومحاولة تحقيق مساواة في مساحات عينيّة، فهنالك أحزاب تتبع سياسات الاعتراف (Recognition) (Tayler,1995)، وهي مطالبة الدول الاعتراف بالحقوق الجماعيّة، لا سيّما الثقافية للمجموعة القوميّة أو الأصلانية. تعتبر سياسات الاعتراف حالة متقدّمة من حيث المطالب الجماعيّة عن المساواة البدائيّة، ولكنّها تبقى أسيرة قبول الدولة بالاعتراف، فالاعتراف وما يترتّب على ذلك من استحقاقات قانونيّة ودستوريّة، وتخصيص ميزانيّات للاعتراف رهن بقرار النظام السياسيّ، وهي سياسات تضع الدولة في مركز العمل السياسيّ للأحزاب. تساهم «سياسة الاعتراف» في تفكيك جزء من بنية الدولة، والتخلّي عن حصرية سرديّتها التاريخيّة، ورموزها القوميّة، وهيمنة لغتها الرسميّة. بيد أنّها تتضمّن إشكاليّتيْن، تتمثّل الأولى في قبول الدولة باعتراف جزئيّ بالحقوق الجماعيّة للمجموعة القوميّة أو حصرها في الجانب الثقافيّ الشكلانيّ، فيما تتمثّل المشكلة الثانية بأنّ الاعتراف قد يكون على حساب العدالة الاجتماعيّة (Fraser, 2000, pp. 107-118)،

2- حول دور وأهمية الأحزاب لدى الأقليات القومية، انظر:

Bieber, et, al. (2008). Political Parties and Minority Participation. Skopje- Macedonia: Friedrich Ebert Stiftung.
Zuber, Christian. (2015). Reserved Seats, Political Parties, and Minority Representation. Ethnopolitics, 14. P: 390-403.

فضلًا عن أنّ الاعتراف، وعلى الرغم من أهميّته، للمجموعات القوميّة، قد لا يساهم كثيرًا في تحدّي بنية النظام السياسيّ الذي يستطيع التكيّف مع «سياسات الاعتراف» كونه المهيمن سياسيًا، والمهيمن على توزيع الموارد.

وبداية الانخراط والاعتراف، قد تحمل أحزاب المجموعة القومية في الحالة الاستعمارية مطلب تفكيك بنية النظام الاستعماريّ، وبناء نظام يقوم على العدالة التاريخيّة والعدالة التوزيعيّة، من خلال نزع الصفة الاستعماريّة للنظام السياسيّ، وهذا كان مثال حزب المؤتمر الوطنيّ في جنوب أفريقيا، الذي انخرط في النظام السياسي بعد تفكيك نظام الفصل العنصريّ، والذي شكّل مطلبه الأساسيّ.

هنالك خمس متغيّرات تحليليّة سترافقنا في هذا البحث:

1. البنية الحزبيّة للمشهد السياسيّ: من العلاقة مع الدولة إلى الموقع الأيديولوجيّ الداخليّ. ويتعلق هذا المتغيّر بالمعيار الأساسيّ لتصنيف المشهد الحزبي في صفوف الفلسطينيّين في إسرائيل، بين تصنيف يأخذ بعين الاعتبار العامل الأيديولوجيّ الداخليّ، أو معيار العلاقة مع الدولة، وذلك مع إدراكنا للرابط بين الأمرين.

2. السياسات: سياسات التنظيم مقابل سياسات التمثيل. والتي تعني بين تعظيم سياسات الأحزاب نحو تنظيم المجتمع وبناء مؤسّساته الوطنيّة، وبين التركيز على سياسات تمثيل المجتمع في النظام السياسيّ وأذرعه المختلفة، ولا ينطلق هذا المتغيّر من حالة تضاد، بل من محور يكوّن في أقصاه سياسات التمثيل، وأقصى محوره المقابل سياسات التنظيم والانعزال التامّ عن النظام السياسي.

3. الخطاب السياسي: من خطاب المساواة البدائيّة إلى خطاب المساواة الجوهريّة. وتتمثّل المساواة البدائيّة في المطالب بتحصيل مساواة في حقول معيّنة يكون مركزها تخصيص ميزانيّات لهذه الحقول، في حين أنّ المساواة الجوهريّة تنطلق من اعتبار الفلسطينيّين في إسرائيل مجموعة قوميّة لها حقوق جماعيّة تمثّل حقّها في تقرير المصير، والمطالبة بنزع الطابع اليهوديّ للدولة.

4. الجاذبيّة الحزبيّة: من المركزيّة إلى الهامش. ويتمثّل هذا المتغيّر بمركزيّة الأحزاب في الحقل السياسي الفلسطيني، وتأثيرها على الجمهور الفلسطينيّ فيما يتعدّى المطالبة بالتصويت لها في انتخابات الكنيست، ومدى ثقة الجمهور بالعمل الحزبيّ، وانخراط الأحزاب في مجمل النشاطات الاجتماعيّة والثقافيّة، وتشكيلها بوصلة سياسيّة للوعي السياسي الجمعي.

5. القيادة الحزبيّة: ويتعلق هذا المتغيّر بتحوّلات القيادة الحزبيّة وخلفيّاتها الاجتماعيّة، ومسيرتها السياسيّة، ومميّزات سلوكها وخطابها السياسي.

أولاً: المشهد الحزبي قبل أوسلو

تعتبر فترة الحكم العسكريّ (1949 - 1966) من الفترات الهامّة التي أثّرت على الخطاب والتنظيم السياسيّيْن للفلسطينيّين في إسرائيل. وضع الحكم العسكريّ نظامًا كاملًا من العوائق والقيود على حريّة الحركة والتنقّل للفلسطينيّين في إسرائيل، فالتنقل من منطقة لأخرى، لأيّ سبب، كان يتطلب تصريحًا (إذنًا) من الحاكم العسكري[3]، والذي ساهم بدوره في إعاقة العمل والتنظيم السياسيّيْن داخل المجتمع الفلسطينيّ، كما أنه قطع، بالإضافة إلى النكبة الفلسطينية عام 1948، مسيرة التمدين والتحديث التي كانت جارية في المجتمع الفلسطيني في سنوات الثلاثينيّات والأربعينيّات.

خضع نظام التصريحات إلى اعتبارات أمنيّة، وعلاقات شخصيّة، حيث استخدم الحكم العسكري رؤساء الحمائل والزعامة التقليديّة كقنوات أساسيّة لمنح الامتيازات الحكوميّة للمجتمع العربي في مجالات عديدة، مثل: التعليم، والعمل، وتصاريح التنقّل من مكان إلى آخر، كما تحكّم في خياراتهم السياسيّة خلال الانتخابات (Lustick,1980) .

شكّل العقد الذي أعقب حرب حزيران عام 1967 مرحلة هامّة في تاريخ الفلسطينيّين في إسرائيل على عدّة مستويات: اجتماعيّة وسياسيّة وثقافيّة، ففي هذه الفترة شهد المجتمع الفلسطيني في إسرائيل بداية تأسيس طبقة وسطى وبرجوازيّة صغيرة، وكذلك ظهور طبقة من المثقّفين الذين تخرّجوا من الجامعات الإسرائيليّة ونشوء حركات سياسيّة جديدة، وظهور قيادات سياسيّة محليّة وقطريّة من الجيل الثاني، تعتز بهويّتها الفلسطينيّة. كما شهد أيضًا بناء تنظيمات سياسيّة قطريّة ذات طابع قوميّ جماعيّ تهدف إلى تنظيم العمل السياسيّ والمدنيّ في صفوف الفلسطينيّين في إسرائيل، مثل اللجنة القطريّة لرؤساء السلطات المحليّة، ولجان الطلاب العرب في الجامعات، والاتحاد القطري للطلاب العرب، واتحاد الأدباء العرب وغيرها (Amara & Mustafa, 2013, pp. 273-295).

هيمن الحزب الشيوعيّ الإسرائيليّ، ولاحقًا الجبهة الديمقراطيّة للسلام والمساواة، والحزب الشيوعيّ على المشهد الحزبي قبل أوسلو. وكانا خلال فترة الحكم العسكري الحزب الوحيد الفاعل في صفوف الفلسطينيّين في الداخل، حيث ضربت الدولة أي محاولات لتشكيل تنظيم سياسي خلال هذه الفترة، لا سيّما حركة الأرض التي أخرجتها عن القانون في الستينيّات بعد فترة قصيرة من

3- غلبت على المراجع ذكر أن عام 1966 كانت السنة الأخيرة للحكم العسكري، إلا أن بحث بوبمل (2007) الموثق بالوثائق الأرشيفية، بيّن أن نهاية الحكم العسكري على آخر منطقة عربية كان في الحقيقة عام 1968.

تأسيسها. في السبعينيّات بدأت بالظهور حركات سياسيّة عربيّة بفعل التأثر بالحالة الفلسطينيّة خارج الأراضي المحتلّة عام 1948، فظهرت حركة أبناء البلد، وبدأ تبلور الحركة الإسلاميّة، والتي انطلقت بهذا الاسم في سنوات الثمانينيّات، حيث شهد هذا العقد (أي الثمانينيّات) ظهور القائمة العربيّة التقدميّة والحزب الديمقراطيّ العربي. ومع ذلك بقيت الجبهة الديمقراطيّة والحزب الشيوعي الأكثر حضورًا، رغم تراجعهما بسبب ظهور الحركة الإسلاميّة تحديدًا، والتي اعتبرتها الجبهة والحزب التحدّي الأساسي لهيمنتهما السياسية. مع التأكيد أنّ الحزب، ولاحقًا الجبهة، اعتبرا ظهور أي تنظيم سياسي في صفوف الفلسطينيّين في الداخل تحدّيًا لهما وهاجماه بقوّة تحت مسمّيات مختلفة في كلّ مرة.

تمحور الخطاب السياسي للأحزاب العربيّة في إسرائيل في المطالبة بالمساواة البدائيّة، دون التعامل مع جوهر الدولة وطابع النظام السياسي فيها (أمارة ومصطفى، 2018، ص 48). ومع ذلك كانت الأحزاب مكوّنًا هامًا من الحقل السياسيّ الفلسطينيّ، ولها جاذبيّة كبيرة وتأثير على المجتمع العربي، واستطاعت الحركات السياسيّة العربيّة منذ السبعينيّات دحر القوائم العربيّة المرتبطة بالأحزاب الصهيونية، والمساهمة في بداية بناء مؤسسات وطنيّة قطريّة مثل لجنة المتابعة العليا في بداية الثمانينيّات، وقبلها تنظيم الحركة الطلابيّة وتشكيل لجان الطلاب العرب في الجامعات الإسرائيليّة، وبناء الاتحاد القطري للطلاب الجامعيّين العرب والطلاب الثانويّين العرب (مصطفى، 2002).

وتأسيس لجنة الدفاع عن الأراضي العربيّة، وقيادة إضراب وأحداث يوم الأرض، بحيث تبلور مركز سياسي جاذب وقويّ أساسه العمل الحزبي، تقوده قيادة جُلّها من جيل النكبة، من النخب السياسيّة المثقّفة التي بقيت بعد نكبة فلسطين 1948. يشير أسعد غانم أنّ تصنيف الأحزاب العربيّة في هذه الفترة كان بناءً على طبيعة العلاقة مع الدولة والأغلبيّة اليهوديّة، مثل المتطرفين، والمتحفظين والمعتدلين وغيرها (غانم، 1990).

في المجمل، يمكن القول إنه على صعيد الخطاب السياسي العربي الذي تبلور في فترة الحكم العسكريّ، فقد كان خطابًا سياسيًّا أراد أن يتجاوز واقع الهزيمة والحفاظ على بقاء الناس في وطنهم بعد الحرب، وتمّ ذلك من خلال حضور زائد للخطاب المدنيّ في مفهومه البدائيّ، والذي يركّز على استجداء السلطة في إعطاء هامش من الحقوق والحريّات للمواطنين؛ وذلك لتوفير الحد الأدنى من الأمن المعيشي والوجوديّ لهذا المجتمع الذي خرج من نكبة عام 1948 مهزومًا وضعيفًا ومصدومًا من نتائجها. في هذه الفترة كان للخطاب الوطنيّ، أي الخطاب الذي يشدّد على المسألة الوطنيّة الفلسطينيّة وربطها بواقع الفلسطينيّين في إسرائيل، حضورًا محدودًا إن لم يكن غائبًا. فالحكم العسكري عزل الفلسطينيّين في إسرائيل عن محيطهم الفلسطيني والعربي

والإسلامي، وكانت ذروة نضالهم السياسي هي المطالبة بإلغاء الحكم العسكري الذي قيّد حرّيتهم السياسيّة والمدنيّة، دون الحديث أو ربط ذلك بالقضيّة الوطنيّة الفلسطينيّة. بكلمات أخرى، كان جلّ الخطاب السياسي في هذه السنوات خطابًا مدنيًّا معزولًا عن الخطاب السياسي الوطني الذي يعتبر الفلسطينيّين في إسرائيل جزءًا من القضيّة الفلسطينيّة (Ghanem & Mustafa, 2018).

ثانياً: المشهد الحزبيّ بعد أوسلو

يمكن تقسيم المشهد الحزبي بعد أوسلو إلى مرحلتين، المرحلة الأولى: تمتدّ من منتصف التسعينيّات وحتى عام 2015، والمرحلة الثانية من عام 2015 إلى الآن. عدا عن التمييز المؤسّساتي والرسمي والمواقف الشعبيّة اليهوديّة المعادية للأقليّة الفلسطينيّة في إسرائيل، فقد همّشتهم الحركة الوطنيّة الفلسطينيّة من جهة، وكذلك ابتعد الفلسطينيّون في إسرائيل وأحزابهم عن الحركة الوطنيّة الفلسطينيّة من جهة أخرى، حيث سعى الفلسطينيّون في إسرائيل إلى إبراز الخصوصيّة في وضعهم في مناطق الـ 48. مقابل باقي أبناء الشعب الفلسطيني.

ومنذ تبنّي منظّمة التحرير الفلسطينيّة مبدأ حل الدولتين أواسط سبعينيّات القرن الماضي، اتضح تدريجيًّا للفلسطينيّين في إسرائيل بأنه لا يوجد أمامهم أي إمكانيّة واقعيّة لأن يكونوا جزءًا من الحركة الوطنيّة الفلسطينيّة في الظروف الراهنة، على أساس المساواة مع الفئات الفلسطينيّة الأخرى. لقد تطوّر مركز الحركة الوطنيّة الفلسطينيّة في الشتات، ثمّ في الضفة الغربيّة وقطاع غزّة. أمّا الفلسطينيّون في إسرائيل فقد كانوا على هامش هذه التطوّرات. ولاحقًا أصبحت السلطة الفلسطينيّة في الضفة الغربيّة تشكّل عمليًّا قيادة الكيان السياسي في الضفّة والقطاع، الذي من المحتمل أن يكون ملجأً للفلسطينيّين في الشتات، الراغبين في العودة إلى الوطن. هناك في حدود السلطة الفلسطينية، سينشأ المركز السياسي للفلسطينيّين، كما ستواصل الحركة الوطنيّة تطوّرها وإنشاء مؤسّساتها في هذا الإطار. وحيال ذلك ستشتدّ أزمة الفلسطينيّين في إسرائيل، إذ لن يتمكنوا من أن يصبحوا جزءًا من هذا المركز، أو شركاء في إقامة المؤسسات الوطنيّة. وقد يصحّ الافتراض أنّ الحركة الوطنيّة الفلسطينيّة ومركز الكيان الفلسطيني لن يرغبا، هما أيضًا، في استيعاب الفلسطينيّين في إسرائيل شركاء متساوين في الحركة الوطنيّة الفلسطينيّة؛ خشية تعقيد العلاقات بين هذه السلطة ودولة إسرائيل. علمًا بأن كلًّا من الأغلبيّة اليهوديّة ومؤسّسات دولة إسرائيل أيضًا ستعارض هذه الخطوة. وسيواصل الفلسطينيّون في إسرائيل، العيش في فلسطين التاريخيّة، وسيبقون على هامش التطورات الفلسطينيّة المركزيّة (Ghanem & Mustafa, 2018).

المرحلة الأولى للمشهد الحزبي بعد أوسلو

بعد أوسلو حدث تحوّليْن مركزيْن على الخارطة الحزبيّة الفلسطينيّة في الداخل: تأسيس التجمّع الوطني الديمقراطي بقيادة الدكتور عزمي بشارة، وانشقاق الحركة الإسلاميّة عام 1996 إلى حركتيْن، واحدة برئاسة الشيخ رائد صلاح «الحركة الإسلاميّة الشماليّة»، والثانية برئاسة الشيخ عبد الله نمر درويش «الحركة الإسلاميّة الجنوبيّة».

تبلورت الخارطة الحزبيّة للفلسطينيّين بعد أوسلو على أساس أيديولوجي، فظهرت الخارطة الحزبيّة كخارطة متعدّدة التوجّهات الأيديولوجيّة الواضحة في تصوّراتها السياسيّة والأيديولوجيّة، بحيث يمكن تصنيف الأحزاب حسب المفتاح الأيديولوجي الداخلي، أو بحسب التصنيفات المتعلقة بالعلاقة مع الدولة. فظهرت ثلاث تيّارات مركزيّة شكّلت الخارطة الحزبيّة للفلسطينيّين في الداخل: التيّار الشيوعيّ بقيادة الجبهة الديمقراطيّة للسلام والمساواة والحزب الشيوعيّ، التيّار القومي بقيادة التجمّع الوطني الديمقراطي، والتيّار الإسلاميّ.

أمّا على مستوى القيادة، فقد ظهرت قيادة حزبيّة جديدة بعد أوسلو، وهي قيادة ولدت في سنوات الخمسينيّات، فلم تجرّب النكبة، وكانت ناشطة في الحركة الطلابيّة في السبعينيّات، وتأثّرت بالعلاقة مع الشعب الفلسطيني بعد الاحتلال عام 1967. أغلبها درست في الجامعات الإسرائيليّة، وقسم من القيادات التابعة للحركة الإسلاميّة درست في كليات الشريعة في الضفة الغربيّة.

فيما يتعلّق بالقيادة، يشير أمل جمّال إلى أنّ القيادة الجديدة جاءت من خلفيّات اجتماعيّة اقتصاديّة مختلفة عن القيادة العربيّة القديمة، إذ جاءت القيادة الجديدة من خلفيّات اجتماعية متدنيّة، واستطاعت الوصول لمراكز قياديّة داخل أحزابها بسبب جهودها، وفي إطار من الحراك الديمقراطي داخل الحزب، وانعكس ذلك على مطالبها السياسية التي تجاوزت مسألة المساواة إلى المطالبة بتغيير طابع الدولة والحقوق الجماعيّة (جمّال، 2006، ص 45). في مقال آخر لجمّال حول القيادة العربيّة، يحلّل فيه المستوى التعليمي للنواب العرب في الكنيست، والذين يُعتبرون مكونًا هامًّا من القيادة العربيّة في الداخل الفلسطينيّ، وتظهر النتائج أنّ ما يقارب 14% من أعضاء الكنيست العرب منذ عام 1948 هم من حَمَلة لقب الدكتوراه، وأنّ هذه الشريحة تشكّل 28% من مُجْمَل النوّاب منذ العام 1996، وذاك يعني حدوث ارتفاع كبير في العَقدَيْن الأخيرَيْن للنواب العرب الحاصلين على لقب الدكتوراه. هذه الصورة تتكرّر عندما نتناول حاملي اللقب الأكاديميّ الثاني (الماجستير M.A)، حيث إنّ نسبة هؤلاء من مُجْمَل أعضاء الكنيست تبلغ 13%، و17% من هذه الفئة منذ العام 1996 حتّى العام 2019؛ كما نرى أنّ نسبة حاملي اللقب الأكاديميّ الأوّل

(البكالوريوس BA) من مُجْمَل النوّاب العرب منذ عام 1948 حتّى عام 2019 هو 42%، و49% من هذه الفئة هم نواب في الفترة الواقعة بين العامين 1996 – 2019 (جمّال، 2020، ص 42-72).

شكلت مرحلة ما بعد أوسلو، وما حملت من تجاهل مسألة الفلسطينيّين في الداخل، واعتبارهم شأنًا إسرائيليًّا داخليًّا، بداية تطور خطاب سياسي جديد، قاده وطوّره التجمّع الوطني الديمقراطي، ونظّر له عزمي بشارة، ينطلق من المطالبة بنزع الصفة اليهوديّة عن طابع الدولة بحيث تكون الدولة لكل مواطنيها، والاعتراف بالحقوق الجماعيّة للفلسطينيّين كمجموعة قوميّة. انطلق هذا الخطاب من أن حلّ الدولتين لشعبين والمساواة الذي كان مهيّمنًا في الخطاب السياسي للفلسطينيّين في الداخل، لا يحلّ، أو الأصح لا يتجاوب مع مسألة الفلسطينيّين في الداخل، فحلّ الدولتين وبقاء إسرائيل كدولة يهوديّة لن يحقق المساواة الجوهريّة، ولا يضمن الاعتراف بحق تقرير المصير للمجموعة الفلسطينيّة في الداخل المتمثل بالاعتراف بها كمجموعة قومية، وما يترتب على ذلك من حقوق جماعيّة (بشارة، 2018).

كما يعدّد جمّال مميّزات وتحوّلات الخطاب السياسي العربي الذي تطوّر في العقدين الأخيرين، ويشير تحديدًا إلى خمس مميزات، الأول تسييس الأصلانية، بمعنى التأكيد على أصلانية المجتمع الفلسطيني، وما يترتّب على ذلك من حقوق جماعيّة، وبالتحديد حقوق مواطنة مميّزة، ثانيًا: دسترة مساواة مدنيّة وقوميّة حقيقيّة، والتي تعني تطوير مفهوم المساواة كقيمة دستوريّة في إسرائيل، لتعني الحقّ الكامل في المشاركة في تحديد ميزانيّات الدولة، بما فيها رموزها الأساسيّة والحق في المشاركة بالسلطة، وليس مجرّد المطالبة بعدم التمييز. ثالثًا: دمج سياسة توزيع الموارد مع سياسة الاعتراف، فالتمييز ليس ممارسة بيروقراطيّة، بل متأصّل بنيويًا في جوهر الدولة ومبناها الإثني، ويدّعي الفلسطينيون أنّه لا يمكن تحقيق توزيع للموارد بشكل عادل بدون الاعتراف بالمجتمع العربي على أنه أقلّيّة قوميّة. رابعاً: توحيد الحقوق الفرديّة والجماعيّة: بمعنى المطالبة بالانتقال من سياسة الدمج الفردي، إلى سياسة الاعتراف بالحقوق الجماعيّة للفلسطينيّين في إسرائيل، والتي أصبحت مكوّنًا خاصًّا في خطاب الحقوق الفلسطيني في إسرائيل. وأخيرًا: مناصرة حق الحكم الذاتي: حيث تتحدّث الكتابات العربيّة والخطاب السياسي العربيّ عن حق تقرير المصير للفلسطينيّين في إسرائيل، متمثلًا في الحكم الذاتي الثقافي ضمن حدود دولة إسرائيل (Jamal, 2008, pp. 3-28).

ما سبق شكّل ذروة الخطاب السياسي للفلسطينيّين الداعي لنيل حقوقهم الكاملة كأقلية في إسرائيل، ويمكن القول إنّ لحظة الذروة هذه، تبعتها حالة من بداية الردّة السياسيّة التي سنتطرّق لها في المبحث التالي. وفي 2006-2007 نشرت عدة منظمّات غير حكوميّة عربيّة في إسرائيل، بقيادة

مجموعة من السياسيين والمثقفين، وثائق تشرح الرؤية المستقبليّة لاحتياجات وتطلّعات المجتمع العربي في إسرائيل. ويعتقد جمّال (2008) أنّ مضامين الوثائق التي نُشِرت ليست جديدة، إذ إنّ الأفكار الواردة في الوثائق هي تلك الأفكار والطروحات التي يتداولها الخطاب السياسيّ العربيّ في العَقد الأخير، وأهمّيّة الوثائق -من حيث مضامينها- تنبع من أنّها تمثّل دليلًا على انتقال الأفكار الواردة فيها من هامش الخطاب السياسيّ العربيّ قبل أكثر من عَقد، لتتحوّل خلال العَقد الأخير إلى جوهر الخطاب السياسيّ العربي (Jamal, 2008, pp. 3-28).

المرحلة الثانية للمشهد الحزبيّ بعد أوسلو

تتميّز المرحلة الثانية من فترة ما بعد أوسلو بضمور العمل الحزبي في جميع المجالات تقريبًا، باستثناء العمل البرلماني. ويظهر خلال هذه الفترة التي نؤرّخها من عام 2015، تراجع سياسات التنظيم وتعاظم سياسات التمثيل. وقد جرى ذلك لعوامل كثيرة، أهمها عاملان: حظر الحركة الإسلاميّة برئاسة الشيخ رائد صلاح في تشرين الثاني 2015، وتأسيس القائمة المشتركة التي ضمّت جميع الأحزاب العربيّة المشاركة في الكنيست. ساهم حظر الحركة الإسلاميّة في منع حركة سياسيّة فاعلة ومركزيّة من العمل السياسي؛ مما أضعف الحقل الحزبي والسياسي معًا، فضلًا عن ذلك فقد شكّل الحظر كسرًا لحالة التوازن التي كانت بين خطاب يركّز على سياسات تنظيم المجتمع وبين خطاب يتمحور في سياسات التمثيل.

تأسّست القائمة المشتركة في النهاية، رغم الخلافات السياسيّة والأيديولوجيّة الواضحة بين مركّباتها، بين إسلاميّين وعلمانيّين، قوميّين وشيوعيّين، يسار ويمين، وذلك بعد تاريخ طويل من الصراعات السياسيّة بينها. وتعتبر هذه المسألة هامّة؛ كون تقديم موعد الانتخابات عام 2015 كان مفاجئًا وغير متوقع، ولم يعط الجميع الوقت الكافي لنقاش مسألة الوحدة، وجاءت القائمة المشتركة كجزء من حوار ومفاوضات سبقت موعد الانتخابات بثلاثة أشهر فقط. كما أنّ الخلافات بين الأحزاب المركّبة للقائمة المشتركة تتعلّق أيضا برؤيتها لدورها في الكنيست الإسرائيلي، ففي حين تعتبر الجبهة والحزب الشيوعي أن دورها في الكنيست هو دور المعارضة لسياسات الحكومة الإسرائيليّة، فإن التجمّع يعتبر أنّ وجوده في الكنيست هو معارضة للصهيونية وليس للسياسات الحكوميّة فقط.

في مقالة له عن القائمة المشتركة، يُعبّر الكاتب الفلسطيني رائف زريق عن الموقف الثاني، فهو يعتقد أنّ التحدّي المركزي الذي يقف أمام القائمة المشتركة ليس العمل البرلماني، بل تطوير آليات عمل مشتركة، وعمل سياسي وحدويّ يتجاوز العمل البرلماني، ويعتقد أنّ القائمة المشتركة

في مقدورها أن تكون أساسًا قويًا لعمل سياسيّ مشترك على المدى البعيد، ويمكن لها أن تؤدّي إلى انتكاس العمل السياسي الوحدوي لسنوات طويلة إذا فشلت في ذلك، في هذا السياق يقول زريق:

«التحدّي الأول هو كيفية تطوير آليات عمل مشتركة خلال الانتخابات، وبعدها تتجاوز الراهن الانتخابي إلى محاولة ترسيم أفق عمل مشترك ووحدوي طويل الأمد. وفي هذا السياق يمكن القول إنّ هناك قضايا مطلبيّة وسياسيّة تتفق عليها جميع الأحزاب، وهي مؤهلة لأن تكون أساسًا لعمل مشترك على المدى البعيد. إنّ الإخفاق في التنسيق والعمل المشترك من شأنه أن يرتدّ على الأحزاب في مراحل لاحقة، لأنّ مشروع القائمة المشتركة سيبدو مجرّد إجراء يهدف إلى حل مشكلة نسبة الحسم ليس إلاّ ...، الأمر الذي ربّما يزيد الفتور بين الأحزاب وجمهور المصوّتين» (زريق، 2015، ص 8).

تراجعت شعبيّة الأحزاب العربيّة في هذه الفترة وجاذبيّتها الحزبيّة، وحظيت الأحزاب بأقل ثقة من الجمهور الفلسطينيّ من بين باقي المؤسسات الفلسطينيّة الأخرى في الداخل، ففي استطلاع أجري في فترة ما بعد الـ 2015. حول مدى الثقة بالمؤسسات الفلسطينيّة حصلت الأحزاب العربيّة على أدنى نسبة (14%)، وقد حصلت الجمعيّات الأهليّة على ثقة أكبر من الأحزاب (24%)، وحتى لجنة المتابعة المكوّنة أساسًا من الأحزاب حصلت على ثقة أكبر من الأحزاب (24%). في المجمل هنالك تراجع في ثقة الجمهور بالمؤسسات الفلسطينيّة، بيّد أنّ غياب الثقة بالأحزاب هو الأكبر حدّة (خلايلة، 2020، ص 119).

وظهر التراجع في حضور الأحزاب العربيّة في الانتخابات المحليّة، صحيح أنّ الأحزاب العربيّة عمومًا ضعيفة في الحكم المحلي منذ آواخر التسعينيّات، بيد أن وتيرة تراجعها ازدادت في الفترة الحالية، والتي حدثت فيها الانتخابات عام 2018، وكما يشير خلايلة في دراسته حول ذلك، فقد حصلت الأحزاب السياسيّة قاطبةً على نحو 110 مقاعد في المجالس المحلّيّة، من أصل 840 عضوًا في البلدات العربيّة. معنى هذا أنّ قوّة الأحزاب السياسيّة قاطبةً تلخصّت بِـ13% من إجماليّ أعضاء المجالس المحلّيّة والبلديّة. وقد توزّعت قوّة كلّ حزب على النحو التالي: حصلت الجبهة الديمقراطيّة للسلام والمساواة على حصّة الأسد من بين الأحزاب السياسيّة (55%)، تلتها الحركة الإسلاميّة بحصولها على 26% من المقاعد، تلاها التجمّع الوطنيّ الديمقراطيّ بحصوله على 10%، والعربيّة للتغيير بحصولها على 4% من مقاعد العضويّة في البلدات العربيّة. في سياقٍ متّصل، يشار إلى أنّ الأحزاب السياسيّة مجتمِعةً فازت بمنصب الرئاسة في اثنتي عشرة سلطة محلّيّة من أصل 76 سلطة محلّيّة جرت فيها الانتخابات. هذا معناه أنّ الرؤساء الحزبيّين يشكّلون نحو 14% من إجماليّ الرؤساء المنتخَبين (خلايلة، 2020، ص 118).

كما ظهر تراجع دور الأحزاب مع ظهور الحراكات الشبابيّة في المجتمع الفلسطيني. برزت الحراكات الشبابيّة في الميدان وفي الإعلام وفي وسائل التواصل الاجتماعيّ. وقد تكون نشأة هذا الجيل على عالم افتراضي خالٍ من الحدود الجغرافيّة والسياسيّة هو ما مهّد لبلورة حراكات شبابيّة فلسطينيّة عابرة لفلسطين ولبلاد اللجوء والشتات. لم تقتصر هذه الحراكات على أدوات الاحتجاج الكلاسيكيّة؛ فخلافًا للانتفاضة الثانية كانت الساحة الإلكترونيّة ساحة عراك لا تقل ضراوة عن الميدان، نشط فيها الجيل الشاب بكل مهاراته.

شكلت هذه المرحلة ظهور قيادة حزبيّة جديدة، وذلك بعد تشكيل القائمة المشتركة، فقد تغيّرت قيادة التجمع والجبهة والحركة الإسلاميّة، في هذه المرحلة. تتميّز القيادة الجديدة أنّها صعدت بسبب تمرسها العمل الحزبيّ الداخلي، السياسيّ والتنظيميّ، وكان جلّ رصيدها السياسيّ والنضاليّ هو نشاطها الحزبي والتنظيمي داخل الأحزاب، حيث تمكنت من الحراك داخل أحزابها والوصول لقيادتها.

وفي إطار القائمة المشتركة تراجع خطاب القيادة عن الخطاب الذي ساد في فترة ما بعد أوسلو من خلال التركيز على البُعد المدني، والتأثير على النظام السياسي من الداخل، وتراجع خطاب نزع الطابع اليهودي للدولة، والتركيز على تحصيل ميزانيّات للمجتمع الفلسطيني، والذي تجاوبت معه الحكومة الإسرائيليّة كجزء من المصلحة الإسرائيليّة في دمج العرب في الاقتصاد الإسرائيلي. وصل هذا الخطاب ذروته في أعقاب انتخابات آذار 2020، وانضمام القائمة العربيّة الموحدة للائتلاف الحكومي الحالي برئاسة بينيت لبيد.

ولتبيان الفرق بين القيادة التي صعدت بعد أوسلو والقيادة الحالية، نستحضر أحداث انتفاضة الأقصى في أكتوبر عام 2000، وأحداث الهبّة الشعبيّة في أيّار 2021. ففي انتفاضة الأقصى التحمت القيادة السياسيّة العربيّة والجمهور، حيث كانت القيادة العربيّة حاضرة خلال مجريات الأحداث ومشاركة فيها من حيث الحضور في الميدان، أو العمل السياسيّ المكثّف والحضور الإعلاميّ. وبعد تصاعد الأحداث والصدامات بين قوى الأمن الإسرائيلي والفلسطينيّين وما أسفر عن ذلك من ضحايا. تشكّلت لجنة «أور»[4] والتي أشارت إلى مسؤوليّة القيادة السياسيّة العربيّة عن الأحداث، لا سيّما الدكتور عزمي بشارة، والشيخ رائد صلاح، والمحامي عبد المالك دهامشة. أمّا في هبّة أيار 2021 فقد غاب التحام القيادة السياسيّة مع المحتجّين، فلم تتواجد مع الشباب في الميدان، باستثناء

4- هي لجنة التحقيق القضائية الرسميّة برئاسة القاضي ثيودور أور التي شكلتها إسرائيل في 8 نوفمبر 2000، لفحص أسباب الصدامات بين قوى الأمن الإسرائيلية وبين الفلسطينيّين في مناطق الـ 48 في أكتوبر 2000.

بعض رؤساء السلطات المحليّة العربيّة، وبعض أعضاء الكنيست، لم يكن هناك حضور سياسيّ، ولا ردود فعل سريعة ترتقي إلى مستوى الأحداث.

في هذا الصدد يشير استطلاع مدى الكرمل أنّ الجمهور الفلسطيني يرى أنّ دور الأحزاب في الهبّة الشعبيّة كان قليلًا وقليلًا جدًّا (حوالي 64%)، بينما يعتقد حوالي 20% أنّ دورها كان متوسّطًا، وما يقارب 15% يعتقدون أنّ دور الأحزاب كان كبيرًا وكبيرًا جدًّا خلال الهبّة الشعبيّة. وينسحب هذا التقييم لدور الأحزاب على أعضاء الكنيست العرب، حيث أشار ما يقارب 68% عن عدم رضاهم عن أداء أعضاء الكنيست العرب خلال الهبّة الشعبيّة، بينما أشار ما يقارب 31% عن رضاهم عن أدائهم خلال الهبّة (مدى الكرمل، 2021، ص 13-14).

جاءت انتفاضة الأقصى عام 2000 نتاج خطاب سياسيّ رفض مشروع أوسلو على العموم، لا سيّما أنه لم ينظر لفلسطينيّي الـ 48 كجزء من القضيّة الفلسطينيّة ومن حلّها، ولأنّه أجّل التباحث في قضايا تعتبر ثوابت إلى مراحل لاحقة، على سبيل المثال قضيّة اللاجئين والقدس. أعاد خطاب رفض مشروع أوسلو الاعتبار للصلة بين قضيّة الفلسطينيّين في إسرائيل والقضيّة الفلسطينيّة، منطلقًا من اعتبار الفلسطينيّين أصحاب وطن، وما ترتّب على ذلك من صعود لخطاب الحقوق الجماعيّة، والمساواة الجوهريّة، وتحدّي الطابع اليهوديّ للدولة، وهو الخطاب الذي رفعه حزب التجمّع الوطنيّ الديمقراطيّ برئاسة الدكتور عزمي بشارة. إلى جانب النشاطات السياسيّة والوطنيّة التي تعتبر النكبة الفلسطينيّة جزءًا من صيرورة تاريخ الفلسطينيّين في إسرائيل، وتعزيز فكرة تنظيم المجتمع الفلسطينيّ على أسس جماعيّة وقوميّة. كما جاءت الانتفاضة الثانية بعد إعلاء خطاب القدس والأقصى وتحويلهما إلى قضيّة حاضرة في الخطاب السياسيّ الفلسطينيّ، والذي رفعت رايته الحركة الإسلاميّة برئاسة الشيخ رائد صلاح، فضلا عن ظهور جيل جديد من القيادة الفلسطينيّة في الداخل، انبثقت عن الحركة الطلابيّة الفلسطينيّة في سنوات السبعينيّات والثمانينيّات وكانت جزءًا هامًّا حينها في النضال الطلابيّ الذي ميّزه الطابع السياسيّ والوطنيّ.

بالمقابل، جاءت هبة أيار 2021 على الرغم من ضمور خطاب انتفاضة الأقصى وتراجعه، وصعود خطاب سياسيّ يسعى إلى التأثير عبر الاندماج في اللعبة السياسيّة الإسرائيلية دون تحدّي جوهر النظام. علاوة على تراجع خطاب الحقوق الجماعيّة إلى خطاب الامتيازات الاقتصاديّة والقضايا اليوميّة فقط، وعدم ربطها بالمسألة الوطنيّة، والرهان على شراكة عربيّة يهوديّة تتعلق بالمسائل المدنيّة والديمقراطيّة فقط، وتجلّى ذلك في توصية القائمة العربيّة ليكون بيني غانتس رئيسًا للحكومة الإسرائيليّة في آذار 2020، وعلى تحالف نفتالي بينيت- يائير لبيد في نيسان 2021 (وتد، 2022)،

والرغبة في دخول الحكومة، وخطاب القائمة العربيّة الموحدّة في الدخول لأي حكومة تنفذ مطالب خدماتيّة عينيّة للمجتمع العربيّ، سواء كانت يمينيّة أو يساريّة، وتهميش الموقف من القضيّة الوطنيّة.

ثالثاً: الحقل السياسي بين التنظيم والتمثيل

يمرّ المجتمع الفلسطينيّ في إسرائيل بتحوُّلات جوهريّة في السنوات الأخيرة، فضلًا عن تأثُّره بمتغيّرات المشهد الفلسطينيّ العامّ. ساهمت هذه التحوّلات في إحداث تغيُّرات في الحقل السياسيّ الفلسطينيّ. ظهرت تمثُّلات هذه التحوُّلات /التغيُّرات في مَحاور عديدة، من بينها تحوُّلات في القيادة السياسيّة من حيث عملها وتوجُّهاتها السياسيّة، إذ ليس بالإمكان قراءة تحوُّلات القيادة بمعزل عن التحوُّلات الاجتماعيّة - الاقتصاديّة التي مرّ بها المجتمع الفلسطينيّ في إسرائيل وما يزال يمرّ. فالقيادة السياسيّة (سواء في ذلك القطْريّة والمحلّيّة)، في أغلبها، هي تَجَلٍّ لهذه التحوُّلات من جهة، وتقوم بدَوْر في بلورتها وتعظيمها من جهة أخرى.

إلى جانب تحوُّلات القيادة السياسيّة، يشهد الحقل السياسيّ الفلسطينيّ انزياحًا نحو التقلّص إلى العمل البرلمانيّ عبر القائمة المشتركة. وينعكس ذلك بدوره على مكانة ودَور الأحزاب والحركات السياسيّة في الحقل السياسيّ، حيث تشهد الأحزاب حراكًا سياسيًّا داخليًّا، وكذلك تتحرّك خارجيًّا، وعلى نحوٍ أساسيّ من خلال ديناميكيّات العمل البرلمانيّ، وما يحمل من فكرة التمثيل السياسيّ للجماهير الفلسطينيّة، لكن دون إيلاء اهتمام كافٍ لفكرة التنظيم والصوغ، أي تنظيم الجماهير الفلسطينيّة لتكون فاعلة في النضال السياسيّ من خلال أدوات احتجاجيّة أخرى، وصوغ مطلبيّاتها الجمعانيّة.

تظهر جدليّة التمثيل والتنظيم في رؤية الأحزاب والحركات السياسيّة لدَوْرها السياسيّ؛ فمنطق التمثيل يفترض التنافس على تمثيل الفلسطينيّين في الكنيست والمحافل الحكوميّة وداخل النظام السياسيّ، بينما تنطلق فكرة التنظيم من العمل الجماعيّ الذي يرمي إلى تمكين المجتمع للنضال من أجل صوغ وتحصيل الحقوق الجماعيّة من جهة، وتوسيع الحقل السياسيّ وتفعيله من جهة أخرى، بما يتجاوز العمل البرلمانيّ ذا البُعد التمثيليّ.

إنّ مقاربة الحقل السياسيّ نظريًّا، من خلال مَفْهَمة التنظيم والتمثيل، تحتاج إلى مقاربته تاريخيًّا، من خلال تحليل سوسيولوجيّ وسياسيّ للحقل السياسيّ الفلسطينيّ في فترات سابقة تَمَيَّزَ فيها هذا الحقل بإمكانيّة التغيير ردًّا على مَوْجات الأسرلة في النصف الأوّل من عقد التسعينيّات

من القرن الماضي، على سبيل المثال، وذلك بغية تحقيق فهم أعمق للحقل الراهن؛ فقد شهد الحقل السياسيّ آنذاك توسُّعًا من حيث التنوُّع الفكريّ والأيديولوجيّ، وأدوات الاحتجاج والنضال السياسيّ، وتشابكًا أكبر مع المشهد السياسيّ الفلسطينيّ العامّ في أعقاب اتّفاق أوسلو، وتحدّيًا لفكر أوسلو الذي حوّل الفلسطينيّين في الداخل إلى شأن إسرائيليّ بحت، وتداخلًا أوسع نسبيًّا للحكم المحلّيّ مع العمل السياسيّ الوطنيّ، وصعود رعيل جديد من القيادة الفلسطينيّة رأى في مشروع التنظيم الجماعيّ مشروعًا ملازمًا لفكرة التمثيل السياسيّ.

شهدت مرحلة ما بعد أوسلو تعزيزًا لمكانة الأحزاب السياسيّة، وتحوّلات توجّهاتها الأيديولوجيّة إلى منظومات مركزيّة في جذب الناس إليها، وارتبط ذلك بظهور جيلٍ جديد من القيادة العربيّة، واعيةً لحقوقها المدنيّة للعمق، وارتباط سؤال المساواة بطابع الدولة اليهوديّ، وواعية لارتباط قضيّة الفلسطينيّين في إسرائيل بالمشروع الوطنيّ الفلسطينيّ، وانعكس ذلك على الخطاب السياسيّ للفلسطينيّين في إسرائيل نحو إعلاء شأن سياسات التنظيم، وإحياء ذكرى النكبة لأوّل مرّة في تاريخ الفلسطينيّين عبر مسيرات العودة للقرى المهجّرة داخل الخط الأخضر، وشكّلت الأحزاب في هذه الفترة مركز الحقل السياسيّ الفلسطينيّ، وتمتّعت بقوّة جاذبيّة عالية، وبوصلة مركزيّة للمجتمع العربيّ، وظهرت قوّة الأحزاب وقيادتها في واحد من أهمّ الأحداث المفصليّة في تاريخ الفلسطينيّين في الداخل، وهي انتفاضة الأقصى عام 2000.

في المرحلة الثانية في فترة ما بعد أوسلو، تراجع الخطاب السياسيّ للفلسطينيّين في إسرائيل، وارتدّ نحو خطاب المساواة البدائيّة، أي المطالبة بتحصيل ميزانيّات لتجسير الفجوات في مجالات مدنيّة محدّدة، كما ظهر جيل جديد من القيادة التي تمرّست أساسًا في العمل الحزبيّ الداخليّ، وكان رصيدها الأساسيّ هو العمل التنظيميّ داخل الأحزاب، وتدرّجت في العمل الحزبيّ الداخليّ حتى وصلت لقيادة أحزابها، على عكس القيادة التي سبقتها والتي تمرّست في العمل الحزبيّ والحركة الطلابيّة في أوج عنفوانها في السبعينيّات، وكان رصيدها السياسيّ يتعدّى النشاط الحزبيّ التنظيميّ، وذهبت القائمة المشتركة التي مثّلت في هذه المرحلة مركز العمل الحزبيّ الفلسطينيّ، والتي تزامن تأسيسها مع حظر الحركة الإسلاميّة برئاسة الشيخ رائد صلاح، إلى إعلاء سياسات التمثيل، وتراجعت سياسات التنظيم؛ فضعفت لجنة المتابعة العليا لصالح القائمة المشتركة، ولم تستغل القائمة المشتركة ارتفاع معدّلات التصويت لها من أجل بناء مشروع سياسي جماعيّ، أو المضيّ بتنظيم المجتمع الفلسطينيّ، فضلًا عن أنّ الحدود الأيديولوجيّة بين مركّبات القائمة المشتركة تلاشت، أو ضعفت لصالح الحفاظ على القائمة، والحصول على أعلى تمثيل لها في الكنيست. ووصلت سياسات التمثيل، والردّة عن الخطاب السياسي بعد أوسلو ذروتهما في التوصية على بيني غانتس، ولاحقًا

تفكّك القائمة المشتركة، وانضمام الحركة العربيّة للتغيير للائتلاف الحكومي في يونيو 2021.

الجدول أدناه يلخّص أبرز التحولات في الحقل السياسيّ لفلسطينيّي الداخل:

	قبل أوسلو	بعد أوسلو - المرحلة 1	بعد أوسلو - المرحلة 2
العلاقة مع بنية الدولة	الموقف من الدولة	التموضع الأيديولوجيّ الداخليّ	الموقف من الاندماج في النظام السياسيّ
السياسات	تمثيل يرافقه تنظيم بدون رؤية لمجموعة قوميّة	تمثيل يرافقه تنظيم مع رؤية لمجموعة قوميّة	سياسات تمثيل وتراجع سياسات التنظيم
الخطاب	مساواة بدائيّة	مساواة جوهريّة	مساواة بدائيّة
الجاذبيّة الحزبيّة	عالية	عالية	تتلاشى
القيادة	جيل النكبة	الحركة الطلابيّة	قيادة حزبيّة تنظيميّة
الحقل السياسيّ	حقل قويّ - ضعيف	حقل قويّ	حقل ضعيف

الخاتمة

يتأثّر الحقل السياسيّ الحاليّ في مناطق الـ 48 على نحو كبير بنشوء علاقات قوّة اقتصاديّة واجتماعيّة وسياسيّة جديدة مع النظام السياسيّ، وذلك في السياق النيوليبراليّ، وتعزّزت صيرورة تفكُّك هذا الحقل على مستوى التنظيم، وتصاعدت فكرة التمثيل السياسيّ والتأثير على النظام السياسيّ من داخله، منطلقةً من خطابٍ مُفادُهُ أنّ زيادة التمثيل تزيد من التأثير، متجاهلةً الجوهر الاستعماريّ الذي يتّسم به النظام السياسيّ، وصعود دَوْر مواقع التواصل الاجتماعيّ وتأثيرها على الحقل السياسيّ الفلسطينيّ.

تصل حالة التشابه بين الحالة الفلسطينيّة عامّة، والحالة الفلسطينيّة في الداخل، إلى درجة من التطابق التاريخيّ المثير. ثمّة ثلاث مسائل تعصف بالحركة الوطنيّة الفلسطينيّة: فهنالك الانقسام السياسيّ الذي عزّزته الجغرافيا على نحوٍ يفوق ما فعلته الأيديولوجيا (غزّة والضفّة الغربيّة). وهنالك غياب برنامج وطنيّ مشترك (ولست أقول «مشترك» ابتغاءَ نفي التعدُّد، بل للتأكيد أنّ مرحلة التحرُّر الوطنيّ تنطوي على برنامج مشترك يُبنى على التعدّد). وغياب البرنامج الوطنيّ

المشترك يعني غيابَ استراتيجيّة نضال مشترَكة في حدّها الأدنى، والأهمّ من ذلك غياب رؤية وطنيّة جامعة (لا مشتركة بالضرورة). وأخيرًا هنالك حالة العطب التي تعصف، منذ أكثر من عَقدين، بالمؤسّسة الوطنيّة التي احتضنت الحركةَ الوطنيّة الفلسطينيّة وقادت نضالها، وهي منظّمة التحرير الفلسطينيّة.

أمّا في الواقع الفلسطينيّ داخل «الخط الأخضر»، فحالة الانقسام والتمزّق في العمل الجماعيّ وصلت إلى ذروتها في السنوات الأخيرة، وأسهمت الأحداث في العالم العربيّ في تعزيز هذا التمزّق والتشرذم، وهذه الذروة مرشّحة أن تتفاقم في الفترة القادمة، وليس هنا المجال المناسب لسرد مؤشّرات موضوعيّة لهذا التشرذم البعيد عن مفهوم الاختلاف السياسيّ؛ فالاختلاف السياسيّ لا ينبغي له أن يعيق العمل الجماعيّ، فإذا قام بذلك فإنّه يتحوّل إلى فعل شَرْذمة. وهنالك غياب لبرنامج وطنيّ سياسيّ جماعيّ واضح للجماهير الفلسطينيّة لا ينفي التعدُّد، وغياب هذا البرنامج ليس نابعًا من رؤى مختلفة لأدوات العمل السياسيّ فحسب، وإنّما للاختلاف الجوهريّ حول مستقبل المجموعة الفلسطينيّة والرؤى المتباينة للواقع الذي تعيش فيه (العلاقة مع الدولة؛ المواطَنة؛ حضور وغياب الدولة؛ الهُويّة...). وأخيرًا ثمّة حالة العطب التي تعصف بالمؤسّسة الوطنيّة المَنوط بها إدارة الحوار السياسيّ حول هذه الرؤى والأدوات، وتعديل حالة التمزّق بإبقائه في إطار الخلاف المشروع، أي لجنة المتابعة العليا للجماهير العربيّة.

المصادروالمراجع

المراجع العربية

أمـارة، محمـد ومهنـد مصطفـى. (2018). صعـود الليكـود وتحـوّلات الخطـاب السـياسي لفلسـطينيّي 1948، مجلـة الدراسـات الفلسـطينيّة، 115.

بشارة، عزمي. (2018). الخطاب السياسي المبتور ودراسات أخرى، رام الله: مؤسسة مواطن.

جـمّال، أمـل. (2006). صعـود القيـادة العربيـة في إسرائيـل وتشرذمهـا. مجلـة الدراسـات الفلسـطينية. المجلـد 17، العـدد: 67.

جـمّال، أمـل. (2020). تحليـل نموذجـيّ للنخَـب والقيـادات الفلسـطينيّة في إسرائيـل، التحـوّلات الطارئـة عليهـا ومـدى تمثيليّتهـا، في: مهنـد مصطفـى (محـرر). الفلسـطينيون في إسرائيـل: الحقـل السـياسي الفلسـطيني- تحـولات في القيـادة ودور الأحـزاب بـين التمثيـل والتنظيـم. حيفـا: مركـز مـدى الكرمـل.

خلايلـة، محمـد. (2020) وهـن الأحـزاب السياسـية في الحكـم المحـلي: بـين الثابـت والمتحـول. في: مهنـد مصطفـى (محـرر). الفلسـطينيون في إسرائيـل: الحقـل السـياسي الفلسـطيني- تحـولات في القيـادة ودور الأحـزاب بـين التمثيـل والتنظيـم. حيفـا: مركـز مـدى الكرمـل.

روحنـا، نديـم، وأريـج صبـاغ خـوري. (2011). الفلسـطينيون في إسرائيـل: قـراءات في التاريـخ، والسياسـة، والمجتمـع. حيفـا: مركـز مـدى الكرمـل.

روحنـا، نديـم، وأريـج صبـاغ خـوري. (2016). «مواطنـة كولونياليـة اسـتعمارية: ماهيـة العلاقـة بـين إسرائيـل ومواطنيهـا الفلسـطينيين، في: قضيـة فلسـطين ومسـتقبل المـشروع الوطنـي الفلسـطيني- الجـزء الثـاني: الكولونياليـة الاسـتيطانية وإعـادة تصـور مسـتقبل المـشروع الوطنـي. بـيروت: المركـز العـربي للأبحـاث ودراسـات السياسـات.

زريـق، رائـف. (2015). القائمـة المشـتركة: سـؤال الوحـدة والاختـلاف، مجلـة الدراسـات الفلسـطينية، العـدد: 102.

غانـم، أسـعد. (1990). تيـارات أيديولوجيـة حـول مسـألة التعايـش اليهـودي العـربي في صفـوف الفلسـطينيين في إسرائيـل في السـنوات *1967-1989*. حيفـا: جامعـة حيفـا. (بالعبريـة).

غانـم، أسـعد، ومهنـد مصطفـى. (2006). «التنظيـم الحـزبي للفلسـطينيين في إسرائيـل». طمـرة: مؤسسـة ابـن خلـدون.

غانم، أسعد، ومهند مصطفى. (2009). «الفلسطينيون في إسرائيل: سياسات الأقلية الأصلية في الدولة الإثنية». رام الله: مركز مدار: المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية.

مصطفى، مهند. (2002). الحركة الطلابية العربية الفلسطينية في الجامعات الإسرائيلية. أم الفحم: مركز الدراسات المعاصرة.

وتد، نضال. (21 يونيو 2022). استطلاع: «الليكود» بقيادة نتنياهو يحصل على أكبر عدد من المقاعد لكنه لن يشكل الحكومة الإسرائيلية. العربي الجديد. تم الاسترجاع من الرابط https://utm.guru/ueSHo .

وحدة السياسات- مدى الكرمل. «توجهات الفلسطينيين في إسرائيل بين جائحة كورونا والهبة الشعبية في أيار 2021». في: مهند مصطفى (محرر). الفلسطينيون في إسرائيل: مقاربات سياسية واجتماعية بين جائحة كورونا والانتفاضة الراهنة. حيفا: مركز مدى الكرمل.

يوبل، يائير. (2007). ظل أزرق-أبيض: سياسات النظام الإسرائيلي ونشاطاته في صفوف المواطنين العرب- السنوات المُؤسسة *1958-1968*. حيفا: منشورات برديس. (بالعبرية).

المراجع الإنجليزية

Amara, M,.& amp; Mustafa, M.(2013). The Impact of the Occupation of the West Bank and Gaza Strip on the Political.

Daniel ,B., and Schnell, I. (eds), *The Impacts of Lasting Occupation: Lessons from Israeli Society, Series in Political Psychology*. New York: Oxford University Press.

Fraser, Nancy. (2000). Rethinking Recognition. *New Life Review*. London. 3 (3).

Ganim, A., & Mustafa, M. (2018). *Palestinians in Israel: The politics of faith after Oslo*. Cambridge University Press.

Jamal, A. (2008) The Political Ethos of Palestinian Citizens of Israel: Critical Reading in the Future Vision Documents. *Israel Studies Forum*, 33(2).

Lustick, Ian. (1980). *Arabs in the Jewish State: Israel's Control of a National Minority*. Austin. Texas: University of Texas Press.

Tayler, Charles. (1995). The Politics of Recognition. In: John Arthur and Amy Shapiro (eds.). *Campus Wars: Multiculturalism and the Politics of Difference*. New York: Routledge.

فصائل المقاومة الفلسطينية الناشئة بعد انتفاضة الأقصى و أثرها على مشروع التحرر الوطني

حسام الدجني

انهارت قمة كامب ديفيد يوم 2000/07/14 بين الرئيس الفلسطيني ياسر عرفات ورئيس الوزراء الإسرائيلي الأسبق إيهود باراك، والتي كانت برعاية مباشرة من الرئيس الأمريكي بيل كلينتون، وبدأ المشهد السياسي يتفاعل وتتراكم فيه الكثير من عوامل التأزيم، حتى جاءت لحظة الانفجار بعد أن اقتحم رئيس الحكومة الإسرائيلية أرئيل شارون الأسبق ساحات المسجد الأقصى في مشهد استفز الجماهير الفلسطينية لتندلع شرارة انتفاضة الأقصى يوم 2000/09/28.

بدأت الانتفاضة شعبيًا، وتطورت حتى وصلت إلى مواجهة عسكرية مسلحة كنتيجة طبيعية لحجم العنف والإرهاب الصهيوني ضد المدنيين الفلسطينيين، وهو ما دفع فصائل المقاومة الفلسطينية التقليدية إلى قيادة العمل العسكري. ولكن الجديد في انتفاضة الأقصى هو بروز فصائل فلسطينية ناشئة تتبنى المقاومة العسكرية من غير فصائل منظمة التحرير الفلسطينية أو حركتي حماس والجهاد الإسلامي، أهمها: لجان المقاومة في فلسطين - حركة الأحرار - حركة المجاهدين - حركة المقاومة الشعبية. والتي استمرت حتى اليوم بينما اختفت حركات أخرى ظهرت بعد انتفاضة الأقصى، وعملت لفترة زمنية محددة مثل: كتائب أحمد أبو الريش (سيف الإسلام) - جيش الإسلام.

لم تلق هذه الحركات الناشئة اهتمامًا من الباحثين والكتاب رغم دورها في الكفاح المسلح، لذلك تهدف هذه الدراسة إلى تغطية هذه الفجوة المعرفية والتعرف على التأثير الذي أحدثته تلك الفصائل على المشروع الوطني الفلسطيني، وقد تم الاعتماد على المقابلات مع الصف الأول لهذه الفصائل بالإضافة إلى مقابلات مع مختصين بهذه الحركات.

كما تحاول الدراسة الإجابة على السؤال الرئيسي وهو: ما تأثير استمرارية فصائل المقاومة الناشئة بعد انتفاضة الأقصى على المشروع الوطني الفلسطيني؟

يقصد الباحث بفصائل المقاومة الناشئة تلك الفصائل الفلسطينية التي تأسست بعد اندلاع انتفاضة الأقصى في سبتمبر عام 2000م وهي: حركة الأحرار - لجان المقاومة في فلسطين (لجان المقاومة الشعبية سابقًا) - حركة المجاهدين - حركة المقاومة الشعبية (لجان المقاومة الشعبية سابقًا قبل أن يحدث انشقاقًا في صفوفها عام 2008م ليتم تأسيس حركة المقاومة الشعبية).

تسعى الدراسة إلى البحث في فصائل المقاومة الناشئة من حيث: النشأة والفكر السياسي والعمل المقاوم، وبنيتها التنظيمية، واستشراف فرص استمراريتها وتأثيرها على مشروع التحرر الوطني.

وأبرز نتائج الدراسة أن أغلب الفصائل الفلسطينية التقليدية لا ترى مستقبلًا للفصائل الناشئة ولا أثرًا على المشروع الوطني، ولكن هذه الرؤية الفصائلية اختلفت معها النخب الفكرية التي رأت عكس ذلك، ولكن النتائج التي تَوافق عليها الجميع، أن تلك الفصائل خرجت من رحم حركة فتح رفضًا لاتفاق أوسلو وتداعياته على المشروع الوطني، كما خلصت الدراسة إلى أن حالة الانقسام تؤثر على رؤية بعض القوى والنخب السياسية تجاه فصائل المقاومة الناشئة نظرًا لإدراك خصوم هذه الفصائل أن وجودها يهدف لكسر هيمنة فصائل منظمة التحرير الفلسطينية على النظام السياسي الفلسطيني.

أولاً: حركة الأحرار الفلسطينية

انطلقت حركة الأحرار الفلسطينية يوم 7 تموز عام 2007م، من رحم كتائب شهداء الأقصى الجناح العسكري لحركة التحرير الوطني الفلسطيني «فتح»، وكان المسمى الأول لها هو حركة الياسر نسبةً إلى الرئيس الراحل ياسر عرفات، إلا أن تدخلات قادها القيادي في حركة الجهاد الإسلامي خالد البطش بطلب من حركة التحرير الوطني الفلسطيني «فتح» دفعت بالأمين العام لحركة الأحرار خالد أبو هلال قبول تغيير الاسم من حركة الياسر إلى حركة الأحرار. وكان من أهم مسببات الانشقاق عن حركة فتح هو رفض فصائل المقاومة (منها كتائب الأقصى في فلسطين التي كان الأمين العام لحركة الأحرار خالد أبو هلال ناطقًا إعلاميًا لها، ومسؤولًا عن مكتبها الإعلامي) قرار السلطة الفلسطينية سحب سلاح فصائل المقاومة، وكان ذلك بعد اغتيال ياسر عرفات وفوز محمود عباس بالانتخابات الرئاسية عام 2005م، حيث كلفت فصائل المقاومة أبو هلال بالجلوس مع وزير الداخلية آنذاك اللواء نصر يوسف، وتم إبلاغ يوسف رسالة فصائل المقاومة برفض قرار سحب السلاح، وكان رد يوسف «أن قرار سحب السلاح هو قرار أمريكي ولا يمكن لأحد التراجع عنه»، وانتهى الاجتماع على ذلك. وفي ذات الوقت وقَّعت الفصائل على وثيقة شرف تؤكد على حرمة الدم الفلسطيني، وترفض تسليم السلاح، وتحذر السلطة الفلسطينية من الاقتراب منه، وأُعلن عن ذلك في مؤتمر صحافي في ساحة المجلس التشريعي في قطاع غزة يوم 2005/10/8م (أبوهلال، 2021).

واجهت حركة الأحرار تحديات عديدة قبل وبعد انطلاقتها، التحدي الأساسي كان مرتبطًا بموقف حركة فتح الرافض لنشوء هذه القوة الجديدة المنشقة عنها، وقد وصل الأمر إلى حد محاولة

اغتيال قائد الحركة خالد أبو هلال (وكالة معا، 2007) وفصله من حركة فتح، والهجوم الممنهج إعلاميًا على شخصه وعلى حركته، لا سيّما بعد قبوله للعمل ناطقًا رسميًا لوزارة الداخلية في الحكومة العاشرة التي شكلتها حركة حماس بعد فوزها في الانتخابات التشريعية الفلسطينية التي جرت عام 2006، ومشاركة مجموعات من كتائب الأقصى التابعة له في تشكيلات القوة التنفيذية التي شكلها وزير الداخلية الأسبق سعيد صيام عام 2006م. أما التحدي الآخر فقد كان مرتبطًا بالاحتلال وملاحقته الدائمة واستهدافه لقيادات وكوادر هذه الحركة بوصفها حركة تعتمد الكفاح المسلح آلية للعمل.

تختلف حركة الأحرار الفلسطينية عن غيرها من فصائل المقاومة الناشئة بعد انتفاضة الأقصى، حيث إنها انطلقت بعد أحداث الرابع من يونيو/حزيران 2007م، حين حدث صدام مسلح فلسطيني-فلسطيني قاد إلى سيطرة حركة حماس بالكامل وبشكل منفرد على السلطة في قطاع غزة، وانحازت حركة الأحرار لحركة حماس في هذا الصراع. كما أنها حركة اهتمت بالعمل السياسي أكثر من العمل العسكري لظروف سياسية وموضوعية متعلقة بتوافق الفصائل على التهدئة في أكثر من مرة.

الهيكل التنظيمي والمؤسسي لحركة الأحرار الفلسطينية

يتكون الهيكل التنظيمي -اعتمد الباحث على مقابلات أجراها بسبب قلة المصادر المكتوبة- لحركة الأحرار الفلسطينية من ثلاث مؤسسات قيادية منتخبة: المؤتمر الحركي العام والمجلس الثوري والمكتب السياسي.

1. **المؤتمر الحركي العام:** يضم كلًا من أعضاء: المكتب السياسي - المجلس الثوري - المجلس الاستشاري - المجلس التنفيذي - قيادة الأقاليم والمناطق - الكتلة الطلابية - المجلس العسكري - قيادة الجهاز الأمني - أعضاء الدوائر المركزية - قيادة دائرة العمل النسائي - الكفاءات.

2. **المجلس الثوري:** يتكون المجلس الثوري من 41 عضوًا، ويناط به متابعة أعمال المكتب السياسي، ويعقد جلساته بشكل دوري مرتين في العام.

3. **المكتب السياسي:** أعلى مؤسسة قيادية في الحركة، ويتكون من 11 عضوًا فائزين بأعلى نسبة من أصوات المجلس الثوري، على أن يكون من بين أعضائه ممثل عن الحركة النسوية.

أما ما يتعلق بالمؤسسات الخدماتية أفاد الأمين العام لحركة الأحرار خالد أبو هلال بأن حركته

تطمح بالعمل في كافة المجالات إلا أن القدرة المادية للحركة تتعارض مع طموحاتها، وعليه فالقدرة على التدخل في العمل الاجتماعي والثقافي والرياضي والنقابي ما زالت محدودة (أبوهلال، 2021).

العلاقات الداخلية والخارجية لحركة الأحرار الفلسطينية

تتمتع حركة الأحرار بعلاقات فلسطينية داخلية متينة، حيث تجمعها علاقات تنسيق وتعاون مع كافة فصائل المقاومة، ويصفها أبو هلال «بالعلاقات الاستراتيجية»، كما تمكنت الحركة من تطوير علاقاتها مع باقي القوى الوطنية بعد القطيعة التي كانت عند التأسيس، وباستثناء حركة التحرير الوطني الفلسطيني «فتح» التي لا تزال ترفض الاعتراف بحركة الأحرار، فإن غالبية الفصائل والقوى الفلسطينية تجمعها علاقات ودية مع حركة الأحرار.

أما علاقات حركة الأحرار الفلسطينية الخارجية فقد أوضح أبو هلال أن حركته لا تربطها أي علاقات مع الخارج (المرجع السابق نفسه، 2021).

الفكر السياسي ونظرتها للمشروع الوطني

تُعرِّف حركة الأحرار الفلسطينية نفسها بأنها حركة مقاومة فلسطينية الوجه، عربية العمق، إسلامية التوجه والانتماء، ترى في الإسلام منهاج حكم ونظام شامل لكل جوانب الحياة، وحدود فلسطين بالنسبة لها هي الحدود التاريخية من البحر إلى النهر (حركة الأحرار الفلسطينية، 2013).

أما على الصعيد الفكري تتبنى حركة الأحرار جملة من القضايا والمفاهيم الفكرية التي تعتقد بأنها تخدم المشروع الوطني الفلسطيني ومشروع التحرر، وتساهم في تمتين الجبهة الداخلية الفلسطينية ومعالجة التناقضات القائمة فيها، لذلك فهي تتبع الديمقراطية التي تضمن التداول السلمي للسلطة، وتؤمن بضرورة صون الحريات العامة والخاصة وضمان مشاركة فاعلة للمرأة الفلسطينية في الحقل السياسي وغيرها من القيم والمفاهيم السائدة في مجتمعنا الفلسطيني بوصفة مجتمعا متعلمًا وطنيًّا متسامحًا داخليًا.

1. **الديمقراطية:** تؤمن حركة الأحرار بمنهج الشورى والأسلوب الديمقراطي طريقًا لإدارة الحياة السياسية والتنظيمية (حركة الأحرار الفلسطينية، 2013). وحول السلوك الديمقراطي لحركة الأحرار أفاد الأمين العام خالد أبو هلال أن حركته مارست الديمقراطية داخل أطرها مرة واحدة فقط، ولم ترغب الحركة في تكرارها لاعتبارات خاصة، بينما تؤمن الحركة بحق شعبنا بالاختيار، وتؤيد كل أشكال الانتخابات في كافة المؤسسات السياسية (الرئاسة –

المجلس التشريعي – المجلس الوطني – الانتخابات المحلية والنقابية) (أبو هلال،2021).

2. **الحريات العامة والخاصة:** تنص (المادة 13) في اللائحة الداخلية لحركة الأحرار «أن حقوق الإنسان بغض النظر عن اللون أو العرق أو الدين، وكذلك حق الناس بالحرية في التعبير عن آرائهم في أمور المجتمع المتعلقة بحقوقهم ومصلحتهم بما لا يتعارض مع المصلحة العامة وحرية الآخرين هي حقوق مكفولة ومصانة» (حركة الأحرار الفلسطينية، 2013). ويؤصل الأمين العام لحركة الأحرار خالد أبو هلال رؤيته للحريات العامة والخاصة بأن حركته تدعمها في إطار القانون الفلسطيني المنضبط مع شريعتنا الإسلامية (أبو هلال،2021).

3. **المرأة:** تولي حركة الأحرار الفلسطينية أهمية كبيرة للمرأة، وهي ممثلة في الهيئات القيادية العليا للحركة، ومن ضمن مؤسساتها دائرة العمل النسائي، وعمل المرأة داخل الأطر التنظيمية منسجم مع ما تقره الشريعة الإسلامية (أبو هلال،2021). وتنص (المادة 12) من لائحتها الداخلية «أن المرأة تتساوى مع الرجل في إنسانيتها وكرامتها ولها الحق في القيام بواجباتها ودورها لخدمة المجتمع وممارسة النشاط السياسي كما في الفقه الإسلامي» (حركة الأحرار الفلسطينية، النشأة، اللائحة الداخلية، فلسطين، 2013).

4. **التداول السلمي للسلطة:** حركة الأحرار مع التداول السلمي للسلطة والخضوع لإرادة شعبنا كما أكد أمينها العام خالد أبو هلال، ولكن الجديد في رؤية حركته لمكونات النظام السياسي بشقيها السلطة الفلسطينية ومنظمة التحرير الفلسطينية، حيث يرى أبو هلال أن السلطة الفلسطينية ثمرة فاسدة لاتفاقية أوسلو وأداة لمحاربة المشروع الوطني الفلسطيني، أما منظمة التحرير الفلسطينية فهي هيكل إداري فاسد وغير موفق، وينبغي تعديله بسبب هيمنة وتفرد فتح في السيطرة عليها، وينبغي العمل على إعادة هيكلتها بما يتوافق وينسجم مع جميع المكونات الفلسطينية.

المشروع الوطني الفلسطيني

ترى حركة الأحرار الفلسطينية أن المشروع الوطني الفلسطيني يقوم على تحرير فلسطين التاريخية من البحر إلى النهر، وهذا لا يمكن أن يتم دون المقاومة بكافة أشكالها وعلى رأسها المقاومة المسلحة، وفي حال تحقق ذلك فإن عودة اللاجئين ستصبح تحصيلًا للحاصل، وأن اتفاق أوسلو يشكل العائق الأكبر في تحقيق تطلعات الفلسطينيين، وعليه فدون العودة عن هذا الاتفاق وإفرازاته السياسية والأمنية والاقتصادية، فمن الصعب تحقيق تطلعات شعبنا الفلسطيني بإنجاز المشروع الوطني التحرري.

يرى الباحث من خلال مقابلته ومتابعته لوثائق وأدبيات حركة الأحرار الفلسطينية، أن الحركة لديها تطلعات وحرص على بناء شبكة مؤسسات في كافة المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والعسكرية والأمنية، ونجحت في ذلك نسبيًا رغم شح الموارد والإمكانات، حيث وجَّهت حركة الأحرار الدعم المالي إلى هذه القطاعات كون العمل العسكري بعد نشأتها كان محدودًا؛ سواء لظروف متعلقة بالتهدئة المبرمة في أغلب الوقت بعد انطلاقتها عام 2007م، أو لوجود فصائل مقاومة فاعلة وذات إمكانيات كبيرة مثل حركة حماس، إلا أن التحديات المتمثلة في ضعف التمويل والاستهداف الإعلامي من قبل خصوم الحركة تقوّض جهودها في الاستقطاب والبناء المؤسسي، الذي يؤهلها للبقاء والاستمرارية وتنفيذ رؤيتها وأهدافها السياسية والعمل جنبًا إلى جنب مع باقي حركات المقاومة لتصويب المسار الذي رسمه اتفاق أوسلو.

وحول الاختلاف بين حركة الأحرار وبين حركتي حماس والجهاد الإسلامي فثمة توافقات وتطابقات من حيث: الموقف السياسي والفكر والممارسة والخطاب الإعلامي بينهم وعلى وجه التحديد مع حركة حماس، وهو ما يطرح سؤال الجدوى من الاستمرارية كحركة مستقلة بذاتها، وعدم اندماجها مع حركة حماس، وهو ما يعزز من فرضية أن وجود تلك الفصائل الناشئة ومنها حركة الأحرار مرتبطة بالخلاف الكبير بين حركتي حماس وفتح. وتسعى حماس من خلال دعم وتأييد هذه الفصائل إلى إيجاد جبهة من أكبر عدد ممكن من الفصائل التي تتفق معها في التوجهات السياسية، وخاصة فيما يتعلق بمنظمة التحرير، وأيضا لكسر فكرة أن حماس هي وحدها خارج منظمة التحرير، وأنه وإن كان هناك توافق كبير بين فصائل منظمة التحرير على العديد من القضايا، فإن هناك فصائل خارج المنظمة تشكل زخمًا ربما يساوي أو يزيد لزخم فصائل منظمة التحرير. وعليه يخلص الباحث إلى أن حركة حماس تحرص على الحفاظ على استمرارية حركة الأحرار وباقي فصائل المقاومة الناشئة وعدم دمجهم في صفوفها، لتكون في أيّة حوارات مستقبلية فصائل تقابل فصائل منظمة التحرير في التمثيل السياسي داخل منظمة التحرير الفلسطينية وخارجها.

ثانياً: لجان المقاومة في فلسطين

بعد مرور عدة سنوات على توقيع اتفاق أوسلو عام 1993م، بدأت ملامح الاتفاق تتضح للرأي العام الفلسطيني عمومًا ولكادر حركة «فتح» على وجه الخصوص، لم يكن الموقف داخل «فتح» موحدًا تجاه هذه الاتفاقية، حيث وصفه موقعوه بأنه سيّئ، وعلى رأسهم الرئيس الفلسطيني ياسر عرفات في خطاب ألقاه في مخيم جباليا للاجئين في قطاع غزة عند عودته إلى التراب الفلسطيني

بموجب اتفاق أوسلو، قال: «أنا أعرف أن عددًا منكم هنا يرون أن أوسلو اتفاقية سيئة. إنها اتفاقية سيئة، نعم، ولكنها أفضل ما يمكننا أن نحصل عليه» (Usher, 1995). ومع مرور الوقت ازدادت الجهات الرافضة لأوسلو، ووجدت فرصتها لتنظيم نفسها مع اندلاع شرارة انتفاضة الأقصى 2000/09/28م، ومن أبرز هذه الجهات لجان المقاومة الشعبية[1].

أسس جمال أبو سمهدانة «أبو عطايا» (الجزيرة نت، 2006) لجان المقاومة في فلسطين، ليصبح أمينها العام. حيث اجتمع أبو سمهدانة مع محمد أبو نصيرة وأبو ياسر الششنية وأبو يوسف القوقا[2] وإسماعيل أبو القمصان، وتم الاتفاق على مسمى لجان المقاومة الشعبية وذراعها العسكري «ألوية الناصر صلاح الدين» وتحديد يوم 2000/9/28م موعدًا لانطلاقتها، وهو اليوم الذي اقتحم فيه أرئيل شارون المسجد الأقصى، واندلعت على أثره شرارة انتفاضة الأقصى، رافعين شعار تحرير فلسطين من بحرها إلى نهرها (الششنية، 2021).

تعرضت لجان المقاومة في فلسطين لتحديات عديدة أهمها: استهداف الاحتلال الصهيوني لقيادات الصف الأول من كوادرها، ولكن التحدي الآخر حصل في يوليو عام 2008م، وتمثل في انشقاق أبو القاسم دغمش وبعض من رفاقه، ليشكلوا حركة المقاومة الشعبية من رحم لجان المقاومة في فلسطين.

الهيكل التنظيمي والمؤسسي

أخذ الهيكل التنظيمي والمؤسسي للجان المقاومة في فلسطين الطابع العسكري، وغاب الطابع السياسي عند التأسيس، ومع مرور الزمن بدأ الاهتمام بالهيكل التنظيمي والمؤسسي (الششنية، 2021) ، فقامت لجان المقاومة في فلسطين بالعمل على تأسيس شبكة مؤسسات مجتمعية ورياضية وثقافية ومراكز نسوية، وهناك عملية منتظمة لتدوير المواقع والمسؤوليات، وإدارة التنظيم تعتمد على التوافق وليس الانتخاب وذلك لظروف خاصة بالتنظيم (الششنية، 2021) ووضعت لجان المقاومة في فلسطين هيكلية عامة للتنظيم، وهو على النحو التالي (لجان المقاومة في فلسطين، 2020):

1- والتي تغيّر اسمها إلى لجان المقاومة في فلسطين بعد خلاف نشب في صفوفها عام 2008م أدى إلى تغيير الاسم. ونشوء حركة المقاومة الشعبية برئاسة أبو القاسم دغمش من رحمها.

2- العبد يوسف القوقا أبو يوسف ولد في مدينة غزة عام 1968م، ناشط في حركة فتح وأحد أبناء أجهزتها الأمنية على الرغم من رفضه الشديد لاتفاق أوسلو، تقلد منصب القائد العام لألوية الناصر صلاح الدين الذراع العسكري للجان المقاومة في فلسطين، تم اغتياله في مدينة غزة بواسطة سيارة مفخخة في مارس من العام 2006م.

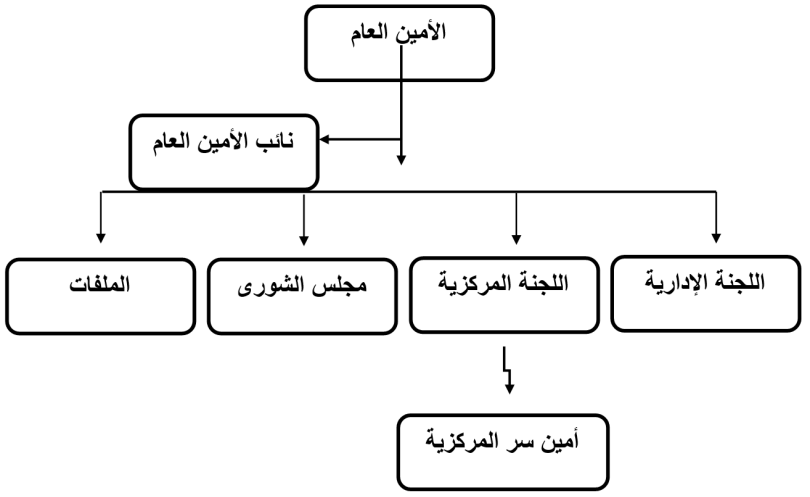

شارك الجهاز العسكري (لجان المقاومة في فلسطين، النظام الأساسي للجان المقاومة في فلسطين، 2020) للجان المقاومة في فلسطين ألوية الناصر صلاح الدين العديد من العمليات العسكرية، والتي شكلت محطةً فارقةً في تاريخ الصراع الفلسطيني الإسرائيلي، فمن أهم عملياتها العسكرية ما سُميت بـ«الوهم المتبدد» بتاريخ 2006/6/25م، والتي أسفرت عن مقتل جنديين وأسر الجندي جلعاد شاليط (موقع القسام، 2022)، والتي ترتب عليها فيما بعد صفقة تحرير الأسرى مقابل شاليط عام 2011. بالإضافة للعملية العسكرية الشهيرة التي أدت إلى تفجير دبابة «الميركافاه 4» والمعروفة بقوة تحصينها بتاريخ 2002/2/14م (موقع قاوم، 2003).

العلاقات الداخلية والخارجية للجان المقاومة في فلسطين

تحرص لجان المقاومة في فلسطين على علاقة وطنية مع كل القوى الوطنية والإسلامية، وحسب حديث الأمين العام للجان المقاومة في فلسطين أيمن الششنية «أبو ياسر» فإن حركته تحتكم في علاقاتها الداخلية مع الفصائل بناءً على الموقف من المقاومة، وعليه تربط حركته علاقات استراتيجية مع حركتي حماس والجهاد الإسلامي وباقي فصائل المقاومة، وتربطها علاقة أيضا مع الفصائل التي لا تتبنى الكفاح المسلح (الششنية، 2021).

أما عن علاقات لجان المقاومة في فلسطين الخارجية، أوضح الأمين العام «الششنية» تبنيهم أن العلاقة يجب ألا تؤثر على استقلال القرار، كما أنهم يتمتعون بعلاقة جيدة مع مصر، ولكنها ذات طبيعة أمنية وليست سياسية. ولديهم أيضا علاقات قوية مع حزب الله وإيران (الششنية، 2021).

الفكر السياسي والاجتماعي ونظرتها للمشروع الوطني

تضع المادة الأولى من النظام الأساسي للجان المقاومة في فلسطين ملامح فكرها السياسي ونظرتها للمشروع الوطني، حيث تُعرِّف لجان المقاومة في فلسطين نفسها بأنها «حركة تحرر وطني فلسطيني، هدفها الرئيس يتمثل في تحرير كامل فلسطين، وتصفية المشروع الاستعماري والعنصري الصهيوني وإزالة الاحتلال وآثاره عن أرضنا ومقدساتنا». وأن الأداة لتحقيق ذلك هي المقاومة. كما توضح الحركة أن منهجها هو الإسلام، وهي تحتكم إليه في كافة أعمالها. وتتجلى ملامح الفكر السياسي للجان المقاومة في فلسطين في بعض القضايا التي تساهم -من وجهة نظرهم- في الارتقاء بالمشروع الوطني الفلسطيني، والمتمثلة في: الديمقراطية – الحريات العامة والخاصة – المرأة – التداول السلمي للسلطة (لجان المقاومة في فلسطين، 2020). تنطلق لجان المقاومة في فلسطين في رؤيتها للديمقراطية من منطلقات دينية، ويعرفون أنفسهم أنهم بمرجعية إسلامية «وسطية معتدلة» بعيدًا عن الغلو والتكفير، ولا تعترض على الديمقراطية. وتؤيد اللجان الحريات العامة والخاصة التي تنسجم مع الشريعة الإسلامية.

المرأة

يؤصل الأمين العام لحركة المقاومة في فلسطين لمكانة المرأة داخل الحركة، بأن المرأة حاضرة داخل أروقة الحركة، ولكن حتى اللحظة لم يتسنَّ أن تندمج المرأة ضمن المكتب السياسي، وأن الحركة تدرس في القريب العاجل أن تكون المرأة ضمن مكون الحركة (المرجع السابق).

نظرتها للمشروع الوطني

تنظر لجان المقاومة في فلسطين إلى المشروع الوطني بأنه قائم على تحرير فلسطين من بحرها إلى نهرها، وهي تؤمن بالمقاومة المسلحة كسبيل لتحقيق أهدافها (المرجع السابق).

وعلى الرغم من العمليات العسكرية النوعية التي قامت بها اللجان فإنها لم تنجح في بناء شبكة مؤسسات تكون قادرة على تثبيت أركانها كفصيل يتبنى العمل المسلح في الأراضي الفلسطينية المحتلة، وهو ما أثر على بنيتها التنظيمية لا سيما بعد استشهاد مجموعة من كادرها، فالتشكيل العسكري الذي ترتكز عليه اللجان لا يضمن لها الاستمرارية والتأثير في الحالة الفلسطينية، وإنما قدرتها على بناء مؤسسات سياسية وخدمية واجتماعية وعسكرية وأمنية تؤهلها لاستقطاب مزيد من الشباب المؤمن بنهج الكفاح المسلح، ويرفض الانضمام لحركتي حماس والجهاد الإسلامي، وهذا يتطلب تمويلًا غير مشروط من دول وأفراد وأحزاب سياسية مؤمنة بالفكرة.

ثالثاً: حركة المجاهدين

تأسست حركة المجاهدين في أكتوبر 2000م، ومن أبرز مؤسسيها: عمر أبو شريعة - أسامة المدهون - سامي أبو شريعة - نائل أبو عودة - الدكتور سالم عطا الله - محمد شحادة - يوسف أبو زياد - أحمد أبو شريعة - عزمي قديح وآخرين.

وأغلب المؤسسين لحركة المجاهدين خرجوا من رحم حركة فتح ومؤسسات السلطة الفلسطينية، والدافع الرئيس لهذا الخروج هو الرفض العام لمسار أوسلو والمفاوضات التي تلتها، وقد كان اسم الحركة الأول «كتيبة المجاهدين»، وكان تركيز الحركة على العمل العسكري في الضفة الغربية وقطاع غزة (أبو شريعة، 2022).

واجهت حركة المجاهدين عدة تحديات بعد انطلاقتها، وأولى التحديات أن الحركة لم يتم رعايتها ودعمها من دولة أو حركة أخرى، ولكن بعد اشتداد عودها بدأت الحركة بالانفتاح على حركتي حماس والجهاد الإسلامي، وبدأ التنسيق ميدانيًا بينهما عبر عمليات مشتركة، أهمها عملية التسلل والاقتحام لمستوطنة نتساريم، والتي خاضها القسام وسرايا القدس وحركة المجاهدين (المرجع السابق).

وقد كثف الاحتلال استهدافه لحركة المجاهدين، فقد حاول اغتيال المجلس التأسيسي لحركة المجاهدين في حي تل الهوى بمدينة غزة، ثم قام الاحتلال باغتيال مجموعة من قادتها أبرزهم الأمين العام للحركة الشهيد عمر أبو شريعة، حيث قام الموساد باغتيال الشهيد في مستشفى ميلاد داخل العاصمة الإيرانية طهران خلال تلقيه العلاج نتيجة إصابته في قصف إسرائيلي مباشر (المرجع السابق).

الهيكل التنظيمي والمؤسسي لحركة المجاهدين

الهيكل التنظيمي يقوم على هيكلين (أبو شريعة، 2022)، الأول: الهيكل الاستشاري ورسم السياسيات والاستراتيجيات وهو مجلس الشورى. الثاني: الهيكل الإداري لتنفيذ السياسات، ويترأسه مكتب الأمانة العام لحركة المجاهدين، وينبثق عنه ملفات لإدارة العمل التنظيمي، منها في غزة ويترأسها نائل أبو عودة، والخارج يترأسها سالم عطا الله، أما الضفة الغربية فهي في طور التأسيس، وتمنع الأجهزة الأمنية للسلطة الفلسطينية أي نشاطات للحركة.

وعلى صعيد المؤسسات يوجد ملف مركزي يدار من الأمانة العامة للحركة، واسمه دائرة

المؤسسات، وينطوي تحتها مؤسسات رياضية واجتماعية ومراكز شبابية وخيرية ونقابية، وهناك دائرة نسوية مستقلة.

العلاقات الداخلية والخارجية لحركة المجاهدين

يقول الأمين العام لحركة المجاهدين أسعد أبو شريعة: «أن حركة المجاهدين في علاقاتها الداخلية أقرب لمن تتوافق معها في «الفكر»، وتُقل مع من يبتعد عنها، فهي أقرب لحركتي حماس والجهاد، وتحتفظ بعلاقات مع حركة فتح، والتي تجتمع معها تحت سقف الغرفة المشتركة لفصائل المقاومة بما فيها كتائب شهداء الأقصى (أبو شريعة، 2022).

أما العلاقات الخارجية فلم تربط الحركة أي علاقات مع دول عربية باستثناء مصر عبر بوابة المخابرات المصرية، أما العلاقة مع إيران فهي قوية ويسودها التعاون، ولحركة المجاهدين أيضًا علاقة مع حزب الله اللبناني وأنصار الله اليمني (المرجع السابق).

الفكر السياسي لحركة المجاهدين

يمكن تلخيص أبرز معالم الفكر السياسي لحركة المجاهدين عبر مجموعة نقاط على لسان أمينها العام تتمثل في:

1. **الديمقراطية:** مصطلح له تعريفات متعددة، وحركة المجاهدين ترى الديمقراطية بأنها الشورى. لأنه لا يعقل مساواة صوت العالِم بالجاهل، والحركة تعتمد الشورى.

2. **المرأة:** لا مانع لدى الحركة من وجود المرأة في الأمانة العامة والمجلس التشريعي الفلسطيني، ولكن أن تتقلد المرأة رئاسة الأمانة العامة فهذا ليس من لوائح التنظيم.

3. **الحريات العامة والخاصة:** الحرية للفرد مطلقة ما لم تمس حرية الآخرين وحقوقهم ومعتقداتهم، ومن حق الناس أن تُكوِّن هيئات وأحزاب تعبر عن أفكارها.

4. **التداول السلمي للسلطة:** ترى الحركة أن التداول السلمي للسلطة يكون بين ومن خلال مجلس حكماء أو علماء، ومن كان منهم في السلطة وجب عليه تسليم السلطة لمن يتم اختيارهم بشكل سلمي.

5. **المشروع الوطني من وجهة نظر حركة المجاهدين:** وهو قائم على التحرير بثلاثة أسس: أمة داعمة وهي واحدة لا مذهبية ولا تفرقة بينها - شعب فلسطين في الداخل والخارج محتضن

لرؤية المقاومة وبرنامجها - بندقية مقاتلة. واستنهاض المشروع الوطني يبدأ عند إصلاح النظام السياسي الفلسطيني لا سيما منظمة التحرير الفلسطينية والسلطة الفلسطينية. وترى حركة المجاهدين أن منظمة التحرير بحاجة إلى إعادة ترميم هياكلها، لأن المنظمة بشكلها الحالي لا تمثل المجموع الوطني لعدم وجود حماس، والجهاد، والمجاهدين، وغيرهم. وبالنسبة لموقفها تجاه السلطة الفلسطينية، فالحركة ترى أن لا بد من تغيير وظيفتها ودورها بما يخدم مصالح الشعب الفلسطيني (أبو شريعة، 2022).

استفادت حركة المجاهدين خلال عملها من نموذج حركتي حماس والجهاد الإسلامي عبر مسارين: الأول يتمثل في بناء المؤسسات الدعوية والخدمية، وهي تسير على نفس طريق حركتي حماس والجهاد الإسلامي عبر حرصها على البناء المؤسساتي وتنويع مصادر التمويل. والثاني يقوم على فتح علاقات خارجية بهدف جلب التمويل المادي والعسكري وهو ما يضمن بقائها.

رابعاً: حركة المقاومة الشعبية

تشترك حركة المقاومة الشعبية مع لجان المقاومة في فلسطين في الإرث التاريخي والنضالي منذ اندلاع انتفاضة الأقصى، ويعتبر شهر يوليو 2008م تاريخ انطلاق حركة المقاومة الشعبية بعد حسم الخلاف الذي وقع داخل لجان المقاومة في فلسطين، لتستمر اللجان باسمها وجناحها المسلح ألوية الناصر صلاح الدين، بينما تعمل حركة المقاومة الشعبية وجناحها العسكري كتائب الناصر صلاح الدين كتنظيم مستقل بذاته، يقوده أمينه العام أبو القاسم دغمش.

اصطدمت حركة المقاومة الشعبية كغيرها من فصائل المقاومة الناشئة بتحديات عديدة أهمها: ضربات الاحتلال الصهيوني لهم وضعف التمويل وضغط حركة فتح على كادر التنظيم؛ كون حركة المقاومة الشعبية خرجت من رحم حركة فتح مثلها مثل باقي فصائل المقاومة الناشئة، وغياب المؤسساتية القادرة على بناء تنظيم قادر على التطور والارتقاء في كافة المجالات (عروق، 2022).

الهيكل التنظيمي والمؤسسي

نفى نائب الأمين العام لحركة المقاومة الشعبية رزق عروق وجود مؤسسات مجتمعية وثقافية ورياضية تابعة للحركة نظرًا للأزمة المالية التي تعصف بالتنظيم، وأكد عروق وجود هيكل تنظيميّ ونظام داخلي لضبط علاقات التنظيم ومؤسساته، وتتشكل هيكلية الحركة من المجموعة التنظيمية ومجلس المنطقة ومجلس المحافظة والمجلس الأعلى الذي يتكون من العسكري والإعلامي والجماهيري. ومن أهم مهام المجلس الأعلى تولي الإشراف على أنشطة الحركة ووضع

الخطط التنظيمية والإشراف على الميزانية العامة (حركة المقاومة الشعبية، البرنامج السياسي والنظام الداخلي، 2000).

«إن بناء الحركة وهيكلتها يتكون من المجموعة التنظيمية ومجلس المنطقة ومجلس المحافظة والمجلس الأعلى الذي يتكون من العسكري والإعلامي والجماهيري ومن أهم مهام المجلس الأعلى تولي الإشراف على أنشطة الحركة ووضع الخطط التنظيمية والإشراف على الميزانية العامة» (المصدر السابق).

وهناك أيضًا المكتب السياسي ومن أهم مهامه: تنفيذ قرارات المؤتمر العام ومجلس الشورى، والعمل على تحقيق أهداف الحركة وتطلعاتها، وإعداد اللوائح والتعديلات الداخلية على البرنامج السياسي، ويضم الهيكل التنظيمي مجلس الشورى والأمانة العامة والمؤتمر العام.

العلاقات الداخلية والخارجية

تسعى حركة المقاومة الشعبية لتأسيس علاقات داخلية مع جميع القوى والفصائل والمكونات المجتمعية الأخرى، ولكن العلاقة مع فصائل المقاومة أكثر تمايزًا بسبب الالتقاء في الرؤى والأهداف. أما العلاقة مع الخارج فهي قائمة مع مصر وإيران والنظام السوري (عروق، 2022).

الفكر السياسي لحركة المقاومة الشعبية

يلخص رزق عروق نائب الأمين العام أبرز معالم الفكر السياسي لحركة المقاومة الشعبية في مجموعة النقاط الآتية (المرجع السابق نفسه):

1. **الديمقراطية:** تؤمن الحركة في الانتخابات الحرة النزيهة وسيلة وحيدة لاختيار ممثلي الشعب، وتلتزم بالحريات ما دام لا تتعارض مع الشريعة الإسلامية.
2. **المرأة:** تؤمن الحركة بدور المرأة الاجتماعي والسياسي وبما لا يتعارض مع الشريعة الإسلامية.
3. **المشروع الوطني:** المشروع الوطني من وجهة نظر حركة المقاومة الشعبية هو تحقيق هدف العودة والتحرير وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة. وترى حركة المقاومة الشعبية أن منظمة التحرير الفلسطينية ينبغي أن تكون بيتًا جامعًا للكل الفلسطيني، وتكون حاضنة للجميع مع ضرورة العودة للميثاق القومي. وبالنسبة للسلطة الفلسطينية ترى الحركة أنها ترتكب أخطاءً سياسية كبيرة لا سيما في تعاملها مع القضايا الوطنية، ولا بد من تغيير وظيفتها

ووقف التنسيق الأمني مع الاحتلال، وإنهاء العمل باتفاق أوسلو.

إن مستقبل حركة المقاومة الشعبية هو الأضعف من بين فصائل المقاومة الناشئة؛ حيث تعاني الحركة ضعفًا في التمويل وفي البناء المؤسسي، وتبذل جهودًا في البحث عن مصادر تمويل تؤهلها للبقاء وللفعل السياسي عبر تعزيز علاقاتها بمحور المقاومة، ولكن حتى اللحظة لم يرصد الباحث فعلًا سياسيًا أو نضاليًا، وهو ما يعزز من فرضية تراجع مكانة الحركة في الساحة الفلسطينية وعليه تراجع تأثيرها على المشروع الوطني.

ختامًا لا بد من الإشارة إلى أن حركات ناشئة أخرى وجدت لفترة محدودة، ولم تتمكن من الاستمرار، وهي كتائب الشهيد أحمد أبو الريش سيف الإسلام، ومن خلال معلومات خاصة وصل إليها الباحث تبين أن هذه الكتائب عملت لفترة زمنية محددة ثم اندثرت ولم تكمل مسيرتها، وكذلك الأمر بالنسبة إلى جيش الإسلام.

خامساً: مقارنة تحليلية بين فصائل المقاومة الناشئة ومستقبلها

بعد دراسة حالة فصائل المقاومة الناشئة (الأحرار – لجان المقاومة في فلسطين – حركة المجاهدين – حركة المقاومة الشعبية) وهي حركات ما زالت مستمرة حتى كتابة هذه السطور، سيتناول هذا المحور تقييم لقدرة هذه الفصائل على الاستمرار ومدى تأثيرها في الحالة الوطنية الفلسطينية، وذلك من خلال وجهة نظر عدد من الفصائل والنخب الفكرية.

رأي النخب السياسية والفكرية والفصائلية في حركات المقاومة الناشئة

أجرى الباحث مجموعة من المقابلات مع قيادات الفصائل الفلسطينية، للوقوف على رأيهم في الحركات الناشئة بعد انتفاضة الأقصى عام 2000 ومستقبلها وأثرها على المشروع الوطني الفلسطيني، وقد تفاوتت أراؤهم على النحو التالي:

حركة المقاومة الإسلامية «حماس» وعلى لسان الناطق باسمها د. عبد اللطيف القانوع، يرى في حركات المقاومة الناشئة أن لديها حضورًا في الشارع الفلسطيني بسبب تبنيها للمقاومة، وهو الهدف الاستراتيجي الذي تجتمع عليه الفصائل بمختلف مسمياتها وأشكالها العسكرية. وعليه ترى حركة حماس أن تلك الحركات إضافة للمشروع الوطني (القانوع، 2022).

حركة التحرير الوطني الفلسطيني «فتح» وعلى لسان مسؤول مكتبها الإعلامي السابق منير الجاغوب، يرى أن المحدد الأهم في قياس الفاعلية والأثر على المشروع الوطني هو النتيجة عبر

الفعل الحقيقي في مواجهة الاحتلال وتحقيق تطلعات الشعب الفلسطيني، حيث يرى الجاغوب أن القياس بالفعل وليس بعدد الفصائل، وأن تلك الفصائل وزنها ليس مؤثرًا، وهي صنيعة حركة حماس لتواجه بها فتح وفصائل منظمة التحرير، وعليه لا أعتقد أنها ستؤثر على المشروع الوطني، وهذا لا يعني ألا نثني على فعلهم النضالي (الجاغوب، 2022).

حركة الجهاد الإسلامي في فلسطين وعلى لسان عضو المكتب السياسي في الحركة وليد القططي، يرى أن المشروع الفكري والسياسي لأي حركة هو عامل مهم لتحديد دورها ومدى استمراريتها. والحركات الناشئة بعد انتفاضة 2000 تفتقد لمشاريع واضحة، وهي تعتمد على غيرها من الحركات الفلسطينية، وبدون ذلك تكون مجرد جماعات مقاتلة وهياكل تنظيمية، لذلك فإن مستقبلها السياسي لن يكون فاعلًا ومؤثرًا بدرجة مهمة، وكذلك أثرها على المشروع الوطني الفلسطيني سيكون محدودًا. إلا إذا توحدت كلها في جبهة واحدة ببرنامج سياسي موحد أو انضمت إلى إحدى الحركات التي لها برنامج سياسي ومشروع فكري (القططي، 2022).

الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين وعلى لسان عضو مكتبها السياسي طلال أبو ظريفة، يرى أن فصائل المقاومة الناشئة هي جزء من غرفة العمليات المشتركة[3]، والجبهة الديمقراطية ترى أن تلك الفصائل تُشكل رافعة للفعل النضالي بجانب باقي فصائل المقاومة، وأن لهم تأثيرًا على المشروع الوطني الفلسطيني (أبو ظريفة، 2022).

الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين على لسان عضو اللجنة المركزية هاني الثوابتة، يرى أن المستقبل لفصائل المقاومة الناشئة يختلف من فصيل إلى آخر، ويضيف أن الفصيل الوحيد الذي يتوقع استمراريته هو لجان المقاومة في فلسطين لما لها من حضور ميداني ومؤسسي، بينما باقي الفصائل لا أتوقع لها الاستمرارية، وحول الأثر على المشروع الوطني يجزم الثوابتة أنه لا أثر لهذه الفصائل منفردة ومجتمعة على المشروع الوطني الفلسطيني (الثوابتة، 2022).

حزب الشعب الفلسطيني وعلى لسان عضو المكتب السياسي د. وجيه أبو ظريفة، يرى أن تشكيل الفصائل الناشئة كان في ظروف غاية في التعقيد بسبب الانقسام الداخلي والفصل الجغرافي، وفي ظل اختلاف البيئة السياسية والكفاحية بين الضفة الفلسطينية وقطاع غزة، ومعظمها عبارة عن مجموعات مسلحة دون أن يكون لديها برنامج سياسي أو اجتماعي، مما جعلها تُبقى بنيتها التنظيمية أقرب إلى التشكيلات العسكرية، وبالتالي لم يكن لها قطاعات أو مؤسسات تساهم

3- هي غرفة عمليات عسكرية مشتركة تضم الأذرع العسكرية لفصائل المقاومة الفلسطينية في قطاع غزة باستثناء حركة فتح، تأسست لأول مرّة عام 2006، والهدف من تأسيسها هو التنسيق في المواجهة المسلحة مع الاحتلال.

في توسع انتشارها جماهيريًّا، وبحكم هيكليتها العسكرية المتواجدة حصرًا في قطاع غزة الذي تحكمه حركة حماس، ولحاجاتها للدعم السياسي واللوجيستي، فهذه الفصائل تتماهى مع حماس في المواقف، مما أدى إلى وصفها بأنها تشكيلات رديفة لحركة حماس خاصة في قضايا الانقسام والاصطفاف السياسي. ويرى أن هذه الفصائل ستبقى أسيرة الجغرافيا، ولن تتوسع في الضفة الفلسطينية أو الخارج في المستقبل القريب، وعليه من الصعب أن يكون لهذه التشكيلات تأثير على السياق الفلسطيني الكلي؛ فهي ليست جزء من منظمة التحرير وليست جزء من أي مؤسسات تمثيلية ولا حتى الحوار الشامل أو لجنة المتابعة للقوى وبالتالي ستبقى معارضة بالمواقف، ولكن لن يكون لها تأثيرًا في حسم القضايا الوطنية الكبرى (أبو ظريفة، 2022).

يمكن تلخيص مواقف الفصائل من خلال الجدول التوضيحي التالي:

	الفصيل	القدرة على الاستمرارية	التأثير على المشروع الوطني
1	حركة حماس	نعم	نعم
2	حركة فتح	لا	لا
3	حركة الجهاد الإسلامي	لا	لا
4	الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين	لم تستمر باستثناء لجان المقاومة	لا
5	الجبهة الديمقراطية	نعم	نعم
6	حزب الشعب	لا	لا

جدول (1) وجهة نظر الفصائل الفلسطينية في مدى استمرارية فصائل المقاومة الناشئة وأثر وجودها على المشروع الوطني.

عوامل الاستمرارية والتأثير للفصائل الفلسطينية الناشئة بعد انتفاضة 2000

في المحاور السابقة تم استعراض ملامح تطور ونشأة أبرز الحركات السياسية الناشئة بعد الانتفاضة الثانية عام 2000، بالإضافة لهيكلياتها وملامح أساسية لتوجهاتها الاجتماعية والسياسية. إلا أن استمراريتها وتأثيرها على السياق الفلسطيني محل نقاش بين العديد من الباحثين والمختصين، وبناءً على مقابلات معمقة أجراها الباحث حول الفصائل التي تم التطرق لها في البحث، فإن استمراريتها تعتمد على العوامل التالية:

- معظم الفصائل الناشئة بعد الانتفاضة الثانية اعتمدت الكفاح المسلح كآلية للتحرير، وبالتالي جزء أساسي من استمرارها مرتبط بمسبب وجودها وهو الاحتلال، فمن المتوقع أن تستمر ظاهرة نشوء الأحزاب المسلحة غير الأحزاب التقليدية في حال استمر الاحتلال (جودة،سويرجو،العقاد،عبدو، 2022). وذلك أيضًا قد يرتبط وجودها كردة فعل على حالة الانقسام وتفرد حركة فتح بمنظمة التحرير والسلطة الفلسطينية.

- جزء من استمرار هذه الفصائل يعتمد أيضا على بنيتها وهيكليتها وقدرتها على التكيف مع الظروف الصعبة التي تمر بها، أو قدرتها أيضًا على التكيف مع التحولات في المجتمع الفلسطيني، فمثلًا يرى الباحث شرحبيل الغريب أنه بقدر ما تتوسع الحركات الناشئة داخل المجتمع من خلال مؤسسات اجتماعية وشبابية وخدماتية وإعلامية بقدر ما تكون فرصتها في الاستمرار أعلى، في حين الاقتصار على البنية العسكرية يقلل من فرص استمرارها. ومن الأمثلة التي يضربها الغريب على ذلك، المقارنة بين حركة الأحرار من جهة ولجان المقاومة وحركة المجاهدين من جهة أخرى، فهو يرى أن هناك مستقبلًا لحركة الأحرار، ولديها فرصة للحصول على بعض المقاعد في حال شاركت في أي انتخابات قادمة للمجلس التشريعي نتيجة اهتمامها بأبعاد غير عسكرية مثل الجانب السياسي والإعلامي وتفعيل دور المرأة، وهذا يجعلها قريبة إلى بعض الشرائح المجتمعية مما سيساعد على الاستمرارية والتأثير، في حين أن لجان المقاومة وحركة المجاهدين تقل فرصتها في الاستمرارية والتأثير نتيجة بنيتها وأهدافها المحصورة على الجانب العسكري.

- عامل آخر هو إمكانية الحركات الناشئة من الحصول على موارد مالية تحررها من التبعية، وكذلك تساعدها في التوسع داخل المجتمع الفلسطيني.

- العلاقة مع الفصائل هي من العوامل المؤثرة في الاستمرارية، فصحيح أن معظم الفصائل الناشئة هي خرجت من رحم حركة فتح، إلا أنها فيما بعد أصبحت قريبة من حركة حماس فكريًا وسياسيًا، ولا تحظى باستقلالية ومنهجية خاصة بها نتيجة الدعم المالي والعسكري الذي تتلقَّاه من حماس (أبو كريم، حبيب، 2022). وتتعامل حركة فتح مع هذه الفصائل على أنها أدوات بيد حركة حماس تستخدمها ضدها. وبالتالي لن تسمح حركة فتح لها بأي دور سياسي سواء من خلال الدخول لمؤسسات منظمة التحرير أو حتى في حوارات المصالحة وإنهاء الانقسام، بالإضافة أنها لن تسمح لها بالتواجد في الضفة الغربية. وبالتالي المُتاح لهذه الفصائل يرتبط بمقدار التوازن أو شكل العلاقة الذي ستنتهجه بالذات مع حركتي حماس وفتح (أبو كريم، 2022).

- معظم الفصائل الناشئة انشقت عن حركة فتح لأسباب تتعلق ببرنامج فتح السياسي وتخليها عن الكفاح المسلح، وبالتالي تشكلت الفصائل الناشئة بعد انتفاضة الأقصى عام 2000 كتعبير عن رفض المسار السياسي لحركة فتح. وبالتالي مستقبل علاقتها مع الفصائل الفلسطينية التقليدية مثل حماس وفتح واليسار الفلسطيني معتمد على موقف هذه الفصائل من الكفاح المسلح (لافي، 2022)، ويرى حسن لافي أن الحركات الفلسطينية الناشئة قادرة على استقطاب مجموعة مهمة من الشباب الفلسطيني الذي لا يجد نفسه ضمن حالات تنظيمية أيدولوجية يسارية أو إسلامية، ولكنه يؤمن بالكفاح المسلح ضد الاحتلال.

- في حال فقدت الفصائل الناشئة قدرتها على الاستمرارية، فهي أمام خيارين، الأول وهو بيدها. فممكن أن تسعى للاندماج مع فصائل أكبر. فحسب المختص بهذه الحركات عبد الله العقاد أن الفصائل الناشئة أقرب في خياراتها للاندماج مع حركة حماس أكثر من أي فصيل آخر نتيجة التوافق في الكفاح المسلح. في حين يرى الباحث حسن لافي أن العامل الأيدولوجي سيكون أحد التحديات للاندماج. وبالعودة للسبب المركزي لانشقاقها عن حركة فتح هو ابتعاد الأخيرة عن الكفاح المسلح، ففي حال عودة فتح للكفاح المسلح فمن الممكن أن تعود معظم هذه الفصائل لحركتها الأم. أما الخيار الثاني الاستيعاب وهو بشكل أساسي بيد منظمة التحرير إذا ما قررت ذلك، فممكن أن تشكل رافعة للمنظمة (عبدو، 2022).

الخاتمة

استفادت حركة حماس من الحركات الناشئة بعد انتفاضة الأقصى عام 2000، وخاصة الحركات الأربع التي تطرقت لهم الدراسة وهي: لجان المقاومة في فلسطين - حركة الأحرار - حركة المجاهدين - حركة المقاومة الشعبية. فحماس تتقاطع معهم في الكثير من القضايا السياسية والفكرية، وهناك مؤشرات وصل إليها الباحث من خلال مقابلاته تدعم ذلك: فحركة حماس حلت كتائب الشهيد أحمد أبو الريش سيف الإسلام، وكذلك هي من حسمت الخلاف داخل لجان المقاومة في فلسطين، وهي الداعم الأكبر لتلك الفصائل، بالإضافة إلى المواقف السياسية المتطابقة لتلك الفصائل مع مواقف حركة حماس.

أغلب الفصائل الفلسطينية الفاعلة لا ترى مستقبلًا لفصائل المقاومة الناشئة، ولا أثرًا لها على المشروع الوطني، ويختلف معها العديد من المختصين في أن استمرار هذه الفصائل معتمد على العديد من العوامل أبرزها: شكل البنى المؤسسية والهيكلية والمسار السياسي العام ومدى تكيفها معه، والعلاقة مع الفصائل التقليدية ومقدار التقاطع معهم. فخصوم هذه الفصائل يرون أن وجودها يهدف لكسر هيمنة فصائل منظمة التحرير الفلسطينية على النظام السياسي الفلسطيني.

المصادر والمراجع

المراجع العربية

موقع كتائب القسام. (2022) عملية الوهم المتبدد النوعية أسر الجندي جلعاد شاليط. تم الاسترجاع من الرابط. https://utm.guru/ufbfd

الجزيرة. (2006). أبو سمهدانة أول قائد ميداني يتولى منصبا أمنيا، تم الاسترجاع من الرابط https://cutt.us/MfWIr

قاوم. (2022). أسطورة الميركافاه التي حطمتها الوية الناصر صلاح الدين في 4 عمليات بطولية. تم الاسترجاع من الرابط https://cutt.us/2bWEk

معاً. (2007). قالت انهم تلقوا أوامرهم من رام الله، الداخلية المقالة تعلن القبض على مجموعة حاولت اغتيال خالد أبو هلال. تم الاسترجاع من الرابط https://utm.guru/ufbfj

المراجع الإنجليزية

Usher, G. (1995). *Palestine in crisis: The struggle for peace and political independence.* Pluto Press.

المقابلات الشخصية

- أبو شريعة، أسعد، 2022/1/12م، الأمين العام لحركة المجاهدين.
- أبو ظريفة، طلال، 2022/2/5م، عضو المكتب السياسي للجبهة الديمقراطية.
- أبو ظريفة، وجيه، 2022/2/1م، عضو المكتب السياسي لحزب الشعب الفلسطيني.
- أبو كريم، منصور، 2022/1/15م، كاتب ومحلل سياسي فلسطيني.
- أبو هلال، خالد، 2021/12/28م، الأمين العام لحركة الأحرار الفلسطينية
- الثوابتة، هاني، 2022/2/12م، القيادي في الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين.
- الجاغوب، منير، 2022/2/3م، الناطق باسم حركة التحرير الوطني الفلسطيني (فتح).
- جودة، أسعد، 2022/1/14م، باحث ومفكر فلسطيني.
- حبيب، إبراهيم، 2022/1/19م، الخبير في شؤون الأمن القومي.

- سويرجو، ذو الفقار، 2022/1/16م، كاتب ومحلل سياسي فلسطيني.
- الششنية، أبو ياسر، 2021/12/11م، الأمين العام للجان المقاومة.
- عبدو، حسن، 2022/1/19م، كاتب ومحلل سياسي فلسطيني.
- عروق، رزق، 2022/2/11م، نائب الأمين العام لحركة المقاومة الشعبية.
- العقاد، عبد الله، 2022/1/20م، كاتب ومحلل سياسي فلسطيني.
- الغريب، شرحبيل، 2022/1/15م، كاتب ومحلل سياسي شرحبيل الغريب.
- القانوع، عبد اللطيف،2022/2/4م، الناطق باسم حركة المقاومة الإسلامية (حماس)
- القططي، وليد، 2022/2/4م، عضو المكتب السياسي لحركة الجهاد الإسلامي.
- لافي، حسن، 2022/2/2م، الخبير في الشأن الصهيوني.

الوثائق

- البرنامج السياسي والنظام الداخلي لحركة المقاومة الشعبية. (2000).
- اللائحة الداخلية. حركة الأحرار الفلسطينية. (2013).
- النظام الأساسي للجان المقاومة في فلسطين. (2020).

التحوّلات في الحركات الإسلاميّة في فلسطين

عدنان أبو عامر

تشكّل الحركات الإسلامية في فلسطين مفصلاً محورياً في القضيّة الفلسطينيّة؛ نظراً لجذورها التاريخيّة في هذه المنطقة. وتعود لمرحلة ما قبل نكبة عام 1948، سواء بوجود الشُّعب التنظيميّة الأولى لجماعة الإخوان المسلمين، أو ذهاب عدد من الفاعلين إلى بعض الدول العربيّة والإسلاميّة لتلقي العلوم الشرعيّة، وارتباطهم المبكّر مع هذه الجماعة.

وبعد العدوان الإسرائيلي على الفلسطينيين والدول العربية في حزيران يونيو 1967 بقليل، وبروز المقاومة الفلسطينيّة على الساحة الأردنيّة، ودخول فصائل منظمة التحرير ميدان الصراع ضد الاحتلال، أثار غياب الحركة الإسلامية جملة من الانتقادات الحادّة لدى الشباب الفلسطيني من الإخوان المسلمين، ودعوا إلى ضرورة الانخراط في الكفاح المسلح، مع قناعتهم المتمثّلة بوجود نقاط ضعف في المشروع الوطني، تتركز حول غياب الأيديولوجيّة الإسلاميّة عن منظمة التحرير.

مع مرور الوقت، وتحديداً مع بداية عقد الثمانينيّات، تأسست مجموعة من الحركات الإسلامية في الأراضي المحتلة، التي بدأت المقاومة المسلحة ضد الاحتلال الإسرائيلي، وعملت على «أدلجة» الصراع مع الاحتلال، بصورة واضحة، ونجحت في تجييش وحشد قطاعات واسعة من الفلسطينيين، وانضمامهم المبكّر لهذه الجماعات بصورة مؤطره تنظيميّة.

تناقش الدراسة الحالية أهم الحركات الإسلاميّة في فلسطين، المسيّسة منها وغير المسيّسة، وتقدّم قراءة ميدانيّة لواقعها القائم حاليّاً، ويستثني البحث التحولات في حركة حماس، التي شكلت رافعة العمل السياسي الإسلامي «الحركي»، فلها مبحث آخر، مع أن الدراسة لن تنشغل كثيراً بالتفاصيل الإجرائيّة التاريخيّة الدقيقة لنشأة هذه الحركات والقوى، بل ستركز على سياساتها، وأثرها على مجمل القضية الفلسطينية. في الوقت ذاته، تحاول الدراسة الخروج بجملة من النتائج للتعرف على خارطة الحركات الإسلامية الفلسطينية، سواء من حيث التحالفات البينية، أو الانشقاقات التنظيميّة، تمهيداً لنشوء مزيد من المجموعات.

تسلّط الدراسة الضوء على العدد الأكبر من المجموعات الإسلاميّة في الساحة الفلسطينية، باستثناء حماس، سواء التاريخية منها، وهي: حركة الجهاد الإسلامي، وحزب التحرير، والتبليغ والدعوة، أو تلك الناشئة حديثاً في السنوات الأخيرة، مثل المجموعات السلفية ذات التوجه الجهادي، والفلسطينية المنشأ، أو ذات الامتدادات الخارجية، لاسيما عقب نشوء تنظيمات

القاعدة والدولة الإسلامية في أواخر القرن العشرين وأوائل القرن الحادي والعشرين، والتعرف على العوامل التي ساعدت في نشوء هذه الحركات، وكذلك العلاقات البينية بين هذه الحركات، والعلاقات مع الحركات الفلسطينية الأخرى.

ومن المتوقع أن يعثر القارئ على قواسم مشتركة بين هذه التنظيمات، بمختلف تشعّباتها الجغرافية والأيديولوجيّة، وفي الوقت ذاته سنجد جملة أخرى من أوجه الخلاف والتباين بينها، إلى الحد الذي ربما أوقعها في بعض المواجهات المسلحة، فضلاً عن تبادل الاتهامات.

وتحاول الدراسة التعرف على التباين في أدوات وأهداف هذه الحركات، وقد انخرط عدد منها في العمل المسلح، ورافق ذلك الدخول في مواجهات قاسية مع السلطة الفلسطينيّة ابتداءً، ثمّ مع حماس، التي وجدت أنّ نشاط بعض هذه الحركات موجّه بالأساس لتحدّي سيطرتها على قطاع غزة، ممّا أدخل الجانبين في حالة من الشدّ والجذب.

تنطلق الدراسة من فرضيّة أساسيّة مفادها أنّ الحركات الإسلاميّة الفلسطينيّة لم تعد على هامش الساحة السياسيّة الفلسطينيّة، كما كان في عقود سابقة، بل إنّها تتصدّر المشهد الفلسطيني: سياسياً وتنظيمياً، في ظل تزايد مستوى تأثيرها الميداني، وتنامي أعداد المنتسبين إليها، فضلاً عن تحوّلهم في بعض المحطّات الفلسطينية الى «بيضة قبّان» في إدارة الساحة السياسيّة والحزبيّة.

أولاً: حركة الجهاد الإسلامي

برزت الكثير من التساؤلات والاستفسارات حول نشأة حركة الجهاد الإسلامي، لاسيّما في ظل توقيت حرج عاشته القضية الفلسطينية، بالتزامن مع توقيع أول اتفاقية تسوية بين مصر والاحتلال عبر معاهدة «كامب ديفيد» عام 1979، مما ترك آثاراً سلبية على القضية الفلسطينيّة (طرابلسي، 1988). تبلور مشروع الحركة عبر حوار موسّع بين مؤسّسيها من الطلبة الفلسطينيين الدارسين في مصر، بقيادة فتحي الشقاقي، وسعيهم لإيجاد إجابة لسؤالهم الإشكالي حول الهويّة الفلسطينيّة، وهو ما عبّر عنه في جملة الشقاقي الشهيرة «وطنيين بلا إسلام، وإسلاميين بلا فلسطين» (أحمد، 1997، ص1132). معتبرين أنّ حركتهم جاءت حلاً لهذه الإشكالية، عبر كشف الأبعاد الدينية والتاريخية والواقعية للمسألة الفلسطينية، وتبنّي الشعار الاستراتيجي بأن «القضية الفلسطينية هي القضية المركزية للحركة الإسلامية» (المرجع السابق، ص1133).

بدأت حركة الجهاد التي تأسّست رسميّاً عام 1981، عملاً جماهيريّاً وسياسيّاً وإعلاميّاً وتعبويّاً، تزامن مع صعود تدريجي مسبق لجماعة الإخوان المسلمين التي ركّزت على الانتشار الفكري

والدعوي، وممارسته في العديد من الساحات والمساجد والبيوت والشوارع والمدارس والمعاهد والجمعيّات والجامعات والمؤسّسات النقابية. وسعت حركة الجهاد لتشكيل تيار جماهيري في الشارع الفلسطيني، وهذا كان في سياقٍ سيطرت فيه الحركة الوطنيّة الفلسطينيّة بشقّيها العلماني واليساري على المشهد السياسي الفلسطيني، إذ اقتصر نشاط الفئات الإسلامية والتيارات المؤطّرة سابقاً على الجوانب الدينيّة والدعويّة والخدميّة، بعيداً عن السياسة (أحمد، 1997). لعبت حركة الجهاد دوراً بارزاً في إشعال انتفاضة الحجارة 1987م، من خلال بعض عمليات المقاومة، ورغم محدوديتها من الناحية العددية، فقد انشغل عناصرها بتنظيم العديد من المظاهرات، مما أكسبهم حضوراً داخل أوساط الفلسطينيين في الأرض المحتلة (نافع، 1999، ص38). خلال العقود الأربعة الماضية، انخرطت الحركة في مجالات تنظيمية وشعبية متّسعة، أفقيّة ورأسيّة، استطاعت خلالها الوصول لقطاعات جماهيرية واسعة في الشارع الفلسطيني، ما منحها حيزاً ملحوظاً في الأوساط السياسية الفلسطينية، صحيح أن الحركة لم تصل ما وصلته فصائل فلسطينية أخرى، إسلامية ووطنية، في الجماهيرية واتساع بنية المؤسسات، سواء التي انطلقت معها أو بعدها، لكنه لم يمنع الحركة من حجز حيز معقول بين الفصائل الفلسطينية والمجتمع الفلسطيني.

في ذات الوقت، واجهت حركة الجهاد صعوبة كبيرة في التغلّب على تبعات حملة الاحتلال ضدّها، وتسبّبت الاعتقالات الإسرائيليّة الواسعة التي تعرّضت لها بداية الانتفاضة الأولى بإصابة بنيتها التنظيميّة بصورة مباشرة ومؤثرة (جبارة، 1992). وجاء التحوّل المفصلي للحركة بعد اتفاق أوسلو عقب اغتيال أمينها العام المؤسس فتحي الشقاقي من قبل الاحتلال الإسرائيلي في مالطا عام 1995، مما ترك آثاره السلبية على بنيتها؛ فقد كان مؤسّساً ومفكّراً وملهماً لها ولقادتها ولقواعدها، كما طرأ تحول آخر عليها مع دخولها والسلطة الفلسطينية في حالة صدام تسبب باعتقال المئات من كوادرها، مما زاد من رقعة الخلاف مع السلطة الفلسطينية. في الوقت نفسه، دفع قمع السلطة الحركةَ لمزيد من التقارب مع حركة حماس؛ فقد شعرت الحركتان أنهما في مركب واحد. ومع اندلاع انتفاضة الأقصى أواخر 2000 توفرت لها الفرصة لاستئناف المقاومة، فبدأت ببناء خلاياها العسكرية، وجاء الدور الفاعل الذي برزت فيه الحركة في الجانب العسكري، على حساب باقي المجالات الاجتماعيّة والمدنيّة والخدميّة، ممّا قد يشير إلى عدم التوازن بين العسكري والمدني للحركة.

لم تهتم الحركة في بدايات تأسيسها بالعمل المؤسسي، مقابل نجاحات الإخوان المسلمين، ولاحقاً حركة حماس، في هذا المجال، بل نظرت بصورة سلبية إليه باعتباره «هروباً طوباوياً» من الصراع الضروري مع الاحتلال. ولاعتقادها أيضاً أنّ هذا العمل يتطلّب موازنات مالية، بما لا يتوفر لها. إلا

أنّ هذا الموقف تغيّر لاحقاً، وفي قطاع غزة تحديداً، فبعد سيطرة حماس على القطاع عام 2007، فُتح المجال لحركة الجهاد لبناء مؤسساتها دون قيود؛ فنشأت مؤسسات اجتماعيّة إغاثيّة وطلابيّة ونقابيّة وإعلاميّة، وتوزّع أفراد الحركة على أجهزة منظمة تشرف على جميع دوائر عملها. وسمحت لها حركة حماس بإقامة قواعد عسكريّة كاملة، تشمل تدريبات قتاليّة، وزيادة عتادها التسلحي. أما في الضفة الغربية فقد تم استهداف الحركة، حد الاستئصال، ووضعتها السلطة الفلسطينية بذات المستوى من الملاحقة مع حماس، رغم أنها لم تكن منخرطة في أحداث الانقسام، لكن تبنّيها للمقاومة المسلحة، جعلها هدفاً للأجهزة الأمنية التابعة للسلطة والاحتلال على حد سواء، مما جعلها تواجه حملات غير مسبوقة من الاعتقالات والمطاردات. ولم تتمكن من الانتشار المؤسسي، وبات حضورها الطلابي متقطّعاً جداً، وفي فترات يغيب جسمها التمثيلي الطلابي لسنوات.

عارضت الحركة مشاريع السلام مع الاحتلال، ورفضت كل محاولة ترمي للاعتراف به، كونها تعتبر فلسطين أرض وقف إسلامي لا يجوز شرعاً التنازل عنها، وتقاطع موقفها مع الرافضين لاتفاق أوسلو، التي رأتها محاولة لاستثمار الانتفاضة الأولى لصالح الحلول المفروضة أمريكيّاً وإسرائيليّاً (زقوت، 2000). وقد اعتبرت ما تقوم به منظمة التحرير انتحاراً سياسيّاً. متهمة قيادتها المتنفّذة باتباع سياسة الترويض والخداع للشعب الفلسطيني، لأن الدولة إن قامت، فلن تتخلى فقط عن بقية فلسطين، بل لن تكون قادرة على الصمود، وستتبع للغرب والاحتلال، وتشكّل جسراً حقيقيّاً لتوسع المشروع الصهيوني في كل المنطقة (أبو عمرو، 1989).

أما عن علاقات الجهاد مع القوى الوطنية والإسلامية، فلم يطرأ تغير ذو قيمة على موقفها تجاه منظمة التحرير خلال السنوات الماضية، فهي ما زالت تخالف منظمة التحرير في البرنامج السياسي، لكنها لم تبد تراجعاً عن رفض الدخول فيها، أسوة بحماس، لاحقاً اتفقت مع حماس باشتراط إعادة إصلاح منظمة التحرير كشرط للانضواء تحتها، وهو الموقف الذي أصرت عليه الحركة في اجتماع الأمناء العامّين للفصائل الفلسطينية في بيروت في 2020 (صقر، 2021). أمّا على صعيد الانتخابات العامة، الرئاسيّة والتشريعيّة والبلديّة، فقد تمسكت الحركة برفض المشاركة فيها جميعاً، دون استثناء، بزعم أنها جميعاً تمثل المنظومة السياسية الفلسطينية الناجمة عن اتفاق أوسلو (لافي، 2021).

في المقابل، فقد اتسمت علاقة الجهاد بحماس، بالمدّ والجزر، فهي تأخذ على الإخوان المسلمين، الجماعة الأم لحماس، غيابها عن الساحة النضالية في أوائل الثورة الفلسطينية، والمسؤولية عما أصاب شباب الحركة الإسلامية من تقاعس، لأن مناهج التكوين التي تبنتها الجماعة في معظمها سكونية ومنفصلة عن الواقع الموضوعي المحيط بالقضية الفلسطينية (خليل، 2009). اتفقت

الحركتان في معظم خطوط برنامجهما السياسي، والأهداف النهائية والغايات، ورغم ما شهدتاه من بعض أوجه التوتر داخل الضفة وغزة، على خلفيات ميدانية آنية، لكن العلاقة توطدت في الشتات، ودأبتا على عقد لقاءات ثنائية وصلتا فيها إلى جملة من الاتفاقيّات والخطوط العامّة والتنسيق والتعاون، وصولاً لوضع بعض الأطروحات للوحدة الكاملة في المستقبل (المرجع السابق). ويمكن القول إن أدنى نقطة وصلت عندها العلاقة بينهما هي التنافس التنظيمي، وأقصى نقطة هي المناصرة، ووحدة الموقف في المسائل السياسية، وتعد علاقتهما من أقرب العلاقات بين حماس ومختلف الفصائل على الساحة الفلسطينية.

صحيح أنه لا يوجد ميزان دقيق لقياس مدى شعبية الحركة وجماهيريتها على الساحة الفلسطينية، لكنها تأتي في المرتبة الثانية بين عناصر القوى الإسلامية بعد حماس من ناحية الاستمرارية والحضور، ولعل ذلك من الأسباب التي حدت بها لعدم المشاركة في الانتخابات، رغبة منها في عدم ظهورها كقوة جانبية ليست مركزية، مكتفية بالقول إن أسباباً مبدئية وثوابت وطنية تُستدعى عند الحاجة لرفض المشاركة والانخراط.

لا تمتلك الحركة علاقات إقليميّة ودوليّة في المنطقة، أسوة بحماس، باستثناء علاقتها القوية مع إيران، وهي أقرب ما تكون لتحالف استراتيجي، كونها الوحيدة التي تدعم الحركة، وزاد هذا الارتباط في عهد أمينها العام الجديد زياد النخالة، بعد أن اجتهد زعيمها الراحل رمضان شلح في النأي عن إيران، محاولاً إيجاد حالة من التوازن في العلاقة معها (الجزيرة نت، 2015). وعند الحديث عن علاقة الحركة مع لبنان وسوريا فقد واصلت الحفاظ عليها، باعتبارها امتداداً للعلاقة مع إيران. بالنسبة لمصر فقد أدارت علاقتها مع الجهاد كما بقية الفصائل من خلال جهاز المخابرات العامة. وتأثرت أساساً بالموقف من المقاومة في غزة، والموقف تجاه الاحتلال.

ثانياً: السلفيّة الجهاديّة

بعد سيطرة حركة حماس على قطاع غزة عام 2007. لم تعلن تطبيق الشريعة الإسلامية كنظام حكم في القطاع، ولم تعلن تحويل القطاع لإمارة أو إقليم منفصل، وذلك لاعتبارات ذاتيّة وأيديولوجيّة داخل الحركة، فضلاً عن عدم رغبتها إثارة الأطراف الإقليميّة في تلك المرحلة، لكن ذلك جلب عليها في ذات الوقت خصومة تيارات إسلاميّة «متشدّدة»، رأت منها تهاوناً فيما أسمته تحقيق «الفريضة الغائبة»، وشكّل بداية الظهور الميداني للجماعات السلفيّة (عزام، 2013).

شهدت السنوات الأولى من حكم حماس صعوداً متزايداً للعديد من الحركات السلفية في غزة

تحديداً، والداعية لإقامة الإمارة الإسلامية، بصورة مقلقة لحماس، وشكلت ضغطاً على حكمها في القطاع، ويمكن الحديث عن أبرزها على النحو التالي:

1. جيش الإسلام: صدر بيانه التأسيسي بتاريخ 2006/5/8، وأعلن موالاته لتنظيم القاعدة، بقيادة «ممتاز دغمش»، الذي التقى مع «خطاب المقدسي»، وجمعته علاقة بـ «أسامة بن لادن»، وقد انحصر عمله في غزة، لكن أداءه تراجع كثيراً، ولم يعد له وجود من الناحية الفعليّة على الأرض (التميمي، 2019).

2. جيش الأمة - أهل السنّة والجماعة: كان له وجود رمزي، ولم يتبلور كتنظيم واضح البنى والمعالم، ولم تصدر عنه فعاليات واضحة ومنتظمة. مع العلم أنه لم يكن لدى التنظيم رموز فكرية أو أيديولوجيّة بارزة، بل اعتنق أنصاره أفكار أسامة بن لادن وأيمن الظواهري وأبو مصعب الزرقاوي، وقد شهدت السنوات الأخيرة تراجعاً تدريجيّاً في وجود التنظيم، لأسباب كثيرة، لعل من أهمها تنامي الخلاف مع حماس التي تسيطر على غزة، ووصولهما في بعض الأحيان إلى حالة من الصدامات.

3. جند الله، وزعيمه «أبو عبد الله»، الذي وجه في 2008/7/14، انتقادات حادّة لحماس، لترحيبها بزيارة «توني بلير» إلى غزة، وقال البيان: «إن المجرمين من أمثال بلير، غير مُرَحَّب بهم في غزة» (البوابة، 2008).

4. الجبهة الإسلاميّة لتحرير فلسطين، التي أعلنت علاقتها مع القاعدة، وهددت بأعمال عنف ضد ما أسمتها «منظمة الإيرانيين الشيعة»، أيْ حركة حماس (غطاس، 2012).

يذكر أن أنشطة الجماعات السلفيّة الجهاديّة بدأت بالظهور للعلن بين عامي 2006 و2007، في الوقت الذي تم اختطاف البريطاني ألان جونستون، الصحفي في هيئة الإذاعة البريطانية في 12 مارس/آذار 2007 من قبل جماعة سلفية، وقامت بالإفراج عنه بعد ضغوط شديدة من حركة حماس في تاريخ 4 يوليو/تموز 2007، وبدأ الظهور الحقيقي للوجود الجهادي في فلسطين عندما أعلن قائد جماعة «جند أنصار الله في أكناف بيت المقدس» الشيخ عبد اللطيف موسى ولادة «الإمارة الإسلامية» في آب/ نيسان 2009م (حبوش وأبو عيشة، 2012).

إضافة للمجموعات السابقة، فقد ظهرت مجموعة «جلجلت»، وهي الاسم الشائع والدارج في أوساط الفلسطينيين لمجموعات من الشباب المتديّن السلفي، فيما يقول محمود طالب أحد قادة تلك المجموعة أنهم لم يتبنوا اسماً ثابتاً، لكنهم كانوا يطلقون على أنفسهم أسم «أنصار السنة»،

وأكّد على أنّ مجموعات «جلجلت» عبارة عن عدد غير معروف من المجموعات التي تعمل وفق خلايا عنكبوتيه منفصلة لضمان أكبر قدر من السريّة. وبدأت عملها في قطاع غزة كما يقول طالب منذ اللحظة التي قررت فيها حركة حماس الدخول في إطار الانتخابات التشريعيّة بداية عام 2006، من خلال إصدار بيان بعدم جواز هذه الانتخابات شرعاً (جبر، 2009).

ومن مبررات مناكفة السلفيّة الجهاديّة في الأراضي الفلسطينية لحركة حماس ما يلي:

1. مشاركة حماس في الانتخابات التشريعيّة، حيث أفتى السلفيون بحرمة الانتخابات التشريعية عام 2006، بزعم أنّها تحكيم لغير شرع الله، ورضا بالديمقراطية «الكافرة»، (أبو عامر، 2018) والاعتقاد بأن المشاركة في الانتخابات دخول في البرلمانات «الشركية الكافرة»، في ظل دستور «وضعي علماني»، وعلى أساس اتفاقيات أوسلو، التي «تخلت» عن أكثر من ثلاثة أرباع أرض فلسطين لليهود وهو ما يتعارض مع الأسس الفكرية والشرعيّة التي تستند إليها السلفيّة الجهاديّة (أبوسعدة، 2016، ص10-11).

2. علاقة حماس بحركة فتح: كان لعلاقة حماس مع فتح في مراحل مختلفة كحكومة الوحدة، واتفاق مكة عام 2007، وتصريحات قادة حماس باحترامهم القرارات الدولية الصادرة عن الأمم المتحدة، دور في تبرير السلفية الجهادية لخلافها مع حماس، حيث «قدح» السلفيون فيها، واتهموها بـ «فساد العقيدة، وموالاة العلمانيين، والاحتكام للقوانين الوضعية» (أبو عامر، 2018).

3. التهدئة مع الاحتلال: أوجدت بعض اتفاقيات التهدئة مع الاحتلال تقديراً بتخليها عن المقاومة، ووصل الحد ببعضهم أن خرجوا منها بزعم أنها تركت المقاومة من أجل السياسة، ما اعتبروه خللاً في العقيدة، وتراجعاً عن الثوابت، وفقدانَ الأمل في الإصلاح والتغيير (نافع، 2014، ص167).

4. الحصار الذي فُرض على قطاع غزة، حيث تمكّنت إسرائيل من التحكّم بكل ما يدخل ويخرج من القطاع، ساعية إلى إدخال الحد الأدنى من مقومات الحياة، بما لا يسبب انفجاراً للأوضاع يؤثر عليها. كما أنّ ارتفاع نسبة الفقر والبطالة شكّل بيئة مثالية لنمو وانتشار الأفكار السلفيّة والجهاديّة والتكفيريّة (المرجع السابق نفسه، ص168).

تركّزت المجموعات الجهاديّة السلفيّة مكانيّاً في قطاع غزة، وزمانيّاً في الفترة التي تلت انسحاب الاحتلال من مستوطناته في 2005، ثم بعد الانقسام 2007، إلا أنّ سماح حركة حماس لها

بالنشاط في القطاع من جهة، خاصة في سنوات الانقسام الأولى، رغبةً من حماس بتحشيد الحركات الإسلامية حولها، وفرص التنقل بين الداخل والخارج من خلال الأنفاق الواصلة بين غزة وسيناء من جهة أخرى، كلّها عوامل ساهمت في تطور وجود هذه الظاهرة في القطاع بشكل لافت، وفي الوقت نفسه لم تجد ذات الحركات في الضفة الغربية موطئ قدم بسبب ملاحقة أي نواة لها من قبل السلطة الفلسطينية والاحتلال الإسرائيلي.

أثّر صعود السلفيّة الجهاديّة في المنطقة، خاصة القاعدة والدولة الإسلامية، على السلفيّة الجهاديّة في فلسطين، والتي تبنت أفكاراً تستند لكتاب «الفتاوى» لابن تيمية، ومؤلفات أبي محمد المقدسي، المرشد الروحي لأبي مصعب الزرقاوي، وبالتالي يمكن اعتبار أن السلفية الجهادية خارج فلسطين أسهمت بـ«استنبات وتفريخ» التنظيمات الجهادية والجماعات السلفيّة داخل فلسطين، علماً بأنّ بعضها لا تربطه أي صلة بتنظيم القاعدة، فيما عدا رؤيتها المعلَنة القائمة على تأسيس خلافة إسلاميّة في فلسطين، تلتزم بالشريعة، وهذا النوع من الدوافع العالميّة لشنّ هجمات محليّة يعكس تحوّل بعض المنظمات الفلسطينيّة من الأيديولوجيا الإسلامية القومية إلى الأممية، فيما يوصف بالتيار الإسلامي «العالمي المحلي» (شحادة، 2006).

ترى الجماعات السلفية، أو «البنلادنيون» الفلسطينيون أنّهم لم يجدوا دعوات الجهاد العالمي ضد «الكفار» حاضرة لدى الإخوان المسلمين، الذين اقتصرت مقاومتهم على مواجهة الاحتلال، ونظروا إلى حماس كـ «حركة وطنية» تشارك في المجالس التشريعيّة، أكثر من كونها «حركة إسلامية» تُحكّم الشريعة، وبات المسوغ الأساسي لانطلاق تلك الجماعات دعوة حماس للعودة إلى «منهج الجهاد»، وترك المنابر السياسية والتشريعية، والحكم بالشريعة، بدلاً من القوانين الوضعيّة (عزام، 2013).

مرّت العلاقة بين حماس والجماعات السلفية بمرحلتين متمايزتين:

المرحلة الأولى: قبل فوز حماس بالانتخابات التشريعية عام 2006، وتشكيل الحكومة، امتازت بعلاقات ودّية وقدر عالٍ من التنسيق والتناغم في المواقف والشراكة في بعض الأعمال، على قلّتها، وعند البحث في الأسباب التي دفعت بالحركة لإقامة علاقات مع الجماعات السلفيّة، نجد أن العامل المركزي لهذه العلاقة حاجتها لترتيب تحالفات واسعة، مع كلّ القوى المناوئة لفتح والسلطة الفلسطينيّة، ولهذا نظّمت نوعاً من اصطفاف القوى والتيارات الإسلامية في مواجهة من تعتبرها فصائل علمانيّة. عبر هذه العلاقة أوصلت حماس رسائل سياسيّة لجهات عّدة حول قدرتها على التحكّم والسيطرة، بالتشغيل أو الإحباط، وفقاً لمقتضيات الظروف لهذه الحركات.

المرحلة الثانية: بعد 2007، وتحديداً بعد ما قامت به حماس من سيطرة مطلقة على قطاع غزة، حيث رحبت التنظيمات والخلايا السلفية شبه السرية، بهذه الخطوة، وبالمقابل كافأتها حماس بعدة إجراءات وسياسات، وصلت حد السماح لهم بالتدريب والتجنيد، عبر اتفاق غير مكتوب بينهما.

مع مرور الوقت صعدت الخلافات الأيديولوجية بين حماس والجماعات السلفيّة حول تطبيق الشريعة، ممّا وتّر العلاقة بينهما إلى حد الصدام، ومن اللافت أنّه خلال الحرب التي شنها الاحتلال على غزة أواخر 2008، لم تشارك التنظيمات السلفيّة في المواجهة، وحين وصل الجانبان لتهدئة غير مكتوبة عقب الحرب، أطلقت تلك التنظيمات الصواريخ على المستوطنات الإسرائيليّة، لـ«مناكفة» حماس في غزة، ومحاولتها استدراج رد إسرائيلي ضدها، ربما يعود ذلك لارتباطها بفواعل خارجية لا ترى في حماس جزءاً من مكونات التيار السلفي في المنطقة، أو لعوامل داخلية بحتة في غزة، بسبب ابتعاد هذه المجموعات عن الحركة، ورغبتها بأن يوجّه الاحتلال ضربات ضد حماس، وتكبدها خسائر باهظة، عقب ما تعتبره ملاحقة أجهزة حماس الأمنية لها.

يتمثل الجانب الأخطر في هذه المجموعات السلفية بأنشطتها العسكرية، في ضوء أنها:

- تجميع لحاملي البنادق دون محيط تنظيمي.
- ينجذب إلى هذه التنظيمات صغار السن وبعض البسطاء رغبة في «الشهادة»، أكثر منه توجهاً عميقاً نحو فلسفة المقاومة والكفاح المسلح كآلية للتحرير، وكأداة لتحقيق أهداف سياسية.

وفي مواجهة السلفيّة الجهاديّة، اتبعت حماس ما يلي:

1. المعالجة الأيديولوجية والفكرية: حيث أرسلت شيوخها للمساجد لـ«توعية» الشباب الذين استقطبهم السلفيون، وإقناعهم بترك الارتباط بهم.
2. المعالجة الأمنية الميدانية: بعد إعلان الشيخ عبد اللطيف موسى المعروف بـ «أبو النور المقدسي» أمير جماعة التوحيد والجهاد، عن إقامة إمارة إسلاميّة في مدينة رفح في منتصف أغسطس 2009، ما استجلب ردَّ فعلٍ قاسياً من حماس، من خلال محاصرة موسى ومرافقيه وتدمير المسجد الذي تحّصنوا فيه، ممّا أدّى لمقتل موسى و24 شخصاً آخرين، إضافة إلى إصابة العشرات. من وقتها تبنت حماس السياسة الأمنية الميدانية وقامت بحملة اعتقالات واسعة، منتهجة أسلوب التضييق على حركتهم ومساجدهم وأماكن تجمعهم، بالتوازي مع استمرار الحملات الدعوية والمعالجة الفكرية (نافع، 2014، ص169-168).

ثالثاً: لجان المقاومة الشعبيّة

تأسست لجان المقاومة الشعبية كجسم عسكري مع قيام انتفاضة الأقصى أواخر عام 2000، وشنت هجمات ضد أهداف عسكرية إسرائيلية، وصفت بالجريئة والدقيقة في آن واحد. من خلال بعض المؤشرات يمكن الوصول لنتيجة أن هذه التنظيمات توجهها أقرب للتيارات الأيديولوجية الدينية ذات المرجعية الإسلامية، ومن ضمن هذه المؤشرات تسمية ذراعها العسكري بـ «ألوية الناصر صلاح الدين»، والخطاب الديني المستخدم في بياناتها وتصريحاتها، وتبني منظريها الفكر الجهادي العالمي (السلفية الجهادية)، وباتت من الفصائل التي تركت تأثيراً كبيراً في مجريات انتفاضة الأقصى (الجزيرة نت، 2014).

تعرّف اللجان نفسها بأنها إطار شعبي كفاحي مقاتل مستقل بذاته لمقاومة الاحتلال، وتشكل بوتقة تضم بين ثناياها خليطاً من المقاتلين الذين ينتمون لمختلف فصائل المقاومة، مع عدد من المقاومين غير المؤطرين، أو ينتمون لأجهزة الأمن الفلسطينية، ومع مرور الزمن أصبحت لجان المقاومة أكثر تنظيماً (الجزيرة، 2014). بعد أكثر من 20 عاماً على تأسيسها، انحسرَ دورها بشكل كبير وسط جمود رؤيتها السياسية، وتقلّصَ دورها بشكل كبير في الضفة الغربية المحتلة مع ملاحقة الاحتلال والسلطة الفلسطينية لها. ورغم محدودية شعبيتها، وغياب دعم القوى الإقليمية لها، إلا أن لها أنشطة عسكرية حاضرة في قطاع غزة. حيث تحظى بدعم مادي من حزب الله اللبناني إلى جانب تلقيها دعماً ماليّاً وعسكريّاً من حركة حماس التي ترتبط ارتباطاً قوياً بها مقارنة بأي منظمة أخرى (Halevi, 2006). فيما وصفهم المقدم جوناثان دي. هاليفي بأنهم شركاء حماس الجدد ونواة الجيش الفلسطيني المستقبلي. وترى المخابرات الإسرائيلية أن حركة حماس في الحقيقة تستخدم لجان المقاومة الشعبية فيما وصفته بـ «المقاول الثانوي لمحاربة إسرائيل»، حيث استندت إلى اعترافات بعض الذين اعتقلهم الجيش الإسرائيلي من أعضاء لجان المقاومة الشعبية والذين أفادو بأن أعضاء اللجان يؤدون قسم الولاء أمام ممثل حركة حماس في منطقتهم، إلى جانب أنهم يتلقون التدريب العسكري من قبل حركة حماس (المرجع السابق نفسه).

رابعاً: حزب التحرير الإسلامي

تأسس الحزب عام 1952 على يد الشيخ تقي الدين النبهاني، الذي ركز على دور الأفكار في تغيير المجتمعات، ودعا لاستئناف الحياة الإسلامية، وإقامة دولة إسلامية تنفذ نظم الإسلام، وتحمل دعوته للعالم، عبر التغيير الجذري الشامل الذي لا يرى أي إمكانية للإصلاح من داخل المنظومة السائدة في العالم الإسلامي، ووضع مشروع دستور للدولة الإسلامية المنشودة، وأقام خلايا سرية

له في القدس والخليل ونابلس وفي مخيمات اللاجئين الفلسطينيين، وانتشر بين الطلاب في جنين وطولكرم (سعادة، 2022).

ورغم تأسيس الحزب على يد فلسطينيين، وداخل فلسطين، إلا أن تعامله مع القضية الفلسطينية انطلق من المبادئ التالية:

1. اختلف تماماً عن أي حركة فلسطينية تتبنّى الوطنية أو القومية، وتركز اهتمام الحزب وتحليله للقضية الفلسطينية بعدم الاستناد للوطنية أو القومية العربية، بل ربطها بغيرها من قضايا العالم الإسلامي بعد سقوط الخلافة العثمانية، التي يعتبرها آخر دولة خلافة، واعتبر سقوطها وغيابها جوهر كلّ مشاكل المسلمين. (البرغوثي، 2000).

2. التركيز في معالجته للقضية الفلسطينية على اللجوء لمخاطبة الجمهور الفلسطيني فقط، دون المشاركة بأي حركات تنظيميّة أو عمليات مقاومة.

3. اتّخذ مبدأً صارماً بعدم الاعتراف بشرعية الاحتلال، وعدم جواز التفاوض معه، ولم يقبل بالرجوع للهيئات الدولية كالأمم المتحدة ومجلس الأمن، واعتبر توقيع اتفاق أوسلو من فصول المؤامرة على فلسطين وشعبها وعلى المسلمين جميعاً، بل اعتبره ضرباً من الكفر والحرام، وخروجاً عن مبادئ الشريعة الإسلامية (شحادة، 2006).

4. اقتضى هذا الالتزام الصارم تخوين كل من يلجأ لعكسه، لذلك اعتبر في أدبيّاته الأنظمة العربية المنخرطة بمحاولات إيجاد تسوية سياسية خائنة وعميلة للغرب المستعمر، واتخذ موقفاً معادياً من السلطة الفلسطينية بسبب مسارها السياسي (حزب التحرير، 1994).

يخالف حزب التحرير حركة حماس في العديد من القضايا، ففي حين تنخرط حركة حماس بالقضايا السياسية الداخلية، فإن حزب التحرير يتمسك بمبدأ إنشاء دولة الخلافة على جميع الأراضي الإسلامية، ونبذ المبادئ القوميّة، ويرى أن فلسطين يجب أن تكون قضيّة المسلمين جميعاً، لا قضيّة أهلها وحدهم، وفيما تنادي الحركة باستخدام المقاومة المسلّحة وسيلة لتحقيق الأهداف بتحرير الأرض، فإنه يدّعي أنه ما زال متمسّكاً بوسائل سلميّة لتحقيق هدف دولة الخلافة (حمودة، 2014).

وفيما يتعلّق بحالة الانقسام على الساحة الفلسطينية، أخذ الحزب على حماس توقيع اتفاق المصالحة مع فتح، لأنّها ليست مصالحة فحسب، بل اتفاقاً سياسياً مع السلطة الفلسطينية،

ومقدمة وشرطاً أساسيّاً لمتابعة سيرها في الحلول الاستسلامية التي تضيع الأرض المقدّسة (أبو زايده، 2019).

وأكّد الحزب في أدبيّاته وبياناته السياسية عدم أحقّيّة منظمة التحرير أو حماس، بالتفاوض على فلسطين، والسير في حلول بخصوصها، لأنّها قضيّة المسلمين جميعاً، ولا يجوز لأحد «اختطاف القضية» بتواطؤ دولي من أيدي أصحابها الحقيقيين وهم المسلمون، ولا يرى الحزب حلاً للقضية الفلسطينية سوى الإنهاء التام للاحتلال، والقضاء عليه من أهم مهمّات دولة الخلافة المأمولة (عبد الرحمن، 1990).

لم يقم الحزب بأي خطوات عمليّة أو مسلحة لتحرير فلسطين، وتقيّد بطريقة معينة استنبطها، كما تقول أدبيّاته، من السيرة النبوية، في بناء الدولة الإسلامية الأولى في المدينة، تبدأ بالصراع الفكري، وتمر بطلب النصرة من قوة مركزية في المجتمع مثل الجيش، لتنتهي بإقامة الدولة (كوهين، 1988).

في التوزيع الجغرافي، يتواجد الحزب بصورة متزايدة في الضفة الغربية، خاصة مدينتي رام الله والخليل، حيث تواجد فيهما تاريخياً قبل نشوء السلطة الفلسطينية. تعلق ظهور الحزب بمستوى عدم الرضى المجتمعي من أداء السلطة الفلسطينية، وربما لأنّ الكلفة الأمنيّة في التوجه نحو حماس كبيرة، بسبب ملاحقة السلطة والاحتلال لأي منتمٍ لها، يدفع للبحث عن بديل أقلّ كلفة ومخاطرة للمعارضين لسياسة السلطة، تمثّل هذه المرة بحزب التحرير، مع أنّه تأسس عملياً قبل عقود طويلة من تأسيس حماس. أمّا في غزة، فما زال تواجد الحزب متواضعاً، قياساً بالقوى الإسلامية الأخرى، ربما لأنّ أداءه امتاز بالتنظير، وانتقاد حماس الدائم، دون أن يقدم بديلاً حقيقيّا لما يعتبره أخطاءها في الحكم والسياسة.

خامساً: الدعوة والتبليغ

بدأ ظهور فكر هذه الجماعة في فلسطين بعد عام 1987 على يد الشيخ أحمد الناجي، بدأ فيها في رام الله في الضفة الغربية، ثمّ جاء بها إلى قطاع غزة من خلال الشيخ محمد سليمان أبو كوارع والشيخ فوزي مصطفى (لافي،2007). ولخّص أمير جماعة «التبليغ والدعوة» في غزة الشيخ علي الغفري منهج الجماعة وفكرها بأنه «مبني على فكرة تذكير الناس بطاعة الله وأداء الصلاة وإحياء السنن، بالاعتماد على الدعوة الحسنة والحكمة، وليس بالشدة أو قهر الناس على الطاعة». وفيما يتعلق بعلاقة الجماعة بالسلطة الحاكمة، وصف الغفري هذه العلاقة «بأنها قائمة على المودة

وعدم التعارض، مشيراً إلى أن السلطة تعمل على توفير الأمن وإقرار القوانين وإقامة العدل، في حين أن دور الجماعة هو دعوة الناس إلى العمل بكتاب الله وسنة نبيّه»(المرجع السابق نفسه).

يؤخَذ على الجماعة أنها لا تتسم بسمة التنظيم السياسي، ولا تشكّل تجمّعاً حركيّاً منظّماً لمواجهة الاحتلال، إلا أنّ الدعاة في الجماعة حاولوا أن يضعوا قدمهم في عمل حركي سياسي تحت قاعدة الإسلام السياسي الحركي لكن بصفتهم الفردية وليس باسم الجماعة، ولم تمنع أن يخرج منها من ينتمي لحركات المقاومة مثل حماس والجهاد، ممن شارك بعضهم في عمليات ضد الاحتلال، كون الجماعة لا تفرض شروطاً على الراغبين بالانضمام إليها (مبيضين وعيادات، 2013، ص890).

تربط جماعة الدعوة والتبليغ والفصائل الفلسطينية الأخرى علاقات جيّدة، وذلك بسبب دعوتها السلميّة وابتعادها عن التدخّل في شؤون الفصائل والحركات الإسلامية الأخرى، وانفصالها عن جدليات الإسلام السياسي، ما أعطى الجماعة صلاحية الحاكم والقاضي والمصلح بين الفصائل الفلسطينية في بعض الأحيان، كما حدث في مشاركتها بصفقة جونستون التي عُرفت إعلاميّاً بهذا الاسم ارتباطاً باسم مراسل «بي بي سي» آلن جونستون الذي احتجزته جماعة جيش الإسلام المقربة من القاعدة بقيادة ممتاز دغمش، وأدت مساهمة جماعة الدعوة والتبليغ بإطلاق سراح المراسل وإنهاء القضية بأقل الخسائر(أبو رمان، 2007).

سادساً: السلفية العلمية (الدعوية) الفلسطينية

بدأت السلفيّة العلميّة نشاطها في الأراضي الفلسطينية في السنوات الأولى من الثمانينيّات على أيدي طلبة ومدرّسين تلقوا تعليمهم في السعودية ودول الخليج، وعندما عادوا اختاروا مواصلة نشر أفكارهم التي حملوها من علماء كبار آمنوا بالنهج السلفي، مستفيدين من تزايد تأثير الصحوة الإسلامية في العالم العربي (عزام، 2013).

بقي نشاط السلفيين في الأراضي الفلسطينية شبه محدود في بداية الثمانينيات، إلا أنه ازداد توسّعاً، مع عودة السلطة الفلسطينية عام 1994 (أبو سعدة، 2016، ص10)، التي منحت التراخيص لجمعياتهم، مثل: المجلس العلمي للدعوة السلفية، جمعية القرآن والسنة في فلسطين، دار الكتاب والسنّة، جمعية بيت المقدس، جمعية ابن باز الخيرية، جمعية البحوث العلمية، مركز بيت المقدس للدراسات التوثيقية، وجميعها مؤسسات وجمعيات تركز على الجانب الديني بعيداً عن الأنشطة التي تتعلق بالسياسة (المرجع السابق). يَعتبِر السلفيون ابن باز وابن عثيمين والألباني وهيئة كبار العلماء في السعودية مرجعيتهم الشرعية.

وفيما يعتبر السلفيون السلطة الفلسطينية (حكومة ورئيساً) ولي الأمر الذي تجب طاعته، وينظرون إلى الرئيس محمود عباس على أنه ولي الأمر، و«نحن نطيعه بحسب ما أمرنا الشرع»، مقابل جفاء وانتقاد لحركة حماس التي انقلبت على ولي الأمر بما يخالف الشرع الإسلامي، وفي الوقت الذي يزعمون فيه الاعتقاد بالجهاد المسلح ضد الاحتلال، لكنهم يرون أنه لم يحن وقته بعد، بزعم أن له شروطاً وواجبات لم تتوفر بعد، وينكرون على باقي الفصائل الفلسطينية جهادهم الفردي أو الجماعي (عزام، 2014).

هناك سمات خاصة رافقت السلفية العلمية في فلسطين، أهمها:

1. الظاهرة السلفية في فلسطين ليست بدعاً جديداً طارئاً نشأ في السنوات الأخيرة، فهي قديمة في الأراضي الفلسطينية، ومرتبطة بقيام «الصحوة الإسلامية» وانتشارها بين الفلسطينيين، وبعد الانتكاسة التي أصيبت بها تيارات أخرى مثل القوميين واليساريين.

2. ابتعد السلفيون عن النقاش السياسي والجدل الحزبي الدائر على أشده في الأراضي الفلسطينية؛ لاعتقادهم بأنّ الأمة ما زالت في مرحلة العودة للدين، وأن الخلافات الحزبية القائمة، بين إسلاميها ووطنييها، لن تثمر إلا مزيداً من التراجع والفرقة، وهو ما ظهر في موقفهم من الأزمة القائمة بين فتح وحماس.

3. شكل السلفيون منافساً قوياً وهاماً للحركات الإسلامية الكبرى في فلسطين، خاصة على صعيد بث موجات قوية من التعبئة الدينية والصحوة الإسلامية، واتضح ذلك ملياً في قطاع غزة بعد سنوات الانقسام حين توسع السلفيون في جمعياتهم ومدارسهم، وأقبل التلاميذ عليهم، مقابل ما واجهته حماس من حصار ضاغط ترك آثاره السلبية على مؤسساتها، وهو أمر استمر عدة سنوات فقط، سرعان ما تداركته حماس من خلال إعادة تموضع مؤسساتها، ومنحها الدعم اللازم.

4. توصف علاقات السلفيين الفلسطينيين بالتيارات الإسلامية كالإخوان المسلمين سابقاً، وحماس لاحقاً، والجهاد الإسلامي، وحزب التحرير، بالإيجابية حين يتعلق الأمر بتعزيز حضور التيارات الإسلامية والدينية أمام التيارات العلمانية واليسارية، لكنّ العلاقة اختلفت بعد انشغال بعض الحركات بالسياسة مثل حركة حماس، والانقسام الفلسطيني عام 2007.

الخاتمة

قدمت الصفحات السابقة استعراضاً مركّزاً لواقع الحركات الإسلامية في النظام السياسي الفلسطيني، متناولاً أسباب التطور، والمواقف والنشاط، ولذلك يمكن رصد عدد من النتائج الهامة على النحو التالي:

1. شكّل صعود الحركات الإسلامية حالة تحدٍّ لهيمنة التيار العلماني واليساري على الحالة الفلسطينية.

2. ما زالت حماس تقود المشهد السياسي الفلسطيني، بصبغته الإسلاميّة الحركيّة، رغم ذهاب بعض من شعبيّتها لصالح فصائل إسلاميّة أخرى، بغض النظر عن الأسباب الذاتيّة أو الموضوعيّة.

3. فكرة تقارب الحركات الإسلاميّة مع تبايناتها الأيديولوجية وولاءاتها لم تنجح، كما حصل معها في بعض الدول العربية، حيث لم تنجح بعض تحالفاتها في إحداث نقلة في دورها داخل المشهد السياسي، ولعل تجربة الحركات الإسلامية بعد الربيع العربي أظهرت أنّه لا يكفي أن يكون اسمها إسلامياً فقط ليكون سبباً في تحالفها، فالحركات الإسلاميّة لديها تباينات أكبر من تباين بعض الحركات الإسلامية مع غير الإسلاميّة، وهو ما أظهره الحديث عن الفجوة الكبيرة بين حماس والسلفيّة الجهاديّة وحزب التحرير.

4. أظهرت السنوات الماضية أن تأخّر انخراط بعض القوى الإسلامية في الشأن السياسي والاجتماعي الفلسطيني أثر على شعبيتها، لاسيما في ظل الأوضاع الاقتصاديّة والمعيشيّة الصعبة، ممّا يتطلّب من الحركات الإسلاميّة صوغ خطاب وسياسة تقربها أكثر من القطاعات المتنوّعة في المجتمع الفلسطيني.

5. استفادت العديد من القوى الإسلامية، ولو مؤقتاً، من المواجهات الميدانيّة بين حماس وفتح، لأنّها تركت آثاراً سلبيّة على شعبيتهما، فظهر من يلومهما، وينقدهما بسبب الانزلاق نحو مربع الفتنة الداخلية، مع أن سيطرة حماس على غزة، منحت جزءاً من الحركات الإسلامية أريحيّة واسعة في العمل دون ملاحقة، لأنّها ذاتها تعرضت لاستئصال حقيقي بجانب حماس من قبل السلطة الفلسطينية في الضفة الغربية.

6. بخلاف حماس والجهاد، فقد اتخذت باقي الحركات الإسلامية مواقف سلبية مسبقة من العملية السياسية بشكل عام، وفي الوقت ذاته بدت منطلقاتها ذات بعد أمميّ عابر للقضية الفلسطينيّة أكثر من كونها فلسطينية المنشأ والاهتمام والتفكير.

المصادر والمراجع

المراجع العربية

أبـو رمـان، محمـد. (2007)، «صفقـة جونسـتون»: الـصراع بـين حـماس و«السـلفية الجهاديـة». عـمان: الغـد https://utm.guru/ue62W

أبو زايدة، حاتم. (2019). الحركات والجماعات الإسلامية في قطاع غزة. لندن: دار آي كتب.

أبـو سـعدة، محمـد. (2016). حـماس والحركـة السـلفية في قطـاع غـزة الواقـع والآفـاق. إسـطنبول: المعهـد المصري للدراسـات السياسـية والاسـتراتيجية.

أبـو عامـر، عدنـان. (2013). السـلفية الجهاديـة في فلسـطين: البدايـات والعلاقـات. واشـنطن: المونيتـور. https://utm.guru/ue5Ej

أبـو عامـر، عدنـان. (2018). الدولـة الإسـلامية بـين حـماس والسـلفية الجهاديـة. موقـع الكاتـب نفسـه https://adnanabuamer.com/post/122

أبو عمرو، زياد. (1989). الحركة الإسلامية في الضفة الغربية وقطاع غزة. عكا: دار الأسوار.

أحمـد، رفعـت. (1997). فتحـي الشـقاقي: رحلـة الـدم الـذي هـزم السـيف (الأعـمال الكاملـة). مـصر: مركـز يافـا للدراسـات والأبحـاث. الطبعـة الثانيـة.

حـزب التحريـر. (1994). «مـن حمـل علينـا السـلاح فليـس منـا». تـم الاسـترجاع مـن الرابـط https:// utm.guru/ufa1t

البرغوثي، إياد. (2000). الإسلام السياسي في فلسطين: ما وراء السياسة. القدس: مركز القدس للإعلام.

التميمـي، أيمـن. (2019). مقابلـة مـع جيـش الإسـلام في غـزة، الموقـع الشـخصي للكاتـب. تـم الاسـترجاع مـن الرابـط https://www.aymennjawad.org/22282

جبارة، تيسير. (1992). دور الحركات الإسلامية في الانتفاضة الفلسطينية. عمان: دار الفرقان.

جـبر، حسـن. (2009). «جلجلـت» تنتظـر تنفيـذ عمليـة كبـيرة لـمبايعة بـن لادن. رام اللـه: صحيفـة الأيـام. تـم الاسـترجاع مـن الرابـط https://utm.guru/ufbXk

الجزيـرة، (2014). لجـان المقاومـة الشـعبية في فلسـطين. الدوحـة. تـم الاسـترجاع مـن الرابـط. https://utm.guru/ue5Ec

الجزيرة، (2014). لجان المقاومة الشعبية في فلسطين، تم الاسترجاع من الرابط https://utm.guru/ue620

الجزيرة، (2015). خلافات تعصف بعلاقة طهران مع الجهاد الإسلامي. الدوحة. تم الاسترجاع من الرابط. https://utm.guru/ue5Ee

حبوش، مصطفى وأبو عيشة، نور. (2012). خارطة «الجماعات الجهادية» في غزة. أنقرة: وكالة الأناضول. تم الاسترجاع من الرابط http://v.aa.com.tr/343897

حمودة، سميح. (2014). الإسلاميون والحلول المقترحة. بيروت: صيدا تي في. تم الاسترجاع من الرابط https://utm.guru/ufa1C

خليل، عامر. (2009). الجهاد الإسلامي الهيكل التنظيمي والتمويل. أبو ظبي: مركز المسبار.

زقوت، ناهض. (2000). خبرات الحركة السياسية الفلسطينية في القرن الـ *20*. غزة: المركز القومي للدراسات والتوثيق.

سعادة، علي. (2022). تقي الدين النبهاني مؤسس حزب» التحرير». لندن: عربي21. تم الاسترجاع من الرابط https://utm.guru/ufa1F

شحادة، مروان. (2006). مستقبل تنظيم القاعدة في فلسطين، مركز رؤية للدراسات الاستراتيجية.

صقر، أحمد. (2021). رؤية حركة الجهاد الإسلامي لمنظمة التحرير. لندن: عربي21. تم الاسترجاع من الرابط. https://utm.guru/ue5Eh.

طرابلسي، إبراهيم. (1988). الإسلاميون والقضية الفلسطينية. بيروت: المؤسسة الإسلامية للطباعة.

عبد الرحمن، خير الدين. (1990). الحركات الإسلامية في فلسطين، شؤون فلسطينية. ع108.

عزام، ماجد. (2013). السلفية في فلسطين: الخلفيات والواقع والآفاق. الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات. تم الاسترجاع من الرابط https://studies.aljazeera.net/en/node/3502

غطاس، سمير. (2012). خيوط العنكبوت بين تنظيمات فلسطينية والقاعدة. أبو ظبي: قناة العربية. تم الاسترجاع من الرابط https://www.alarabiya.net/articles/2009%2F03%2F02%2F67538

كوهين، أمنون. (1988). الأحزاب السياسية بالضفة الغربية في ظل النظام الأردني. القدس: مطبعة القادسية.

لافي، حسن. (2021). موقف الجهاد الإسلامي من الانتخابات: الدوافع والأسباب. بيروت: موقع الميادين. تم الاسترجاع من الرابط. https://utm.guru/ue5Em

لافي، رائـد. (2007). إسـلاميو غـزة.. سـلفيو الدعـوة الإسـلامية. لبنـان: الأخبـار. تـم الاسـترجاع مـن الرابـط https://utm.guru/ue6Lo

مبيضـين، مهنـد وعيـادات، زيـد. (2013). الحـركات الإسـلامية في الوطـن العـربي. لبنـان: مركـز دراسـات الوحـدة العربيـة

نافع، بشير. (1999). الإسلاميون الفلسطينيون والقضية الفلسطينية. غزة: مركز فلسطين للدراسات.

المراجع الإنجليزية

Halevi, J. (2006). The Popular Resistance Committees: Hamas' New Partners?. Jerusalem Center for Public Affairs. https://utm.guru/ue62O.

المحور الثاني

التحولات في المجتمع المدني والفواعل غير الحزبية

التحوّلات في علاقة المجتمع المدني الفلسطيني في أراضي الـ48 مع إسرائيل

إمطانس شحادة وعرين هواري

لا يمكننا قراءة وفهم مكانة ووظائف المجتمع المدني الفلسطيني في إسرائيل منذ تسعينيات القرن المنصرم، بمعزل عن السياق السياسي الفلسطيني داخل الخط الأخضر عمومًا، وعن سياق أوسلو على وجه الخصوص، وتحديدًا الوعي المبكّر للصفعة التي قدمتها تلك الاتفاقيات للحركة الوطنية عمومًا، وللفلسطينيين داخل الخط الأخضر على وجه الخصوص، وكذلك التحولات في مكانة ووظائف المجتمع المدني في إسرائيل، بل وعلى المستوى العالمي (بشارة، 2012).

تعتبر سنوات التسعينيات وبدايات الألفية الجديدة سنوات انطلاق أطر المجتمع المدني الفلسطيني الحديث داخل الخط الأخضر، وذلك بعد هدم البنى الثقافية والسياسية خلال النكبة، وما تلاها من عقود من السيطرة الإسرائيلية على العمل السياسي والثقافي خلال فترة الحكم العسكري وما تلاه من سياسات قمع وسيطرة[1]. خلال تلك الانطلاقة أقيمت بداية عشرات الأطر ولحقتها مئات. تركزت فعاليات المنظمات والجمعيات العربية في المجالات التالية: مجال حقوق الإنسان والدفاع عن حقوق الأقلية الفلسطينية في إسرائيل؛ والمرافعة المحلية والدولية؛ وتدعيم وتمكين الأقلية الفلسطينية، ومؤسسات تعمل على التوعية النسوية وتمكين المرأة، سياسيًا واجتماعيًا واقتصاديًا. كما أقيمت، في العقدين الأخيرين، مراكز حقوقية ومراكز بحثية في مجالات العلوم الطبيعية والعلوم الإنسانية والاجتماعية، بدأت تعمل على حماية وتعزيز حقوق الأقلية الفلسطينية العربية في إسرائيل في جميع مجالات الحقوق الاقتصادية، والاجتماعية، والثقافية، والسياسية، والمدنية، على المستويين الفردي والجماعي. كما تحاول المؤسسات والجمعيات العربية مواجهة التهميش المتعمد من قبل الدولة ومؤسساتها، وتحاول تحسين الظروف المعيشية، مما يشكل بوادر لعمل جماعي منظم وقانوني. كما تطوّرت في تلك الفترة أطر إسلامية، سعت بداية للعمل في الإغاثة، وفي إنشاء مجتمع إسلامي، ولاحقًا في قضايا وطنية عامة.

ضمن هذه الأطر أقيمت مؤسسات نسوية دعت إلى الدفاع عن حقوق المرأة وعن حرياتها الخاصة والعامة، وبشكل خاص أقيمت أطر لمناهضة العنف الجسدي والجنسي ضد النساء، ولاحقًا من أجل دفع مشاركة النساء في القرار السياسي، وتمكينهن اقتصاديًا. كما أنشئت أطر نسائية

1- حول هدم الحاضرة الفلسطينية يمكن العودة لدراسة الباحثة منار حسن (حسن، 2022) وحول السياسات القمعية في العقود الثلاثة الأولى لإسرائيل يمكن العودة لـ(Lustick, 1979).

إسلامية شدّدت على «الأسلمة»، وعملت كذلك في الإغاثة. وخلال هذه العقود أقيمت مئات الأطر التي عملت وما زالت تعمل محليًا في قضايا تعنى بالشؤون المحلية لبلداتهم (زيدان وغانم، 2000؛ جمال 2018).

أما في مجال محاولة التأثير السياسي، فإنّ أبرز نشاطات المجتمع المدني منذ بداية الألفية الثالثة، تكمن في مجال العلاقة بين دولة إسرائيل والمجتمع الفلسطيني، ومحاولة توفير تفسيرات مغايرة لواقع الأقلية الفلسطينية، وطرح صياغة بديلة لفهم واقعها، وعرض حلول في محاولة لتحدي هيمنة الدولة، كدولة يهودية. من هنا فإن قسمًا جديًّا وهامًا من عمل مؤسسات المجتمع المدني العربي انخرط في مناهضة الهيمنة القائمة في النظام الحالي فقط. إلا أن المجتمع المدني بداية القرن الحالي كان، وفقًا لدراسة إمطانس شحادة (2015)، في مرحلة تبلور (Mobilization)، والتي تعتبر مرحلة اكتساب الشرعية وتطوير الآليات لتنظيم العمل؛ بغية مواجهة النظام القائم في الدولة وعرض البدائل، ولم تنضج بصورة كافية للانتقال إلى طور مرحلة مأسسة، وتحويل هذه الظاهرة إلى أمر واقع يلازم الأقلية الفلسطينية، ويسعى إلى تغيير تعامل المؤسسات مع السكان العرب ومواجهة العنصرية؛ وتغيير تعامل إسرائيل مع المواطنين العرب.

أدّت ممارسات المجتمع المدني، خاصة تلك التي وضعت نصب أعينها وظائف وأهدافًا سياسية، إلى ردّة فعل من قبل المؤسسة الإسرائيلية، التي قامت بوضع عراقيل للتضييق على المجتمع المدني الفلسطيني، وبعض المؤسسات الأهلية الإسرائيلية غير الخاضعة للإجماع الصهيوني، ترجمت في سياسات وسن قوانين، أو اقتراحات قوانين، لتضييق حيز عمل الجمعيات المدنية الفلسطينية. تسعى هذه الورقة إلى الإجابة عن سؤال هل وكيف تغير الدور السياسي للمجتمع المدني الفلسطيني داخل الـ48 منذ تسعينيات القرن المنصرم إلى الفترة الراهنة؟ خاصة فيما يتعلق بوظائف تحدي الهيمنة الصهيونية وعرض بدائل للنظام القائم. تجادل هذه الورقة أيضا أنه منذ بداية القرن الحالي لغاية الآن حصل تراجع ما في عمل ووظائف المجتمع المدني العربي المتعلق بتحدي النظام القائم وعرض بدائل، دون أن يلغيه تمامًا، مقابل تعزيز دوره الخدماتي التخصصي والتنموي، المهتم أكثر في القضايا الاقتصادية المعيشية، وفي تغيير-تعديل السياسات التي لا تصدم بجوهر النظام وطبيعة الدولة، إنما تعمل على تحسين الوضع القائم.

تقدّم الورقة، قراءة عامة في سياق إقامة أطر المجتمع المدني، وأجنداتها، وخطاباتها، والتغيرات التي طرأت عليها. ومن ثم تراجع السياق السياسي والتاريخي الذي مهّد لإقامة أطر المجتمع المدني في مراحل مختلفة. ثم تتناول، مكانة ووظائف المجتمع المدني الفلسطيني في إسرائيل، وبعدها تستعرض، دور المجتمع المدني في دفع القضايا السياسية للفلسطينيين في إسرائيل محليًا ودوليًا،

وكذلك في طرح رؤى سياسية جديدة في مقاربة وضع الفلسطينيين داخل الخط الأخضر. وتتناول الورقة أيضا رد فعل المؤسسة الإسرائيلية على تنامي دور ووظائف المجتمع المدني الفلسطيني، خاصة السياسي منها، ومحاولات التضييق وكبح تأثير المجتمع المدني.

أولاً: السياق التاريخي لمنظمات المجتمع المدني الفلسطيني في إسرائيل

عاد مصطلح المجتمع المدني في ثمانينيات القرن المنصرم ليحتل مكانة بارزة في الساحات الأكاديمية والبحثية والسياسية العالمية، وبالأخص على أثر بوادر التغيير في دول شرق أوروبا، من جهة، وتعثر دولة الرفاه في بعض الدول الغربية، وتعالي الأصوات المطالبة بتغييرات بنيوية في النظام الاجتماعي-الاقتصادي، من جهة أخرى. مع إدراكنا الكامل للسجالات القائمة في تعريف المجتمع المدني، ونتيجة لضيق الحيز والهدف المحدد لهذه الورقة، سنتعامل مع جانب محدد من مركبات المجتمع المدني لدى الفلسطينيين في إسرائيل، وهو الجانب الممأسس، أو ما يعرف بـ«المؤسسات غير الربحية» أو «الجمعيات الأهلية»، التي تشكل جزءًا من المجتمع المدني وفقًا لغدرون (بشارة، 2012؛ غدرون وآخرون، 2003؛ Payes, 2003).

ظاهرة إنشاء المؤسسات والجمعيات ليست ظاهرة جديدة لدى المجتمع الفلسطيني، وتعود إلى سبعينيات القرن التاسع عشر، حيث ظهرت الجهود والمساعي الرامية لإقامة جمعيات لأهداف شتى (زيدان وغانم 2000؛ جمال، 2018؛ Jamal 2008). ففي عهد الانتداب البريطاني، بدأت تنتظم قطاعات مختلفة من أجل تقديم خدمات لأعضاء تلك المنظمات والجمهور العام، غير أن هذه العملية اقتصرت على فئة ضيقة أو محدودة من المجتمع، فضلًا عن أنها استندت إلى أساس أو عنصر طائفي– ديني، واقتصرت على المدن (نخلة، 1990).

وفقًا لزيدان وغانم (2000)، يمكن تقسيم تطور المجتمع المدني لدى الفلسطينيين في إسرائيل إلى ست مراحل: الثلاثة الأولى منها تتناول الفلسطينيين جميعًا، بينما تختص المراحل الثلاثة ما بعد النكبة في الفلسطينيين داخل إسرائيل فحسب: **الأولى**، فترة الإنشاء، والتي امتدت منذ منتصف القرن التاسع عشر وحتى بداية القرن العشرين. ومن أبرز سمات تلك الفترة الصبغة الدينية للجمعيات والمؤسسات. **الفترة الثانية**، هي فترة النمو التي تمتد بين الحرب العالمية الأولى 1914 والثورة العربية 1936. وتأثرت هذه الفترة بالانتداب البريطاني ونشوء المشروع الصهيوني. **الفترة الثالثة**، وهي فترة التراجع، 1936 حتى 1947. والتي تأثرت من حالة اليأس والهزيمة القومية، وقد حُل ودمر الكثير من تلك المؤسسات. **الفترة الرابعة**، بعد إقامة دولة إسرائيل، ويمكن اعتبارها فترة الانهيار، من سنة 1948 وحتى 1967. **الفترة الخامسة** 1967-1980، وهي

فترة «النهوض»، إعادة الإنشاء، والتي تأثرت من انتهاء الحكم العسكري واللقاء المتجدد بين أفراد الشعب الفلسطيني نتيجة احتلال الضفة الغربية وقطاع غزة. **الفترة السادسة**، ما بعد العام 1981، والتي برزت فيها اليقظة وازدياد الوعي بإقامة مؤسسات أهلية في المجتمع العربي، وبداية فترة البلورة الحديثة لمؤسسات المجتمع المدني، والتنامي المتزايد في إنشاء الجمعيات؛ إذ تم، ما بين العامين 1980 و1998، تسجيل قرابة الـ65% من بين 1009 مؤسسات رسمية، كانت مسجلة لدى مسجل الجمعيات في العام 1998، نصفها تم تسجيله بعد العام 1993 (زيدان وغانم، 2000، ص 8-12). ووفقًا لـ «شاني بييز»، فإنه يمكن اعتبار تلك المرحلة فترة الاستقرار وتبدّد الوهم في آن واحد، حيث نضجت مؤسسات المجتمع المدني في شق المأسسة مقابل نضوج الوعي بعدم قدرتها على تحقيق أهداف سياسية جوهرية (Payes, 2003).

ثانيًا: علاقة المجتمع المدني الفلسطيني بدولة إسرائيل

من أبرز نشاطات العمل المدني الفلسطيني داخل الخط الأخضر، في مجال العلاقة بين دولة إسرائيل والمجتمع الفلسطيني، كان محاولات لتوفير تفسيرات مغايرة لواقع الأقلية الفلسطينية، وطرح صياغة بديلة لفهم واقعها، وعرض قراءات ورؤى سياسية في محاولة لتحدي هيمنة الدولة. والهدف من ذلك هو «إثبات» وجود بدائل لتعريف دولة إسرائيل كدولة يهودية، لتتماشى مع مطالب الأقلية وحقوق الإنسان ومبادئ الديمقراطية. من أبرز تلك المحاولات الاقتراحات التي قدمتها بعض مؤسسات المجتمع المدني لصياغة علاقة السكان الفلسطينيين مع دولة إسرائيل، وتقديم صياغات جديدة لنظام الحكم في إسرائيل، ومن ذلك: «وثيقة حيفا»[2]، وهي وثيقة رؤيوية أعدت في مركز مدى الكرمل-المركز العربي للدراسات الاجتماعية التطبيقية، لطرح رؤية مستقبلية لعلاقة المجتمع الفلسطيني في إسرائيل مع دولة إسرائيل، و«التصور المستقبلي» الذي أصدرته اللجنة القطرية لرؤساء السلطات المحلية[3]؛ و«الدستور الديمقراطي» الذي أصدره مركز عدالة - المركز القانوني لحقوق الأقلية العربية في إسرائيل[4]. طرحت هذه الوثائق تحديات مختلفة حول طبيعة الدولة، وحول علاقة المواطنين الفلسطينيين مع اليهود في إسرائيل، كما وطرحت تصورات لحلول مستقبلية.

كما برزت، في السنوات الأخيرة، توجهات من قبل مؤسسات المجتمع المدني إلى الرأي العام الدولي والمنظمات الدولية، منها الأمم المتحدة، بغية تجنيدها كوسائل ضغط على دولة إسرائيل،

2- وثيقة حيفا، مدى الكرمل.
3- وثيقة التصور المستقبلي 2006. موقع جمعية مساواة.
4- الدستور الديمقراطي. مركز عدالة.

ويهدف كشف تمييز دولة إسرائيل تجاه المجتمع الفلسطيني، وتسليط الضوء على تناقضات الديموقراطية الإسرائيلية وإشكالياتها، من منطلق عدم توفر آليات ضغط داخلية كافية للتأثير على سياسات الدولة، وبسبب ضعف مؤسسات المجتمع المدني مقابل الدولة. كما ويرى البعض أن دولة إسرائيل أكثر حساسية للرأي العام الدولي، إذ تعتقد تلك الجمعيات أن من شأن ذلك أن يساهم في تجاوب إسرائيل مع مطالب واحتياجات الفلسطينيين فيها[5]. كما تصب التقارير والأبحاث التي تصدر باللغة الإنجليزية من قبل مراكز حقوق الإنسان ومراكز الأبحاث العربية، كتقارير الرصد السياسي الصادرة منذ العام 2003 عن مركز مدى الكرمل، على سبيل المثال، في سياق مخاطبة الرأي العام الدولي، وتوفير معطيات وتقارير تحليلية عن وضعية الأقلية العربية داخل إسرائيل. من أبرز الأمثلة على التوجه إلى المنظمات والمؤسسات الدولية، هو مشاركة قسم من مؤسسات وجمعيات المجتمع المدني الفلسطيني في مؤتمر ديربن الأول لمناهضة العنصرية، في العام 2001، ضمن وفد الجامعة العربية، وفي المؤتمر الثاني في العام 2009 (عرب48، 2010). كما وتعمل بعض المؤسسات على تنظيم أيام دراسية ومؤتمرات دولية، في محاولة منها لكشف السياسات التمييزية المنتهجة حيال الأقلية أمام المهتمين من أنحاء العالم، وعادة بحضور مندوبي الدول الأجنبية.

عن دور الجمعيات الأهلية في تحدي طبيعة النظام والدولة، خاصة بعد نشر وثائق التصور، كتب نديم روحانا، «أصبح واضحًا للفلسطينيين في إسرائيل أن القبول بالدولة اليهودية يعني أن يحكم عليهم بعدم المساواة في وطنهم، وبأن يكونوا مجموعة قومية بدون انتماء إلى دولة وحتى إلى وطن... وتشترك الوثائق كلها في رفض فكرة الدولة اليهودية من ناحية وطرح بديل ديموقراطي وثنائي القومية (في حالة «وثيقة حيفا» و«التصور الديموقراطي») أو دولة متعددة الثقافات وثنائية اللغة (في حالة «الدستور الديموقراطي»). ويأتي رفض الدولة اليهودية واضحًا وحادًا. وتطالب وثيقة حيفا مثلًا بدولة ديموقراطية مؤسسة على المساواة بين اليهود الإسرائيليين والعرب الفلسطينيين (...). أما «الدستور الديموقراطي» فيطالب بدستور «في دولة لا تسيطر وتحتل شعبًا آخر وقائمة

5- من الأمثلة البارزة على تلك المحاولات هو النشاط السابق لجمعية اتجاه (اتحاد جمعيات أهلية عربية) وعملها المباشر مع منظمات أوروبية ودولية، وعملية المرافعة الدولية لمؤسسة عدالة، التي تشمل تقديم تقارير إلى مؤسسات حقوق إنسان دولية، والأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي https://www.adalah.org/en/content/index/2004. وأيضا المرافعة الدولية لجمعية مساواة. انظر مثلًا تقريرها حول الفلسطينيين في إسرائيل المقدم للمفوض السامي لحقوق الإنسان في المراجعة الدولية الخامسة عشر لإسرائيل https://did.li/q3irl، وعمل المؤسسة العربية لحقوق الإنسان مقابل المنظمات الدولية. وكذلك تقارير الظل الدورية التي تقدمها الأطر النسوية للجنة القضاء على جميع أنواع التمييز ضد النساء في جلساتها المنعقدة لمراجعة التقارير الرسمية للدول، وللميثاق الدولي الخاص بالحقوق السياسي والمدنية. انظر مثلًا تقرير الظل الذي قدمته «لجنة العمل حول مكانة النساء الفلسطينيات في إسرائيل» للجنة الأمم المتحدة للقضاء على جميع أنواع التمييز ضد المرأة عام 2010 https://did.li/LMQNf، وتقرير الظل الذي قدمته مجموعة من الأطر النسوية للميثاق الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية هذا العام https://did.li/ijuTY . (تم استقاء المعلومات جميع المعلومات في هذا الهامش من المواقع الإلكترونية في تاريخ 29 ديسمبر 2022).

على المساواة التامة بين سكانها كافة وجميع مجموعاتها (...) في دولة ديموقراطية ثنائية اللغة، متعددة الثقافات»» (روحانا، 2010).

وقد امتازت وثيقة حيفا بشكل خاص في دعوتها للمصالحة بين الفلسطينيين وبين اليهود الإسرائيليين، من منظور العدل التصحيحي الذي يتطلب اعترافًا بالغبن التاريخي الذي أوقعته إسرائيل بالشعب الفلسطيني، وبالنكبة والتهجير وجرائم الحرب التي اقترفتها بحقهم، وإعادة اللاجئين والانسحاب من المناطق المحتلة عام 67، وتحويل إسرائيل من دولة يهودية إلى دولة لجميع مواطنيها. كما تناولت الوثيقة حق اليهود الإسرائيليين بتقرير المصير، وتطرقت للكارثة اليهودية، مؤكدة على التعاطف مع ضحاياها، ومستنكرة تسخيرها في شرعنة حق اليهود في إقامة دولتهم (وثيقة حيفا، 2006).

وفقًا لبحث أعدته سيچال غوفر (2003)، يمكن تعريف معظم الجمعيات العربية كـ «جمعيات خارجية لأسباب عقائدية-أيديولوجية». والقصد أن تلك الجمعيات غير مرتبطة بعلاقة وطيدة مع الدولة ومؤسساتها، ويطغى على علاقاتها عدم الثقة في ظل اعتراف ضعيف من قبل الدولة، في أفضل الحالات. يتماشى هذا الاستنتاج مع استنتاجات ياعيل يشاي (2003) التي تقول إن معظم الجمعيات العربية تتميز بعلاقات ضعيفة مع مؤسسات الدولة، وبشح في قنوات التواصل المباشر مع مؤسسات الدولة والوزارات، وعلى وجه الخصوص، انعدام العلاقات المباشرة النابعة عن علاقات وديّة وشخصية بين المؤسسات العربية ومتخذي القرار في إسرائيل. وعلى ما يبدو، يعكس هذا الواقع عدم ثقة الجمعيات بقدرتها في التأثير الجدي على متخذي القرار ومؤسسات الدولة من جهة، وعدائية المؤسسات الرسمية من جهة أخرى. لذلك، فإن عمل مؤسسات المجتمع المدني العربي يقع في مجال مناهضة الهيمنة القائمة في النظام الحالي، والسعي إلى تغيير تعامل المؤسسات مع السكان العرب وتقليل العنصرية؛ لكن، ووفقًا لجمال، دون أن تنجح فعلًا في تغيير تعامل إسرائيل مع المواطنين العرب، وجعل العلاقات أكثر ديمقراطية (Jamal, 2008).

يُشار إلى أن بعض الجمعيات تحصل على تمويل من الدولة بحكم القضايا التي تعمل بها، ودون علاقة لذلك بالضرورة بمواقفها السياسية، وعلى سبيل المثال جمعية الجليل ومركز أبحاث المثلث، اللذان يديران مراكز بحثية في العلوم الدقيقة، ويحصلان على تمويل من وزارة العلوم. وجمعية السوار وجمعية نساء ضد العنف اللتان تتلقيان تمويلًا من وزارة الرفاه لخطوط الطوارئ، ولمآوي النساء والفتيات المتعرضات للعنف الجندري، وكذلك الجمعيات التي تعمل في الطفولة المبكرة وترعى حضانات ورياض أطفال كمركز الطفولة. ومن ضمنها أطر طفولة مبكرة

كانت مقربة من الجناح الشمالي للحركة الإسلامية، وأخرجت عن القانون الإسرائيلي عام 2018 بالتوازي مع الإعلان عن الحركة كخارجة عن القانون.

ثالثًا: رد فعل المؤسسة الإسرائيلية على تحدي المجتمع المدني

محاولة المؤسسة الإسرائيلية التضييق على عمل الجمعيات ليست بجديدة، فقد حاولت المؤسسة تضييق هامش عمل الجمعيات الأهلية في قسم من الحالات، بانتهاج أدوات بيروقراطية، منها رقابة صارمة من قبل مسجل الجمعيات تجاه الجمعيات العربية. وتعرف «شاني بيبز» تعامل الدولة مع الجمعيات العربية على أنه «إقصاء فعّال» (Active Exclusion)، حيث تتعامل السلطات الإسرائيلية القائمة بشك وارتياب من وجود الجمعيات وأهداف نشاطاتها (Payes, 2003). وتضيف بيبز أن هناك وعيًا لدى الجمعيات العربية أنه بإمكان الدولة تقييد عملها، ووضع العثرات في طريقها، أو حتى مصادرة أموال جمعيات وإغلاقها تحت حجج عديدة، منها الأمنية. وفعلاً، قامت الدولة بتنفيذ هذه السياسة على أرض الواقع حين أغلقت جمعية أنصار السجين في العام 2006، وعددًا من جمعيات ومؤسسات الحركة الإسلامية - الشق الشمالي، والإعلان عن جمعية الأقصى كجمعية محظورة، وإغلاقها في العام 2008.

بعد نشر وثائق التصور المستقبلي التي تحدّت تعريف دولة إسرائيل، وطرحت بدائل سياسية لتعريف الدولة، ولعلاقة الفلسطينيين داخل الخط الأخضر فيها، كان هناك تغير واضح في سياسات المؤسسة وتعاملها مع المؤسسات تلك، وقد ترجمت هذه السياسات، بمحاولات تضييق على عمل المؤسسات الأهلية العربية ومؤسسات أهلية عربية ويهودية إسرائيلية غير خاضعة للإجماع الصهيوني، ترجمت جزئيًا في السنوات الأخيرة بواسطة سن قوانين في الكنيست، أو اقتراحات قوانين. من بينها كان، «اقتراح قانون الجمعيّات (تعديل- تحفّظات على تسجيل جمعيّة ونشاطاتها) 2010»[6]، الذي يطالب بإدخال تعديل للمادّة «3» من قانون الجمعيّات، ويمكّن مسجل الجمعيات من عدم تسجيل جمعية في حال اقتنع أنّ الجمعيّة «متورّطة»، أو قد تُقدِّمُ، لعناصر أجنبيّة، معلومات حول دعاوى قضائيّة جارية خارج دولة إسرائيل ضدّ موظّفين كبار في الحكومة، أو ضدّ ضبّاط في الجيش، تتعلّق بجرائم حرب. واقتراح قانون «واجب الكشف عمّن يتلقّى دعمًا من كيان سياسيّ أجنبيّ 2010»[7]، الذي يرمي إلى وضع عراقيل أمام عمل الجمعيّات، ومؤسّسات المجتمع المدنيّ، بواسطة فرض تقديم تقارير صارمة عن التبرّعات الماليّة التي تحصل عليها من أيّ

6- اقتراح قانون رقم ف/2456/18، تقدّم به 40 نائبًا في 14 .6 .2010 . انظر: تقرير الرصد السياسي الدوري رقم 10، إصدار مدى الكرمل، حزيران - آب 2010. مدى الكرمل.

7- قَدّمَ الاقتراحَ النائبُ زئيف ألكين وآخرون بتاريخ 8 .2 .2010. انظر: تقرير الرصد السياسي الدوري رقم 11، إصدار مدى الكرمل، أيلول – تشرين الأوّل 2010. مدى الكرمل.

كيان سياسيّ أجنبيّ. و«اقتراح قانون الجمعيّات (تعديل - منع دعم كيان سياسيّ أجنبي لجمعيّات سياسيّة في إسرائيل) 2011»[8]، الذي يمنع أيّة «جمعيّة سياسيّة» تهدف -في ما تهدف- إلى التأثير على الأجِنْدة السياسيّة والأمنيّة لدولة إسرائيل، أو تنظّم نشاطًا ذا طابع سياسيّ، يمنعها من الحصول على تبرّعات تزيد عن 20 ألف شاقل في السنة من أيّة دولة أجنبيّة أو مؤسّسات تمثّل دولًا. وكذلك اقتراح قانون «قانون الجمعيّات (تعديل - تحفّظ على تسجيل جمعيّة)، 2011»[9]، الذي يهدف إلى منع تسجيل جمعيّة تنفي وجود إسرائيل «كدولة يهوديّة ديمقراطيّة» كجمعية قانونية.

كما وقدم اقتراح «قانون الجمعيّات (تعديل - تحفّظات على تسجيل جمعيّة تنفي الطابع اليهوديّ للدولة)، 2011»[10]، والذي يطالب بتوسيع العقوبات على الجمعيات جرّاء عدم الاعتراف بإسرائيل «كدولة يهوديّة وديمقراطيّة»، لتشمل إمكانيّة حلّ جمعيّة قائمة. ويرمي اقتراح القانون هذا إلى منع تسجيل جمعيّة لدى مسجِّل الجمعيّات، أو حل جمعية قائمة إذا كانت تتطلّع إلى «المسّ بالطابع اليهوديّ أو الديمقراطيّ لدولة إسرائيل». معنى هذا أنّ مقدِّمي الاقتراح لا يكتفون باعتراف الجمعيّة بالطابع اليهوديّ والديمقراطيّ لدولة إسرائيل كشرط لقبول تسجيلها، بل يطالبون بمنع تسجيل، أو تفكيك جمعيّة قائمة تعمل ضد الطابع اليهوديّ والديمقراطيّ لإسرائيل. ومن أكثر القوانين عنصرية القانون المتعارف عليه بـ «قانون النكبة»[11]، الذي يخوّل وزير المالية بتقليص التمويل الحكومي لأي مؤسسة تقوم بنشاط يعارض تعريف إسرائيل كدولة يهودية و«ديمقراطية»، أو من يقيم مراسيم لإحياء يوم «استقلال إسرائيل» باعتباره يوم حزن وطنيّ. وذلك في إشارة لمسيرات العودة التي يقوم بها الفلسطينيون في إسرائيل منذ عام 1998، والذي دعا في صيغه السابقة إلى معاقبة من يقوم بإحياء ذكرى النكبة.

بالمجمل استعملت المؤسسة الإسرائيلية أدوات بيروقراطية، منها رقابة صارمة من قبل مسجّل لجمعيات تجاه الجمعيات العربية، ومصادرة أموالها وإغلاقها تحت حجج عديدة، منها الأمنيّة، كما حصل مع جمعيّة أنصار السجن عام 2006، وجمعيات تابعة للحركة الإسلامية الشق الشمالي، منها جمعية الأقصى كجمعية محظورة عام 2008، وعام 2015 حين أغلقت جميع الجمعيات

8- اقتراح قانون ف/3312/18، قُدّم إلى الكنيست في 13.6.2011. انظر: تقرير الرصد السياسي الدوري رقم 14، إصدار مدى الكرمل، نيسان-حزيران 2011. مدى الكرمل.

9- المصدر السابق.

10- المصدر السابق.

11- وهو التعديل رقم 40 لقانون ميزانية الدولة (1985) المسمى «بقانون النكبة». للتفاصيل يمكن العودة إلى البيان في موقع عدالة المركز القانوني لحقوق الأقلية العربية في إسرائيل. مركز عدالة.

التابعة للحركة الإسلامية الشمالية[12].

وقد سنَّ «قانون الجمعيات» في يوليو 2016، والذي نصّ على ضرورة أن تقوم الجمعيات التي تتلقّى تمويلًا على شكل تبرعات من دول أجنبية بالإفصاح عن مصادر تمويلها في جميع إعلاناتها، الأمر الذي تم استخدامه في عملية «التصنيف» و«الاتهام» لاحقًا للجمعيات التي تحصل على تمويل أجنبي.

بالإضافة لذلك، تقوم إسرائيل بالضغط على الصناديق المانحة وعلى الدول؛ لمنع تمويل جمعيات تعمل على تحدي طابع إسرائيل «كدولة يهودية وديموقراطية». فقد أنشأت مثلًا مؤسسة غير حكومية تسمى «NGO Monitor»، تهدف إلى الرقابة والتجسس على الجمعيات العربية، والضغط على الصناديق المانحة لتوجه المؤسسات العربية للعمل في قضايا مدنية اجتماعية معيشية، والابتعاد عن تحدي الدولة.

إلى جانب السياسات الحكومية وتعاملها مع المؤسسات الأهلية العربية، هناك معيقات إضافية تحد من تأثير تلك المؤسسات وتطوير أدائها في مواجهة السياسات الإسرائيلية، منها ما يتعلق بقضايا التمويل، ومنها ما يتعلق بعوامل داخلية داخل الجمعيات وبينها. فمن حيث التمويل، نجد أن معظم الجمعيات والمؤسسات الأهلية مرتبطة بشكل شبه تام بمصادر تمويل من الصناديق الدولية. أما في الجانب الذاتي، فيجادل أمل جمّال بأن رأسمالها الاجتماعي، أمام جمهور هدفها، ضعيف، حيث يشير إلى أن معرفة المجتمع لهذه الجمعيات قليل جدًّا. وحتى الجمعيات التي بدت الأكثر شهرةً خلال الاستطلاع الذي أجراه الباحث، وهي جمعية الأقصى، وجمعية نساء ضد العنف، ومركز عدالة. فإن معرفتها ليست عميقة وقد أشار 90% ممن يعرفون هذه الجمعيات بأنهم ليسوا على تواصل معها. مما يضيء ضوءًا أحمر في ظل الهجوم اليميني عليها (جمّال، ص 67-68).

وتشير «شاني بييز» بأن المجتمع الأهلي العربي يعاني من عوارض ضعف وقيود داخلية تتعلق بأساليب العمل، وتتمحور في التوجهات القائمة لتطوير وعرض حلول تقنية، بدلًا من الحلول السياسية الجوهرية لمواجهة سياسات دولة إسرائيل، وخاصة عندما يميل ميزان القوة لصالح الدولة ومجموعة الأغلبية، مما يساهم في خفض الضغوطات عن الدولة، والابتعاد عن طروحات تحمل صبغة التحدي للنظام القائم (Payes, 2003). من ناحية أخرى، يمكن اعتبار غياب آليات التنسيق والعمل المشترك الجدي، والمنافسة بين المؤسسات عقبات إضافية. ويدعي البعض أن كون تلك المؤسسات غير منتخبة ينتقص من شرعية عملها. ومن هنا، فإن مصدر شرعية هذه

12- حول حظر الحركة الإسلامية، ومعانيها وتبعاتها السياسية والقانونية والاجتماعية يمكن العودة ل (مصطفى وهواري، 2016).

المؤسسات الأساسي هو اعتراف دولة إسرائيل والعمل وفق قوانينها وضوابطها؛ كما يمكن اعتبار محدودية مصادر التمويل الداخلي، وارتكاز المؤسسات على دعم صناديق تمويل أجنبية، مؤثرات قد تحدد أجندات هذه المؤسسات في بعض الأحيان (المصدر السابق).

هذه العوامل مجتمعة أدت في نهاية المطاف إلى تراجع الدور السياسي للجمعيات الأهلية، خاصة محاولات تحدي الهيمنة الصهيونية، وعرض بدائل لطبيعة النظام، فمنذ إصدار وثائق الرؤية المستقبلية نهاية العام 2006 وبداية العام 2007، لم نجد أيّة محاولة جديدة للعب هذا الدور، بل نرى من طبيعة الجمعيات المسجلة منذ تلك الفترة توجهًا واضحًا نحو أهداف اقتصادية وتنموية، أو نحو دمج المواطنين العرب في أسواق الاقتصاد، ورفع مشاركة النساء العربيات في أسواق العمل، خاصة الجمعيات اليهودية العربية التي تسعى إلى احتواء الأجيال الشابة، بواسطة دمجها في أسواق العمل. ونجد أن هذه الجمعيات تحظى بدعم حكومي كبير، ودعم من مؤسسات يهودية أمريكية، مثل جمعيات «كاف مشفيه» (خط المساواة) و«تسوفن» (البوصلة) لدمج العرب في قطاع الهايتك، وجمعية «اجيك» الفاعلية في منطقة النقب، وجمعية «كوامباكت» التي تعمل على دمج العرب في القطاع الخاص الإسرائيلي، والعديد من الجمعيات العربية التي تعمل في هذا السياق. وهذه أهداف لا تتعارض مع السياسات الحكومية بل تتماشى مع الكثير منها، خاصة بعد السياسات الإسرائيلية الاقتصادية الرامية إلى دمج العرب في الاقتصاد الإسرائيلي بما يخدم الاقتصاد الإسرائيلي13، ولا تشكل تحديًا لطبيعة النظام ولا للهيمنة الصهيونية.

لا يعني تراجع تأثير مؤسسات المجتمع المدني بأنها لا تعمل في مواجهة سياسات الدولة، ولكن التعاطي بدا مختلفًا، حيث ما زالت العديد من الأطر تقوم بمشاريع ذات طابع سياسي ومواجه، إلا أن الذروة التي شهدتها سنوات الألفين في التعاطي مع بنية الدولة من خلال وثائق التصور المستقبلي لم تلق تصعيدًا، ولكننا ما نزال نرى بعض أطر المجتمع المدني تقوم بنشاطها من نفس المنظور. فمركز أبحاث مدى الكرمل تقوم منشوراته وإصداراته من منظور يقرأ إسرائيل كمشروع استعمار استيطاني[14]، بعض الأطر قامت بدفع بعض القضايا السياسية، وتطورت مهنيًا وشعبيًا خلال مواقف مواجهة لسياسات الدولة، فمثلًا تقوم الأطر النسوية في دعم النساء نحو المشاركة السياسية من منظور تشابكي يربط بين القمع القومي والقمع الذكوري في تهميش النساء، ومن نفس المنظور تقوم الأطر النسوية في محاربة ظاهرة الجريمة والعنف الجندري[15]. وتقوم جمعيات

13- رجا الخالدي وإمطانس شحادة، 2017.

14- يمكن النظر لموقع مدى الكرمل (https://mada-research.org/). وسيصدر قريبًا كتاب حرر بعنوان: الصهيونية والاستعمار الاستيطاني: مقاربات فلسطينية (نديم روحانا وعرين هواري، 2023)

15- انظر مثلًا البحث بعنوان «إقصاء النساء عن مجالس السلطات المحلية: بين قمع الدولة وقمع المجتمع» الذي صدر عن التنظيم

أخرى على التوعية لحق العودة والقرى المهجرة وحقوق مهجري الداخل، وتوعية جيل الشباب لهذه القضايا، مثل جمعية بلدنا[16].

ورغم الإشارة أعلاه بأن معرفة المجتمع العربي لهذه الجمعيات قليل، فإن نفس البحث يشير إلى أن 62% ممن سمعوا عن هذه الأطر من المشاركين في الاستطلاع عبروا عن استعدادهم للتطوع بها. ما يضع المسؤولية في عدم التطوع على الجمعيات نفسها التي لا تتوجه للناس. ويشير إلى أن هذه الطاقة الكامنة في المجتمع حاضرة للانخراط في شؤونه العامة (جمال، ص 168-170).

الخاتمة

يمكننا الادعاء، وفقًا للأبحاث القليلة القائمة في هذا المجال، والمعطيات الواردة في هذه المقالة، ونتيجة لرصد الواقع اليومي للمؤسسات العربية، أن منظمات المجتمع المدني العربية ما زالت في طور مرحلة تبلور (Mobilization)، ولم تنضج بصورة كافية للانتقال إلى طور مرحلة مأسسة، وتحويل هذه الظاهرة إلى أمر واقع يلازم الأقلية الفلسطينية. وتعتبر مرحلة التبلور مرحلة اكتساب الشرعية، وتطوير الآليات لتنظيم العمل بغية مواجهة النظام القائم في الدولة، وعرض بدائل. وعادةً ما تأتي هذه المرحلة بعد نقطة تحول تاريخية أو أزمات تؤثر على إضعاف شرعية النظام القائم في الدولة، قد تشجع المجتمع المدني للعب دور فعال بهدف التغيير. إلا أننا بتنا نرى في العقد الأخير تغيرًا في أهداف وأدوات عمل الجمعيات العربية، خاصة بعد التحدي الذي عرضه نشر وثائق التصور المستقبلي للمؤسسة الإسرائيلي، بحيث ازدادت أدوات الاحتواء وتقييد عمل الجمعيات العربية، وتراجع دورها السياسي، إما بواسطة سن قوانين أو تهديد بسن قوانين تقيد عمل وإمكانيات تمويل تلك الجمعيات، وإما بإخراج بعضها خارج القانون، فقد تحولت أدوار بعض المؤسسات من مؤسسات تتحدى طبيعة الدولة إلى جمعيات تميل إلى العمل في الجوانب الاقتصادية التنموية التي لا تعتبر لعبة صفرية بل (win win game)، بحيث تقبل بها الدولة، وتدعمها، وتوفر لها إمكانيات التمويل، وتمول قسمًا كبيرًا منها.

هذا التحول جاء بسبب متغيرات عدة، منها السياسة الداخلية، وعلاقة المواطنين العرب بدولة

النسوي كيان (عنبتاوي، 2017) او الدراسات حول قتل النساء من منظور تشابكي لكل من تنظيم كيان وجمعية نساء ضد العنف (منى محاجنة وأخريات، 2021) و (بطشون ، شيرين، 2022). ومشروع الأرض والمسكن وحق العودة الذي ترعاه منظمة كيان. انظر الرابط، https://did.li/LIzCN (زيارة الموقع بتاريخ 20 ديسمبر 2022).

16- انظر المشاريع المختلفة لجمعية بلدنا للشباب العرب المرتبطة بالهوية والتواصل الفلسطيني ومعرفة جغرافية وتاريخ فلسطين وغيرها http://www.momken.org/ وكذلك المرافعات القانونية والدولية لمركز عدالة لحقوق الأقلية الفلسطينية حول الهوية والأرض والمسكن وغيرها داخل موقع عدالة https://www.adalah.org/

إسرائيل، ومنها ما يتعلق بأوضاع إقليمية (الحرب والسلم)، ومنها ما يتعلق بتحولات عالمية، وتطور عمل المجتمع المدني في هذا المضمار، ومنها ما يتعلق بنهج الصناديق الداعمة وسياسات التمويل والعلاقات، وجوانب داخلية تتعلق بأسباب داخلية وعوارض ضعف وقيود.

المصادروالمراجع

المراجع العربية

أبـو عمـرو، زيـاد (1995). المجتمـع المـدني والتحـول الديمقراطـي في فلسـطين. رام اللـه: مواطن - المؤسسـة الفلسـطينيّة لدراسـة الديمقراطية.

إمطانـس، شـحادة (2015). «المجتمـع المـدني الفلسـطيني داخـل إسرائيـل»، لـدى، أريـج صبـاخ خـوري، نديـم روحانـا، الفلسـطينيون في إسرائيل-قـراءات في التاريـخ والسياسـة والمجتمـع، الجـزء الثـاني. حيفـا: مـدى الكرمـل.

بشـارة، عزمـي (2012). المجتمـع المـدني، دراسـة نقديـة. المركـز العـربي للأبحـاث ودراسـة السياسـات. الدوحـة.

بطشـون، شـيرين (2021). معالجـة الشرطـة لجرائـم قتـل النسـاء الفلسـطينيات المواطنـات في إسرائيـل. إصـدار جمعيـة نسـاء ضـد العنـف، مركـز الطفولـة ولـوبي النسـاء في إسرائيـل. تـم الاطـلاع مـن خـلال الرابـط https://did.li/SeuTY

حسـن، منـار (2022). المغيّبـات: النسـاء والمـدن الفلسـطينيّة حتـى عـام *1948*. بـيروت: مؤسسـة الدراسـات الفلسـطينيّة.

روحانـا، نديـم وعريـن هـواري (محـرران). (2023). الصهيونيـة والاسـتعمار الاسـتيطاني: مقاربـات فلسـطينية. حيفـا: مـدى الكرمـل المركـز العـربي للأبحـاث الاجتماعيـة التطبيقيّـة. (قيـد النـشر)

روحانـا، نديـم. (2010). وثائـق تتحـدى الدولـة اليهوديـة. مـدى الكرمـل. تـم الاطـلاع مـن خـلال الرابـط https://utm.guru/uflPk

زيـدان، الياس؛ وغانـم، أسـعد (2000). التبرع والتطوع في المجتمـع العـربي الفلسـطيني في إسرائيـل. بـئر السـبع: المركـز الإسرائيـلي لدراسـة القطـاع الثالـث، جامعـة بـن غوريـون.

سـلطاني، نمـر (2003). مواطنـون بـلا مواطنـة، تقريـر مـدى الأول للرصـد السـياسي (إسرائيـل والأقليـة الفلسـطينية *2000-2002*). حيفـا: مـدى الكرمل-المركـز العـربي للدراسـات الاجتماعيـة التطبيقيـة.

سـلطاني، نمـر (2004). إسرائيـل والأقليـة الفلسـطينية *2003*. حيفـا: مـدى الكرمل-المركـز العـربي للدراسـات الاجتماعيـة التطبيقية.

سـلطاني، نمـر (2005). إسرائيـل والأقليـة الفلسـطينية *2004*. حيفـا: مـدى الكرمل-المركـز العـربي للدراسـات الاجتماعيـة التطبيقية.

شـحادة، إمطانـس (2006). إسرائيـل والأقليـة الفلسـطينية *2005*. حيفـا: مـدى الكرمل-المركـز العـربي للدراسـات الاجتماعيـة التطبيقيـة.

عـرب 48، (2010). مؤسسـات مـن الداخـل تشـارك في مؤتمـر ديربـن2: الخارجيـة الاسرائيليـة واللـوبي الصهيـوني يشـنان حملـة عـلى الحضـور العـربي والفلسـطيني. عـرب 48. تـم الإطـلاع مـن خـلال الرابـط https://utm.guru/uflPh

محاجنـة، منـى وأخريـات (2021). قتـل النسـاء: ظلّاميـة المشـهد وآفـاق المقاومـة. حيفـا: كيـان تنظيـم نسـويّ.

مصطفـى، مهنـد وعريـن هـواري. (محـرران). (2016) قـرار حظـر الحركـة الإسـلاميّة جـدل: 26. تـم الإطـلاع مـن خـلال الرابـط https://did.li/582fT

نخلـة، خليـل (1990). مؤسسـاتنا الأهليـة في فلسـطين: نحـو تنميـة مجتمعيـة. القـدس: الملتقـى الفكـري العـربي.

المراجع الإنجليزية

Cox, Ropert W. (1999). "Civil Society at the Turn of the Millennium: Prospect for an Alternative World Order". *Review of International Studies*, 25: Pp. 3-28.

Diamond, L. (1994). "Rethinking Civil Society". Journal of *Democracy*, 5(3), Pp. 4-17.

Doron, G. (1996). "Two Civil Societies and one State: Jews and Arabs in the State of Israel". In Augustus, Richard Norton. Civil Society in the Middle East, Leiden, New York.

Foley, M. W. & Edwards, B. (1996). "The Paradox of Civil Society", Journal of *Democracy*, 7(3): Pp. 38-52.

Guidry, A. J. & Sawyer Q. M. (2003). "Contention Pluralism: The Public Sphere and Democracy". *Perspectives on Politics*, 1(2): Pp. 273-289.

Jamal, Amal (2008). "The Counter-Hegemonic role of civil society: Palestinian-Arab NGOs in Israel". *Citizenship Studies*, 12(3): Pp. 283-306.

Khalidi, R., & Shihadeh, M. (2017). Israel's "Arab Economy": New Politics, Old Policies. In S. Huneidi (Author) & N. Rouhana (Ed.), *Israel and its Palestinian Citizens: Ethnic Privileges in the Jewish State* (pp. 266-298). Cambridge: Cambridge University Press.

Korovkin, T. (2001). "Reinventing the Communal Tradition: Indigenous Peoples, Civil Society, and Democratization in Andean Ecuador". *Latin American Research Review*, 36(3): Pp. 37-67.

Lustick, Ian (1980)."The quiescence of Israeli Arabs: explaining stability in a deeply divided society" in *Arabs in the Jewish State: Israel's Control of National Minority*. University of Texas Press, Austin and London.

Otero, G. & Jugenitz A. H. (2003). "Challenging National Borders From Within: the Political-Class Formation of Indigenous Peasants in Latin America". *The Canadian Review of Sociology and Anthropology*, 40(5): Pp. 503-522.

Otero, G. & O`Bryan J. (2002). "Cuba in Transition? The civil Sphere's Challenge to the Castro Regime". *Latin American Politics and Society*, 44(4): Pp. 29-58.

Payes, S. (2003). "Palestinian NGOs in Israel: A Campaign for Civil Equality in a Non-Civic State". *Israel studies*, 8(1): Pp. 60-90.

المراجع العبرية

جمال، أمل وآخرون (2017). المجتمع المدني العربي في إسرائيل. الكيبوتس الموحد، تل أبيب.

جمال، أمل وآخرون، (2019). مؤسسات المجتمع المدني لدى المجتمع العربي في إسرائيل. معهد وولتير ليبخ، جامعة تل أبيب.

زيدان، الياس (2001). «مراجعة لمصطلح المجتمع المدني في سياق المجتمع العربي-الفلسطيني في إسرائيل»، في مواصفات المجتمع المدني في إسرائيل، المؤتمر السنوي الرابع. بئر السبع: جامعة بن غوريون: المركز الإسرائيلي لدراسة القطاع الثالث.

غدرون، بنيامين؛ وبار، ميخال؛ وكاتس، حغاي (2001). مواصفات المجتمع المدني في إسرائيل. بئر السبع: جامعة بن غوريون: مركز دراسة القطاع الثالث.

غـدرون، بنيامـين؛ وبـار، ميخـال؛ وكاتـس، حغـاي (2003). القطـاع الثالـث في إسرائيـل: بـين دولـة الرفـاه والمجتمـع المـدني. تـل أبيـب: هاكيبوتـس هميؤحـد.

غوفر، سيغال (2003). المجموعات الخارجية في إسرائيل. حيفا: جامعة حيفا، أطروحة ماجستير.

الماغور-بـار، ميخـال، وغرينشـفان ايتـاي (2019). منظـمات المجتمـع المـدني في إسرائيـل: رؤيـة حاليـة. مركـز أبحـاث المجتمـع المـدني والتطـوع في إسرائيـل، القـدس، الجامعـة العبريـة.

يشاي، ياعيل (2003). بين المصالحة والتجنيد، المجتمع المدني في إسرائيل. القدس: كرمل.

التحولات في دور المجتمع المدني الفلسطيني في مناطق الـ48 بعد أوسلو

ساهر غزاوي

ازداد في العقود الثلاثة الأخيرة الاهتمام البحثي والمعرفي بعلاقات الأغلبية مع الأقلية، خاصة وأن مشكلة الأقليات الإثنية تحولت إلى أكثر الموضوعات تهديدًا للاستقرار السياسي، القومي والدولي، في فترة ما بعد الحرب الباردة (Ghanem, 2001). ويستخدم مصطلح أقلية في بعض الأحيان، كمرادف لمصطلح الجماعات القومية والإثنية والعرقية والدينية، حسب تعريف اللجنة الفرعية للجنة حقوق الإنسان، واللجنة الفرعية لمنع التمييز وحماية الأقليات، فالأقلية جماعة محكومة، وتحمل جنسية الدولة التي تعيش فيها (Capotori, 1979). وتصنف الأقلية العربية الفلسطينية في إسرائيل كأقلية أصلانية من حيث التعريف والتشكل (كيمرلنغ، 2011). يتوافر في الأقلية الفلسطينية في إسرائيل معظم معايير الأصلانيّة، التي وضعتها اللجنة الفرعيّة التابعة للأمم المتّحدة لمنع التمييز وحماية الأقلّيّات، وهي: الأقدميّة الزمنية، المحافظة الطوعية على التميّز الثقافي، التعريف الذاتي كشعوب أصلانية، التعرض للإخضاع والتهميش والتشريد والإقصاء والتّمييز من قبل مجتمع مُهيمِن، بالإضافة إلى ذلك، تقوم الأصلانية على علاقة اشتراطية بين وجود مجموعة من الناس كمجتمع وبين ارتباطهم بمكان محدّد (الكرمل، 2005). ويعتبر عالِم السياسة «تيد غور» (Ted Robert Gurr) أنه يحق للأقلية الأصلية رفض أي شكل من أشكال السياسات التي تهدد هويتها وثقافتها، فحفاظها على هويتها وثقافتها يبقى أصلًا في كل شيء، ومن حقها رفض سياسة تهدد هذا الأصل، وهي جزء من معادلة العلاقة بين الأقليات في العالم وبين الدولة، وخصوصًا الأقليات الأصلية (Gurr, 1993).

وبحسب أمل جمّال (2013)، فإن المجتمع المدني يشكل تجسيدًا لحرية المجتمع ولاستقلالية أعضائه الذاتية، ولا يمكن للمجتمع المدني أن يكون جزءًا من المنظومات السلطوية، وإذا ما أخضع نشاطه لأهداف كهذه، فإنه يفقد أحد مميزات وجوده الجوهرية. ويمكن للأحزاب والقوى السياسية الانخراط في المجتمع المدني، بهدف ضخ دم جديد في السياسة، وإضفاء طابع شعبي عليها. وكذلك يمكن انخراط عناصر ومسؤولين في حركات إنسانية وتنظيمات اجتماعية خيرية، من منطلق أن المجتمع نفسه يتحمل مسؤولية إدارة معظم شؤونه الأساسية (حسام، 2015، ص 11 ،12).

جادل العديد من الأكاديميين الإسرائيليين أمثال «يعقوب لانداو»، «يوفال ديفيس»، «ايلي ريخس»، أن الأقلية الفلسطينية في إسرائيل مرت بعملية تحديث سريعة ظهرت في ارتفاع مستوى

التعليم ومستوى الحياة، والتي أدّت بدورها إلى ارتفاع في سقف توقعاتها. وهذا يستند إلى فرضيات الاستعمار بأن المجتمع العربي هو مجتمع متخلف ومتأخر، محصور في بوتقة العادات والتقاليد القديمة، وعصفت به عادات دينية مناقضة للحضارة العالمية؛ ما جعله أقل منزلة من المجتمعات الأوروبية والغربية (طه، 2010).

في حين يناقش أسعد غانم ومهند مصطفى أن المجتمع الفلسطيني يُقيّم مكانته من خلال المعايير التالية: مدى تطور ودرجة إنجاز المجموعة اليهودية في الدولة، وجود فجوات بين المجموعتين في مجالات مختلفة. وهذا يؤدي إلى حالة من الإحباط والمرارة في صفوف الفلسطينيين في إسرائيل، ويدفعهم إلى اتخاذ مواقف سياسية راديكالية (غانم و مصطفى، 2009، ص 53). ويعتقد عالِم الاجتماع ماجد الحاج أن الفلسطينيين في إسرائيل طوروا مع الوقت استراتيجية تأقلم خاصة، كنتيجة للظروف الموضوعية المتعلقة بمكانتهم في دولة إسرائيل، ولجوهر التغييرات التي بدأت منذ قيام الدولة في المجالات المختلفة، ويشمل هذا الأمر تبني أساليب نضال قانونية مناسبة لهذه الاستراتيجية، ولكن تهميش الفلسطينيين في إسرائيل من قبل الحركة الوطنية الفلسطينية أضعف من مكانة الفلسطينيين في إسرائيل أكثر مما كان (Al-Haj, 1993).

أشغل المجتمع المدني الفلسطيني في إسرائيل بجوانبه المختلفة، كمفهوم نظري وكواقع تجريبي، مفكرين وباحثين خلال العقود الأخيرة، حيث تطور فضاء مدني يتكون من منظمات تطوعية ومبادرات شعبية غير مأسسة، تعمل باسم المواطنين ونيابة عنهم للدفاع عن قضاياهم، إذ يشكل المجتمع المدني ظاهرة اجتماعية سياسية تُثير أسئلة عديدة. تهدف هذه الدراسة إلى الوقوف على التحولات في المجتمع المدني الفلسطيني في إسرائيل بعد اتفاقية أوسلو الموقعة عام 1993 بين إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية، والوقوف على تأثير هذه التحولات على المجتمع المدني الفلسطيني في إسرائيل، وما يعانيه من سياسات التمييز العنصري الممنهجة من جميع النواحي، وتستعرض الإطار التاريخي الذي مهد لإقامة المجتمع المدني في مراحل مختلفة. وكذلك تستعرض خصائص المجتمع المدني الفلسطيني في إسرائيل، والتحديات التي يواجهها بفعل تنامي دوره ووظائفه.

أولاً: المجتمع الفلسطيني في إسرائيل

بعد قيام الكيان الإسرائيلي، على إثر النكبة التي حلت بأبناء الشعب الفلسطيني عام 1948، بعملية تطهير عرقي واسعة، ابتغت إخلاء فلسطين من سكانها الأصليّين (غانم، 2011، ص 17)، تحول الفلسطينيون- من سكان فلسطين الأصليين- إلى مواطنين أقلية في وطنهم، فضلًا عن كونهم جزءًا

من الشعب الفلسطيني بعامة، كما أنهم جزء من الأمتين العربية والإسلامية، من حيث الانتماء والحضارة والثقافة والدين (غانم و مصطفى، 2011، ص 315). ومنذ بدء النكبة حتى اليوم، وجد الفلسطينيون في الداخل أنفسهم على هامش اهتمامات الحركة الوطنية الفلسطينية، وعلى هامش تشكّلاتها الاجتماعية والسياسية، وعلى هامش الأهداف التي وضعتها لنفسها (روحانا و ضباغ-خوري، 2011، ص 7). في حين اعتبرت إسرائيل هذه الأقلية الفلسطينية الأصلانية مواطنين من الدرجة الثانية، من حيث تفضيلات الحكومة، وحقوقهم الفردية، والحقوق الجماعية كأقلية، إذ إنها تتعامل معهم من منطلقات تتعلق بالحقوق الفردية بحيث يمكن تحسين مستوى حياتهم قليلًا على صعيد الخدمات، وترفض رفضًا مطلقًا الاعتراف أو التعامل معهم بناء على الحقوق الجماعية، أو تمكينهم من رفع مطالب جوهريّة لتغيير النظام، أو تغيير طبيعة الدولة أو تعريفها لذاتها، إذ ترى إسرائيل أن هذه الحقوق -أي الجماعية – هي حق خالص لليهود فقط، واعتبرت أقلية الوطن الفلسطينية تمثل تهديدًا للمشروع الصهيوني، وتشكل خطرًا في وطنهم على غيرهم، وبالتالي هي لا تحول دون معاملتهم على هذا الأساس (بابيه، 2013، ص13).

طور الفلسطينيون في مناطق الـ 48 أجندة سياسية جماعية تقوم على إرساء مكانتهم كأقلية وطن قومية، فقد صمموا على الدفاع عن ممتلكاتهم وتراثهم وعلى تحقيق المساواة وتحصيل الاعتراف بهم (يفتاحئيل، 2011، ص 130). على ضوء ذلك تجاهلت الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة مطالب المؤسسات العربية، مثل اللجنة القطرية لرؤساء السلطات المحلية العربية، ولجنة المتابعة العليا للجماهير العربية في إسرائيل، وذلك بسبب نظرة حكومات إسرائيل العدائيّة لأي مطلب جماعي لصالح السكان يرفعه حزب ما، أو حركة اجتماعية، أو دينية، أو منظّمة عربية ما في البلاد (الجليل، 2013).

في مقابل ذلك، تشكل المجتمع الفلسطيني في إسرائيل على هامش المجتمع الإسرائيلي، مع أهمية الإشارة إلى أن وقوف الأيديولوجية الصهيونية خلف بناء الدولة اليهودية، واستمرار مشروع التهويد، جعلا الفلسطينيين أعداء محتملين، وجعلا منهم مُعيقًا استراتيجيًا إزاء الهدف المتمثل في تحقيق الدولة اليهودية، وبذلك حسمت إمكانية تشكل الفلسطينيين كجزء من المجتمع الإسرائيلي، وظلوا على الهامش (روحانا و ضباغ-خوري، 2011، ص 7). لذا، فإن إسرائيل سعت بسياستها وبشكل منهجي، إلى إضعاف الأقلية من خلال التفريق (عبر فصل مجموعتي الدروز والبدو)، وسلب معظم الحقوق السياسية والثقافية الجماعية. فالمجتمع الفلسطيني في إسرائيل حاليًّا يشكل نحو 21.1% من مجمل السكّان في إسرائيل (9.450 مليون نسمة). وقد بلغ عدد السكان العرب الفلسطينيين في البلاد في نهاية العام 2021، 1.995 نسمة (يشمل الفلسطينيين في

القدس وهضبة الجولان المحتلتين)، يعيشون في المدن والبلدات العربية والمختلطة، بحسب دائرة الإحصاء الإسرائيلية (الإحصاء الإسرائيلية ، 2022). غالبية البلدات العربية في إسرائيل تعاني من مشاكل على المستوى المعيشي جراء المستوى الاقتصادي – الاجتماعي المتدنّي، إذ تُدرج 67% منها في العناقيد[1] الثلاثة المنخفضة، بينما 7% من البلدات العربية فقط تندرج في العناقيد الثلاثة العليا، قياسًا بالبلدات اليهودية التي تدرج 24% منها في العناقيد المنخفضة، و34% في العناقيد العليا (غرّه، 2018). وتشير إحصاءات مؤسسة التأمين الوطني لسنة 2018 إلى أن ما يقارب 60% من العائلات العربية تعيش إمّا دون خط الفقر وإمّا قريبًا منه (44,2% تعيش دون خط الفقر و14% قريبة جدًا من خط الفقر) (في مقابل 49,4% لسنة 2008)، بينما سجلت نسبة 20% من العائلات اليهودية التي تعيش إمّا تحت خط الفقر وإمّا قريبة منه (13,4% تعيش تحت خط الفقر و6,9% قريبة من خط الفقر)، في مقابل 15,3% لسنة 2008 (زعبي، 2020). أما مستوى التعليم، فإن التدني في مستوى الخدمات في مجال التعليم يشكل سببًا إضافيًا في سوء الأوضاع المعيشية للفلسطينيين، وهذا التمييز هو السبب المركزي في عدم تمكّن الفلسطينيين من اكتساب مهارات عالية، تتلاءم مع التغييرات في سوق العمل، الأمر الذي يؤدي إلى انخراطهم في مهن منخفضة الأجر (OECD, 2018).

ثانياً: الإطار التاريخي للمجتمع المدني الفلسطيني في إسرائيل

تعود ظاهرة إنشاء المؤسسات والجمعيات لدى المجتمع الفلسطيني، إلى سبعينيات القرن التاسع عشر، حيث ظهرت الجهود والمساعي الرامية لإقامة جمعيات لأهداف شتى (زيدان و غانم، 2000). وبداية القرن العشرين شكلت مرحلة مفصلية في حياة المجتمع الفلسطيني، وكان لإعلان وعد بلفور تبعات خاصة على المجتمع الفلسطيني، الأمر الذي أدى بالمجتمع إلى إيجاد وسائل عمل جديدة لمواجهة الواقع السياسي الجديد، وقد أسست الجمعيات المدنية المظهر، وسياسية الجوهر، كالجمعيات الإسلامية – المسيحية التي أقيمت في معظم المدن الفلسطينية، والتي كانت إحدى وسائل التحدي السياسية والاجتماعية التي نشأت في حينه (زعبي، 2020).

بعد قيام الكيان الإسرائيلي عام 1948، كانت هنالك بوادر ومحاولات محدودة لإقامة وإنشاء جمعيات جديدة خاصة بفلسطيني 48، لكن السيطرة والتحكم التي انتهجتها إسرائيل طوال فترة تطبيق الحكم العسكري، حالا دون إعادة تنظيم المؤسسات العربية على أساس تطوعي، وردعا الكثيرين عن القيام بأية محاولة جادة لإنشاء جمعيات جدّية (غانم و مصطفى، 2009، ص298).

1- تقوم دائرة الإحصاء المركزية في إدراج السلطات المحلية في إسرائيل في عشر مجموعات، تدعى عناقيد، وفق معايير اقتصادية – اجتماعية، إذ يشمل العنقود رقم «1» بلدات ذات وضع اقتصادي – اجتماعي متدنٍ، ويضم العنقود رقم «10» بلدات ذات وضع اقتصادي – اجتماعي مرتفع.

وقد تأخرت عملية إطلاق العمل الأهلي المنظم بسبب المنظومة القانونية الرقابية الإسرائيلية التي عرقلت تطوره الطبيعي، كما منعت عنه الموارد، ولاحقته من خلال استخدام المؤسسات الإدارية والأمنية التي تتابع المجتمع الفلسطيني في إسرائيل (زعبي، 2020).

بالرغم من ذلك، اجتاز الفلسطينيون في إسرائيل مراحل عدّة، أدت إلى تشكّل مجتمع له مواصفاته الخاصّة. وانطلقت المؤسسات الأهلية الفلسطينية في مبادرات متنوعة تهدف إلى تنظيم المجتمع الفلسطيني إلى جانب العمل الحزبي والديني والإعلامي (زعبي، 2020)، وفضلًا عن التمكين المجتمعي، ينشغل المجتمع المدني، باختلاف مركباته، بمقارعة سياسة الدولة تجاه المجتمع الفلسطيني، من خلال تحدي النظامين السياسي والثقافي الصهيونيَين (زعبي، 2020). عمليًا فإن هذا القطاع مرّ بعدة مراحل تطور، عكست تفاعله مع الأوضاع السياسية والاقتصادية التي واجهها المجتمع الفلسطيني (زيدان و غانم، 2000). فاستنادًا إلى الجدول أدناه، فإن القفزة في عملية إنشاء الجمعيات كانت خلال سبعينيات القرن المنصرم، أي بعد إلغاء الحكم العسكري[2].

سنوات التأسيس	نسبة الجمعيات العربية الفاعلة من مجموعة الجمعيات المسجلة في إسرائيل
1949 -1959	2.2% (فترة الحكم العسكري)
1960 -1969	0.5% (حتى نهاية الحكم العسكري)
1970 -1979	16.7%
1980 -1990	75.2%

جدول (1): جمعيات عامة لدى فلسطيني الـ 48 حسب سنوات التأسيس.
المصدر: (غانم و مصطفى، 2009، ص 299)

منذ مطلع سبعينيات القرن المنصرم ظهرت مؤسسات عربية قطرية[3] سياسية واجتماعية وخدمية محلية، والجدول الوارد أدناه يظهر أبرز هذه المؤسسات.

السنة	الهيئة التنظيمية
1972	أبناء البلد

2- خضع الفلسطينيون في إسرائيل تحت الحكم العسكري رسميًا منذ الاحتلال سنة 1948 وحتى نهاية 1966، عندما تم تفكيك جهاز الحكم العسكري ونقل صلاحياته القمعية إلى الشرطة وجهاز المخابرات، وصولاً إلى سنة 1968.

3- المؤسسة القطرية تقدم الخدمات لمجموعات من المجتمع في الداخل الفلسطيني، وغير مقتصرة على تقديم خدمات لمجموعة تقطن في بلدة معينة مثل المؤسسة المحلية.

1972	لجنة المبادرة الدرزية القطرية
1973	لجنة الطلاب الجامعيين العرب (جامعة حيفا)
1973	لجنة الطلاب الجامعيين العرب (التخنيون)
1974	اللجنة القطرية لرؤساء السلطات المحلية العربية
1974	لجنة الطلاب الجامعيين العرب (جامعة بار إيلان)
1974	الاتحاد القطري للطلاب الثانويين العرب
1974	الجمعية النسوية الإسلامية (الناصرة)
1975	الاتحاد القطري للطلاب الجامعيين العرب
1975	لجنة الدفاع عن الأراضي العربية في إسرائيل
1975	لجنة الطلاب الجامعيين العرب (جامعة بن غوريون- بئر السبع)
1975	مؤسسة النساء العكّيّات- دار الطفل العربي (عكا)
1975	الجبهة الديمقراطية (الناصرة)
1977	الجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة
1977	الحركة الوطنية التقدمية- أبناء البلد (في الجامعات: القدس، حيفا، تل أبيب، بئر السبع)

جدول رقم (2): قائمة الهيئات التنظيمية وسنوات تأسيسها (حقبة السبعينيات)
المصدر: (بشير، 2016، ص44)

ومن أبرز الهيئات التنظيمية التي نشطت في السبعينيات، التنظيم الطلابي العربي الفلسطيني في الجامعات الإسرائيلية، والذي تطور لاحقًا إلى حركة طلابية، وقد ساهم في بلورة الوعي الوطني وترسيخه بين الطلاب العرب داخل المجتمع الفلسطيني، وشارك في النشاطات الوطنية والسياسية، وأنتجت الحركة الطلابية قيادات سياسية ومجتمعية عربية أدّت دورًا مهمًا في مراحل لاحقة (مصطفى، 2015، ص 398).

وقد شهدت ثمانينيات وتسعينيات القرن المنصرم تنامي عمل مؤسسات المجتمع المدني الفلسطيني في مناطق الـ 48، فبلغ عدد المنظمات العربية الرسمية المسجّلة، في نهاية تلك المرحلة نحو 1600

جمعية، شكلت 4,5% من مجموع الجمعيات المسجلة في إسرائيل، نشط منها، بشكل فعلي، نحو 300 مؤسسة، وكان قد تم تسجيل نحو 80% من تلك الجمعيات منذ سنة 1998 فصاعدًا (زيدان و غانم، 2000). ولغاية العام 1990 فقد كان نحو 180 جمعية عامة لدى الفلسطينيين في إسرائيل، وقد سعت هذه الجمعيات وفق تخصصاتها إلى تقديم خدمات معينة لجمهورها أو للمجتمع وفق الاحتياجات المطلوبة، (غانم و مصطفى، 2009، ص 299).

ثالثاً: تحولات المجتمع المدني الفلسطيني في إسرائيل بعد أوسلو

شكل اتفاق أوسلو نقطة انطلاق وبداية لمسار جديد للفلسطينيين في مناطق الـ48، وعزل اتفاق أوسلو الفلسطينيين في إسرائيل عن الحالة الوطنية العامة، وهذا دفع بالفلسطينيين في إسرائيل إلى الاستمرار في النضال الفلسطيني من عدة مواقع، قاموا بتحديدها استنادا لأولوياتهم ورؤيتهم لدورهم الوطني، إلى جانب الانكفاء المحلي لسياستهم، وإيلاء قضاياهم الداخلية أهمية خاصة (النصاصرة، 2020). فقد أدركت النخبة السياسية والفكرية العربية أن اتفاقية أوسلو، القائمة على مفهوم الدولتين، تتطلب منها تطوير آلياتها الداخلية للتعامل مع وضعها المدني والحقوقي في إسرائيل، وهذا يُعد العامل الأول لتحولات المجتمع المدني الفلسطيني في إسرائيل بعد أوسلو (Jamal, 2017, p124).

ترافق مع اتفاق أوسلو مجموعة من التغيرات الهيكلية في الاقتصاد الإسرائيلي، وانسحاب دولة الرفاهية بعد صعود اليمين إلى السلطة في عام 1996، الأمر الذي فاقم النزعات العنصرية ضد الفلسطينيين في إسرائيل، فقد أدّى إيقاف سياسة الدعم التي أطلقتها حكومة رابين الثانية، والتي خصصت المزيد من الموارد للمجتمع العربي، إلى تعميق الأزمة، واستلزم اتخاذ إجراءات جديدة، من شأنها التعامل على الأزمة المتزايدة (Reiter, 2009).

بدأت السياسة والخطاب السياسي للفلسطينيين في إسرائيل في تلك المرحلة بالتشكل من جديد، عبر الانتقال من البحث عن حلول لقضاياهم داخل الإطار الإسرائيلي، إلى البحث عن حلول لها خارج هذا الإطار، وخارج المواطنة الإسرائيلية، فقد تلاشت الفرصة لتحقيق المواطنة الكاملة على قاعدة «دولة لكل مواطنيها» مع صعود اليمين إلى السلطة سنة 1996 (غانم و مصطفى، 2011). رافق ذلك أزمة الحكم المحلي في إسرائيل، والتي أوقفت العديد من الخدمات، مما أثر على المجتمع الإسرائيلي عامة والفلسطيني خاصة (Jamal, 2017, p124). لذا، فإن الكثير من قيادات المجتمع الفلسطيني في إسرائيل رأت ضرورة إنشاء مؤسسات وجمعيات تقدم خدمات وتدافع عن حقوقها في القطاعات التي أهملتها الدولة، وهذا سلوك اجتماعي وصفته الباحثة نانسي فريزر بسلوك «الجمهور المضاد»

(Counter Public)، حيث إن الفئات المهمشة المستبعدة من المجال العام تخلق فضاءً عامًا بديلًا خاصًا بها، ويكون لها أجندة اجتماعية وسياسية وثقافية تتعارض مع المفهوم الذي تروج له الدولة بين المجتمع العربي (فريزر، بلا تاريخ).

ومن أبرز المبادرات والأفكار التي طرحها الفلسطينيون، مبادرة الشيخ رائد صلاح رئيس الحركة الإسلامية (الشمالية)، والتي سُميت بمشروع «المجتمع العصامي»، الذي يدعو إلى مقاطعة انتخابات الكنيست، التي تبنتها قوى سياسية وشعبية عديدة، والبحث عن حلول خارج النضال البرلماني (غانم و مصطفى، 2009، ص 12،13،298). وكذلك إحياء الموارد، وإقامة مشاريع شمولية، والتواصل مع العالم العربي والإسلامي. ويقترح الشيخ رائد ضرورة الحصول على تمثيل لفلسطيني الداخل في المؤسسات الإسلامية والعربية، مثل الجامعة العربية، البنك الإسلامي للتنمية، والمجلس الإسلامي العالمي، ومنظمة التعاون الإسلامي. مع أهمية الإشارة هنا إلى أن عدد الجمعيات والمؤسسات التابعة للحركة الإسلامية بعد انتفاضة الأقصى عام 2000 بلغ 30 جمعية ومؤسسة قُطرية، والتي اختصت في مجالات متنوعة، مثل شؤون الأمومة والطفولة، والطلاب الجامعيين، والإغاثة الرياضة والشباب، والإعلام، والأدب والفن، والأبحاث والدراسات، والأرض والمقدسات، والرعاية الصحية والمستشفيات الأهلية، ومدارس أهلية (غانم و مصطفى، 2009، ص 341-343).

تنقسم الزيادة الهائلة في عدد منظمات المجتمع المدني الفلسطيني في إسرائيل منذ بداية التسعينيات وحتى الوقت الحاضر إلى موجتين رئيستين: الأولى حدثت بعد 1994، وما يميز هذه الموجة أنها جاءت نتيجة للتحولات في المجتمع الفلسطيني في إسرائيل بعد اتفاقية أوسلو عام 1993، التي أدّت إلى حالة من الإحباط والانكفاء على الذات لدى الفلسطينيين في إسرائيل؛ لشعورهم أنهم تُركوا ليواجهوا مصيرهم وحدهم، والثانية بعد 2000، فمن بين المنظمات المدنية النشطة نجد 1،358 منظمة تقدم خدمات خاصة، و132 منظمة تقدم أنواعًا مختلفة من الدعم في أجزاء من هذه الشبكة الواسعة من المنظمات المدنية العربية، وخاصة تلك التي ظهرت في التسعينيات والعقد الأول من القرن الحادي والعشرين (Jamal, 2017, p123).

قد تكون الموجة الثانية لتأسيس المنظمات الأهلية العربية مرتبطة بأحداث (الانتفاضة الثانية) عام 2000، نتيجة خيبة أمل المجتمع العربي من سلوك الدولة، وتراجع التوقعات من الخدمات التي كانت تقدمها، بعد ما يقرب من عقد كامل من الأمل. فقد حطمت أحداث أكتوبر 2000 كل التوقعات، وانتكست العلاقة بين الدولة والأقلية الأصلية (Jerusalem, 2019). الواقع الجديد هذا شجع العديد من القادة الفلسطينيين في مناطق الـ 48 على أخذ زمام المبادرة وتأسيس

منظمات مدنية هدفها تقديم الخدمات، وحماية حقوق المواطنين العرب، وتعزيز التغيير في سياسة الحكومة (Jamal, 2017, p 125). وقد انعكس ذلك في تكثيف النشاط الاجتماعي المنظم، وخاصة بين المنظمات المنتمية إلى الحركة الإسلامية، فبدءًا من عام 1998، كانت هناك زيادة كبيرة في عدد الجمعيات الجديدة التي تم تأسيسها، فعدد الجمعيات المسجلة كل عام منذ عام 2000 أكثر من 100 جمعية، وفي سنوات قليلة وصل عدد الجمعيات المسجلة إلى ما يزيد على 200 جمعية (ESEED, 2019). تشرح (شاني بايس) أن ازدياد عدد المنظمات الأهلية العربية في إسرائيل، ونموها السريع بنسب كثيرة مقارنة بالفترات السابقة، وبشكل خاص المنظمات الدينية، يعود إلى «استغلال» لقانون الجمعيات، فمن وجهة نظرها تسبب سن قانون الجمعيات في قيام المنظمات الدينية غير الرسمية بإدماج وتسجيل العديد من الجمعيات في سجل الجمعيات، والتمتع بالمزايا المرتبطة بهذا الوضع (Payes, 2003).

حتى العام 2004، وصل عدد الجمعيات العربية المسجلة إلى 2200 جمعية عربية، ولكن عدد الجمعيات الفاعلة منها 1135 جمعية، ويتضح من المعطيات أن غالبية الجمعيات تتواجد في منطقة الشمال، وتعمل غالبيتها في مجال الثقافة والترفيه. (Even Chorev, 2008, p. 12). وفي عام 2006 وصل عدد المنظمات الأهلية العربية المسجلة إلى 2609، منها 1517 نشطة، هذه الزيادة يوضحها أمل جمّال في دارسة أعدّها كما يظهر في الرسم البياني أدناه (Jamal, 2017, p 123).

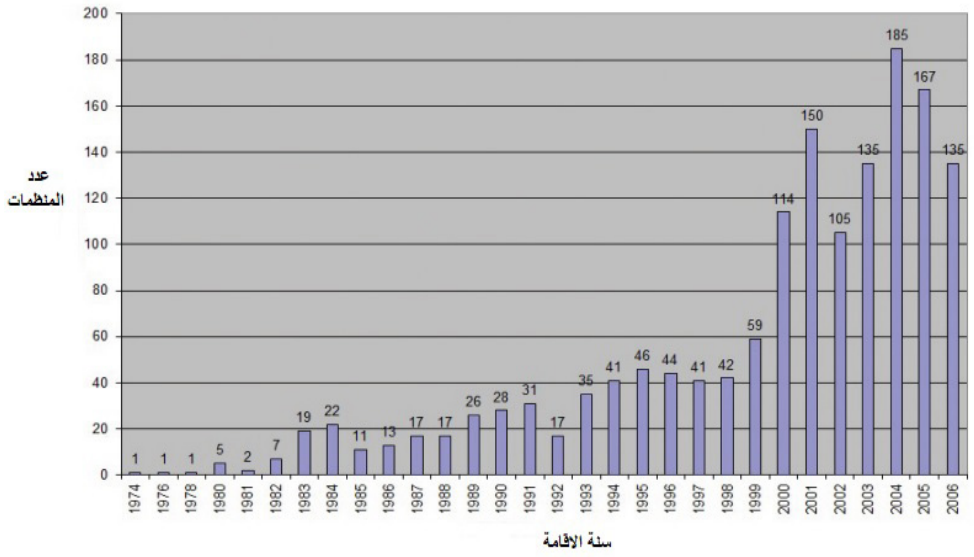

رسم بياني: توزيع عدد المنظمات الأهلية العربية النشطة حسب سنة تأسيسها

وبحسب دراسة أُعِدَت في الجامعة العبرية بالقدس، فإنه بعد عام 2007، تناقص عدد الجمعيات التي تم تأسيسها ولا تزال نشطة حتى يومنا هذا. هذه النتيجة بسبب التعقيدات والمعيقات التي تواجهها الجمعيات العربية في إسرائيل بعد تأسيسها، مما يجعل من الصعب عليها الاستمرار ويؤثر على نشاطها، وفي 2016-2017 وصل عدد الجمعيات التي لديها اتفاقيات تعاقدية مع الحكومة إلى 875 جمعية (Jerusalem, 2019).

مجال العمل	العدد	النسبة %
الثقافة والنقاهة	476	31.3
التعليم والبحوث	295	19.4
الرفاه الاجتماعي	224	14.7
الدين	183	12.0
المرافعة القانونية، والتغيير الاجتماعي والسياسي	130	8.5
البناء والتطوير والمسكن	90	6.0
مجال الصحة	47	3.0
الأعمال الخيرية	37	2.5
مجال البيئة	15	1.0
النقابات العمالية والمهنية	13	0.8
إحياء ذكرى	5	0.33
نشاطات عالمية	2	0.13
المجموع	1613	100

جدول (3): مجالات نشاطات الجمعيات العربية في إسرائيل، العام 2007
المصدر: (شحادة، 2015) مقتبس من (Jamal, 2008)

وفي آخر إحصائية صدرت عام 2022 من موقع جمعيات إسرائيل باللغة العبرية (Guidestar) فإن عدد الجمعيات العربية في إسرائيل هو 2305 جمعيات، منها 900 جمعية فاعلة من بين ما يقرب

من 20.000 جمعية فاعلة في إسرائيل، أي ما يعادل 4% من الجمعيات الفاعلة، علاوة على ذلك، تستفيد هذه المنظمات من جزء صغير فقط من إجمالي الموارد الحكومية والخيرية المخصصة لمنظمات المجتمع المدني، ويؤثر ذلك على درجة وصول المواطنين العرب إلى الخدمات الاجتماعية، فضلًا عن درجة ملاءمة الخدمات للخصائص والاحتياجات المحددة للمجتمع (guidestar, 2022).

يُعدد عالِم السياسة الفلسطيني أمل جمّال، في بحثه حول الجمعيات الأهلية، مجموعتين من أسباب ازدياد عدد الجمعيات منذ بداية التسعينيات: مجموعة الأسباب الداخلية، ومجموعة الأسباب الخارجية، وهي على النحو التالي (Jamal, 2008, p291):

العوامل السلبية	العوامل الإيجابية
تراجع أشكال العمل السياسي التقليدي في المجتمع الفلسطيني في إسرائيل.	صعود الاستقلالية الفردية (الفردانية) في المجتمع العربي الفلسطيني.
	ازدياد عدد الأكاديميين العرب وذوي الكفاءات المهنية.
ضعف الأحزاب السياسية العربية وعدم كفاءة الخدمات الاجتماعية للسلطات المحلية العربية.	ازدياد الوعي السياسي لدى المجتمع الفلسطيني وأهمية الحقوق الكامنة في المواطنة.
	ازدياد المبادرات الاجتماعية في صفوف الشباب العرب ونجاح الكثير من الجمعيات التي شكلت نموذجًا للعمل المجتمعي.

جدول (4): مجموعة العوامل الداخلية (سلبية وإيجابية) لازدياد عدد الجمعيات منذ بداية التسعينيات.

العوامل السلبية	العوامل الإيجابية
غياب تأثير المشاركة العربية في الكنيست.	عولمة الخطاب الذي يشدد على حقوق الأقليات الأصلانية وحقوق الإنسان.
النقص في الخدمات الاجتماعية والاقتصادية التي تقدمها الدولة.	صعود دور المجتمع المدني والحركات الاجتماعية في العالم.

العوائق التي يضعها سوق العمل الإسرائيلي أمام الكفاءات العربية وأمام المتعلمين العرب.	صعود المجتمع الأهلي الإسرائيلي وحضوره المؤثر في الساحة الجماهيرية الإسرائيلية، وتوفر مصادر الدعم الخارجية لإقامة الجمعيات والمؤسسات الأهلية.
	تركز أغلب فعاليات هذه المؤسسات في مجال حقوق الإنسان، والدفاع عن حقوق الأقلية الفلسطينية في إسرائيل والمرافعات المحلية والدولية، وتمكين الأقلية الفلسطينية، والأبحاث والدراسات.

جدول (5): مجموعة العوامل الخارجية (سلبية وإيجابية) لازدياد عدد الجمعيات منذ بداية التسعينيات.

يمكننا القول، إن فعاليات المنظمات والجمعيات العربية تركزت منذ تسعينيات القرن المنصرم -أي بعد اتفاقية أوسلو- في المجالات التالية: مجال حقوق الإنسان والدفاع عن حقوق الأقلية الفلسطينية في إسرائيل، والمرافعة المحلية والدولية، وتدعيم وتمكين الأقلية الفلسطينية، والمرأة، سياسيًا واجتماعيًا واقتصاديًا، كما أقيمت، في السنوات الأخيرة، مراكز حقوقية ومراكز بحثية في مجالات العلوم الطبيعية والعلوم الإنسانية والاجتماعية، بدأت تعمل على حماية وتعزيز حقوق الأقلية الفلسطينية العربية في إسرائيل في جميع مجالات الحقوق الاقتصادية، والاجتماعية، والثقافية، والسياسية والمدنية، على المستويين الفردي والجماعي، وتهتم بالتنمية البشرية والقومية في المجتمع، وتهدف إلى تشجيع الأبحاث حول المجتمع الفلسطيني في إسرائيل (شحادة، 2015، ص 404). كما تحاول المؤسسات والجمعيات العربية مواجهة التهميش المتعمد من قبل الدولة ومؤسساتها، وتحاول تحسين الظروف المعيشية، مما يشكل بوادر لعمل جماعي منظم وقانوني، يستخدم بعض هذه المؤسسات قنوات العمل الرسمية، وذلك بالتوجه إلى مؤسسات الدولة وصناع القرار بشكل مباشر بغية التأثير على السياسات المعمول بها، وبغية تحسين الظروف المعيشية للأقلية، وقد استطاع عدد من هذه المؤسسات تحقيق بعض الإنجازات العينية، بالأساس بواسطة استعمال القضاء (المصدر نفسه، ص404).

رابعاً: خصائص وتحديات المجتمع المدني الفلسطيني في إسرائيل

يتميز المجتمع الأهلي الفلسطيني في إسرائيل بتفاضل كبير في المجالات الاجتماعية والسياسية

والثقافية، وبتحولات مركبة عميقة في هيكليّته وفي المفاهيم السائدة فيه، ففي العقود الأخيرة بعد حقبة طويلة من التعامل مع الهزيمة السياسية، والشرخ الاجتماعي العميق الذي تسبب في النكبة، تظهر مؤشرات واضحة للتغلب على الأزمة، تنعكس هذه المؤشرات في تشكل طبقة اجتماعية ميسورة الحال نسبيًا، ومأسسة اجتماعية وسياسية وثقافية خاضت مسار تحديث متسارعة.

وقد لعبت نخبة المجتمع الفلسطيني في مناطق الـ 48 دورًا فعالًا في تفعيل مؤسسات المجتمع المدني، فهي نخبة مثقفة، وسعت للمبادرة والتميز في الشبكات الاجتماعية المدنية المختلفة، وتقيم بينها وبين نفسها علاقات تبادلية، من خلال المحافظة على مصادر القوة ورأس المال الاجتماعي (جمّال، 2013). وتسعى هذه النخبة إلى الحفاظ على بناء وتطور طبيعي للمجتمع الفلسطيني في إسرائيل داخل الظروف غير الطبيعية، في سبيل مواجهة سياسة الدولة التي تعمل على دفع مواطنيها العرب نحو هامش الاقتصاد والسياسة، وحرمانهم من مواردهم وقوتهم السياسية (جمّال، 2020، ص 51).

تقع أبرز نشاطات العمل المدني الفلسطيني في إسرائيل بمجال العلاقة بين الدولة والمجتمع الفلسطيني، ومحاولة توفير تفسيرات وصيغ بديلة لفهم واقع الأقلية الفلسطينية، وعرض حلول في محاولة لتحدي هيمنة الدولة وتعريف إسرائيل كدولة يهودية، وبما يتماشى مع مطالب الأقلية وحقوق الإنسان ومبادئ الديمقراطية. من أبرز تلك المحاولات «التصور المستقبلي الذي أصدرته اللجنة القطرية لرؤساء السلطات المحلية»، و«الدستور الديمقراطي» الذي أصدره مركز عدالة- المركز القانوني لحقوق الأقلية العربية في إسرائيل، و«وثيقة حيفا»[4] (شحادة، 2015، ص 405،406).

وقد تواصلت بعض مؤسسات المجتمع المدني مع الرأي العام الدولي والمنظمات الدولية، منها الأمم المتحدة، بُغية تجنيدها كوسائل ضغط على دولة إسرائيل، وبهدف كشف تمييزها ضد فلسطيني الـ 48، وتسليط الضوء على تناقضات الديمقراطية الإسرائيلية وإشكالياتها (المصدر نفسه، ص 406). والذي يعتمد أيضًا على المرافعة الدولية، والتوجه لمؤسسات وجمعيات حقوق الإنسان الدولية؛ لعرض وتعريف بحقوق المجموعة الفلسطينية، وفي هذا الخصوص يبرز دور مؤسسات

4- هذه الوثيقة، المعروفة بـ«وثيقة حيفا»، هي مشروع بدأ عامَ 2002 تحت رعاية «مدى الكرمل – المركز العربيّ للدراسات الاجتماعيّة التطبيقيّة»، في مدينة حيفا. توخّى المشروع إنشاء منتدى لمواطنين فلسطينيين، من أوسع قاعدة اجتماعيّة وسياسيّة، تستطيع من خلالها تجاوز حدود سياسات القوّة، وتخطّي سقف الخطاب السياسي الحزبي الذي تفرضه هذه السياسات، لمناقشة تصوّر للماضي والحاضر والمستقبل بحريّة، لا سيّما مستقبل المواطنين الفلسطينيين في إسرائيل، ومكانتهم الجماعية في وطنهم، والتحدّيات الرئيسة التي يواجهها المجتمع وعلاقته بالشعب الفلسطيني والأمة العربية وبدولة إسرائيل.

حقوقية مثل، مركز «عدالة»، ومقره في مدينة حيفا، وهو مركز قانوني لحقوق الإنسان، مستقل ومُسجَّل في إسرائيل كجمعية غير ربحيّة، تأسّس في العام 1996 (عدالة، 2022). ومركز «مساواة» لحقوق المواطنين العرب في إسرائيل، ومقره في مدينة حيفا، تأسس في عام 1997 (مساواة، 2022). وأيضًا يبرز دور مؤسسة «ميزان» لحقوق الإنسان، ومقرها في مدينة الناصرة التي انطلقت في مطلع عام 2000 (ميزان، 2022).

ولا بدّ من الإشارة في سياق المؤسسات الحقوقية لدى الفلسطينيين في إسرائيل، الى الدور البارز للمؤسسة العربية لحقوق الإنسان التي أغلقتها إسرائيل عام 2017، ضمن تسع جمعيات فلسطينية وقعت على بيان دعم حركة المقاطعة الفلسطينية لإسرائيل (BDS) عام 2006، وتُعد هذه المؤسسة واحدة من أعرق الجمعيات العربية لدى الفلسطينيين في إسرائيل، وأول جمعية حقوقية تعنى بحقوق الأقلية الفلسطينية في البلاد، والتي أسسها مطلع ثمانينيات القرن الماضي منصور كردوش، وهو أحد مؤسسي وقياديي حركة الأرض، التي أخرجتها السلطات الإسرائيلية عن القانون في هذا المضمار، يقول محمد زيدان المدير السابق للمؤسسة العربية لحقوق الإنسان التي أغلقتها إسرائيل، إن موضوع التوقيع على بيان المقاطعة كان سببًا بوقف التمويل من الاتحاد الأوروبي، وصناديق أوروبية أخرى للمؤسسة، بعدما عملت وزارة الخارجية الإسرائيلية حملة ضد المقاطعة واعتبرتها «خطرًا استراتيجيًا»، وقامت بوضع قائمة سوداء للجمعيات الداعمة للمقاطعة، وعملت على تحذير الصناديق والسفارات من دعمها، حتى أن نائبة وزيرة الخارجية الإسرائيلية في حينه (تسيبي حوتوبيلي) كانت تحرض علينا بالاسم أمام السفارات الأجنبية[5].

الجمعيات الفلسطينية في أراضي الـ48 يمكن تقسيمها إلى فئتين: الأولى، تابعة للحركة الإسلامية، وتعمل على تقديم خدمات تلبي الحاجات الاجتماعية – الاقتصادية والتربوية الأساسية، إلى جانب المرافعة القانونية عن الأوقاف الإسلامية و/أو عن قيادات الحركة الإسلامية الملاحَقة. أمّا الفئة الثانية فهي مؤسسات تعرّف بأنها علمانية – مدنية، يتركز نشاطها في المجالات التالية: مجال حقوق الإنسان والدفاع عن حقوق الفلسطينيين في إسرائيل، والمرافعة المحلية والدولية وتمكين الفلسطينيين في إسرائيل، ومؤسسات تمكين النساء الفلسطينيات (زعبي، 2020).

بَيدَ أن الجمعيات والمؤسسات الأهلية في معظمها لها ارتباطات حزبية وتوجهات أيديولوجية، وأن وراء إنشائها أحزابًا وحركات، بحيث تمثل هذه الجمعيات الواجهة المدنية للعمل الأهلي والمدني للفلسطينيين في إسرائيل، وشكلت بعض هذه المؤسسات رافعة لتقريب الحزب/الحركة

5- مقابلة خاصة مع محمد زيدان المدير السابق للمؤسسة العربية لحقوق الإنسان، أجريت المقابلة في شهر كانون الأول 2022.

من الشارع، والتأثير عليه في التوجهات التي يطمح هذا الجسم السياسي للتأثير فيها (الدراسات المعاصرة، 2006، ص185).

يواجه المجتمع الفلسطيني في إسرائيل عدة تحديات، أبرزها محاولات إسرائيل نزع الشرعية عن النخب والقيادات السياسية الفلسطينية والجمعيات والمؤسسات الأهلية، ومحاولة شق صفوفها من أجل الحد من إمكانية تطور مجتمع مدني فاعل وله تأثير في المجتمع العربي (جمّال، 2020، ص 51). وكذلك، وإلى جانب شح الموارد التي تحصل عليها المنظمات الفلسطينية من مؤسسات الدول، فهناك محددات أيديولوجية عنصرية في توزيع الموارد من قبل إسرائيل على المؤسسات الفلسطينية. تواجه كثير من الجمعيات الفلسطينية محاولات تضييق جدية، منها: رقابة صارمة من مسجل الجمعيات ووضع عثرات في طريق عملها، مثل مصادرة أموالها وإغلاق مكاتبها، مثلما حدث مع جمعيات ومؤسسات الحركة الإسلامية التي حُظرت في تشرين الثاني/نوفمبر 2015 (زعبي، 2020)، وقد استخدمت الحكومات الإسرائيلية قوانين الطوارئ لإغلاق عدد كبير من المؤسسات الخدماتية والإعلامية والسياسية بحجج متنوعة، كما سن الكنيست عددًا من القوانين التي تهدف إلى السيطرة على حرية التنظيم وحرية التعبير، ومنها قانون النكبة، وتشريع قانون الطوارئ (2016) وقانون الجمعيات (2016) (مساواة، 2019). واقتراح قانون الجمعيّات 2010، الذي يطالب بإدخال تعديل للمادة «3» من قانون الجمعيات، ويمكّن مسجل الجمعيات من عدم تسجيل جمعية في حال اقتنع أن الجمعية متورطة في تقديم معلومات لعناصر أجنبية حول دعاوى قضائية جارية خارج دولة إسرائيل ضد موظفين كبار في الحكومة، أو ضد ضباط في الجيش، تتعلق بجرائم حرب، واقتراح قانون «واجب الكشف عمن يتلقى دعمًا من كيان سياسي أجنبي» (شحادة، 2015، ص 408).

إلى جانب التحديات المتعلقة بالعلاقة مع دولة إسرائيل، يواجه هذا القطاع تحديات داخلية، منها: الازدواجية في مجالات نشاطاتها، مدى الديمقراطية الداخلية فيها؛ قدرتها ورغبتها في التعاون فيما بينها، وفي بعض الأحيان، يشكّل التشابه البنيوي – التنظيمي بين بعض الجمعيات والأحزاب السياسية تحديًا إضافيًا، يساهم في زيادة المنافسة «غير الصحية» بدلًا من التشبيك وبلورة سياسة مشتركة (زعبي، 2020).

وفي سياق التمويل فإن تبعية هذه الجمعيات والمؤسسات لصناديق الدعم الأجنبية تشكل خطرًا عليها، وهذه التبعية لا تهدد فعالية هذه الجمعيات فحسب، بل تهدد وجودها (غانم و مصطفى، 2009، ص 309). علاوة على ذلك، فإن الكثير من الجمعيات بدأت تلائم برامجها لأجندات التمويل، فمثلًا جمعية مثل «مساواة» التي تعنى بحقوق الإنسان، صارت تعمل بقضايا كثيرة ومختلفة

مثل «الثقافة» و«المرأة» و«المدن المختلطة» و«النقب»، نظرًا لأن هذه المواضيع هي التي يوفر لها المانح الأجنبي التمويل، كذلك الأمر مثلًا بالنسبة لجمعية «إعلام»، التي أسست لكي تعنى بالإعلام والإعلاميين العرب، لكنها غيّرت من محاور اهتمامها وتخصصها، فبدأت تنشط في السنوات الأخيرة في مجال «التخطيط الاستراتيجي للعرب» و«مجلس حريات عربي ويهودي»، وغيرها من المجالات التي لا تربطها علاقة بالإعلام، ولكن نتيجة الأولويات التي يفرضها الممول، و كما في السياسة، يجري تحويل العمل الأهلي ليكون أداة للاندماج والأسرلة (أبو إرشيد، 2020).

وبالرغم من أن هذه الجمعيات تشكّل جبهة نضالية قوية في وجه المؤسسة السياسية في إسرائيل، فهي مع ذلك تعجز عن تحقيق تغيير جدي في سياسات الدولة، وهي حقيقة تدركها هذه المنظمات وقادتها، وعلى الرغم من سعي جزء كبير من هذه المنظمات لممارسة الضغط على مؤسسات الدولة، بُغية تغيير سياساتها.

ومن تحديات العمل الأهلي الفلسطيني في الداخل، ما يتعلق بمسألة التمثيل، فعلى الرغم من أن المؤسسات والجمعيات تعمل على تحسين حقوق جماعية للفلسطينيين في إسرائيل، إلا أنها لا تعتبر مؤسسات تمثيلية منتخبة، الأمر الذي يعمق النقاش حول مسألة شرعيتها داخل المجتمع العربي في التعاطي مع قضايا تتعلق بالحقوق الجماعية. كما أن التواصل مع الجمهور العربي يشكل تحديًا آخر، فالجمعيات لا تتواصل بشكل كاف مع الجمهور الواسع، فنشاطاتها ومؤتمراتها تحضرها نفس الوجوه في أغلب الأحيان، لا بل إن نشاطاتها أصبحت أكثر نخبوية وتقتصر على فئات وشرائح محددة (غانم و مصطفى، 2009، ص 309).

الخاتمة

ناقشت هذه الدراسة أبرز التحولات في المجتمع المدني الفلسطيني في إسرائيل بعد اتفاقية أوسلو الموقعة عام 1993، هذه الفترة التي اتسمت بحالة من الإحباط والانكفاء على الذات لشعور هؤلاء الفلسطينيين أنهم تُركوا ليواجهوا مصيرهم وحدهم، وترافق هذه الشعور مع خيبة أمل من سلوك الدولة، وتراجع التوقعات من الخدمات التي كانت تقدمها.

بناء على ذلك، يمكن تقديم الاستنتاجات الآتية:

أولاً: التحولات التي حصلت في دور المجتمع المدني الفلسطيني في إسرائيل بعد أوسلو ليست بمعزل عن السيرورة التاريخية للفلسطينيين في أراضي الـ 48، وخاصة فيما يتعلق بتاريخ المجتمع المدني الأهلي، رغم أن عملية إطلاق العمل الأهلي المنظم قد تأخرت بسبب سياسة المنظومة الإسرائيلية.

ثانياً: تطور المجتمع المدني الفلسطيني وازدياد عدد المنظمات الأهلية في التسعينيات مرتبط بالتحولات العالمية على المستوى السياسي- الفكري وعلى المستوى الاقتصادي. إلى جانب مجموعة أسباب داخلية وخارجية تشمل عوامل سلبية وإيجابية.

ثالثاً: الازدياد الكبير لعدد المنظمات الأهلية في المجتمع الفلسطيني في إسرائيل منذ بداية التسعينيات وحتى الوقت الحاضر، ينقسم إلى موجتين رئيستين مرتبطتين بحدثين كبيرين: الأولى حدثت بعد 1994 (بعد اتفاقية أوسلو) والثانية بعد 2000 (الانتفاضة الثانية).

المصادر والمراجع

المراجع العربية

أبـو إرشـيد، سـليمان. (4 كانـون الثـاني, 2020). محمـد زيـدان: يجـري تحويـل العمـل الأهـلي إلى سـاحة لتيـار الاندمـاج والأسرلـة. عـرب48. تـم الاسـترجاع مـن الرابـط: https://cutt.us/DnNQV

بابيـه، إيـلان. (2013). الفلسـطينيون المنسـيون: تاريـخ فلسـطيني *1948*. بـيروت: شركـة المطبوعـات للتوزيـع والنـشر.

بشـير، نبيـه. (2016). يـوم الأرض مـا بـين القومـي والمـدني (المجلـد الثـاني). حيفـا: مـدى الكرمـل- المركـز العـربي للدراسـات الاجتماعيـة التطبيقيـة.

جـمّال، أمـل. (2013). المجتمـع المـدني العـربي في إسرائيـل: نخـب جديـدة، رأس مـال اجتماعـي وتحـد لهيـكل القـوة. قضايـا إسرائيليـة.

جـمّال، أمـل. (2020). تحليـل نموذجـي للنخـب والقيـادات الفلسـطينية في إسرائيـل، التحـولات الطارئـة عليهـا ومـدى تمثيليتهـا . الفلسـطينيون في إسرائيـل: الحقـل السـياسي الفلسـطيني: المؤتمـر السـنوي لعـام 2020. حيفـا: مـدى الكرمـل- المركـز العـربي للدارسـات الاجتماعيـة التطبيقيـة.

جمعيـة الجليـل. (16 نيسـان, 2013). مـن هـم الفلسـطينيون في إسرائيـل؟ تـم الاسـترداد مـن جمعيّـة الجليـل- الجمعيّـة القطريّـة العربيّـة للبحـوث والخدمـات الصّحيّـة تـم الاسـترجاع مـن الرابـط.: https://cutt.us/MSrEA

جوديسـتار. المنظـمات غـير الربحيـة والمنظـمات المجتمعيـة في المجتمـع العـربي، وزارة العـدل الإسرائيليـة. تـم الاسـترجاع مـن الرابـط. https://cutt.us/fL9tA (باللغـة العبريـة)

حسام، شحادة. (2015). المجتمع المدني. دمشق: بيت المواطن للنشر والتوزيع.

دائـرة الإحصـاء الإسرائيليـة . (2022). دائـرة الإحصـاء المركزيـة (بالعبريـة). تـم الاسـترجاع مـن الرابـط. https://mifkadisrael.cbs.gov.il/

روحانـا، نديـم. ضباغ-خـوري، أريـج. (2011). الأبحـاث حـول الفلسـطينيين في إسرائيـل: بـين الأكاديمـي والسـياسي. نديـم روحانـا، و أريـج صباغ-خـوري (المحـررون)، الفلسـطينيون في إسرائيـل: قـراءات في التاريـخ، والسياسـة، والمجتمـع. حيفـا: مـدى الكرمـل- المركـز العـربي للدراسـات الاجتماعيـة التطبيقيـة.

زعبـي، همّـت. (2020). الفلسـطينيون في إسرائيـل. دليـل إسرائيـل العـام 2020. مؤسسـة الدراسـات الفلسـطينية.

زيـدان، إلياس. غانـم، أسـعد. (2000). التبرع والتطوع في المجتمـع العـربي الفلسـطيني في إسرائيـل. بـئر السـبع: المركـز الإسرائيـلي لدراسـة القطـاع الثالـث، جامعـة بـن غوريـون.

شـحادة، إمطانـس. (2015). المجتمـع المـدني الفلسـطيني داخـل إسرائيـل. نديـم روحانـا، و أريـج صبـاغ-خـوري (المحـررون)، الفلسـطينيون في إسرائيـل: قـراءات في التاريـخ، والسياسـة، والمجتمـع (الجـزء الأول والثـاني). حيفـا: مـدى الكرمـل- المركـز العـربي للدراسـات الاجتماعيـة التطبيقيـة.

طه، مجدي. (2010). نظريات في تحليل واقع العرب الفلسطينيين في الداخل. صوت الحق والحرية.

غانـم، أسـعد. مصطفـى، مهنـد. (2009). الفلسـطينيون في إسرائيـل: سياسـات الأقليـة الأصليـة في الدولـة الإثنيـة. رام اللـه: مـدار المركـز الفلسـطيني للدراسـات الإسرائيليـة.

غانــم، أســعد. مصطفــى، مهنــد. (2011). الفلســطينيون في إسرائيــل. كميــل منصــور، و خالــد فــراج (المحــررون)،دليــلإسرائيــللعــام*2011*(المجلــدالأول).بــيروت:مؤسســةالدراســاتالفلســطينية.

غانــم، هنيــدة. (2011). النكبــة. نديــم روحانــا، و أريــج خوري-ضبــاغ (المحــررون)، الفلســطينيون في إسرائيــل: قــراءات في التاريــخ والسياســة والمجتمــع. حيفــا: مــدى الكرمــل- المركــز العــربي للدراســات الاجتماعيــة التطبيقيــة.

غـرّه، رمسـيس. (2018). كتـاب المجتمـع العـربي في إسرائيـل (9): السـكان، المجتمـع والاقتصـاد. القـدس: معهـد فـان لـير.

فريــزر، نانــسي. (بــلا تاريــخ). النقــد النســوي (فريــزر) للمفهــوم عــن الفضــاء العــام. تكســتتولوجيا (بالعبريــة). تــم الاســترجاع مــن الرابــط. https://cutt.us/PlDhm

كيمرلنـغ، بـاروخ. (2011). المجتمـع الإسرائيـلي: مهاجـرون مسـتعمرون مواليـد البلـد (المجلـد الأولى). (هـاني العبداللـه، المترجمـون) بـيروت: مركـز دراسـات الوحـدة العربيـة.

مـدى الكرمـل. (2005). مداخـلات حـول الحقـوق والدولـة القوميـة. (أمـل جـمّال، المحـرر) حيفـا: المركـز العـربي للداسـات الاجتماعيـة التطبيقيـة.

مركـز الدراسـات المعـاصرة. (2006). المجتمـع العـربي في الداخـل الفلسـطيني: دراسـة واقـع الأقليـة العربيـة في الداخـل الفلسـطيني. أم الفحـم.

مركـز عدالـة المركـز القانـوني لحقـوق الأقليـة العربيـة في إسرائيـل. (2022). مـن نحـن. تـم الاسـترجاع مـن الرابط. https://cutt.us/aZi40

مركـز مسـاواة لحقـوق المواطنـين العـرب في إسرائيـل. (2019). تطويـر المجتمـع المـدني العـربي. تـم الاسـترجاع مـن الرابـط. https://cutt.us/spzwx

مركـز مسـاواة لحقـوق المواطنـين العـرب في إسرائيـل. (2022). إعـلان نوايـا. تـم الاسـترجاع مـن الرابـط. https://cutt.us/YFWCu

مصطفـى، مهنـد. (2003). الشـيخ رائـد صـلاح: مـن انتفاضـة الأقـصى حتـى الاعتقـال السـياسي. أم الفحـم: مركـز الدراسـات المعاصرة.

مصطفـى، مهنـد. (2015). الحركـة الطلابيـة والنشـاط الطـلابي الفلسـطيني في إسرائيـل. نديـم روحانـا، و أريـج صباغ-خـوري (المحـررون)، الفلسـطينيون في إسرائيـل: قـراءات في التاريـخ، والسياسـة، والمجتمـع. حيفـا: مـدى الكرمـل- المركـز العـربي للدراسـات الاجتماعيـة التطبيقيـة.

مؤسسـة ميـزان لحقـوق الإنسـان. (2022). مـن نحـن. تـم الاسـترجاع مـن الرابـط. https://cutt.us/KKDh4

النصـاصرة، منصـور. (2020). سياسـة الإقصـاء والانكفـاء المحـلي: الأقليـة الفلسـطينية في إسرائيـل واتفاقيـات أوسـلو. الفلسـطينيون في إسرائيـل: الحقـل السـياسيّ الفلسـطيني: تحـولات في القيـادة ودور الأحـزاب بـين التمثيـل حيفـا: مؤتمـر مـدى الكرمـل السـنوي.

يفتاحئيـل، أورن. (2011). المواطنـة العربيـة الفلسـطينية في إسرائيـل. الفلسـطينيون في إسرائيـل: قـراءات في التاريـخ، والسياسـة، والمجتمـع. حيفـا: مـدى الكرمـل- المركـز العـربي للدراسـات الاجتماعيـة التطبيقيـة.

المراجع الأجنبية

Al-Haj, M (1993). *The Impact of the Intifada on the Arabs in Israel: The case of Double Periphery.* Haifa : Haifa University .

Capotori, F. (1979) *Study on The right of Persons belonging to ethnic, religious and cultural Minorities.* New York: New York: U.N.

Chorev, N (2008). *Arab NGOs for Civic and Social Change in Israel: Mapping the Field.* Jerusalem : The Van Leer Jerusalem Institute.

Eseed, R (2019) When the State Fails to Provide Services: The Case of the Islamic Movement in Israel. *Journal of Social Policy*.pp 565- 582.

Ghanem, A. (2001) *The Palestinian–Arab Minority in Israel, 1948–2000: A Political Study*. New York: University of New York Press.

Jamal,A .(2008). The counter-hegemonic role of civil society: Palestinian–Arab NGOs in Israel. Citizenship Studies.

Jamal,A. (2017) *Arab Civil Society In Israel: New Elites, Social Capital and Oppositional Consciousness*. Jerusalem: Hakibbutz Hameuchad.

OECD.(2018). OECD Economic Surveys, Israel. https://cutt.us/Qj19e

Payes, S. (2003). *Palestinian NGOs in Israel: A Campaign for Civic Equality in a Non-Civic State*. Israel Studies: Indiana University Press.

Reiter, Y (2009) National Minority, Regional Majority: Palestinian Arabs Versus Jews in Israel. Syracuse Studies on Peace and Conflict Resolution.

Ted Robert Gurr. (1993) *Minorities at Risk: A Global View of Ethnopolitical Conflict*s. Washington: United States Institute of Peace.

The Hebrew University of Jerusalem. (2019). Arab- Palestinian Civil Society Organizations in Israel (in Hebrew). The Hebrew University of Jerusalem: https://cutt.us/HwRWh.

المجتمع المدني الفلسطيني والعلاقة مع السلطة الحاكمة في كلّ من الضفة الغربية وقطاع غزة

رولا شهوان و أيمن يوسف

يزدهر المجتمع المدني في الدولة المستقلة، ويؤدّي أدوارًا متعددة؛ إمّا أن تكون تكميلية للسلطة أو رقابية. وفي بعض الحالات يكون المجتمع المدني جزءًا من الأحزاب السياسية؛ فيتجلّى دوره في التعبئة من خلال الضغط والمناصرة الجماهيرية، عبر سلسلة من المهام والمسؤوليات، في مقاربة واضحة مع السلطة الرسمية، وقوى السوق مع القطاع الخاص. لكن في الحالة الفلسطينية هناك خصوصية لأدوار المجتمع المدني الفلسطيني، فهو يتشكل ويتغير في ظل اللادولة، وفي ظل الاحتلال الإسرائيلي، مما خلق إشكالية في ماهية هذا الدور المرتبط بالتنمية، التي يُطلَق عليها في الحالة الفلسطينية التنمية التحررية، وتقوم على أساس تحرير المجتمع من الهيمنة الداخلية والخارجية، وعمل نماذج تنموية توازن بين الموارد الاقتصادية والبشرية في خضم معركة التحرر والتحرير من الاحتلال ومن النخبة السياسية الليبرالية الجديدة، وتوفير الأمن الإنساني، والأمن الغذائي، والحريات العامة، والحقوق الأساسية، والتشغيل، وإدارة الموارد المالية، والتدريب، والضرائب العادلة التي تُؤخذ من الأغنياء لصالح الفقراء لضمان التغيير المجتمعي (نخلة ،2011).

يهدف هذا البحث إلى دراسة التحولات في أدوار المجتمع المدني الفلسطيني المتمثل في المنظمات غير الحكومية (NGOs)، لا سيما التغير الذي طرأ على العلاقة بين المجتمع المدني، والسلطة الفلسطينية في ملفات حقوقية وتنموية في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة، وخاصة بعد اتفاق أوسلو. يبدأ البحث بمقدمات عامة، تتناول الإشكالية والأهداف والمنهجية قبل الولوج إلى التأطير النظري والمفاهيمي، الذي ينصبّ حول تطور أدوار المجتمع المدني وهيكلياته، إذ يمهد ذلك للإجابة عن تساؤلات الدراسة الافتراضية المتعلقة بطبيعة العلاقة بين مؤسسات المجتمع المدني الفلسطيني مع السلطة الحاكمة، سواء سلطة الاحتلال (قبل و بعد أوسلو) أو السلطتين في الضفة الغربية وقطاع غزة، وتأثير الانقسام السياسي بين حركتي فتح وحماس على استراتيجيات المجتمع المدني.

يسعى البحث إلى الإجابة عن مجموعة من الأسئلة التي تتعلق بأدوار المجتمع المدني الفلسطيني، من خلال الأسئلة التالية:

1. ما أبرز التحولات التي طرأت على أدوار المجتمع المدني الفلسطيني ومهامه بعد توقيع اتفاقية

أوسلو، والانقسام السياسي في العام 2007؟

2. ما أبرز التحولات في هيكلية المجتمع المدني وبنيته، خاصة المرتبطة بالمنظمات غير الحكومية؟

3. ما طبيعة العلاقة مع السلطة الوطنية في ملفات الحريات وحقوق الإنسان، على اعتبار أن جزءًا من المجتمع المدني يقوم بدور المراقب والمدافع عن هذه الملفات؟

4. كيف أثّر الاحتلال وتدفق المال الأجنبي على برامج مؤسسات المجتمع المدني التنموية؟

تنقسم المنهجية المتبعة في هذا البحث إلى قسمين رئيسين، الأول يعتمد على المقابلات الميدانية من مناطق مختلفة في فلسطين، ويأخذ بعين الاعتبار التوزيع الجغرافي، والاهتمامات المختلفة لمؤسسات المجتمع المدني، بالإضافة إلى التنوع الجندري كمصادر أولية للبحث، إذ تعد هذه العينة قصدية؛ لأنها تخدم غرض البحث وأسئلة الدراسة بشكل مباشر. والثاني يعتمد على مراجعة الدراسات السابقة من خلال المنهج التاريخي؛ لدراسة التطور الذي طرأ على المجتمع المدني في فلسطين، خلال القرن العشرين وبدايات القرن الواحد والعشرين، كمصادر ثانوية للدراسة. كما استُخدِمت المناهج النظرية والمفاهيمية المرتبطة بالمجتمع المدني، خاصة في علاقته بالتنمية الانعتاقية التحررية، حيث تناولت المقدمات النظرية مفهوم المجتمع المدني، ونظريات نشأته لاسيما في السياقات التاريخية الليبرالية، ووضحت تطور بعض الأطياف المختلفة داخل المجتمع المدني الفلسطيني، بما فيها المنظمات غير الحكومية المرتبطة بالعولمة الليبرالية، والجمعيات الخيرية والحقوقية والمؤسسات القاعدية.

يمكن إرجاع فكرة المجتمع المدني في أحد جزيئاتها وتمظهراتها في العصر الحالي إلى المفكر الفرنسي الكس توكفيل (1805-1859)، حينما شدّد على أهمية المنظمات الطوعية المستقلة، التي تتعايش في ظل نظام ديموقراطي قائم على السلوك الديموقراطي الذي يوفر حماية للأفراد من الأنظمة الشمولية السلطوية من جهة، ومن ظلم دكتاتورية الأغلبية من جهة أخرى، حتى في وسط نظام ديموقراطي مستقل (Wilde, G. 2014). وحسب توكفيل فإن المنظمات الطوعية تكسب تأثيرها من مقدار حضورها في مختلف المستويات: المحلية والمناطقية والوطنية، لتكون جزءًا من تشكيل رأسمال اجتماعي يعزّز القيم المدنية، مثل الثقة والتسامح وقبول الآخر وحق الاختلاف، كما أنها تؤسس لشبكة من الانشغال المدني (Civic Engagement) لتوفير منصات هامة أمام الأفراد والناس العاديين والمواطنين، للتعبير عن حقوقهم وهمومهم في ظل معادلة استقطاب متوحش بين الدولة والسوق في منظومة ليبرالية رأسمالية نفاثة (الهرماسي، 1992).

ارتبط مصطلح المجتمع المدني منذ بداياته بالحضارة الأوروبية التي واجهت تحولات وتطورات كثيرة، أكسبت هذا المصطلح عمقًا ودلالات جديدة، بحيث أصبح من الصعوبة إيجاد تعريف موحد للمجتمع المدني، في حين اعتبر توماس هوبس أن الدولة هي ذاتها المجتمع المدني الذي كان يعتبر النقيض لمجتمع ما قبل الدولة، أي لحياة شريعة الغاب. أمّا جان لوك فاعتبر المجتمع المدني والمجتمع السياسي جسمًا واحدًا يخضع لنفس القوانين والأحكام التي تحكم أفراد المجتمع (بوكير، 2017).

لكن مع تطور الدولة الحديثة، بدأت تتضح الحدود الفاصلة بين الدولة كمؤسسة سياسية، وبين المجتمع المدني الذي أخذ أدوارًا منافسة للسلطة، عبر علاقاته ومؤسساته المستقلة عن جهاز السلطة السياسية. كما أكد فوكو أن المجتمع المدني أصبح موقعًا مميزًا لممارسة السلطة والحكم، ونشأ استجابة أو انعكاسًا لمتطلبات سياسة الحكم الليبرالية، وارتباطها بالنظام الرأسمالي (بوكير، 2017). ويبدو أن المفكر الإيطالي اليساري انطونيو غرامشي قد استكمل النقاش حول فكرة المجتمع المدني، لا سيما في سياق فهم عمليات الدمقرطة والرسملة في المجتمعات الغربية، حيث تم النظر للمجتمع المدني على اعتبار أنه جزء أصيل من البنية الفوقية التي تصنع الهيمنة والأيديولوجيا، جنبًا إلى جنب مع الدولة والمثقف العضوي والاتحادات الشعبية والنقابات، وهذا يختلف عما نظّر له كارل ماركس، الذي شدد على أهمية البنية التحتية (وسائل الإنتاج) في إحداث التغييرات الجوهرية الهامة في مجتمعات الغرب الرأسمالي (Smith, W. C. 1991).

وقد انشغل غرامشي بتطوير مفهوم الهيمنة (Hegemony) في مذكرات السجن (Selections from the Prison Notebooks) (Gramsci, A. 2020)، وجاءت على شكل مراجعة نقدية للتفسير الحتمي الاقتصادي للتاريخ، الذي يعد تفسيرًا ميكانيكيًا جامدًا ومتكلسًا، لا يأخذ بعين الاعتبار القيم المعنوية والأخلاقية والثقافية التي تؤثر في طبيعة القيادة أو النخبة الصاعدة. ليس فقط على المستوى السياسي أو الاجتماعي، وإنما على المستويات الاقتصادية أيضًا. أفضى الفهم الجديد لقضية الهيمنة إلى بروز معادلة توازن بين الإقرار الشعبي والقوة القسرية للقانون، لا سيما في سياقات المجتمعات الغربية. من هنا فإن تعميق خلق معادلة ثقافية أيدولوجية يُعدّ من الأولويات الهامة للوصول إلى ترتيب جديد للهيمنة، يكون المجتمع المدني والمجتمع السياسي لاعبًا فيها (Bates, 1975).

تأثّر المجتمع المدني الفلسطيني، كما غيره من المجتمعات، بالجدل الدائر في العلاقة بين المجتمع المدني والسلطة الحاكمة، إذ كان من المستحيل الفصل بين الحيّز المدني والسياق الجمعي العام وظروفه؛ لأن المجتمع المدني كما أشار المفكر برهان غليون (غليون ،2015)، ليس مفهومًا مجردًا

بحد ذاته، ولا يمكن أن يُفهم كحقيقة تجريبية بالانفصال عن الدولة والتطورات العامة للمجتمع. وبالتالي لا يخلو أي مجتمع بشري من تنظيم مدني، أو مجتمع مدني، وإلا كان هذا المجتمع همجيًا بربريًا لا ينسجم مع القيم المدنية المعاصرة (أبراش، 2001).

تاريخيًا، نشأ المجتمع المدني الفلسطيني في ظل أوضاعٍ خاصّة، شملت العديد من المحطات والانعطافات، وقد انعكست هذه الظروف والتفاعلات على خطاب وممارسات وهياكل وبنى المؤسسات التي أدّت دورًا مهمًا منذ بداية القرن العشرين في التصدي للحركات الصهيونية. وتمثّلت أنشطة هذا المجتمع في التظاهر، وعقد المؤتمرات، كالمؤتمر الإسلامي الذي عقد في ديسمبر 1931، وحضره ممثلون عن اثنين وعشرين بلدًا إسلاميًا، ومؤتمر الشباب الفلسطيني في يافا عام 1932، الذي نُظم للنظر في تجنيد الشباب لخدمة الحركة الوطنية، والمؤتمر النسائي عام 1929 (Alashqar, 2019)، كما كان للجمعيات الإسلامية والمسيحية دورٌ بارزٌ في تنظيم الفعاليات المناهضة لتحركات الحركة الصهيونية، ففكرة المجتمع المدني تجذرت في الحالة الفلسطينية منذ تلك الفترة، إذ تطوّر دور المجتمع المدني تدريجيًا، مستجيبًا للتغيرات التي طرأت على القضية الفلسطينية تحت إشراف العائلات الفلسطينية النخبوية المعروفة بالأشراف كعائلة الحسيني، والنشاشيبي، والخالدي (Alashqar, 2019).

شكّل الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية في العام 1948، والنكبة الفلسطينية، نقطة تحوّل في التاريخ الفلسطيني، أدت إلى تشريد الفلسطينيين إلى الدول العربية المجاورة بما فيها العائلات الفلسطينية التي غاب دورها كمكوّن أساسي من مكونات المجتمع المدني آنذاك، بالإضافة إلى فرض قيود مشددة على أي نشاط سياسي، سواء في قطاع غزة الذي كان يقبع تحت الحكم المصري، والضفة الغربية تحت الحكم الأردني، ممّا أدى إلى اختفاء أي نشاط للمجتمع المدني في الحقبة الزمنية التي تلت النكبة. لكن ما لبث المجتمع المدني أن استعاد تأثيره ونشاطه بعد العام 1964، بعد تأسيس منظمة التحرير الفلسطينية، واستقطابها للشخصيات الفلسطينية المؤثرة، والنخب البرجوازية الثقافية التي التفت حولها، ودعمتها ماديًا وسياسيًا، مما سمح بتشكيل العديد من النقابات والاتحادات والجمعيات والأحزاب، التي أخذت مساحتها النضالية والمجتمعية، وأعادت للقضية والهوية الفلسطينية مكانتها، من خلال إعادة وضعها على الخارطة الدولية (أبراش، 2001).

مع اندلاع الانتفاضة الفلسطينية الأولى 1987-1993، تطورت فلسفة المجتمع المدني بشكل عميق، مستفيدًا من المشاركة الشعبية العارمة في فعاليات الانتفاضة والحراكات الشعبية والسلمية، ومساهمات النساء المناضلات والشباب الثائر ومخيمات اللجوء الملتهبة، حيث

أسهم ذلك في نمو التشكيلات السياسية والاقتصادية والاجتماعية للمنظمات المدنية. وهنا تبوأت منظمات المجتمع المدني أدوار سد الفجوات في العمل المجتمعي، وقامت بتمثيل حاجات الناس الأساسية والضرورية، خاصة المعوزين والمهمشين والأطفال والفقراء والشباب العاطلين عن العمل، وكانت منظمات المجتمع المدني في تلك الفترة في معظمها أذرعًا لتنظيمات العمل الوطني، التي تبنت حينها أجندة تحررية قائمة على أسس وثوابت وطنية، وتبنت استراتيجيات المقاومة والصمود والرباط مثل لجان العمل الاجتماعي، ولجان العمل النسائي، ولجان الزكاة. وعززت هذه المنظمات صمود المجتمع الفلسطيني، من خلال توفير شبكات الأمان وفقًا للإمكانيات المتاحة على مر عصور الثورة الفلسطينية، معتمدة في تمويلها على المبادرات المحلية، والتمويل المحلي، والنشاط التطوعي. ضمت هذه المؤسسات المئات في صفوفها، ولم ترتبط بتاتًا بالتمويل الأجنبي كجمعية إنعاش الأسرة، والهلال الأحمر، وجمعية المقاصد، والاتحاد النسائي العربي، وجمعية دار اليتيم، والأندية والجمعيات الخيرية، ورابطة الخريجين في الخليل، وغيرها كثير (Abdel Shafi, 2004).

أولاً: المجتمع المدني الفلسطيني بعد أوسلو

بعد العام 1993 وتوقيع اتفاقية أوسلو، حدث تغيير في بنية وتشكيلة المجتمع المدني، بحيث ظهرت العشرات بل المئات من المنظمات، خاصة تلك المرتبطة بالمنظمات غير الحكومية، إذ وصل عددها إلى 1500 مؤسسة في العام 2007، ويقدر حاليًا عدد منظمات المجتمع المدني الفلسطينية بنحو 4616 منظمة، بواقع 42 % في الضفة، و31 % بالقطاع، و14 % خارج فلسطين، و11 % في القدس، و2 % في الأراضي المحتلة عام 1948، وتصنف حوالي 60 % على أنها منظمات «قاعدية»، كما بلغ حصيلة التمويل الذي تتلقاه هذه المنظمات مليارًا و600 مليون دولار سنويًا، وتوفر أكثر من 40 ألف فرصة عمل مدفوعة الأجر(سكر؛ الجردات، 2020). هذا الثقل الاقتصادي والمجتمعي بدوره منح هذه المنظمات أدوارًا إضافية متعلقة بلعب دور المراقب[1] (Watchdog) على السلطة الفلسطينية في قضايا التمثيل والمراقبة والمراجعة القانونية والإصلاح السياسي والإداري، وخلق مقاربات تنموية جادة وجدية (Ogretir & Özçelik, 2017).

1- ينبع مفهوم Watchdog من الدور الذي يمكن للإعلام والمجتمع المدني والرأي العام أن يلعبه لجعل الحكومة - أفرادًا ومؤسسات وتشريعات- مسؤولة أمام قراراتها التنفيذية المختلفة، وجعل تلك السياسات تسير باتجاه الصالح العام، وعادة هذا الدور يتضمن أيضًا إظهار مكامن الفساد وهدر المال العام، وسوء الإدارة وعدم توزيع الموارد بشكل يكفل العدالة التوزيعية. انظر هنا:

Siddique, R. M. S., & Rahman, B. H. (2019). Watchdog Role of Media: An Exploratory Study of the Editorials of the leading Pakistani English and Urdu language Dailies. Journal of Media Studies, 32(2).

كما شملت التغيرات غزو نظام الحَوكمة النيوليبرالي، الذي أوجدته الوكالات المانحة والمؤسسات المالية الدولية، وهذا قاد الكثير من الفلسطينيين إلى تعديل فهمهم للكيفية التي ينبغي للمجتمع المدني أن يعمل بها من أجل تلبية متطلبات «عملية السلام»، وما يرافقها من برامج بناء الدولة والتنمية الاقتصادية والاجتماعية. وبناءً عليه، انخرطت شريحةٌ كبيرةٌ من المنظمات المحلية في مسار «الأنجزة» أو «التنظيم الحرفي غير الحكومي NGO»، الذي اكتسب أهميةً متزايدةً نظرًا لكثرة المنظمات، وقدرتها على جذب أموال المانحين، والتحدث باسم المجتمع المدني الفلسطيني، واعتمادها على التمويل الأجنبي، وتنفيذها مشاريعَ منطلقةً من القمة إلى القاعدة، لإحداث التغيير الاجتماعي، بصرف النظر عن مجال عملها سواءً في التنمية، أو الإغاثة الإنسانية، أو حقوق الإنسان، أو تعزيز الديمقراطية أو تمكين المرأة (يوسف، 2006).

وفي هذه المرحلةِ، وفَّرت مساعدات المانحين الدوليين للمجتمع المدني رواتب عالية، وامتيازات اقتصادية أخرى. وبات بمقدور قادةِ المنظمات غير الحكومية أن يتفاعلوا مع السياسيين المحليين والدوليين والدبلوماسيين الأجانب، والبرلمانيين، ومسؤولي الأمم المتحدة، والوكالات الدولية. ووجِّهت لهم دعواتٌ في الكثير من الأحيان للمشاركة في الفعاليات والمؤتمرات الدولية والظهور في وسائل الإعلام. ساعدت تلك الامتيازات في إفراز نوعين من النخب، تضم النخبةُ الأولى قادةً وناشطين سابقين ينتمون عمومًا إلى الطبقة المتوسطة، وينتسبون سياسيًا إلى الفصائل اليسارية، وهم ممن بنوا سمعتهم وقدراتهم المهنية من خلال نشاطهم السياسي السابق، إلا أنهم مع نشوء السلطة الفلسطينية ابتعدوا وانفصلوا عن الأحزاب السياسية، متجهين إلى تشكيل نخبة مجتمعية خدماتية غير سياسية(Abdel Shafi S, 2004)، ويمكن تفسير ذلك من خلال النظر إلى أدبيات الفصائل اليسارية، وفكرها الأيديولوجي، التي تؤمن من خلالها بالحقوق الأساسية، بما فيها الحقوق الاجتماعية والاقتصادية وحتى السياسية، وهي بذلك أقرب إلى فلسفة منظمات المجتمع المدني التي تُعنى بالمنظومة الحقوقية ككل (زين، 1999).

أما النخبةُ الثانية فتضم جيلًا أصغر من المهنيين ذوي التوجه الوظيفي، الذين اكتسب معظمُهم معارَفه ومهاراته من الجامعات الغربية أو الخبرة المهنية في الخارج. وهذه النخبةُ مطلعةٌ على آخر المستجدات على صعيد ديناميات صناعة المساعدات، وتمتلك في العادة شبكاتٍ واسعة من الاتصالات الخارجية، والشبكات التعاونية التضامنية. (يوسف،2006، ص 39-36). وصبت اهتماماتها على مواضيع مدروسة وممولة من الخارج، خاصة في مجال حقوق الإنسان وقضايا الحريات العامة، ومكانة المرأة في المجتمع المحلي، وهو الدور الذي عرفة المفكر الألماني هابرماس

للمجتمع حينما أكد أن المجتمع المدني يمثّل ميدانًا تقوم فيه القيم المؤسَّسة على الحوار وعلى الأخلاق التنويرية، بتشكيل مصدر أو مجال لقول الحقيقة بشأن المجتمع المدني خارج إطار توسع السوق الاستغلالية وهيمنة الدولة، بل وضده (بوكير، 2017).

ومع إتمام انتخابات المجلس التشريعي، والانتخابات الرئاسية في 1996، تأسست العديد من المؤسسات الأهلية المعنية بأمور الانتخابات، واستطلاعات الرأي العام، ودراسات حول قضايا السلام والتنمية والديمقراطية، والقضايا الشبابية. بعد انتخابات المجلس التشريعي عام 1996، سن المجلس قوانين وتشريعات لتنظيم العلاقة بين المجتمع المدني ومؤسسات السلطة. وسد الفراغ القانوني والإداري الذي خلفه انسحاب الاحتلال الإسرائيلي من جزء من الأراضي الفلسطينية (حمامي، 2006). استمر دور مؤسسات المجتمع المدني بالتنامي، مستجيبًا لتطورات الأوضاع السياسية الفلسطينية، والظروف التي خلقتها ممارسات الاحتلال الإسرائيلي على الأرض من ناحية، ومن ناحية أخرى، متناغمًا مع أجندات المموّلين لضمان استمرار تدفق الأموال.

ثانياً: تغيرات على أدوار المجتمع المدني بعد الانقسام 2007

يرى المفكر الألماني جورج هيغل (Georg Hegel) صعوبة استقلالية المجتمع المدني عن الدولة بشكل كامل، وعن التطورات والتغيرات التي تحيط بها، بحيث تبقي العلاقة بين الطرفين قائمة على الصراع والتكامل، فلا يمكن لطرف أن ينتعش وينمو دون الطرف الآخر (Peddle, 2000). وبناء على هذا الإطار المفاهيمي، فإن التجاذبات بين مؤسسات المجتمع المدني والسلطة الوطنية الفلسطينية، أدت إلى تغير واختلاف في أولويات العمل، ففي الضفة الغربية زاد الواقع المستجد من ضغط الدول المانحة على المؤسسات الأهلية باتجاه تعزيز مشاريعها في مجال الحوكمة، والرقابة الشعبية، ومكافحة الفساد، وتعزيز الحريات العامة، ورصد الانتهاكات في الحقوق الاجتماعية، والاقتصادية، والسياسية، والمدنية، بينما في قطاع غزة أصبح التركيز على معالجة الفقر والإغاثة، ومعالجة آثار الحرب، خاصة في ظل الحصار المستمر المفروض من قبل سلطات الاحتلال على القطاع، والذي زاد من عمليات الرقابة المالية على المنح والدعم الموجه لقطاع غزة، وقلل من فرص التمويل وإعادة الإعمار (أبو الرب،2021).

أثرّت الظروف والتفاعلات التي خلفها الانقسام السياسي الفلسطيني على بنيوية وهياكل وتوجهات المؤسسات المدنية، وخاصة في قطاع غزة كما يوضح الأكاديمي الفلسطيني وليد المدلل. كما اعتبر خالد عليان أن الانقسام الداخلي من أهم المحطات التاريخية التي أثرت على التحولات في أدوار مؤسسات المجتمع المدني، وأدّى إلى صعوبة تنفيذ أي عمل مشترك بين مؤسسات الضفة،

ومؤسسات غزة بحكم الحصار الإسرائيلي، وبحكم القوانين والسياسات المختلفة المعمول بها في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة (عليان،2021). وترى أمل صيام أن خمسة عشر عامًا من الانقسام السياسي أعادت تشكيل خريطة المجتمع المدني في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة، لذا نستطيع القول إن هناك العديد من منظمات المجتمع تساوقت أو تماشت مع الانقسام (صيام،2021)، بحيث دعمت مؤسسات المجتمع المدني المحسوبة على فتح وحماس طرفي الانقسام.

ويرى هاشم براهمة خبير التخطيط والتنمية المحلية - قطاع الحكم المحلي، أن مؤسسات المجتمع المدني في حالة من الترابط شبه العضوي بينها وبين التنظيمات السياسية، فالتغيير الذي طرأ بعد الانقسام جعل مؤسسات المجتمع المدني تنقسم إلى عدة أقسام: فمنها الذي لا يرى بأن هناك فرصًا لتحقيق التنمية تحت الاحتلال والانقسام. وهناك مؤسسات أبقت على حالة النقد لطرفي الانقسام بتبني خطاب حاد، خاصة المؤسسات الحقوقية مثل مؤسسة الحق، والهيئة المستقلة لحقوق الإنسان، بالإضافة إلى مؤسسة الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة (أمان). بينما تبنى قسم آخر السياسة الأكثر واقعية، والعمل بمعادلة متوازنة تعبر عن إمكانية التعايش مع حالة تنموية معينة تتسم بالمراوحة مكانها، ولكنها تحقق إنجازات على الأرض (أبو تركي، 2021)، تمكن الشعب الفلسطيني من الصمود، واستدامة وجوده وتمكينه مؤسساتيًا على الأرض. هذا القسم من المجتمع المدني تبنى خطابًا نقديًا ناعمًا يهدف إلى تحقيق بناء السلم الأهلي السلبي (براهمة،2021)، وفق المفكر النرويجي جوهان غالتون[2].

ونتيجة المناكفات السياسية بين حركتي فتح في الضفة وحماس بغزة، أصبح هناك تنامٍ لمجتمع مدني بديل، تمثله المنظمات التابعة للحزبين الرئيسين، والتي تحصل على التسهيلات من السلطتين. بعض المنظمات تم تغيير مجالس إدارتها لتصبح أقرب إلى حركة حماس أو حركة فتح، ومنظمات أخرى فُرضت عليها قيود، وهذا انعكس على الحيز العام الذي تعمل فيه منظمات المجتمع المدني، مما أدى إلى تقليص دوره نتيجة كثرة المحاذير المطلوب اتخاذها، تجنبًا لإغضاب أحد طرفي الانقسام، ومن أجل إحكام السيطرة على المجتمع المدني من ناحية، وتكامل العمل بين مؤسسات السلطة الفلسطينية والمجتمع المدني من ناحية أخرى، أُصدِر مرسوم رئاسي يقضي بتأسيس هيئة شؤون المنظمات غير الحكومية التي تتمتع «بالاستقلال المالي والإداري، وتتبع رئيس السلطة الوطنية الفلسطينية، ويكون مقرها الرئيس الدائم في مدينة القدس، ولها أن تتخذ

2- ارتبط مفهوم السلم السلبي بالمفكر النرويجي يوهان غالتون خلال عملية تصنيفه لأنماط السلم السائد في العالم بين سلبي وإيجابي، حيث اعتبر أن السلم السلبي يعني غياب العنف المنظم وسيادة القانون من غير أن تكون هناك روابط دافئة بين المؤسسات القاعدية والسلطة الحاكمة. انظر https://www.irenees.net/bdf_fiche-notions-186_en.html

مقرات مؤقتة في مدينتي رام الله وغزة، وإنشاء فروع ومكاتب لها في أية محافظة أخرى» (مرسوم، 2012). هذا المرسوم اعتبرته مؤسسة الحق مخالفًا للقانون الأساسي الفلسطيني، الذي يمنح صلاحية إنشاء المؤسسات المختلفة لرئيس الوزراء. وبناء على هذا المرسوم ستقوم الهيئة بدور الوصي والوسيط والمنسق بين الدول المانحة والمؤسسات الأهلية، وهو ما اعتبرته مؤسسة الحق متناقضًا مع حرية العمل الأهلي المستقل والحر، حسب القانون الأساسي الفلسطيني الذي يضمن حرية العمل والتعبير والحركة (مؤسسة الحق، 2013).

لذلك استبدلت أدوار المجتمع المدني، فبدلًا من العمل التنموي الحقيقي، والتغيير الإيجابي، والتأثير الديمقراطي بما يخدم المصلحة الوطنية، اكتفت هذه المؤسسات بتدخلات على مستويات خجولة لا توصلها إلى دائرة التأثير والتغيير السياساتي، وانتقلت إلى دائرة التماشي مع سياسة وأجندة الممول لتحافظ على بقائها، وتوجهت أكثر إلى شعار التغيير المجتمعي والحريات الفردية (شقورة، 2021).

أكد محمد رباح مدير مدرسة السيرك الفلسطيني، أن حالة الانقسام الفلسطيني خلقت حالة من الخوف والرقابة، نتيجة لذلك أدى هذا الخوف في أحيان كثيرة إلى إضعاف مساهمة المجتمع المدني في تقديم الخدمات، ولعْب دور مكمل للحكومة، مؤكدًا أن الانقسام أخل بالممارسات الديمقراطية والحكم الرشيد، والتي انعكست على حوكمة المؤسسات وديمقراطيتها، وعلى آليات عمل المجتمع المدني. كما أن غياب المجلس التشريعي ترك فراغات حاولت مؤسسات المجتمع المدني مَلْأَها. خاصة في الدفاع عن الحريات، ومناهضة الاعتقالات السياسية، والدعوة للانتخابات العامة، والدفاع عن حرية التعبير (رباح، 2021).

يتفق الكاتب نهاد أبو غوش مع الحقوقي حمدي شقورة، حيث اعتبرا أن تآكل مشروعية السلطة بسبب غياب الانتخابات، والتفرد بالسلطة، دفع العديد من الجهات المانحة للامتناع والتردد عن دعم المشاريع التي تنفذها مؤسسات السلطة الفلسطينية أو الهيئات غير المنتخبة، مما أتاح المجال أمام مؤسسات المجتمع المدني التي تتمتع بهيكليات واضحة تتسم بالشفافية، وتعتبر أكثر قدرة وتأهيلًا على تلقي الدعم الخارجي، إلا أنّ هذا الدعم يظل محكومًا للحسابات السياسية التي أنشأها اتفاق أوسلو وملحقاته.

الفشل الأبرز لمؤسسات المجتمع المدني كان في مجال إنهاء الانقسام، مع أن حراكات متخصصة وأخرى قطاعية (نساء، مستقلين، شباب) تشكلت خصيصًا من أجل الدعوة لإنهاء الانقسام، لكن الانقسام طال وتكرس وباتت له مؤسساته وأدواته المختلفة. (أبو غوش؛ شقورة،2021)

ثالثاً: دور المجتمع المدني في التنمية الانعتاقية التحررية

عرف مفهوم التنمية التحررية الانعتاقية بعد الحرب العالمية الثانية في الدول التي نالت استقلالها، في حين استمرت قوى الاستعمار القديم، والقوى الرأسمالية الكبرى في فرض سياسة اقتصادية على الدول المستقلة، بحيث تضمن احتكار المواد الخام في بلدان العالم الثالث، باعتبارها سوقًا مستباحة ومفتوحة للشركات الاحتكارية والدول الكبرى. على المستوى الفلسطيني، عرّف خليل نخلة هذا المفهوم، في دراسته الصادرة في سنة 2004، لمفهوم «التنمية البشرية الانعتاقية»، بأنه مفهوم يسعى إلى الدمج المحكم بين متطلبات التحرر والتنمية البشرية (نخلة ،2004). والتنمية الانعتاقية تهدف إلى الانفكاك عن الاحتلال والتحرر من التبعية التي فرضتها اتفاقية أوسلو وبروتوكول باريس الاقتصادي، الذي مكّن الاحتلال الإسرائيلي من فرض الغلاف الجمركي الموحد، والسيطرة على السوق، ومصادرة الأراضي الزراعية، والتحكم في مصادر المياه والحدود (أبو غوش، 2021). وتهدف أيضًا إلى التحرر من التمويل الخارجي الغربي وأجنداته السياسية والاجتماعية الاستعمارية، وأن تنبثق التنمية من المجتمع نفسه ضمن سياقاته المحددة (عرة،2021). من جانبه يرى ماهر الشريف أن اتفاقية أوسلو عززت التبعية الاقتصادية للاحتلال بدلًا من الانفصال عنه والاعتماد على الذات، لذا يرى الشريف صعوبة التنمية في ظل الاحتلال الإسرائيلي (الشريف، 2018).

في حين يعتقد معتصم زايد، الاستشاري في قضايا التنمية، أن هناك تباينًا في مفهوم التنمية الانعتاقية، فالبعض يرى أن مفهوم التنمية التحررية مرتبط بقدرتنا على بناء المؤسسات، وإحداث تنمية اقتصادية واجتماعية تحت الاحتلال، وهذا الفريق مرتبط كثيرًا بأجندات المانحين والممولين، ومنخرط بالجهود الدولية لتعزيز عملية السلام في المنطقة، وهذا التيار يحصل على الحصة الأكبر من المساعدات الخارجية التي تصل لمؤسسات المجتمع المدني. وفريق آخر يعتقد أن التنمية التحررية هي تلك التنمية التي تؤدي إلى الانعتاق عن الاحتلال والاستقلال اقتصاديًا وسياسيًا، وهذا الفريق يرى أنه لا تنمية تحت الاحتلال، وأن الحالة التنموية في فلسطين مشوهة، ولا يمكن أن تنجح إلا بإحداث تغييرات سياسية جوهرية في النظام السياسي الفلسطيني، بحيث يصبح أكثر قدرة على استيعاب واحتضان تناقضات المجتمع المدني، كشرط لإحداث تنمية انعتاقية تحررية (زايد، 2021).

يرى عمر الرحال، وهو مدير مركز إعلام حقوق الإنسان والديمقراطية «شمس»، أن الوضع الداخلي الفلسطيني المتشابك والمعقد سياسيًا حدد وقيد من فرص التمويل الأمريكي أولًا

والأوروبي لاحقًا، وأصبحت الفرص التمويلية مقيدة سياسيًا، مما زاد من تدخل المانحين في عمل المؤسسات المدنية وبوتيرة أعلى، سواء في قطاع غزة أو في الضفة الغربية، هذا قلل من فرص التنمية المستدامة، خاصة أن غالبية أراضي الضفة الغربية هي من المناطق المصنفة (ج) (الرحال، 2021). وفي نفس الإطار فإن دول الاتحاد الأوروبي أصبحت تتعامل مع قطاع غزة كقضية إنسانية إغاثية، والتمويل المخصص لقطاع غزة هو تمويل لمشاريع إغاثية لمعالجة آثار الحصار والحروب المستمرة على القطاع، وأصبح مفهوم التنمية الانعتاقية غير دارج على أجندات الممول، لصعوبة تحقيق هذا الهدف في ظل الانقسام والاحتلال والحصار (صيام،2021).

وبالرغم من تأثير الانقسام على المجتمع المدني، إلا أن الانقسام دفع ببعض مؤسسات المجتمع المدني لتبني مشاريع ومبادرات لإنهاء الانقسام (فقهاء،2021). ومن أهم هذه المبادرات مبادرة مؤسسة بال ثينك 2007، «الخروج من الأزمة» (المركز الديمقراطي العربي، 2020)، ومبادرة مركز مسارات «وثيقة الوحدة الوطنية».

رابعاً: علاقة المجتمع المدني مع السلطة... صدامية أم احتواء؟

منذ تأسيس السلطة الوطنية الفلسطينية، تذبذبت طبيعة العلاقة التي تحكمها مع المجتمع المدني حسب طبيعة المتغيرات السياسية، فإذا كانت السلطة منتخبة وفي وضع مريح، تكون فرص الصدام محدودة، والعلاقة سلمية في الغالب، وهذا ما كان سائدًا عند بداية تأسيس السلطة الفلسطينية، حينما كانت السلطة تميل لدعم مؤسسات المجتمع المدني في القطاعات المختلفة.

أخذت العلاقة بين السلطة الفلسطينية، ومنظمات المجتمع المدني بالتأزم أكثر وأكثر مع تعطل السلطة التشريعية، وهيمنة السلطة التنفيذية، وخاصة بعد الانقسام الفلسطيني عام 2007. فبعض المنظمات تبنّت كليًا موقف طرف من طرفي الانقسام؛ مما أفقدها المصداقية، وأبعدها عن أسس العمل الأهلي المحايد والموضوعي، وبعض المنظمات اتخذت موقفًا صداميًا مع السلطة، بغض النظر عن مدى موضوعية هذا الموقف، فهي تعادي مواقف السلطة بشكل مطلق. وحاولت السلطة احتواء منظمات أهلية أو شخصيات ناشطة في العمل الأهلي، وذلك للتأثير على مواقفها؛ إما للتأييد أو للتحييد (شعبان، 2021).

ومن وجهة نظر أخرى يؤكد عمر الرحال أن العلاقة مع الجهات الرسمية يتم قياسها من منظور الحقوق والحريات والمصلحة الفضلى للمواطن الفلسطيني، ويمكن القول إن هذه العلاقة إما تعاونية أو رقابية، وفقًا لماهية كل قطاع، فمثلًا هناك تعاون في مجال العمل الإغاثي والغذائي،

الذي يستهدف بشكل أساسي مناطق (ج) التي تمثل 62 % من مساحة الضفة الغربية. وكذلك هناك تعاون في البرامج التنموية ودعم القطاعات الصحية والتعليمية والثقافية. لا سيما في ضوء عدم قدرة المؤسسات الرسمية على تقديم خدماتها في المناطق كافة في ظل التعقيدات السياسية، ويضيف: هناك تعاون في ملاحقة وفضح الاحتلال أمام المحافل الدولية، بما في ذلك في ملف المحكمة الجنائية الدولية، وبناء الملفات لملاحقة مجرمي الحرب الإسرائيليين، حيث أدّت بعض المؤسسات كمؤسسة الحق، والمركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، وغيرها، دورًا داعمًا للسلطة الفلسطينية (الرحال،2021). ويتوافق خالد عليان مع هذا الطرح ذاكرًا أن علاقة السلطة مع المجتمع المدني مبنية على مبادئ عمل وأسس واستراتيجيات واضحة، كما أن المجتمع الفلسطيني يواجه عدوًّا رئيسًا، وهو الاحتلال الإسرائيلي. وتتفق مؤسسات المجتمع المدني مع السلطة في أن الصراع الرئيس هو مع الاحتلال بشكل تام، مع المحافظة على شكل من أشكال التعاون والرقابة الذاتية. أما بخصوص الاحتواء، فيعتقد عليان أن مؤسسات المجتمع المدني هي مؤسسات مستقلة من الصعب احتواؤها، وإن كان بعضها يتبع للحزب الحاكم، سواء في غزة أو الضفة. ولا يرى أن هذه المؤسسات هي مؤسسات مجتمع مدني بقدر ما هي أذرع للحزب الحاكم. أما فيما يتعلق بانتهاكات حقوق الإنسان والحريات العامة، تأخذ العلاقة الشكل الرقابي والرصدي والصدامي، وينظم المجتمع المدني عبر أدواته المختلفة في حملات ضغط ومناصرة هادفة لحث النظام السياسي وأدواته على احترام الدستور ومبدأ سيادة القانون (عليان،2021).

تختلف العلاقة مع السلطة إذا تعلق الأمر في الجانب الحقوقي والقانوني والحريات، فقد اصطدمت مع السلطة في محطات مختلفة منها احتجاجات المحامين على القرارات التي مست استقلالية القضاء(صادق،2021)، كذلك الأمر لدى الصحفيين، الذين احتجوا على قانون الجرائم الإلكترونية وحجب أكثر من 70 موقعًا حسب ما صدر عن مؤسسة الحق، وتوقيف صحفيين على خلفية النشر (مؤسسة الحق، 2019). وأشار الحقوقي حمدي شقورة أن هناك حراكات ليست معارضة للسلطة من ناحية جوهرية، ولكنها تعارض بعض القرارات والتوجهات كما في حراك الضمان الاجتماعي، وحراك المعلمين، ومؤخرًا الاحتجاجات على مقتل نزار بنات على أيدي الأجهزة الأمنية خلال اعتقاله بتاريخ 2021/6/24 فالعلاقة مؤخرًا باتت صدامية، مع وجود توجهات لمقاطعة المؤسسات الحكومية، وعدم الاجتماع أو التعاون معها في كل الملفات (شقورة،2021).

تتفق الناشطة المجتمعية بيسان السماعرة مع حمدي شقورة. وترى أن العلاقة الحالية مع السلطة علاقة صدامية. وتضيف «كأفراد مستقلين ناشطين مجتمعيًا، نتردد أحيانًا في دعوة

الفئات الحكومية إلى بعض النشاطات لعدم ثقتنا بدعمهم، بل وخشية من أن نُسلب حرية العمل المدني التنموي. ونشعر أحيانًا أننا مستهدفون من قبل السلطة الرسمية، وهي تقمع معظم الوقفات التضامنية. وتقابل الاحتجاجات على سياساتها وبطشها بالعنف والانتهاكات والاعتداءات والتجاوزات القانونية والحقوقية والميدانية» (سماعرة،2021). ويتفق هاشم براهمة مع سماعرة تجاه سياسة تكميم الأفواه التي تتبعها السلطة في الضفة الغربية، والتي تسببت في مقتل الناشط نزار بنات، والانتهاكات التي تعرض لها المحتجون على هذه الجريمة والرافضون لها.

فسّر عبد الرحمن التميمي، عضو شبكة المنظمات الأهلية الفلسطينية، صدامية العلاقة مع السلطة الوطنية بسبب سياسة المموليين، فكلا الطرفين يستخدمان أساليب الضغط تجاه الآخر، ولكن الأكثر خطورة أن استراتيجية السلطة في السنوات الأخيرة في التعامل مع المنظمات الأهلية والمجتمع المدني قائمة على التحكم والسيطرة، وليس التشاركية، وهناك دوائر في السلطة، وخاصة في الأجهزة الأمنية لا تؤمن بالمجتمع المدني، والحركات الاجتماعية، والعمل الأهلي، والنقابات المهنية الحقوقية (التميمي، 2021). وهذا دفع مجموعة من مؤسسات المجتمع المدني لمقايضة السلطة من أجل الحفاظ على استمرارها مقابل الحد من صوتها وخطابها الناقد. يمكن القول باختصار إن الاحتواء يشمل السواد الأعظم من المؤسسات المدنية الفلسطينية بفعل سياسة العصا والجزرة، أو سياسة الضغوطات والمكافآت (براهمة،2021).

هذا الوضع المربك الذي خلقه الانقسام السياسي، شجع بروز محاولات مستمرة للسيطرة على المنظمات المدنية من قبل السلطات في الضفة الغربية وقطاع غزة، عبر مجموعة من الأدوات أبرزها التعديلات التشريعية، التي كان آخرها إصدار رئيس السلطة قرارًا بقانون رقم 7 لسنة 2021 (قرار بقانون رقم 7، 2021) بشأن تعديل قانون الجمعيات الخيرية والهيئات الأهلية رقم1 لسنة 2021، الذي شكل مساسًا خطيرًا ومباشرًا بالقانون الأساسي، والصلاحيات الدستورية للمجلس التشريعي في التشريع، والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، والمعايير الدولية في حرية تكوين الجمعيات (الرحال، 2021)، التي ضمنها القانون الأساسي عبر المادة 26 (موسوعة القوانين وأحكام المحاكم الفلسطينية، 2003)، والتي تؤكد على الحق في تشكيل النقابات والجمعيات والاتحادات، كما وحوّل القانون رقم 7 المؤسسات الأهلية إلى ما يشبه فروعًا تتبع وزارات الاختصاص. وهذا قيّد عمل مؤسسات المجتمع المدني. كما منح هذا القانون الحق لوزير الداخلية الفلسطيني باتخاذ الإجراءات المناسبة بحق الجمعيات والهيئات التي تمارس نشاطات مخلة بالقانون (المرجع السابق)، وعلى إثر القانون تم إغلاق 103 جمعيات خيرية تابعة لحركة حماس في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة في ظل حكومة سلام فياض 2007، والذي

اعتبرته حركة حماس على لسان ناطقها فوزي برهوم أنّه إجراء سياسي يهدف لعزل الحركة، في حين اعتبرت حكومة سلام فياض أن القرار جاء استنادًا إلى مخالفات قانونية وإدارية في هذه المؤسسات (وكالة الأنباء السعودية، 2007).

الخاتمة

أبرز النتائج التي توصل إليها البحث على النحو التالي:

1. شكّل المجتمع المدني، بتشكيلاته كافّة، جزءًا من عملية التحرير الوطني من الاحتلال الإسرائيلي، بالتعاون بين التنظيمات السياسيّة والقوى الفاعلة على الساحة الفلسطينية.

2. اكتسب مصطلح المجتمع المدني أهمية خاصة؛ لاستثنائية الحالة الفلسطينية، حيث تداخلت مرحلة التحرر الوطني مع البناء المؤسساتي، وخاصة بعد اتفاق أوسلو، ما خلق حالة مربكة في وضوح الرؤية والأهداف الاستراتيجية.

3. تعمّقت أهمية مؤسسات المجتمع المدني، في مرحلة ما بعد أوسلو، على حساب المنظمات السياسية والحركات الاجتماعية والنقابات المهنية، على إثر انغماس الأحزاب الوطنية في التنافس على مكاسب السلطة، وتشكلت نخبة خاصة للمجتمع المدني، من أبرز خصائصها أنها تتبنى التوجه الليبرالي، الذي يسعى إلى التغيير المجتمعي المتمثل في الفردية، وتشجيع المبادرات الريادية المجتمعية، ونشر ثقافة الاستهلاك.

4. تحولت أولويات المجتمع المدني بعد اتفاقية أوسلو، بحيث ركزت على إحداث التغييرات المجتمعية على حساب تعزيز المواطنة والهوية الوطنية، كما أن بعض المنظمات غير الحكومية وقعت على اتفاقية «نبذ الإرهاب»، التي اعتبرتها وكالة التنمية الأمريكية عام 2002 شرطًا أساسيًا للحصول على التمويل، واتبعتها بعض الدول الأوروبية في هذا التوجه، في سعيها لتحييد عمل هذه المنظمات عن السياسة والمقاومة، واقتصارها على تنفيذ مشاريع وأولويات مستندة إلى أجندات المانحين.

5. أثّر الانقسام السياسي بين حركتي فتح وحماس منذ العام 2007 على منظمات المجتمع المدني من حيث الأهداف والاستراتيجية ومسارات العمل والاصطفاف السياسي.

6. لا يمكن اعتبار المجتمع المدني جسمًا موحدًا متفقًا على جميع المسائل الاجتماعية والاقتصادية، وثمة خلافات جدية وملموسة، تحديدًا في قضية التنمية، بين من ينظر

للتنمية من زاوية التغيرات الكمية التي تطرأ على حجم الاقتصادي، والناتج المحلي الإجمالي (شاملًا المساعدات الخارجية)، وبين التنمية الانعتاقية التحررية التي تتبناها بعض أطراف المجتمع المدني، وبعض القوى السياسية والمجتمعية التي تؤمن باستحالة التنمية في ظل الاحتلال، ومن الواضح أن الجسم الوحيد الذي يمكن التعامل معه، وله أهداف ورؤية واحدة، هو شبكة المنظمات غير الحكومية PNGO، ويسعى هذا الجسم لتعزيز التنسيق والتشاور والتعاون بين المنظمات الأعضاء العاملة في المجالات التنموية المختلفة، ودعم الحريات العامة والحقوق.

7. ضعف السلطة وعجزها عن القيام بما هو مطلوب منها تجاه شعبها، وقيام إسرائيل بفرض حصار شامل على قطاع غزة، وشن أربعة حروب خلال هذه الفترة، هذه الأوضاع الصعبة فرضت أو استدعت أدوارًا جديدة للمجتمع المدني ذات طبيعة إغاثية وإنسانية وتنموية، ودفعت بعض الفئات إلى تشكيل مؤسسات مجتمع مدني خصيصًا للاستفادة من الفرص التمويلية التي أتاحها هذا الواقع الجديد. كما أن غياب المجلس التشريعي ودوره كمرجعية أساسية للمجتمع المدني في عملية التغيير والرقابة والتشريع عزّز من دور مؤسسات المجتمع المدني في الرقابة والمحاسبة.

8. أضعف التناحر السياسي بين أطراف الانقسام قدرة المجتمع المدني على مراكمة الجهود التنموية؛ بسبب غياب استراتيجيات وطنية جامعة، نتيجة لتجميد عمل العديد من مؤسسات المجتمع المدني بسبب مواقفها السياسية، أو لتقييد حركتها وفق منهج المرجعيات السياسية لها.

9. اعتبر معظم المبحوثين أن حادثة مقتل الناشط نزار بنات كانت القشة التي أشعلت نار الخصام مع السلطة، وأجّجت الاحتجاجات والمطالبات بمزيد من الحريات، وانتخابات تشريعية ورئاسية من أجل سيادة الديمقراطية.

10. ربطت المؤسسات القاعدية المدنية مصالحها مباشرة بالجهات السياسية المسيطرة. وهناك ولاءات جديدة ارتبطت بالقطاع الخاص، وقطاع الأعمال، وأجندات الممولين؛ مما أضعف من قدرتها على التنمية الشاملة والقادرة على إحداث التغيير الإيجابي على المستويات كافة، باستثناء النقابات التي حافظت على استقلاليتها بحكم أنها تعتمد على ذاتها.

11. اتفق المبحوثون على أن تحقيق التنمية المطلوبة غير ممكن إلا بالتخلص من سيطرة الاحتلال بشكل نهائي بصفته العائق المركزي للتنمية الحقيقية.

المصادروالمراجع

المراجع العربية

أبـراش، إبراهيـم. (2011). العـالم العـربي مـن ديمقراطيـة متعـثرة لحكامـة منشـودة، الحـوار المتمـدن. تـم الاسـترجاع مـن الرابـط: https://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=242167

غليـون، برهـان. (2015). المحنـة العربيـة: الدولـة ضـد الأمّـة. الدوحـة: المركـز العـربي للأبحـاث ودراسـة السياسـات.

بشارة، عزمي. (1996). مساهمة في نقد المجتمع المدني. رام الله: مؤسسة مواطن.

بوكبر، حسـين يوسـف. (2016). مفهـوم المجتمـع المـدني عنـد ميشـيل فوكـو بـين تقنيـات الحكـم وإمـكان المقاومـة. تم الاسـترجاع مـن الرابـط: https://utm.guru/ufcMy

الجزيـرة. (2007). انتقـادات حـادة لحـل حكومـة فيـاض عـشرات الجمعيـات الخيريـة. تـم الاسـترجاع مـن الرابط: https://utm.guru/ufcMx

الحـق، (2013). مرسـوم إنشـاء هيئـة شـؤون المنظـمات الأهليـة غـير دسـتوري وتعـد عـلى صلاحيـات الحكومـة. تـم الاسـترجاع مـن الرابـط: https://www.alhaq.org/ar/advocacy/2526.html

حمامـي، ريمـا. (1996). المنظـمات الفلسـطينية غـير الحكوميـة، احـتراف السياسـية في غيـاب المعارضـة، السياسـة الفلسـطينية. مـج 2. ط1. مركـز البحـوث والدراسـات الفلسـطينية: نابلـس.

زيـن، خليـل. (1999). العلاقـة بـين منظـمات المجتمـع المـدني والسـلطة الوطنيـة، مؤسسـة الدراسـات الفلسـطينية. تـم الاسـترجاع مـن الرابـط: https://utm.guru/ufcMz

سـكر، أشرف. (2020). ورقـة حقائـق: مؤسسـات المجتمـع المـدني والشـباب الفلسـطيني.. تحديـات الـدور. مسـارات. تـم الاسـترجاع مـن الرابـط: https://2u.pw/Ghu9J

شريـف، ماهـر. (2018). مـأزق التنميـة الاقتصاديـة في الضفـة الغربيـة وقطـاع غـزة. تـم الاسـترجاع مـن الرابـط: http://www.ppp.ps/ar_page.php?id=15e6dc3y22965699Y15e6dc3

صـادق، مرفـت. (2021). محامـو فلسـطين يصعّـدون ضـد المـس بالقضـاء و«سـلطة الرجـل الواحـد». تـم الاسـترجاع مـن الرابـط: https://2u.pw/IjYZG

قـرار بقانـون رقـم (7) لسـنة 2021م بتعديـل قانـون رقـم (1) لسـنة 2000م بشـأن الجمعيـات الخيريـة والهيئـات الأهليـة وتعديلاتـه. تـم الاسـترجاع مـن الرابـط: http://muqtafi.birzeit.edu/pg/getleg.asp?id=17441

مرسوم رقم (11) لسنة 2012م بشأن إنشاء هيئة شؤون المنظمات الأهلية. تم الاسترجاع من الرابط: http://muqtafi.birzeit.edu/pg/getleg.asp?id=16460

المركز الديمقراطي العربي (2020). جهود مؤسسات المجتمع المدني لإنهاء الانقسام وتدابير العدالة الانتقالية. تم الاسترجاع من الرابط: https://democraticac.de/?p=70557

المستاري، محمد. (2012). آلان تورين في نقد السوسيولوجيا الكلاسيكية. تم الاسترجاع من الرابط. https://www.diwanalarab.com

موسوعة القوانين وأحكام المحاكم الفلسطينية، المادة رقم 26 من القانون الأساسي المعدل لسنة 2003. تم الاسترجاع من الرابط: https://maqam.najah.edu/legislation/11/item/1187/

موسي، اسلام. (2020). جهود مؤسسات المجتمع المدني لإنهاء الانقسام وتدابير العدالة الانتقالية، المركز الديمقراطي العربي. تم الاسترجاع من الرابط: https://democraticac.de/?p=70557

الهرماسي، عبد الباقي. (1992). المجتمع المدني في الوطن العربي ودوره في تحقيق الديموقراطية، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

يوسف، ايمن. كانون اول (2006). النظام السياسي الفلسطيني 1996-2006: من الاحادية الى الاستقطاب الثنائي. المستقبل العربي. مجلد 29. عدد 334.

المراجع الإنجليزية

Alashqar, Y. Evolution of Palestinian Civil Society and the Role of Nationalism, Occupation, and Religion.

Bates, T. R. (1975). Gramsci and the Theory of Hegemony. *Journal of the History of Ideas*, 36(2), 351-366.

Falcitelli, G., & Montanarini, G. (1999). THE NGOS'CONTRIBUTION TO THE MIDDLE EAST PEACE PROCESS.

Gramsci, A. (2020). Selections from the prison notebooks. In The applied theatre reader (pp. 141-142). Routledge.

ÖĞRETİR ÖZÇELİK, A. Y. Ş. E., & ÖZÇELİK, S. (2017). "İslami Barış Paradigması ve İslami Barış Eğitimi". *Yeni Turkiye, İslam Dünyası Özel Sayısı* I, 23(95).

Peddle, D. (2000). Hegel's political ideal: civil society, history and sittlichkeit. Animus, 5,113-143.

Shafi, S. A. (2004). Civil society and political elites in Palestine and the role of international donors: A Palestinian view. EuroMeSCo Secretariat.: a Palestinian view: https://utm.guru/ufcME

Siddique, R. M. S., & Rahman, B. H. (2019). Watchdog Role of Media: An Exploratory Study of the Editorials of the leading Pakistani English and Urdu language Dailies. *Journal of Media Studies*, 32(2).

Wilde, G. (2014). Alexis de Tocqueville Revisited: *Between the Centralization of Political Power, Civil Associations, and Gender Politics in the European Union. In Modernizing Democracy* (pp. 31-43). Springer, New York, NY.

YOUSEF, A., & ÖZÇELİK, S. (2021). Palestine: Reconciliation and Peacebuilding. Perspectives from the Civil Society Organizations. *Conflict Studies Quarterly*, (35). Issue 35.

المقابلات

- أبو الرب، عرين 2021/11/18، مؤسسة رؤيا العالمية – جنين.
- أبو تركي، فداء،2021/11/17، منظمة إدارة الحاضنة الأولى لسيدات الأعمال.
- أبو غوش، نهاد، 2021/11/8، كاتب فلسطيني وناشط مجتمعي.
- براهمة، هشام، 2021/11/15، مستشار وزارة الحكم المحلي.
- التميمي، عبد الرحمن، 2021/11/12، شبكة المنظمات الأهلية الفلسطينية.
- رباح، محمد، 2021/11/14، مؤسسة سيرك فلسطين2021.
- الرحال، عمر، 2021/11/11، مؤسسة شمس.
- زايد، معتصم، 2021/11/3، الاستشاري في قضايا التنمية.
- سماعرة، بيسان، 2021/11/13، ناشطة مجتمعية.
- شعبان، عمر، 2021/11/11، مؤسسة بال ثينك للدراسات الاستراتيجية.

- شقوره، حمدي، 2021/11/17، مؤسسة الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان.
- صيام، أمل، 2021/11/23، مركز شؤون المرأة قطاع غزة.
- عليان، خالد، 2021/11/16، مؤسسة سرية رام الله الأولى – رام الله.
- فقهاء، نضال، 2021/11/1، مؤسسة تحالف السلام الفلسطيني.
- مدلل، وليد، 2021/11/6، الجامعة الإسلامية في قطاع غزة.

التحولات في المجتمع المدني في قطاع غزة 1967-2022

نهاد الشيخ خليل

ترجع جذور المجتمع المدني إلى عصر النهضة ثم الثورة الصناعية في أوروبا، وقد تطور المفهوم خلال إعادة تشكيل المجتمع الأوروبي لذاته، وخوضه المعركة ضد الاستبداد، وسعيه من أجل ترسيخ الديمقراطية. ويحتل موضوع المجتمع المدني في الأوقات الراهنة العديد من النقاشات كمدخل لعملية الدمقرطة في المجتمعات العربية والدول النامية.

يرى بعض الباحثين أن المجتمع المدني في السياق الفلسطيني منقوص الأدوار نتيجة عدم وجود دولة مكتملة الأركان، وأن دراسة المجتمع الفلسطيني في السياق الفلسطيني لها خصوصيتها، وخاصة في قطاع غزة. وتهدف هذه الورقة إلى دراسة المجتمع المدني في قطاع غزة منذ عام 1967 وحتى عام 2022، وتحديد الأدوار التي قام بها المجتمع المدني في الجوانب الوطنية والديمقراطية والخدماتية والإغاثية، والتحولات التي طرأت على هذه الأدوار بعد اتفاق أوسلو.

تنقسم الدراسة الى أربعة محاور أساسية: الأول: تعريف المجتمع المدني في الأدبيات، وملاءمة هذه التعريفات مع السياق الفلسطيني. والثاني: دور المجتمع المدني في قطاع غزة تحت الاحتلال الإسرائيلي 1967-1994. أما المحور الثالث، فيتناول دور المجتمع الفلسطيني في قطاع غزة بعد أوسلو ولغاية الانقسام 1994-2007. والرابع يناقش دور المجتمع المدني في قطاع غزة بعد الانقسام الفلسطيني 2007-2022.

أولاً: تعريف المجتمع المدني

وُلدت فكرة المجتمع المدني في التجربة التاريخية الغربية في إطار النضال لبناء الدولة والتخلص من الاستبداد، إضافة إلى التنظير الفكري في مرحلة النهضة والمراحل التالية لها، وفي هذا السياق جاءت أفكار توماس هوبز (1588-1679) الذي اعتبر أن الحياة الأولى للإنسان كانت فوضى وشقاء وبؤسًا، وأن الإنسان بطبيعته شرير، وذئب لأخية الإنسان، وأن الأفراد تعاقدوا فيما بينهم وأوجدوا المجتمع المدني، ويقصد به (الدولة) التي حكمت بشكل مطلق، واعتبر هوبز أن المجتمع المدني (أي الدولة) ضروري لإنهاء الفوضى، وفرض النظام وتحقيق الاستقرار والتنمية (بشارة، 2012، ص 25).

أما جون لوك (1632-1704) فإنه يعتبر أن الفوضى كانت قائمة، ودفعت باتجاه تعاقد الناس

لتنظيم أنفسهم وحماية وجودهم والدفاع عن حرياتهم، لكنه يميز بين المجتمع المدني وبين الدولة، ويعتبر أن المجتمع دخل في حالة تعاقد مع الدولة تنازل فيها عن حقه في ممارسة السلطة، وسمح للدولة باستخدام العنف مقابل أن تحقق النظام والصالح العام، وأن يكون ذلك في إطار القانون، وإلا فإن من حق الناس أن يثوروا على هذه الدولة.

ورأى هيجل (1770-1831) أن المجتمع المدني يتشكل بعد بناء الدولة، وأنه عبارة عن الحيز الواقع بين العائلة والدولة، وأنه نتاج صيرورة من التحولات التاريخية الطويلة والمعقدة (بشارة، 2012، ص 24). ومن ناحيته فقد اعتبر ماركس (1818-1883) أن الدولة والمجتمع أدوات قمع للأفراد، ودعا إلى أن يكون هدف نضال البروليتاريا الوصول إلى حالة تنتفي فيها الحاجة للدولة وللمجتمع المدني. واعتبر أليكس دي توكفيل (1805-1859) أن المجتمع المدني هو الذي يقوم على مشاركة المواطنين بطريقة فعالة في تكوين جماعات طوعية تهدف إلى تحقيق الصالح العام، وأن هذه المشاركة تتطلب وجود نظام ديمقراطي (الصبيحي، 2000، ص23).

واعتبر أنطونيو غرامشي (1891-1937) أن المجتمع المدني هو مجموعة من البنى الفوقية مثل النقابات والأحزاب والصحافة والمدارس والكنيسة، ويعتبره هو المقابل للمجتمع السياسي، ويعتبر أن للمجتمع المدني دوراً نضالياً في مواجهة هيمنة الدولة عن طريق الثقافة والأيديولوجيا (الصبيحي، 2000، ص23).

في العصور الوسطى في أوروبا، كان مركز الأنشطة الاقتصادية والسياسية والعسكرية والاجتماعية في الريف، وكان الاقتصاد زراعياً، والأسرة هي محور الإنتاج الزراعي، وإلى جانب الأسرة كان الإقطاعي وفرسانه، إضافة إلى الكنيسة وممتلكاتها وعبيدها. أما المدن فقد تأسست في عهد الكشوف الجغرافية (في القرن السادس عشر)، وتكونت الدولة القومية بقيادة الحكم الملكي، لكن المُدن بقيت بسيطة، أما في عصر الثورة الصناعية فقد تضخمت أعداد سكان المدينة التي تحولت إلى مركز الحياة الاقتصادية، وفي تلك الفترة كان الشباب والفتيات يأتون من الأرياف، ويعيشون في المدينة كأفراد بعيداً عن أُسرهم. وقد حدثت في تلك الفترة تحولات جذرية في المجتمع الأوروبي، تمثلت في (الجمل وإبراهيم،2000، ص 206-212):

1. أصبح الرأسماليون أصحاب المصانع، وهم السادة الجُدد، واستغلوا العمال بشكل بشع، وتزايدت البطالة في كثير من الأوقات؛ بسبب التقدم التقني الذي جعل الآلة بديلاً عن جهد الإنسان.

2. تراجع الدور الاقتصادي للأسرة (الحيز الخاص)، خاصة في المُدن، لصالح الإنتاج الاقتصادي في (الحيز العام)، وبالتالي تراجعت مكانة الأسرة، وتنكّر الشباب لقيمها، وتعززت الفردانية.

3. انهيار البنية التقليدية المتوارثة التي كان يُعتمد عليها في مواجهة الاستغلال والاستبداد، دفع فئات المجتمع لإيجاد بنى جديدة مثل النقابات، واتحادات الطلاب والمرأة، لتساعدهم بالدفاع عن حقوقهم وتقيد سلطة الدولة.

نشأت الحالة الجديدة للمجتمع المدني كتجمعات أفقية وطوعية، وخاضت صراعاً ضد الاستبداد والاستغلال، واستطاعت من خلال الإضرابات حيناً، والثورات في أحيان أخرى أن تضع حداً للاستغلال والاستبداد، واستغرق هذا ما يزيد على القرنين من الزمان.

هذه الحالة هي التي يُطلق عليها اسم (المجتمع المدني)، والتي يُسيء الكثيرون فهمها، عندما يعتبرونها مفهوماً علمياً أكاديمياً صارماً، أو قانوناً يمكن تطبيقه في كل زمان ومكان، ويتجاهلون أنها حالة تاريخية، تشكلت من خلال الصراع بين شريحتين كبيرتين هما: العمال والمهنيون من جهة، والرأسماليون المسيطرون على الدولة من جهة أخرى، وقد حدث ذلك في لحظة تاريخية كان الطرفان فيها في أمس الحاجة لبعضهما، فالعمال والمهنيون لا غنى لهم عن العمل في الشركة والمصنع، والرأسمالي لا يستطيع الوفاء بوعوده لعملائه في الأسواق البعيدة إلا إذا استفاد من طاقة العمال، حينها تمكن الطرفان من التوصل إلى اتفاقات تكفل حقوق كل طرف منهما.

لكن المفيد في مقولة المجتمع المدني من الناحية المعرفية، يتمثل في أنها شاهد على أن وصول المجتمعات إلى حالات التفكك أو التصدع لا تعني أن هذا سيبقى إلى ما لا نهاية، وإنما يمكن الاجتهاد في إعادة بناء المجتمعات على أسس جديدة تساهم في حل الكثير من المشاكل، وذلك من خلال إعادة التفكير في البنية القائمة، بمكوناتها، وكذلك بأدوار أطرافها وتحالفاتهم.

المرحلة الثانية للمجتمع المدني في أوروبا كانت في ستينيات القرن العشرين، وهي مرحلة الحركات التطوعية، وظهرت في المجتمعات الرأسمالية ذلك الوقت عملية فرز جديدة للوحدات الاجتماعية، حيث ظهرت: الحركات الشبابية، وحركات الحفاظ على البيئة، والحركات النسوية، وحركات السلام، والمبادرات المحلية للمواطنين في قضايا الصحة والبيئة والتخطيط المدني والاجتماعي، وحدث كل هذا في مواجهة بيروقراطية الدولة، وقوى اقتصاد السوق المندفعة نحو الربح. وفي هذه السياقات نشأ حيز عام سياسي اجتماعي قادر على كبح سطوة البيروقراطية والربح، وهو القطاع السياسي الاجتماعي الذي يعبر عنه المجتمع المدني (بشارة، 2012، ص27).

أما المرحلة الثالثة فهي مرحلة الثورات ضد الدول الاشتراكية (نموذج بولندا)، وهنا عاد المجتمع المدني إلى الظهور في النظرية السياسية الغربية بعد غياب طويل لتأطير معطيات تمرد المجتمع ضد الدولة الاشتراكية: ففي بولندا أخذ المجتمع المدني دوره عندما بدأت نقابات عمالية في موانئ بولندا على بحر البلطيق نضالها، وتحول ذلك النضال من سعي لتحصيل حقوق نقابية إلى قيادة ثورة مدنية ضد الدولة الشمولية ودكتاتورية الحزب الواحد (بشارة، 2012، ص12،13). باختصار يمكن القول إن المجتمع المدني في التجربة الغربية ليس شيئاً واحداً، وإنما هو تعبيرات متعددة ومختلفة حسب السياق الذي وُلدت فيه التجارب.

كان للمجتمع المدني دورٌ واسعٌ في إطار التجربة التاريخية الإسلامية، وجاء ذلك الدور في سياق الرغبة في عمل البر، وتمثل في مؤسسة الأوقاف التي كانت مؤسسة أهلية بامتياز، ولم تُصبح حكومية إلا في القرن التاسع عشر، ويمكن القول إن ظاهرة الوقف في التجربة التاريخية العربية الإسلامية تُعتبر ترتيباً اجتماعياً موازياً للدولة، ولكن من دون صراع معها، بل جاء في إطار عملية من الانسجام والتكامل (غانم، 2010، ص 77-86).

وفي الحالة الفلسطينية، حيث مازال الشعب الفلسطيني يعيش تحت الاحتلال، ولا توجد دولة، فإن مفهوم المجتمع المدني كما جاء في تعريف زياد أبو عمرو، وكذلك إبراهيم أبراش يشمل كل المكونات المساهمة في الحيز العام، الحيز الذي تتم فيه مواجهة الاحتلال، وتقديم الخدمات، وتُنفذ عمليات الإغاثة والتنمية، وهذا يشمل كل المكونات الحديثة والإرثية.

ثانياً: دور المجتمع المدني في قطاع غزة تحت الاحتلال الإسرائيلي 1967-1994

في فلسطين، بدأت تجربة العمل من خلال المؤسسات غير حكومية من خلال قانون الجمعيات الخيرية العثماني، وبداية تسجيل الجمعيات، وفق هذا القانون، في النصف الثاني من القرن التاسع عشر، واستمر العمل بهذا القانون تحت الاحتلال البريطاني لفلسطين، وازداد عدد الجمعيات في مجال إغاثة المحتاجين، ونشر الثقافة، ودعم الفلاح الفلسطيني، وإقامة تشكيلات سياسية، ويمكن القول أن الجمعيات الإسلامية والمسيحية، التي تشكلت بعد الاحتلال البريطاني لفلسطين مباشرة، قامت بتأسيس المؤتمر الفلسطيني (أبراش، 2006، ص 60-61).

وفي الفترة التي تلت النكبة تم تأسيس العديد من المؤسسات غير الحكومية، مثل جمعية التوحيد التي أسسها الحاج ظافر الشوا في مدينة غزة عام 1949، وكانت أول المؤسسات التي نشأت في مدينة غزة بعد النكبة، وتأسس بعد ذلك الاتحاد العام لعمال فلسطين عام 1963 (أبو النمل، 1979، ص 23).

أما المرحلة التي تلت النكسة (هزيمة حزيران 1967) فقد اتبع الاحتلال الإسرائيلي سياسة خاصة في قطاع غزة يمكن إجمالها فيما يلي: بناء المستوطنات على 40% من مساحة القطاع، فتح باب العمل أمام العمال داخل الأرض المحتلة عام 1948، إخضاع الاقتصاد الفلسطيني للاقتصاد «الإسرائيلي»، الإنفاق على الخدمات داخل قطاع غزة من خلال تكثيف جباية الضرائب وفي نفس الوقت تقليل المصروفات، ومحاربة المقاومة الفلسطينية وضربها بلا هوادة، وفرض رقابة شديدة على حركة المجتمع وأنشطته الثقافية، ويمكن تلخيص سياسة الاحتلال تلك بالمقولة التالية (إثراء الفرد وإفقار الوطن)، أي إتاحة الفرصة أمام الناس للعمل في الأرض المحتلة عام 1948، بأجور مرتفعة، وبالتالي كوّن الناس ثروات من وراء هذا العمل، وفي نفس الوقت تجفيف البيارات والمزارع، ومنع الاستيراد من الخارج، والتضييق على المصانع، حتى يبقى الناس مرتبطين بالاحتلال اقتصادياً.

لكن مع الوقت تمكن المجتمع الفلسطيني وفصائله الوطنية من بناء مجموعة من المؤسسات غير الحكومية، ويمكن تصنيف هذه المؤسسات إلى الأقسام التالية:

القسم الأول: القسم العامل في مجال الخدمات والإغاثة. تجدر الإشارة إلى أن أغلب هذه الجمعيات كانت تعمل في مجالات متعددة، مثل جمعية الهلال الأحمر التي أسسها وترأسها حيدر عبد الشافي، وكانت تقدم خدمات صحية إضافة إلى قيامها بأنشطة ثقافية، وكانت هذه المؤسسة معروفة بتوجهها اليساري، إضافة إلى جمعية بنك الدم التي تخصصت في تقديم خدمة توفير مخزون من وحدات الدم التي يحتاجها المرضى في المستشفيات. وقد كانت سلطات الاحتلال تُضيق على عمل هذه المؤسسات، ولا تسمح لها بتطوير الخدمات التي تقدمها (حبوش، 2015، ص125، 108).

وفي المقابل المجمع الإسلامي الذي أسسه وترأسه أحمد ياسين، وكان يعمل في مجال الوعظ والإرشاد وتأسيس الفرق الفنية للإنشاد والعمل المسرحي، وكانت هذه الجمعية معروفة بتوجهها الإسلامي، ولعبت نفس الدور الجمعية الإسلامية، وجمعية الصلاح الإسلامية، وكانت سلطات الاحتلال تُضيّق على هذه الجمعيات، وتمنعها من تقديم الخدمات الصحية، لكنّها حاولت التغلب على هذه التقييدات، وتقديم بعض الخدمات الطبية التطوعية في بعض المساجد: مثل حملات فحص الدم أحياناً، وحملات طهور الأطفال، وذلك للتخفيف من مصاريف العائلات الفقيرة (الشيخ خليل، 2011، ص 176-190). وفي الثمانينيات تشكلت جمعية خيرية في مدينة غزة للعمل في الميدان الصحي، وهي (جمعية أصدقاء المريض).

القسم الثاني: الأندية الرياضية، وكانت بداية هذه الأندية هي نوادي الخدمات التابعة لوكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين، وانتشرت هذه الأندية في مخيمات اللاجئين داخل قطاع غزة، وبجانب هذه المجموعة من الأندية عمل نادي غزة الرياضي، الذي تأسس فترة الاحتلال البريطاني لفلسطين عام 1934.

القسم الثالث: الجمعيات النقابية، وكانت في قطاع غزة ثلاث جمعيات نقابية هي جمعية المهندسين، وجمعية المحامين، والجمعية الطبية العربية، وتولى عضوية مجلس إدارتها عدد من قيادات الفصائل الفلسطينية. وعلى سبيل المثال، فقد فاز على مدار سنواتها عدد من قيادات حركة حماس في عضوية الجمعية الطبية مثل عبد العزيز الرنتيسي، وإبراهيم المقادمة، ومن حركة فتح زكريا الأغا، وأحمد اليازجي، ومن اليسار رباح مهنا ويوسف عوض الله (الشيخ خليل،2011، ص 202).

وينطبق الأمر على جمعية المهندسين حيث فاز في عضوية مجالس إدارتها من حماس إسماعيل أبو شنب، ومن حركة فتح يحيى شامية، وكذلك نقابة المحامين حيث فاز في عضويتها كل من فريح أبو مدين عن حركة فتح، وفرج الغول من حركة حماس ويونس الجرو من الجبهة الشعبية (الشيخ خليل، 2011، ص 197).

لقد تلقت هذه المؤسسات الثلاث الدعم من منظمة التحرير والفصائل، ولم يكن لها دور نقابي فقط، بل كان لها دور وطني، حيث كان قادة هذه النقابات يُعبرون عن المواقف الوطنية التي تمثل الموقف الفلسطيني العام، والتي تعبر عن فصائلهم أيضاً (عفانة، 2008، ص48)، وعن طريقهم تم إدخال المساعدات المالية لتعزيز صمود خريجي الجامعات، ويمكن القول إن أبرز الأدوار الوطنية التي قامت بها النقابات هي إضراب الأطباء الذي تم تنظيمه عام 1981، حيث أضرب الأطباء لمدة 21 يوماً احتجاجاً على سياسة الاحتلال الضريبية، والتفّت كل شرائح المجتمع الفلسطيني خلف الإضراب والمضربين.

كما أن الجمعيات الثلاث سابقة الذكر كانت ساحة لممارسة العمل الديمقراطي، حيث شهدت انتخابات حرة ونزيهة، وشاركت فيها كل التيارات السياسية، وتعاقبت هذه التيارات على قيادة النقابة، وكانت القيادة السابقة تسلم الراية للاحقة بدون أية مشاكل، كما أن كل المجالس كانت تشاركية، وكل لجان الإشراف على الانتخابات كانت ممثلة لكل الأطياف السياسية والمستقلين، وتشمل مسلمين ومسيحيين، وكانت عمليات التصويت تجري غالباً في مقر جمعية الشبان المسيحية.

القسم الرابع: الجمعيات المهتمة بقضايا المرأة والتي عملت في قطاع غزة، مثل مؤسسة الاتحاد النسائي برئاسة يسرى البربري، وجمعية الشابات المسلمات، وهذه المؤسسات كانت تعمل على تهيئة الفتيات لإيجاد فُرص عمل في الخياطة وأشغال الصوف وأعمال السكرتارية (الشامي، 2012، ص104). وقد نشأت في منتصف الانتفاضة الفلسطينية مؤسسات أخرى هي طاقم شؤون المرأة ومركز شؤون المرأة، وكانت هذه المؤسسات تتبنى رؤية نسوية جندرية (إسماعيل، 2016، ص46).

القسم الخامس: التشكيلات الإرثية، حيث لعب وجهاء العائلات والمساجد ولجان الزكاة دوراً مهماً في تعزيز صمود المجتمع الفلسطيني. ولعب وجهاء العائلات دوراً مهماً في حل المشاكل الاجتماعية، والتحكيم في النزاعات المالية التي يصعب حلها في مراكز الشرطة والمحاكم، واستمر هذا الدور بعد اندلاع الانتفاضة الفلسطينية الأولى عام 1987، وتعاظم دور الفصائل الوطنية في الحياة العامة، وشكلت الفصائل لجاناً للإصلاح وتعاونت هذه اللجان مع وجهاء العائلات.

ولعبت المساجد دوراً واسعاً، ليس فقط في مجال المواعظ، بل كان المسجد مركزاً للنشاطات الاجتماعية والشبابية، حيث تتشكل فيه لجان الزكاة لتوزيع الأموال على الفقراء، وكذلك العمل على زيارة ورعاية أُسر السُجناء والمعتقلين، وتشكيل بنك دم متنقل لتوفير الدم للمرضى في المستشفيات، وإقامة فِرق فنية لإحياء الأفراح.

وشكّلت الحارات الشعبية ما يُشبه النوادي الرياضية، حيث اعتاد الشباب أن يُشكلوا فِرَقاً رياضية، وينظّموا دوريات كرة قدم للحارات على مستوى المدن والمخيمات. كما كانوا يشكّلون فِرَقاً للعمل التطوعي، سواء في تنظيف الشوارع أو مساعدة الفقراء ضمن الحملات الإغاثية في فصل الشتاء؛ لترميم البيوت المتضررة من الأمطار، أو لتوزيع الملابس.

وفي الانتفاضة الأولى عندما أغلقت سلطات الاحتلال الجامعة الإسلامية، وهي الجامعة الوحيدة في قطاع غزة في ذلك الوقت، حدث تضافر كبير بين المؤسسات القائمة في قطاع غزة، حيث افتتحت العديد من المؤسسات أبوابها مثل الأندية، واتحاد الإغاثة الكاثوليكية، والمساجد، وانتشرت قاعات المحاضرات للطلاب في كل قطاع غزة، وتحول المجتمع بأكمله تقريباً إلى جامعة يتعلم فيها الطلاب المساقات التي تقررها إدارة الجامعة، وكان الطالب والأكاديمي والجهة التي تستضيف المحاضرات يرون في ذلك عملاً نضالياً، وتحدياً للاحتلال. وبلغ عدد المؤسسات العاملة في قطاع غزة قبيل تأسيس السلطة الوطنية الفلسطينية 36 مؤسسة (حبوش، 2015، ص82-95).

القسم السادس: تمثّل في الحركات الطلابية، حيث شكلت الفصائل الفلسطينية أذرعاً طلابية لها، وهي: حركة الشبيبة التابعة لحركة فتح، والرابطة الإسلامية التابعة للجهاد الإسلامي، وكتلة الوحدة الطلابية التابعة للجبهة الديمقراطية، وكتلة العمل الطلابي التابعة للجبهة الشعبية، والكتلة الإسلامية التابعة لحركة حماس. تنافست هذه الكُتل فيما بينها داخل الجامعات منذ مطلع ثمانينيات القرن الماضي، وشاركت في الانتخابات التي كانت تجري بانتظام سنوياً، وتنافست فيما بينها لتشكيل هوية الجامعة (إسلامية أو علمانية)، وعلى تحقيق المكاسب. ووسعت الكُتل الطلابية نشاطها إلى خارج الجامعات، حيث شارك أعضاء ومنتسبو هذه الكُتَل الطلابية في الأعمال التطوعية مثل مواسم جد الزيتون، إضافة إلى مساعدة الفقراء في ترميم بيوتهم. وكان النشاط الأبرز للحركة الطلابية في تلك المرحلة هو العمل السياسي والنضالي (العنزي، 2013، ص775).

ثالثاً: مؤسسات المجتمع المدني في قطاع غزة بعد تأسيس السلطة الفلسطينية 1997-2006

1. التشكيلات الإرثية

لقد تأسست السلطة الفلسطينية في لحظة تعاظم فيها دور الفصائل الوطنية (حماس وفتح والشعبية والديمقراطية والجهاد)، كانت أكثر هذه الفصائل معارضة لاتفاق أوسلو. وأولى الرئيس الراحل ياسر عرفات اهتماماً خاصاً بالعشائر وتشكيلاتها لحظة تأسيس السلطة عام 1994، ويرجع السبب في ذلك إلى رغبته في إعادة بناء موازين القوة داخل المجتمع الفلسطيني، فاستقبل وجهاء العائلات، وزار دواوينها، وقام بتعيين مخاتير للعائلات، وتوفير مخصصات لهم من الحكومة، وفي بعض الأحيان كان يتم تعيين أكثر من مختار من العائلة الواحدة، وأصبح هؤلاء المخاتير إضافة إلى الشخصيات الوازنة في العائلات، جهات وسيطة بين المجتمع والسلطة، تتحقق مصالح الناس من خلالهم، والهدف من ذلك إعادة بناء الولاءات في أوساط المجتمع الفلسطيني، بحيث يتراجع ولاء الشباب للفصائل، ويتعزز ولاؤهم للعائلة. وقد حدثت حراكات واسعة بين الناس على هذا الصعيد، وتم تأسيس جمعيات باسم بعض العائلات، وجمعيات أخرى باسم مدن وبلدات وقرى، مثل (جمعية أهل يافا) وغيرها من الجمعيات (خريس، 2014).

نشطت سياسة السيطرة على العائلات التي اتبعتها السلطة، فقد تنافس كبار ضباط ورؤساء الأجهزة الأمنية على استقطاب العائلات من خلال توظيف أبنائها، وتعزيز العلاقات الشخصية مع كبارها، وكان لدواوين العائلات دور كبير في استضافة مرشحي الانتخابات عام 1996، وجمع

الناس لهم، كما أن المرشحين توددوا للعائلات على أمل الحصول على أصوات أبنائهم. وقد تعزّزت في قطاع غزة نعرة عائلية وعشائرية كان لها آثار سلبية على المجتمع، وحدثت اشتباكات بالأسلحة بين عائلات عديدة في قطاع غزة.

استفادت بعض العائلات من الفُرص التي منحت لها، ومن أبرز هذه العائلات (عائلة مشتهى) التي أسست مجلساً منتخباً للعائلة، وجمعت التبرعات من العائلة، وبنت ديواناً يتسع لاحتفالات الأفراح، ولاستضافة مناسبات العزاء لكل أفراد العائلة، وكذلك لاستضافة جلسات التحكيم في المنازعات بين أفراد العائلة[1].

2. الجمعيات النقابية

بعد أوسلو تصاعد الاستقطاب السياسي الحاد بين التوجهات الفكرية المختلفة في النقابات، وحرصت حركة فتح على الفوز في كل النقابات، وقدمت الكثير من الوعود لأعضاء الجمعيات النقابية، وكان المكسب والخسارة في الدورات الانتخابية سجالاً بين حركتي فتح وحماس. وسُيِّست النقابات بشكل كبير، وأصبح عدد كبير من أعضاء ورؤساء مجالس إدارة النقابات من كبار موظفي السلطة، وبقيت النقابات وانتخاباتها عبارة عن مؤشرات لمدى ارتفاع أو انخفاض شعبية كل من فتح وحماس. وبعد الانتخابات التشريعية عام 1996 انخفض اهتمام حركة فتح بالانتخابات النقابية باعتبار أنها حصلت على أغلبية في البرلمان، وبالتالي انخفض وزن الانتخابات النقابية في منح الفائز فيها صفة تمثيلية أو تدعيم وتقليص شرعيته[2].

عادت الأهمية لنتائج الانتخابات النقابية عام 2006 بعد فوز حماس في الانتخابات التشريعية، وفرض الحصار على الحكومة الفلسطينية العاشرة التي شكلتها حماس، جاءت انتخابات نقابة المحاسبين، ففازت حركة حماس (دنيا الوطن، 2006)، وحينها ذهب إسماعيل هنية، رئيس الوزراء في حينه، إلى احتفال تسلُّم مجلس الإدارة الفائز مهامه، وألقى كلمة قال فيها إن انتخاب ممثلي قائمة حماس في انتخابات المحاسبين دليل على ثقة الناس بحركة حماس وممثليها، رغم الحصار والصعاب (دنيا الوطن، 2006).

1- مقابلة أجراها الباحث مع الأستاذ بهيج مشتهى أحد أعيان عائلة مشتهى.

2- بعد عام من الانتخابات التشريعية عام 1996، فاز القيادي في حركة حماس إسماعيل أبو شنب برئاسة نقابة المهندسين عام 1997. للمزيد الاطلاع على الرابط التالي: المهندس إسماعيل أبو شنب أحد أبرز قياديي حركة حماس، الجزيرة نت، في 2003/8/22، تاريخ الدخول في 13.10.2022، من خلال الرابط التالي: https://utm.guru/ue4t5

3. الجمعيات الإغاثية والخدماتية

بقيت الجمعيات الإغاثية والخدماتية تعمل في قطاع غزة بعد أوسلو، وتعرّض بعضها للتضييق مثل الجمعيات الخيرية الإغاثية التي يُديرها أفراد أو قيادات من حركة حماس، خاصة بعد مؤتمر شرم الشيخ لمكافحة الإرهاب عام 1996م، لكنها واصلت العمل والنشاط، وتكيّفت مع المستجدات، أما منظمات المجتمع المدني التي يديرها قيادات ونشطاء من اليسار الفلسطيني فقد توسعت في الخدمات المقدمة، وارتقت الجوانب المهنية لديها بشكل كبير. ومن أبرز هذه المؤسسات (جمعية الهلال الأحمر)، و(اتحاد لجان العمل الصحي)، و(الإغاثة الطبية)، و(الإغاثة الزراعية).

ومع اندلاع انتفاضة الأقصى سنة 2000، حاولت المؤسسات العاملة في مجال الإغاثة والخدمات التكيف مع الواقع الجديد، والتعامل مع مظاهر الفقر والفاقة والاحتياجات الجديدة التي تولدت بسبب سياسات الاعتقالات وتجريف الأراضي، وهدم البيوت والشهداء والجرحى.

4. الحركة الطلابية

بعد سيطرة السلطة على قطاع غزة عام 1994م، وإجراء الانتخابات التشريعية، وحضور الفصائل في العمل السياسي، تراجع حضور الحركة الطلابية وأهميتها، لأن الحيز العام تمت السيطرة عليه من قبل السلطة وأنشطتها، والفصائل وفعالياتها، وأصبح أغلب قيادات الشبيبة مفرغين على الأجهزة الأمنية، وقيادات الكتلة الإسلامية والجماعة الإسلامية يعانون من الملاحقات الأمنية من قبل الاحتلال والسلطة الفلسطينية، هذا دفع بتراجع دور الحركة الطلابية بشكل كبير. ومع اندلاع انتفاضة الأقصى عام 2000 عادت الفعالية للحركة الطلابية في السياق العام الفلسطيني، في بُعدها الوطني الكفاحي أكثر منه في بعدها النقابي

5. المؤسسات النسوية

وكان من أبرز هذه المؤسسات (طاقم شؤون المرأة)، و(مركز شؤون المرأة). وفي النصف الثاني من تسعينيات القرن الماضي شكلت المؤسسات النسوية ومناصروها من المؤسسات غير الحكومية ائتلافاً واسعاً أطلق عليه اسم (البرلمان الصوري) (أبو دية وآخرون، دون تاريخ، ص6)، ودرس هذا البرلمان قانون الأحوال الشخصية، وطالب بتعديله، واعتبر البرلمان في مقرراته أن القوانين الفلسطينية يجب أن تكون متوائمة مع قوانين الأمم المتحدة. وحصلت العديد من المؤسسات النسائية على تمويل أوروبي.

مع اندلاع انتفاضة الأقصى، برز النضال الوطني بين نشاطات المؤسسات النسوية؛ فقد عملت منصاتها على تعزيز دور المرأة النضالي وكشف ما تتعرض له من انتهاكات من الاحتلال. والترويج لدور المرأة الفلسطينية والنضال الاجتماعي والسياسي لتمكين المرأة، فقد نجحت بعض مطالب المؤسسات النسوية في تضمين قانون الانتخابات نصوصاً تقضي بالتمييز الإيجابي لصالح النساء من خلال الكوتا (المجلس التشريعي الفلسطيني، دون تاريخ).

6. مؤسسات حقوق الإنسان

إضافة إلى ما كانت تقوم به المؤسسات الحقوقية قبل أوسلو في رصد انتهاكات الاحتلال فيما يتعلق بحرية الإنسان في الحركة، وهدم البيوت، وتجريف البيارات خاصة في مرحلة انتفاضة الأقصى، فقد نشطت بعد أوسلو في رصد انتهاكات السلطة لحقوق الإنسان الفلسطيني في التعبير عن الرأي والتجمع السلمي، وحقه في الوصول إلى المعلومات، وحقوقه الاقتصادية والاجتماعية ...إلخ.

وقد اتخذت السلطة في بداية تأسيسها موقفاً حاداً من بعض مؤسسات حقوق الإنسان، فمثلا اعتقلت السلطة الحقوقي إياد السراج على خلفية انتقاده لأداء السلطة فيما يتعلق بحقوق الإنسان (المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، 1995)، وبقيت بعد ذلك تُعبر عن عدم رضاها عن أداء مؤسسات حقوق الإنسان النقدي لأدائها، خاصة ما يتعلق بالاعتقال السياسي والتعامل مع المعارضة، حيث قامت مؤسسات حقوق الإنسان في الترافع المجاني أمام المحاكم الفلسطينية لصالح المعتقلين السياسيين.

شهدت المرحلة الأولى من عمر السلطة (1994-2000) تسارعاً كبيراً لهيمنتها على الحيز العام، وهذ أثر على أدوار المجتمع المدني بمكوناته الأهلية والمؤسسية، لكن المرحلة الثانية من عمر السلطة (2000-2006) شهدت تراخياً لقبضتها على الحيز العام. ففي الانتفاضة الثانية تشكلت (لجنة المتابعة للقوى الوطنية والإسلامية) باعتبارها تشكيلاً مدنياً وليس سياسياً، والتي تابعت الفعاليات الاحتجاجية لانتفاضة الأقصى، وحلّت العديد من النزاعات الجانبية التي نشبت بين الأجهزة الأمنية ونشطاء المقاومة بين الحين والآخر، كما حدثت خلافات علنية داخل حركة فتح بين ياسر عرفات ومحمود عباس، الأمر الذي أضعف هيبة السلطة ومكانتها المعنوية، وفي هذه الأجواء توسع دور المؤسسات غير الحكومية في الإغاثة والخدمات؛ حيث تلقت الدعم من جهات خارجية متعددة ومتنوعة.

وبعيداً عن شكل العلاقة بين السلطة ومؤسسات المجتمع المدني، فقد وجه نقد لمؤسسات المجتمع المدني من السلطة والفصائل وغيرها؛ هو أن جزءاً مهماً من هذه المؤسسات، عملت وفق برامج

المانحين، ومن ضمن هذه البرامج دعم «عملية السلام»، وهذا يعني أن التمويل الأجنبي قصد بكل وضوح إيجاد سلطة موازية قادرة على التأثير وصنع السياسات السياسية الاجتماعية، والتأثير بما يخدم الرؤية الدولية للقضية الفلسطينية.

رابعاً: المجتمع المدني في قطاع غزة من 2007- 2022

أثرت الخلافات والصراع الذي دار بين حركتي فتح وحماس عام 2007، والذي أدى الى تفرد حركة حماس بإدارة قطاع غزة، على أداء المجتمع المدني بشكل واسع، فرغم أن عدد مؤسسات المجتمع المدني ازداد حتى بلغ حوالي 1430 مؤسسة في عام 2022 (سكر، الجرادات، 2020)، إلا أن هذه المؤسسات عانت من تأثيرات الصراع الدائر بطرق مختلفة، ويمكن إجمال أبرز التغيرات من خلال النقاط التالية:

1. تراجع دور الحركة الطلابية، وجاء هذا نتيجة: أولاً، عدم تفعيل الفصائل لدور الحركات الطلابية التي تتبع لها، ثانياً: قرار حركة فتح بعدم المشاركة في أية انتخابات داخل قطاع غزة، حتى لا تمنح شرعية لحكم حماس للقطاع، وثالثاً: عدم نجاح حركة حماس في تطوير نُظم الانتخابات الطلابية، بحيث تستطيع استقطاب شرائح أخرى من الطلاب، كأن يتم اعتماد نظام التمثيل النسبي الكامل في الانتخابات الطلابية. وبقيت أكبر ثلاث جامعات في قطاع غزة وهي جامعة الأزهر بدون انتخابات طلابية، وجامعة الأقصى كذلك، أما الجامعة الإسلامية فهي تُعلن في كل عام عن إجراء الانتخابات، فلا تتقدم إلا الكتلة الإسلامية، ومن ثم تفوز بالتزكية[3].

2. تواصل بعض المؤسسات النسوية في الضغط باتجاه مواءمة القوانين الفلسطينية الخاصة بالمرأة مع مضامين بعض الاتفاقيات الدولية مثل اتفاقية سيداو(المركز الإعلامي، 2019)، وتشارك في إعداد ورفع التقارير التي تُظهر جوانب القصور عند السلطة فيما يتعلق بالمواءمة مع قوانين الأمم المتحدة، كأداة ضغط على السلطة، ويبدو أن المؤسسات النسوية تحاول استغلال غياب المجلس التشريعي للحصول على أكبر قدر من القوانين التي تتناسب مع توجهاتها الفكرية حتى لو جاء أي مجلس تشريعي، مهما كانت توجهات الأغلبية فيه، فإنه سيواجه صعوبات كبيرة فيما لو أراد التراجع عن هذه القوانين.

3- للمزيد انظر ورقة تحليل سياسات بعنوان «نحو إعادة تفعيل الدور السياسي والنضالي للحركة الطلابية الفلسطينية»، على الرابط التالي: https://www.masarat.ps/ar_print.php?id=47919cy4690332Y47919c

3. أدى الحصار المفروض على قطاع غزة منذ اندلاع انتفاضة الأقصى إلى تزايد المشكلات التي يعاني منها أبناء الشعب الفلسطيني في غزة، وعندما تعجز السلطة تبدأ كيانات أخرى بالتحرك لملء الفراغ، وبالفعل فقد شهدت هذه المرحلة تحركاً ملحوظاً للعائلات، فقامت العديد من العائلات بانتخاب مجلس لقيادتها، وتدبير شؤونها، مثل عائلة عطا الله في مدينة غزة، وقامت بعضها بالتحالف مع بعضها البعض، كما فعلت عائلات خانيونس، وكذلك عائلات حي الدرج في مدينة غزة، ولعبت هذه التشكيلات العائلية دوراً في تحصيل العديد من حقوق العائلات. كالخلاف الذي نشأ بين سلطة الأراضي وأصحاب الأراضي غرب مدينة خانيونس، وتمكنت التشكيلات العائلية حينها بوقف إجراءات سلطة الأراضي إلى حين التحكيم بشأن الأراضي المختلف عليها (أبو جراد، 2021). وفي صيف 2021، اتفقت مجموعة من العائلات والعشائر على تشكيل (التجمع الوطني للعشائر والقبائل والعائلات في قطاع غزة)، وقد عقد مجموعة من الأنشطة المجتمعية والوطنية (مجادلة، 2022).

4. المبادرات الجماعية والفردية، فقد أدى الحصار على قطاع غزة إلى تزايد الفقر بين الفئات المجتمعية، حيث تجاوز عدد العاطلين عن العمل 372 ألف عاطل، فيما بلغت نسبة الفقر قرابة 80% (الهور، 2022)، وعجزت الحكومة عن توفير الرواتب إلا بنسبة تتراوح بين 40-50%. كل ذلك في ظل عدم وجود أفق لحلول حكومية، وفرض قيود شديدة على تمويل المؤسسات غير الحكومية، مما ولّد مزيداً الفراغ. هذا دفع بظهور مبادرات فردية وجماعية لحل بعض المشاكل الملحة، وعلى سبيل المثال نشأ تجمع في مدينة رفح أُطلق عليه اسم (تجمع مبادرون)، ويعمل على إيجاد حلول للمشاكل الملحة للفقراء، وذلك من خلال الاعتماد على تطوع الشباب وجمع التبرعات من الأشخاص ميسوري الحال في المدينة (أبو شنب، 2019).

وفي أوقات الطوارئ كالحروب، يتعزز التضامن الاجتماعي والمساندة في تخفيف أثار الحروب، ويمكن توضيح ذلك من خلال مثالين: المثال الأول استيعاب فلسطينيي الجزء الغربي من القطاع لأعداد كبيرة من أقاربهم وأصدقائهم في بيوتهم، والمثال الثاني يتمثل في ما حدث أثناء حريق النصيرات الشهير في مطلع عام 2020، حيث عجز الدفاع المدني، وفشلت البلدية في إخماد النيران، فتصدى الأهالي للحريق، وقامت شركات الباطون بتوجيه مضخاتها إلى المكان، وشركات المياه أحضرت حاويات كبيرة من المياه، وتطوع الأهالي بجهدهم، وتضافرت الجهود حتى تمكنوا من إخماد النيران (مسارات، 2020).

وفي نفس السياق نشأ تجمع آخر أطلق على نفسه (الحملة الأهلية لمساعدة مرضى السرطان)[4]،

4- للاطلاع على مزيد من التفاصيل حول الحملة الأهلية لمساعدة مرضى السرطان يمكن زيارة موقع المؤسسة الإلكتروني

بذل هذا التجمع جهوداً كبيرة في التنسيق مع المسؤولين في مصر لتسهيل سفر المرضى، وتوفير مأوى ملائم لهم، وتسهيل حصولهم على الفحوصات والعلاجات المطلوبة. وبجانب هذه المبادرات الجماعية، نشأت مبادرات فردية بعضها إغاثي، يعتمد على جمع التبرعات وتوزيع المساعدات من طعام وملابس، ومبادرات أخرى تجمع التبرعات وتوفر فرص عمل صغيرة لشباب يحتاج العمل، وبرزت مبادرات لجمع تبرعات من أجل ترميم بيوت الفقراء.

5. مؤسسات حقوق الإنسان التي التزم بعضها بالحياد بين الحكومة القائمة في غزة والقائمة في الضفة، وبعضها الآخر اعتبر أن الحكومة القائمة في الضفة هي الحكومة الفلسطينية الشرعية، أما القائمة في غزة فهي غير شرعية، وظهر هذا في المصطلحات المستخدمة في تقارير تلك المؤسسات، حيث قامت المؤسسات المحايدة باستخدام مصطلح (جهات إنفاذ القانون) عند الحديث عن الشرطة في غزة والضفة الغربية، وكان المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان هو من مارس هذا التوجه، أما الهيئة الفلسطينية المستقلة لحقوق المواطن فقد استخدمت مصطلحات أخرى مثل (الشرطة الفلسطينية) عند الحديث عن الشرطة في الضفة الغربية، و(شرطة حماس) عند الحديث عن الشرطة في غزة، وبرز هذا النهج في أقوى صوره في تقرير الهيئة المستقلة عن حالة حقوق الإنسان في سنة 2009، لكنها بعد ذلك -أي الهيئة المستقلة- استخدمت لغة مختلفة، خاصة بعد الانتقادات الحادة التي وُجهت لها على خلفية التقرير المذكور أعلاه (الشيخ خليل و ممدوح، 2009).

وتبذل بعض مؤسسات حقوق الإنسان، وعلى وجه الخصوص المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، جهوداً لجلب وإحضار مجرمي الحرب الإسرائيليين أمام المحاكم الدولية، وهذه الجهود لم تتوقف، وفي نفس الوقت لم تُنجز حتى الآن، وقد حاول بعض نشطاء حقوق الإنسان توجيه النُصح للمقاومة الفلسطينية بالانتباه لقواعد القانون الدولي أثناء عملهم، وذلك حتى لا تقع المقاومة تحت طائلة التجريم، وفي بعض الأحيان أصدرت بعض مؤسسات حقوق الإنسان بيانات استنكرت فيها قيام المقاومة الفلسطينية بتعريض حياة المواطنين للخطر بسبب تخرين الأسلحة والمتفجرات في مناطق مأهولة بالسكان المدنيين (المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان،2021).

6. شهدت النقابات المهنية حالة من الخمول وغياب الفعالية، لسببين: الأول غياب التنافس؛ حيث تمتنع فتح عن المشاركة في أية انتخابات نقابية في غزة، وعجز حركة حماس عن إيجاد

---

https://hapcharity.org/.

طرق بديلة لإجراء الانتخابات، ويتجلى السبب الثاني في الجانب الحزبي المسيطر على الكُتل النقابية التي جعلها تتضامن مع الحكومة في غزة (لأنها من نفس اللون السياسي)، وتبرر ذلك بالحصار وضرورة الوقوف إلى جانب الحكومة في وجه محاولات إفشال تجربتها السياسية، ولم تنجح حركة حماس في تطوير رؤية جديدة للعمل النقابي (أبو زعيتر، 2021).

الخاتمة

خلاصة القول إن المجتمع المدني ذا الطابع المؤسسي عاش ويعايش حالة من الجمود أحياناً، والتكيف أحياناً أخرى مع الظروف المختلفة، والصراع في مرات ثالثة مع الحكومة القائمة في قطاع غزة، ولا يستطيع تلبية احتياجات المجتمع المحلي، تلك الاحتياجات التي تتزايد، لأنه محكوم فيما يقوم به من فعاليات، وما ينفذه من برامج لأجندات الممولين، تلك الأجندات التي لا تدعم الشعب الفلسطيني، بل تحاول توفير دعم لتسوية سياسية بين الاحتلال وقيادة السلطة الفلسطينية، ولم يُفلح المجتمع المدني كذلك في الضغط من أجل تحقيق المصالحة بين فتح وحماس.

أما هيئات المجتمع المدني ذات الطابع غير المؤسسي، فإنها تُبدي حيوية أكثر، سواء على صعيد ما يظهر من توسيع لدور العائلات، أو ما تقوم به المبادرات الشبابية المحلية على صعيد الإغاثة والتنمية، وكذلك المبادرات الخيرية على مستوى قطاع غزة. هذه المبادرات التي يمكن أن تتطور في المستقبل، نتيجة لملاءمتها أكثر مع احتياجات القطاع، ونتيجة الانخراط المجتمعي المتنوع فيها.

المصادروالمراجع

أبـراش، إبراهيـم. (2006). المجتمـع المـدني الفلسـطيني مـن الثـورة إلى تأسـيس الدولـة. فلسـطين. الهيئـة العامـة للاسـتعلامات: مجلـة رؤيـة، ع6.

أبــو النمــل، حســين. (1979). قطــاع غــزة *1948-1967* تطــورات اقتصاديــة، وسياســية، واجتماعيــة، وعســكرية. لبنــان: مركــز الأبحــاث منظمــة التحريــر الفلســطينية.

أبـو جـراد، مأمـون. (2021). العائـلات في غـزة مـن المربـع الأمنـي إلى الاتحـادات المنتخبـة. مـتراس. تـم الاسـترجاع مـن الرابـط https://cutt.us/W2L1m

أبـو ديـة، مهـا وآخـرون. (دون تاريـخ). البرلمـان الفلسـطيني الصـوري نحـو تشريـع فلسـطيني الهويـة متجـدد المفهـوم وعـادل المضمـون. فلسـطين. تـم الاسـترجاع مـن الرابـط https://www.wclac.org/files/library/21/12/ueoc6xsvrw49mjdvycmnpp.pdf

أبــو زعيــتر، ســلامة. (2021). واقــع النقابــات والاتحــادات العماليــة في قطــاع غــزة. شــبكة المنظــمات الأهليــة. تــم الاســترجاع مــن الرابــط https://cutt.us/I0cHS

أبـو شـنب، عـز. (2019). صاحـب مبـادرة فـك الغارمـين بغـزة.. د. فهمـي شراب يتمكـن مـن الإفـراج عـن 1500 غـارم. صحيفـة المـشرق الإلكترونيـة. تـم الاسـترجاع مـن الرابـط https://utm.guru/ue4wJ

إسـماعيل، أسـماء. (2016). تطـور الفكـر النسـوي في قطـاع غـزة والضفـة الغربيـة 1991-2006. غـزة. فلسـطين: رسـالة ماجسـتير، الجامعـة الإسـلامية.

بشـارة، عزمـي. (2012). المجتمـع المـدني دراسـة نقديـة. قطـر: المركز العـربي للأبحاث ودراسـة السياسـات. ط6.

الجمـل، شـوقي وإبراهيـم، عبـد اللـه. (2000). تاريـخ أوروبـا مـن النهضـة حتـى الحـرب البـاردة، المكتـب المـصري لتوزيـع المطبوعـات. القاهـرة. مـصر.

حبـوش، إسـلام. (2015). المقاومـة الشـعبية خـلال الانتفاضـة الأولى في قطـاع غـزة مـا بـين عامـي 1987-1994. غـزة. فلسـطين: رسـالة ماجسـتير غـير منشـورة، الجامعـة الإسـلامية.

خريـس، رامـي. (2014). «حـماس» قصـة عشـيرة غـزة الكبـيرة. السـفير العـربي. تـم الاسـترجاع مـن الرابـط https://cutt.us/sota2

دنيا الوطن. (2006-09-02). حماس تحقق فوزاً كاسحاً في انتخابات جمعية المحاسبين والمراجعين في محافظات قطاع غزة. تم الاسترجاع من الرابط https://www.alwatanvoice.com/arabic/html.54767/02/09/news/2006

سكر، أشرف والجرادات، عهد. (2020). مؤسسات المجتمع المدني والشباب الفلسطيني.. تحديات الدور. فلسطين. ورقة مشاركة في برنامج «تعزيز المشاركة المدنية والديمقراطية للشباب الفلسطيني»: مسارات بالشراكة مع مؤسسة آكشن إيد. تم الاسترجاع من الرابط.https://utm.guru/ue4wu

الشامي، غسان. (2012). دور المرأة الفلسطينية المقاوم للاحتلال الإسرائيلي في قطاع غزة ما بين 1967-1994. غزة. فلسطين: رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية.

الشيخ خليل، نهاد والعكر، ممدوح. (2009). وضع حقوق الإنسان في مناطق السلطة الوطنية الفلسطينية. فلسطين: مؤسسة الدراسات الفلسطينية. تم الاسترجاع من الرابط https://www.palestine-studies.org/ar/node/37816

الشيخ خليل، نهاد. (2011). حركة الإخوان المسلمين في قطاع غزة *1967-1987*. غزة. فلسطين: مركز التاريخ والتوثيق. ط1.

الصبيحي، أحمد. (2000). مستقبل المجتمع المدني في الوطن العربي. بيروت، لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية. ط1.

عفانة، رائد. (2008). المجتمع المدني ودوره في التحول الديمقراطي في فلسطين 1993-2006. القدس. فلسطين: رسالة ماجستير جامعة القدس.

العنزي، عبد ربه. (2013). دور الحركة الطلابية الفلسطينية في نشر الوعي السياسي لدى طلبة الجامعات الفلسطينية. غزة. فلسطين: مؤتمر طلبة الجامعات الواقع والآمال، الجامعة الإسلامية.

غانم، إبراهيم. (2010). التكوين التاريخي لوظيفة الوقف في المجتمع العربي، الندوة الفكرية (نظام الوقف والمجتمع المدني في الوطن العربي). لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية. ج1. ط2.

مجادلة، محمود. (2022). تظاهرة في غزة دعماً لأهالي النقب في مواجهة الانتهاكات الإسرائيلية. فلسطين. عرب48. تم الاسترجاع من الرابط. https://utm.guru/ue4wz

المجلس التشريعي الفلسطيني. (دون تاريخ). التمثيل البرلماني وفق النوع الاجتماعي. تم الاسترجاع من الرابط https://utm.guru/ufcML

المركـز الإعلامـي. (2019). بيـان صحفـي بشـأن حملـة التحريـض ضـد اتفاقيـة «سـيداو». فلسـطين. مركـز الميـزان لحقـوق الإنسـان. تـم الاسـترجاع مـن الرابـط https://www.mezan.org/post/29708

المركـز الفلسـطيني لحقـوق الإنسـان. (1995). الشرطـة الفلسـطينية تحتجـز أحـد أبـرز ناشـطي حقـوق الإنسـان. تـم الاسـترجاع مـن الرابـط https://utm.guru/ue4wc

المركـز الفلسـطيني لحقـوق الإنسـان. (2021). ليسـت الحادثـة الأولى مـن نوعهـا، مقتـل مواطـن وإصابـة 14 آخريـن، بينهـم 6 أطفـال في انفجـار منـزل سـكني، وسـط مدينـة غـزة، بداخلـه مـواد متفجـرة لأحـد فصائـل المقاومـة. تـم الاسـترجاع مـن الرابـط https://cutt.us/Bc7QW

مسـارات، (2020). حريـق النصـيرات. بـين الإهـمال وغيـاب إجـراءات السـلامة. تـم الاسـترجاع مـن الرابـط https://utm.guru/ue4wM

الهـور، أشرف. (2022). معـدلات البطالـة ترتفـع في غـزة والضفـة ومطالبـات بالتوقـف عـن العقوبـات الجماعيـة. القـدس العـربي. تـم الاسـترجاع مـن الرابـط https://utm.guru/ue4wH

التحوّلات في بنى وأدوار المجتمع الأهلي الفلسطيني في الشتات ما بعد أوسلو: لبنان نموذجاً

جابر سليمان

يُعدّ اتفاق أوسلو من أبرز المفاصل السياسية التي استدعت تحولات وتغيرات عميقة طالت مختلف البُنى الاجتماعية والهياكل السياسية الفلسطينية، كما طالت الأفراد أنفسهم بوصفهم أداة التغيير. وقد طالت تلك التحولات فيما طالت منظمات المجتمع الأهلي والشبكات الاجتماعية والعائلية في بلدان الشتات القريب، أي البلدان المضيفة المحيطة بفلسطين، خاصة لبنان. كما طالت مختلف الأطر والمؤسسات الوطنية المرتبطة بوجود الجاليات الفلسطينية في مختلف بلدان الشتات، فأثّرت في بنيتها وفي طبيعة دورها في المشروع الوطني الفلسطيني. ولربما كان المجتمع الفلسطيني في لبنان من أكثر تجمعات الشتات الفلسطيني عرضة لمختلف تلك التحولات.

ومن الجدير ذكره، أن لبنان كان، ومنذ بدايات سبعينيات القرن الماضي وحتى الاجتياح الإسرائيلي عام 1982، مركزاً وحاضناً للحركة الوطنية الفلسطينية، وذلك قبل انتقال المركز من الخارج إلى الداخل في أعقاب أوسلو. وقد شهدت الحقبة اللبنانية تلك تعزيز مكانة (م.ت.ف) الدبلوماسية على الصعيدين الإقليمي والدولي، وصولاً إلى الاعتراف بها عضواً مراقباً في الأمم المتحدة، ناهيك عن نمو وازدهار مختلف مؤسساتها في لبنان، إلى درجة قيل فيها إنها أصبحت «دولة داخل الدولة».

سنعالج في هذا البحث التحولات في أدوار الأطر والشبكات الاجتماعية الفلسطينية في الشتات في أعقاب أوسلو بالتركيز على لبنان كحالة دراسية. وفي هذا السياق سنحاول إلقاء الضوء على التغيرات والتحولات التي طالت بُنى وأدوار المنظمات الأهلية الفلسطينية في لبنان، وذلك في إطار دراسة التحولات في السياق الفلسطيني الأشمل، ضمن علاقة الخاص بالعام.

وبناء عليه ستتضمن الورقة الموضوعات التالية:

- إطار مفهومي: مفهوم المجتمع المدني /المجتمع الأهلي؛ ومفهوم الشتات.
- نظرة عامة على التفاوتات في الأوضاع القانونية والاقتصادية/الاجتماعية لمجتمعات الشتات، وأثرها على التحولات في أدوار الأطر الأهلية والشبكات الاجتماعية في الشتات في مرحلة ما بعد أوسلو، وانعكاساتها على طبيعة أدوارها في المشروع الوطني الفلسطيني.
- تحليل واقع العمل الأهلي الفلسطيني في لبنان في مرحلة ما بعد أوسلو من خلال تسليط

الضوء على: (أ) الإطار الاقتصادي والاجتماعي والقانوني الذي يحكم حياة الفلسطينيين في لبنان؛ (ب) نشوء العمل الأهلي وتطوره والخلفية التاريخية لتشكيل الجمعيات الأهلية الفلسطينية في لبنان والتشكيلات الاجتماعية الموازية، ووضعها القانوني في ظل التشريعات اللبنانية التي تحرم الفلسطينيين من حق تشكيل الجمعيات الأهلية؛ (ج) مجالات عمل الجمعيات الأهلية قبل أوسلو وبعده؛ المجالات التقليدية المرتبطة بالإغاثة وتقديم الخدمات، والمجالات المستجدة المرتبطة بحقوق الإنسان الأساسية والحقوق الفردية والحقوق الوطنية (حق العودة)، التي استدعت تشكيل جمعيات وشبكات جديدة.

- دور المجتمع الأهلي الفلسطيني في لبنان في مرحلة ما بعد أوسلو، وسعيه الدائم إلى المواءمة والتوفيق بين جميع أشكال العمل الإغاثي والتنموي والحقوقي والثقافي والسياسي بمعناه الوطني الواسع؛ ومحاولات المجتمع الأهلي تطوير آليات تكيف مع واقع ما بعد أوسلو، بل وتحدي هذا الواقع، من خلال حشد وتعزيز القدرات والطاقات، والاستخدام الأمثل للموارد المحدودة.

- أبرز المشكلات والعقبات التي تواجه عمل الجمعيات الأهلية في لبنان بشكل عام؛ إشكالية المواءمة أو التوفيق بين مختلف أشكال العمل الأهلي ومجالاته، وبين حقل العمل الوطني في ظل تحديات مرحلة أوسلو؛ والدور السياسي للجمعيات الأهلية أو حدود تأثيرها في الواقع السياسي الفلسطيني.

أولاً: مفهوم المجتمع الأهلي والمجتمع المدني في السياق الفلسطيني

تبرز أمام الدارس لواقع المجتمع الأهلي الفلسطيني إشكالية تعدد المفاهيم والتعريفات الشائعة في حقل العمل الأهلي العربي بعامةً، حيث لم تخضع تلك المفاهيم والتعريفات المستخدمة على الصعيد العالمي، للبحث والتدقيق الكافيين من قبل الباحثين العرب، لكي يعاد إنتاجها من خلال مقاربات تلائم واقع المجتمعات العربية.

وفي هذا الخصوص عمدت هذه الدراسة إلى استخدام مصطلحات مثل: «الجمعيات الأهلية» و«المنظمات الأهلية» و«المجتمع الأهلي»، و«الأطر/التشكيلات الأهلية» و«الشبكات الاجتماعية» على نحو تبادلي، عوضاً عن «المنظمات غير الحكومية» و «المجتمع المدني» الشائعة الاستخدام في الأدبيات العالمية. ويعود ذلك إلى جملة من الأسباب، أولها: أن مصطلح «أهلي» في اللغة العربية يشير إلى الارتباط الوثيق بالقاعدة العريضة من السكان، وإلى فعل الارتباط بالأهالي والمجتمع

وليس الدولة؛ وثانيها: أن مصطلح «المجتمع المدني» هو نتاج المجتمعات الأوروبية والدولة القومية الحديثة في أوروبا، وهو حديث الاستخدام عربياً، مقارنة بمصطلح «المجتمع الأهلي» الذي يستمدّ أصوله في المجتمعات العربية من فلسفة «التكافل الاجتماعي» و«الخيرية»، ويضرب بجذوره عميقاً في تربة الأديان والثقافات الشعبية لهذه المجتمعات[1]. وثالث هذه الأسباب: أن مصطلح «منظمات غير حكومية» يفترض في المقابل وجود «حكومة» أو مؤسسات حكومية في دولة وطنية، وهذا ما نفتقده في الشتات الفلسطيني، ومن ضمنه لبنان.

ثانياً: مفهوم الشتات

يحيلنا مفهوم الشتات إلى مفهوم الداخل والخارج الفلسطيني. ويتحدد مفهوم الداخل والخارج بواقع وجود الشعب الفلسطيني المادي والديموغرافي في نطاق جغرافيا فلسطين التاريخية أم وجوده خارجها. ولم يبرز هذا المفهوم سوى بعد النكبة، بعد أن احتلت إسرائيل نحو 78% من أراضي فلسطين التاريخية، ما تسبب في تشتيت المجتمع الفلسطيني وتجزئة حركته السياسية. وبذلك أصبح هناك داخل محتل وخارج انطلقت منه الحركة الوطنية الفلسطينية في منتصف الستينيات من القرن الماضي، لتحرير الداخل من الاحتلال وإعادة فلسطين إلى الخارطة السياسية[2]. ثم ما لبث مفهوم الداخل أن تبدل، بعد أن توسعت جغرافيته لتشمل فلسطين التاريخية كلها بعد احتلال إسرائيل للضفة الغربية وقطاع غزة عام 1967، وتحول أراضي فلسطين المحتلة منذ عام 1948 إلى «داخل الداخل».

ومن جهة أخرى، يرتبط مفهوم الشتات ارتباطاً وثيقاً بواقع النكبة. ففي حين أدى قيام دولة إسرائيل بقرار من الأمم المتحدة إلى خلق «وطن» لليهود ضحايا الاضطهاد النازي في أوروبا، تسبب

1- للمزيد من النقاش حول هذا المفهوم؛ أنظر:
قنديل، أماني. (1994). **المجتمع المدني في العالم العربي: دراسة للجمعيات الأهلية العربية**. القاهرة: دار المستقبل العربي. ص 9.

على سبيل المثال فإن «الوقف الإسلامي» قبل أن يُخضع لهيمنة الدولة الوطنية الحديثة في العالمين العربي والإسلامي، على المجتمع، كان إطاراً أهلياً بامتياز يعمل في خدمة المجتمع الأهلي باستقلالية عن سلطة الدولة.

2- تنقل مركز الحركة الوطنية منذ انطلاقتها إلى ثلاثة أو أربعة مواقع في الخارج (الأردن؛ لبنان؛ تونس/سوريا) قبل أن ينتقل إلى الداخل بعد أوسلو (1993). وكانت هناك على الدوام علاقة ملتبسة أو غير متوازنة بين مركز الحركة الوطنية وبين أطرافها، بصرف النظر عن مكان وجود المركز. فعلى سبيل المثال، في فترة وجود المركز في لبنان قبل العام 1982 تعاملت قيادة الحركة الوطنية مع «الداخل» بوصفه طرفاً يتبع المركز المقيم في الخارج. وتجلى ذلك بوضوح قبيل انعقاد مؤتمر مدريد (1991) وبعده، مع خشية قيادة (م.ت.ف) من بروز قيادة موازية في الداخل وتبلور مركز للحركة الوطنية في الداخل يمكن أن يشكل بديلاً عن مركز الخارج، أو منافساً له على أقل تقدير. ولم يعد خافياً أن هذا الهاجس كان أحد الاعتبارات وراء دخول المنظمة المحادثات السرية التي قادت إلى توقيع اتفاقيات أوسلو لاحقاً. ومن جهة أخرى، ومع انتقال مركز الحركة الوطنية من الخارج إلى الداخل بعد أوسلو، انعكس الأمر، وعمل المركز في الداخل على تهميش دور الخارج وتعامل معه كحركة طرفية (لبنان نموذجاً).

ذلك، في الوقت عينه، في تشتيت الشعب الفلسطيني وتحويله إلى شعب من اللاجئين، وفي خلق «دياسبورا قسرية» لضحايا الاقتلاع صنفها كوهين في كتابه «دياسبورات كونية» ضمن ما أسماه «دياسبورات الضحايا» (Victim Diasporas) (Cohen, 1997, pp. 31-51).

ولكن مصطلح «دياسبورا» شائع الاستخدام في دراسات الهجرة القسرية، يظل مثار جدل بالنسبة لبعض الأكاديميين العرب والفلسطينيين. فعلى سبيل المثال ترى بسمة قضماني أن هذا المصطلح إشكالي وينطوي على بعض الغموض، كما تعوزه الدقة حين يجري استعماله في الحالة الفلسطينية. وتعتقد قضماني وغيرها، ممن يتحفظون على استخدام المصطلح في السياق الفلسطيني، بأن «الشتات الفلسطيني» ظاهرة جديدة وحديثة نسبياً، كما يرون في استخدامه هنا قبولاً ضمنياً بتشتت المجتمع الفلسطيني. ولذا فإنهم يميلون إلى التمسك بإطلاق صفة أو وضع «اللاجئ» (Refugee Status) على الفلسطينيين المقتلعين من وطنهم، أياً كانوا، تعبيراعن التمسك بحقهم في العودة إلى الوطن الذي اقتلعوا منه قسرياً (شبلاق، 2005، ص17). ومن جهة أخرى يرى اللغوي وأستاذ الترجمة إبراهيم مهوّي أن كلمة «دياسبورا» في الواقع أقوى دلالة في التعبير عن الحالة الفلسطينية من الكلمة العربية «شتات»، حيث يلاحظ أنها ارتبطت في الأصل بمفهوم الألم والاقتلاع عبر استخدام القوة، وهو ما خبرته عبر التاريخ مجموعات «دياسبورات الضحايا»، كما الفلسطينيين (شبلاق، 2005، ص17).

وبين هذا وذاك يقبل البعض تطبيق مصطلح «دياسبورا» على الفلسطينيين المستقرين خارج الوطن العربي، ويجادلون ضد تطبيقه على من يعيش منهم في الدول العربية المضيفة المجاورة لفلسطين. وفي هذا الصدد يؤكد إيليا حريق، على سبيل المثال، أن مشاركة هؤلاء الفلسطينيين محيطهم العربي في اللغة والدين والإرث الثقافي، وكونهم يشكلون أغلبية في بعض البلدان كالأردن مثلاً، كل ذلك يجعل من الصعب اعتبار مجتمعات الفلسطينيين في البلاد العربية «مجتمعات شتات» (شبلاق، 2005، ص17).

ثالثاً: التفاوتات في أوضاع مجتمعات الشتات

تتفاوت أوضاع الفلسطينيين في الشتات فيما يتعلق بأحوالهم المعيشية والقانونية من بلد لآخر. ولكن الثابت هو تداخل العوامل السياسية مع الأوضاع القانونية والمعيشية، بما يؤثر إلى حدّ كبير على مكانة مجتمعاتهم في تلك البلدان، وبالتالي على رفاهتهم الاجتماعية، وطبيعة أدوارهم في المشروع الوطني الفلسطيني. ففي حين يتمتع غالبية من يعيشون في بلدان اللجوء في القارة الأوروبية والأمريكيتين بحقوق مواطنة كاملة، منحوا في بعض بلدان المشرق حقوق مواطنة مع

قدر من التمييز في الواقع العملي (الأردن)، أو تمتعوا بطيف واسع من الحقوق، ولكن ما دون سقف حقوق المواطنة الكاملة (سوريا)، أو حرموا في بلدان أخرى من معظم حقوق الإنسان الأساسية، وخضع الحدّ الأدنى لما تمتعوا به من حقوق لتقلبات السياسة وأمزجة أنظمة الحكم المتعاقبة (لبنان). هذا فيما عوملوا كمهاجرين اقتصاديين في العديد من البدان العربية (بلدان الخليج مثالاً)، مع معاملتهم بقدر أقلّ من التسامح، قياساً لبقية أمثالهم من الأجانب.

تؤكد بعض دراسات الشتات التفاوتات والاختلافات القائمة بين مجتمعات الشتات وتأثيراتها على أدوار الجاليات الفلسطينية وتكويناتها في تلك المجتمعات. تعالج إحدى هذه الدراسات دور الشتات في عملية بناء المؤسسات الفلسطينية، وتجادل في أن الجاليات الفلسطينية في الدول الغربية تتسم بالتباين الشديد من حيث الطبقة الاجتماعية والخلفية الثقافية والوضع المدني والقانوني ومكان النشأة والميول السياسية والدينية، ما شكّل حائلاً أمام مبادرات إنشاء منظّمات مجتمعيّة فلسطينية. وتطرح الدراسة تساؤلات عامة حول منظومة العلاقات في تكوينات الشتات «من المُمكَّن ومن المُستضعَف في تلك الفئات؟، من الذات ومن الهدف؟ فالحق أن العديد من الفلسطينيين في المنفى، خاصةً هؤلاء الذين يرزحون في مخيمات اللاجئين، لا يتمتعون بحرية الحركة، ومن ثمَّ لا يشاركون في تدفُّقات المغتربين» (لبدي، 2018، ص7-10).

وفيما تعلق بتأثير اتفاق أوسلو على واقع الشتات الفلسطيني، فقد أدّى إرجاء حل قضية اللاجئين الفلسطينيين، وإدراجها ضمن قضايا الحلّ النهائي، إلى إضعاف دور (م.ت.ف)، وتراجع سلطتها في التأثير على مجتمعات اللاجئين في مختلف مناطق الشتات. وازدادت وتيرة هذا التراجع باضطراد مع انقضاء مهلة المرحلة الانتقالية (1999)، من دون إحراز أي تقدم يذكر باتجاه البتّ في قضايا الحلّ النهائي، ومنها قضية اللاجئين. وعبرت فئات واسعة من مجتمعات الشتات، من دون أي لبس، عن أن «السلطة الوطنية» لا تمثلها، وأكدت رفضها لتماهي مؤسسات منظمة التحرير في مؤسسات «السلطة الوطنية»، باعتبار المنظمة الممثل الشرعي والوحيد لمجموع الشعب الفلسطيني في أماكن وجوده كافة.

وأدى ذلك كله إلى نشوء فراغ سياسي في تمثيل الشتات الفلسطيني، ما أدى إلى إطلاق العديد من المبادرات الوطنية وإنشاء الكثير من الأطر والبنى والتشكيلات الأهلية التي قادها نشطاء وأكاديميون من أبناء الجيل الثاني والثالث للنكبة، بحكم ما يختزنونه من خبرات معرفية وتقنية وقدرة على المبادرة والتواصل العابر للحدود ولديموغرافيا النكبة وجغرافيا الشتات، وذلك من خلال استخدام خلاق لشبكة الإنترنت ووسائل التواصل الاجتماعي. ساهم هذا كله في ارتفاع وتيرة التشبيك بين المبادرات الأهلية في فلسطين وتجمعات الشتات الأخرى.

وتجلى ذلك في عقد العديد من المؤتمرات الوطنية التي تؤكد وحدة الأرض والشعب، وإعادة تنشيط حركات التضامن مع الحقوق الوطنية الفلسطينية غير القابلة للتصرف، وإطلاق حركة العودة، وحركة المقاطعة، وإطلاق مشاريع ومبادرات ثقافية تتعلق بإحياء ذاكرة النكبة والحفاظ على التراث الفلسطيني والهوية الوطنية، وإحياء المناسبات الوطنية، وأهمها ذكرى النكبة، على نحو عابر للحدود. والأمثلة الملموسة على كل تلك المبادرات كثيرة، ولا مجال هنا لتعدادها.

ولا يمكن في هذا السياق إغفال أثر اتفاق أوسلو وتبعاته على إدامة الانقسام الفلسطيني الداخلي، وبالتالي انعكاسات هذا الانقسام على واقع تجمعات الشتات الفلسطيني ودورها في المشروع الوطني الفلسطيني. في واقع الحال غذّى الانقسام نزعة التنافس لدى أطراف الانقسام على كسب الجاليات والأطر والتشكيلات المرتبطة بها؛ من أجل دعم أجنداتها الوطنية وإكسابها شرعية شعبية. وأدّى هذا التنافس إلى انقسام العديد من الجاليات والأطر والتشكيلات الأهلية في البلد الواحد. ومن مظاهر هذا الانقسام والأمثلة الدالة علية تعدد الأطر الفلسطينية، المجلس الوطني الفلسطيني، مؤتمر فلسطيني أوروبا السنوي، مؤتمر فلسطيني الخارج، تعدد الحراكات الشبابية على المستوى الوطني، ونشوء أطر مهنية موازية للتنظيمات الشعبية الفلسطينية في إطار منظمة التحرير. وكان من نتائج هذا الانقسام تشتيت جهود مجتمعات الشتات واستنزاف مواردها البشرية والمادية. وهذا ما أدّى في المحصلة إلى إضعاف دورها، بشكل عام، في كسب التضامن الدولي مع القضية الفلسطينية وتقديم رواية فلسطينية موحّدة للصراع في مواجهة الرواية الصهيونية.

رابعاً: واقع العمل الأهلي الفلسطيني ما بعد أوسلو: لبنان نموذجاً

يحيلنا واقع العمل الأهلي الفلسطيني في لبنان ما بعد أوسلو إلى الإطار الاقتصادي/الاجتماعي والقانوني الذي حكم وما يزال يحكم حياة الفلسطينيين في لبنان، وإلى الخلفية التاريخية لنشوء العمل الأهلي الفلسطيني في لبنان، والمكانة القانونية لأطر وتشكيلات العمل الأهلي وبنائها المؤسسي.

الإطار الاقتصادي والاجتماعي والقانوني

رغم إقامتهم الممتدة في لبنان لأكثر من سبعة عقود، يعيش اللاجئون الفلسطينيون في هذا البلد المضيف ظروفاً معيشية بالغة الصعوبة تتنافى مع أبسط معايير الكرامة الإنسانية، ويخضعون لأوضاع قانونية «ملتبسة» تتناقض مع معايير القانون الدولي وحقوق الإنسان الأساسية. وفي هذا

السياق نشير إلى أنه بعكس الديموقراطيات الغربية التي ينال فيها الفرد الحقوق المدنية أو حقوق المواطنة بمجرد الحصول على إذن الإقامة، ففي غالبية الدول العربية، ومنها لبنان، تُستمد هذه الحقوق من حق التمتع بالجنسية، حصرياً. وهذا ما يجردّ الفلسطينيين من غالبية الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي تضمنها معايير القانون الدولي وحقوق الإنسان، بما في ذلك الحق في تشكيل الجمعيات الأهلية[3].

ويتعرض الفلسطينيون بشكل عام في لبنان لأشكال عدة من التهميش؛ التهميش الاقتصادي (Economic Marginalization) الذي يفرض قيوداً صارمة على حق الفلسطينيين في العمل والضمان الاجتماعي؛ والتهميش المؤسساتي (Institutional Marginalization) الذي يستبعد الفلسطينيين من مؤسسات الحياة الاجتماعية والثقافية؛ ناهيك عن التهميش المكاني (Spatial Marginalization) الذي حول المخيمات الفلسطينية إلى جزر شبه معزولة عن محيطها السكاني، وظيفتها احتواء اللاجئين والحدّ من حرية تحركهم، بوصفهم مصدر خطر وتهديد محتملين للمجتمع المضيف.

وغالباً ما ارتبط هذا التهميش للمجتمع الفلسطيني بتاريخ من العنف والتهجير. فالمجتمع الفلسطيني في لبنان تعرض إلى تهجير داخلي متواصل بسبب الاعتداءات الإسرائيلية المتعاقبة (1978، 1982، 1993، 1996، 2006) على لبنان، وأيضاً بسبب الحروب الداخلية كالحرب الأهلية (1975 - 1989) وحرب المخيمات (1985 - 1989)، وأخيراً حرب نهر البارد (2007).

لا تمنح التشريعات اللبنانية اللاجئين عامة وضعاً قانونياً مميزاً ومستقلاً عن الأجانب، ولا تعرّف حتى مصطلح «اللاجئ». ورغم إقامتهم الممتدة في لبنان تعامل هذه التشريعات اللاجئين الفلسطينيين بوصفهم أجانب، بل «فئة خاصة» من الأجانب. ومثل هذا الوضع لا يحرم اللاجئ الفلسطيني من الحقوق الأساسية التي يتمتع بها سائر المواطنين اللبنانيين فحسب، بل يحرمه في الوقت ذاته من معظم الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية المعترف بها للاجئين وفق القانون الدولي[4].

3- للمزيد من التفاصيل حول الإطار المؤسساتي والقانوني الذي ينظم حقوق الفلسطينيين في لبنان؛ راجع:

Suleiman, Jaber. (1997). "Palestinians in Lebanon and the Role of Non-Governmental Organizations", Journal of Refugee Studies Vol.10, No.3. Oxford: Oxford University Press.

4- للمزيد من التفاصيل؛ أنظر:

Said, Wadie. (2001). "The obligation of Host Countries to Refugees under International Law: The Case of Lebanon", in Naseer Aruri (ed.), Palestinian Refugees: The Right of Return. London: Pluto Press. (pp.132, 148). (FN 34).

وبوصفهم أجانب في التشريعات اللبنانية لا يتمتع الفلسطينيون بغالبية حقوق الإنسان الأساسية. فهي تحرمهم من التمتع ببعض هذه الحقوق بشكل كامل (مثال: حق التملك وحق تأسيس الجمعيات)، وتفرض شروطاً قاسية ومجحفة على ممارسة بعضها الآخر (حق العمل والضمان الاجتماعي)، كما تخضع ممارسة بعض الحقوق الأخرى للعشوائية (الحق في السكن اللائق وحرية الحركة والتنقل).

الخلفية التاريخية لنشوء العمل الأهلي وتطوره

تُعتبر الفترة الممتدة من تاريخ توقيع اتفقية القاهرة (1969)، التي نظمت العلاقة بين (م.ت.ف) والحكومة اللبنانية، وحتى خروج (م.ت.ف) من لبنان عام 1982، فترة بناء المؤسسات في المجتمع الفلسطيني في لبنان، حيث شهدت تلك الحقبة وبشكل مضطرد ولادة العديد من المؤسسات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، التي وظفت نسبة كبيرة من القوة العاملة الفلسطينية. وفي أعقاب خروج (م.ت.ف) من لبنان وإلغاء اتفاقية القاهرة، من جانب واحد (مايو/أيار1987)، انهار نظام الرعاية الاجتماعية لمنظمة التحرير الذي كان يُعرف بالقطاع العام، وانهارت معه غالبية المؤسسات التشغيلية للمنظمة والفصائل الفلسطينية، وتقلصت إلى حدّ كبير خدمات ما تبقى منها مثل جمعية الهلال الأحمر الفلسطيني. وأصبح المجتمع الفلسطيني في لبنان دون أي مرجعية سياسية أو اجتماعية/اقتصادية في مواجهة المشكلات والأعباء المعيشية الحادة.

عاش الفلسطينيون في لبنان في الفترة اللاحقة لخروج المنظمة العديد من التجارب المروعة. فعدا عن تدمير شبه كلي لبعض المخيمات الفلسطينية في الجنوب، تحديداً، نتيجة للاجتياح الإسرائيلي عام 1982، ارتكبت الميليشيات اللبنانية المسيحية الموالية لإسرائيل مذابح صبرا وشاتيلا (أيلول/سبتمبر 1982)، وشنّت ميليشيا حركة أمل حرباً شرسة ضد المخيمات دامت نحو سنتين (1986-1988) تسببت في دمار شبه كلي لبعضها، وفي هجرة داخلية من مخيم لآخر.

ومع توقيع اتفاق الطائف الذي أنهى الحرب الأهلية اللبنانية عام 1989، أُستثني الفلسطينيون من معادلة السلم الأهلي، وبالتالي من مشاريع الإعمار والخدمات الاجتماعية اللازمة. ثم جاء مؤتمر مدريد للسلام (تشرين الأول/ أكتوبر 1991) وتوقيع اتفاقيات أوسلو (أيلول/سبتمبر 1993) ليفاقم من معاناة مجتمع اللاجئين الفلسطينيين في لبنان. وقد تعرضوا في مرحلة ما بعد أوسلو لإهمال «متعمد» من قبل الأطراف المعنية كافة (منظمة التحرير، الدولة المضيفة، المجتمع الدولي). كان همّ سلطة أوسلو ومعها المجتمع الدولي، آنذاك، إنجاح تجربة الحكم الذاتي الإداري، من خلال تحويل قنوات الدعم الدولي باتجاه مناطق السلطة الفلسطينية.

ولكن، بفضل الدينامية العالية التي يتميز بها المجتمع الفلسطيني في لبنان، وتجربته الغنية في تطوير أساليب الاعتماد على الذات، والتكيف مع الحروب والأزمات، سرعان ما أخذت بعض الجمعيات التي نشأت قبل العام 1982 في تنشيط دورها، والتكيف مع الظروف المستجدة، وذلك من أجل مواجهة الأعباء والكوارث الاجتماعية التي نجمت عن الحروب، من جهة، وعن تفاقم الأزمة المعيشية ومواجهة الإهمال الناجم عن تداعيات اتفاقيات أوسلو، من جهة أخرى. فقبل العام 1982 كان يوجد فقط ست جمعيات أهلية مرخصة قانونياً وتنشط في الوسط الفلسطيني. أما اليوم فيوجد طيف واسع من الأطر والتشكيلات الأهلية العاملة في المخيمات والتجمعات الفلسطينية في لبنان، تتفاوت في مكانتها القانونية، وتتنوع في مجالات نشاطها لتشمل حقولاً لم تكن موجودة في مرحلة ما قبل أوسلو، مثل مجالات المناصرة على الحقوق الفردية وحق العودة وحركة المقاطعة.

من الصعب تحديد عدد الجمعيات الأهلية في لبنان اليوم، ما لم يتمّ اعتماد تعريف واضح لماهية «الجمعية الأهلية»، تجنباً لأي خلط أو تشويش يمكن أن ينجم عن وجود طيف واسع من أطر وتشكيلات أهلية داخل المخيمات تفتقر إلى الهياكل والبنى التي تسمح بتصنيفها جمعيات أهلية، كما تفتقر إلى الغطاء القانوني لعملها. وفي هذا الصدد نشير إلى دراسة صدرت عن لجنة الحوار اللبناني /الفلسطيني، استناداً إلى استطلاع ميداني، تقدر عدد الهيئات والجمعيات العاملة في الأوساط الفلسطينية ب 213 جمعية وهيئة، حتى العام 2012، موزعة على النحو التالي: 108 (جمعيات)؛ 16 (اتحاداً ورابطة)؛ 42 (جمعية رياضية)؛ 27 (روضة ومركزاً تربوياً)؛ 18 (لجنة شعبية وأهلية)؛ وهيئتان خارج التصنيف المذكور (مرقص وآخرون، 2012، ص17).

ولكن ينبغي التعاطي مع هذا الرقم وهذا التصنيف بحذر؛ لأن الدراسة لم تعتمد في الأساس معياراً واضحاً لتعريف الجمعية الأهلية، فخلطت بين اللجان الشعبية المرتبطة بمنظمة التحرير والجمعيات الأهلية، كما صنفت بعض روضات الأطفال والمراكز التربوية والصحية والأندية الرياضية كجمعيات أهلية مستقلة، بينما هي، في واقع الحال، تتبع في غالبيتها لجمعيات أهلية محددة، ولا تشكل جمعيات مستقلة في حدّ ذاتها.

ويمكن، بشكل عام، تحديد حقول العمل الأهلي بمختلف أشكاله، بالمجالات التالية: التعليم ما قبل المدرسي والتعليم الموازي (رياض الأطفال ودروس التقوية والنشاطات المرافقة للمنهاج)؛ التأهيل والتدريب المهني؛ الرعاية الصحية والخدمات الطبية الأولية؛ الإعاقة والمعوقون؛ الثقافة والتراث الثقافي والهوية؛ تدريب العاملين؛ وتطوير الأداء المؤسسي في الجمعيات الأهلية؛ الرعاية الاجتماعية (الأطفال والمسنّون والأسر المعوزة)؛ قطاع الشباب؛ خدمات الإغاثة الطارئة خلال

الحروب والأزمات؛ حقوق الإنسان والمناصرة وحشد التأييد (الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، حقوق الطفل، حقوق المرأة)؛ أنشطة مقاطعة مرتبطة بحركة BDS؛ الحقوق الوطنية (حق العودة)؛ الأونروا (الضغط على الأونروا من أجل تحسين خدماتها، والدفاع عن وجودها في الوقت عينه في وجه الحملة الأمريكية الإسرائيلية الهادفة إلى تجفيف مواردها وتصفيتها)؛ ومجالات أخرى (العدالة الانتقالية، حلّ النزاعات، الجندر والنوع الاجتماعي، المشاركة المجتمعية).

تكتسب الخدمات التي تقدمها الجمعيات الأهلية الفلسطينية للمجتمع الفلسطيني في لبنان أهمية خاصة، بصرف النظر عن حجمها ونسبة المستفيدين منها. فمن جهة، تسهم هذه الخدمات ولو بجزء يسير في تخفيف معاناة الناس المعيشية، كما تحفز، من جهة أخرى، الطاقات الكامنة في المجتمع الأهلي، لجهة إعادة تنظيم نفسه وتطوير أساليب الاعتماد على الذات.

وتجدر الإشارة هنا، إلى أهمية عمل الجمعيات في قطاع الثقافة والتراث الثقافي والهوية في ظل الغياب شبه الكلي للمؤسسات الثقافية الرسمية منذ خروج (م.ت.ف) من لبنان في العام 1982. يقوم المجتمع الأهلي بدور مميز في هذا المجال، انطلاقاً من إدراكه لأهمية الدور الذي تؤديه الثقافة بشكل عام، والثقافة الشعبية والذاكرة الشفوية في تعزيز التماسك الاجتماعي وتوليد الشعور بالوحدة النفسية/الثقافية وتعزيز الهوية الوطنية في مجتمعات الشتات الفلسطيني، وخاصة بين الأجيال الشابة. وتزداد أهمية هذا الدور في ظل نكوص منهاج الأونروا، الذي يتبع منهاج الدولة المضيفة، عن تعليم تاريخ وجغرافية فلسطين، أو أي مواد تعليمية تتعلق بالهوية الفلسطينية، وفي ظل الضغوط الإسرائيلية /الأمريكية التي تمارس على منهاج الأونروا في مناطق عملياتها كافة، في سياق «إطار التعاون»، (الأونروا، 2021)، الذي وقعته الأونروا مع الولايات المتحدة الأمريكية (2021-2022)، وإلصاق تهمة معاداة السامية للمناهج الخاصة بالفلسطينيين.

وبشكل عام فإن خدمات المجتمع الأهلي تنحو إلى المواءمة بين نمط «الإغاثة» ونمط «التنمية». كما تنحو إلى التوفيق بين جميع أشكال العمل الاجتماعي / التنموي والعمل الحقوقي والعمل الثقافي المرتبط بتعزيز الهوية الوطنية، من جهة، وبين العمل السياسي، بمعناه الوطني العريض، والمرتبط بالحقوق الوطنية الثابتة للشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف، من جهة أخرى.

المكانة القانونية لأطر وتشكيلات العمل الأهلي في لبنان وبناؤها المؤسسي

لأغراض دراستنا هذه، سنميّز بين ثلاث فئات من الأطر والتشكيلات الأهلية العاملة في المخيمات والتجمعات الفلسطينية في لبنان: الجمعيات غير الربحية، المرخصة لدى الدولة اللبنانية (بموجب

علم وخبر)؛ الأطر الأهلية التي تنشط بحكم الأمر الواقع ولا تحظى، في الأغلب الأعم، بأي وضع قانوني؛ «روابط القرى» و«الروابط العائلية» (Suleiman, 1997, pp. 401-402).

الفئة الأولى: هناك ثلاثة أنواع من الجمعيات المرخصة التي تنتمي إلى هذه الفئة، ويعمل كل نوع منها بموجب ترخيص خاص به:

الأول؛ الجمعيات المرخصة بموجب «علم وخبر» تمنحه وزارة الداخلية اللبنانية، استناداً إلى قانون الجمعيات العثماني الصادر في 30 آب/أغسطس 1909، وإلى القانون المنفذ بالمرسوم رقم (10830) بتاريخ 9 تشرين الأول/أكتوبر 1962. ولكن المكانة القانونية لهذا النوع من الجمعيات مكانة «ملتبسة» (ambiguous). وسبب هذا الالتباس أن الفلسطينيين في لبنان لا يملكون حق تأسيس جمعيات خاصة بهم. ولذا فإنهم يلجؤون إلى تأسيس جمعيات تكون هيئاتها العامة وهيئاتها الإدارية من أشخاص يتمتعون بالجنسية اللبنانية وفق القانون، هذا في الوقت الذي يتشكل فيه جسمها التنفيذي في غالبيته من ناشطين فلسطينيين في المجتمع الأهلي الفلسطيني. أي أنها جمعيات لبنانية على مستوى القانون (de jourie) وفلسطينية على مستوى الواقع (de facto).

وهذا الوضع «غير السوي» يجعل تلك الجمعيات عرضة للمساءلة القانونية، أو لنقل لنوع من «الابتزاز»، وذلك حسب نيات الحكومات اللبنانية المتعاقبة، وسياسات أجهزتها المعنية تجاه الوجود الفلسطيني في لبنان في هذه المرحلة أو تلك. فضلاً عن ذلك ينعكس هذا الوضع سلباً على البناء المؤسسي لتلك الجمعيات وعلاقاتها الداخلية وآليات صنع القرار فيها، وصولاً إلى طبيعة علاقاتها مع المجتمع الأهلي الفلسطيني الذي انبثقت عنه. إن «شكلية» العلاقات بين مختلف الأطر الموكلة بتنفيذ عمل هذه الجمعيات وتفاوت الاهتمام الفعلي فيما بينها بإنجاز الأهداف المرجوة من شأنه أن يجهض إمكانات تطوير بنى ديموقراطية سليمة، قائمة على المساءلة والمحاسبة والشفافية. وبسبب هذا الواقع تقدمت أولوية تأمين الغطاء القانوني اللازم لاستمرار عمل هذه الجمعيات في خدمة المجتمع على تطوير البناء المؤسسي ودمقرطة علاقاتها الداخلية وعلاقاتها مع المجتمع المحلي.

الثاني؛ الجمعيات الأجنبية التي تتخذ لها فروعاً في لبنان، ويتم ترخيصها بموجب «مرسوم جمهوري»، وبناءً على قانون الجمعيات الأجنبية، وفق القرار رقم (369/ل.ر)[5] بتاريخ 1939/12/21.

5- استند قانون الجمعيات على قرار المفوض السامي عام 1939. لمزيد من الاطلاع ممكن مراجعة الرابط التالي:
http://77.42.251.205/Law.aspx?lawId=187904

وتعتبر أجنبية بموجب هذا القرار «كل جمعية لها مركز أو أنشطة في لبنان ويتعدى عدد الأعضاء الأجانب فيها ربع إجمالي عدد الأعضاء أو أن مديريها من الأجانب». وبحسب المادة الأولى من القرار عينه يخضع إنشاء الجمعيات الأجنبية وتأسيسها للفروع وتعديلها لأنظمتها الأساسية والداخلية لنظام الترخيص المسبق، خروجاً عن المبدأ العام القاضي باكتفاء الجمعية مجرد التصريح إلى السلطات لإعطائها العلم والخبر. ومثال على تلك الجمعيات، مؤسسة التعاون (Welfare Association) التي تأسست في جنيف عام 1983 بمبادرة من بعض رجال الأعمال الفلسطينيين.

الدراسة الصادرة عن لجنة الحوار اللبناني الفلسطيني حول حق الفلسطينيين في تشكيل الجمعيات، اعتبرت القرار (1939/369) نصاً ملائماً لتطبيقه حاضراً على الجمعيات الفلسطينية، وحلّ معضلة حرمان الفلسطينيين من حق تشكيل جمعياتهم (مرقص وآخرون، 2012، ص14). ولكن هذا الموقف يكرس، في واقع الحال، تصنيف الفلسطينيين أجانبَ في التشريعات اللبنانية، ويلتف على حقهم في تشكيل الجمعيات الخاصة بهم. ومنذ العام 2013 لم تتقدم أي جمعية فلسطينية للتسجيل، بموجب هذا القرار. والجدير ذكره أن هذا النوع من الجمعيات يخضع لشروط مراقبة قاسية من قبل الدولة اللبنانية، قياساً إلى النوع الأول.

الثالث؛ الجمعيات الدينية التابعة للوقف الإسلامي. وهذه لا تحتاج إلى رخصة من وزارة الداخلية، وإنما تعمل بموجب ما يسمى «حجة شرعية» يسهل الحصول عليها من إحدى المحاكم الشرعية التابعة مباشرة لرئاسة مجلس الوزراء[6].

الفئة الثانية: تندرج تحت هذه الفئة الأطر والتشكيلات الأهلية كافة التي تنشط بحكم الأمر الواقع ولا تحظى، في الأغلب الأعم، بأي وضع قانوني في نظر التشريعات اللبنانية. ويوجد طيف واسع منها في المخيمات والتجمعات الفلسطينية. ومن أمثلة تلك الأشكال والأطر: أندية وفرق رياضية، أندية ثقافية، فرق دبكة وغناء فولكلوري، مشاغل تطريز، فرق «راب»، فرق كشفية، فرق شطرنج، مكتبات شعبية، لجان زكاة، لجان مساجد، جمعيات خيرية، اتحادات شبابية، جمعيات دينية، مواقع إلكترونية خاصة بكل مخيم، بوابات إلكترونية، أندية ثقافية طلابية في مختلف الجامعات اللبنانية، وغيرها.

الفئة الثالثة: تتضمن هذه الفئة «روابط القرى» و«الروابط العائلية» التي انتشرت مؤخراً في

6- مثال على هذا النوع من الجمعيات «جمعية العطاء الخيرية» ومقرها مخيم الرشيدية /صور. تأسست عام 1994 وحصلت على حجة شرعية من محكمة صور، تحت رقم 3/30. مثال آخر هو «هيئة الرعاية الاجتماعية» ومقرها مخيم عين الحلوة/صيدا، والتي تعمل كوقف خيري وفق الحجة الشرعية رقم 12/125.

المخيمات، والتي تقتصر عضويتها على أبناء القرية الواحدة دون غيرهم، وفقاً لخارطة القرى الفلسطينية قبل العام 1948، أو أبناء العائلة الواحدة الممتدة (العشيرة). وتستعير هذه الروابط تقاليد المجتمع الفلاحي السابق وقيم التكافل والتماسك الاجتماعي، والاعتماد على الذات. بعض هذه الروابط مسجل لدى وزارة الداخلية، وبعضها الآخر غير مسجل، لأنها لا تجد ضرورة لذلك حتى تزاول نشاطها داخل المخيمات.

خامساً: دور المجتمع الأهلي الفلسطيني في لبنان ما بعد أوسلو

سنتوقف هنا عند عدد من الفعاليات المفصلية والأنشطة الفارقة الدالة على قدرة المجتمع الأهلي الفلسطيني في لبنان على المواءمة والتوفيق بين جميع أشكال العمل الإغاثي والتنموي والحقوقي والثقافي والسياسي بمعناه الوطني الأشمل، وعلى تطوير آليات من أجل التكيف مع واقع ما بعد أوسلو، ومحاولة تحدي هذا الواقع من خلال تجميع وتعزيز القدرات والطاقات والاستخدام الأمثل للموارد المحدودة، عبر التشبيك على مستوى لبنان، كما على مستوى الشتات.

وفي هذا السياق، وعلى سبيل المثال لا الحصر، نلقي الضوء على الأنشطة والفعاليات التالية:

هيئة تنسيق الجمعيات الأهلية العاملة في المخيمات والتجمعات الفلسطينية في لبنان (1994)

منذ صيف عام 1993، بدأت الجمعيات الأهلية الفلسطينية المرخصة قانونياً بموجب (علم وخبر) حواراً بهدف تنسيق جهودها وتطوير بناها وأدائها. وفي هذا السياق عقدت ورشة عمل في بيروت (28 حزيران/يونيو 1993) لنقاش الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والحقوق الأساسية للفلسطينيين في لبنان، بحضور عدد من جمعيات المجتمع المدني اللبناني الداعمة لحقوق الفلسطينيين، وخاصة «ملتقى الهيئات الإنسانية غير الحكومية» و«تجمع الهيئات الأهلية التطوعية في لبنان»، وغيرها.

وكان من بين توصيات الورشة، ضرورة العمل على تطوير بنى الجمعيات الأهلية الفلسطينية، ورفع مستوى التنسيق بينها، من جهة، وبينها وبين الجمعيات الأهلية اللبنانية، من جهة أخرى، وصولاً إلى استثمار أفضل للطاقات والموارد المتاحة، والعمل على تنميتها، في مواجهة تحديات الوضع المعيشي في مرحلة ما بعد أوسلو مباشرة، والتي اتسمت بإهمال حاجات المجتمع الفلسطيني في لبنان الإغاثية والتنموية. وانبثقت عن تلك الورشة «لجنة متابعة»، وفي حزيران 1994 تم تشكيل مظلة للجمعيات الأهلية الفلسطينية تحت اسم «هيئة تنسيق الجمعيات الأهلية العاملة في المخيمات والتجمعات الفلسطينية». وضمت هذه الهيئة غالبية الجمعيات الأهلية المسجلة

قانونياً لدى الدولة اللبنانية حتى ذلك التاريخ. واتخذت الهيئة لنفسها شعار «التنسيق من أجل التنمية». وتشكلت الهيئة حينها من (15) جمعية محلية وأجنبية، من بينها (6) جمعيات محلية تشكلت قبل العام 1982 [7].

وخلال سنوات الإهمال للمجتمع الفلسطيني في لبنان التي أعقبت توقيع اتفاق أوسلو مباشرة، أدّت هيئة التنسيق، كشبكة للجمعيات الأهلية الفلسطينية المرخصة في لبنان، دوراً مهماً في التشبيك مع منظمات المجتمع المدني اللبناني، والمنظمات غير الحكومية في فلسطين وفي العالم العربي. وشاركت في العديد من فعالياتها وأنشطتها على أكثر من صعيد. على مستوى لبنان، تفاعلت هيئة التنسيق مع شبكتين لبنانيتين هما: «تجمع الهيئات التطوعية في لبنان»، الذي يضمّ 16 منظمة لبنانية و8 منظمات أجنبية، و«ملتقى الهيئات الإنسانية غير الحكومية» المكون من 13 منظمة لبنانية، واستفادت من علاقات هاتين الشبكتين على المستوى العربي والإقليمي والدولي.

وانضمت هيئة التنسيق إلى « شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية» (ANND) التي أنشئت بناء على توصية من اللقاء التحضيري الثاني لقمة كوبنهاجن. ولا تزال هيئة التنسيق عضواً في هذه الشبكة. وبفضل التشبيك على مستوى لبنان والعالم العربي، تمكنت هيئة التنسيق بصفتها الاعتبارية، أو بالصفة الإفرادية لأي من جمعياتها، من المشاركة في عدد من المؤتمرات والفعاليات الإقليمية والدولية، مثل: قمة التنمية الاجتماعية في كوبنهاجن (آذار/مارس 1995)؛ مؤتمر الأمم المتحدة الرابع عشر للمرأة (بكين، أيلول/ سبتمبر/ 1995)؛ مؤتمر فلسطين: تضامن وتنمية (باريس، تشرين الأول/ أكتوبر 1995)؛ المؤتمر العالمي ضد العنصرية المعروف باسم «ديربان - 1» والذي أشرفت على تنظيمه الأمم المتحدة (2001)؛ المؤتمرات الدورية للمنتدى الاجتماعي العالمي منذ تأسيسه، وغيرها.

وعلى مستوى التشبيك مع فلسطين، وفرت اللقاءات العربية والإقليمية والدولية للجمعيات الأهلية في لبنان قنوات تفاعل واتصال مع نظيراتها في الضفة الغربية وغزة ومناطق الشتات.

7- جمعيات الهيئة مرتبة حسب تاريخ ترخيصها: الاتحاد النسائي العربي الفلسطيني (ترخيص رقم 1956/1180)؛ جمعية إنعاش المخيم الفلسطيني (علم وخبر رقم 46/ أد، 1969)؛ جمعية معامل أبناء شهداء فلسطين/ صامد (علم وخبر رقم 323/ أد، 1973)؛ مؤسسة غسان كنفاني الثقافية (تأسست عام 1974)؛ جمعية النجدة الاجتماعية (علم وخبر رقم 169/ أد،1977)؛ المؤسسة الوطنية للرعاية الاجتماعية والتأهيل المهني/ بيت أطفال الصمود (علم وخبر رقم 135/أد، 1980)، جمعية التنمية المهنية الاجتماعية (علم وخبر رقم 32/ أد،1988)؛ الجمعية الوطنية للخدمات الطبية والاجتماعية والتأهيل المهني (علم وخبر رقم 18 /أد، 1989)؛ المؤسسة الوطنية للخدمات الصحية والاجتماعية والتربوية (علم وخبر رقم 17/ أد، 1989)؛ المساعدات الشعبية للإغاثة والتنمية (علم وخبر رقم 44/ أد، 1990)؛ مركز المعلومات العربي للفنون الشعبية (علم وخبر رقم 54/ أد، 1990)؛ جمعية المعاق الاجتماعية (علم وخبر رقم 446/ أد، 1990)؛ مركز المعلومات والتدريب لرياض الأطفال (علم وخبر رقم 496/ أد، 1993)؛ جمعية المساعدات الشعبية النرويجية/ Norwegian People's Aid (NPA) (مرسوم جمهوري رقم 829 /1990)؛ غوث الأطفال البريطاني Save the Children Fund (UK) (مرسوم جمهوري رقم 1994/5329).

فعلى سبيل المثال أتاحت مشاركة «هيئة التنسيق» في لقاء عام (1994)، والذي شاركت فيه شبكة الهيئات الفلسطينية غير الحكومية (PNGO) المكونة من نحو 70 جمعية، إضافة إلى جمعيات أهلية فلسطينية من الأردن، فرصة أمام الجمعيات الأهلية في لبنان للتواصل والتفاعل مع نظيراتها في فلسطين والأردن.

وقد جرى على هامش هذا اللقاء حوار مكثف بين «هيئة التنسيق» وتلك الجمعيات من أجل التوصل إلى معرفة أدق وأشمل لخصوصية المشكلات التي يواجهها المجتمع الأهلي الفلسطيني في كل منطقة، وبما يمكن من بلورة آليات للتنسيق والتعاون القائم على تبادل الخبرات والدعم، انطلاقاً من وحدة الشعب الفلسطيني، رغم ظروف الشتات. وانبثقت عن الحوار فكرة تنظيم لقاءات بين الجمعيات الأهلية العاملة في مناطق السلطة والجمعيات العاملة في لبنان والأردن وسوريا، من أجل الحوار حول تطوير رؤية موحدة لقضية اللاجئين والتوصل إلى حلّ عادل ودائم للمشكلة في إطار التطبيق الكامل لحق العودة.

وقد أسفر هذا الحوار، بشكل ملموس، عن تنظيم ورشة عمل تأسيسية عقدت في قبرص بعنوان: «مستقبل اللاجئين الفلسطينيين في ظل الأوضاع السياسية الجديدة» (لارنكا، 15-16 آذار/مارس 1966). ناقش المجتمعون تطوير آليات التواصل بين المنظمات الأهلية في فلسطين والشتات وتعزيزها وضمان استمراريتها. وتضمن برنامج الورشة تقديم ونقاش أوراق عمل عن الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والقانونية والثقافية في كل من لبنان، فلسطين، سوريا، الأردن. وانبثق عن الورشة خطة عمل تضمنت «برنامج الدفاع عن حقوق اللاجئين الفلسطينيين»، بهدف مواجهة الاستحقاقات السياسية المنبثقة عن عملية «سلام أوسلو»، وتحريك الرأي العام العربي والعالمي باتجاه تحسين الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للاجئين في بلدان الشتات، من جهة، ودعم حق العودة، من جهة أخرى (Suleiman, 1997, pp.402-407).

ومن ثمّ دأبت هيئة تنسيق الجمعيات الأهلية العاملة في المخيمات والتجمعات الفلسطينية، طوال السنوات المنصرمة، على مواكبة معظم المؤتمرات والندوات المحلية والإقليمية والدولية التي تعنى بالقضية الفلسطينية عموماً، وبحق العودة، وبحقوق اللاجئين الفلسطينيين الأساسية في دول الشتات، وبخاصة في مناطق عمليات الأونروا الخمس.

مؤسسة التعاون (1995)

فضلاً عن دور هيئة تنسيق الجمعيات الأهلية العاملة في المخيمات والتجمعات الفلسطينية، برز في

أعقاب أوسلو (1993) دور مؤسسة التعاون، كجهة مانحة وراعية للعمل الأهلي الفلسطيني في لبنان[8].

حتى العام 1993 كانت مؤسسة التعاون تدعم عدداً محدوداً من الجمعيات الأهلية الفلسطينية، وفق موازنة سنوية محدودة بلغت نحو مئة ألف دولار، معتبرة لبنان برنامجَ طوارئ سنوياً. وركزت دعمها ما بعد أوسلو، مثل العديد من المنظمات غير الحكومية الدولية على تنمية مناطق سلطة الحكم الإداري الذاتي، باعتبار أن تنمية تلك المناطق هي مفتاح «عملية السلام».

ولكن مؤسسة التعاون بدأت منذ العام 1995 في إعادة تقويم برنامج دعمها في لبنان، وذلك إثر تطورات عملية السلام وتجاهلها لأوضاع اللاجئين الفلسطينيين في الشتات ومصيرهم، وخاصة في لبنان. وكذلك إثر تشكيل «هيئة التنسيق» وانضمام مؤسسة التعاون إلى الهيئة بصفة عضو مراقب.

وتمّت عملية التقويم في ضوء دراسة شاملة للوضع الفلسطيني في لبنان كُلّف بها فريق عمل برئاسة د. يوسف صايغ، ممثل مؤسسة التعاون في لبنان حينها. وكان من أبرز توصيات تلك الدراسة، اقتراح زيادة المبلغ السنوي في مشروع موازنة 1995 (وكان مقداره مئتي ألف دولار)، وتوزيع نسب الدعم بين البرامج على النحو التالي: تنمية القوى البشرية (70%)، تطوير عمل الجمعيات وتحسين أدائها (15%)، التراث (15%).

وبناء على نتائج الدراسة وتوصياتها أقرّ مجلس أمناء مؤسسة التعاون في نيسان/إبريل 1995، برنامجاً لثلاث سنوات بموازنة إجمالية بلغت نحو مليون دولار، على أن يوجه الدعم لبرامج محددة ذات «وقع ملموس»، لا إلى الموازنات المفتوحة للجمعيات، ضماناً للمساءلة والمحاسبة والشفافية.

ومنذ العام 1995 وحتى اليوم، تطور برنامج مؤسسة التعاون في لبنان بشكل كبير، وتضاعفت موازنة البرنامج بشكل مضطرد، وازداد عدد الشركاء من بين الجمعيات الأهلية. بلغت موازنة البرنامج للفترة (2020-2022) نحو 17 مليون دولار. وحالياً تقيم المؤسسة شراكة مع حوالي 40 مؤسسة أهلية تعمل في قطاعات ثلاثة أساسية: التعليم (الطفولة المبكرة، التعليم الأساسي، التعليم الجامعي)؛ التنمية المجتمعية (الاستشفاء، غسيل الكلى، الإعاقة، بناء القدرات، تمكين الشباب، الإغاثة)؛ والثقافة (المكتبات، الموسيقى والفنون). يتوزع الدعم بشكل أساسي على

8- مؤسسة التعاون، مؤسسة أهلية غير ربحية تعمل في فلسطين وفي مخيمات الشتات. تأسست في جنيف عام 1983 بمبادرة من مجموعة من الشخصيات الاقتصادية والفكرية الفلسطينية والعربية.

قطاعي التعليم والتنمية المجتمعية. وتحظى الصحة من ضمن التنمية المجتمعية بالنصيب الأكبر من الموازنة[9].

وبشكل عام، يعكس عمل «التعاون» في لبنان دور شبكات رجال الأعمال الفلسطينيين في فلسطين والشتات في التواصل مع مجتمعات اللاجئين الفلسطينيين في الشتات، والاهتمام بحاجاتها المعيشية في أعقاب ما تعرضت له من إهمال منذ بدء عملية سلام أوسلو.

حركة العودة

حركة العودة هي الحركة التي انطلقت نتيجة مبادرات شعبية من أوساط المجتمع الأهلي الفلسطيني في فلسطين والشتات في النصف الثاني من تسعينيات القرن الماضي، وهي حركة عابرة للفئات والجغرافيا. تهدف إلى مواجهة جميع أشكال المساومات على حق العودة. وتبنى هذه الحركة مجموعة من مؤسسات المجتمع المدني ومراكز الأبحاث وسياسيون وأكاديميون (سليمان، د.ت).

وقد بدأت الإرهاصات الأولى لتأسيس حركة العودة في الضفة الغربية في وقت مبكر بعد توقيع أوسلو، حين بدأ بعض نشطاء المجتمع الأهلي في استشعار خطر مفاوضات السلام على حق العودة. ونشير هنا تحديداً إلى المؤتمر الذي عقده هؤلاء النشطاء في مخيم الفارعة في خريف عام 1996. وفي وقت لاحق من العام 1998 تأسس في مدينة بيت لحم «المركز الفلسطيني لمصادر حقوق المواطنة واللاجئين – بديل»، الذي لعب دوراً بالغ الأهمية في نشر وتعميم ثقافة العودة، وفي التنسيق والتشبيك بين مجموعات ولجان العودة في فلسطين والشتات[10].

ونتج عن حركة العودة في الشتات تأسيس «مركز العودة الفلسطيني في لندن (1996)[11]، وتشكيل مجموعة «عائدون» في لبنان (1999) كأول مجموعة للدفاع عن حق العودة تظهر في الشتات[12].

وساهمت هذه المجموعة في تأسيس مجوعة نظيرة لها في سوريا في أوائل العام 2000 عرفت باسم «مجموعة عائدون/سوريا». وعملت المجموعتان ضمن شبكة واحدة، وبتعاون وتنسيق وثيقين

9- المصدر: أرشيف مكتب التعاون في لبنان.

10- مركز بديل، مؤسسة غير ربحية، تعتمد رؤيته ورسالته على مبادئ القانون الدولي. ويعمل المركز على تمكين اللاجئين من ممارسة حقهم في العودة إلى ديارهم وممتلكاتهم الأصلية التي طردوا منها عام 1948.

11- يُعنى المركز بتفعيل قضية فلسطيني الشتات والمطالبة بحقهم في العودة إلى ديارهم. ويشكل المركز مورداً إعلامياً وأكاديمياً يسعى إلى أن يكون رافداً للنشاط السياسي للقضية الفلسطينية وخصوصاً مسألة العودة.

12- أطلقت مجموعة «عائدون» بيانها التأسيسي في 29 نوفمبر/تشرين الثاني، ذكرى تقسيم فلسطين واليوم العالمي للتضامن مع الشعب الفلسطيني. تشكلت المجموعة من عدد من المثقفين والأكاديميين ونشطاء المجتمع الأهلي، وهي مجموعة مستقلة عن الفصائل والتنظيمات الفلسطينية. وفي العام 2008 تمّ تسجيل المجموعة في لبنان كجمعية لبنانية قانونياً تحت اسم « مركز حقوق اللاجئين/ عائدون (علم وخبر1623، أ.د/2008).

مع مركز بديل في فلسطين. وفي العام 2006 تأسست في لبنان منظمة «ثابت» للدفاع عن حق العودة[13]، وتأسس في سوريا تجمع العودة الفلسيني «واجب»[14]. وعملت هاتان المنظمتان بشكل وثيق مع «مركز العودة الفلسطيني في لندن. وفي نيسان/إبريل 2000 عقد مؤتمر «حق العودة» في مدرسة الحقوق التابعة لجامعة بوسطن، بمبادرة من مؤسسة جمعية الطلاب العرب في الجامعة ومؤسسة الأبحاث العربية (TARI)[15]. وكان من نتائج انعقاد مؤتمر بوسطن اتفاق لجان حق العودة التي شاركت في المؤتمر (مركز بديل، مجموعة عائدون/ لبنان، كونفدرالية حق العودة في أوروبا، ومنظمة «العودة» أمريكا) على التنسيق والتعاون فيما بينها على أسس أوثق. وعلى الإثر تداعت هذه اللجان، بمبادرة من مركز بديل، إلى عقد لقاء تأسيسي في لارنكا/ قبرص (6-2000/10/10)، عشية انطلاق الانتفاضة الثانية، شارك فيه، عدا عن الأطراف التي شاركت في مؤتمر بوسطن، عدد من الجمعيات الأهلية من فلسطين التاريخية وسوريا والأردن، فبلغ عدد اللجان والهيئات المشاركة اثنتي عشرة لجنة وهيئة[16].

وفي لقاء قبرص ولدت فكرة تأسيس «الائتلاف الفلسطيني العالمي لحق العودة»، الذي أعلن عن تأسيسه رسمياً في اللقاء التنسيقي الثاني الذي عقد في بروكسل (تشرين الثاني/نوفمبر 2001). ومنذ تأسيسه دأب الائتلاف على عقد لقاءات دورية لمجموعات العودة في فلسطين التاريخية والبلدان العربية المضيفة وأوروبا وأمريكا الشمالية، بلغ عددها (14) لقاءً حتى العام 2016، قبل أن يتوقف عن الانعقاد. وكان لبنان قد استضاف عدداً من اللقاءات للائتلاف هي: اللقاء العاشر واللقاء الحادي عشر واللقاء الرابع عشر.

13- منظمة ثابت، هي منظمة ثقافية إعلامية غير حكومية مقرها لبنان، وتعنى بقضية اللاجئين وحق عودتهم إلى ديارهم التي طردوا منها إبّان النكبة عام 1948.

14- تجمع العودة الفلسطيني، تجمع شعبي مستقل، انطلق في المخيمات الفلسطينية في سوريا، ويسعى لإبراز قضية العودة بمستوياتها الشعبية والإعلامية والبحثية، والمطالبة بهذا الحق والدعوة إلى التمسك به، انطلاقاً من رؤية (الوجوب) وعدم أحقية أي جهة في التنازل عن حق العودة، سواء أكان فرداً أو مجموعة سياسية أو دولية أو شعبية.

15- مؤسسة الأبحاث العربية (TARI) مؤسسة مدنية أنشأها أكاديميون فلسطينيون، وكان يرأس مجلس أمنائها الراحل الدكتور نصير عاروري. وتهدف هذه المؤسسة إلى تشجيع البحث العلمي عن اللاجئين الفلسطينيين وحق العودة وإلى دفع حركة العودة إلى الأمام عبر تحفيز آليات واستراتيجيات التنسيق بين أطرافها، دون أن تطرح نفسها بديلاً عن أي طرف منها. وقد صدرت أعمال المؤتمر في كتاب؛ انظر:

Naseer Aruri (ed.,). (2001). Palestinian Refugees: The Right of Return. London: Pluto Press.

16- الهيئات واللجان المشاركة هي: مركز بديل (فلسطين)؛ جمعية الدفاع عن حقوق المهجرين داخل الخط الأخضر (فلسطين 1948)؛ لجنة الدفاع عن حقوق اللاجئين (فلسطين)؛ اتحاد مراكز الشباب الاجتماعية في فلسطين؛ مجموعة عائدون (لبنان)؛ مجموعة عائدون (سوريا)؛ اللجنة العليا للدفاع عن حق العودة (الأردن)؛ ائتلاف حق العودة في أوروبا؛ مركز يافا الثقافي (فلسطين)؛ اتحاد مراكز النشاط النسوي (فلسطين)؛ اللجان الشعبية في فلسطين؛ ائتلاف حق العودة في أمريكا.

مسيرة «الحقوق المدنية» (حزيران/يونيو2011)

نظمت هذه المسيرة بتاريخ (2010/6/17) بمبادرة خالصة من الجمعيات الأهلية الفلسطينية بعد تحضيرات وجهود حثيثة استمرت لعدة شهور. وارتكزت فكرتها الأساسية على معادلة: «إذا كان التمسك بحق العودة ورفض التوطين ثابتة لبنانية فلسطينية مشتركة، فدعونا نعمل لبنانيين وفلسطينيين على محاربته سوياً، ولكن عبر بوابة الحقوق» (سليمان،2012). وانعكست هذه المعادلة في شعار المسيرة الأساسي: «بدنا نعيش بكرامة إلى حين العودة» (جبهة النضال الشعبي الفلسطيني، 2010).

وكان الهدف من المسيرة الضغط على المشرّع اللبناني من أجل إحقاق هذه الحقوق. كانت مسيرة راجلة زحف فيها آلاف الفلسطينيين من المخيمات والتجمعات الفلسطينية كافة في بيروت والجنوب والشمال وسهل البقاع إلى مقر البرلمان اللبناني، وشارك فيها أكثر من مئة جمعية أهلية لبنانية وفلسطينية، بالإضافة إلى منظمات الأمم المتحدة العاملة في لبنان ومنظمات حقوق الإنسان الدولية. استبقت هذه المسيرة جلسة البرلمان اللبناني في آب/أُغسطس 2010 التي ناقش فيها اقتراحات القوانين المقدمة إليه من بعض الكتل النيابية بخصوص الحقوق الأساسية للاجئين الفلسطينيين في لبنان.

لم يسمح للمسيرة بالتقدم نحو مبنى البرلمان، فتوقفت عند مبنى الأمم المتحدة (الإسكوا)، النقطة الأقرب إلى مبنى البرلمان. وهناك التحقت بها الفصائل وتبنت أهدافها من خلال الكلمات التي ألقاها ممثلوها أمام الحشود. قدم منظمو المسيرة من نشطاء المجتمع الأهلي إلى المعنيين مذكرة بخصوص الحقوق الأساسية للاجئين الفلسطينيين؛ خاصة حق العمل. حظيت المسيرة بتغطية إعلامية واسعة، وكان لها أكبر الأثر في دفع البرلمان اللبناني إلى مناقشة حقوق الفلسطينيين بعد طول انتظار ومماطلة في جلسته العامة بتاريخ (2010/8/17)، التي عدّل فيها المادة (59) من قانون العمل اللبناني والمادة (9) من قانون الضمان الاجتماعي، وأصدر القانونين (129) و (128) المتعلقين بقانون العمل والضمان الاجتماعي على التوالي. علماً بأن هذين القانونين لم يكتسبا أي قوة قانونية حتى اللحظة، لأنهما وفقاً للقانون اللبناني بحاجة إلى مراسيم تطبيقية لإنفاذهما. وهذه المراسيم لم تصدر حتى الآن.

مسيرة العودة في الذكرى 63 للنكبة (2011)

نظمت المسيرة في الذكرى (63) للنكبة بمبادرة خالصة من المجتمع الأهلي الفلسطيني في لبنان،

ثم التحقت بها مختلف الفصائل لاحقاً، وسعت إلى استثمارها لأغراض سياسية وتنظيمية ضيقة. ولكن أهم ما ميّز هذه المسيرة أنها انطلقت من المخيمات وشارك فيها نحو (70) ألف من الفلسطينيين، جُلّهم من أبناء الجيل الثالث للنكبة الذين ولدوا في الشتات. كان المشهد مهيباً بحق، حيث حمل العديد من أبناء هذا الجيل أجدادهم وجداتهم على ظهورهم صعوداً إلى تلّة مارون الراس المطلة على فلسطين. وقد اقتحم هؤلاء الشباب الأسلاك الشائكة التي تفصلهم عن أرض فلسطين، مقدمين ستة من الشهداء سقطوا على السياج مباشرة.

كانت مسيرة العودة هذه الوجه الآخر المعبر عن ثنائية أو معادلة «حق العودة /الحقوق الأساسية»، حيث مثلّت مسيرة الفلسطينيين هذه إلى الحدود اللبنانية مع فلسطين عودة رمزية إلى قراهم ومدنهم الواقعة خلف الأسلاك الشائكة، ليعلنوا تمسكهم الحازم بحقهم في العودة، ورفضهم لمقايضته بوهم «الدولة» الذي تعد به اتفاقات أوسلو. وقد ترافقت هذه المسيرة بمسيرتين مماثلتين قام بهما الفلسطينيون نحو الحدود السورية والأردنية مع فلسطين.

الهبّة الشعبية احتجاجاً على خطة وزير العمل اللبناني (تموز/يوليو 2019)

أعلن وزير العمل اللبنانيّ كميل أبو سليمان في تموز/يوليو 2019 خطته الرامية إلى «مكافحة العمالة الأجنبيّة غير الشرعيّة على الأراضي اللبنانيّة». وعلى صعيد التطبيق، طالت الإجراءاتُ الميدانيّة للخطّة العمّالَ وأربابَ العمل الفلسطينيّين بوصفهم «أجانبَ»، بحسب التشريعات اللبنانيّة. وعلى إثر ذلك، عمّت المخيماتِ والتجمّعاتِ الفلسطينيةَ في لبنان موجات من الاحتجاج والغضب العارمين، اتّخذت سمةَ الهبّة الشعبية العفوية، التي أعادت إلى الأذهان انتفاضةَ المخيمات سنة 1969 (مع اختلاف السياق والدوافع)، بيد أنّ هذه الهبّة ما لبثت أن بدأت في تنظيم صفوفها، وفي تطوير أشكال من التنظيم الذاتي مستوحاة من تجربة الانتفاضة الأولى في فلسطين عام 1987. كما أنها نجحت، إلى حدّ كبير، في توحيد شعاراتها خلف شعارٍ أساس: «لا تهجير، ولا توطين، بدنا نرجعْ لفلسطين» (البردان، 2019). واستمرت الهبّة إلى ما قبيل ثورة/حراك 19 تشرين في لبنان 2019، التي بدّلت الأحوال والأولويات في لبنان.

سبقت هذه الهبّةُ الشبابية في الأساس الفصائل الفلسطينية مجتمعة، وأجبرت المترددين منها على اللحاق بركبها. وقد قدّم مخيّم عين الحلوة -الموسوم بـ«الخروج عن القانون» في الخطاب الإعلامي اليومي- أنموذجاً لهذه الهبة الشعبيّة، أو لهذا الحَراك الشعبي السلمي، حيث كانت مسيرة يوم الجمعة 26 تموز/يوليو في مخيم عين الحلوة التي شاركت فيها مختلفُ الفصائل ومنظّمات المجتمع الأهليّ، واستقطبت الأطفال والشيوخ والنساءَ وطلّاب المدارس، أنصع تعبير عن هذا النموذج.

مبادرات محلية للمجتمع الأهلي الفلسطيني في مخيمات لبنان

بالرغم من أن منظمة التحرير الفلسطينية والسلطة الفلسطينية والفصائل المختلفة زادت دعمها المتواضع مؤخراً لقطاعي الصحة والتعليم ومساعداتها النقدية والعينية، إلا أن المجتمع الأهلي الفلسطيني بمختلف تشكيلاته أدّى دوراً بارزاً في التخفيف من حدّة الأزمة. فقد أطلقت العديد من المبادرات المجتمعية التي قدمت أشكالاً متنوعة من العون والمساعدة للفئات المجتمعية الأكثر تضررًا. وفي هذا السياق نظَّمت فرق الدفاع المدني في المخيمات تدابير وقائية عند مداخل المخيمات وداخلها للمساعدة في منع تفشي كوفيد- 19 (العلي، 2020)، وساهمت هيئات أهلية أخرى في تصنيع كمامات على شكل الكوفية الفلسطينية وفي جمع التبرعات وتوفير المساعدة النقدية والعينية للمسنين والفئات الأضعف. فضلاً عن ذلك، شاركت فرق الدفاع المدني الفلسطيني إلى جانب مجموعات شبابية أخرى في جهود الإنقاذ ورفع الأنقاض في أعقاب انفجار مرفأ بيروت، وحظيت جهودهم تلك بالتقدير والتغطية الإعلامية لبنانياً.

ومن المبادرات الشبابية الجديدة التي انبثقت من رحم المجتمع الأهلي نذكر، على سبيل المثال لا الحصر، مجموعة «ممنوع حدا يجوع» (شبابيك، 2021). ومجموعة «الدواء حق للجميع». وتعتمد مثل هذه المبادرات في العادة على الدعم المحلي المقدم من بعض الفلسطينيين أو من أبناء المخيمات المهاجرين في الخارج.

الخاتمة

بالعودة إلى الإطار القانوني والاجتماعي والاقتصادي الذي يحكم حياة الفلسطينيين في لبنان، بشكل عام وعمل الجمعيات الأهلية الفلسطينية على نحو خاص، يمكن استخلاص جملة من الإشكاليات والعقبات والتحديات التي تواجه العمل الأهلي الفلسطيني في لبنان. بعض تلك الإشكاليات والعقبات والتحديات هي ذاتها التي تواجه عمل القطاع الأهلي في العديد من البلدان العربية. وبعضها الآخر نابع من خصوصية الوضع الفلسطيني بعامة، ووضع الفلسطينيين في لبنان بخاصة، وتأثر تلك الأوضاع بتداعيات عملية السلام في أعقاب أوسلو وتداعياتها المستمرة حتى اليوم.

ومن أبرز العقبات والمشكلات العامة:

- ضعف علاقة الجمعيات الأهلية بالجماعات العلمية وأطر البحث العلمي، ما يشكل عائقاً أمام التوصل إلى تشخيص دقيق للحاجات الفعلية للمجتمع الفلسطيني، ويحول دون ترشيد

برامجها وتوجيه دعم الجهات المانحة نحو تلك الحاجات.

- ازدياد اعتماد هذه الجمعيات على مصادر التمويل الخارجي، ما يجعل عملها أكثر عرضة للتأثر بالتغيرات السياسية الخارجية والخضوع لإملاءات المموليين.

- ضعف مستوى التنسيق بين مختلف أطر العمل الأهلي الفلسطيني، بغض النظر عن وضعها القانوني، ما يشكّل هدراً للطاقات والموارد البشرية والمالية.

- ضعف مستوى العمل الطوعي، بسبب غياب تقاليد وثقافة التطوع من جهة، ونظراً للظروف الاقتصادية والاجتماعية الضاغطة من جهة أخرى.

- ضعف الممارسة الديمقراطية وضعف المراقبة والمحاسبة والمساءلة والشفافية بشكل عام؛ ضعف البناء الإداري والمؤسسي والنقص في عدد الكوادر المدربة تدريباً كافياً على القيام ببعض المهام المتخصصة مثل تحليل وتقويم السياسات وإدارة واستثمار المعلومات ومهارات حشد التأييد.

ومن أبرز التحديات والإشكاليات النابعة من خصوصية الوضع الفلسطيني بشكل عام وتداعيات الوضع السياسي منذ بدء عملية السلام:

- توجه اهتمام العديد من الدول والمنظمات غير الحكومية الدولية المانحة في أعقاب أوسلو نحو دعم مناطق الحكم الذاتي، على حساب مناطق الشتات الأخرى، ومنها لبنان. وتناغم سياسة الدعم الخارجي للجهات المانحة مع أولويات «الأجندة السياسية» لعملية السلام. وأكثر من ذلك فرض شروط للتمويل تحت حجة ما يسمى «مكافحة الإرهاب». وهذا ما زاد من الأعباء التي يتحملها المجتمع الأهلي بالنظر إلى محدودية الموارد وتفاقم الحاجات. وحال ذلك أيضاً دون استفادة بعض الجمعيات التي تتخذ مواقف معارضة أو متحفظة من «عملية السلام» من بعض مصادر التمويل الخارجي (الأوروبي)، ما أدى في بعض الأحيان إلى تجفيف مواردها.

- إشكالية المواءمة في العمل الأهلي الفلسطيني بين نمطي «الإغاثة» و«التنمية» في ظل الواقع الذي يعيشه الفلسطينيون في لبنان، والذي تبرز فيه الحاجة إلى خدمات الإغاثة باستمرار (الحروب والتهجير والأزمات الاقتصادية). إن الانتقال من نمط الإغاثة الطارئة إلى نمط التنمية لا يتطلب موازنات وبرامج خاصة فحسب، بل يتطلب أيضاً وجود بنى مرنة قابلة

للتكيف مع ظروف الحروب والأزمات. وفي هذا الخصوص تعلمت الجمعيات الأهلية الكثير من تجارب الحروب الداخلية والحروب الإسرائيلية على لبنان وما رافقها من تهجير داخلي، إلاّ أن هذا الانتقال الطارئ يربك برامجها في تقديم خدمات مستدامة من النوع الذي يعزز مفهوم التنمية البشرية.

- وعلي أي حال، فإن التنمية الشاملة للمجتمع الفلسطيني في لبنان، تبقى مسألة عصية في «مجتمع لاجئين» محروم من حقوق الإنسان الأساسية، مجتمع مهمش، وغير مندمج في نسيج المجتمع اللبناني وفي النظام الاقتصادي للبلد المضيف.

- إشكالية التوفيق بين العمل الاجتماعي/التنموي والعمل الحقوقي والعمل الثقافي المرتبط بتعزيز الهوية الوطنية من جهة، وبين العمل الوطني، من جهة أخرى، بدون أن يكون أحدهما بديلاً عن الآخر، وبدون أن تنزلق الجمعيات الأهلية إلى الانشغال في العمل السياسي المباشر ومنافسة الفصائل والأحزاب والحركات السياسية القائمة. وتتعمق هذه الإشكالية مع غياب مرجعية موحدة للفلسطينيين في لبنان، في ظل استمرار الانقسام الفلسطيني والفشل حتى اليوم في إعادة بناء (م.ت.ف) على أسس وطنية جامعة.

- يتطلب النجاح في معالجة هذه الإشكالية وعياً حاداً من قبل أطر العمل الأهلي الفلسطيني في لبنان، تعتبر بمقتضاه أن العمل الاجتماعي / التنموي والعمل الحقوقي والعمل الثقافي هو عمل سياسي في العمق، بل هو المدخل الصحيح للتأثير في الواقع السياسي، إن لم نقل المدخل لما يمكن أن نطلق عليه «إعادة الاعتبار للسياسة»[17].

وهذا التوازن الدقيق بين أشكال العمل تلك يضع الجمعيات الأهلية الفلسطينية في لبنان أمام تحدي أن تكون حركات قاعدية grass roots تشكل عنصراً فاعلاً في حركة المجتمع الفلسطيني في لبنان، حتى لا تكون مزوداً للخدمات فحسب، بل عامل تحول وحراكاً اجتماعياً، تماماً مثلما كانت الجمعيات الأهلية في فلسطين خلال فترة الانتفاضة الأولى. وإن من شأن هذا التوازن بين مختلف أشكال العمل الاجتماعي/التنموي والعمل الوطني أن يجعل من أطر العمل الأهلي في لبنان جزءاً من حركة المجتمع الفلسطيني الأوسع في فلسطين والشتات، حتى يمكنها التعبير عن المصالح والأهداف الوطنية التي يتبناها لاجئو الشتات (حقوق الإنسان الأساسية، حق العودة وحق تقرير المصير) في إطار وحدة الأرض والشعب.

17- نوقشت هذه الإشكالية في ورشة العمل الإقليمية التي نظمتها «ورشة الموارد العربية» في قبرص (مايو/أيار 1994 عن واقع العمل الأهلي العربي في عالم اليوم وشارك فيها عدد من الجمعيات الأهلية الفلسطينية من لبنان؛ لمزيد من التفاصيل راجع: ورشة الموارد العربية، العمل الأهلي في عالم اليوم (بيروت: دار بيسان، 1995)، ص 7-16 و32-36.

المصادر والمراجع

المراجع العربية

الأونروا، (2021). إطار التعاون بين وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى والولايات المتحدة. تم الاسترجاع من الرابط https://utm.guru/ueTsx

البردان، فادي. (2019). «الرشيدية» يواصل احتجاجه على قرارات وزارة العمل. أخبار لبنان. تم الاسترجاع من الرابط https://utm.guru/ueTto

الجامعة اللبنانية، (2022). التشريعات النافذة، يتعلق بالجمعيات، الباب الثالث، الجمعيات الأجنبية. مركز الأبحاث والدراسات في المعلوماتية القانونية. لبنان. تم الاسترجاع من الرابط https://bit.ly/3K4CAoP

جبهة النضال الشعبي الفلسطيني. (2010). النضال الشعبي وجمعية الجهد في لبنان: تشارك بمسيرة الحقوق «بدنا نعيش بكرامة»، بيروت. تم الاسترجاع من الرابط https://www.nedalshabi.ps/q-9/

سليمان، جابر. (2012). اللاجئون الفلسطينيون في لبنان بين مأزق الحرمان من الحقوق ووهم الدولة. شبكة السياسات الفلسطينية. تم الاسترجاع من الرابط https://utm.guru/ueTta

سليمان، جابر. (د.ت). حركة العودة الواقع والطموح. لاجئ نت. تم الاسترجاع من الرابط https://utm.guru/ueTsV .

شبابيك، (2021). «ممنوع حدا يجوع» حملة شبابية لمواجهة تدهور الأوضاع المعيشية في مخيمات لبنان، بيروت. تم الاسترجاع من الرابط https://utm.guru/ueTtO

شبلاق، عباس. (محرر). (2005). الفلسطينيون في أوروبا: إشكاليات الهوية والتكيف. القدس ورام الله: مؤسسة الدراسات المقدسية ومركز اللاجئين والشتات الفلسطيني/شمل.

العلي، خليل. (2020). مكافحة كورونا بالمخيمات الفلسطينيّة في لبنان. العربي الجديد. صيدا https://utm.guru/ueTtF

لبدي، ظاهر. (2018). دور الشتات الفلسطيني في بناء المؤسسات الفلسطينية. مبادرة الإصلاح العربي.

مرقص، بول وآخرون. (2012). تسهيل تسجيل الجمعيات الفلسطينية في لبنان: حق للفلسطينيين وواجب تجاه الدولة المضيفة. بيروت: لجنة الحوار اللبناني /الفلسطيني/ رئاسة مجلس الوزراء.

ورشة الموارد العربية. (1995). العمل الأهلي في عالم اليوم. بيروت: دار بيسان.

المراجع الإنجليزية

Aruri, Naseer (ed.). (2001). Palestinian Refugees: The Right of Return. London: Pluto Press.

Cohen, Robin. (1997). *Global Diasporas: An Introduction*. London: University College Press.

Said, Wadie. (2001). "The obligation of Host Countries to Refugees under International Law: The Case of Lebanon", in Naseer Aruri (ed.), *Palestinian Refugees: The Right of Return*. London: Pluto Press.

Suleiman, Jaber. (1997). "Palestinians in Lebanon and the Role of Non-Governmental Organizations", Journal of *Refugee Studies* Vol.10, No.3. Oxford: Oxford University Press.

الاتحادات الشعبية الفلسطينية بعد «أوسلو»، تحولات الدوروالمكانة

حمدي حسين

تمر الجبهة الداخلية الفلسطينية بمرحلة عصيبة بفعل الإخفاقات التنظيمية والبرامجية، وترهل الحركة الوطنية الفلسطينية بمكوناتها المختلفة، واغتراب قواعدها الشعبية وتشتتها، ويستمر ضعف منظمة التحرير الفلسطينية (م.ت.ف) كمظلة وطنية جامعة بعدما تلاشى وزنها تدريجيًا كفاعل رئيس لحساب السلطة الفلسطينية منذ اتفاق أوسلو، حيث تحولت مكانتها، وتراجع دورها ليقتصر على القيام ببعض الوظائف التقليدية، وقد وصلت دوائرها إلى حالة الانحسار الشديد بفعل البيروقراطية الإدارية، وغياب المرونة، وعدم تجديد الشخوص واللوائح، حيث تنحصر المناصب الإدارية العليا بين السلطة و(م.ت.ف) وقيادة الفصائل السياسية في نفس الشخوص، عدا عن ضعف التمثيل الجغرافي لأطر (م.ت.ف) نتيجة لانتقالها من الخارج إلى الداخل وتركّز ثقلها في الوطن.

انعكس ترهل منظمة منظمة التحرير على مكوناتها ومؤسساتها، ومن أبرز هذه المكونات الاتحادات الشعبية، التي تشكل قاعدة هرم (م.ت.ف)، والتي أُنشئت لتمثيل الفئات الاجتماعية والوظيفية للفلسطينيين في جميع أماكن تواجدهم، وحشد طاقاتهم وتنظيمهم في إطار مشروع التحرر الوطني، حيث مرت هذه الاتحادات بتحولات وظيفية وبنيوية أدت إلى تراجع مكانتها التمثيلية، وضعف قواعدها وتشرذمها. وقد شهدت مرحلة ما بعد أوسلو تراجعًا لثقل مؤسسات (م. ت، ف) في الشتات لصالح السلطة الفلسطينية ومؤسساتها، خصوصًا بعد نقل مراكزها إلى الوطن، وساهم ذلك في قطع امتدادها الجغرافي وعزلها، وبالتالي؛ قصور دورها في الشتات، وزاد تهميشها بعدما تعطل المجلس الوطني الفلسطيني كجهة تشريعية تتابع دوائر ومؤسسات (م.ت.ف). وفي ذات الوقت؛ زاد الاهتمام ببناء مؤسسات الدولة الفلسطينية، وتعاظمت الحاجات المطلبية، ونشأت قطاعات جديدة في كنف «مشروع الدولة»، فبدأ الاتجاه أكثر نحو الأهداف النقابية الاجتماعية والمعيشية والاقتصادية، على حساب العمل السياسي الشعبي المرتبط بالمشروع التحرري، والنضال ضد الاستعمار عبر المجموعات الاجتماعية والمهنية، ولم تستدرك الاتحادات الشعبية هذه التحولات، وافتقدت القدرة على تحديث أنظمتها وهياكلها وآليات عملها، وباتت تفقد السيطرة والدور القيادي لصالح النقابات المهنية، وتراجع دور الاتحادات في التواصل مع الشتات، ممّا أدّى إلى تراجع دورها التمثيلي وفعاليتها، وخسرت أيضًا التفاف الجماهير في الداخل؛ لعدم مقدرتها على تحقيق مطالب الفئات التي تمثلها.

تفترض الورقة تراجع دور الاتحادات الشعبية بعد اتفاق أوسلو، نتيجة عوامل سياسية ومرحلية انعكست على البيئة الاجتماعية الحاضنة لها، ومن أبرز هذه العوامل: الهيمنة الحزبية على عمل الاتحادات وخضوعها للكوتة الحزبية، وغياب الخيار الديمقراطي الحر؛ والاختيار بالتزكية بناء على تدخلات وهيمنة حزبية وخارجية، وبقاء الأنظمة الداخلية القديمة، وغياب الاستقلالية النقابية. وباتت هذه الاتحادات لا تمثل الكل الفلسطيني، بل تمثل فئات معينة. بالإضافة إلى أن وجود هيئات نقابية أخرى خارج الاتحادات الشعبية أدى إلى تشتت العمل والتمثيل النقابي والمهني، ومن أمثلة هذا التشتت، انقسام الاتحادات العمالية وصراعها، وضعفها في تحصيل الحقوق الاجتماعية والاقتصادية لأعضائها، وتراجع الدور الجماهيري والنضالي.

تسعى الورقة للوقوف على واقع الاتحادات الشعبية التابعة لمنظمة التحرير الفلسطينية (م.ت.ف) البالغ عددها 16 اتحادًا ونقابة، وتنطلق الورقة من تاريخ تشكل الاتحادات الشعبية عبر تناول المراحل التي مرت بها وسمات ومعالم كل مرحلة، بدءًا من تبلور فكرة العمل الجماهيري القومي من الشتات بعد النكبة، مرورًا بتأسيس (م.ت.ف)، التي ضمت الاتحادات جميعها، والبحث عن الكيانية الفلسطينية بعد نكسة حزيران عام 1967، وتركّز على التحوّل الذي جسّده اتفاق أوسلو عام 1993، ومرحلة ما بعد تأسيس السلطة الفلسطينية عام 1994، وأثْر ذلك على مكانة الاتحادات ودورها. وتكمن أهمية هذه الورقة في أنها تسلط الضوء على الاتحادات الشعبية كفاعل اجتماعي، من المفترض أن يقدم أدوارًا نضالية ونقابية بشكل متوازٍ في إطار مشروع وطني تحرري، ويسعى إلى الحفاظ على تماسك النسيج الاجتماعي الفلسطيني، وحقوق اللاجئين الفلسطينيين، وشخصيتهم المستقلة في مخيمات ودول الشتات.

تقدّم الورقة القائمة على المنهج الوصفي التحليلي، والمنهج المقارن، توضيحًا لأسباب التحول وسياقاتها ومعالم مراحلها منذ نشأتها، مع التركيز على سياق التحول بعد أوسلو -1993 2021، بالاستعانة بالمنهج التاريخي لتحليل المشكلات الحاضرة بالاستناد إلى الأدلة السابقة، ويستعين الباحث بعدد من الأدبيات والوثائق الرسمية، وعدد من المقابلات المعمقة مع بعض الناشطين في هذه الاتحادات، والنشطاء النقابيين بشكل عام.

تسعى الورقة لنقاش أثر اتفاق أوسلو على الاتحادات الشعبية الفلسطينية في الشتات والوطن، وذلك من خلال الإجابة على الأسئلة الفرعية التالية: ما هي أبرز مراحل نشوء ومحطات تطور الاتحادات الشعبية الفلسطينية ومعالمها في الداخل والخارج؟ وإلى أي حد ساهم اتفاق أوسلو بإحداث تغيرات بنيوية ووظيفية على (م.ت.ف) ومؤسساتها؟ ما هي أبرز الإشكاليات والتحديات التي تواجه الاتحادات بعد اتفاق أوسلو؟ وما أبرز المقترحات لتجاوز هذه الإشكاليات؟

أولاً: تأسيس الاتحادات الشعبية وتطورها

عرّفت (م.ت.ف) التنظيمات الشعبية والنقابية على أنها: بناء ديمقراطي شعبي تنظيمي يقوم على أساس المهنة أو الجنس أو العمر، ونضالية مهمتها تنظيمية إنتاجية؛ تشارك في النضال السياسي لإبراز الكيان النضالي، وتعمل على تحقيق الوحدة الوطنية. وعرفتها أيضًا على أنها: أطر لتعبئة وتنظيم قطاعات الشعب الفلسطيني، وربطها في المجرى العام لحركة النضال الوطني المتمثل في الثورة الفلسطينية المسلحة. (وكالة وفا، 2022). يتفق مع هذا التعريف عمر عساف، فهو يعتبر أن الاتحادات الشعبية مرادف لتنظيم جماهيري أو شعبي، وتأخذ شكل التنظيم السياسي أو الاجتماعي. وتسعى لتحقيق أهداف تحررية، فيعني الاتحاد تنظيم الأكثرية العظمى من قطاعاتها من أجل التحرير، وتستقطب هذه الفئات المزيد من عناصرها للعمل السياسي والعسكري (2013، ص173).

مرّت الاتحادات الشعبية بعدة مراحل منذ تأسيسها، وساهمت العوامل السياسية والظروف الاجتماعية لقاعدتها الجماهيرية بإحداث تغيرات وتطورات على تشكيلتها وتفاعلاتها في الداخل والشتات، وجاءت المراحل على النحو التالي:

1. **من النكبة إلى النكسة:** برز الاهتمام بالعمل الجماهيري الفلسطيني عقب نكبة فلسطين عام 1948، والتي خلّفت دمارًا في البنى الاجتماعية والاقتصادية للمجتمع الفلسطيني، وفكّكت مؤسساته، وبالتالي؛ طمست هويته، وعلى إثر ذلك؛ ذابت الحركة الوطنية والنقابات والجمعيات مع مثيلاتها في دول الشتات، وعملت في إطار الأحزاب العربية مثل حركة القوميين العرب، وحزب البعث، والإخوان المسلمين وغيرها، مثل جمعية العمال العربية الفلسطينية، التي نشطت قبل النكبة وعقدت مؤتمرها الأخير عام 1947، وتوزّع أعضاؤها الـ36 على الدول العربية المحيطة بفلسطين، وساهم بعضهم لاحقًا في تأسيس الاتحاد العام لعمال فلسطين (أبو فخر، 2008، ص140).

وفي ظل تعاظم هم القضية الفلسطينية بات الشعب الفلسطيني يبحث عن هويته الوطنية ودوره في استعادة وطنه دون الرهان على الأنظمة العربية فقط، وفي هذا الإطار شهدت ساحة الشتات تحركات ونشاطات شعبية فلسطينية، وتأسست روابط طلابية، وجمعيات نسائية وكشفية وأندية رياضية وغيرها، والتي عبرت عن أثر النكبة في تعزيز الاندفاع والحماس الجماهيري، (يوسف، 1973، ص79) فاتجه إلى تشكيل الاتحادات الشعبية من أواخر الخمسينيات حتى أواسط الستينيات، في ذات الفترة التي تبلورت فيها فكرة (م.ت.ف)، فتم

تأسيس اتحاد عمال فلسطين عام 1963، واتحاد المرأة الفلسطينية عام 1965، وفي مرحلة لاحقة تأسس اتحاد المعلمين الفلسطينيين عام 1969 بقرار سياسي من (م.ت.ف)، وترافق ذلك مع تأسيس مع دائرة التنظيم الشعبي. (عساف، 2013، ص173-174).

وقد مثلت الحركة النقابية الفلسطينية تعبيرًا عن الواقع الفلسطيني بعد النكبة، فكان العمل السياسي والتعبوي من أجل التحرر هو الدافع الأساسي لتشكيل الاتحادات، وجاء ذلك في دساتيرها وأنظمتها الداخلية، ومثال ذلك ما ورد في دستور الاتحاد العام لطلبة فلسطين عند انطلاقه، بأن تأسيس الاتحاد جاء في إطار التنظيم الشعبي الديمقراطي في الطريق السليم للعودة، ويحدد اتحاد عمال فلسطين أهدافه في دعم منظمة التحرير، وبناء العلاقة مع التنظيمات الأخرى، ويؤمن اتحاد المعلمين «ببناء الشخصية النضالية للشعب الفلسطيني وتربية الأجيال الصاعدة تربية وطنية قومية تخدم أهداف الثورة والتحرير»، واعتبر العمل النقابي لدى الاتحادات مدخلًا للعمل السياسي، وهو هدف ثانوي (يوسف،1973، ص60-61).

أبدت (م.ت.ف) اهتمامًا بالاتحادات الشعبية القائمة قبل وبعد تأسيس المنظمة، ففي الدورة الثانية للمجلس الوطني الفلسطيني التي عقدت في القاهرة بتاريخ 1965/6/4 -5/31/، صدر قرار على صعيد الجانب الإعلامي للمنظمة بـ «تبني الندوات وأوجه النشاطات المختلفة التي تقوم بها الاتحادات والنقابات والتنظيمات وسائر قواعد (م.ت.ف)» (صالح، 2014، ص109)، وقرار آخر بزيادة مخصصات التنظيم الشعبي من الموازنة العامة من 10.000 (عشرة آلاف دينار أردني) إلى 100.000 (مئة ألف دينار)، وخصوصًا مخصصات الاتحاد العام لطلبة فلسطين (صالح، 2014، ص110-111). وسعت (م.ت.ف) باتجاه تطوير العمل الشعبي وتنظيمه، حيث أقر المجلس «قانون التنظيم الشعبي» استنادا إلى تجارب الحركات التحررية في الجزائر، ليكون هذا التنظيم المنطلق الصحيح للعمل الجاد في سبيل تحرير فلسطين، بالاستناد إلى أسس تحررية تحقق الانضباط والالتزام ووحدة العمل، وأقر المجلس افتتاح فروع جديدة لمكاتب التنظيم الشعبي لمساعدة الاتحادات والتنظيمات القائمة، وحث الدول العربية على تقديم التسهيلات اللازمة، والاستفادة من فعاليات أعضاء المجلس الوطني وشيوخ القبائل والعشائر والممثلين الشعبيين في المخيمات في المراحل الأولى، وتشجيع الاتحادات للعمل ضمن التنظيم الشعبي (صالح، 2014، ص11). على اعتبار أنه «ليس بحزب وإنما وعاء، يضم قوى الشعب الفلسطيني العاملة، ليكون المنطلق الصحيح للعمل الجاد في سبيل تحرير فلسطين» (وكالة وفا، 2021).

تطور الاهتمام بالمنظمات الشعبية بشكل لافت في الدورة الثالثة للمجلس الوطني، التي عقدت في غزة بتاريخ 20 - 1966/5/24، حيث استكملت التشكيلات المختلفة في المناطق التي يمكن ممارسة النشاط فيها، وأقر المجلس خطة للتنظيم الشعبي وأوصى اللجنة التنفيذية بتنفيذها في جميع المناطق الفلسطينية، وأعطيت السلطة في القضايا المحلية في الأقطار التي تتشكل فيها التشكيلات الشعبية وفق قانون التنظيم الشعبي وتوجيهات القيادة، وطالب المجلس الوطني دائرة التنظيم الشعبي بدراسة علاقة الاتحادات مع (م.ت.ف)، والتشكيلات الشعبية التابعة لها، ومنح الاتحاد العام للمرأة الفلسطينية الحق في تمثيل المرأة في المؤتمرات العربية والدولية. وأشار المجلس أيضًا، إلى المشاركة في المؤتمر العام للتنظيم الشعبي بحضور أعضاء المكاتب القُطرية المنتخبين والمختارين من القيادة في المكاتب التي تعذر إجراء الانتخابات فيها، ويحل المنتخبون محل الأعضاء المختارين في حال أجريت انتخابات تشكيلات التنظيم الشعبي (صالح، 2014، ص122-123). وقد لاقى هذا التوجه صعوبات متنوعة نتيجة لعدم تقديم بعض الدول العربية تسهيلات لتشكيل مؤسسات منظمة التحرير، وصعوبة إجراء إحصاء للفلسطينيين من قبل (م.ت.ف) في هذه الدول (وكالة وفا، 2021).

شهدت الاتحادات الشعبية في تلك الفترة هيمنة للجانب السياسي على الجانب النقابي، حيث تطلعت الاتحادات في تلك الفترة لتحرير فلسطين، وعلى سبيل المثال عكف اتحاد عمال فلسطين، وساهم في الحشد الدولي التضامني مع القضية الفلسطينية في دول آسيوية وأفريقية، وانخرط الاتحاد في القضايا القومية العربية في محاربة الصهيونية والاستعمار والرجعية العربية، وإصدار بيانات سياسية في مناسبات مختلفة، واقتصرت النشاطات النقابية للاتحاد على تقديم مذكرات لحكومة الكويت لمنع تسريح العمال الفلسطينيين، وتقديم مذكرة إلى وزراء العمل العرب تطالبهم بمساواة العامل الفلسطيني مع العامل العربي (عساف،2013، ص179-180).

2. **بعد نكسة حزيران 1967:** في أعقاب النكسة، بدأت (م.ت.ف) تتجه نحو تأسيس الكيانية الفلسطينية وبناء الهوية الفلسطينية المستقلة؛ فحوّلت العمل من إطار الميثاق القومي العربي إلى الميثاق الوطني الفلسطيني (حسين وبدر، 2017، ص18)، ونتيجة لذلك؛ تغيرت توجهات التنظيم الشعبي من التركيز على البعد العربي إلى الداخل الفلسطيني، ففي الدورة الرابعة للمجلس الوطني التي عقدت في القاهرة، بتاريخ 10 - 1968/7/17، ركز المجلس على «ضرورة تنظيم صفوف الشعب، وحشد طاقاته في نضال قائم على الوحدة الوطنية تصعد بالثورة حتى النصر»، وذلك عبر نشاطات الاتحادات داخل المخيمات ومناطق الشتات عبر

مجموعة من الأنشطة الثقافية والمؤتمرات الهادفة لتوسيع القواعد، وتقديم الحاجات المطلبية وتحسين مقومات الصمود، ورفع القدرات العلمية، وقرر استبدال فكرة التنظيم الشعبي (الذي كان يضم جميع قوى الشعب الفلسطيني من اتحادات وغيرها في مشروع التحرير باتباع الوحدة والعمل المشترك والانضباط، أي أنه كان يضم أجسامًا وتشكيلات غير الاتحادات الشعبية، منها العشائر) بتنظيم القطاعات الشعبية نقابيًا ومهنيًا، وتأسيس دائرة التنظيم الشعبي التي تضم الاتحادات الشعبية على وجه الخصوص، على أن تخضع لإشراف أعضاء اللجنة التنفيذية، وتقوم بمتابعة تنفيذ خطط الاتحادات والتنظيمات والهيئات الشعبية، وتنظيم صفوف المهنة الواحدة، وتأليف لجان التعبئة الجماهيرية، والاهتمام بالجوانب الثقافية والاجتماعية.

ولتحقيق هذه الغاية تم تشكيل مجلس أعلى من الاتحادات القائمة، يلتزم بقرارات المجلس الوطني واللجنة التنفيذية المتعلقة بجانب التنظيم الشعبي، وينفذها بما يحقق الوحدة الوطنية، كما ويرسم السياسة العامة لنشاط الاتحادات، وينسق جهودها، ويحقق ارتباطها بالكفاح المسلح. ورفع المجلس توصيته للجنة التنفيذية لـ (م.ت.ف) لدعم الاتحادات ماليًا، وتقديم التسهيلات لتأدية الرسالة، كما وأعلن عن تشكيل مجلس فرعي قُطري في كل بلد عربي فيه تنظيمات شعبية، وبتعاون مع التجمعات الوطنية الأخرى، ومع مكتب (م.ت.ف) في القُطر. وشكّل مكتبًا لشؤون الأرض المحتلة، وأوصى اللجنة التنفيذية لـ (م.ت.ف) بوضع اللوائح التنظيمية الخاصة بالعلاقة بينها وبين الاتحادات، والمجلس الأعلى للاتحادات، مع ضرورة أن تندمج الاتحادات ذات الطبيعة الواحدة فيما بينها. (صالح، 2014، ص146-147).

برز دور معظم الاتحادات الشعبية في التركيز على الإعلام الخارجي كأساس للحشد وبناء العلاقات مع اتحادات ومؤسسات عربية، من خلال الزيارات وإرسال الوفود والمشاركة في مؤتمرات عربية وعالمية، لكن اتحاد عمال فلسطين، إضافة إلى هذا التوجه، سار بمسار مختلف، حيث ركز على الجوانب الاجتماعية، والعمل وسط الجماهير من خلال مكاتبه التي كانت تنتشر وسط المخيمات، والتي كانت تقدم خدماتها للعمّال، وعكف لاحقًا على إقامة مؤسسات إنتاجية وتعاونية، وساهمت اتحادات عربية صديقة في دعمه، ومن مشاريعه مثلًا شراء 80 ماكينة خياطة، وثلاثة تراكتورات، وآلات نجارة، ومولد كهرباء وغيرها، وساهمت هذه المشاريع في تأمين حاجات المقاتلين، باعتبار العامل يمر بتحديات اجتماعية ناتجة عن تضحيته خلال المشاركة بالثورة، وبسبب فقدان كثير من الأسر لشبابها المنتجين (يوسف، 1973، ص105-110).

وفي الدورة الخامسة التي عقدت في القاهرة في الفترة من 1 - 1969/2/4، في إطار التصدي لمشاريع و«مبادرات التصفية الصادرة عن الأمم المتحدة، والاتحاد السوفييتي» المتمثلة بالقرار 242، الصادر عن مجلس الأمن بتاريخ 1967/11/22، والمشروع السوفييتي الهادف إلى وضع برنامج زمني لتنفيذ قرار مجلس الأمن، دعا المجلس الوطني الفلسطيني إلى إعداد الخطة الشاملة للتنظيم الشعبي، ودعم المؤسسات الشعبية الفلسطينية المرتبطة به. (صالح، 2014، ص155) وقرر في الدورة السادسة التي عقدت في القاهرة بتاريخ 1 - 1969/9/6 تأسيس لجنة التنظيم الشعبي، وأكد على القرارات الواردة في الجلسة الرابعة للمجلس مع التأكيد على وحدة الشعب الفلسطيني في فلسطين والأردن (صالح، 2014، ص60-67)، ودعم النقابات الفلسطينية لأداء دورها بشكل كامل في القضية الفلسطينية. (صالح، 2014، ص175) كما وأبدى المجلس اهتمامًا بالتنظيم الشعبي خلال الدورة التاسعة من 7 - 1971/7/13 التي عقدت بالقاهرة من خلال تقديم معونة عاجلة للاتحادات بنسبة 25% من الميزانية التي تقررها اللجنة التنفيذية لكل اتحاد (صالح، 2014، ص214).

تأسست دائرة التنظيم الشعبي في القاهرة عام 1969، وفي دمشق عام 1971، ثم افتتحت مقرًا في بيروت، وانتقلت مع (م.ت.ف) إلى تونس عام 1983، وتكمن وظيفة الدائرة في متابعة خطط وعمليات الاتحادات والتنظيمات والهيئات الشعبية دون التدخل في شؤونها الداخلية (موقع منظمة التحرير الفلسطينية، 2021). وعيّن فاروق القدومي رئيسًا لها.

تبلورت اختصاصات دائرة التنظيم الشعبي في الدورة الحادية عشرة للمجلس الوطني التي عقدت في القاهرة بتاريخ 6-1973/1/10، حيث تناولت الدائرة في 27 بندًا بحيث أضفت عليها صفة «البناء الديمقراطي الذي يحوي التنظيمات الشعبية والنقابية»، ويتشكل هذا التنظيم من القاعدة، ويقوم على أساس المهنة والجنس والعمر، وتقوم على تعبئة وتنظيم قطاعات الشعب الفلسطيني، وربطها بحركة النضال الفلسطيني، وتتفاعل مع المنظمات الشعبية بالحصول على خبرة كوادر المنظمات والنقابات في العمل الجماهيري، وتلتزم بالميثاق الوطني الفلسطيني والخط السياسي للثورة الفلسطينية، واعتبرتها قوى ضاغطة على القيادة الفلسطينية دون الإخلال بأنظمتها ولوائحها الداخلية، وتطوّر عملها من خلال المؤتمرات والأطر التنظيمية، واللقاءات الدورية بين دائرة التنظيم والمنظمات الشعبية والنقابية، وتفرز قيادات لتمثيلها في المؤتمرات والهيئات القيادية، ومنها المجلس الوطني وأي مجلس وسيط بينها وبين اللجنة التنفيذية.

أصبحت دائرة التنظيم الشعبي عام 1976 عضوًا مراقبًا في منظمة العمل الدولية، وتشرف على 12 تنظيمًا شعبيًا أو اتحادًا[1]. وأقر نظامها المجلس الأعلى للاتحادات الشعبية. ويضم في عضويته أمناء الاتحادات والمنظمات أو من ينوب عنهم. ويعمل على تعزيز وحدة الاتحادات الشعبية والنقابية (موقع منظمة التحرير الفلسطينية، 2021). وقد التزمت الاتحادات عقب إنشائها بالميثاق الوطني الفلسطيني، على أن يعمل كل اتحاد على استراتيجية موحدة لتحرير فلسطين، وأسهمت الاتحادات في الدول العربية بتوعية الفلسطينيين في شؤون قضيتهم عبر الفعاليات والنشاطات الوطنية المختلفة، والمؤتمرات العامة القطاعية (موقع دائرة شؤون اللاجئين، 2021).

ودمجت الاتحادات في أنشطتها بين النقابي والسياسي، فأنشأت المؤسسات النقابية لمجتمع الدولة الفلسطينية، لرعاية حقوق العاملين معيشيًا واقتصاديًا واجتماعيًا، مع وجود الشق الوطني السياسي المتمثل بالتعبئة السياسية وتدريب الكوادر على السياسية وإعدادها للعمل القيادي، وممارسة الديمقراطية في أطرها التنظيمية (وكالة وفا، 2021)، ومن الأمثلة على الاتحادات التي نشأت في فترة تبلور فكرة دائرة التنظيم الشعبي اتحاد المعلمين الذي نشأ في آب/أغسطس من عام 1969، وتولى مهمة تطوير العملية التعليمية للفلسطينيين في الشتات، ورفد الثورة الفلسطينية بالكوادر المثقفة التي انضمت لقواعد الثورة الفلسطينية، وشكّل أحد قواعد (م.ت.ف) بفعل انتشار المعلمين في أقطار متعددة، وساهم الاتحاد في بناء علاقات مع اتحادات ونقابات تدعم حقوق الشعب الفلسطيني في العالم (محيسن، 2018، ص44-50).

4. **بعد إعلان برنامج النقاط العشر (بذرة مشروع الدولة):** بدأ تراجع الاهتمام بالتنظيم الشعبي بشكل جزئي على صعيد المجلس الوطني الفلسطيني بعد إعلان برنامج النقاط العشر، الذي برزت فيه نوايا تأسيس الكيانية الفلسطينية في الدورة الثانية عشرة، التي عقدت في القاهرة في الأيام 1 - 1974/6/8، فلم يصدر المجلس أي قرار حول التنظيم الشعبي رغم وجود ممثلين عن الدائرة في المجلس، وأحال الأمر بعد عشر سنوات من آخر جلسة تناولت آليات التنظيم الشعبي وراجعت عمل الدائرة، للمجلس المركزي الذي تطور من لجنة مركزية إلى مجلس عام 1984 بقرار من المجلس الوطني لمناقشة التطورات على الساحة الفلسطينية،

1- وتتمثل في: الاتحاد العام لطلبة فلسطين، الاتحاد العام لعمال فلسطين، الاتحاد العام للمرأة الفلسطينية، الاتحاد العام للكتاب والأدباء الفلسطينيين، الاتحاد العام للفنانين التعبيريين الفلسطينيين، الاتحاد العام للاقتصاديين الفلسطينيين، الاتحاد العام للمعلمين الفلسطينيين، الاتحاد العام للحقوقيين الفلسطينيين، الاتحاد العام للأطباء والصيادلة الفلسطينيين، الاتحاد العام للمهندسين الفلسطينيين، الاتحاد العام للفلاحين التعاونيين الزراعيين الفلسطينيين، المجلس الأعلى للشباب والرياضة.

وصدر بعد ذلك قرار من المجلس الوطني في دورة الجزائر عام 1987 بتعديل هيكلة المجلس، ليضم الاتحادات الشعبية بواقع 11 مقعدًا من أصل 93 (اشتية، 2018).

اهتم المجلس المركزي بالاتحادات والمنظمات الشعبية في جلساته، ولكن قراراته جاءت في نحو لا يكمل ما توصل له المجلس الوطني حول صيغة دائرة التنظيم الشعبي الواردة في قراراته، وخصوصًا دورة عام 1973، فلم تعكس قرارات المجلس المركزي العمل ضمن دائرة منظمة للتنظيم الشعبي، بل تناول الاتحادات والعمل الشعبي بشكل عام، وضرورة تعزيز دورها الميداني في الانتفاضة، وتوضّح هذا الدور في الدورة الرابعة للمجلس المركزي، التي عقدت في بغداد بعد ما يقارب شهرًا على انطلاق الانتفاضة الأولى بتاريخ 7 - 1988/1/9، حيث أصدر المجلس قرارًا: «بتعزيز اللجان الشعبية ولجان العمل الوطني في جميع مواقع المواجهة في فلسطين المحتلة، وفي المخيمات والقرى والمدن والجامعات والمعاهد والمدارس والمؤسسات والهيئات الشعبية وغيرها من مواقع النضال الجماهيري الأخرى»، دون توضيح هذه الآلية، ومن المسؤول عن متابعتها، فيما ذكرت جلسة المجلس الخامسة في 1988/7/31 آلية المشاركة في الانتفاضة عبر انخراط الفئات الاجتماعية المختلفة طلابًا، وعمالًا، وملّاكًا ومزارعين وحرفيين وأكاديميين وتجاراً وموظفين، في النضال الشعبي ضد الاحتلال (وكالة وفا، 2021).

وفي الدورة السادسة التي عقدت في تونس بتاريخ 1989/03/31 ركّز المجلس أيضًا على: «دور التنظيمات الجماهيرية، بدءًا من القيادة الوطنية الموحدة، مرورًا باللجان الشعبية، والمجموعات الضاربة، والأطر العمالية والأكاديمية والنسائية والطلابية والفعاليات الاقتصادية والتجارية والزراعية والصحية؛ وتوحيدها من خلال المجالس العليا، واللجان الوطنية الموحّدة في مختلف المناطق، وبقدرتها على التصدي بكفاءة عالية لإحباط المناورات الإسرائيلية، التي تطرح تحت عناوين مضللة، مثل: الانتخابات البلدية والإدارة الذاتية التي تستهدف إيجاد بدائل وهمية لـ (م.ت.ف)»، وأكد المجلس أيضًا في دورته الثامنة التي عقدت في تونس بتاريخ 1990/10/12، على أهمية القيادة الوطنية الموحدة، واللجان الشعبية والمتخصصة، وتعميق الطابع الجماهيري للانتفاضة، وتوطيد الوحدة الوطنية بين أطياف الشعب الفلسطيني.

كما دعا المجلس المركزي في جلسته التاسعة التي عقدت في تونس من 21 –1991/4/24 «إلى تعزيز دور القيادة الوطنية الموحدة وكل الهيئات، وتوسيع إطاراتها لضمان مشاركة الجميع في الانتفاضة، وتطوير دور المنظمات الجماهيرية وتوحيدها».

لم يبدِ المجلس الوطني طوال هذه الفترة اهتمامه في الاتحادات الشعبية، سوى الحديث عن ضرورة تعزيز دورها الميداني في الانتفاضة، وجاء ذلك في الدورة التاسعة عشرة للمجلس الوطني الفلسطيني التي عقدت في الجزائر بتاريخ 12 - 1988/11/15، باعتبارها أول دورة بعد انطلاق الانتفاضة الشعبية الأولى عام 1987، والتي أعلنت فيها وثيقة الاستقلال، ودعت إلى دعم الانتفاضة من خلال «تعزيز وتطوير اللجان الشعبية والأطر الجماهيرية والنقابية المختلفة من أجل سيادة فعاليتها ودورها، بما في ذلك المجموعات الضاربة والجيش الشعبي»(صالح، 2014، ص298) ولم تتطرق إلى الاهتمام بالدائرة وما تم بناؤه. وانصب الاهتمام في اجتماعات المجلس الوطني على التطورات على الساحة الدولية والقرارات الأممية والمؤامرات والمشاريع السياسية المطروحة، ومشاركة (م.ت.ف) في المؤتمرات الدولية والاهتمام بفكرة إقامة الدولة.

5. **ما بعد اتفاق أوسلو:** مع تأسيس السلطة الوطنية الفلسطينية، تراجع ثقل مؤسسات (م.ت.ف) بشكل عام بدءًا من المجلسين الوطني والمركزي مرورًا بقاعدة هرم (م.ت.ف) ومؤسساتها ودوائرها، بعدما نقلت مراكزها إلى الضفة الغربية وقطاع غزة، وعزلت عن امتدادها في الشتات الفلسطيني، وزاد تهميش المجلس الوطني الفلسطيني كجهة تشريعية تتابع وضع الدوائر المختلفة، من خلال اجتماعات دورية بحضور ممثلي هذه الدوائر الأعضاء في المجلس.

وفي ذات الوقت؛ زاد الاهتمام ببناء مؤسسات الدولة الفلسطينية، وتعاظمت الحاجات المطلبية، ونشأت قطاعات جديدة في كنف مشروع الدولة، فبدأ الاتجاه نحو الأهداف النقابية الاجتماعية والمعيشية والاقتصادية، على حساب العمل السياسي الشعبي المرتبط بالمشروع التحرري والنضال ضد الاحتلال، وفي ظل ضعف ثقل (م.ت.ف) لحساب السلطة تلاشى الالتفاف الشعبي حولها، وازداد تهميش مؤسساتها التي باتت تحمل أنظمة ولوائح داخلية تتناقض مع الواقع الذي خلقته السلطة الفلسطينية، ومنها دائرة التنظيم الشعبي التي لم تستدرك تحولات المرحلة، ولم تتكيف معها بالشكل المطلوب، وأصبحت تفقد السيطرة والدور القيادي في ظل غياب مجلسها المركزي، وتسارع تأسيس النقابات وترهل الاتحادات، وهنا أصبحت الدائرة تعمل كداعم ومراقب على الاتحادات، وتشرف على انتخاباتها أكثر من كونها مظلة سياسية جماهيرية عليا تقود هذه الاتحادات وتوجهها وتربطها بالمشروع التحرري (موقع منظمة التحرير الفلسطينية، 2021)، فلم تواكب هذه التحولات وعلى رأسها الحاجة إلى دمج الاتجاهين السياسي الجماهيري والنقابي المؤسسي في عمل الاتحادات الشعبية، وأغفلت التجديد وتحديث الأنظمة وأدوات العمل التي تمكنها من ضم النقابات واستيعابها

داخل الاتحادات، وتحقيق الوحدة مع فروع بعض الاتحادات داخل الوطن.

وفي ظل تراجع دور الدائرة، دعا المجلس المركزي لـ (م.ت.ف) الذي عقد 18 جلسة بعد اتفاق أوسلو إلى تفعيل أطرها بشكل عام في أكثر من جلسة، وخصص التنظيم الشعبي في بعض الجلسات منها الدورة الحادية والعشرون التي عقدت في رام الله تحت عنوان: (وثيقة الاستقلال والدكتور جورج حبش والشاعر محمود درويش) بتاريخ 23 - 2008/11/24 حيث دعا فيها إلى تطوير وتفعيل مؤسسات (م.ت.ف)، ودمقرطة دوائرها ووضع أسس الشراكة والديمقراطية ومنها الاتحادات الشعبية. (موقع المجلس الوطني الفلسطيني،2017) ودعا المجلس في الدورة الرابعة والعشرين التي عقدت في رام الله بتاريخ 16 - 2011/03/17 إلى تجديد أطر المنظمات الشعبية وكواردها من خلال إجراء انتخاباتها وعقد مؤتمراتها لتلبية الاستحقاقات التنظيمية والبرامجية المترتبة. (موقع المجلس الوطني الفلسطيني، 2017). وفي الدورة الثلاثين التي عقدت في رام الله بتاريخ 29 تشرين أول/ أكتوبر 2018، التي أطلق عليها «دورة الخان الأحمر»، أصدر المجلس بيانًا تضمّن في بنده الثامن عشر قرارًا بإعادة تشكيل وبناء المجلس المركزي الأعلى للمنظمات الشعبية الفلسطينية، وتوفير الإمكانات للاتحادات الشعبية والنقابات للقيام بمهامها الوطنية والمهنية في أماكن تواجد الشعب الفلسطيني كافة، لتجديد هياكلها ديمقراطيًا، وذلك في إطار تفعيل المنظمات الشعبية. (موقع المجلس الوطني الفلسطيني، 2018). إلا أن قرارات المجلس لم تنفذ، وظلّت الدائرة تعاني من مشاكل متجذّرة على صعيد الشقّين السياسي والنقابي.

أما المجلس الوطني فقد عقد جلسة واحدة بعد توقيع اتفاق أوسلو، عام 2018، قرر فيها بناء على توصية الفصائل إلغاء كوتة اللجان الشعبية في النظام الانتخابي للانتخابات القادمة للمجلس، ومنح هذه المقاعد لصالح مقاعد الفصائل.

ثانياً: أبرز الإشكاليّات والتحدّيات التي تواجه الاتحادات الشعبية بعد اتفاق أوسلو

وصل عدد الاتحادات الشعبية والنقابات بعد اتفاق أوسلو إلى 16 اتحادًا ونقابة مهنية تابعة لدائرة التنظيم الشعبي التي يرأسها واصل أبو يوسف، وهو عضو اللجنة التنفيذية لـ(م.ت.ف)، والأمين العام لجبهة التحرير الفلسطينية. وركّزت في عملها على الجانبين الجماهيري والنقابي، لكن تحولات الدور والمكانة حوّلت غالبية دورها للاتجاه النقابي، وأغفلت الجانب الجماهيري النضالي المتعلق بتعبئة الجماهير، وتدريب الكوادر، وإعدادها للعمل السياسي والنضالي كجزء من المشروع التحرّري لـ (م.ت.ف).

الهيكل التنظيمي لدائرة العمل والتنظيم الشعبي في منظمة التحرير الفلسطينية[2]

بعد اتفاق أوسلو، انتقلت دائرة التنظيم الشعبي لفلسطين مع تأسيس السلطة الفلسطينية، وأصبحت كغيرها من دوائر (م.ت.ف) تمرّ بمشاكل تنظيمية وتمثيلية أدت إلى تراجع دورها وتمثيلها، وأبرز هذه المشاكل:

1. استمرار تعطل بعض الاتحادات

هنالك اتحادات لم تعد فاعلة منذ عقود، مثل اتحاد الحقوقيين الفلسطينيين الذي تأسس عام 1975، وعقد خمس مؤتمرات قبل اتفاق أوسلو، وانتقلت الأمانة العامة له لقطاع غزة، حيث جمدت أعماله إلى أن توفي 8 من أعضاء مجلسه الإداري البالغ عددهم 23 عضوًا، وتوفي 4 من أصل 9 أعضاء يشكلون الأمانة العامة (موقع منظمة التحرير الفلسطينية، 2021). كذلك الاتحاد العام لطلبة فلسطين، الذي نشأت جذوره مع الانتداب البريطاني عام 1920، مرورًا بعقد المؤتمر الأول عام 1936 (الموسوعة الفلسطينية، 2021)، واستمر نشاطه إلى ما بعد النكبة، بالتحديد

2- هذا الرسم التوضيحي كان بناء على عدة مصادر، فقد لفت الانتباه عدم وجود كل مكونات دائرة العمل والتنظيم الشعبي في الموقع الرسمي لمنظمة التحرير (موقع المنظمات الشعبية 2019؛ موقع منظمة التحرير).

عام 1959، حيث انخرط ضمن صفوف (م.ت.ف)، وعقد ما يقارب 10 مؤتمرات حضر بعضها قادة المنظمة، وأجرى آخر انتخابات عام 1990. ونتيجة تأسيس السلطة الفلسطينية بات التركيز في الداخل على أذرع الفصائل الطلابية التي تشكّل الحركة الطلابية في الجامعات الفلسطينية في الأراضي المحتلة عام 1967 (مشتهى وآخرون، 2020). وتعطل ما يقارب 39 من فروع الاتحاد البالغة 49 فرعًا (عزم، 2018، ص115).

أما الاتحاد العام للأطباء والصيادلة الفلسطينيين، الذي تأسس عام 1968، فلم يعد فاعلًا في الساحة الفلسطينية في الداخل، رغم استمرار عمل فروعه في الشتات الفلسطيني، بينما حلّت نقابة الأطباء التي تأسست في القدس وعمان عام 1954 (نقابة الأطباء، 2021)، وفي غزة نقابة أخرى تأسست عام 2013 (أمان،2020، ص9-10)، ونقابة الصيادلة التي تأسست أيضًا في القدس وعمان عام 1957، كنقابات منفردة لا تتبع للاتحاد، وتأثرت بالمتغيرات السياسية، ومنها احتلال الضفة الغربية عام 1967، حيث تجمد عمل نقابة الصيادلة بمركز القدس، وأعيد العمل به عام 1973، وجرت انتخابات وفاز محمد الفتياني كأول رئيس للنقابة في ذلك الوقت (نقابة الصيادلة، 2021).

2. غياب الاختيار الديمقراطي الحر

في ظل ضعف وترهل الاتحادات الفعالة، تغيب الأجواء الديمقراطية عن واجهتها؛ نظرًا لعدم تنظيم الانتخابات الديمقراطية، وتدخل جهات خارجة عن الاتحادات لتعيين الأمناء العامين بالتزكية، أو التعيين في إطار الكوتة الحزبية، مثل تعيين الأمين العام لاتحاد المعلمين سائد ارزيقات الذي كان يشغل منصب مدير مدرسة حكومية (طميزي، 2021)، وهذا يؤدي إلى تكريس الهيمنة وتضارب المصالح (مسارات، 2014، ص19). كما ويسود نظام انتخابي قديم يتم فيه اختيار الهيئة الإدارية والأمانة العامة للاتحادات، من خلال مؤتمر عام يحرم أعضاء الاتحادات من حقهم في التصويت، ويشكل مدخلًا للتدخل الخارجي في أعمال الاتحادات بحضور شخصيات سياسية خارجية له، وأحيانًا تكون هذه المؤتمرات لغرض إعلان أمانة عامة جديدة متفق عليها مسبقًا، مثل انتخابات اتحاد المعلمين عام 2019، الذي عينت فيه مركزية حركة فتح سائد ارزيقات أمينًا عامًا للاتحاد، وأعلن عن ذلك في مؤتمر الاتحاد السادس الذي حضره الرئيس محمود عباس ورئيس الوزراء محمد اشتية، حيث كان المؤتمر بهدف انتخاب الأمين العام، إلا أن عضوَيْ مركزية حركة فتح عزام الأحمد وتوفيق الطيراوي قد أبلغا المرشحين بأن قرار انتخاب الأمين العام لن يتم عبر صندوق الاقتراع، وأنه سيتم تزكيته من خلال اللجنة المركزية لحركة فتح (صفا، 2021).

وقد حرم غياب الديمقراطية الكثير من الكفاءات والناشطين من قيادة الاتحادات بسبب عدم انتمائهم إلى فصائل، كما أفرز ذلك تعيين بعض الأمناء أو أعضاء أمانة عامة على أساس انتمائهم الحزبي، مثل الأمين العام لاتحاد نقابات عمال فلسطين شاهر سعد، الذي يشغل المنصب منذ عام 1997 (بواطنة، 2021). وتأثر الاتحادات بالانقسام السياسي، فأصبحت ساحة للصراع والتنافس الفصائلي، وهنا نشأت وتعاظمت أزمة بحث الاتحادات عن هويتها الحزبية على حساب هدفها النقابي والشعبي المستقل.

الاتحاد	آخر انتخابات	آلية الانتخاب
الاتحاد العام للفلاحين والتعاونيين الفلسطينيين	2015	المؤتمر العام الثالث للاتحاد. (وكالة دنيا الوطن، 2015)
اتحاد نقابات عمال فلسطين	2021	تزكية شاهر سعد أمينًا عامًا للاتحاد للمرة السادسة. (شبكة قدس الإخبارية، 2021)
الاتحاد العام للمرأة الفلسطينية	2009	المؤتمر العام الخامس. (وكالة وفا، 2009)
الاتحاد العام للكتاب والأدباء الفلسطينيين	2019	مؤتمر عام. (أمان،2020، ص23)
الاتحاد العام للفنانين التعبيريين الفلسطينيين	2015	تعيين الأمين العام بالتزكية من مفوضية حركة فتح. (بوابة الهدف الإخبارية، 2015)
الاتحاد العام للاقتصاديين الفلسطينيين	2019	مؤتمر عام عقد في رام الله. (وكالة دنيا الوطن، 2019) والانتخابات التي سبقتها كانت عام 1989 (أمان،2020، ص22)
الاتحاد العام للمعلمين الفلسطينيين	2019	تعيين من قبل مركزية حركة فتح رغم تنظيم المؤتمر السادس. (وكالة وفا، 2019)
الاتحاد العام للمهندسين الفلسطينيين	2017	مؤتمر عام، واختيار نقيب المهندسين لأمانة الاتحاد والأمانة العامة بالتزكية بناء على توافق وطني وفصائلي. (نقابة المهندسين، 2017)

المجلس الأعلى للشباب والرياضة	2011	تشكل المجلس بمرسوم رئاسي مع تحديد الرئيس والأعضاء. (وكالة وفا، 2011)
الاتحاد العام للأشخاص ذوي الإعاقة	2018	المؤتمر العام التأسيسي للاتحاد (وكالة معًا، 2021)

الجدول (1): تاريخ الانتخابات الأخيرة وآليتها في الاتحادات الفعالة

3. غياب الاستقلالية النقابية والسياسية

من معالم هذا التدخل إقامة المؤتمرات العامة للاتحادات برعاية شخصيات حكومية أو حزبية، وحضورهم لها وللعملية الانتخابية، ويتناقض ذلك مع ما تسعى له الاتحادات من استقلالية نقابية في نظامها وعضويتها وقيادتها، وهذه إحدى مؤشرات السيطرة على هذه الاتحادات التي أصبحت تتبع سياسيًا لتيارات وشخصيات، وتصدر بيانات موقف مساندة للقرار السياسي، وأثر نفوذ الشخصيات السياسية والحزبية على التوجهات النقابية، وعلى عملية صنع واتخاذ القرارات المرتبطة بالتحركات النقابية المطلبية التي يكفلها القانون الأساسي، وأصبحت الحاجة للموازنة والدعم المالي لإقامة الفعاليات سببًا لتبعية بعض الاتحادات للسلطة، أو لشخصيات سياسية أو رجال أعمال.

ومثال ذلك اتحاد المعلمين الفلسطينيين، الذي لا يمثل المعلمين باختيارهم بل دون إرادتهم، كون الأمانة العامة للاتحاد يتم تعيينها من قبل مركزية حركة فتح، أو شخصيات حكومية نافذة دون إجراء انتخابات حرة ونزيهة تضمن حق المعلمين في اختيار ممثليهم، وهذا يخالف قواعد وأسس العملية الديمقراطية والنظام الأساسي للاتحاد، ولذلك بات الاتحاد يقف بشكل علني في وجه أي حراك يقوم به المعلمون ويثبطه كما تعامل مع حراك المعلمين عام 2016، وبذلك فالاتحاد قد خالف الأسس التي قام عليها عندما تحول إلى أداة بيد الحكومة، ووسيلة لتحقيق المكاسب لشخوصه، وبعدما حاول المعلمون طرق أبوابه وطالبوا بتعديل النظام الداخلي، وخصوصًا النظام الانتخابي الضامن لصوت المعلم في الاختيار الحر والنزيه قوبلوا بالرفض، وبفعل ذلك لجأت مجموعة من المعلمين إلى البحث عن تأسيس نقابة للمعلمين الفلسطينيين من خلال تأسيس لجان تنسيقية في المناطق، وقوبلت الفكرة بمعارضة وملاحقة رسمية أدت إلى إجهاضها. (صنوبر، 2021).

كما وساهم الانقسام السياسي إلى انفصال الاتحادات بين الضفة الغربية وقطاع غزة، وانقسام النقابات المهنية التي تأسست بعد ذلك، وقلل الانقسام من فرص إعادة إحياء الاتحادات الشعبية نتيجة تأسيس أجسام نقابية خاصة بقطاع غزة، نظرًا لاختلاف التيارات السياسية التي تقود الحكومة بين الضفة الغربية وقطاع غزة من جهة، وهيمنة الفصائل على الاتحادات والنقابات، أو في ظل الانقسام الحكومي الذي ساهم في تغير المرجعيات الخاصة بالمطالب النقابية، مثل اتحاد الأطباء، حيث نشأ اتحاد خاص بالأطباء في المحافظات الجنوبية عام 2013، ولها نقيب يختلف عن نقابة الأطباء في القدس كما ذكر سابقًا.

كما عمدت السلطة إلى استخدام التشريعات المحلية للبت بشأن المؤسسات التابعة لـ (م.ت.ف)، فقد صدرت قرارات بقانون لإجراء تعديلات تتعلق بمؤسسات (م.ت.ف) دون العودة للوائحها. على سبيل المثال، قرار بقانون صدر عن الرئيس لإعادة تشكيل المجلس الأعلى للشباب والرياضة، رغم أنه يتبع لدائرة التنظيم الشعبي التي تعود مرجعيتها القانونية للمجلس الوطني (وكالة وفا، 2011).

4. فقدان تمثيل الفلسطينيين في الشتات

باتت الاتحادات الشعبية لا تمثل الكل الفلسطيني، وخصوصًا مناطق الشتات بعد انتقال ثقلها ومركزها إلى الوطن، وزاد عدم تمثيل الشتات في الانتخابات العامة من غيابها، ومن الأمثلة على فقدان عمل الاتحادات وامتدادها في الشتات الفلسطيني اتحاد طلبة فلسطين، الذي حُلَّ أكثر من 40 فرعًا له في دول العالم، ولازال يعمل في بعض الدول منها الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا، وعقد آخر مؤتمر له عام 1990، ومن أسباب تفككه اختلاف وجهات النظر بين مؤيد ومعارض لأوسلو، وإهمال (م.ت.ف) للشتات (عزم، 2019، ص 50-53)، وأدى تراجعه إلى ضعف في العمل الطلابي في الشتات، وخلل على مستوى متابعة أمور الطلبة، ووسط ذلك حاولت بعض فروع الاتحاد البقاء وممارسة الدور مثل الفرع في بريطانيا، إلا أن انفصال هذه الفروع عن الاتحاد أدى إلى ضعفها ومحدودية دورها.

جرت محاولات عديدة لرأب الصدع وملء الفجوة التي خلفتها الاتحادات الشعبية بعد تفككها في الشتات، وخصوصًا اتحادات العمال والطلاب، إذ نشأت جمعيات ومؤسسات نقابية فلسطينية، ومنها تلك التي نشأت في أوروبا، مثل تجمع الأطباء الفلسطينيين في أوروبا عام 2008، وتجمع المهندسين الفلسطينيين في أوروبا عام 2013، وتجمعات العمال والمهنيين والمعلمين، وساهمت هذه الأطر في لعب دور لتأطير الكوادر في مصلحة القضية الفلسطينية (رجب، 2017).

5. التشتت النقابي

شهد عام 1996 أول ممارسة للحقوق المدنية والسياسية، حيث عقدت انتخابات للمجلس التشريعي الفلسطيني، وفي ذات الوقت بدأ تطبيق قيم المواطنة، والعلاقة المبنية على الحقوق والواجبات بين المواطن والحكومة الفلسطينية، في المجالات الاجتماعية والاقتصادية، وظهرت الحاجة لوجود جهات مطلبية مستقلة، تناضل من أجل الحقوق النقابية والمعيشية. وفي ظل ضعف الاتحادات وتبعيتها، وعدم مقدرتها على ممارسة الدور الاجتماعي والنقابي، نشأت نقابات معارضة لها مثل اتحاد النقابات المستقلة، الذي يضم عددًا من النقابات المهنية التي نشأت بعد أوسلو، وهذا ما ساهم في التشتت النقابي (طميزي، 2021).

ومن أسباب التشتت النقابي أيضًا، وجود انشقاقات في الاتحادات الفعالة، بسبب خلافات على إدارتها أو سياساتها، ومنها اتحاد عمال فلسطين، الذي نشأ قبل نشوء (م.ت.ف)، حيث نشأ اتحاد آخر وهو نقابات عمال فلسطين بداية التسعينيات، وحصل على اعتراف رسمي من منظمة التحرير، واعتبر ذراعًا للاتحاد داخل الوطن، وارتبط بعلاقة مع الاتحاد العام لنقابات العمال الإسرائيلية «الهستدروت»، وبعد عودة (م.ت.ف) إلى فلسطين ترسخ الخلاف بين الاتحادين على هذه القضية، وقضايا تمثيلية لينتج «ازدواجية في التمثيل النقابي» (مسارات، 2014، ص19) للفئات المهنية بين الاتحادين، لتنقسم عضوية النقابات الصغيرة بينهما في ظل وجود هيكلين منفصلين، وأمين عام لكل اتحاد، وجرت محاولات عديدة لرأب الصدع الذي أصاب الجسم النقابي، وحل الخلافات بمبادرات من المجتمع المدني وغيره، لكنها توجت بالفشل (طميزي، 2021).

مع بداية 2003 بدأت لجان عمالية مستقلة بالنشوء وتنظيم انتخابات دون الانضمام لاتحاد عمال فلسطين، على سبيل المثال مصلحة نقابة المياه التي تنظم انتخابات دورية دون الانضمام للاتحاد، وذهبت اللجان العمالية المستقلة إلى تأسيس اتحاد في عام 2007 هو «اتحاد النقابات المستقلة»، وهذا الاتحاد فتح المجال للعديد من الناشطين ليكونوا أعضاء فيه، وضم رؤساء نقابات من جميع الأطياف؛ لأنه اعتمد على الانتخابات وليس على أساس كوتة حزبية، ولم يعترف به رسميًا حتى 2011 بعد البدء بـ «عهد التعددية النقابية» حيث اعترف فيه، وأصبح بذلك ثلاثة اتحادات للعمال هي: اتحاد عمال فلسطين، اتحاد نقابات عمال فلسطين، اتحاد النقابات المستقلة (بواطنة، 2021).

تأتي أهمية التعددية النقابية من كونها تعزز موقف العمال النقابي لنيل حقوقهم، لكنّ هنالك فرقًا بين التعددية النقابية وبين التشتت النقابي، وما تشهده فلسطين هو حالة من التشتت

النقابي، وقد استفادت الحكومة من هذا التشتت في تمرير قوانين تمس بالعمال، منها قانون الحد الأدنى للأجور الذي أقر عام[3] 2012، حيث وقعت اتفاقًا مع اتحادين من أصل ثلاث اتحادات وافقت على القانون في ذلك الوقت هما اتحاد عمال فلسطين، واتحاد النقابات المستقلة، فيما عارض اتحاد نقابات عمال فلسطين القانون ورغم ذلك تم تمريره. وتعاملت في نفس الإطار مع قانون الضمان الاجتماعي، وبذلك فالنقابات لم تستخدم التعددية لتقوية موقفها فيما يتعلق بالقضايا النقابية.

6. سيادة البيروقراطية الإدارية وضعف الشفافية والنزاهة المساءلة

لازالت هذه الاتحادات ترى الواقع والمستقبل بأدوات الماضي، ولا تواكب التطورات التي أحدثها الواقع السياسي على التركيبة الاجتماعية والاقتصادية للمجتمع الفلسطيني. فقد ظهر في دراسة (أمان، 2020، ص40) بأن 13 من الاتحادات والنقابات الـ 23 التي جرى عليها المسح ليس لها خطة استراتيجية. وبعض الاتحادات لها أكثر من مرجع إلكتروني على الشبكة العنكبوتية، أو عدم وجود موقع إلكتروني رسمي، وفي ذات الدراسة التي أجراها ائتلاف أمان أظهرت بأن 8 منها ليس لديها مواقع إلكترونية، و13 اتحادًا ونقابة لا يتوفر لديها تقرير سنوي. وهذا يشير إلى أن بعض الاتحادات لا تطور آلياتها في مواكبة الاحتياجات النقابية للفئات الاجتماعية والوظيفية، في ظل ضعف التمثيل وسيادة المركزية الإدارية بفعل الاعتماد على المؤتمرات العامة التي تحكمها الكوتا الحزبية، وتهيمن عليها الأحزاب، ومنها حركة فتح، عبر مفوضية الاتحادات الشعبية، ولها هياكل إدارية قديمة لا تتلاءم مع احتياجات قطاعاتها، ولا تنعكس مع أهدافها ونشاطاتها، ومنها من لا تعمل في إطار خطة استراتيجية معدة.

الخاتمة

مرّت فكرة التنظيم الشعبي بعدة مراحل منذ نكبة فلسطين إلى ما بعد اتفاق أوسلو، حيث تحوّلت من العمل غير المنظم إلى العمل الجماعي المنظم تنظيمًا شعبيًا، ومن ثم تراجعت بفعل التحولات السياسية فعادت إلى اتحادات مشتتة وضعيفة وتستخدم كأدوات سياسية وحزبية، وخسارة دور الاتحادات في الشتات تعني ضياع القاعدة الشعبية للمنظمة، وتشظي دور الدبلوماسية الشعبية في الترويج للقضية في إطار مشروع التحرر في دول الشتات.

ولم تبدأ عملية التحول في بنية الاتحادات وفعاليتها منذ اتفاق أوسلو، بل كانت قبل ذلك منذ

3- للاطلاع على قانون الحد الأدنى من الأجور من خلال الرابط التالي: http://muqtafi.birzeit.edu/pg/getleg.asp?id=16472

برنامج النقاط العشر والحديث عن فكرة الدولة، ورغم أن الاتحادات أسست لهدف سياسي تمثيلي هوياتي يعبر عن الشعب الفلسطيني، ونضالي يرمي إلى مشاركة القطاعات جميعها في النضال الوطني، إلا أن التغيرات السياسية وعلى رأسها التوجه نحو مشروع الدولة وبناء مؤسساتها، ونقل مركز القيادة من الخارج إلى الداخل، ساهم في حصر هذه الاتحادات وعزلها، وقد زاد ثقل الجانب النقابي المطلبي المرتبط بأوضاع القطاعات، والذي يعبر عن رغباتها وحاجاتها على حساب الجانب الجماهيري النضالي. وبعد اتفاق أوسلو تراجع الالتفاف حول الاتحادات ومن ثم تهميشها، حيث نشأت مؤسسات حكومية وأسست مرجعيات جديدة بإطار قانوني مختلف، أدى إلى اغتراب الاتحادات، ففقدت قواعدها الشعبية، وأخفقت في العمل النقابي المطلبي؛ نظرًا لانعدام استقلاليتها وبيروقراطية أدواتها؛ ولطبيعتها السياسية ولخضوعها للكوتة الحزبية.

نتيجة لضعف الدور النقابي المطلبي، باتت معظم الاتحادات تمثل قلة قليلة من القاعدة القطاعية الواسعة التي من المفترض أن تنتمي لها بعدما شهدت عزوفًا عن الالتحاق بها، نظرًا لفقدان قدرتها وإرادتها على ممارسة النشاط المطلبي الحر الذي يحقق مطالب أعضائها، ويعبر عن همومهم وقضاياهم المعيشية، وبعدما توجهت بعض الاتحادات إلى الالتفاف على مطالب قاعدتها، والوقوف بجانب الحكومة وصناع القرار على حساب حقوق أعضائها.

المصادروالمراجع

المراجع العربية

أبـو فخـر، صقـر. (2008). مراجعـة كتـاب: الحركـة العماليـة العربيـة الفلسـطينية وتنظيمهـا النقـابي بعـد النكبـة (مذكـرات) لــ صـبري ديـب بـدر، مجلـة الدراسـات الفلسـطينية. المجلـد 19. العـدد (74-75).

اشـتية، محمـد. (2018). المجلـس المركـزي لمنظمـة التحريـر الفلسـطينية. مركـز أبحـاث منظمـة التحريـر الفلسـطينية. تـم الاسـترجاع مـن الرابـط https://bit.ly/3q9u5QX

الائتـلاف مـن أجـل النزاهـة والمسـاءلة (أمـان). (2020). الحوكمـة والنزاهـة والشـفافية والمسـاءلة في الاتحـادات الشـعبية والنقابـات المهنيـة في فلسـطين. رام اللـه، فلسـطين.

بوابـة الهـدف الإخباريـة. (2015). «مـوسى حافـظ أمينـا عامـا للاتحـاد العـام للفنـان الفلسـطيني». تـم الاسـترجاع مـن الرابـط https://bit.ly/2PNMFel

رجـب، منـذر. (2017). «تاريـخ العمـل النقـابي الفلسـطيني». مدونـات الجزيـرة. تـم الاسـترجاع مـن الرابـط https://bit.ly/3F57AkB

شـبكة قـدس الإخباريـة. (2021). «بـدون انتخابـات.. غضـب وانتقـادات لتزكيـة شـاهر سـعد أمينـاً عامـاً لنقابـات العـمال». تـم الاسـترجاع مـن الرابـط https://bit.ly/3GcNS7F

شـحادة، يوسـف. (1973). الواقـع الفلسـطيني والحركـة النقابيـة، بـيروت: مركـز الأبحـاث في منظمـة التحريـر الفلسـطينية.

دنيـا الوطـن الإخباريـة. (2019). «الاتحـاد العـام للاقتصاديـين الفلسـطينيين يعقـد جلسـته الختاميـة لمؤتمـره العـام» https://utm.guru/ufb1n

دنيـا الوطـن للأنبـاء. (2015). «تحـت رعايـة رئيـس دولـة فلسـطين اختتـام أعـمال المؤتمـر العـام الثالـث للاتحـاد العـام للفلاحـين والتعاونيـين الزراعيـين الفلسـطينيين» https://utm.guru/ufb1o

صالـح، محسـن. (2014). منظمـة التحريـر الفلسـطينية والمجلـس الوطنـي الفلسـطيني (تعريـف- وثائـق- قـرارات). بـيروت: مركـز الزيتونـة للدراسـات والاستشـارات.

صحيفـة الحـدث. (2018). «اتحـاد الكتـاب والأدبـاء الفلسـطينيين ينجـز انتخاباتـه بعـد حالـة التراجـع التـي مـر بهـا مؤخـرا». تـم الاسـترجاع مـن الرابـط https://bit.ly/2PCqhor

عـزم، أحمـد. (2016). «الاتحـادات الشـعبية: فرصـة فلسـطينية سـانحة». صحيفـة الغـد الأردنيـة. تـم الاسـترجاع مـن الرابـط https://bit.ly/2Y1nb1T

عـزم، أحمـد. (2019). الشـباب الفلسـطيني مـن الحركـة إلى الحـراك *1908-2018*، ط1. البـيرة: المركـز الفلسـطيني لأبحـاث السياسـات والدراسـات الاسـتراتيجية (مسـارات).

عسـاف، عمـر. (2013). الديمقراطيـة الفلسـطينية بـين الخطـاب والممارسـة: منظمـة التحريـر الفلسـطينية وأطرهـا *1964-1993*. المؤسسـة الفلسـطينية لدراسـة الديمقراطيـة (مواطـن).

اللائحة الداخلية للمجلس الوطني الفلسطيني، الباب الثالث (تشكيل اللجان).

محيسن، جمال. (2015). مسيرة الاتحاد العام للمعلمين الفلسطينيين. القدس. فلسطين.

المركـز الفلسـطيني لأبحـاث السياسـات والدراسـات الاسـتراتيجية- مسـارات. (2014). تصـورات حـول بنـاء وتوحيـد الاتحـادات الشـعبية والنقابـات المهنيـة الفلسـطينية.

مشـتهى، أمـاني، وآخـرون. (2020). «نحـو آليـات ضاغطـة لتفعيـل الاتحـاد العـام لطلبـة فلسـطين». فلسـطين: المركـز الفلسـطيني لأبحـاث السياسـات والدراسـات الاسـتراتيجية «مسـارات».

منظمـة التحريـر الفلسـطينية. «الاتحـاد العـام للحقوقيـين الفلسـطينيين» http://www.plo.ps/1/category/138/

الموسـوعة الفلسـطينية. «الاتحـاد العـام لطلبـة فلسـطين». تـم الاسـترجاع مـن الرابـط https://bit.ly/3ktovEj

الموقـع العـام لنقابـة المهندسـين. (2017). «انتخـاب نقيـب المهندسـين المهنـدس مجـدي الصالـح أمينـاً عامـاً للاتحـاد العـام للمهندسـين الفلسـطينيين». تـم الاسـترجاع مـن الرابـط https://www.paleng.org/?p=18696

موقـع المجلـس الوطنـي الفلسـطيني. (2017). «دورة اسـتحقاق الدولـة الـدورة الرابعـة والعـشرون». تـم الاسـترجاع مـن الرابـط https://utm.guru/ufb0F

موقـع المجلـس الوطنـي الفلسـطيني. (2017). «دورة اسـتحقاق الدولـة الـدورة الرابعـة والعـشرون». تـم الاسـترجاع مـن الرابـط https://utm.guru/ufb0F

موقـع المجلـس الوطنـي الفلسـطيني. (2017). «دورة وثيقـة الاسـتقلال الـدورة الحاديـة والعـشرون». تـم الاسـترجاع مـن الرابـط https://utm.guru/ufb0G

موقع المجلس الوطني الفلسطيني. (2017). «دورة وثيقة الاستقلال الدورة الحادية والعشرون». تم الاسترجاع من الرابط https://utm.guru/ufb0G

موقع المجلس الوطني الفلسطيني. (2018). «بيان المجلس المركزي الفلسطيني- دورة الخان الأحمر والدفاع عن الثوابت الوطنية». تم الاسترجاع من الرابط https://utm.guru/ufb0V

موقع المنظمات الشعبية. «الاتحاد العام لنقابات عمال فلسطين». تم الاسترجاع من الرابط https://popular.org.ps/page-43.html

موقع دائرة شؤون اللاجئين في منظمة التحرير الفلسطينية. «الاتحادات والتنظيمات الشعبية- منظمة التحرير الفلسطينية». تم الاسترجاع من الرابطhttp://plord.ps/post/7190

موقع منظمة التحرير الفلسطينية. «دائرة التنظيم الشعبي- الرؤية والرسالة (المهام)». تم الاسترجاع من الرابط http://www.plo.ps/category/87/1/

موقع منظمة التحرير الفلسطينية. «دائرة التنظيم الشعبي- الرؤية والرسالة (المهام)». تم الاسترجاع من الرابط http://www.plo.ps/category/87/1/

موقع منظمة التحرير الفلسطينية. «دائرة التنظيمات الشعبية». تم الاسترجاع من الرابط http://www.plo.ps/category/87/1/

موقع نقابة الأطباء. «نبذة عن تاريخ النقابة». تم الاسترجاع من الرابط http://www.jma.ps/about/history/.

موقع نقابة الصيادلة. «النقابة في سطور»، تم الاسترجاع من الرابط https://sites.google.com/site/ppasite2/home/about/history

وكالة الأنباء والمعلومات الرسمية (وفا). «قرارات المجلس الوطني الفلسطيني- الدورة الحادية عشر: القاهرة 6-10 كانون ثاني 1973». تم الاسترجاع من الرابط https://info.wafa.ps/ar_page.aspx?id=3252

وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية- وفا (2009). «الاتحاد العام للمرأة يختتم مؤتمره الخامس بانتخاب رئيسة وأمانة عامة جديدة». تم الاسترجاع من الرابط https://utm.guru/ufb0Z

وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية- وفا. «الاتحادات والتنظيمات الشعبية». تم الاسترجاع من الرابط: http://info.wafa.ps/ar_page.aspx?id=3742

وكالـة الأنبـاء والمعلومـات الفلسـطينية- وفـا. (2011). «قـرار رئـاسي بتشـكيل المجلـس الأعـلى للشـباب والرياضـة في منظمـة التحريـر الفلسـطينية». تـم الاسـترجاع مـن الرابـط https://utm.guru/ufb1m

وكالـة الصحافـة الفلسـطينية (صفـا). (2019). «اتحـاد المعلمـين.. صدمـة المؤتمـر السـادس تهـز أكـبر مؤسسـة شـعبية بمنظمـة التحريـر». تـم الاسـترجاع مـن الرابـط https://bit.ly/2ChMUvl

وكالـة معـا الإخباريـة. (2021). «عقـد انتخابـات الاتحـاد الفلسـطيني العـام للأشـخاص ذوي الإعاقـة». https://www.maannews.net/news/2047717.html

المقابلات

- الناشط الحقوقي والنقابي أنس بواطنة، مقابلة بتاريخ 2021/12/08.
- الناشط النقابي عماد طميزي، مقابلة بتاريخ 2021/11/19.
- الناشط النقابي صامد صنوبر، مقابلة بتاريخ 2021/12/10.

النخبة الفلسطينية وتحولاتها في مرحلة أوسلو..
البُنية والدوروالتحديات

عوني فارس

لكل مجتمع نخبه، يولّدها، ويمنحها هامشاً للتأثير، وعادة ما يكون لآراء النخب ومواقفها تداعيات كبيرة على النواحي السياسية والاجتماعية والاقتصادية والفكرية في مجتمعاتها، وكلما راكمت مؤهلات ونفوذاً كانت مكانتها أعلى وتأثيرها أوضح، وقد ظهرت في المجتمع الفلسطيني نخب غطَّت المجالات المختلفة، وساهمت في رسم المشهد العام في فلسطين، لكنَّها تميزت عن باقي نخب منطقتنا، بظهورها في سياق حركة تحرر وطني، حيث ظلت القضية الفلسطينية وما يرتبط بها من تصورات وما تشهده من تطورات هي البيئة التي تولد فيها النخب الفلسطينية وتخوض تجاربها، وتختبر مستوى تأثيرها.

تتناول هذه الورقة النخبة الفلسطينية في مرحلة أوسلو، وتبدأ بإطار نظري عام يناقش تعريف النخبة، وخصائصها، ودورها، وعلاقاتها، ومدارسها، وأهم منظِّريها، ثم تسلط الضوء على النخبة في السياق الفلسطيني، وتكشف عن بنيتها، ومكوّناتها، وخصائصها، ودورها في إعادة تشكيل المجتمع الفلسطيني سياسياً واقتصادياً واجتماعياً وثقافياً، ومكانتها في الصراع مع الاحتلال، وترصد تحولاتها في حقبة أوسلو وما بعده، وجملة العوامل التي أثَّرت فيها، وأهم الأحداث التي عايشتها خلال العقود الثلاثة الماضية، ومواقفها من القضايا المختلفة، وأبرز ما واجهته من تحديات، وتحاول استشراف مستقبلها على ضوء التحولات في المستويات المحلية والإقليمية والدولية.

أولاً: مفهوم النخبة

تُعرَّف النخبة بأنَّها «مجموعة أو فئة قليلة من الناس يحتلُّون مركزاً سياسياً أو اجتماعياً مرموقاً. كما يطلق التعبير على مجموعة تفوقتْ أو اكتسبتْ شهرة في مجال معين، وتجمع هذه الفئة أعظم الكفايات في مجال تخصصها، وقد تكون النخبة حاكمة أو غير حاكمة» (الكيالي، 2007، ص 560)، وهي القوة الأكبر في المجتمع أو في جماعة وظيفية أو منظمة اجتماعية (شعث، 2019، ص 12)، ويهيمن أفرادها على حقول الحياة المختلفة (هلال، 2002، ص 13)، ويتواجدون في مواقع صنع القرار (بدر الدين، 1991، ص 153)، ويتحكمون «بالموارد داخل منظمات المجتمع الهامة، ويشكلون السياسات، ويقودون النشاطات، ويقررون المسائل الهامة المتعلقة بالحكومة والجماعة

والتعليم والمؤسسات المجتمعية الهامة الأخرى» (حمودة، 2015، ص 24)، ويكوّنون «السلطة الحقيقية في الدولة» (صالح، 2019)، وهم نخبة السلطة[1]، ولديهم الإمكانيات اللازمة لفرض تفسيرهم الخاص للنظم السياسية والاجتماعية على العامة (حمودة، 2015، ص 24)، وهم أهل الحل والعقد، الذين يتخذون «القرارات، أو الذين يمارسون نفوذاً على عملية اتخاذ قرارات، تتجاوز حدود المصلحة الفردية، إلى المصلحة العامة، وهم أشخاص يتمتعون بمكانة اجتماعية معنوية، أو سياسية، أو اقتصادية، أو يمتلكون أدوات السيطرة مثل الجيش أو الميليشيا أو يمثلون طوائف دينية أو جماعات عرقية أو قبلية معينة، وهذه الأشياء مجتمعة أو فرادى تؤهلهم لادعاء تمثيل المصلحة العامة» (خضر، 2003، ص 11)، وهم أيضا السُّراتية[2]، أي «الأفراد الذين بيدهم أمر الحل والربط» (حبيب، 1998، ص 33).

ويرى البعض بأن أفراد النخبة يتمتعون «بمستوى أعلى من العلم والمعرفة والخبرة العملية عما تتمتع به غالبية العامة» (حمودة، 2015، ص 24)، ويصوغون «القيم، واتجاهات الرأي والفكر» (حمودة، 2015، ص 26)، كما يمتازون عن بقية المواطنين، بقدرتهم على الوصول إلى الموارد واستغلالها في الحفاظ على واقع ما، أو تغييره لصالح أفراد، أو فئات اجتماعية، أو إثنية أو قومية (هلال، 2002، ص 69)، وتتوفر لديهم سمتان أساسيتان، هما: اتخاذ القرارات أو التأثير فيها، والمكانة الاجتماعية (خضر، 2003، ص 11). في المقابل يرى آخرون أن قوة أفراد النخبة نابعة من قوة الدور والمؤسسة التي يعملون فيها، وليس من قوتهم الذاتية، فهم يصبحون أقوياء عندما يحتلون المناصب (شعث، 2019، ص 12-13)، والنخبة ليست كتلة متجانسة، بل إنها تنبثق عن فئات المجتمع المختلفة، وتعكس خصائص هذه الفئات الفكرية وقناعاتها السياسية (حمودة، 2015، ص24-25)، وليست كياناً قائماً بذاته، ولا تتمتع «بالاستقلال الذاتي، بل تتفاعل مع الجماهير، وتنبثق شرعيتها من خلال هذا التفاعل» (خضر، 2003، ص 37). وتتنوع علاقات أفراد النخبة ببعضهم البعض، فقد تكون ائتلافية أو تصارعية أو تفاوضية، وتتغير «وفق رؤية كل مجموعة لمصالحها، ولما تمثله من قوى اجتماعية» (هلال،2002، ص 7)، ويمكن استبدال نخبة بنخبة أخرى فيما يُطلق عليه البعض بـ «دورة النُّخبات» (بوتومور، 1988، ص 47)، لكن يتعذَّر عدم وجود نخبة في المجتمع (كالهون، 2012، ص 619)، وقد تلجأ النخبة لاستخدام النفوذ في سبيل إدامة سيطرتها، فتسعى لتوليد قاعدة سياسية لها بأساليب ووسائط متعددة قانونية وغير

1- نحت هذا المصطلح تشارلز رايت ميلز C.W. Mills (1916 - 1962) وقصد به مجموعة صغيرة متشابكة من كبار مديري الشركات وأصحاب مناصب حكومية وقادة عسكريين، رأى أنَّهم أمسكوا بصنع القرار في الولايات المتحدة.

2- نسبة إلى قول أبو الأسود الدؤلي:

لا يصلح الناس فوضى لا سراة لهم ... ولا سراة إذا جُهَّالُهم سادوا.

قانونية، مثل التنظيم السياسي، والمال، والعشيرة، وقد تستخدم القوة بحكم استحواذها عليها، وقد تروّج لخطاب معين من خلال وسائل الإعلام والجهاز التعليمي (هلال، 2002، ص 7)، وتنال النخب الشرعية من خلال قبول غالبية المجتمع لها استناداً «إلى القانون، أو الدين، أو التقاليد، أو قواعد التنظيم البيروقراطي، أو الحزبي، أو إلى قيم ثورية، أو لخليط من هذه» (هلال، 2002، ص 70).

ويدعو برهان غليون إلى استخدام مفهوم النخبة برويّة وتحفظ، لما يحدثه من التباس «بسبب الربط العفوي بين طابعه الوصفي الذي يقصر استخدامه على تحديد أو تعريف جميع أولئك الأفراد الحائزين على الثروة ومواقع المسؤولية والمعرفة والوجاهة الاجتماعية، واعتبارهم يشكلون نخبة اجتماعية، بصرف النظر عن خصائصهم الشخصية وكفاءاتهم الذاتية والطريقة التي أوصلتهم إلى سدة المسؤولية... وطابعه المعياري الذي يبرز في المعنى اللغوي لكلمة «نخبة»، والذي يشير إلى فئات متميزة بكفاءاتها» (غليون، 2009). في المقابل يحذر جميل هلال من توسيع المفهوم، ويدعو إلى أن تُستثنى منه شرائح تنتمي إلى الطبقة الوسطى وبعض الفئات العليا من البيروقراطية، لأن توسيع المفهوم، برأيه، يفقده «فائدته التحليلية، ويقود إلى الخلط ما بين مفهوم الطبقة ومفهوم النخبة ومفهوم المكانة الاجتماعية» (هلال، 2013، ص 4).

يعود ظهور دراسات النخبة في الغرب إلى ثلاثينيات القرن العشرين (بوتومور، 1988، ص5)، وأصبحت مع تقدمها مدخلاً أساسياً لفهم «قيام الدول ومصير المجتمعات السياسية، وأسلوب ممارسة السلطة وتطبيق السياسات العامة الكبرى، وخصائص نظم الحكم» (غليون، 2009). ويعتبر عالم الاقتصاد والاجتماع الإيطالي فلفريدو باريتو Vilfredo Pareto (1923-1948) من أوائل من أعدَّ نظرية حول النخبة (الواعي،2007، ص159)، أمَّا عالم السياسة الإيطالي جويتانو موسكا Gaetano Mosca (1858-1941) فكان أول من قدَّم نظرية فرَّق فيها بين النخبة التي تَحكم وبين الجماهير التي تُحكم، وهو أول من أسس فرعاً لدراسة النخبة في الدراسات السياسية (بوتومور، 1988، ص 7)، وكان عالم الاجتماع الأمريكي تشارلز رايت ميلز C.W. Mills (1916-1962)، أول من استخدم المنصب الرسمي باعتباره أحد أساليب تحديد النخبة في المجتمع الأمريكي (أبو زاهر، 2013، ص 241)، في حين أشار عالم الاقتصاد والسياسة النمساوي الأصل جوزف شومبير Joseph Schumpeter (1883-1950) إلى أن الديمقراطيات المستقرة تحكم بنخب متنافسة (كالهون، 2021، ص 619).

وهيمنت على دراسات النخبة مدرستان رئيستان، هما الماركسية والكلاسيكية. تعتبر الأولى أن التحولات الكبرى في المجتمعات مرتبطة بالصراع بين الطبقات بدرجة أكبر من أفكار النخبة وسياساتها (بدر الدين، 1991، ص156)، وفي ظل هذا الصراع تقوم الطبقات الاجتماعية بفرز

نخبتها (هلال، 2002، ص5)، ويكون لهذه النخبة مكانة مركزية في إدارة وحماية مصالح من أفرزها (خضر، 2003، ص10)، أمّا المدرسة الكلاسيكية فلا ترى النخبة خارج أطر المؤسسات، بل إنَّها تتواجد في قممها الهرمية (هلال، 2002، ص6)، ويتم دراسة النخب عبر «تفحص المؤسسات السياسية الوطنية، وبنيتها ودورها وما دخل عليها من تحولات في مساق العمليات الاجتماعية والاقتصادية التي جرت وتجري في المجتمع بديناميّاتها الداخلية ومؤثراتها الخارجية» (هلال، 2002، ص8)، وتعتبر المدرسة الكلاسيكية أن أفراد النخبة يمتلكون ميزات شخصية غير موجودة لدى باقي المواطنين، تتعلق بمستوى عال من الذكاء والمبادرة والشجاعة، تؤهلهم لتأدية وظائف حيوية أو مهام تاريخية (هلال، 2002، ص6).

ثانياً: خصوصية تشكُّل ودور النخبة الفلسطينية

لم تحظَ النخبة الفلسطينية بالدراسة الكافية، وقلّت أدبيّاتها، لذا ينصح حسن خضر بحصر تناولها في إطار الفرضيات (خضر، 2003، ص 9)، كما أن دراسة النخبة في العلوم الإنسانية، خصوصاً السياسية، قاصرة عن تقديم تصور شامل عن النخبة الفلسطينية، لأن هذه العلوم خُصصت لدراسة النخب التي تعمل في إطار دول مستقلة، بخلاف النخبة الفلسطينية التي نشأت في ظل الاستعمار، لذا اتجه بعض الباحثين إلى التّركيز على دراسة البيئة المجتمعيّة التي نشأت فيها النخبة الفلسطينية (حمودة، 2015، ص 26)، وسِيَر أفرادها[3]، على أمل أن يساهم ذلك في تحديد ماهيتها، وفهم علاقاتها، ودورها، ومدى تأثيرها على مسار القضية الفلسطينية.

نشأت النخبة الفلسطينية المعاصرة في ظل الاحتلال البريطاني والمشروع الاستيطاني الصهيوني، فكانت الأولويات الوطنية المتمثلة بالخلاص من الاستعمار هي الساحة التي تخلقت فيها، وبلورت فيها استراتيجياتها، وأهدافها، ونسجت خطابها، واختارت أدواتها، وأدارت فيها صراعها الداخلي، ثمَّ إنّ المجتمع الفلسطيني تعرض في مرحلة النكبة، إلى عملية إبادة، أنهت وجود النخبة، التي ما لبثت أن شهدت إعادة تَشَكُّل في الشتات، وحُرمت النخبة في تلك المرحلة من الخصوصية الوطنية، حيث كان هنالك ضرورة للحصول على شرعية ما أو حماية من النظام الرسمي العربي، تؤهلها لممارسة دور النخبة الوطنية في بلدانها (خضر، 2003، ص 16)، ثمَّ صعَّدت نتائج حرب عام 1967 نخبة فلسطينية جديدة، تولت قيادة الحركة الوطنية في أماكن تواجد الفلسطينيين المختلفة، وقد قامت هذه النخبة بالتوقيع على اتفاق أوسلو، الذي أُفرز بموجبه حقل سياسي جديد، وتبلورت مصادر جديدة لتوليد النخبة، ولشرعيتها، ودخلت النخبة الفلسطينية في مرحلة،

3- أطلق مركز رؤية للتنمية السياسية مشروع سلسلة النخبة الفلسطينية منذ عام 2016، وهو قائم على بناء سِيَر ذاتية لشخوص النخبة الفلسطينية السياسية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية، وقد أصدر منها خمسة أجزاء حتى الآن.

امتازت بتحولات في موقفها السياسي وتعريفها للمشروع الوطني، ورؤيتها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وأصبحت مؤسسات السلطة الفلسطينية مجال تنافس حاد بين أفرادها، وتعزَّزت مكانة نخب جديدة من خارج المؤسسات الرسمية ومعارضة لها.

ثالثاً: تحولات النخبة الفلسطينية في حقبة أوسلو

مسَّ اتفاق أوسلو وتداعياته بُنية النخبة الفلسطينية، وأهدافها، وتطلعاتها، وخطابها، وآليات اكتسابها للشرعية، وحدود استجاباتها للتحديات، وكان توقيعه في الثالث عشر من أيلول عام 1993، إعلاناً عن انكفاء النخبة الفلسطينية[4] عن دورها التاريخي باعتبارها جزءاً أصيلاً من حركة تحرر وطني تواجه استعماراً استيطانياً إحلالياً، وقبولها العمل ضمن مشروع سياسي يؤدي الاحتلال دوراً مركزياً في ضبط إيقاعاته. كان التحول في مسار صراع النخبة الفلسطينية مع الاحتلال جذرياً، فقد وَجَّه أبو عمار بوصفه رئيساً لمنظمة التحرير رسالة رسمية لرئيس وزراء الاحتلال يعترف فيها بـ «إسرائيل»، ويتعهد بنبذ العنف، ويعتبر المفاوضات استراتيجية مركزية لحل الصراع، في خطوة بدت قطعاً مع الماضي، وبموجب هذه التعهدات وغيرها، شُرع بتأسيس السلطة الفلسطينية، وتبدلت الأسس الناظمة للحياة السياسية الفلسطينية، وتم الانتقال من مرحلة التعددية في إطار صيغة نضالية ائتلافية داخل منظمة التحرير وشرعية كفاحية إلى «إطار عمل تديره وتسعى لتحديده سلطة مقيدة باتفاقيات، وتخضع في ممارساتها وتوجهاتها السياسية لاعتبارات جديدة لم تعرفها مكونات الحقل السياسي من قبل» (المالكي، ولدادوة، 2018، ص 234)، وأدّت المرحلة الجديدة دوراً محورياً في التأثير على أدوار الحركات والأحزاب السياسية وبرامجها وتوجهاتها وحجم نفوذها وعلاقاتها فيما بينها، وشهد عدد منها تحولاً عميقاً، مثل حركة فتح التي أصبحت الحزب الحاكم، وحركة حماس التي تزعمت المعارضة، والأحزاب اليسارية التي تراجعت، ودخلت مصطلحات جديدة على الخطاب السياسي والتنظيري للحركات مثل الديمقراطية، والسياسات التنموية، وبناء المؤسسات، والإصلاح الإداري، وحقوق المواطن، والمجتمع المدني (المالكي، 2018، ص 235)، وهذا كله أثر على أدوار النخبة الفلسطينية.

لقد مرت النخبة الفلسطينية بعد توقيع اتفاق أوسلو في مرحلتين أساسيتين، غطت الأولى الأعوام (1994-2004)، وغطت الثانية الأعوام (2005-2022)، وامتازت كل مرحلة ببعض الخصائص، وتأثرت ببعض الأحداث.

4- نقصد هنا نخبة منظمة التحرير التي كانت تلعب دوراً رئيساً في قيادة الحركة الوطنية في ذلك الوقت.

المرحلة الأولى: النخبة الفلسطينية (1994-2004)

امتازت هذه المرحلة بصعود أهمية النخبة المقيمة في فلسطين مقابل تهميش نخبة الشتات[5]، اعتماداً على نفوذها والامتيازات التي حصلت عليها بفعل توقيع اتفاق أوسلو، وبتأثرها أيضاً بقوة السلطة الفلسطينية، وبهيمنة خطاب بناء الدولة ومؤسساتها، وظهور آليات جديدة لتوليد النخبة، تمثَّلت بانتخابات المجلس التشريعي، وشغل المراكز المتقدمة في مؤسسات السلطة الفلسطينية، وتراجع قطاعات كان لها دور في توليد النخبة في مراحل سابقة مثل الطلاب والنساء والعمال، والنقابات والاتحادات (هلال، 2013، ص 61-62).

تشكَّلت النخبة الفلسطينية عشية إنشاء السلطة من نخبة منظمة التحرير، ونخبة العهدين المصري والأردني، ونخبة المنظمات الأهلية وغير الحكومية، ونخبة القيادات الميدانية الشابة، وقيادات وكوادر فصائل أساسية معارضة في منظمة التحرير (خضر، 2003، ص 32)، وقد تكونت النخبة السياسية في هذه المرحلة من مؤسسة الرئاسة، ومجلس الوزراء، واللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير، وقيادة الأحزاب السياسية، ورئاسة المجلس التشريعي (رؤساء لجانه الدائمة)، وهيئة رئاسة المجلس الوطني، وبعض المحافظين، ورؤساء البلديات والمستشارين، ومعظم أو بعض مسؤولي الأجهزة المركزية للسلطة والمؤسسات العامة، وعدد محدود من الشخصيات المستقلة التي تستمد مكانة سياسية اعتبارية من تاريخها السياسي وموقعها في مؤسسات غير حكومية (هلال، 2002، ص 70).

قسَّم جميل هلال النخبة الفلسطينية إلى نخبة حكومية ونخبة تمثيلية. تكونت النخبة الحكومية من 48 منصباً، منها: 24 وزارة، وعدد من الوزراء بدون وزارة، وثلاث سلطات (المياه، والطاقة، والنقد)، وخمس هيئات (البترول، التبغ، والتلفزيون، والإحصاء، والرقابة الإدارية)، واعْتُمد في اختيار شخوصها على التعيين من رئيس السلطة، وكان منها 32 شخصية فتحاوية، و10 شخصيات تعتبر مستقلة، و4 شخصيات مثَّلت أحزاباً أخرى، ونصف هذه الشخصيات قادمة من المجلس التشريعي، واستندت النخبة الحكومية في تدعيم موقعها على موقعها التنظيمي والعائلي والمؤهل العلمي، وخبرة في مجال تعزيز موارد السلطة، وينتمي 50% منها إلى عائلات ذات نفوذ اقتصادي، أو عشائري أو كليهما، وثلثها ينتمي إلى الطبقة الوسطى أو أنَّها ذات جذور كادحة، ولها تاريخ وطني، وفيها درجة عالية من التمثيل المناطقي، وفيها تمثيل للاجئين، والعائدين. أمَّا النخبة التمثيلية

5- بدأ تراجع نخبة الشتات منذ ثمانينيات القرن العشرين، ومرت منذ توقيع اتفاق أوسلو في أطوار جديدة من الضعف، لكنَّها بدأت مؤخراً بالتحرك لاستعادة فاعليتها، وقد ظهر ذلك جلياً في إعلانها الصوت أثناء الحروب على غزة، وعند الحديث عن إعادة ترتيب البيت الداخلي الفلسطيني، وقد بادرت إلى تعزيز دورها عبر خلق المزيد من الجمعيات والأطر والروابط والملتقيات التي تعنى بالقضية الفلسطينية، وتُصَدِّر مواقف حول مستجداتها، مثل مؤتمر فلسطيني أوروبا السنوي، والمؤتمر الشعبي لفلسطيني الخارج.

فتتكون من أعضاء المجلس الوطني واللجنة التنفيذية وأعضاء التشريعي، ويتم انتخاب هذه النخبة بحكم تمثيلها لأحزاب وحركات سياسية، وهي نخبة سابقة على تأسيس السلطة، وسيطرت حركة فتح في هذه المرحلة على نصف نخبة منظمة التحرير، وكذلك على نخبة التشريعي (هلال، 2002، ص71 - 75)، أما سمر البرغوثي فقدَّرت عدد أعضاء النخبة السياسية حتى عام 2006 بـ 392 شخصاً، وهم من كانوا أعضاء في المجلس المركزي والرئاسة والحكومة والتشريعي، (البرغوثي، 2009، ص 29).

وتشكَّلت في هذه المرحلة نخبة اقتصادية جديدة تمثلت في مجموعة الأفراد الذين يحتلون مواقع مؤثرة في الاقتصاد، سواء في القطاع العام أو القطاع الخاص (هلال، 2002، ص 13)، وضمَّت الشريحة العليا من بيروقراطية السلطة التنفيذية من وزراء، ووكلاء، ومدراء عامّين في الوزرات ذات العلاقة بالاقتصاد، وهناك جزء من نخبة القطاع العام نمت على أرضية السعي لتوفير موارد للسلطة خارج إطار الرسوم والضرائب، وشملت شركات قطاع عام مسجلة كشركات عادية مثل شركات الخدمات التجارية، وشركات خاصة مثل شركة الاتصالات، والهيئات الحكومية المنظمة مثل البترول والتبغ. أما نخبة القطاع الخاص فتتكون من رأسمال محلي ووافد، وقد لوحظ التزاوج بين شريحة من النخب السياسية وشريحة من النخب الاقتصادية، كما توجد علاقة بين الأجهزة الأمنية ونخب الاحتكارات التي تعمل في القطاع العام وبعضها من القطاع الخاص، وتم تأسيس شراكة بين السلطة الفلسطينية وبعض كبار الرأسماليين في مشاريع وشركات مشتركة (هلال، 2002، ص86-90)، وقد بدأت النخبة المقيمة من رجال الأعمال ممارسة التأثير على عملية التشريع المتصل بالسياسات الاقتصادية من خلال خلق أجسام تمثيلية، وأطر لبلورة رؤى موحدة، والاتصال بالمجلس التشريعي للتأثير على القوانين الاقتصادية، وتوقع البعض «أن يطرح رأس المال المقيم ممثليه في الانتخابات النيابية القادمة» (هلال، 2002، ص 97).

وظهرت في هذه المرحلة النخبة الفلسطينية المعولمة وهي عبارة عن تكوين محلي يستند إلى أجندات اجتماعية واقتصادية غربية (حنفي، وطبر، 2006، ص 252)، وتشكل هذه النخبة نحو 20 % من المنظمات الأهلية في الضفة الغربية وقطاع غزة، ولكنها تضم منظمات مهمة مثل اتحاد لجان الإغاثة الطبية التي تقدم 30 % من الخدمات الصحية في الضفة الغربية، وتمتاز هذه المنظمات باعتمادها على التمويل الغربي، وبكونها نخبة حضرية، ومهنية (Professionalized)، وتكنوقراط من خريجي الجامعات (حنفي، وطبر، 2006، ص 253-257)، وهنالك نخب تتشكل من خارج الأحزاب السياسية من الفعاليات في النقابات المهنية والعمالية والمنظمات غير الحكومية والاتحادات الشعبية (هلال، 2002، ص 13).

ويلاحظ في هذه المرحلة صعود نخبة المقاومة، وهي من ذات الأصول الاجتماعية لباقي النخب، لكنَّها تتبنّى المقاومة المسلحة وسيلة للتحرر، وقد توسع نفوذها مع تصدرها للمعارضة بعد توقيع اتفاق أوسلو، وتصاعد عملها الميداني في مقاومة الاحتلال، وقد حاولت قيادة المنظمة استمالتها لبرنامجها، خصوصاً حركة حماس، التي شكَّلت قياداتها جزءاً مركزياً من نخبة المقاومة، فعقدت عدة جلسات للحوار معها في عدد من الدول العربية منذ بداية تسعينيات القرن العشرين، واستمرت في الضغط عليها علّها تقتنع بالانخراط في المرحلة السياسية الجديدة، والتخلي عن استراتيجيتها، لكنَّها رفضت.

أمَّا النخبة النسائية فقد تشكلت من نفس شخوص النخبة النسائية قبل أوسلو، وبقي أغلبها مرتبطاً بأحزاب سياسية، أمَّا مواقعها فانتقلت في هذه المرحلة من الاتحادات والجمعيات النسوية إلى مؤسسات السلطة والمنظمات غير الحكومية ومراكز الأبحاث (هلال، 2002، ص 84)، لكنَّها بقيت مغيَّبة عن النخبة السياسية بشكل شبه كامل، ولا يوجد لها حضور ظاهر في النخبة الاقتصادية، واقتصر حضورها في المجالين الوطني السياسي والاقتصادي في المجالات ذات التخصصات النسائية (هلال، 2002، ص 81).

وبثَّت هذه المرحلة الروح في النخب العائلية والعشائرية، بعد أن تراجع تأثيرها في مرحلة الانتفاضة الأولى، وعلا صوت وجهاء العائلات بعد أوسلو بفعل إعادة الاعتبار للقانون العشائري في حل المنازعات، وإعطاء الدور العشائري بعداً مؤسساتياً قانونياً، من خلال إصدار عدد من القرارات والتشريعات، منها تشريع «إدارة شؤون العشائر والإصلاح» التي أوكل لها الإشراف على لجان الإصلاح في المدن والبلدات والمخيمات الفلسطينية (القضاء العشائري في فلسطين، 2009) وبفعل محاولات الحزب الحاكم توظيف الولاءات العائلية في تثبيت نفوذه، وتعزيز مواقعه.

وقد تراجع حضور النخب الثقافية، التي بادر جزء مهم منها بالانفكاك عن الخطاب الوطني التحريري لصالح خطاب السلام، وأصبحت الأولوية الثقافية لديه للقضايا الاجتماعية والحقوق المدنية، وتأسست العديد من المراكز التي تعنى بإقامة المهرجانات الفولكلورية والغنائية، وتقديم نتاجات أدبية تقطع مع الخطاب الثقافي ما قبل أوسلو، وبات المثقف الفلسطيني أكثر ارتباكاً، وفُتح «الباب لاتجاهات ثقافية متباينة، لعل أهمها ظهور ثقافة سلطوية تبريرية كرَّست تبعية الثقافي للإداري المسؤول، وحوَّلت المثقف من مبدع إلى موظف، يفتقد إلى روح الثورة والنقد السياسي المجتمعي في إطار المقاومة والمواجهة» (عوكل، 2003، ص 137).

1. سمات النخب الفلسطينية (1994-2004)

من أهم سمات النخبة السياسية الفلسطينية في هذه المرحلة أنّها تعود في أصولها إلى الطبقة الوسطى أو الكادحة ومن ذوي التعليم الجامعي، وأنَّها تجمع بين أكثر من موقع في المؤسسات السياسية وغير السياسية، وأنَّها على رأس هذه المؤسسات (هلال، 2002، ص 78-79)، وهي ثابتة في مواقعها القيادية في تنظيماتها، وأغلبها موجود في هذه المواقع منذ تأسيس هذه التنظيمات، وتتغير بالغالب لأسباب طبيعية مثل المرض أو الموت (البرغوثي، 2009، ص 115)، وتقوم بإعادة إنتاج ذاتها، عبر استغلال تحكمها بموارد التنظيم وآليات صنع القرار فيه (هلال، 2002، مصدر سابق، 79).

ومن سماتها أيضا أنَّها غير موحدة الأهداف، والرؤية (هلال، 2002، ص 80)، والمواقف، والسلوك السياسي، ويتضح ذلك في الاختلاف على ماهية المشروع الوطني، وعلى الاستراتيجيات والتكتيكات المتبعة لإدارة الشأن الداخلي، وفي العلاقة المتوترة فيما بينها، ويرد البعض ذلك إلى الاختلاف في منشئها الأيديولوجي والطبقي، والتباين في تجاربها الشخصية، وفي طموحاتها السياسية، وتضارب مصالحها (المالكي، ولدادوة، 2018، ص 263)، كما أنّها أميل إلى ممارسة القمع والإقصاء، وإلى طغيان الشك والارتياب وقلة التسامح سواءً في تعاملها مع بعضها أو في تعاملها مع الجمهور، ويعود ذلك، برأي نادية أبو زاهر إلى تأثير الاحتلال والشتات، حيث تنوع البيئات وأدوات التأثير عليها (أبو زاهر، 2013، ص 102).

2. تحديات النخبة السياسية الفلسطينية

عانت النخبة الحاكمة في هذه المرحلة من تآكل شرعيتها الثورية التاريخية، خصوصاً مع خضوعها لإملاءات اتفاق أوسلو، وتعثُّر خيار المفاوضات، واستمرار التنسيق الأمني مع الاحتلال، وتصاعد تغول أجهزة الأمن على المعارضة (المالكي، ولدادوة، 2018، ص 265)، كما أنَّها لجأت إلى الزبائنية « لتقوية نفوذها وسلطتها، ولضمان الولاء الشخصي، وتوفير قاعدة اجتماعية واسعة لها، تستمد منها شرعية وجودها» (أبو زاهر، 2013، ص 249)، واهتم أفرادها بمصالحهم الخاصة على حساب المصلحة العامة (أبو زاهر، 2013، ص 248-249)، وتصاعدت نسب الفساد في صفوفها، حيث قاده «مسؤولون من مراتب عليا، مثل وزراء ووكلاء وزراء ومدراء عامين، استخدموا مواقعهم للحصول على منافع لهم أو لغيرهم، أو لتعزيز مراكز نفوذهم في السلطة والمجتمع بطرق غير قانونية» (أبو زاهر، 2013، ص 216-217)، وقد عزَّز هذا الفساد تغول السلطة التنفيذية على السلطتين التشريعية والقضائية (أبو زاهر، 2013، ص 215).

أمَّا نخبة المقاومة فظلَّت مستهدفة من الاحتلال عبر حملات الاعتقال والاغتيال خصوصاً في لحظات المواجهة الساخنة، كما في الانتفاضة الثانية، إذ استمرت قوات الاحتلال في استخدام سياسة الاعتقال بحق نخبة المعارضة الفلسطينية، وفي مقدمتها قيادات وكوادر حركة حماس المتواجدون في الضفة الغربية، وقد أقدمت على تصعيد كبير حين قام بعمليات اغتيال لقيادات الصف الأول من نخبة الأحزاب الفلسطينية منهم أبو علي مصطفى (27 آب 2001)، وصلاح شحادة (22 تموز 2002)، وإسماعيل أبو شنب (21 آب 2003)، وأحمد ياسين (22 آذار 2004)، وعبد العزيز الرنتيسي (17 نيسان 2004)، وياسر عرفات (11 تشرين الثاني 2004). لقد ساهمت هذه السياسة، بالإضافة إلى سياسة الاحتلال في التمييز بين نخبة وأخرى، في بقاء النخبة الفلسطينية في حالة توتر وعدم استقرار وحذر وتردد في اتخاذ القرارات.

3. النخبة الفلسطينية وأحداث عامة مفصلية

شهدت هذه المرحلة عدة أحداث مفصلية كان لها تداعيات على النخبة السياسية الفلسطينية وبنيتها ودورها ومستقبلها، ومن هذه الأحداث:

- **الانتخابات الرئاسية والتشريعية عام 1996 وتشكيل الحكومة الفلسطينية**

شكل إجراء الانتخابات الرئاسية والتشريعية عام 1996 محطة مهمة في مسار توليد النخبة الفلسطينية وتعزيزها. جرت الانتخابات وسط تجاذبات حادة بين النخب السياسية حول ماهيتها ووظيفتها وشروط انعقادها، وقد انقسم الفلسطينيون حيالها بين مؤيد ومعارض. تنافس في الانتخابات الرئاسية كل من ياسر عرفات وسميحة خليل، وقد حصلت سميحة خليل على 9.89% من الأصوات، في حين حصل ياسر عرفات على 87.28% من الأصوات (لجنة الانتخابات المركزية، 1996، ص 37)، أمَّا الانتخابات التشريعية ففازت فيها حركة فتح بـ 77.3% من المقاعد، وحصل المستقلون على 21.6%، في حين حصلت باقي الفصائل المشاركة على 1.1% فقط (شعث، 2019، ص 79)، وحسب بيانات لجنة الانتخابات المركزية فقد فازت فتح بـ 50 مقعداً والمستقلون بـ 35 مقعداً، وحصلت باقي الفصائل على 3 مقاعد (لجنة الانتخابات المركزية، 1996، ص 81-82)، ويبدو أن زيادة عدد المستقلين نابع من أن عدداً من أعضاء فتح شاركوا في الانتخابات بصفتهم مستقلين.

لم يحدث إجراء الانتخابات الرئاسية والتشريعية في هذه المرحلة أي تغيير جوهري على النخبة السياسية الفلسطينية، وبقيت النخبة تتشكل من كادر حركة فتح، والتي سيطرت على مفاصل

السلطتين التشريعية والتنفيذية، وهيمنت على أغلبية المجالس الوزارية في التشكيلات الوزارية في أول تسع حكومات، بنسبة 63.5%، (54 مقعداً)، وجاء المستقلون في المرتبة الثانية بنسبة 22.4% (19 مقعداً)، والفصائل في المرتبة الثالثة بنسبة 9.4% (8 مقاعد)، وكان واضحاً أن النخبة الوزارية ظلَّت «تتجدد من داخلها، بدون توسيع وتنويع لمصادرها، وكانت التغييرات والتعديلات تعطي الانطباع بوجود عملية تدوير لكنها في حقيقة الأمر لا تتعدى كونها، إعادة توزيع لمسميات أعضاء النخبة الوزارية من الدائرة نفسها (دائرة أعضاء حركة فتح، أو دائرة المقربين من الرئيس ياسر عرفات)» (شعث، 2019، ص89)، وعلى سبيل المثال شارك صائب عريقات في ثماني تشكيلات وزارية، وشاركت انتصار الوزير في سبع منها، وياسر عبد ربه وعزام الأحمد وماهر المصري وعبد الرحمن حمد، ونعيم أبو الحمص شاركوا في ست تشكيلات (شعث، 2019، ص89)، ويلاحظ عزام شعث أن نخبة العائدين لم تكن مهيمنة في هذه المرحلة، كما يتبادر إلى ذهن كثيرين، فقد حصدت 37.5% من المجلس التشريعي فقط، وشكَّلت 39.5% من نخبة السلطة التنفيذية (شعث، 2019 ص95).

لقد أجريت الانتخابات، لكنَّ شرعية الصندوق بقيت منقوصة، خصوصاً وأنَّها استندت، على حد توصيف جميل هلال، إلى علاقات زبائنية، وشرعية بيروقراطية أساسها حاجة المواطن إلى هذه البيروقراطية وجاءت في ظل استمرار الاحتلال، والتشظي الذي تصاعد داخل الحركة الوطنية، وبقاء المعارضة خارج المجلس التشريعي، والتيار المركزي في المعارضة خارج مؤسسات منظمة التحرير (هلال، 2013، ص14).

- **الانتفاضة الثانية (2000-2005)**

كانت الانتفاضة الثانية حدثاً مزلزلاً، هزَّ الأسس التي قامت عليها مرحلة أوسلو، وأعاد الفلسطينيين إلى المربع الأول حيث العلاقة الصدامية مع الاحتلال، فما أن اندلعت أولى التظاهرات باتجاه حواجز الاحتلال على مداخل المدن في التاسع والعشرين من أيلول عام 2000، حتى عاد الزخم للمقولات التاريخية حول ضرورة المقاومة المسلحة وجدواها. لقد أثبتت أحداث الانتفاضة الثانية أن خيار مقاومة الاحتلال له حضور كبير ليس بين الجمهور الفلسطينية فحسب، بل وفي صفوف النخبة الفلسطينية، وأن خيار المفاوضات لم يعد يحظى بالتأييد المطلوب، وبدا بشكل واضح أن النخبة الفلسطينية ليست مجمعة على السلطة الفلسطينية ومؤسساتها (خضر، 2003، ص 34)، خصوصاً وأن استراتيجيات المقاومة التي تبنتها الفصائل المنخرطة في الانتفاضة كان يمكن أن يكون إحدى تداعياتها انهيار السلطة.

لقد بثَّت الانتفاضة الثانية روحاً جديدة في الشرعية الكفاحية، وأعادت الاعتبار للنضال والانخراط فيه باعتباره مولداً للنخبة ومعززاً لها، وكان ذلك واضحاً بجلاء في الصعود الكبير لمكانة نخبة المقاومة، وتراجع مكانة نخبة السلطة المستندة إلى أوسلو، خصوصاً مع غياب أبو عمار.

المرحلة الثانية: النخبة الفلسطينية (2005-2022)

شهدت هذه المرحلة عدداً من التحولات التي كان لها تأثير كبير سواء على مستوى توليد النخبة وآليات التنافس داخلها وعلاقاتها بالمشروع الوطني ومآلاتها، فقد جرت الانتخابات الرئاسية عام 2005، والتشريعية عام 2006، وحدث الانقسام الفلسطيني عام 2007، وتشكلت حكومتان، واحدة في الضفة الغربية وأخرى في قطاع غزة، وشنَّ الاحتلال أربعة حروب مدمِّرة على قطاع غزة، وكان لافتاً صمود المقاومة فيها، وتعزيزها لقدراتها القتالية بعد كل حرب، وتكرَّست تبعية الضفة الغربية لسياسات الاحتلال، وزاد تأثير الاحتلال على نخبتها، وتمكَّن من استخدام جزء رئيس منها في تمرير سياساته في الهيمنة والإخضاع، وجرت في هذه المرحلة محاولات لتجديد الشرعيات الانتخابية، كما كان للتحولات الكبرى التي شهدتها المنطقة، فيما عُرف بالربيع العربي، أثرها الكبير على القضية الفلسطينية، وعلى النخبة الفلسطينية واصطفافاتها الإقليمية.

1. سمات النخبة الفلسطينية (2005-2022)

كان من أهم سمات هذه المرحلة حالة التبدل في أدوار النخب، إذ كانت منقسمة بين نخبة حاكمة (حركة فتح) ونخبة معارضة (حركة حماس)، ثم جرت الانتخابات التشريعية عام 2006 وأصبحت نخبة المعارضة (حركة حماس) جزءاً من الحكم، حيث شكلت الحكومة وسيطرت على المجلس التشريعي، وفقدت النخبة الحاكمة (حركة فتح) جزءاً من سلطاتها التنفيذية والتشريعية «الحكومة وأغلبية المجلس التشريعي» (حركة فتح)، وقد عزَّز إجراء الانتخابات الرئاسية والتشريعية الشرعيات الديمقراطية للنخب السياسية، إلا أن مرور أكثر من سبعة عشرة عاماً على آخر انتخابات رئاسية، وستة عشر عاماً على آخر انتخابات تشريعية، وتعطل الحياة النيابية، وحالة الاستفراد في القرار السياسي، وتراجع مستوى الحريات، أدى إلى تآكل الشرعية الديمقراطية بشكل كبير.

لقد تجذرت الخلافات داخل النخبة في هذه المرحلة، ولم تقتصر على حركتي حماس وفتح، وإنما ظهرت شواهدها داخل بعض الحركات والأحزاب السياسية الكبرى، كما في حركة فتح التي شهدت انقسامات حادة، تجَّسدت في حالات التجميد والطرد داخل صفوفها في المستويات القيادية الأولى

والمتوسطة، كما في تجميد عضوية محمد دحلان في اللجنة المركزية أواخر عام 2010، ثم طرده منها في حزيران عام 2011، وتشكيله لما أسماه تيار الإصلاح الديمقراطي داخل فتح، وفصل ناصر القدوة عضو اللجنة المركزية في آذار عام 2021، والذي شكَّل الملتقى الوطني الديمقراطي، وأعلن خوضه الانتخابات التشريعية في قائمة الحرية[6]، ثمَّ فصل عدداً آخر من أعضاء المجلس الثوري ممن شاركوا في قائمة الحرية مثل فدوى البرغوثي، وفخري البرغوثي، وجمال حويل.

وتفاقمت أزمة السلطة ونخبتها بعد أن أصبحت بلا مقولة سياسية تستند لها، وسقط وعدها السياسي بالتحول إلى دولة، ولم يعد بمقدورها القيام بوظيفتها الاجتماعية (عرابي، 2021، ص2)، بمعنى آخر تآكلت شرعيتها، وتراجعت قدرتها على القيام بالوظائف المانحة للشرعية، الأمر الذي عزَّز توجهها للاعتماد على الأمن في مواجهة المخاطر الشعبية المحتملة، واستدعاء العامل الخارجي ليكون شرطها لتثبيت الذات[7] (عرابي، 2021، ص 22). إن فقدان السلطة للأفق السياسي حوّلها إلى هدف بذاته، ومصلحة لنخبة متنفذة، ولم تعد محاولاتها تغذية شرعيتها كلما شعرت بالخطر ذات جدوى، خصوصاً بعد إلغاء الانتخابات التشريعية في مايو 2021، واشتراطها على حركة حماس القبول الصريح بقرارات الشرعية الدولية حتى يتم الموافقة على الجلوس معها (عرابي، 2021، ص26).

لقد شهدت هذه المرحلة تصاعد مظاهر الفساد لدى النخبة، بعد تعطيل المجلس التشريعي[8]، واستحواذ السلطة التنفيذية على السلطات الأخرى، وكان لافتاً اعتبار الجمهور الفلسطيني، الفئات العليا في القطاعين العام والخاص الأكثر ممارسة للفساد (أبو زاهر، 2013، ص 214)، وإشارة تقرير أمان الصادر عام 2020، إلى جوانب من فساد النخبة الحاكمة، مثل ضعف نزاهة الحكم، وتركيز الحكم في عدد محدود من الأفراد، وتواصل التعيينات في الوظائف العليا والخاصة دون احترام تكافؤ الفرص ودون نشر إعلانات التوظيف (الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة – أمان، 2020، ص10)، وإصدار عدد من السياسات والتشريعات وبعض القرارات دون شفافية كافية من السلطة التنفيذية، إمَّا لتعزيز مكانة بعض النخب في النظام السياسي «مثل القرار بقانون حول ديوان الرئاسة، أو الحصول على منافع مالية لكبار الموظفين «المتنفذين»، كما هو الأمر فيما يتعلق بالقرارين بقوانين المتعلقين بتقاعد من هم بدرجة وزير، ورؤساء المؤسسات الحكومية غير الوزارية» (الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة – أمان، 2020، ص 32 - 33).

6- كان من المقرر إجراء الانتخابات التشريعية في أيار عام 2021.

7- يُشبه ما حل بالسلطة الفلسطينية من تآكل شرعيتها حد الغياب التام، ما حل بالنظم السياسية العربية عام 2011، حيث لم تعد قادرة على تجديد شرعيتها، كما كانت تفعل في السابق، وأصبحت مجرد أداة قمع وتسلط على رقاب المواطنين.

8- أدت أحداث الانقسام عام 2007 إلى تعطيل أعمال المجلس التشريعي، لكنَّ بعض أعضائه استمروا في أداء أدوارهم، وإن بصورة جزئية، ثمَّ صدر قرار المحكمة الدستورية بحله في كانون أول عام 2018.

كما ازداد في هذه المرحلة تهميش بعض قطاعات النخب، كما جرى مع أعضاء المجلسين الوطني والمركزي، الذين عدَّهم البعض، بفعل التهميش، خارج دائرة النخبة السياسية (هلال، 2013، ص6)، واقتصار النخبة الفلسطينية، وفق بعض المختصين، على رئيس السلطة، وأعضاء اللجنة المركزية لحركة فتح، ورئيس الحكومة في الضفة، وأعضاء المكتب السياسي لحركة حماس، ورئيس الحكومة في غزة (حتى عام 2014)، أما باقي الأمناء العامّين في أحزابهم ففعلهم محدود داخل تنظيماتهم، مع بقاء القرارات ذات البعد الوطني «في يد قيادتي فتح وحماس وليس لقيادات التنظيمات السياسية الأخرى تأثير فعلي (خارج الانحياز إلى موقف أحد التنظيمين أو ممارسة التوسط بينهما) إن بقيت في حالة التشرذم الراهنة» (هلال، 2013، ص6)، كما أن جزءاً أساسياً من هذه النخبة استسلم لاشتراطات الاحتلال، وأصبح مغترباً عن الفعل النضالي التحرري (أسعد، 2019، ص 477-508)، وتحول إلى مجرد «وسيط بين المواطن والاحتلال في قضايا تفصيلات حياتية» (البرغوثي، 2016، ص8).

إن من أبرز سمات هذه المرحلة ازدياد نفوذ نخبة المقاومة، التي أخذت بتعزيز مواقعها منذ الانتفاضة الثانية، وانسحاب الاحتلال من قطاع غزة عام 2005، وحصولها على شرعية صندوق الاقتراع عندما فازت في الانتخابات التشريعية عام 2006، وتشكيلها الحكومتين العاشرة والحادية عشرة، وصمودها في المواجهة المباشرة مع الاحتلال في أربعة حروب خاضتها بين عامي (2008-2021)، واستمرارها في تجديد قياداتها، عبر تداول المواقع القيادية الأولى وضخ دماء جديدة في مؤسساتها الرئيسة، سيما في رئاسة وعضوية مكتبها السياسي (أبو زاهر، 2013، ص 251-254).

لقد امتازت نخبة المقاومة في هذه المرحلة بكونها أكثر تماسكاً ووحدة، ومهتمة بشؤونها الداخلية، إذ لم تشهد أية انقسامات أو خلافات علنية (أبو زاهر، 2013، ص 251-254)، وبدت حريصة على التأكيد في خطابها على شرعيتها الثورية، واستعدادها مواجهة استحقاق صندوق الاقتراع، في المقابل استمر الاحتلال في الضغط عليها عبر تشديد الحصار على قطاع غزة، وشنَّ حروباً طاحنة ضدها، واغتيال عدد من نخبتها السياسية والعسكرية وتصاعد سياسة الاعتقالات واستنزافها، كما جرى في أعقاب الانتخابات التشريعية عام 2006، حيث اعتقل 64 قيادياً حمساوياً، من بينهم 44 نائباً في التشريعي، 10 من وزراء الحكومة العاشرة.

على صعيد آخر عززت في هذه المرحلة شريحة من كبار أصحاب رؤوس الأموال مواقعها، وتصاعد مستوى تأثيرها على سياسات السلطة الاقتصادية والاجتماعية، «مستفيدة من تراجع مكانة السلطة السياسية وضعف إمكانياتها الاقتصادية، ومستغلة المناخ الدولي السائد، المنحاز إلى أيديولوجيا الليبرالية الجديدة الراعية لدور القطاع الخاص باعتباره المحرك الرئيس لعمليات التنمية» (المالكي، ولدادوة، 2018، ص 372)، وفي ظل «ممارسة الدول المانحة مزيداً من الضغوط

المستمرة على السلطة لتوفير البيئة الملائمة لعمل هذا القطاع عبر تبني مجموعة من السياسيات الاقتصادية الليبرالية في إطار مفاهيم الخصخصة وحرية التجارة والأسواق، من دون أخذ الواقع الاستعماري الذي يرزح تحته المجتمع الفلسطيني بأكمله في الحسبان» (المالكي ولدادوة، 2018، ص 372).

أمَّا النخب العائلية والعشائرية فازداد نفوذها المجتمعي، مع تراجع سيادة القانون المدني، وزيادة اللجوء إلى القانون العشائري في حل المنازعات (جبر، 2020)، خصوصاً جرائم القتل التي شهدت ارتفاعاً حاداً (فارس، 2021)، كما أن تأثير النخب العائلية بات أكثر وضوحاً في الشأن المؤسساتي، حيث أدّت العائلات دوراً مهماً في الانتخابات المحلية التي أجريت مؤخراً في الضفة الغربية، وكانت حاضرة في اختيار القوائم وفي التأثير على المصوتين، وفي ضبط أو التشويش على العملية الانتخابية، في المقابل طرأ تحول إيجابي في المشهد الثقافي (هلال، 2017، ص 20-27)، وبات جزء من النخب الثقافية أكثر جرأة في تحدي الحالة السياسية الراهنة، وانبثقت أسماء ثقافية جديدة من رحم التفاعل مع النضال الوطني التحرري، وانتشرت مقولاتها بين الجيل الصاعد[9]، وانتعش الغناء والدراما الوطنية[10]، وتصاعدت الدعوة إلى انخراط المثقفين في معركة شعبهم ضد المحتل، أو على الأقل، في الفعل الثقافي بوصفه ممارسة سياسية، واستعادة ما يسميه إلياس خوري «النِّصاب الثقافي» الذي من شأنه تجسيد المقولة الوطنية المعبِّرة عن المظلمة الفلسطينية.

2. النخبة الفلسطينية (2005-2022) وأحداث عامة مفصلية

شهدت فلسطين في هذه المرحلة عدة أحداث أدّت دوراً محورياً في تحديد مسار النخبة الفلسطينية، وإحداث بعض التحولات في طبيعتها ودورها، منها:

- **الانتخابات الرئاسية والتشريعية (2005-2006)**

جرت الانتخابات الرئاسية في التاسع من كانون الثاني/ يناير عام 2005، وتنافس عليها سبعة مرشحين، وفاز فيها محمود عباس مرشح حركة فتح بنسبة 62.52%، ولم يحصل أقوى منافسيه وهو مصطفى البرغوثي إلا على 19.48% من الأصوات، في حين حصل باقي المرشحين الخمسة على نسب متدنية جداً (لجنة الانتخابات المركزية، 2005، ص 58). كان فوز أبو مازن متوقعاً، في ظل مقاطعة كبرى حركات المعارضة للانتخابات، ورغم أن الانتخابات لم تساهم في توليد اسم جديد

9- يمكن الإشارة، على سبيل المثال، إلى تأثر كثيرين، خصوصاً من الجيل الشاب، بتنظيرات الأسير وليد دقة والشهيد باسل الأعرج، وأشعار تميم البرغوثي، وروايات وليد الهودلي.

10- على سبيل المثال بُثت على الفضائيات الفلسطينية، خصوصاً الأقصى وفلسطين اليوم العديد من الأناشيد الوطنية الجديدة والمسلسلات والأفلام الفلسطينية (إنتاجاً وإخراجاً وأداءً) والتي عالجت قضية النضال الوطني من مربع المقاومة.

في قائمة النخبة الفلسطينية، إلا أن تداعيات نتائجها مستمرة على النظام السياسي وعلى النخبة الفلسطينية حتى الآن؛ بحكم طبيعة السياسات التي انتهجها رئيس السلطة، سواء في إدارة الشأن الداخلي الفلسطيني أو في استراتيجية المواجهة مع الاحتلال. أما الانتخابات التشريعية فجرت في الخامس والعشرين من كانون الثاني/ يناير عام 2006، وكان التنافس فيها على 132 مقعداً، حيث حصلت قائمة التغيير والإصلاح التابعة لحركة حماس على 74 مقعداً، وجاءت قائمة حركة فتح في المرتبة الثانية بحصولها على 45 مقعداً، وحصلت قائمة الشهيد أبو علي مصطفى التابعة للجبهة الشعبية على 3 مقاعد، في حين حصلت 3 قوائم أخرى على مقعدين لكل واحد منها، وحصل المستقلون على 4 مقاعد (لجنة الانتخابات المركزية، 2006، ص 145)، وقد عكست نتائج الانتخابات التشريعية تحولات كبرى في الشارع الفلسطيني، وأبانت عن مقدار كبير من التأييد لحركة حماس، وكانت إعلاناً عن دخول نخبة سياسية جديدة في صلب مؤسسات السلطة التشريعية والتنفيذية، وقد تزعمت النخبة الجديدة المجلس التشريعي، وشكلت الحكومتين العاشرة والحادية عشرة بمشاركة 33 وزيراً ينتمون لحركة حماس.

- **الانقسام عام 2007**

كشف التوتر الشديد بين حركتي حماس وفتح عقب إعلان نتائج الانتخابات التشريعية عن الانقسام الحاد العمودي والأفقي في صفوف النخبة الفلسطينية، وبدا واضحاً أن الاتفاق على إجراء الانتخابات بعد انتهاء الانتفاضة الثانية لم يعبر عن توافق جدي على البرامج، ولا على آليات عمل النظام السياسي. أعلنت حركة فتح قبولها بالنتائج، لكنَّها عملت على إفشال الحكومة الجديدة سياسياً وميدانياً، وتصاعد الخلاف بين الطرفين، وأخذ منحًى مسلحاً، أدى في نهاية المطاف إلى حدوث الانقسام، حيث سيطرت حركة حماس على قطاع غزة، في حين سيطرت حركة فتح على الضفة الغربية. لكن النتيجة الأكثر تأثيراً على صعيد النخبة هي تحول نظام الحكم في السلطة إلى نظام فردي بشكل كامل، حيث تركَّزت كامل الصلاحيات في شخص الرئيس (بدر، 2021).

- **حكم حركة حماس لقطاع غزة**

سيطرت حركة حماس على قطاع غزة في حزيران / يونيو عام 2007، وتمكنت خلال ستة أشهر من إحكام قبضتها على مفاصل الحكم من النواحي الأمنية والاقتصادية والبنية التحتية (صايغ، 2010، ص 4)، وقامت بتوظيف آلاف الأشخاص المحسوبين عليها، بعد أن طلبت السلطة من موظفيها البقاء في البيوت، وتمكنت من توفير مستوى من الخدمات في السنوات الثلاثة الأولى

يوازي ما كانت تقدمه السلطة الفلسطينية، وتفوقت في بعض المجالات مثل تعزيز سلطة القانون (أبو رمضان، 2010، ص 49-51)، وقد أظهر الحكم الجديد بعض الشدة في التعاطي مع بعض الملفات، في محاولة لـ «وأد نار النزاعات المسلحة، بغضِّ النظر إن كان الخصم حركة فتح أو فصيل آخر، ورغم إمكانية انتشار الفساد في صفوف النخبة الحاكمة الجديدة، فإن شهادات قدمتها مصادر غير حمساوية، في السنوات الأولى من حكمها، استبعدت ذلك، كما أن قوة تنظيم حماس ساهمت بشكل كبير في تقليص حدوثها (صايغ، 2010، ص 10). لقد صدَّر الوضع الجديد نخبة جديدة قوامها وزراء ووكلاء وزراء وأعضاء مجلس تشريعي والأجهزة الأمنية والقضاء ومسؤولون كبار في حركة حماس، في الوقت الذي غادر القطاع عدد كبير من النخبة السابقة المحسوبة على حركة فتح والسلطة، وبالتوازي مع ذلك برزت مؤسسات وهيئات أكاديمية وإعلامية واقتصادية ومهنية ونقابية جديدة قريبة من الحكم الجديد (أبو رمضان، 2010، ص 60).

لكنَّ النخبة الحاكمة الجديدة في قطاع غزة، واجهت سلسلة من التحديات الكبرى التي حدَّت من قدراتها على تحقيق إنجازات على الصعد المختلفة، فمع اشتداد حصار الاحتلال للقطاع، وشنِّه ثلاثة حروب عليه منذ أواخر عام 2008، واستمرار الانقسام، تفاقمت الأزمات الاقتصادية والاجتماعية (روي، 2018، ص -431 458)، ووجهت العديد من الانتقادات لهذه النخبة، تتعلق بعدد من القضايا مثل تعطيلها للانتخابات المحلية، وعدم كشفها للبيانات المالية المتعلقة بإدارة المال العام، وتعزيزها لمكانة السلطة التنفيذية على حساب السلطتين التشريعية والقضائية (الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة – أمان، 2020، ص 15، 28).

الخاتمة

أحدث توقيع اتفاق أوسلو وإنشاء السلطة الفلسطينية تغيُّراً جذرياً في النخبة طال بُنيتها، وأهدافها، وتطلعاتها، وخطابها، وآليات اكتسابها للشرعية، وحدود استجاباتها للتحديات، وشهدت هذه المرحلة انبثاق طرق جديدة لتوليدها، تمثَّلت بانتخابات المجلس التشريعي، وشغل المراكز المتقدمة في مؤسسات السلطة، وانقسمت النخبة بين نخبة حكومية وأخرى تمثيلية، وأخذت تتشكل نخبة اقتصادية جديدة، ونخبة معولمة، وسارعت نخبة المقاومة لتعزيز مواقعها، وظهرت نخبة العشائر والعائلات مجددا، وتراجعت النخبة الثقافية.

استأثرت النخبة في فترة أوسلو بالمؤسسات السياسية وغير السياسية، وثبتت في مواقعها القيادية في تنظيماتها، وبدت منقسمة في الأهداف والرؤية والمواقف والسلوك السياسي، ومتباينة في تعريف

المشروع الوطني، ومختلفة حول الاستراتيجيات والتكتيكات المتبعة لإدارة الشأن الداخلي، ومالت إلى ممارسة القمع والإقصاء والارتياب وقلة التسامح سواءً في تعاملها مع بعضها أو في تعاملها مع الجمهور.

وشهد عام 2006 وما بعده تبدلات في سمات النخبة وأدوارها، حيث توسع نفوذ نخبة المقاومة التي ظهرت أكثر تماسكاً ووحدة، ومهتمة بشؤونها الداخلية، وبات جزء من النخب الثقافية أكثر جرأة في تحدي الحالة السياسية الراهنة، وانبثقت أسماء ثقافية جديدة من رحم التفاعل مع النضال الوطني التحرري، وانتشرت مقولاتها بين الجيل الصاعد، وعززت شريحة من كبار أصحاب رؤوس الأموال مواقعها، وتصاعد تأثيرها على سياسات السلطة الاقتصادية والاجتماعية، وازداد حضور نخبة العائلات والعشائر، وازدادت أزمة نخبة السلطة تجذُّراً بعد أن تبخر مشروعها السياسي، وعجزت عن القيام بدورها الاجتماعي، وضاعفت من اعتمادها على الأمن في التعاطي مع التحديات الداخلية، وأصبحت مظاهر الفساد لديها أكثر انتشاراً ووضوحاً.

وتصاعدت الأزمة مؤخراً خصوصاً مع انسداد أفق المصالحة الداخلية، وانعدام الأمل في إعادة إحياء الأجسام الوطنية الجامعة، كما أن نخبة المقاومة بقيت عاجزة عن استثمار صمودها العسكري سياسياً وخدماتياً.

ورغم ذلك، هنالك أمل في حدوث تغييرات جذرية مستقبلية، خصوصاً مع حالة السيولة في الواقعين الإقليمي والدولي، وتجدد إمكانية تعرضهما لتحولات تساعد في تجاوز حالة الاستعصاء القائمة، كما أن أي تبدل باتجاه ضعف بنية الاحتلال الداخلية سياسياً واقتصادياً واجتماعياً أو تراجع قوته ميدانياً يمكن أن تشكل بارقة أمل، وقد شهدت الساحة الفلسطينية بعض التحولات الجديدة، التي إذا ما نضجت فسوف تنقلها باتجاه تجاوز مرحلة أوسلو ومآزقها، فقد بدأت الحالة الوطنية الميدانية مرحلة من التعافي التدريجي في الضفة الغربية والقدس منذ انتهاء حرب العصف المأكول عام 2014، حيث تصاعدت أعمال المقاومة على شكل هبات متتالية، وأخذت تتشكل مع توالي الأحداث أجسام ميدانية مُقاوِمة جديدة عابرة للفصائل، وبدا واضحاً أن معركة سيف القدس عام 2021 سمحت بكسر سياسة الاحتلال الرامية لربط المقاومة المسلحة بمطالب خدماتية تخص قطاع غزة فقط، وأكدت ارتباطها بمشروع وطني تحرري، وهذا كله قد يُحدث تأثيراً كبيراً لاحقاً ليس على مستوى صد تغول المشروع الصهيوني فقط، وإنما أيضاً في بث روح التفاؤل بقرب إحداث تغيير إيجابي في البنى السياسية والاجتماعية والاقتصادية للمجتمع الفلسطيني، يفضي إلى حلحلة أزمات النخبة ودخولها مرحلة من التغيير لصالح دور أكثر إيجابية وفاعلية وتأثيراً داخل المجتمع الفلسطيني وفي القضية الفلسطينية.

المصادروالمراجع

أبـو زاهـر، نادية. (2013). دور النخبـة السياسـية الفلسـطينية في تكويـن رأس المـال الاجتماعـي. الدوحـة: المركـز العـربي للأبحـاث ودراسـة السياسـات.

أسـعد، أحمـد عـز الديـن. (2019). «هـل النخبـة الفلسـطينية مغتربـة عـن الهبـة الشـعبية الفلسـطينية 2015-2016؟». النخبـة الانتقـال الديمقراطـي التشـكل والمهـمات والأدوار. بـيروت: المركـز العـربي للأبحـاث ودراسـة السياسـات، 2019، ص 477-508.

الائتـلاف مـن أجـل النزاهـة والمسـاءلة - أمـان. (2020). التقريـر السـنوي الثالـث عـشر واقـع النزاهـة ومكافحـة الفسـاد فلسـطين 2020، رام اللـه.

بـدر الديـن، إكـرام. (تشريـن أول، 1991). «النخبـة السياسـية دراسـة نظريـة ومنهجيـة»، مجلـة الفكـر العـربي. العـدد 66.

بـدر، أشرف، (2021). النظـام الأبـوي في السـلطة الفلسـطينية. بـيروت: مركـز الزيتونـة مركـز الزيتونـة للدراسـات والاستشـارات.

البرغـوثي، سـمر. (2009). سـمات النخبـة السياسـية الفلسـطينية قبـل وبعـد قيـام السـلطة الوطنيـة الفلسـطينية. بـيروت: مركـز الزيتونـة للدراسـات والاستشـارات.

البرغـوثي، مـروان (2016، ربيـع). «نحـو توليـد نخبـة سياسـية جديـدة». مجلـة الدراسـات الفلسـطينية. العـدد 106.

بوتومور. ت. ب. (1988). النخبة والمجتمع. بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر.

حبيب، كمال. (1998). «نحو بناء لمصطلح النخبة من منظور إسلامي». مجلة البيان. العدد 124.

حمـودة، سـميح. (2015). صـوت مـن القـدس المجاهـد داوود صالـح الحسـيني مـن خـلال مذكراتـه وأوراقـه. رام اللـه: منشـورات مكتبـة دار الفكـر.

حنفـي، سـاري وطـبر، لينـدا. (2006). النخبـة الفلسـطينية الجديـدة المعولمـة، المانحـون، والمنظـمات الدوليـة، والمنظـمات غـير الحكوميـة المحليـة. رام اللـه: مواطـن، المؤسسـة الفلسـطينية لدراسـة الديمقراطيـة، مؤسسـة الدراسـات المقدسـية.

خـضر، حسـن. (2003). خصوصيـة ونشـوء تكويـن النخبـة الفلسـطينية. بيرزيـت: معهـد إبراهيـم أبـو لغـد للدراسـات الدوليـة.

شعث، عزام عبد الستار. (2019). توجهات النخبة السياسية الفلسطينية نحو الصراع العربي الإسرائيلي (دراسة تحليلية ميدانية). بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات.

صالح، محسن. (سنة، 24 أيار). «أزمة النخب السياسية الفلسطينية». تي آر تي عربي. تم الاسترجاع من الرابط: https://bit.ly/3eDHjiv

عرابي، ساري. (2021). تحولات مرتكزات الشرعية لدى السلطة الفلسطينية من الوعد السياسي إلى العامل الخارجي. بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات

عوكل، طلال (2003، خريف). «واقع ومستقبل الثقافة الفلسطينية». مجلة الدراسات الفلسطينية. العدد 56.

غليون، برهان. (2009). النُّخب وشروط البناء السياسي. صحيفة الاتحاد الإماراتية.

كالهون، كريغ. (محرر). (2021). معجم العلوم الاجتماعية. الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.

الكيالي، عبد الوهاب. (محرر). (ب.د.ت). الموسوعة السياسية. بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر.

لجنة الانتخابات المركزية. (1996). الديمقراطية في فلسطين، الانتخابات الفلسطينية العامة لرئيس السلطة الوطنية الفلسطينية وأعضاء المجلس التشريعي لعام 1996.

المالكي، مجدي ولدادوة، حسن. (2018). تحولات المجتمع الفلسطيني منذ سنة *1948* جدلية الفقدان وتحديات البقاء. بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية.

هلال، جميل. (2002). تكوين النخبة الفلسطينية منذ نشوء الحركة الوطنية الفلسطينية إلى ما بعد قيام السلطة الوطنية. رام الله: مواطن، المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية.

هلال، جميل. (2013). إضاءة على أزمة النخبة السياسية الفلسطينية. بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية.

الواعي، توفيق يوسف. (2007). المصطلحات السياسية. المنصورة: شروق للنشر والتوزيع.

وفا. (2022). القضاء العشائري في فلسطين. تم الاسترجاع من الرابط: https://info.wafa.ps/ar_page.aspx?id=9238

سيسيولوجيا التغيير الإسرائيلي المُمنهج تجاه المجتمع الفلسطيني بعد أوسلو وتحولاته الناشئة

إياد أبو زنيط

يشكل إحداثُ التغيير في المجتمعات التي يتم احتلالها أولوية لدى المُحتل، وتتبنى القوة المحتلة دوماً نظرياتٍ ووسائل وأدوات، استناداً لتجارب متنوعة، لإنشاء مُجتمعٍ إمّا مسالمٍ، أو مهادنٍ، أو يُطبّع معه، ويستخدم الاحتلال في إخضاع المجتمع الفلسطيني كل آليات التغيير المُتاحة، اقتصادياً واجتماعياً وثقافياً.

إسرائيل كقوةٍ سلطويةٍ مُحتلة، لم تكن مختلفة عن مثيلاتها من تجارب الاستعمار في إحداث تغيير المجتمعات المُحتلة، ولكن الجدال يكمن في كون أدوات هيمنتها مختلفة عما عُرف من احتلالات في العالم، إذا لا تَسعى نحو مجتمعٍ مندمجٍ مع مجتمعها، ومكتسباً لقيمه، بقدر ما سعت وتسعى إلى إنشاء مجتمعٍ فلسطينيٍ مهزوم، يقلل من قدر ذاته وينبهر ويعظم محتله. وهي تُحاول إنجاز ذلك التغيير بربطه المباشر بعنصر الاقتصاد، كأحد أدواتها للتأثير في المجتمع الفلسطيني، ولإيصال المجتمع إلى قناعةٍ بأن وجودَ إسرائيل بما تُشكله من احتلال له ولموارده الاقتصادية الخارجية والداخلية المتنامية، نظراً لارتباطه بوجودها أساساً، يُشكل رافداً من روافد العيش للمجتمع الفلسطيني، وهو الأمر الذي تبنته إسرائيل بوضوح في السنوات الاخيرة، في ربطها السلام بالاقتصاد وتسهيلاته.

تُجادل هذه الورقة، أن إسرائيل تتبنى نماذج مدمجة في إحداث التغيير، ولا تستند في إحداثه على تبني مسارٍ واحد يعتمد على المايكرو «الجزئي» انتقالاً لتعميمه على الماكرو «الكلي». بقدر ما تُنتجُ نظرياتٍ مهيمنة، ونماذج تحليلية خاصة بها، لقولبة التغيير الممنهج تجاه الفلسطيني، بما يخدمُ سياستها، ويجعلها متفردةً في إنشاء نظرياتٍ ونماذج يُمكن تبنيها عالمياً للدول ذات الطموح الاستعماري، ويحقق لها التفرد في الاستحداث. ومن هنا تظهر الحاجة الحقيقية إلى دراسات مُضادة لتشخيص المنظومة المعتمدة لدى إسرائيل كقوة احتلال، وتحليل شبكة مساراتها، في محاولة جادة لجعل الحالة الفلسطينية المجتمعية أكثر ديناميكيةً في المواجهة.

من هنا تُحاول هذه الورقة تشخيص سيسيولوجيا التغيير الممنهج الذي تعتمد عليه إسرائيل في إحداث التغير داخل المجتمع الفلسطيني، وتفكيك مركباته، استناداً إلى المنطلقات التالية:

1. سعي إسرائيل بعد أوسلو في تغذية الصراع داخل المجتمع الفلسطيني، ولذلك صار لزاماً فحص التغيير في إطار الصراع، باعتباره مرجعاً مركزياً في إعادة تركيب المجتمع.

2. هنالك ارتباك في نظرة الفلسطيني لذاته وللآخر، حيث تتفاوت تلك النظرة ما بين تقزيم مُفرط للذات مقابل تعظيم لإسرائيل وقدرتها، أو تعظيم مبالغ فيه للذات مقابل استخفاف وتقليل من قدر إسرائيل وقدراتها. وهو ما أفرز غياب تقدير حقيقي للذات والآخر، لا بُد من معالجته.

3. استناد إسرائيل إلى خلق الفلسطيني الجديد، لم ينجح كما هو مخطط له، وهذا بدوره يقود إلى فكرة مفادها، أن المجتمع الفلسطيني ما زال يكتنز في مكنوناته الداخلية عوامل قوة لا بُد من استنهاضها.

4. ضرورة معرفة الأدوات والوسائل التي تهدف من خلالها إسرائيل إلى إحداث التغيير، ومحاولة الوصول إلى بناء نماذج فلسطينيةٍ مضادة.

تفحص الورقة مشكلةً أساسية، تتمثل في وجود مظاهر تحولٍ في المجتمع الفلسطيني، على صُعدٍ مختلفة، المجتمع والحركات والسلطات السياسية، وضمن نطاقاتِ تحولات اجتماعيةٍ واقتصادية وثقافيةٍ متناميةٍ ومتعاظمة التأثير على العلاقة مع إسرائيل باعتبارها منظومةً احتلال. المظاهر تلك كانت نتاج أدواتِ تغييرٍ إسرائيلية، جرى اختبارها على المجتمع الفلسطيني بعناصره كافة، وضمن فتراتٍ زمنية مختلفة، استخدمت فيها إسرائيل مقاربة التغيير والاستمرار لقياس أثر تلك الأدوات في إنجاز التغيير على المجتمع الفلسطيني، وهو ما خلقَ تغييراً في بنى المجتمع ومسارات علاقته مع إسرائيل، كان من أهمِ نتائجه عمل تلك التغييرات لصالح استدامة الاحتلال.

وتسعى الورقة إلى الإجابة عن مجموعةٍ من الأسئلة في محاولةٍ منها لتفكيك مشكلة الدراسة، وتتمثل الأسئلة في: ما هي طبيعة النظريات المستخدمة إسرائيلياً لإحداث التغيير في المجتمع الفلسطيني بعد أوسلو؟ وما هي أبرز أدوات التغيير المستخدمة إسرائيلياً؟ وكيف انعكس التغيير الممنهج على المجتمع الفلسطيني في زوايا متعددة تتعلق بالاقتصاد والثقافة والنظرة إلى الذات؟ ما هي أبرز التحولات الناشئة عن ذلك التغيير وكيف يمكن فهمها وتحديد مراكز تأثرها؟

تنطلق الورقة من فرضيتين أساسيتين يُمكن بيانهما كالتالي:

أولاً: هنالك علاقة بين التَغير الحاصل في المجتمع الفلسطيني، واستخدام إسرائيل كقوة احتلال

لأدواتٍ و/أو نظرياتٍ مُنجزة لذلك التغيير. بل هنالك مؤشرات على أن التغيير الحاصل في المجتمع الفلسطيني، يتأثر بشكل مباشر باستخدام إسرائيل لأدواتها وتطويرها ضمن سياقات مختلفة كل مرة في الزمان والمكان.

ثانياً: التحولات في المجتمع الفلسطيني أتت من خارج النسق الاجتماعي ومرَّت عبر وكلاء في المجتمع نفسه. وهذا أدى إلى تحولات في علاقة المُحتل مع محتله، مما حال من انتقال المجتمع الفلسطيني من مكانة الدفاع عن أرضه إلى مكانة الهجوم من أجل التحرير.

تَستخدم الدراسة مجموعة من المنهجيات والمقاربات متعددة التخصصات في محاولةٍ لتفسير الظاهرة قيد الدراسة وتفكيكها:

أولاً: المنهج الوصفي، والذي يصف مظاهر النمو والتطور في التحولات الاجتماعية الحاصلة فلسطينياً، ويُحاول رصد أبرز ميكانيزميات التغيير المستخدمة إسرائيلياً، ووصف انعكاساتها على المجتمع وهياكله، اجتماعياً وثقافياً واقتصادياً.

ثانياً: منهج الاستمرارية والتغيير (Continuity and change approach) وهو منهجٌ يتناسب والحالة المدروسة، ويتم الاستعانة بهِ هنا، لرصد التغييرات الحاصلة في التحولات نفسها على المجتمع الفلسطيني، من حيث رصد نوع التغيير الحاصل (إيجابي/ سلبي) ومعرفة سرعة التغيير (مفاجئ، سريع، تدريجي، ثابت، بطيء) ورصد المدى الزمني للتغيير (طويل الأمد، متوسط، قصير)، بالإضافة للاستمرارية في التغيير (مستدام، متوقف، يستخدم في حالات).

تهدف الدراسة إلى توضيح التغير الحاصل في المجتمع الفلسطيني بعد اتفاق اوسلو، من حيث العوامل الداخلية وتأثيرها، مقروناً ذلك بمتغيرٍ مُتدخل يدفع باتجاه التغيير يتمثل في أدوات إسرائيل بافتراضها عوامل خارجية. وكذلك معرفة التغير الحاصل فلسطينياً والظروف والعوامل التي سببته ضمن أُطرٍ زمنيةٍ مختلفة. ومدى استجابة المجتمع الفلسطيني للتغيرات الحاصلة، وكيفية تعاطيه معها من منظوري المواجهة أو الاستسلام.

أولاً: نظريات تفسيرية تعتمد عليها إسرائيل في إنجاز التغيير

1. نظرية «منطق الإزالة»

يُعَّرف الاحتلال (الاستعمار) بأنَّه استيلاء شعب بالقوة العسكرية على شعب آخر؛ لنهب ثرواته، استغلال أرضه، وتسخير طاقات أفراده لصالح المستعمرين. ويرافق ذلك اتخاذ مخططات لتحويل

هذا الشعب عن دينه، ومفاهيمه ومبادئه وأخلاقه، وسلوكه الفردي والاجتماعي ليحقق استمرارية المستعِمر (عبد الرحمن، 2000، ص53).

لذا، تعتمد إسرائيل عدة نظرياتٍ مُتبناة، لتحقيق أكبر عددٍ من التحولات المُفيدة لها في المجتمع الفلسطيني، وتَعتقدُ الدراسة أن معظم نظريات إسرائيل وأدواتها الميكانيزمية تنطلق من نظرية أساسية تقوم على نظرية الاستعمار الاستيطاني (Settler Colonialism)، لما لهذه النظرية من قدرة تفسيرية يمكن أن تفسر واقع الاحتلال في فلسطين باعتباره استعماراً يقوم على الاحتلال الجغرافي والاقتصادي والثقافي، وهو ما يُسمّى نموذج منطق الإبادة (The Logic of Elimination Paradigm)، والذي طوّره بشكلٍ أساسيٍّ المؤرخ الأسترالي باتريك وولف (Patrick Wolfe).

يتصف الاستعمار هنا، في كونه استغلالياً، استغلالياً لكل ما هو متاح من مواردَ لدى الشعب المحتل، واستغلالياً في أدواته تجاهه، سواءً على مستوى الخطاب أو الممارسة أو المراقبة أو أدوات التغيير، وإذا كان الهدف الأول للاحتلال هو استيطاني بالمعنى الجغرافي، ويتمثل في الاستيلاء على الأرض، فلا بُدَّ أن يكون هنالك ناتجٌ مرافق لهذا الهدف يتمثلُ في هدفٍ آخر، وهو الإزالة الديمغرافية للمكون الأساس، حتى يكتمل تشكيل محتوىً ديمغرافي لا مكان للسكان الأصلانيين فيه، واستغلالهم كفائض قيمة يتم من خلاله دمج قوى عملهم الرخيصة بموارد المستعمرة، ليصبحوا هم أنفسهم بُناتها، وتمتد على حساب أرضهم، التي ستشكل بامتدادها إزالةً لهم، وهو ما يُعبر عنه وولف نفسه «بمنطق الإزالة»، وحتى تُصبح النظرية مكتملة الأركان للتطبيق، فلا بُد من أن يصاحب الهدفين تحولات في المنظور الاقتصادي والاجتماعي والثقافي والنظرة إلى الذات لدى الشعب المحتل، لتِصبح النظرية في أفضل حالاتها تطبيقاً، وهو ما تقوم به إسرائيل.

إذاً، فالاحتلال هنا يمتاز بعلاقته الإقصائية مع السكان الأصلانيين كما يُشير وولف، وبإيجاد علاقةٍ دائمة مع الأرض المستعمرة، وبكثافة خطابه الأيديولوجي الإقصائي، لكنّه يواجه مشكلة مُركبة، فمن جهةٍ أولى لم يتمكن من إزالة الوجود الديمغرافي بالكامل للمكون الأصيل، بل على العكس تماماً يميل الميزان الديمغرافي إلى التوازن في السنوات الأخيرة ما بين الشعب المُحتل ومُحتله؛ ومن جهة ثانية، لا يزال السكان الأصلانيون يناضلون من أجل تقرير المصير (أي عدم القدرة على إزالتهم جسدياً)؛ وثالثاً، أنَّ هذا الاستعمار الاستيطاني الصهيوني، يستحيل عليه إزالة أو دمج السكان الأصلانيين ضمن مجتمع المستعمرين (إزالتهم اجتماعياً وثقافياً)؛ فالفروقات بين المستعمر والمستعمر لا تقوم على العرق، أو اللون، وإنما على الديانة (حباس، 2017، ص4). ولعدم وجود هذه الرغبة في الدمج والقدرة على الإزالة بسهولة، سعى ويسعى إلى إنجاز هندسةٍ اجتماعية

دقيقة لمكونات المجتمع الذي تمَّ احتلاله، بحيث يجعل منه مجتمعاً تابعاً، يُشكل «فائضَ قيمة» للمحتل، ويدعم استمراره.

2. نظرية «الفصل الفيزيائي»

يُشكل استهداف الوعي للشعب المُحتل أحد أبرز مفاصل التغيير التي لا بُد من تشويهها، لإيجاد مجتمعٍ محتلٍ، مُتصارعٍ في بُناه الاجتماعية وهياكله، وُمختلفٍ حول من يمتلك الوسيلة أو الأداة لمصارعة الاحتلال، بحيث تبرز نُخبٌ مختلفة، كلٌ منها تدعي وعياً أكبر بوجود المحتل، وهذا يعني تحول مجموعةٍ من المتغيرات السياسية والاجتماعية في المجتمع الفلسطيني إلى حالةٍ نقيضة للتقدم، أو ما يُمكن تسميته إعادة إنتاج التخلف والتبعية (الصوراني،2010، ص13)، ويتبع الاحتلال في كي الوعي سياسة الفصل الفيزيائي بالدرجة الأساس، والتي تتمثل في الانفكاك عن المجتمع الفلسطيني ما أمكن ظاهرياً، بحيث يعيد تعريف الاحتلال من خلال ممارسات مكشوفةٍ، أو بمدى الضرر الواقع على شخص ما فعلياً، فلا وجود للاحتلال في المُدن والقرى الفلسطينية، أو على علاقةٍ مباشرة بالسكان من حيث المواجهة، ولكنّه ضمنياً يستخدم كل الأدوات التي تدفع المجتمع للتعاطي معه، من أدوات تأثير اقتصادي، وتنقل وحركة، أو حصولٍ على علاج، في نفس الوقت يُفتت البنية الاجتماعية[1] من خلال تكوين طبقةٍ اجتماعية تعمل داخل تلك البنية بِقصدٍ أو بغير قصدٍ لصالحه، بينما يبقى المُحيط الحاضن لتلك البُنى الاجتماعية الفلسطينية محمياً ومُسيطراً عليه ما أمكن، ويُمكن توضيح ذلك من خلال السيطرة الأمنية الكثيفة للاحتلال خارج المدن الفلسطينية، وعلى أطرافها من خلال مراكز تحكمٍ ورقابة، تتنوع ما بين القوة الصلبة والناعمة، فمن ناحية القوة الصلبة فإنّ جنوده وقواته ومستوطنيه متواجدون، ومن ناحية القوة الناعمة فتعملُ أدواته على منح أذونات العمل، والتواصل من خلال شبكات تواصل اجتماعي، في نفس الوقت يزجُ داخل المجتمع الفلسطيني كل أدوات التفريق أو التفكيك، من سلاحٍ، أو سياسات محلية، أو نُخب، وبذات اللحظة هو قادرٌ على التحكم في تلك النخُب وذلك السلاح حال خروجهِ عن السيطرة، بل وبإمكانه في كل مرة استحداث مجموعة من الأدوات والمقارنة بينها وبين أُخر من ناحية التأثير وسرعته ومدى استجابة المجتمع في التعاطي معها، مستنداً إلى سياسة النكروبولتيك (Necropolitics) (Gordon, 2008, p. 2)، القائمة على المراقبة والتحكم فيمن يعيش أو يموت من الشعب المُحتل، مدمجاً ذلك مع نظرية فائض القيمة، لِتُصبح أدوات الاحتلال في السيطرة أدوات هجينة.

1- البنية الاجتماعية، هي الإطار الحاكم لأنماط العلاقات والتفاعلات بين مكونات المجتمع ومستوياته الأساسية والفرعية وتتألف من مجموعةٍ من البُنى أو الأنساق الفرعية الاقتصادية والسياسية والأسرية وغيرها، أما الطبقة الاجتماعية فهي جماعة تشترك في موقعٍ مُتشابه من ملكية وسائل الإنتاج أو علاقات العمل، وتجمعها مصلحة مشتركة.

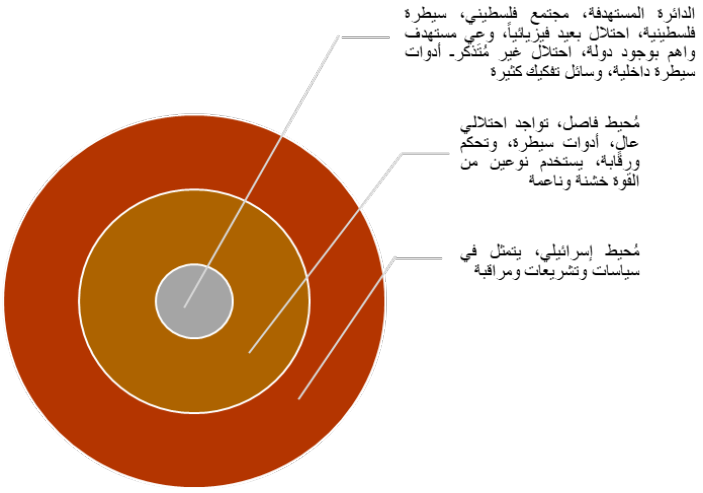

من خلال تبني النظريتين أعلاه كمحددات للفعل الاحتلالي تجاه المجتمع الفلسطيني بِرمته، استندت إسرائيل إلى مجموعةً من الأدوات لخلق التغيير والاستمرارية فيه، بحيث اعتمدت على إزاحة المتغيرات الفاعلة في التغيير واستبعادها وإدخال أخرى جديدة لتجربتها، وبذلك منعت التغير[2] الطبيعي للمجتمع الفلسطيني.

ثانياً: أدوات التحكم والسيطرة الاحتلالية على المستويين الاجتماعي والاقتصادي

تتنوع أدوات السيطرة والهيمنة الاجتماعية الاحتلالية في شكلها وكيفية استخدامها ومدى تأثيرها، ولدى إسرائيل أدوات عديدة مرتبطةٌ بوجودها، وجاهزة للاستخدام في هذا المضمار وقد تطورت بشكل لافت بعد أوسلو، وصار العمل عليها يُنجز سريعاً، ووتيرتها متتالية، وتأثيرها على المجتمع الفلسطيني كبير، وأدوات أخرى جرى استحداثها لتوائم التغير الحاصل في المجتمع الفلسطيني، وقد تنوعت الأدوات القديمة والحديثة، والتي تم رصدها، وفق منهج الاستمرارية والتغيير المستخدم في الدراسة.

2- التغير الاجتماعي، هو تحولٌ طبيعي في البنى الاجتماعية، وهو التحول القابل للملاحظة الذي يؤثر في بنية ووظيفة التنظيم الاجتماعي لجماعةٍ ما ويغير مجرى تاريخها وهو ملازم على الدوام للحياة الاجتماعية، اعتمدت هذه الورقة على أن التغيير هو نتاج الفعل الاحتلالي الإسرائيلي، بمعنى أنّ التغيير يتم من خلال مجموعةٍ من الأدوات التي يتبعها الاحتلال، فالتغيير هو فعل فاعل ممنهج ومخطط له، ويتم التغيير لإنتاج المصطلح الآخر الذي هو (التغير)، وإن مسعى التغيير الممنهج والمتبع من قبل الاحتلال، هو الوصول إلى تغير كبير في شكل المجتمع الفلسطيني، ذلك التغيير يتم على فترات، وبوسائل مختلفة، ليجد المجتمع الفلسطيني نفسه في حالة تغير، دون الإحساس بعملية التغيير. لاعتبار أنّ التغير الحاصل في الحالة الفلسطينية هو نتاج مجموعةٍ من العوامل أتت في معظمها من خارج النسق الاجتماعي ليحصل التغير الجاري. لمزيد من المعلومات، يُمكن مراجعة: (أنتوني، 2005، ص743).

1. **تفكيك الحيز المكاني**، الاستيطان أداة الاحتلال الأساسية في ذلك، حيث يُلاحظ تناميهِ بوتيرةٍ عاليةٍ بعد أوسلو، وهو استيطان قائمٌ بالأساس على اقتطاع أكبر مساحةٍ جغرافية ممكنةٍ من الأرض الزراعية وغير المأهولة، كون ذلك يُسهم في سهولة زج الديمغرافيا الإسرائيلية ضمن مساحاتٍ ممكن استثمارها من جهة، ومن جهةٍ أخرى يزيد من خنق المكون الديمغرافي الفلسطيني في مساحاتٍ أضيق، ويُسهل عملية إنتاج مجتمعٍ فلسطيني مشوه. ويعتبر الاستيطان أداة راسخة في السياسة الإسرائيلية رغم تبدل الحكومات الاحتلالية، ويستمد رسوخه من منطلقين، منطلق ديني، فبيغن يرى أنّ «دولة إسرائيل» لا بد وأن تقوم على كامل الجغرافية المخصصة لها حسب النص الديني، ويقول: «يهودا والسامرة، هي أراضٍ إسرائيلية تخص الشعب اليهودي وحده والاستيطان فيها حقٌ وواجب». ويُضيف: «القدس كانت وستظل عاصمتنا إلى الأبد. وأرض إسرائيل سوف تعود إلى شعب إسرائيل، برمتها وإلى الأبد» (بن مائير، 2012)، والمنطلق الآخر استراتيجي، ويظهر ذلك من خلال نظرة إسرائيل السياسية التوسعية للدولة، ومدى تأثرها بالمفهوم الجيوسياسي لجغرافية الدولة، والقائم على النظرية الجغرافية العضوية، والتي تفترض أنَّ الدولة لا تخرج عن كونها وحدة عضوية من السكان والأرض، وأنها تشبه الكائنات الحية التي ترتهن مقدرتها بالقدرة على النمو في الحيز المكاني الذي تتحرك وتتفاعل فيه، وهذه القابلية للنمو تدفع به كضرورة داخلية ولو على حساب الدول المجاورة بهدف استكمال بقية أعضائه، ولو اضطر ذلك الأمر إلى استخدام وسيلة الحرب. ولذا فالدولة أمام خيارين لا ثالث لهما، فهي إما أن تكبر وتتوسع في مجالها الحيوي إلى الحد الذي يناسبها، ويناسب وصولها إلى ذروة نموها الطبيعي، وإما أن تضمر وتموت (مقلد،1979، ص 102). وضمن هذا الفكر التوسعي يُنظر إلى الحدود على أنها مناطق مائعة لا ثبات فيها، تنمو وتنكمش تبعاً لقوة الدولة، وهي العضو المغلف لقلب الكائن الحي (الدولة) (رياض، 2014، ص45).

2. **إعادة تشكيل الخارطة الديمغرافية**، يُشّكل الحفاظ على الميزان الديمغرافي في فلسطين، نقطة ارتكاز مهمة في السياسة الاحتلالية الإسرائيلية، من حيث الحفاظ عليه مائلاً لصالحها أو على الأقل متساوياً مع الآخر الفلسطيني، وقد استخدمت إسرائيل وسائل عديدة لتحقيق التفوق الديمغرافي بعد وأثناء نشأتها، كثنائية المحو والإنشاء إبان النكبة(غانم، 2013، ص118)، وبقيت محافظةً عليها بعد ذلك الوقت وخلال الفترة الممتدة من العام 1948 وحتى توقيع أوسلو، والملاحظ أنّ هذه الأداة الاستراتيجية جرى العمل عليها وفق منطقٍ جديد ومُتسارع بعد أوسلو، ليتنامى عدد المستوطنين في الضفة الغربية إلى مستويات غير مسبوقة من ناحية التواجد وأماكن التواجد، حيث بلغت أعداد المستوطنين ما يقرب من

800 ألف مستوطن أو يزيد، بينما وصل عدد المستوطنات إلى 151 مستوطنة مع بداية العام 2021 (جهاز الإحصاء المركزي الفلسطيني، ص21). هذا التمدد الديمغرافي بلا شك انعكس سلباً على المجتمع الفلسطيني من ناحيةٍ اقتصادية، تتمثل في عدم القدرة على الاستفادة من الموارد، خاصةً وأن الاستيطان يقوم على مبدأٍ جيوفيزيائي، يشمل ضم أكبر عدد من المساحات النافعة وذات الغنى من حيث الموارد، ومن ناحية أخرى إيجاد لبيئة مختلطة من الوجود الديمغرافي في مناطق التماس والالتقاء ما بين الفلسطينيين والمستوطنين، وعزل أكبر داخل المدن والقرى للفلسطينيين المحاطين بأكبر قدر ممكن من التمدد الاستيطاني بشقيه الجغرافي والديمغرافي.

3. **عُنف المستوطنين كأحد وسائل التغيير:** سعت إسرائيل في تمددها الاستيطاني بنوعيه الجغرافي والديمغرافي إلى التركيز على نوعيةٍ معينة من المستوطنين ذات العقيدة الأيديولوجية، ودعاة التطرف، بحيث أصبح هنالك مراكز قوى استعمارية جديدة تقوم على ممارسة عُنفٍ ممنهج تجاه الفلسطينيين في أماكن الاستيطان الجديدة في الضفة الغربية والقدس، وتُشَّكل مستوطناتهم أماكن انطلاق للهجمات اليومية على المواطنين الفلسطينيين، مدعومين بحمايةٍ من جنود الاحتلال، ليبدو الأمر وكأن العنف الحاصل لا علاقة لدولة الاحتلال فيه، وإنما هو شكلٌ من تجسد الصراع الفلسطيني الإسرائيلي بين مستوطنين جُدد يدعون حقهم في الأرض وأصحاب الأرض الأصليين، وقد ظهرت فعلياً تنظيمات استيطانية إرهابية داخل المستوطنات، كحركة «جباية الثمن» الإرهابية، وهو تنظيم إسرائيليّ استيطانيّ إرهابيّ يقوم بعمليّات إرهابية، ضدّ الفلسطينيين بالأساس، ويوقّع عمليّاته هذه ونشاطاته المختلفة باسم جباية الثّمن، وقد ظهر التنظيم منتصف العام 2008، يحمل معنًى مزدوجًا في تسميته؛ فهو كنية للنشاط الإرهابي الذي يقوم به المستوطنون في الضفّة الغربية المحتلّة ضدّ الفلسطينيّين وممتلكاتهم، وضدّ سياسة الحكومة الإسرائيليّة تجاه الاستيطان باعتبارها مُقصرة في نشاطها الاستيطاني (محارب،2012)، وُيعتبر عُنف المستوطنين أحد أدوات إسرائيل المستحدثة في خلق تحولات اجتماعية ضد المجتمع الفلسطيني، يُحاول من خلالها إبقاء الفلسطيني في حالةِ خوف مستمرة، ينتقل من مرحلة الهجوم إلى مرحلة الدفاع، فهو من ناحية يواجه خطراً كبيراً في حالة مبادرته الهجوم على الجماعات الإرهابية الجديدة، ويواجه مشكلةً في حماية نفسه في ظل تزايد هجماتهم.

4. **مستوطنات العمل المختلط كشكلٍ من أشكال إنجاز التغيير**، لتطبيق فكرة فائض القيمة المتناولة بداية الدراسة، سعت إسرائيل إلى إيجاد نوع جديد من الاستيطان، قائم بالدرجة

الأساس على إنشاءِ تجمعاتٍ استيطانية كُبرى، حاوية لمجموعةٍ من الصناعات الإسرائيلية ومنتجاتها، لا سيما في مناطق الضفة الغربية، بحيث يُمكن من خلالها استيعاب أكبر قدر ممكن من العمالة الفلسطينية، ليست تلك العمالة التقليدية القائمة على تشغيل الفلسطينيين كقدرات بدنية، بل كطاقات تقنية/ فنية وإبداعية، وتحديداً في المجال التكنولوجي، وجرى هندسة تلك المستوطنات لتكون أماكن جذب حقيقية للعقول الفلسطينية، من حيث مستويات قدراتها التشغيلية، والأجور المدفوعة، واستيعابها لكلا الجنسين من الفلسطينيين، فصارت فعلياً أماكن للعمل المختلط الفلسطيني الإسرائيلي، تهدف إسرائيل من خلالها إلى الحصول على أقصى منفعة اقتصادية وابتكارية فلسطينية تُغذي من خلالها اقتصادها، مثلما تهدف لجعلها أماكن كيّ للوعي الفلسطيني الناظر لإسرائيل كقوة احتلال، وعكسه لُيصبح النظر إليها باعتبارها أماكن مميزة للعمل، بالإضافة إلى ذلك أدخلت تلك المستوطنات تحولاً اجتماعياً مهماً داخل نسق العمالة الفلسطينية، من حيث الجنس، حيث انكسرت الفكرة القائمة على عمل الذكور فقط داخل المستوطنات، وباتت المرأة الفلسطينية جزءاً من هذه العمالة، لُيصبح الأمر أكثر اعتيادية في العلاقة مع المحتل، وعلى الرغم من عدم وجود إحصائياتٍ حديثة حول النساء العاملات في المستوطنات إلاّ أن بعض التقارير تشير إلى أن 2000 امرأة حصلن على تصريح عمل مُنظم (نساء FM، 2020)، فضلاً عن الأخريات اللواتي يعملن دون تصاريح، ولا توجد أرقام دقيقة حولهن.

5. **التغيير من خلال الدبلوماسية الرقمية**، أحد الأدوات الإسرائيلية المستحدثة في إنجاز التغيير تتصل بِشكلٍ مُهم بمواقع التواصل الاجتماعي، حيث يُشكل هذا النوع من أدوات التغيير نمطاً من أنماط القوة الناعمة ظاهرياً، والتي تستغلها إسرائيل بشكلٍ كبيرٍ في توجيه خطابها للفلسطينيين من خلال مواقع إلكترونية باتت مرجعاً فعلياً للتواصل مع الاحتلال، بحيث تبدو مواقع للتواصل حول العمل ومشكلات المرض، والحالات الطارئة، ولكنها في حقيقة الأمر تُشكل أماكن استقطاب عالية للتعامل مع الاحتلال دون حواجز، كما تهدف إسرائيل من خلالها إلى نزع نقاط الالتقاء ما بين المواطن الفلسطيني وقيادته، ومن أبرز الأمثلة الدالة على ذلك صفحات التواصل التي تُديرها الشؤون المدنية الإسرائيلية في الضفة الغربية، وأبرزها صفحة المنسق، والتي تستخدم تطبيقات تمتاز بإلزامية التعامل معها في حال الحاجة إلى الحصول على تصريح عملٍ أو علاج، وهذه آلية تهدف إلى أنسنة الاحتلال الإسرائيلي، من خلال التركيز على كيفية تعامله مع ضحايا حوادث السير من الفلسطينيين، أو مساعدة المزارعين في الوصول إلى أعمالهم، أو السعي نحو حصول المرضى على فرص للعلاج، وقد أظهرت نتائج

دراسة بحثية تناولت الموضوع، أن هناك تعاطياً فلسطينياً مع صفحات التواصل الاجتماعي الاحتلالية، وأنّ هذا النوع من أدوات التغيير قد استطاع فعلاً التأثير في الجمهور الفلسطيني المتلقي من خلال تحسس احتياجاته بواسطة المنشورات وتحليل التعليقات عليها ومتابعتها، لتعميق أدوات الاستهداف المجتمعي مستقبلاً، مثلما أشارت الدراسة إلى أنَّ إسرائيل استطاعت من خلال توظيف العلاقات العامة الدبلوماسية، إعادة تأطير العلاقة أو تشكيلها أو تطبيعها مع المجتمع الفلسطيني، وتجاوزت دور الوسيط المتمثل في السلطة الفلسطينية، وقد ازداد هذا التأثير في ظل عدم وجود استراتيجيات فلسطينية سياسية رسمية لمواجهة السياسات الرقمية الإسرائيلية (مصطفى، 2021، ص103-105).

6. **سياسة الامتيازات للنخب الفلسطينية**، ظهرت هذه السياسة بشكلٍ ملحوظ بعد أوسلو، واستخدمتها إسرائيل كأداة تغيير في المجتمع الفلسطيني، تعتمد بالأساس على منح جملة من الامتيازات للنخب السياسية والاقتصادية في المجتمع الفلسطيني، حيث تمنح إسرائيل بطاقات التنقل والسفر لبعض المسؤولين الفلسطينيين، وتصاريح الدخول للأراضي المحتلة عام 1948، ولا يقتصر تقديم تلك الامتيازات للسياسيين، بل استهدفت إسرائيل النخب الاقتصادية في المجتمع الفلسطيني بحزمٍ من الامتيازات، تتمثل في تصاريح التنقل، والحصول على تراخيص لازمة لاستيرادٍ حصري لبعض المنتجات، وهو ما أفرز فعلاً نوعاً من تلاقي المصالح بين نُخب سياسية واقتصادية فلسطينية، وأخرى إسرائيلية، كما أنشأت هذه السياسة نخباً فلسطينية جديدة امتازت بالثراء على حساب طبقات اجتماعية معوزة (أبو العز، 2015). وتأتي هذه الامتيازات كإحدى التطبيقات العملية لفكرة السلام الاقتصادي الذي تسعى إسرائيل إلى تعزيزه باعتباره أحد أدوات الإلحاق والهيمنة وخلق التبعية، وهو ما يبدو أنّه زاد في فترة ما بعد أوسلو، وساهم في خلق طبقات اجتماعية فلسطينية مشوهة في الضفة الغربية وقطاع غزة.

7. **تسمين التفكك الفلسطيني**، وهو الأداة القديمة الحديثة في إحداث التغيير، ورغم قدم الاستخدام، إلا أن التركيز على إقحام التفكيك باعتباره أداة ارتكازٍ في التغيير زاد بعد اتفاق أوسلو، وتعاظم بشكلٍ لافتٍ بعد الانقسام الفلسطيني 2007، وتنوعت أشكاله، ما بين الاستهداف الإسرائيلي لحركات المقاومة في الضفة على اختلاف أنواعها، وما بين الزج بالسلطة السياسة لملاحقة مطلوبين تعتبرهم إسرائيل مصدر خطرٍ عليها، وما تعتبره أحد وظائف السلطة الفلسطينية، المتمثل في ملاحقتهم، وهو ما أفرز حالةً من تزايد الجفاء ما بين السلطة والحاضنة الشعبية للنضال الفلسطيني، ومن جهة أخرى شكل الانقسام الفلسطيني

مورداً مهماً من الموارد المغذية للتفكيك والتي تسعى إسرائيل إلى إدامته، من خلال خلق نُخبٍ منتفعةٍ من وجوده.

تُشكل الأدوات السبع السابق استعراضها، مجموعة من أدوات التغيير الإسرائيلي الممنهج الأكثر استخداماً في التأثير على المجتمع الفلسطيني على المستوى المجتمعي ومستوى السلطات السياسية، وعلى مستوى الحركات والأحزاب، ولتطبيق منهج الدراسة المتمثل في الاستمرارية والتغيير، يُمكن بناء تصور تقريبي لمعرفة التغيرات التي طرأت على الأدوات المستخدمة في التغيير، ومدى تحقيقها له.

ثالثاً: التحولات الناشئة في المجتمع والهياكل

نتاجاً للأدوات السابقة التي استخدمتها إسرائيل كسلوكٍ تغييري متواصلٍ تجاه المجتمع الفلسطيني نتجَت مجموعة من التحولات على مستوياتٍ ثلاثة، مستوى المجتمع نفسه، والسلطة السياسة، وعلى مستوى الحركات والأحزاب، حيث عملت تلك الأدوات مجتمعةً في إيجاد التحولات الحاصلة، والتي من أبرزها:

تحولات مجتمعية في البنية والسلوك

لم تكن التحولات الناشئة في المجتمع الفلسطيني بعد أوسلو تحولات أصابت بنية المجتمع، وتراتبيته الطبقية أو تركيبته فحسب، بل هي تغيرات أصابت السلوك المجتمعي الفلسطيني وأحدثت فيه جملة من التطورات المتمحورة في:

انكفاء تأثير المجتمع المدني، فقد تراجع دور المجتمع المدني، الذي كان من الممكن أن يُشكّل أداة تأثير، وقادر على استلهامِ دوره الطليعي في التغيير، وقد تراجعت فرص تأثيره على المجتمع السياسي، بدليل عدم قدرته حتى اللحظة على ممارسة ضغطٍ حقيقي لإنهاء الانقسام السياسي، واكتفائه بلعب دور الوسيط، دون امتلاكه لوسائل ضغطٍ حقيقيةٍ بالإمكان الاستفادة منها في تصحيح مسار المجتمع السياسي.

تنامي الطبقية المُتَبدلة، نشأت بعد أوسلو طبقة من البرجوازية السياسية والاجتماعية، مختلفةً عن التي كانت سائدة قبله، هذه الطبقية الجديدة تتصف بعدم الثبات، أو عدم التبلور الطبقي المحدد الواضح، الذي يأتي نتيجة مصادر تشكل الوعي الطبقي (الصوراني،2010، ص118)، فظهرت طبقات اجتماعية مشوهة في المجتمع الفلسطيني نتاجاً لعوامل أفرزتها أوسلو، فظل

البناء الطبقي الفلسطيني قاصراً عن إنتاج طبقاتٍ مجتمعيةٍ مستقرة، وتَحَكَم الانتماء الحزبي، والمحسوبيات والقبلية، والامتيازات الإسرائيلية في إنتاجِ طبقيةٍ وقتية، قد تتبدل أو تتغير بناءً على ما تُقدمه من ولاءاتٍ أو ما تُذعن لهُ من شروط.

تشرذم النسيج المجتمعي، فالنسيج المجتمعي الفلسطيني تعرض بفعل الاحتلال إلى العديد من أشكال القطع التي شكلته في كل مرة من جديد ضمن ظروف ومحدداتٍ ناشئة، فبعد النكبة تفسخ النسيج الاجتماعي وتوزعت خيوطه على جغرافيا جديدة، في الضفة الغربية وقطاع غزة والشتات، وظهرت تجمعاتٌ ديمغرافيةٍ جديدة، ضمت في بنيتها مجتمعاً مكوناً منذ البداية مختلف الرؤى والتصورات، يُضاف إلى مجتمع القرية والمدينة، وبعد العام 1967 تكرر الأمر، وهذا ما دفع إلى اعتبار هذا النسيج نسيجاً مكوناً من خيوطٍ مختلفة، يجمعه تاريخٌ مُشتركٌ من الاضطهاد، ويُحافظ على انسجامه مقدار ما يُقدمه هذا المجتمع من مقاومةٍ تجاه محتله. بعد أوسلو، وتحديداً التراجع الظاهر عن اتباع المقاومة كوسيلةٍ لنيل الحقوق، بدت التمزقات تظهر أكثر فأكثر، وتحديداً في الضفة الغربية، في حين يبدو هناك عوامل أخرى في قطاع غزة تدفع باتجاه تفكيك النسيج الاجتماعي كالفقر والحصار.

سلبية (الأنا) واختلال النظرة إلى الذات، يُقصد (بالأنا) هنا، جوهر الذات الفلسطينية، ويُمكن توضيح الاختلال فيها من خلال التعرض إلى طبيعة العلاقة ما بين الأنا الفلسطينية، وموقفها من الاحتلال. العلاقة في مرحلة ما بعد أوسلو أخذت شكل الصراع بين ذاتين فلسطينيتين، إحداهما متراجعة أو سلبية، ترى الاحتلال قدراً لا يُمكن الفكاك منه، وصاغت رؤاها وسياساتها بناءً على ذلك، وأخرى مُبالغة، ترى في الاحتلال عرضاً زائلاً، وترفع سقف طموحاتها، أو تستسهل المواجهة معه، وهذا ما حدا بالأولى إلى عدم القدرة على تطوير أدواتها النضالية، ودفع بالثانية إلى عدم الأخذ على محمل الجد قدرات الاحتلال. ولخطأ تقدير الذات الفلسطينية لأناها، ظهر تحولٌ مهم في النظرة إلى الذات، باعتبارها غير قادرةٍ على المواجهة؛ رغم أنّ هذا لا يُعتبر تعميماً على الحالة الفلسطينية برمتها، ولكن الإشارة إليه في سياق التحولات أمر مهم، ليتسنّى للباحثين علاجه.

اقتصاد تابع مجزأ، لم تشكل مرحلة ما بعد أوسلو قطيعةً مع الاحتلال، الأمر الذي كان مرجواً، بل زادت أشكال التبعية الاقتصادية، بسبب عوامل داخلية تمثلت في تراجع الإنتاج الفلسطيني، بعدما كانت المقومات الذاتية والإنتاج الفلسطيني في مرحلة الانتفاضة الأولى إحدى مسببات الصمود، ولسبب آخر متعلق بالسياسات الفلسطينية التي أظهرت إخفاقاً في دعم القطاعات التجارية، وإذا ما اقترن ذلك مع ما تم توقيعه من اتفاقيات تُقيد الاقتصاد الفلسطيني، إلى الحد الذي يمنعه من الدخول في عملياتٍ تنموية، أو إجراء تصحيحاتٍ هيكلية تُساعد في استشفائه،

بحيث صارت أسباب التعافي مرتبطةً بالاقتصاد الإسرائيلي، ومدى ما يتيحه من مساحاتٍ يُمكن من خلالها تحسين الوضع الاقتصادي الفلسطيني، فـ55% من الواردات الفلسطينية إلى الضفة الغربية وقطاع غزة هي من إسرائيل، و80% (غولدستاين، 2021) من الصادرات الفلسطينية هي أيضاً لإسرائيل.

تحوّل في شكل المدينة الفلسطينية، حيث ظهر تحوّل جديد على المجتمع الفلسطيني، وتحديداً في الضفة الغربية، ظهرت إحدى تجلياته في شكل أو ملامح المدينة الفلسطينية، وتغيرها من كونها مدناً محتلةً، من المفترض فيها أن تتزين جدرانها باللافتات المناهضة للاحتلال، أو تكثر فيها مناطق العمل الإنتاجي، إلى مُدن أشبه بمدن الجذب السياحي، المعتمدة في جذبها على ما تُقدمه من خدمات مستوردة، أو أماكن ترفيهية، ولا يُفهم من هذا السياق أن المراد أن تبقى المدن الفلسطينية حبيسة الحزن، أو ممنوعةٍ من التقدم، ولكنهّ تَقدم يُفترض فيه أن يكون إيجابياً بمقدار ما يؤثر من خلاله المجتمع على محتله، ومن المهم التأكيد هنا، على أن حالة الفصل الفيزيائي للاحتلال عن المجتمع والتي نجحت فيها إسرائيل، كانت سبباً مهماً في تحول شكل المدينة الفلسطينية.

تعاظم مستويات الهجرة الداخلية، تمثل الهجرات المحلية خطراً فعلياً على القرى والتجمعات المُهاجر منها إلى المدن، لأنه يعني إهمال الأرض التي هي جوهر الصراع بين الفلسطيني والمحتل. هنالك عاملان ذوا تأثير مهم في تزايد معدلات الهجرة الداخلية، الأول يتمثل في سياسة الاستيطان الإسرائيلي، الدافعة باتجاه البحث عن أماكن أكثر أمناً، والآخر يتمثل في عدم القدرة على دعم صمود المواطن في القرى والبلدات المهددة، فالهجرة الداخلية بشكلها الحالي تعني التمركز في تجمعات ديمغرافية أقل مساحةً وأكثر اكتظاظاً، وترك مساحات خاليةٍ عرضة في أي وقت للاستغلال الإسرائيلي خاصة في الريف الفلسطيني والأغوار.

انتشار الثقافة الاستهلاكية، حدث تحولٌ مهمٌ في نمطِ المعيشة والاستهلاك الأُسري داخل المجتمع الفلسطيني بعد أوسلو، وتحديداً في الأعوام العشرة الأخيرة، ولا شكَ أن انتشار الثقافة الاستهلاكية له عوامله المسببة كالعولمة وسياسات السوق المفتوح وحرية التجارة وغيرها، ولكنّه في الحالة الفلسطينية وبشكله اللاواعي، يُشكل مخالفةً مجتمعيةً بالنظر إلى تجارب الشعوب الهادفة إلى الانعتاق من الاحتلال. وما يزيد من التأثير السلبي لهذه الثقافة، الانصراف عن المنتجات المحلية الصغيرة، والاعتماد المتزايد على الأسواق الخارجية، مما ساعدَ على الدخول والاستمرار في مضمارِ التبعية لاقتصاد الاحتلال، وأصبحَ تركيبُ الاستهلاكِ في المجتمع الفلسطيني تركيباً غيرَ رشيد.

رابعاً: تحولات على مستوى الهياكل السياسية والحزبية

يناقش هذا المحور، حجم التأثير المباشر وغير المباشر الذي استطاعت من خلاله إسرائيل إعادة ضبط مفاهيم وأدوات النضال الفلسطيني، التي شكلت نهجاً ومدخلاً مهماً لجميع التنظيمات وقوى المقاومة الفلسطينية في بناء سيرتها ومسيرتها على مدار تاريخ النضال الفلسطيني، والتي تبنت الكفاح المسلح عند انطلاقتها مروراً بفترات التشكل. هذا الأمر قد يكون نابعاً من محددين رئيسين؛ الأول: إعادة ضبط المفاهيم والأدوات النضالية للفصائل الفلسطينية بعموميتها وفصائل منظمة التحرير بشكل خاص. والثاني: إعادة ضبط لمفهوم العلاقة ما بين البناء المؤسسي النضالي وهيكلية التنظيمات والعلاقة مع الاحتلال.

1. إعادة ضبط المفاهيم

سعى الاحتلال الإسرائيلي عقب توقيع اتفاقية أوسلو وتشكيل السلطة الفلسطينية إلى التأسيس لبعض المفاهيم التي يمكن أن تقود منظمة التحرير، وما ينضوي تحتها من فصائل مقاومة، إلى القبول بواقع جديد في العلاقة المفاهيمية مع الاحتلال، وهذا برز من خلال الشرط لإلغاء بنود الميثاق الوطني الفلسطيني التي تدعو إلى تدمير إسرائيل، وهو ما كان من خلال عقد المجلس الوطني في قطاع غزة سنة 1996 (ميعاري، 2021)، والتصويت بالإجماع على تعديله.

ثم ما لبث الأمر إلى التطور من مرحلة ومفهوم التحرر الوطني إلى صعود مفاهيم الدولة والحقل السياسي والمبالغة فيها كأنها مبنيه على واقع، خصوصاً في البعثات الدبلوماسية، وبرزت معها مسميات للمناصب السياسية والأمنية، دعمتها إسرائيل من خلال منح امتيازات (VIP)، وبطاقات رجال الأعمال (BMC)، وغيرها من امتيازات عززت مفاهيم البناء الوهمي للكيان السياسي السيادي فلسطينياً، بهدف التخلي عن الهوية المفاهيمية للتحرر أو طمسها أمام استمرارية الاحتلال على الأرض (أبوطه، 2016). ذات الأمر استخدمته إسرائيل في التعامل مع شخصيات وطنية متعددة بالسماح لها بالعودة إلى فلسطين؛ لممارسة عملها السياسي ليكون ضمن سقف «أوسلو»، ومن خرج عن هذا الإطار كان بمثابة الهدف إما بالاعتقال أو الاغتيال كما حدث مع الأمين العام للجبهة الشعبية أبو علي مصطفى (رباح، 2020).

إن تركيز إسرائيل في مرحلة ما بعد اتفاقية أوسلو على تغيير المفاهيم، هو نابع من التأسيس لمرحلة تغيير في الهوية الوطنية للتنظيمات والأحزاب الفلسطينية، وصولاً إلى التغيير في الأيديولوجيا التنظيمية ومن ثم قاعدتها المجتمعية؛ إذ إن عملية التغيير السيسيولوجية لأي مجتمع تمر بمراحل

بنيوية تقوم إما من خلال مكونات المجتمع نفسه، أو النخب السياسية والفكرية التي تمثله، أو أحزابها، ومعها يتحول مفهوم «الصراع» من وجودي إلى البحث عن تحقيق مكتسبات اقتصادية واجتماعية تتعلق بجودة الحياة (الزعبي، 2021)، وهو ما نتج عنه تغير مفهوم الاحتلال إلى «دولة إسرائيل»، أو الطرف الآخر، أو الجيران. وتحولت معها الضفة الغربية من مفهوم شمولي جغرافي إلى المناطق ذات السيطرة الفلسطينية والمناطق ذات السيطرة الإسرائيلية، والحاجز الإسرائيلي إلى «معبر»، وكأن العلاقة الناظمة تحولت إلى تشابك وجودي نتاج هذا الانصهار المفاهيمي الذي تراجعت مقابله مصطلحات التحرر والمواجهة والمقاومة.

امتد التغيير المفاهيمي بعموميته إلى الأدوات النضالية، لتتحول مفاهيم المقاومة المسلحة إلى المقاومة «العنفية»، والأدوات النضالية «الشعبية» إلى «السلمية»، وحاولت إسرائيل تحقيق هذا التحول بهدف خلق عملية رفض ذاتية للأدوات النضالية الفلسطينية داخلياً، بل النظر لها على أنها لم تعد أدوات تناسب الواقع الجديد والذي يتطلب من الفلسطيني أن يكون أكثر براغماتية أو نيوليبرالية في تعامله مع الاحتلال (القاسم، 2012، ص21).

2. إعادة ضبط العلاقة

في مقابل عمليات التغيير بالمفاهيم، سعت إسرائيل بشكل مواز إلى إحداث حالة من التغيير الجوهري في إعادة ضبط العلاقة مع الفلسطينيين على صعيدين؛ الأول العلاقة الإسرائيلية مع الفصائل والأحزاب الفلسطينية. والثاني على صعيد العلاقة الداخلية البينية ما بين الفصائل نفسها، والذي توج في حالة انقسام سياسي يتم تغذيته بشكل متكامل إسرائيلياً منذ العام 2007.

في مناقشة العلاقة الأولى؛ الإسرائيلية مع الفصائل والأحزاب، سعت إسرائيل إلى استخدام مجموعة من المنطلقات:

الإدماج؛ فقد أسست اتفاقية أوسلو وما تبعها من عملية هندسة وبناء للمجتمع الفلسطيني إلى إحداث حالة إدماج للحركة الوطنية الأساسية، والتي كانت تمثلها حركة فتح كأكبر فصيل فلسطيني شعبي في تلك المرحلة، في الحالة السياسية التي أفرزتها أوسلو، وتمثل ذلك إما من خلال الإفراج عن آلاف الأسرى الفلسطينيين ضمن شروط عدم العودة للعمل الوطني ونبذ «العنف»، أو من خلال القبول بانخراطهم في مؤسسات السلطة المختلفة بما فيها المؤسسات الأمنية وبالتالي الارتباط بمشروع التسوية الذي تحول فيما بعد ضمن منظومة السلام الاقتصادي التي شكلت واحدة من أطروحات العلاقة الإسرائيلية الفلسطينية وإعادة تحويل مفهوم الصراع بناء عليه.

خلخلة الهيكلية المؤسساتية للهوية الوطنية؛ بالرغم من أن منظمة التحرير الفلسطينية مثلت الجهة المقابلة للاحتلال الإسرائيلي، والاعتراف المتبادل عقب توقيع اتفاقية أوسلو، إلا أن إسرائيل، كما يبدو، كانت تعمل بطريقة أخرى وموازية في مفهوم إضعاف المؤسسات الوطنية التي نشأت بموازاة مفهوم التحرر، حتى السلطة الفلسطينية باعتبارها مخرج أساس لاتفاقية أوسلو، فقد تم تدمير جميع المؤسسات الرئيسة فيها في الانتفاضة الثانية، وتم ضرب مفهوم السيادة المؤسساتية لها، إضافة إلى التدخل المباشر في مخرجات الانتخابات التشريعية الثانية التي حدثت في 2006، ومساهمة إسرائيل في تفكيك بنية المؤسسة التشريعية، والتدخل في هيكلة المؤسسات الناظمة للعمل السياسي فلسطينياً من خلال شروط الرباعية الدولية (عبد الرحمن، 2019).

تعزيز العلاقة الفردانية على العلاقة المؤسساتية؛ فقد عمدت إسرائيل إلى تقديم العلاقة مع العديد من القيادات الفلسطينية والمجتمع الفلسطيني من المنطلق الفرداني، وتحويلها إلى أشبه ما يكون بعلاقة دولة مع فرد لتغيب البناء المؤسساتي فلسطينياً، وهذا الأمر طبقته بشكل واضح في إطار التعامل مع السلطة الفلسطينية كمؤسسة رسمية، أو حتى فيما يتعلق بخطابها الموجه للتنظيمات حيث تركز دائرة الاهتمام بالأشخاص. انعكس هذا بشكل واضح على ضمور في الهياكل الحزبية خصوصاً التقليدية منها، أو التي انصهرت ضمن الرؤى والأطروحات السياسية التي تتوافق ومفاهيم العملية السلمية، وبرزت كيانات تنادي بضرورة إفساح المجال أمام ما يسمى بالتكنوقراط أو النخب ضمن المصالح التي بنيت على المشاريع الإصلاحية، أو المطالب الدولية لإعادة بلورة مفهوم القيادة السياسية بعيداً عن الهوية التنظيمية والحزبية (ملحيس، 2019).

أما فيما يخص العلاقة البنيوية للنسيج التنظيمي الحزبي داخلياً، فقد عملت إسرائيل منذ تمهيدها لتوقيع اتفاقية أوسلو على خلق حالة من التصدع الداخلي فلسطينياً، فعلى الرغم من أن منظمة التحرير الفلسطينية حاولت إبقاء الربط الجغرافي ما بين الضفة وغزة في اتفاقية أوسلو حيث كانت تحت عنوان «غزة أريحا أولاً»، إلا أن إسرائيل أبقت على وجودية التقسيم الجغرافي من خلال السيطرة على حالة التواصل من خلال المعابر.

في العام 2007، مع حدوث حالة الانقسام السياسي الفلسطيني، كان واضحاً مدى سعي إسرائيل لتعزيز هذه الحالة حتى تكون مدخلاً لسلب مفهوم الوحدة السياسية للضفة وغزة، وتمكنها من التفرد بالسياسات الاستيطانية في الضفة وتنفيذ مخططاتها، وبذات الوقت فككت البناء المؤسسي للتنظيمات الفلسطينية بالضفة. أما قطاع غزة فكانت سياسة فرض الحصار محاولة لانتزاع القاعدة الشعبية عن العمل المقاوم وبالتالي إمكانية إنهاء المشروع التحرري (النعامي، 2011).

عمدت إسرائيل من خلال تعزيز حالة الانقسام لتحقيق مجموعة من الأهداف، والتي كانت بلا شك واحدة من الخطوات التي استطاعت من خلالها إعادة هيكلة مفهوم العمل الحزبي والتنظيمي الفلسطيني، ومن هذه الأهداف:

- سياسة الإشغال لقيادات العمل الوطني بالضفة وغزة ضمن المناكفات الداخلية، والبحث عن قضايا تزيد من حالة التشاحن الداخلي وضرب منظومة السلم الأهلي، فيما تفردت إسرائيل في تنفيذ سياساتها على الأرض، هذا الأمر بدأ بعملية إفقاد التنظيمات للزخم الشعبي وتراجع الثقة الشعبية بها.

- إنكار الهوية الوطنية أو الانتماء الحزبي، حيث ساهم الانقسام، وما تضمنه من سياسات الملاحقة السياسية، في خلق حالة خوف من مفهوم الانتماء التنظيمي والحزبي، ودفع المجتمع إلى إعادة التفكير بالهوية الوطنية، وأهمية الدور الذي يمكن أن يمارسه في ظل حالة من الاقتتال التنظيمي تحت إطار اقتسام إدارة الحكم والسلطة.

- التوظيف الإسرائيلي الأمني لحالة الانقسام من خلال أمرين؛ الأول تسهيل مهمة القضاء على مفهوم المقاومة المسلحة بالضفة الغربية، وتفكيك بنيتها تحت ذرائع أن هناك محاولات لتكرار تجربة ما جرى في غزة واستخدام «التخويف». الأمر الثاني؛ تعزيز منظومة التنسيق الأمني في الضفة الغربية، ونقله من حالة الرفض الوطني إلى أمر واقع يمكن العمل عليه تحت إطار الحفاظ على الحالة السياسية الراهنة، وعدم السماح بسيطرة حماس على الضفة كما جرى في غزة.

الخاتمة

يُمكن الادعاء بالاستناد إلى ما ورد في الدراسة، بأن الاحتلال الصهيوني، هو عملية مستمرة من الإزالة والسيطرة والتحكم، يُطور نفسه، وأدواته اللازمة لاستدامته قدر المُستطاع، ويضع دوماً إطاراً ناظماً لتلك الأدوات المستخدمة في إنجاز تغيير مربك للمجتمع الفلسطيني، بحيث لا تخرج الأدوات رغم تنوعها وتعددها عن إطار النظريات الحاكمة، ولكنها تتبدل وتتغير تبعاً للطرف والزمان والمكان والطبيعة، فهو احتلال يسعى إلى تحويل الفلسطيني إلى «فائض قيمة» في العمل والسياسة والثقافة، يُزيل منه ما يعارض ويستغل ما يتوافق، مثلما يسعى إلى فصل فيزيائي للمجتمع عن مُحيطه الاحتلالي، بحيث لا يُمكن اعتبار الاحتلال قائماً على الإزالة، مع الاستفادة قدر الممكن من المجتمع الفلسطيني في خدمة الاحتلال.

سلوك الاحتلال في التغيير ليس سلوكاً وقتياً عابراً، بل هو ديناميكي ممنهج، يتميز بالتجريب، تجريب الأدوات التغييرية وفحص قدرتها على تحقيق الهدف، ضمن منهج مُرتكزٍ في الأساس على الاستمرارية والتغيير، وضمن نسق مُبرمج لإحداث التغيير بالانزياح، ما يعني بالنسبة للاحتلال تحقيقاً أكبر للأهداف.

ظهرت تحولات حقيقية على المجتمع الفلسطيني من حيث التغير في البنية المجتمعية وسلوكها، انعكست على واقعه المعيش اجتماعياً واقتصادياً وثقافياً، مثلما انعكست على ذاته في العلاقة مع مُحتله، في نفس الوقت الذي أظهرت فيه تغييراً على بنية مدينته وريفه. وهنالك تحولات، طرأت على مستوى الهياكل السياسة الفلسطينية، استطاع الاحتلال من خلال أدواته إعادة ضبط مفاهيم الصراع معها (أي الهياكل)، مثلما استطاع ضبط إيقاع العلاقة في مراتٍ كثيرة لصالحه.

لا يعني، ما احتوته الدراسة من تعداد وتبيان وتفسيرٍ للتغيرات التي حصلت على المجتمع الفلسطيني، إشاعة اليأس أو الإحباط بقدر ما سعت إلى توضيح خطورة تلك التحولات على المجتمع الفلسطيني، بل إن هنالك مؤشراتٍ عديدة تدعم الاعتقاد بأن المجتمع الفلسطيني ورغم ما مرَّ به من تغريبٍ وتغيير وسيطرةٍ وتحكم، قادر على إيقاظ عوامل النهوض والتصدي والمواجهة لديه.

المصادروالمراجع

المراجع العربية

أبـو العـز، أمجـد. (2015). «زواج النخـب في فلسـطين وإعـادة هندسـة الثقافـة السياسـية للمجتمـع الفلسـطيني»، صحيفـة الهـدف. تـم الاسـترجاع مـن الرابـط https://hadfnews.ps/post/2816/-%D8%B2%D9%88%D8%A7%D8%AC

أبـو طـه، إبـاء. (2016). «بطاقـات الاحتـلال.. امتيـازات لـ «ترويـض» رجال أعمال وسياسـيين فلسـطينيين»، العـربي الجديـد، رام الله.

بن مائير، يهودا. (2012) «ما يفهمه بيغن ورئيس هيئة الأركان»، صحيفة هآرتس.

جهـاز الإحصـاء المركـزي الفلسـطيني. التقريـر الإحصـائي السـنوي للعـام 2020، تـم الاسـترجاع مـن الرابـط https://www.pcbs.gov.ps/Downloads/book2588.pdf

حبـاس، وليـد. (2017). « مفهـوم الاسـتعمار الاسـتيطاني نحـو إطـار نظـري جديـد، قضايـا إسرائيليـة»، المركـز الفلسـطيني للدراسـات الإسرائيليـة مـدار. العـدد66. رام اللـه.

ربـاح، لمـا. (2020). «الجبهـة الشـعبية.. مـن قـال إن اليسـار قـد مـات؟»، مـتراس. تـم الاسـترجاع مـن الرابـط https://utm.guru/ueUvf

ريـاض، محمـد. (2014). الأصـول العامـة في الجغرافيـا السياسـية والجيوبوليتـكا، القاهـرة: مؤسسـة هنـداوي للنـشر والتوزيـع.

الزعبـي، حنـين. (2021). في إعـادة تعريـف البعـد الوطنـي في فعلنـا السـياسي، رمـان. تـم الاسـترجاع مـن الرابـط https://rommanmag.com/view/posts/postDetails?id=6222

الصـوراني، غـازي. (2010)، التحـولات الاجتماعيـة والطبقيـة في الضفـة الغربيـة وقطـاع غزة..رؤيـة نقديـة، دمشـق، ط3.

عبـد الرحمـن، حسـن. (2000). «أجنحـة المكـر الثلاثـة وخوافيهـا التبشـير- الاسـتشراق- الاسـتعمار دراسـة وتحليـل وتوجيـه». دمشـق: دار القلـم. ط3.

عبـد الرحمـن، عمـر. (2019). «مـن الالتبـاس إلى الوضـوح: ثـلاث ركائـز لإعـادة إحيـاء الحركـة الوطنيـة الفلسـطينية»، مركـز بروكنجـز. تـم الاسـترجاع مـن الرابـط https://utm.guru/ueUuZ

غانـم، هنيـدة. (2013). «المحـو والإنشـاء في المـشروع الاسـتعماري الصهيـوني»، مجلـة الدراسـات الفلسـطينية، العـدد 96.

غدنز، أنتوني. (2005). علم الاجتماع، ترجمة: فايز الصياغ. بيروت: المنظمة العربية للترجمة

غولدستاين، تاني. (2021). «كيف تحول الاقتصاد الفلسطيني إلى الاعتماد الكلي على الاقتصاد الإسرائيلي»، ذا تايم أو إسرائيل. تم الاسترجاع من الرابط https://utm.guru/ufcyn

القاسم، سراب. (2012). «مفهوم الكرامة الإنسانية وعلاقته بالمقاومة»، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة بيرزيت.

محارب، محمود. (2012) «تنظيم ‹جباية الثمن›: إرهابيون متطرفون...فماذا تعرف عنهم..؟؟». مركز مفتاح. تم الاسترجاع من الرابط http://www.miftah.org/arabic/PrinterF.cfm?DocId=13866

مصطفى، هبة. (2021). «توظيف إسرائيل للعلاقات العامة الرقمية للتأثير في المجتمع الفلسطيني.. دراسة حالة صفحة المنسق على الفيس بوك». رسالة ماجستير. جامعة النجاح الوطنية.

مقلد، إسماعيل. (1979). الأساس الجغرافي للاستعمار الاستيطاني الصهيوني في الضفة الغربية، عمان: دار البشير.

ملحيس، غانية. (2019). «بدعة حكومات التكنوقراط والمستقلين». رام الله: المركز الفلسطيني لأبحاث السياسيات والدراسات الاستراتيجية https://utm.guru/ueUu2

ميعاري، محمود. (2021). «تحولات في التأييد الحزبي والاتجاهات نحو حل القضية الفلسطينية»، مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد125.

نساء FM. (2020). صوت| أكثر من 2000 امرأة فلسطينية يعملن في المستوطنات. رام الله. https://utm.guru/ueVd3.

النعامي، صالح. (2011). «إسرائيل وإفشال المصالحة الفلسطينية»، الجزيرة نت https://utm.guru/ueUu4

المراجع الإنجليزية

Gordon, N. (2008). *Israel's occupation*, Berkeley, London university of California press.

المحور الثالث

التحولات في منظمة التحرير والسلطة الفلسطينية

تحوّلاتُ السّلطة.. مسارٌ قسريٌّ من الإدماج ضمن منظومات السّيطرة الاستعماريّة

خليل شاهين

تهدف الورقة إلى تحليل أبرز التحولات في السلطة الفلسطينية تحت سقف اتفاق أوسلو، وفي إطار العلاقات الاستعمارية، فضلًا عن الانقسام الداخلي، وتقديم اقتراحات للخروج من مأزق تحول السلطة ببنيتها ووظائفها إلى وكيل إداري واقتصادي وأمني للنظام الاستعماري في أجزاء من الضفة، وتحول «حكم حماس» في القطاع المحاصر إلى نموذج من الهيمنة الانفرادية القائمة على الاحتكار الفعال لمصادر القوة والسلطة.

وتركز الورقة على إشكالية رئيسة تتعلق بقصور أدوات التحليل التي راج استخدامها ما بعد نشوء السلطة، والمستندة إلى نظريات التحول الديمقراطي في سياقات ما بعد الاستعمار، فتحليل المسار الذي حكم تحولات السلطة باتجاه حكم مطلق يستند إلى نمط جديد من الهيمنة واحتكار السياسة والقوة، وإلى شبكة زبائنية تضم أفرادًا وكيانات سياسية شكلانية ذات مصلحة باستمرار الوضع القائم من حيث العلاقة الاستعمارية والطابع الاستبدادي للسلطة في الضفة الغربية. ويضاف إلى ذلك، تطور نمط من الكيانية السلطوية المركزية القائمة على احتكار القوة في قطاع غزة، بما يغذي ترسخ مواقع قوة ونفوذ في كل من الضفة والقطاع ترتبط مصالحها باستمرار حالة الانقسام الداخلي. وهو ما يتطلب إعادة الاعتبار إلى أدوات ملائمة لدراسة تحولات النخب ومؤسسات السلطة في السياق الاستعماري الذي يتجه نحو تعميق مشروعه ومنظومات سيطرته وليس تفكيكها.

تتضمن الورقة عددًا من الفرضيات والأسئلة، في مقدمتها الانطلاق من الشرط الاستعماري باعتباره العامل الأكثر تأثيرًا في مسار التحولات فيما يعرف مجازًا بالنظام السياسي الفلسطيني الناشئ بموجب اتفاق أوسلو. فهذا الاتفاق لم يحدد فقط طبيعة العلاقات بين سلطة الحكم الذاتي ودولة الاحتلال، سياسيًا وإداريًا واقتصاديًا وأمنيًا، بل حدد أيضًا طبيعة الصلاحيات المحدودة والمنقوصة للسلطة، وكذلك الأسس التي تحكم العلاقة بين السلطة من جهة، ومكونات ما يعرف بالمجتمع المدني الفلسطيني، بتعريفه الواسع، الذي تنضوي في إطاره القوى السياسية، من جهة أخرى.

فمن حيث الجوهر، صُمم اتفاق أوسلو لضمان إقامة سلطة ذات وظائف محددة هدفها ضبط

المجتمع الفلسطيني تحت الاحتلال والسيطرة عليه، مع الاكتفاء بالإشارة في الاتفاقية الفلسطينية الإسرائيلية المرحلية للعام 1995 (اتفاقية طابا)، إلى ممارسة الحكم «وفقًا لمبادئ ديمقراطية»، وليس إلى إنشاء «حكم ديمقراطي». وهو ما أدى إلى نشوء «نظام سياسي» غير ديمقراطي، ويفتقر إلى التعددية والشراكة السياسية، حتى إن اتسم باعتماد مبادئ ومظاهر ديمقراطية شكلية، مثل الانتخابات. وبذلك، يمكن التساؤل عما إذا كان «النظام السياسي» الناشئ منذ قيام السلطة قد شكل امتدادًا للحقل السياسي الوطني كما عرف إبان عهد منظمة التحرير ما قبل «أوسلو»، يحمل سماته وبناه ومكوناته، أم شكل قطعًا معه؟ وفي محاولة الإجابة، تفترض الورقة أن الحقل السياسي، الذي سعى «نظامًا سياسيًا» في طور التحول الديمقراطي بعد إنشاء السلطة، كان أول ضحايا مسار أوسلو، وبخاصة مع اتضاح فشل إمكانية تحويله من سلطة إدارة ذاتية انتقالية إلى دولة مستقلة ذات سيادة، على الرغم من نجاحه في الهيمنة من الناحية العملية على الحقل السياسي للمنظمة، بل على المنظمة ذاتها.

وبناء عليه، تسعى الورقة إلى الإجابة أيضًا، عما إذا كان أحد أبرز التحولات في السلطة وشبكاتها هو الاستجابة لمسار قسري وظف فيه النظام الاستعماري الاستيطاني علاقات القوة المختلة لصالحه لإدماج السلطة ضمن منظومات متعددة الطبقات لإدامة السيطرة على الفلسطينيين، وهو ما يستتبع تاليًا الإجابة عن سؤال: هل من الممكن إصلاح هذا النظام/السلطة، أم أن المطلوب حل السلطة، أم تغيير بنيتها ووظائفها؟

يتبين من إجراء مراجعة نقدية للأدبيات ذات العلاقة بدراسة تحولات «النظام السياسي» و«الحقل السياسي» الفلسطيني، في حقبة «أوسلو»، ميل العديد من الدراسات إلى إسقاط نظريات التحول الديمقراطي على النظام الناشئ، وبخاصة خلال الفترة الانتقالية ما قبل انهيار مفاوضات كامب ديفيد عام 2000 واندلاع انتفاضة الأقصى. وهو ميل ما زال يتخلل خطاب نخب السلطة بين فينة وأخرى، وبخاصة في مواجهة الطروحات التي تستنتج استنفاد فرص تحول مشروع السلطة إلى دولة مستقلة، على الأقل حسب دورها ببنيتها ووظائفها الحالية.

وخلافًا للرهان على التحول الديمقراطي في مرحلة ما قبل التحرر من الاستعمار الاستيطاني والاحتلال العسكري، أفضت التحولات في بنية ووظائف السلطة إلى إعادة إنتاج نمط جديد من الهيمنة على الحقل السياسي بتشكيلاته السياسية القديمة والجديدة تحت مظلة خطاب الدولة الزائف، الذي روج لمقولة «الدولة باتت على مرمى حجر». واللافت أن التغيرات في مكونات الحقل السياسي لم تنعكس على موازين القوى وحجوم التشكيلات السياسية ضمن «الحكم/النظام السياسي» الجديد، الذي أبقى الخصوم على هامش عملية صناعة القرار، أو خارجها بالكامل.

وواقع الحال، خضعت بنية السلطة وصلاحياتها ووظائفها إلى قواعد اللعبة المحكومة باختلال موازين القوى التي وظفت لتوسيع وتعميق منظومات السيطرة الاستعمارية الاستيطانية على حساب الصلاحيات المحدودة للسلطة، ولصالح إدماجها بوصفها إحدى طبقات هذه المنظومات؛ حيث تعمل في خدمتها، وبالتناغم مع إستراتيجياتها، وليس في مواجهتها، في ظل مواقف إقليمية ودولية استثمرت في ترسيخ بنية مؤسسات السلطة المدنية والأمنية القائمة على أساس زبائني موالٍ لخيار المفاوضات والتسوية السياسية الذي تتبناه قيادة السلطة، مع دعم إجراء الانتخابات طالما تخدم الطرف المهيمن، وبطريقة تقطع الطريق على إسقاط مبدأ «التداول السلمي» للسلطة على الحالة الفلسطينية.

أولاً: «أوسلو» ونشوء السلطة

أُنشئت السلطة بموجب إعلان المبادئ الفلسطيني–الإسرائيلي حول ترتيبات الحكومة الانتقالية الذاتية لعام 1993، الذي لم يتضمن نصًا واضحًا يشير إلى بناء «حكم ديمقراطي»، وإن كان قد تطرق إلى إجراء الانتخابات لكي «يتمكن الشعب الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة من حكم نفسه وفقًا لمبادئ ديمقراطية» (اتفاقية أوسلو، 1993).

وتطرقت الاتفاقات اللاحقة، وأهمها اتفاق نقل السلطات والصلاحيات الموقع في القاهرة في أيار/مايو 1994 (اتفاق أوسلو 2)، قبل أن تحل مكانه الاتفاقية المرحلية الموقعة في واشنطن في أيلول/سبتمبر 1995، إلى شكل السلطة وتركيبتها وصلاحياتها وطريقة الانتخاب فيها. ومنذ ذلك الحين، خضع ما يسمى مجازًا «النظام السياسي الفلسطيني» لتغييرات وتعديلات تحت سقف السلطات والصلاحيات المنقوصة المقيدة بموجب هذه الاتفاقات. غير أن الاتجاه الرئيس لمجمل هذه التحولات ظل محكومًا بصيرورة تعمق بناء مؤسسات سلطوية تضم شبكة الموالين لمسار أوسلو والمدافعين عن هذا الخيار، وليس المعارضين له، ممن رفضوا المشاركة في السلطة حتى الانتخابات التشريعية الثانية عام 2006، بل تم إقصاؤهم حتى بعد ذلك. وانفردت حركة فتح، في صياغة معالم هذا النظام، «كما هيمنت على الجهاز البيروقراطي للسلطة، بما فيه الأجهزة الأمنية والمال العام، من دون أن تكون هناك رؤية واضحة لدى القيادة الفلسطينية حول طبيعة النظام السياسي المطلوب». لذلك، كان هناك «الكثير من التشويه وعدم الاتساق والتدخلات وعدم وضوح حدود الصلاحيات بين السلطات، أو في داخل السلطة الواحدة ذاتها، وبخاصة بعد تعديل القانون الأساسي في سنة 2003» (مواطن، 2013، ص 63-80).

مارس هذا النظام صلاحيات سلطة الحكم الذاتي المحدودة داخل المعازل التي كرستها تقسيمات

اتفاق أوسلو، وأعاد إنتاج الهيمنة على العلاقات الوطنية والحقل الوطني السياسي عموما، بما يشتمل عليه من موالين ومعارضين، عن طريق بناء شبكة من المصالح المتداخلة بين قوى ومواقع نفوذ اقتصادية وأمنية واجتماعية في المجتمع الفلسطيني ذات مصلحة بتكريس هذه الهيمنة بشكل أكثر سطوة واتساعًا مما كان عليه الحال في منظمة التحرير ما قبل أوسلو، من خلال السعي إلى احتكار السياسة والمؤسسات والقوة/السلاح، باستخدام مفردات من قبيل «فرض سيادة القانون»، و«شرعية» حمل السلاح وممارسة العنف الداخلي، و«حماية القرار المستقل». وبات الحقل السياسي مفككًا ومشتتًا ضمن «نظام سياسي» لا تنطبق عليه أي من المعايير المتعلقة بالنظام الرئاسي أو النظام البرلماني، أو حتى المختلط. «وإنما خرج النظام السياسي الفلسطيني بشكل لا يمكن تصنيفه ضمن أي من الأنظمة السياسية المعروفة». وهو ما دفع البعض إلى اعتباره «نظامًا هجينًا» وليس مختلطًا. وهذا النظام السياسي، كما تم وضعه في القانون الأساسي، «لم يعد قادرًا على تلبية متطلبات تطور الوضع الفلسطيني في ظل استمرار الاحتلال وعدم وجود أي سقف زمني للمرحلة الانتقالية، وفي ظل حالة الانقسام السياسي والجغرافي. وبالتالي، باتت هناك حاجة لإعادة النظر في هذا النظام»، وبخاصة أن تجربة الانقسام «كانت كافية لكشف مواطن الخلل والقصور في النظام السياسي الفلسطيني» (مواطن، 2013).

وجهّت هذه التحولات، لا سيما بعد الاجتياح الإسرائيلي للمناطق الخاضعة لسيطرة السلطة عام 2002، واغتيال الرئيس ياسر عرفات، ومن ثم الانقسام، ضربة قاصمة إلى الرهان على إصلاح «النظام السياسي»، واستكمال مسار «التحول الديمقراطي» المستحيل تحت الاحتلال، وفي ظل مأسسة تفكك الحقل الوطني في كيانين سياسيين؛ ما ساهم في تراجع دراسة التحولات في طبيعة السلطة وفق نظريات الانتقال الديمقراطي في التجارب ما بعد الاستعمارية، التي انتشرت بعد نشوء السلطة وحتى انتهاء الفترة الانتقالية عام 1999، لصالح إعادة الاعتبار لدراسة أوجه التشابه والاختلاف بين السياق الفلسطيني وتجارب ما قبل التحرر من الاستعمار، بما يتيح استخدام منهجيات وأدوات تحليل قادرة على فهم العلاقة السببية ما بين استمرار منظومات السيطرة الاستعمارية الاستيطانية وتفشي مظاهر التسلط والاستبداد والحكم الفردي في السلطة الخاضعة للشرط الاستعماري.

إن مراجعة الفكر السياسي الفلسطيني تستدعي إجراء مراجعة نقدية للدراسات السابقة التي بنت استنتاجاتها على إمكانية بناء نظام حكم تنطبق عليه معايير وشروط التحول الديمقراطي، وإجراء انتخابات عامة حرة، والتداول السلمي للسلطة، وبناء نموذج تنموي مستدام، تحت الاحتلال، بل عبر «التفاهم» معه وليس الصراع اليومي ضده؛ وذهب بعض الباحثين إلى دراسة شبكة

العلاقات الزبائنية الموالية للسلطة على أساس وجود نظام نظام سياسي له خصائص مشابهة لما يسمى «النظم السياسية «الباتريمونيالية» الحديثة» أو «الزبائنية المحدثة» (ارشيد، 2007، ص 67-77). وأيضا ظهرت العديد من الدراسات التي لا تعتمد نظريات التحول الديمقراطي حصرًا لفهم طبيعة السلطة أو نظام الحكم في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة، وتستخدم أدوات تحليل تربط ما بين العوامل الخارجية، وفي مقدمتها تأثير الاحتلال الإسرائيلي والتمويل الخارجي والتدخلات الإقليمية والدولية من جهة، والعوامل الداخلية من جهة أخرى، وبضمنها الانقسام وصراع الهيمنة على مراكز القوة والنفوذ، وتركيز الصلاحيات بيد رأس السلطة التنفيذية، وتأثير كل ذلك في التحولات في طبيعة السلطة باتجاه تعميق طابع الحكم الفردي الاستبدادي، وأسباب استعصاء إنهاء الانقسام الداخلي، واستمرار الصراع على مواقع القوة والنفوذ والهيمنة الانفرادية في السلطتين القائمتين في الضفة والقطاع.

ويرى جميل هلال أنه مع قيام السلطة انتقلت عملية «صناعة الهيمنة» في الحقل السياسي الجديد من أطر منظمة التحرير إلى أطر سلطة تسعى إلى التحول إلى دولة على إقليم فلسطيني. ولذا، باشرت فور قيامها منح نفسها رموز دولة حديثة وشكلها، في المجالات المتاحة لها وفقًا لاتفاق أوسلو والاتفاقات اللاحقة. «لقد انتقلت السلطة من حقل يخيم عليه خطاب التحرير والمقاومة إلى حقل تسيطر عليه سلطة مركزية تحتكر استخدام العنف في المناطق المحددة لها وفقًا للاتفاقات مع إسرائيل. وبذلك، لم تعد المنظمة بفصائلها المسلحة المتعددة ومقراتها في الخارج، هي التي تهيمن على الحقل السياسي الفلسطيني، وإنما سلطة جديدة تحتكر شرعية العنف الداخلي وصناعة القرار السياسي، وتقيم على إقليمها وتتفاوض مع إسرائيل» (هلال، 2010).

ويعدّ هلال أن هناك تفككًا للحقل السياسي الوطني الفلسطيني، واضمحلالًا في دور المؤسسات، لا سيما منذ بدء الانقسام، ومن أبرز مظاهره تقويض المؤسسات الوطنية التمثيلية للكل الفلسطيني على المستويات السياسية والشعبية والنقابية المهنية، وتفكك الحقل السياسي الوطني إلى حقول محلية، وسيادة حالة من اللامبالاة بين النخب السياسية، وتحديدًا في الضفة والقطاع، إزاء مخاطر ومدلولات الانقسام السياسي والانفصال الجغرافي والمؤسسي بين الضفة والقطاع على المسألة الوطنية. ومن مظاهر هذا التفكك أيضًا ما باتت تتمتع به الأجهزة الأمنية من ثقل خاص، من حيث حجم العاملين فيها والحصة من الموازنة العامة، وترسيخ السمة «الريعية» للمؤسسات، من حيث الاعتماد على المساعداتت والتحويلات الخارجية، وبعد استفحال سطوة سلطة الدولة الاستعمارية الاستيطانية على كل مناحي الحياة اليومية (هلال، 2017، ص 21-52).

في المقابل، ركز آخرون على دراسة حالة قطاع الأمن لتفسير الطابع السلطوي البوليسي المتنامي

باطراد للسلطتين في الضفة والقطاع، وبخاصة مع اتساع تطبيق نظريات الاحتواء، ومكافحة التمرد في مواجهة الحراكات الشعبية والاجتماعية والمخاطر التي تهدد «نظام الحكم» هنا أو هناك. وعدّ هؤلاء أن الانقسام فاقم من إعطاء الأولوية لقطاع الأمن، غير أن جذر التحولات في بنية ودور الأجهزة الأمنية التابعة للسلطة في الضفة الغربية يعود إلى اتفاق أوسلو وبروتوكول الترتيبات الأمنية الذي حدد الإطار العام لوظيفة الأجهزة الأمنية بالتعاون مع الاحتلال في مكافحة «الإرهاب والعنف»، إضافة إلى «حفظ النظام العام»، بمعنى «ضبط المجتمع». وهو ما ينطبق أيضًا على السلطة القائمة في قطاع غزة؛ إذ ركزت حركة حماس على قطاع الأمن من حيث اعتماد أساليب ضبط المجتمع وفق عقيدة مكافحة التمرد بوصفه وسيلة للحفاظ على هيمنتها الانفرادية. وهذا التوجه في دراسة تحولات السلطتين في الضفة والقطاع، عبرت عنه ورقة أعدها كل من علاء الترتير وصابرين عمرو؛ إذ رأت وجود تشابهات بين السلطتين، بضمنها حجم موظفي ومنتسبي قطاع الأمن مقارنة بمجموع موظفي الخدمة المدنية لدى الطرفين، والسعي إلى الإمساك بمقاليد الحكم عن طريق تخويف وإرهاب الجماعات المسلحة الأخرى، والانتهاكات للحريات العامة (الترتير وعمرو، 2014).

ثانياً: في نقد الفكر السياسي

لا شك في أن نشوء السلطة يعدّ منعطفًا حاسمًا في التاريخ الفلسطيني، غير أن التأريخ لتحولات السلطة لا يبدأ ببدء مسار المفاوضات، بل يجدر أن يعود إلى دراسة التحولات التي قادت إلى مسار أوسلو طوال العقدين السابقين لمحطة مدريد عام 1991؛ أي منذ مطلع سبعينيات القرن الماضي، وأفضت إلى اعتماد هذا المسار، وصولًا إلى إنشاء السلطة ذاتها. وقد أفرز تجاهل تحولات ما قبل مدريد في الفكر السياسي الذي وجّه برامج منظمة التحرير والممارسة السياسية لقيادتها، مقولات ذات طابع تبريري أو مجتزأ للعوامل التي قادت إلى محطة مدريد، ومن ثم اتفاق أوسلو، من قبيل إلقاء اللوم على «الاستثمار المتسرع» لإنجازات الانتفاضة الأولى عام 1987، أو الخشية من شطب منظمة التحرير مع اشتداد وطأة سياسة تجفيف مواردها في مرحلة ما بعد حصار بيروت وخروج قوات المنظمة وفصائلها من لبنان عام 1982، وتهاوي مبدأ قواعد الارتكاز لعملية التحرير انطلاقًا من دول الطوق، وتغيرات البيئتين الإقليمية والدولية في غير صالح القضية الفلسطينية.

لا يمكن تجاهل تأثير كل هذه العوامل حينذاك، لكن التكيف مع نتائجها يعكس قصورًا في وعي الشرط الاستعماري، الذي يعد العامل الأهم في دراسة تحولات السلطة ذاتها في زمن لاحق. وهذا القصور مسألة تتعلق بانزياح الفكر السياسي نحو التكيف مع متطلبات التسوية السياسية

القائمة والرهان على إمكانية إقامة الدولة الفلسطينية، عبر التفاهم مع النظام الصهيوني الاستعماري الاستيطاني الاحتلالي في سياق عملية تفاوضية تدار تحت وطأة الاحتلال، والاختلال الفادح في ميزان القوى لصالح هذا النظام، وليس بالصراع معه والكفاح لتفكيكه وتصفية امتيازات المستعمِرين المرتبطة به.

يطرح ذلك أهمية الانطلاق أولًا من مأزق الفكر السياسي الفلسطيني، كما تمت ترجمته في برامج العمل والممارسة السياسية التي حكمت واقع منظمة التحرير ومكونات الحقل السياسي وصولًا إلى تبني ما اصطلح على تسميته «مبادرة السلام الفلسطينية» في الدورة التاسعة عشر للمجلس الوطني الفلسطيني في الجزائر عام 1988، الذي أعلن قيام الدولة الفلسطينية، وأكد «عزم منظمة التحرير الفلسطينية على الوصول إلى تسوية سياسية شاملة للصراع العربي الإسرائيلي، وجوهره القضية الفلسطينية» (البيان السياسي للدورة التاسعة عشر للمجلس الوطني، 1988).

إن الإقرار بدخول الحالة الفلسطينية طور «المأزق» وليس «الأزمة» بوصفه نقطة انطلاق لدراسة سيناريوهات مستقبل السلطة والبحث في الخيارات المفضلة، من شأنه أن يساعد في تحديد طبيعة التغيير المنشود بين مقاربتي الإصلاح والتغيير الجذري/الثوري، وما يتصل بذلك على صعيد بناء القدرة على تحقيق التغيير ووسائله وأدواته؛ إذ إن انسداد الأفق أمام فرص الإصلاح يشكل نتيجة لمآلات الفكر السياسي التي تراوح في دائرة «المأزق»، ولا يبدو ممكنًا الخروج من استعصاء تحقيق تغيير قادر على استنهاض الحالة الفلسطينية من دون عملية مراجعة شاملة تهدف إلى إعادة إنتاج الفكر السياسي على أساس تعريف المشروع الوطني الفلسطيني بوصفه مشروعًا للتحرر الوطني.

ولا تقتصر هذه المراجعة على إعادة النظر في الأدبيات كما عكستها التغييرات فيما يعرف بالبرنامج الوطني الذي اعتمدته منظمة التحرير بمكوناتها الفصائلية، بل يفترض أن تتسع انطلاقًا من تبني تعريف للفكر السياسي الفلسطيني يقترب مما يصفه عبد الإله بلقزيز، بكونه «الفكر الذي يؤسس رؤية للعمل الوطني، ويرسم له الإستراتيجيات، ويزود الممارسة النضالية بأجوبة عن الإشكاليات التي تطرحها تجربتها الميدانية. إنه فكر حركة التحرر الوطني الفلسطينية المعاصرة: الفكر الذي أنتجه مثقفون مرتبطون بها، مناضلون في مؤسساتها، أو قادة عمليون لم يكونوا بعيدين عن ميدان التنظير والتوجيه الأيديولوجي حتى وهم يقودون العمل الوطني. إنه الفكر الذي نجد تجلياته التفصيلية في برامج فصائل منظمة التحرير، الذي تحكم معادلاته ومقدماته سائر أشكال التعبير السياسي عن الفكرة الوطنية الفلسطينية لدى هذه الفصائل ولدى الحركة الوطنية عمومًا» (بلقزيز، 2005).

وحسب بلقزيز، فإن المأزق «حالة عطب حادة أعلى من الحالة التي يعبر عنها مفهوم الأزمة. في الأزمة خلل يقبل تصحيحًا أو تداركًا. وحتى إن فشل التصحيح، قد تعيد الأزمة إنتاج نفسها. وهذا مما ليس ينطبق على المأزق الذي يعني الانسداد الذي لا يقبل تصويبًا إلا بالخروج الكلي عن المسار الذي خيض فيه وقاده - في المطاف الأخير - إلى المأزق» (بلقزيز، 2005).

وبهذا المعنى، يمكن القول إن الفكر السياسي الفلسطيني بمنطلقاته وأشكال ممارسته السياسية أسس للنتائج التي نشهدها اليوم، لا سيما من حيث الغرق في الواقعية السياسية إلى حد بناء تصورات «دولانية» عن النظام السياسي الفلسطيني ما قبل التحرر، والدوران طيلة خمسة عقود في فلك التسوية السياسية المستحيلة، وصولًا إلى الوقوع في أسر «إثبات الجدارة» أولًا لقبول إسرائيل والولايات المتحدة والغرب عمومًا مبدأ التفاوض مع منظمة التحرير في مساري مدريد عام 1991 وأوسلو عام 1993، ولاحقًا للاعتراف الدولي بالقدرة على بناء وإدارة مؤسسات «الدولة» بانتظار الحكم على سلوك سلطة الحكم الذاتي بشهادة جدارة من الاحتلال والممولين الخارجيين. وهو ما أفضى إلى «استمراء العمل تحت سقف، وفي إطار، العلاقات الاستعمارية القائمة بين السلطة، وإلى حد ما الحركة الوطنية، والنظام الاستعماري. وفي هذا السياق، يمكن رؤية التحولات في الحالة الحزبية التي انتقلت من حيز وخطاب التحرر الوطني إلى حيز فكرة «الدولة» وتصوراتها الشكلانية، أو على الأقل ظلت تضع قدمًا هنا وأخرى هناك» (شاهين، 2015).

كان لكل ذلك تأثيره في اتجاه التحولات في الحقل السياسي التقليدي كما عبرت عنه منظمة التحرير ومكوناتها من فصائل ومؤسسات وأطر شعبية ونقابية، ما بعد مؤتمر مدريد للسلام، وإبرام اتفاق إعلان المبادئ (أوسلو)، ومن ثم إنشاء السلطة بموجبه، انسجامًا مع منطلقات الفكر السياسي المستند إلى إطار الصراع على أساس «حل الدولتين»، بوصفه حلًا قائمًا على «التفاهم» عبر التفاوض الثنائي المباشر أو غير المباشر مع منظومة السيطرة الاستعمارية.

وكانت عملية التفاوض وبناء مؤسسات السلطة وفق تصورات وبنى «دولانية» شكلانية، تتم في الواقع تحت وطأة علاقات قوة أسهمت في تعميق الاحتلال والاستيطان والعنصرية، ومكنت إسرائيل من إعادة إنتاج مصفوفات/منظومات السيطرة على التجمعات أو «المجتمعات» الفلسطينية حسب «مكانة» الفلسطيني، كما يصنفها النظام الاستعماري، في كل من معازل الضفة الغربية، وقطاع غزة، وأراضي عام 48. والأخطر أنها فرضت على السلطة الفلسطينية مسارًا قسريًا من التكيف مع هذه المنظومات، إلى الحد الذي باتت تتعامل فيه إسرائيل مع بنى السلطة ووظائفها بما هي إحدى طبقات هذه المنظومات، وبما يخدم تعميقها واستدامتها، ورفع ثمن الخروج منها ليوازي بقاء السلطة ذاتها.

في المقابل، فإن التحولات في الحقل السياسي التقليدي، ومن ثم بروز قوى فاعلة ضمن التيار الإسلامي خارج هذا الحقل، تجعل من الصعب التسليم بصوابية الحديث عن نظام سياسي فلسطيني يضفي على نفسه تصورات «دولانية»، في ضوء انغلاق الأفق أمام إمكانية تحول مشروع سلطة الحكم الذاتي إلى دولة مستقلة أولًا، واستمرار الانقسام الداخلي مع وجود سلطتين ثانيًا. ففي واقع الحال، هناك حقل سياسي مشتت، يتشكل من قوى وطنية كانت ضمن مكونات حركة التحرر الوطني ما قبل قيام السلطة الفلسطينية، وتمر بمرحلة اضمحلال في بنيتها ودورها، ومن قوى إسلامية تشكل حركة حماس ركنها الأساسي، وتسير باتجاه ذروة الأزمة مع اقترابها من منطلقات ومقدمات الفكر السياسي التقليدي الذي دخل طور المأزق، وبخاصة مع انخراطها في السلطة القائمة دون اشتراط تغيير شكلها ووظائفها وفق محددات «أوسلو»، وسيطرتها الانفرادية على سلطة في قطاع غزة والتي تتماهى من حيث البنية والوظائف الداخلية مع السلطة ذات البنية «الدولانية» الشكلية في الضفة الغربية.

ثالثاً: السلطة ضمن منظومات السيطرة متعددة الطبقات

يرى مهند مصطفى أن مراجعة الخطاب الإسرائيلي فيما يتعلق ببنية وجوهر النظام السياسي الفلسطيني، تشير إلى أن «المشروع الصهيوني لا يتجه نحو تفكيك الاستعمار في المستقبل؛ لأن نفي الشرط الاستعماري يتناقض مع جوهر المشروع الصهيوني، الذي يُمثل الاحتلال العسكري الإسرائيلي أداته المركزية، إلى جانب الاستيطان وتجزئة الشعب الفلسطيني». لذلك، فإن النظام السياسي الفلسطيني، من وجهة نظر المقاربات الإسرائيلية، «عليه أن يتشكل ويتشابك من ذاته (العلاقات الداخلية بين الفاعلين السياسيين فيه) ومع إسرائيل في إطار ديمومة الشرط الاستعماري» (مصطفى، 2019).

ولضمان تحقيق ذلك، يحدد مصطفى ثلاث ركائز تقوم عليها السياسات الإسرائيلية تجاه بنية النظام السياسي الفلسطيني، وهي: أولًا، بقاء الشرط الاستعماري؛ أي بقاء حالة الاستعمار الاستيطاني في الأراضي الفلسطينية. ثانيًا، الركيزة الأمنية؛ إذ حرصت إسرائيل في الاتفاقيات التي وقعتها مع منظمة التحرير على السيطرة على الحلقة الأمنية الخارجية لمناطق السلطة الفلسطينية. ثالثًا؛ الركيزة السياسية النابعة من نفي حق تقرير المصير للشعب الفلسطيني، فضلًا عن نفي الشعب الفلسطيني، كما تجسد ذلك في قانون القومية الإسرائيلي، الذي أقر عام 2018؛ حيث إن وجود سلطة فلسطينية لا يمثل بالنسبة إلى إسرائيل أي معنى لحق تقرير المصير الذي تم شطبه في قانون القومية. كما سيكون أي موقف إسرائيلي من مستقبل النظام السياسي

الفلسطيني، «مرتبطًا باستمرار الشرط الاستعماري، ومن هنا أيضًا، يمكن فهم اهتمام إسرائيل بعدم انهيار «حماس»، ولكن مع عدم مصالحتها مع السلطة الفلسطينية، التي يراد إضعافها سياسيًّا» (مصطفى، 2019).

وفي تعبير عن موقع السلطة في المنظومة الأمنية الصهيونية، أكد الجنرال في الاحتياط عاموس غلعاد، الرئيس السابق للشعبة السياسية والعسكرية في وزارة جيش الاحتلال، في تصريح نشر في 8 شباط/فبراير 2022، أن «السلطة الفلسطينية هي جزء من المنظومة الأمنية الإسرائيلية». وأوضح أن التعاون مع السلطة على مدار السنوات الماضية «هو كنزٌ إستراتيجي بالنسبة إلى إسرائيل»، مؤكدًا وجوب الحفاظ عليه. وقال غلعاد تعقيبًا على اللقاء بين بيني غانتس، وزير الجيش الإسرائيلي، ورئيس السلطة محمود عباس، إن أهمية هذا اللقاء تأتي تتويجًا للدور الكبير للسلطة في إحباط العمليات وإفشال محاولات تأجيج مناطق الضفة الغربية؛ الأمر الذي يحتم على إسرائيل «العمل بكل الأساليب من أجل منع انهيارها، وعلى نحو خاص منع انهيارها من الناحية الاقتصادية» (وكالة سما الإخبارية، 2022).

في المقابل، يشير استمرار استجابة السلطة ببنيتها ووظائفها الحالية لمسار تحويلها إلى أحد مستويات منظومات السيطرة الاستعمارية متعددة الطبقات، إلى الثمن الفادح الذي قدمه ما عرف باسم «النظام السياسي» الفلسطيني عبر تحوله إلى أولى ضحايا اتفاق أوسلو الذي أبرمته قيادته المهيمنة، وتجاوز حدود الأخطاء السياسية إلى مستوى تقديم تنازلات تاريخية، لا سيّما منذ اللحظة التي قررت فيها حركة تحرر وطني الاعتراف بشرعية وجود النظام الاستعماري على أرض وطنها، كانعطافة فارقة في مسار انتحار «الواقعية السياسية» للفكر السياسي.

ولا يبدو مستغربًا في ضوء ذلك اتساع فجوة عدم الثقة بين الجمهور الفلسطيني والسلطة، مع تحول سياسة بقاء السلطة إلى هدف، وتراجع دور منظمة التحرير كإطار للتمثيل الوطني والعمل السياسي والكفاحي، وضعف المشاركة السياسية عمومًا، بما يترتب على الوضع القائم من إقصاء لفئات واسعة من الشعب من صناعة القرار، وتهميش حقوقها وقضاياها، إضافة إلى تهميش قضايا اللاجئين في الشتات، والفلسطينيين في أراضي 48، والقدس، وتحول سكان المناطق المصنفة (ج) التي تشكل ثلثي مساحة الضفة الغربية، وحاضنة مواردها الطبيعية وسلتها الغذائية، إلى أقلية مقابل المستوطنين، وعدم الاهتمام بقضايا أبناء الشعب الفلسطيني في قطاع غزة المحاصر منذ أكثر من عقد ونصف.

رابعاً: الانقسام ومأسسة التفكك

شكل تفكك الحقل السياسي الوطني الذي كان قد تشكل بوصفه تعبيرًا وتجسيدًا لحركة التحرر الوطني في إطار منظمة التحرير، قبل انتقال الهيمنة عليه من المنظمة إلى السلطة، إحدى أبرز نتائج تحول بقاء السلطة ببنيتها ووظائفها الحالية إلى هدف بحد ذاته، من خلال محاولة تجديد شرعية «ولاية السلطة» المستمدة أساسًا من محددات اتفاق أوسلو، ومن عوامل الدعم السياسي والمالي الخارجي والشبكة الزبائنية ذات المصلحة ببقاء الوضع على حاله. غير أنه لا يمكن تجاهل تأثير انقسام السلطة إلى سلطتين، واحتدام حالة الاستقطاب بينهما في سياق الصراع على «شرعنة» الهيمنة على الحقل السياسي. فالانقسام هو أبرز تجليات «مأسسة التفكك» في هذا الحقل السياسي إلى حقول محلية في الفضاء/الحيز السياسي الفلسطيني، تعبر عنها وتهيمن عليها كيانات سياسية تستمد «شرعية» بقائها من شبكة زبائنية موالية ومنتفعة من ارتباطها بهذه الكيانات.

وعلى الرغم من الاختلاف بين نموذجي الحكم في كل من الضفة والقطاع، في ظل محاولة حركة حماس تقديم نموذج قائم على الجمع ما بين «الحكم» والمقاومة، فإن تجربة الصراع مع الاحتلال والحصار تثير الجدل بشأن إمكانية نجاح هذا النموذج، الذي ينظر إليه اليوم بوصفه أحد أنماط إعادة إنتاج الهيمنة والتهميش. وعلى الرغم من تزايد وزن التيار الإسلامي ضمن الحقل السياسي منذ تأسيس حركة حماس، وعدم انعكاس ذلك على مشاركته في مؤسسات المنظمة والسلطة، فإنه لا يبرر سيطرة الحركة الانفرادية على قطاع غزة كمقدمة لكسر هيمنة «فتح» على المؤسسات الفلسطينية. فقد افتقر التقدير الإستراتيجي لحركة حماس لحساب تأثير عوامل رئيسة تؤثر في معادلة الجمع بين «الحكم» والمقاومة، وفي مقدمة هذه العوامل، «قواعد اللعبة» المحكومة بسقف الشرط الاستعماري ومنظومات سيطرته، التي تتوسع وتتعمق على حساب صلاحيات السلطة، وتسعى إلى تحويلها إلى مجرد وكيل للاحتلال، ومواقف القوى الإقليمية والدولية الداعمة للإبقاء على طبيعة ووظائف السلطة الخاضعة لمحددات اتفاق أوسلو، وبنية مؤسسات السلطة القائمة على أساس زبائني موالٍ للخيارات السياسية التي يتبناها الطرف المهيمن على «النظام السياسي».

ولذلك، يمكن الزعم بصحة وصف «الحسم العسكري» الذي نفذته حركة حماس في قطاع غزة بـ«الانقلاب»، ولكنه ليس انقلابًا على سلطة تتمسك باحتكار هيمنة الحكم على الرغم من خسارة «فتح» في انتخابات المجلس التشريعي عام 2006، بل كان بمنزلة انقلاب على قواعد اللعبة ذاتها، عبر محاولة القفز إلى «الحكم» مع المجازفة بمواجهة تحديين في آن واحد: الأول، تحدي مسار

تكريس إدماج السلطة ضمن منظومات السيطرة الصهيونية الاستعمارية في مرحلة ما بعد الرئيس الراحل عرفات. والثاني، تحدي معادلات الهيمنة التي تنظم علاقات القوة داخل السلطة ومجمل الحقل الوطني التقليدي، فضلًا عن الانكشاف الفلسطيني على مزيد من التأثيرات والتدخلات الإقليمية والدولية.

من حيث المآلات، شكل إقدام «حماس» على «الحسم العسكري» أو «الانقلاب» في 14 تموز/يوليو 2007 استجابة غير واعية أو خطوة شابها سوء التقدير لغايات المخطط الذي كان يسعى رئيس الوزراء الإسرائيلي آنذاك أرئيل شارون إلى تحقيقه بتفتيت «السلطة المركزية» الفلسطينية إلى سلطات/كيانات محلية، بدءًا بخطوة إعادة الانتشار خارج القطاع عام 2005، تمهيدًا إلى محاصرته وفصله عن باقي الأرض الفلسطينية، وتسريع خطط الاستيطان والضم في الضفة، وتشجيع نشوء إدارات/كيانات محلية ذاتية في معازل الضفة تحت سقف منظومة السيطرة الاستعمارية الشاملة. وهو المخطط الذي تسعى إلى إحيائه اليوم الأحزاب الصهيونية الأكثر يمينية وفاشية في الخريطة الحزبية الإسرائيلية، والتي يتزايد وزنها وتأثيرها في القرار الرسمي باعتمادها على جنوح الجمهور الإسرائيلي نحو مزيد من التطرف، وتزايد وزن المستوطنين في الضفة الغربية في ديناميكية الحياة السياسية في إسرائيل.

على أن سوء التقدير الإستراتيجي لمخطط شارون لم يقتصر على «حماس»، بل امتد إلى السلوك السياسي الفلسطيني، الرسمي وغير الرسمي، الذي قلل من مخاطر أهداف خطة «فك الارتباط» أو الانفصال عن الفلسطينيين، ولم يلتفت إلى أهمية التوافق على إستراتيجية وطنية تبني على نجاحات المقاومة وتطور قدراتها في القطاع بوصفها عاملًا ساهم في إعادة انتشار قوات الاحتلال والمستوطنين خارج القطاع، من أجل توحيد الطاقات في التصدي لمخاطر سياسات الاستيطان والضم في الضفة، وكذلك سياسة محاصرة وفصل القطاع. وهي أهداف كشفها شارون في خطاب أمام مؤتمر هرتسليا في كانون الأول/ديسمبر 2003، كرد عملي على «مبادرة السلام العربية» التي طرحت قبل ذلك بأشهر، ولقطع الطريق أيضًا على محاولات تنفيذ «خطة خارطة الطريق» (خطاب شارون أمام مؤتمر هرتسليا، 2003).

ولاحقًا، تبنى رئيس الحكومة الإسرائيلية بنيامين نتنياهو جوهر خطة «فك الارتباط» (من دون إخلاء مستوطنات بالضفة)، على الرغم من معارضته لها عندما طرحها شارون، «وهي تهدف إلى القضاء على مشروع قيام الدولة الفلسطينية في الضفة الغربية، بما فيها القدس، وقطاع غزة، على حدود 67، وحل الصراع بسقف حكم ذاتي موسع في الضفة تحت السيادة الإسرائيلية، وآخر منفصل في القطاع، وإدارة حوار إستراتيجي مع مصر للتوصل إلى اتفاق حول تقاسم السيطرة

والسيادة الأمنية بين مصر وإسرائيل عبر مدخل إعادة النظر في ملاحق كامب ديفيد الأمنية؛ أي إن الرؤية السياسية الإستراتيجية الإسرائيلية حيال مستقبل قطاع غزة، ترتبط ارتباطًا وثيقًا بالرؤية الإسرائيلية حيال مشروع الدولة الفلسطينية ومآلات الصراع على الضفة، كما ترتبط بتوجهات وأيديولوجية الائتلاف الذي يقود الحكومة الإسرائيلية» (مهرة، 2017).

وعلى الرغم من القصور في الرؤية الإستراتيجية لمخاطر أهداف خطة شارون، فإن أغلبية الفلسطينيين اعتبرت إخلاء مستوطنات القطاع وإعادة انتشار جيش الاحتلال في محيطه إنجازًا لخيار المقاومة وليس لخيار المفاوضات، وهو ما انعكس على أوزان القوى التي تتبنى خيار المقاومة، وبخاصة المسلحة، في أوساط الشارع الفلسطيني. فقد أظهر استطلاع للرأي أجراه المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية عقب تنفيذ الخطة أن 75% من الجمهور الفلسطيني رأوا في خطة شارون «انتصارًا للكفاح المسلح الفلسطيني»، وبلغت نسبة تأييد العمليات المسلحة ضد جنود إسرائيليين في الضفة والقطاع 87%، وضد مستوطنين 86%، وضد «مدنيين» إسرائيليين داخل إسرائيل 53% (المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية، 2005).

خامساً: التسلط و«شرعية» العنف الداخلي

في المحصلة، باتت مظاهر التسلط والاستبداد واحتكار السياسية وشرعية ممارسة العنف الداخلي هي السمة الأبرز في السلوك الداخلي للسلطة في الضفة الغربية، مع التمسك بسياسة بقاء السلطة التي تتنفس من استمرار العلاقة مع دولة الاحتلال، وبات التحول السلطوي هو ما يميز «الحكم» في قطاع غزة. وفي دراسته لتأثير النزعة الفئوية، أو التسييس الفئوي، في بنية ودور قطاعي الأمن التابعين لحركتي فتح وحماس، يشير يزيد صايغ إلى السعي الدائم إلى تمكين الحركتين المهيمنتين من الحفاظ على السيطرة السياسية. ولذلك، فإن الانتماء الحزبي يعد أهم صفة مشتركة تجمعها، كما أن التنافس بين الحركتين يعرقل إمكانية إنهاء تسييس قوات الأمن في الضفة أو القطاع. وفي نهاية المطاف، فإن القيادة السياسية، في كل من الضفة والقطاع، هي التي تشرف على التحول السلطوي، أو هي في أحسن الأحوال عاجزة عن وقف ذلك أو عكسه (صايغ، 2014).

ويتم اعتماد التسييس الفئوي في المؤسسات الأمنية والمدنية بوصفه إحدى أدوات توسيع الشبكة الزبائنية التي ترتبط مصالحها ببقاء «نظام الحكم» وإقصاء المعارضين عن دوائر صناعة القرار، على الرغم من أن «أحد متطلبات النظام الديمقراطي هو تحرير قوة الأمن من أن تكون طرفًا مع أحد الأطراف السياسية في عملية الصراع الداخلي أو المنافسة السلمية على السلطة؛ أي إن قوة

الأمن أداة للدولة وليس أداة للحاكم أو الحكومة في مواجهة الآخرين أو دفاع عن بقائه وسطوته وسيطرته»، حسب عزمي الشعيبي في دراسته حول «إصلاح الأمن – فلسطين»، الصادرة عن الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة - أمان (الشعيبي، 2013).

وبرأي الشعيبي، تبنت القيادة الفلسطينية تشكيل أجهزة أمنية متعددة يقودها أشخاص ولاؤهم لها، وليس بناء مؤسسة شاملة وموحدة يقودها فريق ومسؤولة أمام مستوى سياسي، وتشرف هي على فروع أمنية في مجالات يتطلبها الدور المناط فيها، ويحّدد صلاحيات كل منها في ضوء ذلك» (الشعيبي، 2013). وهو نموذج شبيه بالتجارب المريرة في العديد من البلدان العربية، من حيث الاشتراك في السمة الزبائنية في بنية المؤسسات الأمنية والمدنية، مع زيادة التأثير السلبي للاحتلال والصراع الداخلي في الحالة الفلسطينية.

وكانت إيفا بيلين، أستاذة الدراسات العربية في جامعة براندیس الأميركية، فسرت بقاء الأنظمة الاستبدادية بسبب ما تراه أن ما يميز الشرق الأوسط ليس غياب الشروط المسبقة للديمقراطية، وإنما وجود ظروف تعزز السلطوية القوية، وتحديدًا وجود جهاز قمعي استثنائي منظم على أساس زبائني وليس مؤسسيًا، مع الانكشاف الكبير على الريعية والدعم الدولي. ففي هذه الحالة، تصبح النخبة الأمنية أكثر ميلًا لقمع الإصلاحات الديمقراطية؛ لأنها تستثمر بعمق في بقاء النظام وتعتقد أن تغييره قد يكون خطيرًا، بل إن الإصلاح قد يعرضه للتقويض أو الانهيار (Bellin, 2012).

وفي تناوله لمفهوم الاستبداد في المشرق العربي، يقول خلدون النقيب إن الحكم الاستبدادي قد يكون فرديًا أو حكم جماعة، كما أن هناك أهمية لتوجيه النظر نحو نوعية «الاستبداد» الذي ينبع من اختراق الدولة للمجتمع، وهيمنتها عليه بصورة كبيرة، عن طريق «الاحتكار الفعال لمصادر القوة والسلطة في المجتمع» (النقيب، 1996، ص 20-21). وعند النظر إلى ظاهرة «التهميش» بما تعنيه من احتكار السلطة والانفراد بعملية اتخاذ القرار، واستبعاد باقي فئات المجتمع من دائرة المشاركة، ومصادرة حقوق الإنسان؛ فإن المحصلة العامة تتمثل في إصابة الفعل السياسي بالشلل والعجز والضمور، وعدم مواكبة متغيرات الحياة بسبب عدم تجديد الرؤية السياسية والاجتماعية التي تحتكرها «جماعة الحكم» أيًا كان سند الشرعية التي ترتكز عليها. وإذا أضيف إلى ذلك علاقات الارتباط أو التحالف بين نخب الحكم والهياكل التقليدية (العشائرية مثلًا)، فإن «أرضية التسلط تستمر فى إنتاج ذاتها»؛ ما يفضي إلى إضاعة كل فرص التغيير الإيجابي والإصلاح (النقيب، 1996، ص 20-21).

وفي الحالة الفلسطينية، تشير تقارير المؤسسات الحقوقية إلى أن فترة الانقسام شهدت تدهورًا

في حالة الحقوق والحريات العامة بسبب تفرد وهيمنة واستبداد السلطة التنفيذية، وسادت أنماط من الانتهاكات في الضفة والقطاع، من بينها انتهاك الحق في الحياة، ومنع وعرقلة التجمعات السلمية، والاحتجاز والتوقيف والتفتيش من دون إذن من النائب العام، وعدم توفير الحد الأدنى من متطلبات المحكمة العادلة، والاعتقالات السياسية التي طالت المعارضين السياسيين والصحفيين والإعلاميين ونشطاء مواقع التواصل الاجتماعي، وممارسة التعذيب والمعاملة التي تحط من الكرامة الإنسانية مع الموقوفين والمحتجزين، واستهداف الجمعيات والمساس بحرية تشكيلها ومزاولتها لمهماتها، سواء كان بالحل، أو ملاحقة القائمين عليها، أو تعطيل حساباتها البنكية، وانتزاع الأجهزة الأمنية والقضاء العسكري لسلطات القضاء ... وغيرها من الانتهاكات للحقوق والحريات.

سادساً: إرهاصات إعادة بناء الحقل الوطني

في مقابل التحولات في السلطة الفلسطينية، تشهد السنوات الماضية ما بعد العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة عام 2014، تحولات في الوعي وبناء القدرة الفلسطينية من الأسفل إلى الأعلى، تجد تجلياتها في بروز أشكال جديدة من العمل الكفاحي والسياسي والثقافي، بوصفها ردًا على الإقصاء والتهميش الذي تعرضت له فئات واسعة من الشعب الفلسطيني في الوطن والشتات، على مستويات عدة، وتعبيرًا عن استعادة الوعي بالشرط الاستعماري، حفزه صمود المقاومة الفلسطينية في مواجهة العدوان على قطاع غزة. وهو ما يمكن عدّه حدثًا مؤسسًا في الوعي الشعبي على قاعدة الإيمان بوجوب بناء القدرة/القوة على الصمود والمواجهة، حتى لو عبر عمليات ذاتية التخطيط والتنفيذ، إلى جانب نشوء تشكيلات مسلحة عابرة للفئوية الحزبية على المستويات المحلية في عدد من المحافظات الفلسطينية، وبخاصة في جنين ونابلس شمال الضفة الغربية.

وترافق ذلك مع تشكل حراكات قطاعية مطلبية، على مستوى المعلمين والمحامين والمهندسين والأطباء وغيرها، إلى جانب حراكات ذات مطالب سياسية، مثل حراك «ارفعوا العقوبات» عن قطاع غزة، والمطالبة بتحقيق العدالة عبر معاقبة مرتكبي جريمة اغتيال الناشط نزار بنات، ورفض الاعتقال السياسي من قبل الأجهزة الأمنية في الضفة الغربية، والمبادرات المطالبة بإنهاء الانقسام واستعادة الوحدة الوطنية، وإجراء الانتخابات للرئاسة والمجلسين الوطني والتشريعي، وغير ذلك. وعلى الرغم من تشتت العديد من هذه الحراكات وتبعثرها وعدم استدامتها؛ فإنها عكست بداية تطور أشكال جديدة من التعبير عن الهوية والرأي والعمل السياسي والكفاحي، خارج نطاق المنظومة السياسية التقليدية المعبر عنها في منظمة التحرير والسلطة والفصائل السياسية.

وتصدر جيل الشباب العديد من هذه الفعاليات والمبادرات عبر تعبيرات سياسية وكفاحية واجتماعية وثقافية عديدة، انطلاقًا من برامج عمل تركز على قضايا محددة. ورافق ذلك جدل في أوساط النخب الفكرية والأكاديمية حول أولوية بناء منظومات جديدة للعمل السياسي وفق برامج عمل تتناول قضية وطنية عامة يجمع عليها الفلسطينيون، أو قضايا تخص هذا التجمع الفلسطيني أو ذاك، أم أولوية إعادة إحياء المؤسسات الفلسطينية، وفق منظوماتها المركزية التقليدية في التمثيل والعمل السياسي، وبخاصة على مستوى منظمة التحرير. غير أن الاتجاه العام يشير إلى أن الحالة الفلسطينية قد تكون أمام إرهاصات لبروز قوى ناشئة يحتل كل منها مساحة من الفعل والتأثير، وتتلمس طريقها لبناء رؤية مشتركة وتنحو باتجاه مزيد من التنظيم والتواصل والتشبيك، بما يساهم في إعادة بناء الحقل الوطني.

سابعاً: السلطة وخيارات المستقبل

يصعب على السلطة الفلسطينية التحول باتجاه خيارات مواجهة تتناقض مع وظيفتها الراهنة في إطار العلاقات مع النظام الاستعماري الاستيطاني، وهو ما يفسر عدم تنفيذ قرارات المجلسين الوطني والمركزي لمنظمة التحرير واجتماع الأمناء العامين للفصائل، التي أكدت وجوب إعادة النظر في العلاقات مع دولة الاحتلال، وتغيير شكل ووظائف السلطة. وهو ما يعيدنا إلى مربع الجدل حول طبيعة التغيير المطلوب في ظل انسداد الأفق أمام الإصلاح مع تعمق تغييب المؤسسات الوطنية والتفرد في اتخاذ القرار وهندسة مؤسسات السلطة بوصفها بديلًا فعليًا عن منظمة التحرير، فضلًا عن مخاطر احتدام الصراع على الخلافة في حالة غياب الرئيس عن المشهد، لا سيما مع حل المجلس التشريعي وعدم اتخاذ إجراءات قانونية ومؤسسية ضامنة لاختيار الرئيس.

من جهة أخرى، تتعدد المقاربات والمبادرات التي تسعى لإحداث التغيير من خارج المؤسسات القائمة، وعبر توليد حالة وطنية وشعبية ضاغطة على القائمين عليها، لا سيما مع وجود وجهات نظر تتراوح ما بين المطالبة بحل السلطة برمتها، أو إعادة النظر في بنيتها ووظائفها على قاعدة التحلل من اتفاق أوسلو وملحقاته. وكل من الخيارين يتطلب تحليل السياق الإستراتيجي من حيث عوامل القوة المتاحة للفلسطينيين، والعوامل السلبية المؤثرة في أي خيار يتم تبنيه، وبخاصة العامل الإسرائيلي والسياسات والإجراءات التي قد تطبقها الحكومة الإسرائيلية كرد فعل على الخيار الفلسطيني المعتمد، والمواقف العربية والإقليمية والدولية فيما يتعلق بمستقبل السلطة، بما في ذلك موقف القانون الدولي، وميزان المواقف في إطار هيئات ووكالات الأمم المتحدة في ضوء رفع مكانة فلسطين إلى دولة بصفة مراقب، وقبل ذلك كله ميزان الربح والخسارة في ضوء تحليل

ميزان القوى السائد؛ أي كلفة كل من السيناريوهات أو الخيارات بالنسبة لكل من الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي، من حيث الأبعاد السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

ومع ملاحظة توفر الكثير من المواد حول مبررات طرح كل من الخيارين، فإن هذه الورقة تكتفي بالإشارة إلى أن حل السلطة من دون إعادة بناء الحركة الوطنية في إطار منظمة التحرير، من شأنه أن يخلق فراغًا في إدارة شؤون المجتمع الفلسطيني يملؤه الاحتلال بأجهزته العسكرية والأمنية، وأن يفتح الطريق أمام تقدم بعض السيناريوهات الناجمة عن إجراءات إسرائيلية، فضلًا عن التخلي عن عشرات آلاف الموظفين في القطاع العام وتحويل لقمة عيشهم وعائلاتهم إلى ضحية لإجراءات الاحتلال دون ضمانات بشأن مصيرهم. في المقابل، تنطلق الدعوة إعادة النظر في بنية السلطة ودورها ووظائفها، إلى الحاجة إلى شكل ما من السلطة المركزية لمواصلة إدارة شؤون المجتمع الفلسطيني وتوفير الخدمات والاحتياجات لتعزيز صموده ومقاومته، خلال مرحلة انتقالية يتم خلالها بناء البديل الوطني على قاعدة إعادة الاعتبار لدور وبرنامج حركة التحرر الوطني، وإنهاء الانقسام، والاستعداد لمواجهة سيناريوهات قد يفرضها تطور منسوب الصراع مع الاحتلال والمستوطنين، من بينها انهيار مؤسسات السلطة أو انتشار الفوضى الداخلية.

من حيث الجوهر، يعني تبني خيار إعادة تشكيل دور السلطة ووظائفها إعطاء الأولوية للتركيز على إعادة بناء الحركة الوطنية واستنهاض دورها، بما يوجبه ذلك من إعادة النظر في دور منظمة التحرير، وفي بنية ودور مكونات الحركة الوطنية التي قد تفرض عليها مآلات تعميق المشروع الصهيوني الاستعماري العنصري على أرض فلسطين التاريخية أن تصبح حركة وطنية عابرة لما يسمى «الخط الأخضر»، لا محصورة في الكانتونات الجاري فرضها في الضفة، وقطاع غزة المحاصر.

الخاتمة

يرى الباحث والأكاديمي نمر سلطاني أنه «للخروج من المأزق علينا أولًا أن نتوقف فورًا عن الافتتان بالتمثيل. هذا الافتتان ليس حكرًا على مجموعة واحدة للأسف. فهو حاضر في واقع السلطة الفلسطينية مثلما هو حاضر في واقع القائمة المشتركة في الانتخابات الإسرائيلية. وهذا التمثيل يصبح غاية بحد ذاتها للنخب، وبالتالي لا يشكل بالضرورة (خاصة إذا لم تتوفر معه عوامل موضوعية أخرى غير التمثيل) عاملًا تثويريًا للواقع. وهكذا، ومن دون أن ندرك، نصبح في دائرة مفرغة من التمثيل من أجل التمثيل. ثانيًا، علينا الانتقال إلى مرحلة التنظيم بما يلائم المرحلة الحالية؛ ذلك أن التنظيم في أرقى تجلياته هو محاولة لتغيير علاقات القوة لا التأقلم والتعايش معها. والتمثيل يصبح عائقًا في وجه التنظيم، لأنه يُلهينا ويخفي عنا رثاثة القدرة التنظيمية الحالية.

لذلك علينا، ثالثًا، دمقرطة سيرورة البناء التنظيمي وبنائها من الأسفل على مستوى الكوادر، لا من الأعلى على مستوى القيادات» (سلطاني، 2018).

وبرأيه، «على هذا العمل التنظيمي ألا يخضع للخانات القانونية والجغرافية، بل عليه أن يشمل كل قطاعات الشعب الفلسطيني؛ أي إن عليه أن يتجاوز ثنائية الداخل والخارج. مثل هذا التنظيم سيسكب معنى في مفهوم الوكالة الاجتماعية ومفهوم القيادة؛ حيث لا يتوقف ذلك عند حدود التمثيل. ولا عند دور الضحية» (المصدر السابق).

خلاصة القول: إن الأولوية لإعادة بناء الحركة الوطنية وإستراتيجية عملها، من خلال التوافق على مشروع وطني للتغيير الجذري، يركز على بناء تيار وطني واسع في الوطن والشتات عابر للجغرافيا والفئوية الحزبية، يؤمن بالوحدة الوطنية على أساس الشراكة السياسية وتبني إستراتيجية الصراع المفتوح مع النظام الصهيوني الاستعماري الاستيطاني على قاعدة السعي لحسم الصراع وإعلان الانتصار التاريخي على لمشروع الصهيوني. وفي سياق هذه العملية، يعاد بناء التمثيل الوطني انطلاقًا من الإرادة الشعبية ذات المصلحة في الانحياز لمشروع تغيير يهدف إلى شق مسار إستراتيجي جديد في الكفاح الوطني.

لا يقطع هذا التيار الوطني الشعبي الواسع مع الفصائل والأطر الفاعلة، بل يتسع للجميع ويتعزز عمله ودوره بخبرات العمل الكفاحي والتنظيمي والجماهيري الممتد لمكونات الحركة الوطنية، وقد يأخذ شكل الجبهة الوطنية، أو جبهة الخلاص الوطني، وليس بديلًا من منظمة التحرير، بل يسعى إلى فرض إطلاق عملية لإعادة بنائها لتضم جميع القوى السياسية والأطر الشعبية والنقابية والمجتمع المدني والقطاع الخاص، والمستقلين، والمرأة والشباب.

لا يغفل ما سبق وجود دينامية للصراع يفرضها اندفاع اليمين الصهيوني في تعميق الاحتلال والضم والاستيطان والتهجير القسري والعنصرية، وهو ما يبقي الباب مفتوحًا باتجاه فرض متغيرات على السياسة التي يمكن أن تعتمدها القيادة الفلسطينية، وبخاصة من حيث فرض مسار من المواجهة السياسية والميدانية مع قوات الاحتلال والمستوطنين، والحاجة إلى توفير متطلبات هذا التحول في الإستراتيجية الفلسطينية، وفي مقدمتها إعادة بناء الوحدة الوطنية على مستوى المنظمة والسلطة بعد تغيير شكلها ووظائفها.

غير أن ترجيح التحول باتجاه هذا السيناريو لا يمكن أن يبقى مرهونًا بانتظار ردود أفعال الاحتلال ومستوى تطور الصراع على الأرض، بل يتطلب استمرار العمل لبناء تيار وطني وشعبي يدفع

باتجاه مبادرة فصائل العمل الوطني والإسلامي، والمناضلين من مختلف الفصائل، والمستقلين، إلى الدعوة للانخراط في ورشة عمل وطنية لتصحيح المسار الإستراتيجي، عبر حوار وطني شامل يركز على أسس ومتطلبات إعادة بناء الوحدة الوطنية في إطار منظمة التحرير على أساس برنامج سياسي توافقي، وتشكيل قيادة واحدة، والتوافق على أسس الشراكة الوطنية، بمشاركة الجميع من دون إقصاء، وإعادة توحيد المؤسسات المدنية والأمنية للسلطة على قاعدة تحديد العلاقة مع دولة الاحتلال والخروج من اتفاق أوسلو وملاحقه، وإعادة النظر في دورها ووظائفها وتصحيح علاقتها بالمنظمة لتصبح سلطة معنية بتقديم الخدمات للمواطنين وتعزيز صمودهم وقدرتهم على المقاومة.

المصادر والمراجع

المراجع العربية

ارشيد، سامر. (2007). حركة فتح والسلطة التنفيذية.. تداعيات أوسلو والانتفاضة الثانية. رام الله: المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية (مواطن).

بلقزيز، عبد الإله. (2005). مأزق الفكر السياسي الفلسطيني. المبادرة الفلسطينية لتعميق الحوار العالمي والديمقراطية (مفتاح). تم الاسترداد من: bit.ly/3IvP4Ha

الترتير، علاء، وعمرو، صابرين. (2014) بعد حرب غزة، أي ثمن لقطاع الأمن في فلسطين؟. شبكة السياسات الفلسطينية. تم الاسترداد من bit.ly/3GrjWpG

دنيا الوطن. (2003). نص خطاب شارون أمام مؤتمر هرتسليا. تم الاسترداد من bit.ly/3WPc4p0

سلطاني، نمر. (2015). الداخل والخارج: أبعد من المأزق. العربي الجديد. تم الاسترداد من bit.ly/3Isfo5f

شاهين، خليل. (2015). انتحار الفكر السياسي وأفول الحالة الحزبية التقليدية. المركز الفلسطيني لأبحاث السياسات والدراسات الإستراتيجية (مسارات). تم الاسترداد من bit.ly/3VS6YqP

الشعيبي، عزمي. (2013). «إصلاح الأمن – فلسطين». رام الله: الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة – أمان.

صايغ، يزيد. (2011). بناء الدولة أم ضبط المجتمع؟ القطاع الأمني الفلسطيني والتحوّل السلطوي في الضفة الغربية وقطاع غزة. مركز كارنيغي للشرق الأوسط. تم الاسترداد من bit.ly/3GrDQBb

مجموعة مؤلفين. (2013). أوراق في النظام السياسي الفلسطيني وانتقال السلطة. رام الله: المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية (مواطن)، ص 63-80.

المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية. (2005). الاستطلاع رقم 15. المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية. تم الاسترداد من bit.ly/3jWil3G

مصطفى، مهند. (2019). إسرائيل والنظام السياسي الفلسطيني: تكريس الواقع والمزيد من الضعف. مركز الأبحاث، منظمة التحرير الفلسطينية. تم الاسترداد من bit.ly/3Iteg1h

مهرة، إسماعيل. (2017). غزة .. دولة الأمر الواقع الممكنة. المركز الفلسطيني لأبحاث السياسات والدراسات الإستراتيجية (مسارات). تم الاسترداد من bit.ly/3GMGCSH

النقيب، خلدون. (1996). الدولة التسلطية في المشرق العربي. ط 2. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

هلال، جميل. (2010). تحولات الحقل السياسي الفلسطيني بعد أوسلو. صحيفة السفير - ملحق فلسطين.

هلال، جميل. (2017). المسألة الفلسطينية في خضم محدداتها الراهنة. ورقة ضمن كتاب: مراجعة السياسات الإسرائيلية تجاه القضية الفلسطينية. بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية.

وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية (وفا). (1988). البيان السياسي للدورة التاسعة عشر للمجلس الوطني. تم الاسترداد من bit.ly/3ioVxcr

وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية (وفا). (1993). اتفاقية أوسلو (إعلان المبادئ حول ترتيبات الحكومة الذاتية الفلسطينية). تم الاسترداد من bit.ly/3ilWiTz

وكالة سما الإخبارية. (2022). عاموس جلعاد: التنسيق الأمني بين السلطة وإسرائيل كنز إستراتيجي ويجِب منع انهيارها. تم الاسترداد من bit.ly/3WTcbA3

المراجع الإنجليزية

Bellin, E. (2012). Reconsidering the Robustness of Authoritarianism in the Middle East: Lessons from the Arab Spring. Journal of *"Comparative Politics"*. vol 44, no 2. City University of New York.

لعبة القانون: تحولات العلاقة بين السلطة ومنظمة التحرير الفلسطينية

رشاد توام

«أرادوا استبدال منظمة التحرير الفلسطينية بالسلطة الفلسطينية، ولولا نجاح حركة حماس لما عادوا يؤكدون بضرورة تفعيل منظمة التحرير الفلسطينية بصفتها الممثل الشرعي والوحيد لشعبنا الفلسطيني والمرجعية السياسية للسلطة الفلسطينية الناشئة».

فاروق القدومي (2011، ص71-72)

في الطريق إلى الاعتراف بها عالميا باعتبارها حركة التحرر الوطني الخاصة بالشعب الفلسطيني، وممثله الشرعي والوحيد، سنة 1974، خاضت منظمة التحرير الفلسطينية (م.ت.ف/ المنظمة) معركة نشأة عصامية، كسرت خلالها طوق الرسمية العربية الذي حاولت لجمها به، منذ تأسيسها ربيع 1964. وقد تطلع إليها الفلسطينيون ككيان معنوي مؤقت، وظيفته تحقيق التحرر والعودة وإقامة كيانهم المنشود (الدولة)، انسجاما وطبيعتها كحركة تحرر وطني تحظى بشخصية قانونية دولية غرضية. حتى ذلك التاريخ (1974)، كانت المنظمة قد أقامت -في الخارج/ المنفى- نظما دستورية وتشريعية وبيروقراطية، منخرطة في تحول «دولاني»، غير مسبوق على مستوى حركات التحرر الوطني التي تُصنف ضمنها، إلى أن طورت في النصف الثاني من ذلك العقد، جهازا قضائيا (القضاء الثوري)، أشبه ما يكون بسلطة ثالثة منقوصة، إلى جانب السلطتين التشريعية (المجلس الوطني) والتنفيذية (اللجنة التنفيذية) اللتين نشأتا مع قيام المنظمة قبل عقد من ذلك التاريخ، ولحقهما «المجلس المركزي» كهيئة وسطية بينهما[1]. بالإضافة إلى هيكلية كبيرة ومتشعبة من الأجهزة الإدارية والعسكرية والأمنية (توام، 2020؛ توام، 2013، ص 28-55، Kassim, 2010 ؛pp 77-108).

لم يقف التحول الدولاني لـ م.ت.ف حتى إعلانها للدولة سنة 1988، الذي شكل رافعة لتكثيف زخم الدولانية، حد المبادرة إلى تعيين رئيس للدولة وتشكيل لجنة لإعداد مشروع دستورها. وهو الإعلان

1- «وسطية» من حيث كم عدد الأعضاء وحالة الانعقاد بين الهيئتين الأصليتين. وليس بمعنى أن المجلس المركزي حلقة وصل حصرية بين اللجنة التنفيذية والمجلس الوطني (توام، 2022).

الذي كان له تبعات سياسية، انخرطت المنظمة على إثرها في مباحثات «السلام» التي قادت إلى توقيع اتفاقيات أوسلو وإقامة «السلطة الوطنية الفلسطينية» (السلطة) سنة 1994، سياسيا تأسيسا على تلك الاتفاقيات، وقانونيا كذراع منبثق عن المنظمة، بموجب قرار لمجلسها المركزي سنة 1993 [2] (خليل وتوام، 2014، ص 5-11).

قبل أشهر من قيام السلطة، وبعد نقاش خجول ومتردد حول طبيعة العلاقة المنشودة بينها وبين المنظمة (نوفل، 1997، ص 83-86)، كلف المجلس المركزي للمنظمة لجنتها التنفيذية «بتشكيل مجلس السلطة الوطنية في المرحلة الانتقالية»، وعين رئيس اللجنة رئيسا للسلطة. وأخذت بعض مؤسسات المنظمة الضخمة تنصهر ضمن قالب السلطة الضيق، ودمج بعض القيادات بين مواقع في المنظمة والسلطة. وسرعان ما ظهرت «الازدواجية» (قسيس، 1995، ص 21)، وتجرأت السلطة على المنظمة (نوفل، 1995، ص 53-54). وما أن أجريت أول انتخابات عامة، سنة 1996، حتى باتت كفة السلطة ترجح أكثر على كفة المنظمة التي لطالما افتقدت الشرعية الانتخابية الشعبية، ففضل كثير من القيادات تولي مواقع في السلطة، حتى لو مقابل تخليهم عن مواقعهم في المنظمة (صادق، 2009، ص 282). وفيما كان الصندوق القومي هو ممول المنظمة والسلطة، بات يحصل على مخصصاته المالية من السلطة. وفيما كانت الدائرة السياسية بمثابة وزارة الخارجية، جمد نشاطها لصالح وزارة خارجية السلطة. وغاب المجلس الوطني ليحضر أحيانا في فعاليات رمزية. ولما تعقدت حبكة علاقة قيادة المنظمة بقيادة السلطة، أعيد إحياء «القيادة الفلسطينية» – وهو إطار قيادي هلامي فضفاض (نوفل، 2005، ص 348؛ أبوحسنة، 2007، ص 38-39) - لـ «تعويم» دور اللجنة (هلال، 1997، ص 96). إضافة إلى تطبيقات أخرى يطول سردها، مبلورة «معضلة الابن الذي تبنى أباه»! (خليل وتوام، 2014، ص6)، أو كما عبر عنها مبكرا بـ «العادلة المقلوبة على رأسها» (هلال، 1997).

استمر إغماء م.ت.ف وتغييبها حتى فازت حركة حماس بالأغلبية في الانتخابات التشريعية سنة 2006 وشكّلت الحكومة، فتخلخلت سطوة فتح وفصائل المنظمة على النظام السياسي الرث أصلا، فاستنجدت القيادة بمؤسسات المنظمة التي سبق أن غيبتها، ودخل الطرفان في مناكفات. وسرعان ما انفجرت الأوضاع، بحدوث الانقسام صيف 2007، فانتزعت حماس قطاع غزة بالقوة،

2- كان المجلس الوطني - بموجب البرنامج المرحلي سنة 1974 - قد تبنى قبل عقدين هدف «إقامة سلطة الشعب الوطنية المستقلة المقاتلة على كل جزء من الأرض الفلسطينية التي يتم تحريرها». وإن كان ذلك في سياق أكثر مواربة مما كان عليه الوضع مطلع التسعينيات (حوراني، 2015، ص 213-219؛ توام، 2011؛ Faris & Johnson, 1974, pp24-27)، إلا أنه لم يمنع من استلهام أو استدعاء التسمية بعد عشرين عامًا (Parsons, 2005, p109)، والتأسيس عليها (نوفل، 1997، ص 81-83؛ اشتية، 2009، ص 535).

وأحكمت فتح سطوتها على الضفة الغربية، وتراوحتا في الاستناد إلى شرعيتهما الانتخابية تارة (رغم أنها سرعان ما انتهت زمنيا) والثورية تارة أخرى.

خلال تلك السنوات، تعطل المجلس التشريعي، وأسرف الرئيس بتشريعات الضرورة (القرارات بقوانين)، وسنت كتلة حماس البرلمانية (في قطاع غزة) جملة من «القوانين» وأصدرتها تلقائيا، إلى أن حل المجلس، نهاية 2018، استنادا إلى فتوى للمحكمة الدستورية[3]. وفيما أعلن مطلع 2021 عن إجراء انتخابات عامة (رئاسية وبرلمانية على مستوى السلطة) وانتخابات استكمالية للمجلس الوطني، سرعان ما جرى تعطيلها قبل بدء الدعاية الانتخابية. ولما كان الرئيس بلغ من العمر عتيا، وفي غياب المجلس التشريعي، بما يغلق الحل الدستوري بتولي رئيسيه رئاسة السلطة مؤقتا إلى حين عقد الانتخابات، فإن وفاة مفاجِئة للرئيس ستطرح إشكالات لا حل دستوري صريح لها، قد يكون التعاطي في الواقع معها من خلال الاستنجاد مجددا بالمنظمة، بسد الشغور وفقا لتشريعاتها وأعرافها (خليل وتوام، 2019)، بل وحتى إحلال برلمانها مكان برلمان السلطة، لمرحلة انتقالية قد تطول، في ظل غياب الشرعية الانتخابية. يزيد من هذه التوجسات فتوى المحكمة الدستورية، سنة 2018، باعتبار إعلان الاستقلال (الذي سنه المجلس الوطني سنة 1988) أسمى من القانون الأساسي للسلطة، الذي لطالما اعتبر قائما بأعمال الدستور إلى حين صدوره. ووفقا لمسودات مشروع دستور الدولة، فإن المنظمة (من خلال المجلس الوطني/ المركزي) مؤهلة لتؤدي دور مصادرة حق الشعب بالاستفتاء، استرسالا في تغيب النقاش المجتمعي حول عملية صياغة الدستور[4]. كما يزيد من هذه التوجسات الحدث الذي تلا الانتهاء من كتابة هذه الدراسة، مطلع يناير 2022، فيما تمثل بانعقاد المجلس المركزي في فبراير 2022، ليمارس اختصاصات للمجلس الوطني (توام، 2022).

كثيرة هي الأدبيات التي تناولت موضوع العلاقة بين المنظمة والسلطة. وأكثرها تلك التي تناولتها ثانويا في سياق تحليلها لموضوعات مركزية أخرى؛ إذ لا بد لأي دراسة حول النظام السياسي الفلسطيني من أن تثير تلك العلاقة، إما للتمهيد أو للاستشهاد بإشكالات في النظام السياسي و/أو

3- تزامن ذلك الفراغ الدستوري مع انضمام فلسطين لجملة من الاتفاقيات الدولية من دون تحفظات، بما خلق إشكالية عدم المواءمة مع التشريعات المحلية، في ظل عدم تصريح القانون الأساسي بمكانتها (توام وخليل، 2019).

4- كما شهدت تلك السنوات ترقية مكانة فلسطين في الأمم المتحدة، ففيما كانت المنظمة قد حصلت على صفة مراقب في الجمعية العامة سنة 1974، لتنتقل الصفة لـ «فلسطين» سنة 1988، شهدت نهاية سنة 2012، منح «دولة فلسطين» تلك الصفة، بما يعني الإقرار بمكانة الدولة لفلسطين، وإن لم تحظَ بالعضوية الكاملة. كان لهذا الحدث جملة من التبعات القانونية والسياسية التي فاقمت من تعقيد العلاقة. وبقيت ازدواجية التمثيل الفلسطيني في الأمم المتحدة، بين الدولة والمنظمة، ونتائجه، محط جدل (خليل وتوام، 2014؛ بركات، 2018).

القانوني أو كموضوع ثانوي ضمن سردية تاريخية[5]. وأما الأدبيات المباشرة حول الموضوع، فكانت على موجتين زمنيتين، كثير منها جاء مبكرا، مع بداية عهد السلطة (الموجة الأولى)، بما يؤشر على عمق الأزمة، وغلب على أكثريتها طابع مقالات الرأي القصيرة المستدرجة من خلال «استكتابات»[6]. وإلى حد ما الصبغة ذاتها غلبت على دراسات الموجة الثانية المواكبة لرحيل عرفات وفوز حماس في الانتخابات التشريعية، إضافة لمحاولة بعضها تقديم رؤى استشرافية[7]. بعد هاتين الموجتين -التي غلبت عليهما المقاربة السياسية- ظهرت دراسات أكثر تخصصية في أحد أبعاد العلاقة أو أكثر، مقتربة نحو صبغة البحث العلمي[8].

في المقابل، فإن ما يميز هذه الورقة عن مجمل تلك الأدبيات، هو قيامها على مقاربة قانونية بالأساس، وفقا لمنهجية علمية، لتستعرض أبعاد إشكاليات العلاقة بين المنظمة والسلطة، وكيف تطورت، لتجعل من المنظمة في النهاية «على دكة الاحتياط»، كأداة استنجاد أو طوق نجاة للسلطة، فيما هي بالأساس مرجعيتها (ينظر الشكل الملحق). هذه هي الفرضية التي تنطلق منها الورقة وتحاجج لإثباتها. وسيلاحظ أن عموم التحولات السياسية بحثت دائما عن موطئ قدم في القانون الذي استعمل كأداة في لعبة الأدوار بين السلطة والمنظمة.

ضمن «لعبة القانون» هذه، سيلاحظ فيما يلي أن تلك التحولات دخلت في عدة «أطوار»، انتقلت خلالها العلاقة بين المنظمة والسلطة من توريث الأولى للثانية، إلى التشبيك بينهما، فتضحية المنظمة لصالح السلطة، ثم إلى تبني السلطة للمنظمة. وأما الطور الخامس، فهو في مقام الفرضية، يتمثل بهاجس الدخول في طور التحضير لاستنجاد السلطة بالمنظمة[9].

أولاً: طور التوريث من المنظمة إلى السلطة

غلبت سمة التوريث خلال السنة الأولى من عمر السلطة (1994-1995). ومن أبرز الشواهد على ذلك ما تمثل بصهر قطاعات من الموارد البشرية والمؤسساتية الضخمة للمنظمة في قالب السلطة الضيق (الفرع الأول)، وإنفاذ سريان التشريعات الجزائية الثورية ضمن ولاية السلطة (الفرع الثاني). وهو «الميراث» الذي عبر جميع المراحل التالية، وما زال قائما حتى اليوم[10].

5 مثل غالبية الدراسات التي تستند إليها هذه الورقة أو تحيل إليها.

6- مثل: نوفل، 1995؛ الخالدي، 1997؛ شبيب، 1997؛ الشقاقي، 1997؛ صايغ، 1997؛ قبعة، 1997؛ نوفل 1997؛ هلال، 1997.

7- مثل: موسى، 2005؛ أبراش، 2006؛ الحمد، 2006؛ الشريف، 2006؛ العبد الله، 2006؛ نوفل، 2007؛ صادق، 2009؛ مركز التخطيط الفلسطيني، 2007.

8- مثل: الشعيبي وعبد الرحيم، 2013؛ خليل وتوام، 2014؛ خليل وتوام، 2019.

9- نلفت الانتباه إلى أن تلك الأطوار لم تكن مرحلية دائما، بل تداخلت أحيانا، وإن بدا غلبة طور معين على مرحلة زمنية معينة أكثر من الأخرى. كما أن نتائج كل طور مبكر استمرت مؤثرة في الأطوار التي تليه.

10- باستثناء ما اتصل بتدخلات «عامل الموت» الذي غيب ويغيب -مع الوقت- الكوادر المخضرمة أو «الموروثة».

الفرع الأول: صهر الموارد البشرية والمؤسساتية للمنظمة في قالب السلطة

شكلت المنظمة خلال خبرتها لثلاثة عقود، في المنفى، جهازا بيروقراطيا ضخما (توام، 2013، ص 82). ومع قيام السلطة اعتمدت في تشكيل قطاعها الحكومي بشكل رئيس على كوادر المنظمة وموظفي الإدارة المدنية الإسرائيلية (هلال، 2002، ص 68)؛ إذ عُمد إلى نقل جهاز المنظمة البيروقراطي من الخارج (هلال، 1997، ص 95)، ليكون «العمود الفقري المؤسسي» للسلطة، مع تدعيمه بآخرين من المقيمين في الأرض الفلسطينية، لدعم مشروع الحكم الذاتي (Parsons, 2005, p 37). وكذلك الحال كان الأمر على مستوى قطاع الأمن؛ إذ إن غالبية الأجهزة الأمنية التي شكلتها السلطة في بداية عهدها (مثل جهاز الأمن الوطني، أمن الرئاسة «قوات الـ 17»، المخابرات العامة) قامت على استيعاب كوادر من أجهزة المنظمة المناظرة (ملحم والبرغوثي، 2009، ص 19-23) أو حتى أجهزة فتح (حالة جهاز الأمن الوقائي) (ابحيص، 2015، ص 460). وهو ما أنتج في المحصلة تضخم قطاعي الأمن (Friedrich & Luethold, 2007, pp 19-20) والوظيفة العامة المدنية (بشناق، 2002، ص 53؛ رسلان، 2009، ص 208-209)، فخُلِق مبكرا جهاز وظيفي متضخم جل هدفه من جهة «استيعاب أكبر قدر من الموالين والحزبيين بغرض الاستقرار الداخلي للسلطة في فترة سنوات التأسيس» (فراج ودعنا، 2021، ص 1)، «حتى دون تحديد صلاحياتهم، مما أربك العمل الإداري» (القدومي، 2012، ص 183). ومن جهة ثانية لاستيعاب «آلاف الفلسطينيين في وظائف إدارية»، في مواجهة «اتباع إسرائيل لسياسة إغلاق أراضي الحكم الذاتي» (رسلان، 2009، ص 208-209)، «كأداة للتخفيف من معدلات البطالة» (هلال، 2002، ص 69). وهو ما كان فاتحة لتسييس الوظيفة العامة.

وبذلك انتقلت «المناهج القيادية والإدارية» (قبعة، 1997، ص 77) أو «الموروثات السياسية والتنظيمية» للمنظمة (سعد، 2015، ص 301)، وثقافتها السياسية (الزبيدي، 2003، ص 67، 86)، وما اعتراها من شوائب فساد إداري ومالي (عيتاني، 2015، ص 685)، من مؤسسات المنظمة إلى السلطة، بما في ذلك أسوأ ما في إرث المنظمة، المتمثل بنظام «المحاصصة» أو «الكوتا الفصائلية» (توام، 2013، ص 99-102)، فـ«تحول الثوار إلى موظفين أو رجال أمن» (أبراش، 2006، ص 119)، وجرى «الانتقال من إدارة الثورة إلى إدارة الدولة» (قبعة، 1997، ص 71). وهي سمة مشتركة لمشاريع بناء الدولة في البلدان النامية خلال مرحلة ما بعد الاستعمار (Parsons, 2005, p 109؛ هلال، 2002، ص 79)، وقد وعى هذه السمة وأرادها الرئيس عرفات (نوفل، 2005، ص 31). حتى أن حماس اتبعت النهج ذاته مع سيطرتها على قطاع غزة لاحقا (ابحيص، 2015، ص 458-459).

رافق صهر الموارد البشرية، نقل للموارد المؤسسية، تمهيدا لصهر بعضها في مؤسسات السلطة؛

إذ فور قيام السلطة «بدأت حركة انتقال واسعة لمؤسسات المنظمة من الخارج إلى الداخل انتقالا تاما ونهائيا، وبشكل تم فيه تصفية تلك المؤسسات من الخارج، ودونما عودة». وبرزت «حالات من التشابك والتداخل الإداري والوظيفي ما بين المؤسسات المحدثة، لتلبية متطلبات قيام الحكم الذاتي، وبين المؤسسات العائدة» (شبيب، 1997، ص 54-55). وبالنتيجة همشت «المؤسسات الوطنية الجامعة التي جسدتها مؤسسات [ال]منظمة» (هلال، 2002، ص 60). هذا وتبقى هيئة القضاء العسكري في السلطة المثال الأبرز على التوريث؛ إذ هي امتداد كلي لهيئة القضاء الثوري في المنظمة، بكوادرها وهيكلها وتشريعاتها، وهو ما يعرض له الفرع التالي.

الفرع الثاني: إنفاذ سريان التشريعات الجزائية الثورية للمنظمة ضمن ولاية السلطة

في سياق تحولها الدولاني، سنت م.ت.ف إطارا تشريعيا كثيفا، مقارنة بحركات التحرر الأخرى، شمل الموضوعات الدستورية، والإدارية، والمالية، والجزائية (البرغوثي وتوام، 2010؛ البرغوثي، 2019، ص 65). وتلك الأخيرة، ما تعنينا في هذا المقام: التشريعات الجزائية «الثورية» الصادرة في الساحة اللبنانية عام 1979. وهي مجموعة تضم أربع تشريعات، عرفت مجتمعة بـ «قانون الشعب»، وجاءت مؤسسة على تجربة سابقة لحركة فتح فيما عرف بـ «قانون العاصفة»؛ إذ تبنت المنظمة هذه التجربة في إنشاء «هيئة القضاء الثوري» منتصف السبعينيات وعممتها (توام، 2013، ص 85-86). كما أن هنالك مؤشرات على «نوايا» أكثر قدما، تعود لنهاية الستينيات (قاسم، 1981، ص 29؛ Nassar 1991, p 61).

«كان سلطان هذه التشريعات، نصا وتطبيقا، على جميع الفلسطينيين، عسكريين (ثوار) ومدنيين، وقد شمل سلطانها (في التطبيق)، فترة غياب سلطة الدولة اللبنانية (1975-1982) غير الفلسطينيين في كافة أماكن تواجد القوات الفلسطينية»، تطبيقا لما أطلق عليه أحد رجالات القضاء الثوري «نظرية الطبيعة تكره الفراغ» (البرغوثي وتوام، 2010، ص 20). مع قيام السلطة، وفيما انتهى أي تواجد للقضاء الثوري في المنفى، أخذ «قضاء الأمن الوطني والشرطة»، وهي التسمية السابقة على «هيئة القضاء العسكري»، التي تبدلت مؤخرا (2018) إلى «هيئة قضاء قوى الأمن»، بإنفاذ تلك التشريعات الثورية، «لسد الفراغ الناجم عن عدم سن قوانين في هذا الشأن»، استنادا إلى قرار لرئيس السلطة لسنة 1994، غير معلوم رقمه بدقة ولم ينشر في الجريدة الرسمية (محلم والبرغوثي، 2009، 12؛ البرغوثي، 2019، ص 227-228)، بما يشكك فيه وفي مشروعيته، ناهيك عن كون هذه التشريعات لا تدخل ضمن مشمولات مبدأ استمرار العمل بالتشريعات السارية قبل قيام السلطة[11]. كما أن نفاذ التشريعات معلق على نشرها في الجريدة الرسمية، فيما

11- حيث إن قرار الرئيس رقم (1) لسنة 1994 قصرها على «التي كانت سارية المفعول قبل تاريخ 1967/6/5 في الأراضي الفلسطينية».

هي لم تنشر أصلا، سواء في جريدة السلطة (الوقائع الفلسطينية) أو من قبل المنظمة التي لم يكن لها جريدة رسمية. وإضافة لذلك كله، يعتري هذه التشريعات شبهة عوار دستوري، لعدم انسجامها مع أحكام القانون الأساسي فيما يتعلق بالمحاكمة العادلة والحق باللجوء إلى القاضي الطبيعي (وحدة القانون الدستوري، 2018، ص 6-7). وخصوصا مع إقدام القضاء العسكري -في التطبيق- على محاكمة مدنيين أحيانا، استنادا إلى تلك التشريعات (ربعي، 2008).

بعد سنوات من تلك الممارسات، عمدت خلالها المحكمة العليا بصفتها الدستورية إلى رد الطعون بدستورية هذه التشريعات شكلا[12]، فصلت بالنهاية في أحدها، لتقرر رده موضوعا، كونه «غير قائم على أساس قانوني». وفيه ادعت المحكمة أن تلك التشريعات صادرة عن «المجلس الوطني الفلسطيني الذي يمثل «السلطة التشريعية» في المنظمة، ومن ضمن صلاحياته إصدار القوانين والتشريعات»، وأنه كان من ضمنها التشريعات الجزائية» التي صدرت «بناءً على أحكام ميثاق» المنظمة وقرارات مجلسها الوطني[13]. ولكن من غير الواضح على أي أساس استندت المحكمة لتقول ذلك؛ إذ إن مراجعة قرارات المجلس الوطني في جميع جلساته[14]، لا تقدم أي إشارة إلى سنّه أو حتى إقراره لهذه التشريعات. كما أن الاستناد إلى الميثاق الوطني، ومن دون تحديد مادة، هو استناد مرسل ومراوغ، فما من مادة فيه تدعم ذلك. في المقابل، نرجح أن تكون هذه التشريعات قد صدرت عن اللجنة التنفيذية موسعة اختصاصها بموجب المادة (16/ج) من النظام الأساسي للمنظمة[15]. ولكن التطور الأبرز ما حصل في سبتمبر 2018، بإصدار المحكمة الدستورية العليا (خلف المحكمة السابقة) قرارا تفسيريا رسخت فيه تلك التشريعات، وأخذت بأوسع تأويل لمدى وأشكال ولايتها، بما يشمل حتى المدنيين (وحدة القانون الدستوري، 2018).

ثانياً: طور التشبيك بين المنظمة والسلطة

أسوة بطور التوريث، فقد بدأ طور التشبيك مبكرا، بل حتى أنهما تداخلا زمنيا. وفيما يقصر هذا الطور تناوله على سمتين أساسيتين للتشبيك: التداخل في عضويتي برلماني المنظمة والسلطة (الفرع الأول)، والجمع بين الرئاسيات (الفرع الثاني)، فإن منطق التشبيك لم يقتصر على هاتين السمتين، بل نجدها أيضا في جمع عدد من الأشخاص لمراكز تشريعية وتنفيذية في المنظمة

وأما التشريعات الثورية فلم تكن صادرة بذلك التاريخ، «كما أنها لم تكن سارية أصلا في الأراضي الفلسطينية». وحتى أن القانون رقم (5) لسنة 1995، بشأن نقل السلطات، وإن قدم التاريخ إلى 19 مايو 1994، إلا أنه قصر التشريعات أيضا على الجغرافيا ذاتها.

12- القرارات ذوات الأرقام: (2009/1) بتاريخ 21 يوليو 2009؛ (2010/2) بتاريخ 28 ديسمبر 2010؛ (2011/2) بتاريخ 6 سبتمبر 2011.

13- القرار رقم (2011/1) بتاريخ 31 يناير 2012. الوقائع الفلسطينية، عدد (119)، في 2016/3/29، ص45-50.

14- لاسيما القرارات القانونية الصادرة عن المجلس حتى العام 1991 (المجلس الوطني الفلسطيني، 1996).

15- يدعم ذلك أن التشريعات صدرت كرزمة بموجب القرار التشريعي رقم (5) الصادر عن رئيس اللجنة التنفيذية، وإن كان يستند

والسلطة معا؛ بما قاد في المحصلة إلى «تشويه مبدأ المساءلة في النظام السياسي الفلسطيني» (الشقاقي، 1997، ص 61)، مع وجود إمكانية للتهرب من المساءلة على مستوى السلطة للاحتماء بمظلة المنظمة (قبعة، 1997، ص 77). كما أنه في المقابل لم ينتج ما كان يُراهن عليه بأن يكون ذلك تفعيلا لدور السلطة، بل على العكس كان «مصدر إرباك لها وتهميشا وإضعافا» للمنظمة (نوفل، 1997، ص 88)[16].

الفرع الأول: التداخل في عضويتي برلماني المنظمة والسلطة

في الوقت الذي تنظم فيه عضوية المجلس الوطني كل من النظام الأساسي للمنظمة، ونظام انتخاب المجلس (البرغوثي وتوام، 2010)؛ فقد تضمن أول قانون للانتخابات العامة للسلطة حكما يقضي بأن «يكون أعضاء المجلس الفلسطيني [=المجلس التشريعي] فور انتخابهم أعضاء في المجلس الوطني الفلسطيني، وذلك وفقا للمادتين (5) و(6) من النظام الأساسي لمنظمة التحرير الفلسطينية»[17]. صدر هذا القانون عن الرئيس عرفات بصفتيه رئيسا لتنفيذية المنظمة ورئيسا للسلطة. وأشارت ديباجته إلى الاستناد «على موافقة اللجنة التنفيذية [...] بمشاركة رئيس المجلس الوطني». ومع تعديل القانون عام 2005، غاب ذلك الحكم، بما أثار الجدل حول تفسير تلك الواقعة، حد وصفها بـ «المؤامرة» (أبراش، 2006، ص 121-122). وقبالة استنكار رئيس المجلس الوطني لهذه «الفعلة» التي أقدم عليها المجلس التشريعي، دون علم أو ملاحظة الرئيس (عباس حينها) (خليل، 2015، ص 188)، صدر تعديل للقانون -في العام التالي- لإعادة ذلك الحكم. وبقي الحكم ساريا مع تعديل/ استبدال القانون عام 2007 (القانون الساري حاليا، المادة 4/6).

وأما إحالة قانون 1995 إلى المادتين المذكورتين من النظام الأساسي فهي مجرد مراوغة؛ إذ لا تدعم تلك المادتان ذلك الحكم. ولذلك، غالبا، وجدنا المشرع يراوغ أكثر في القوانين اللاحقة، بإسقاطه أرقام المواد وإبقاء الإشارة إلى النظام الأساسي دون تحديد للمواد.

في ديباجته على «قرارات المجلس الوطني»، دون تحديد ماهيتها أو الجلسة التي اتخذت فيها. وممن يدعمون حقيقة اضطلاع اللجنة التنفيذية بتشريع القوانين: توام، 2013، ص 83؛ البرغوثي، 2019، ص 90، 205.

16- جرت الدعوة مبكرا إلى الفصل بين السلطتين التنفيذيتين، بخروج أعضاء اللجنة التنفيذية من الحكومة (نوفل، 1995، ص 64)، إلا أن رئيس اللجنة التنفيذية وعددا من أعضائها رفضوا هذه المقترحات التي جرت مناقشتها أيضا قبل قيام السلطة، حتى أن بعضهم «تهالك» على دخول السلطة (نوفل، 1997، ص 86)، فيما عزي لخشيتهم «من أن يتم إقصاؤهم عن المشهد السياسي» في ضوء اعتقادهم بأن السلطة ستحل عمليا مكان المنظمة (الشعيبي وطه، 2013، ص 163). وبذلك حرمت اللجنة التنفيذية نفسها -فيما لو بقيت في الخارج- من هامش المناورة والحركة (القدومي، 2011، ص 24-25)، وحرمت المنظمة تبعيا من أن تحتفظ بخطة بديلة حال فشل السلطة (القدومي، 2012، ص 209). وفقدت بالتالي نخبة المنظمة (أو ما تبقى منها) «الكثير من نفوذها وتأثيرها لصالح النخب التي تقود مؤسسات وأجهزة السلطة» (هلال، 2002، ص 73-74).

17- المادة (1/3) من قانون رقم (13) لسنة 1995.

مكمن المفارقة أن رئيس المجلس الوطني كان داعما لذلك الحكم، حد التهجم على المجلس التشريعي عند إسقاطهم له عام 2005، لاعتقاده ربما أن ذلك الحكم يعني تبعية السلطة للمنظمة. ولكن في الواقع أنه تعد من تشريع للسلطة على اختصاص للمنظمة التي لمجلسها الوطني وحده تحديد آلية عضويته (خليل وتوام، 2014، ص 41-42). ولا يشفع في ذلك موافقة اللجنة التنفيذية على القانون (كما ورد في ديباجته)؛ إذ قد نرد ذلك الإشكال إلى إشكال أعمق وأقدم، تمثل بتخويل النظام الأساسي للمنظمة اللجنة التنفيذية بوضع نظام انتخاب المجلس الوطني (المادة 6). الحكم الذي ينطوي على مفارقة، أو حتى مغالطة؛ فكيف من شأن السلطة الأدنى (اللجنة التنفيذية) أن تتحكم بعضوية السلطة الأعلى؟! ولا سيما أن اللجنة التنفيذية منبثقة عن المجلس الوطني، ضمن نظام سياسي يتماهى مع النظام المجلسي[18].

قبل اختتام هذا الفرع، تجدر الإشارة إلى مسألة ذات صلة، وهي إشارة قانون الانتخابات العامة للمنظمة وإعلان الاستقلال؛ حيث جعل القرار بقانون رقم (1) لسنة 2007 من بين شروط الترشح لعضوية المجلس التشريعي (مادة 6/45) ورئاسة السلطة (4/51) الالتزام «بمنظمة التحرير الفلسطينية باعتبارها الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني وبوثيقة إعلان الاستقلال وبأحكام القانون الأساسي». لم يرد مثل هذا الشرط في قوانين الانتخابات السابقة، ومن بينها القانون الذي انتخب على أساسه المجلس التشريعي الثاني عام 2006، وفازت حماس بأغلبية مقاعده، بل إن هذا القرار بقانون جاء كردة فعل على نتائج الانتخابات، وصدر في بداية الانقسام. وفي مطلع العام 2021، قبل الدعوة للانتخابات العامة -المعطلة تاليا- بأربعة أيام، صدر قرار بقانون معدل[19]، مسقطا ذلك الشرط كمتطلب للترشح لعضوية المجلس التشريعي، ومبقيا عليه شرطا للترشح للرئاسة. وبذلك، كما وضع هذا الشرط ابتداء ضد حماس التي تراوغ بالاعتراف بالمنظمة والانضمام إليها ومضمون إعلان الاستقلال فيما يتعلق بحدود الدولة المنشودة ومحددات أسناد «الشرعية الدولية»، ألغي هذا الشرط لأجلها أيضا، كنتيجة -في الغالب- لتفاهمات سرية أو علنية في اجتماعات القاهرة المنعقدة في ذلك الحين. وبذلك يتضح أن تلك الإشارة لم يكن الهدف منها التشبيك، بل شكل آخر لتوظيف القانون في السياسة.

الفرع الثاني: الجمع بين الرئاسات

مرد الإشكال هنا في شخصية الرئيس عرفات وضخامة تركته من «الرئاسات»، التي كان من شأن

18- وهذه أيضا مفارقة؛ فكيف لحركة تحرر وطني أن تتبنى أكثر النظم السياسية تطلبا للاستقرار، وتكاد سويسرا وحدها من تتبنى هذا النظام؟! (توام، 2013، ص 83).

19- رقم (1) لسنة 2021. لملاحظة التعديلات التي حصلت والتعقيب حولها ينظر: مناصرة وتوام، 2021.

جمعها وتشابكها قلب طبيعة النظام السياسي للمنظمة، من نظام مجلسي في النظرية إلى صيغة خارجة عن التصنيف في التطبيق، حتى استساغ البعض أن يطلق عليه رئيس «م.ت. ف»، وهي صفة لا أساس قانوني لها (توام، 2013، ص 83-84). من بين تلك الرئاسات، فإن ما يعنينا هنا ثلاث: اللجنة التنفيذية للمنظمة، السلطة، والدولة. تولى عرفات الأولى بانتخاب اللجنة التنفيذية له ابتداء من 1969، فيما تولى الثانية ابتداء بموجب تعيين من المجلس المركزي في 1993، ولاحقا بموجب الانتخابات الشعبية سنة 1996. وأما الثالثة، فكان تولاها سنة 1989 -على خلفية إعلان الاستقلال- بتعيينه من المجلس المركزي ومصادقة المجلس الوطني.

باستشهاد عرفات خريف 2004، كان لا بد من «توريث» هذه التركات الرئاسية. وبعد فشل فكرة توزيعها على أكثر من شخص (القدومي، 2011، ص 54، 65)، جُمعت لدى عباس؛ إذ انتخبته اللجنة التنفيذية رئيسا لها في ذات يوم رحيل عرفات، في نوفمبر 2004، عملا بأحكام النظام الأساسي للمنظمة، وانتخب شعبيا رئيسا للسلطة في يناير 2005، عملا بأحكام القانون الأساسي للسلطة، فيما نصبه المجلس المركزي رئيسا للدولة في أكتوبر 2008 (خليل وتوام، 2019، ص 1)، دون سند قانوني ملزم لإشغال هذا المنصب الرمزي، حتى ذلك الحين على الأقل؛ إذ ما هو إلا تقليد لحالة إسناد تلك الصفة لعرفات على خلفية إعلان الاستقلال، في واقعة أشبه بالمسرحية (نوفل، 2005)، إلى أن تعززت واقعية ذلك المنصب -نسبيا- نهاية 2012، مع ترقية وضع فلسطين في الأمم المتحدة إلى صفة دولة بمركز مراقب.

يلاحظ أن المنصب الثالث بقي شاغرا أربع سنوات، ليتزامن تنصيب عباس به مع مشارفة انتهاء ولايته لرئاسة السلطة، التي انتهت قانونيا في يناير 2009 (أو فبراير 2010)[20]، ولكنها استمرت فعليا حتى الآن. وبالتالي رجحت التحليلات أن ذلك التنصيب بمثابة تدعيم لشرعية عباس، بالشرعية الرمزية للمنظمة، على مستوى السلطة/ الدولة، أو بديل عن شرعيته الانتخابية التي شارفت على الانتهاء (عبد الهادي، 2008). وقد لاقى ذلك التنصيب استنكارا، لم يقتصر على حركة حماس (الزهار، 2008)، بل كان قد استنكره مسبقا فاروق القدومي (رئيس الدائرة السياسية للمنظمة حينها)[21]؛ كونه «يؤدي إلى التفرد بالقرار الفلسطيني» (2012، ص265).

20- هناك من يطرح بأن ولاية الرئيس انتهت قانونيا في فبراير 2010، تزامنا مع انتهاء ولاية المجلس التشريعي (خليل، 2015، ص 20-23). ورغم وجاهة ذلك الاجتهاد، إلا أن الخوض في هذه المسألة غير منتج حاليا؛ كون كلا الموعدين مضى عليهما الزمن، وانتهت ولاية الرئيس القانونية في جميع الأحوال.

21- «مسبقا» بمعنى قبل حدوثه فعليا عام 2008؛ إذ يعود استنكار القدومي إلى مقابلة أجريت معه في مايو 2005 (وضمنها في كتاب له صدر عام 2012)، حيث طرحت هذه المسألة حينها (مباشرة عقب انتخاب عباس رئيسا للسلطة)، إلا أن تنصيبه رئيسا للدولة لم يحدث إلا عام 2008.

كما يلاحظ من اختلاف آليات وأسناد تولية هذه الرئاسات أنها رئاسات متباينة، «ولا يعتبر شغل إحداها إشغالا لأخرى». وقد قدمت المرحلة الانتقالية التي عقبت رحيل عرفات دليلا عمليا على ذلك؛ ففيما تولى عباس مباشرة رئاسة اللجنة التنفيذية، شغل روحي فتوح (رئيس المجلس التشريعي حينها) رئاسة السلطة مؤقتا، عملا بأحكام القانون الأساسي في سد الشغور المفاجئ. فيما بقيت رئاسة الدولة شاغرة أربع سنوات (خليل وتوام، 2019، ص 2)، لتُشغل كمخرج «مُدعى» لأزمة الشرعية. حتى ذلك الحين، وفيما كان من المفهوم -بل والمفروض- وجود تباين بين المنظمة والسلطة، والمنظمة والدولة، فإن وجود الدولة قبالة السلطة كان ينطوي على مفارقة؛ فالمفروض أن السلطة نواة الدولة، فكيف تتواجدان معا، ويكون لكل منهما رئيس وإن كان هو الشخص ذاته! في نهاية 2012، مع الحصول على صفة دولة في الأمم المتحدة، باتت هذه «الفذلكة» تقترب أكثر من المنطق، فحلت الدولة مكان السلطة، أو هكذا أرادات القيادة أن تقول، بموجب مرسوم رئاسي[22].

لتعميق فهم تلك الإشكاليات، في تعدد الرئاسات، سيكون من المجدي تناولها وفقا لمقاربة تركز على المخرجات التشريعية لهذا الجمع والتمايز، بتتبع عينات من التشريعات بدرجة قانون التي صدرت عن السلطة منذ قيامها وحتى نهاية 2020 [23]. فيما يتعلق بعرفات، يلاحظ أنه أصدر القوانين وأمهرها جامعا بين رئاسة اللجنة التنفيذية (أولاً) ورئاسة السلطة (ثانياً). وفي واحدة منها فقط أشارت الأسناد -بصيغة «اطلاع»- إلى تشريع للمنظمة (النظام الأساسي) [24]. وبذلك يتضح أن استخدام عرفات لصفته في المنظمة لم يكن بسبب الاستناد إلى تشريعات للمنظمة. وبالتالي هي صفة مزيدة دونما حاجة. يدعم هذا الطرح أن فتوح عندما تولى رئاسة السلطة مؤقتا، أصدر القوانين وأمهرها بصفته رئيسا للسلطة فقط. وفي إحداها أشار في الأسناد إلى تشريعات للمنظمة[25]. وبالتالي، مقارنة بخبرة عرفات، لم يكن هنالك صلة ضرورية بين الأسناد والصفة، فحتى فتوح الذي لم يحمل صفة رئيس اللجنة التنفيذية استند إلى تشريعات للمنظمة[26].

22- رقم (2) لسنة 2013.

23- العينة بنسبة 38.5% لعرفات، 100% لفتوح، و20% لعباس. إن هذه النسب متصلة بعدد التشريعات الكلي المنشور في الجريدة الرسمية، والمتاحة عبر منظومة «المقتفي» لجامعة بيرزيت (http://muqtafi.birzeit.edu)، حتى تاريخ «التكشيف»/ الاسترجاع (22-23 نوفمبر 2021). علما بأنها ليست بالضرورة جميع ما صدر فعلا، فبعضها يبدو أنه لم ينشر في الجريدة و/أو غير متوفر عبر «المقتفي».

24- قانون رقم (16) لسنة 1995.

25- قانون رقم (16) لسنة 2004 (يشار له لاحقا).

26- أما من حيث مدى مشروعية استناد فتوح لتشريعات المنظمة، فيختلف تقدير ذلك تبعا لقيام إحدى الحالات الثلاث التالية: الأولى، حالة الاستناد إليها شكليا في سياق تدعيم تبعية السلطة للمنظمة؛ الثانية، حالة الاستناد إليها فيما يتعلق بوجود صلاحية لرئيس السلطة ضمنها؛ الثالثة، حالة الاستناد إليها لغرض التعديل عليها أو إلغائها. لا تثير الحالة الأولى إشكالية كونها محض شكلانية لا تضر ولا تنفع، ما لم تكن مضللة، فتفهم أنها تدخل ضمن الحالة الثانية؛ فالحالة الثانية مشروعة نظريا، ولكنها في الواقع غير قائمة؛ كون

وأما في عهد عباس، فقد بدأه مقلدا عرفات، بالجمع بين رئاسة تنفيذية المنظمة ورئاسة السلطة، حتى نهاية 2008 التي شهدت إضافته صفة ثالثة، رئيس الدولة، مقدما إياها على الصفتين السابقتين. وذلك تزامنا مع تنصيب المجلس المركزي له بتلك الصفة. ومع بداية 2013، أسقط صفة رئاسة السلطة، وأبقى على رئاستي الدولة واللجنة التنفيذية؛ تزامنا مع تطور مركز فلسطين في الأمم المتحدة. كما يلاحظ في عهده استناد القرارات بقوانين «لأحكام النظام الأساسي لمنظمة التحرير الفلسطينية»، إضافة إلى القانون الأساسي للسلطة. بدأت هذه الظاهرة عام 2018 [27]، لتترسخ وتصبح تقليدا ثابتا منذ العام 2019. من دون أن يكون هنالك داع حقيقي للاستناد إلى النظام الأساسي للمنظمة[28].

بالنتيجة، نحن الآن قبالة رئاستين متبقيتين: رئاسة اللجنة التنفيذية ورئاسة الدولة (السلطة سابقا). ولكل منهما سند وآلية إشغال متباينتان. ولكن يشغلهما الشخص ذاته. وما يعمق من الإشكال أن تشريعات السلطة/ الدولة، تسند الاختصاصات لـ «الرئيس» الذي تعرفه مادة التعريفات في كل تشريع بأنه رئيس السلطة/ الدولة، رئيس اللجنة التنفيذية. أي بصيغة الجمع لا التخيير[29]. وبالتالي من شأن الفصل المفاجئ بين المنصبين عمليا أن يطرح نزاعا حول الاختصاصات.

ثالثاً: طور التضحية من المنظمة لصالح السلطة

في هذا الطور أخذت كفة السلطة ترجح أكثر على كفة المنظمة التي بدأت بالتراجع لتأخذ موضعا في خلفية المشهد، فضحت بميثاقها لصالح السلطة (الفرع الأول)، وقبلت بخسارتها في معركة القانون الأساسي للسلطة (الفرع الثاني).

الفرع الأول: تعديل الميثاق الوطني للمنظمة لصالح السلطة

منذ 1974 أخذت المنظمة تتعامل مع الميثاق الوطني بأسلوب مراوغ، تخالفه عند حاجات المرحلة دون اللجوء لتعديله (حوراني، 2006، ص 152-153، ص 196-198). ولكنها في وقت مبكر من عمر السلطة، وجدت نفسها مضطرة للتضحية به -وهو أسمى وثائقها- لـ «صالح» السلطة، كنتيجة

أي من تشريعات المنظمة لم تنص على صلاحيات لرئيس السلطة. وكلتا هاتين الحالتين ليس عليهما أمثلة عملية (على الأقل ضمن العينة الخاصة بفتوح). وأما الحالة الثالثة، فهي القائمة عمليا، في حدود العينة، ومثالها (الذي يبدو وحيدا) التشريع المشار له في الحاشية السابقة (قانون رقم 16 لسنة 2004). وهو بالتأكيد مسلك غير مشروع، يجري التعقيب عليه في هذا البحث.

27- قرار بقانون رقم (7) لسنة 2018.

28- هو أقرب ما يكون إلى «الحالة الأولى» المشار لها في الحاشية ما قبل السابقة، التي قد تكون مضللة، لإيحائها -على غير الحقيقة- بوجود اختصاص ذي صلة في النظام الأساسي للمنظمة، وفقا لمنطق «الحالة الثانية».

29- على خلاف فتوح الذي قصر التعريف على السلطة، انظر: القانون رقم (15) لسنة 2004.

لمتطلبات أوسلو وملحقاتها[30]، وإلحاح الإدارتين الأمريكية والإسرائيلية على إلغاء النصوص المعادية لإسرائيل (تلحمي، ص 2017، 752)؛ إذ نقل عن عرفات قوله خلال الجلسة الافتتاحية للتعديل: «إن ترسيخ بناء السلطة الوطنية هو المهمة الملحة والراهنة لمنظمة التحرير الفلسطينية، وإن سلطتكم الوطنية تجابه تحديات البناء والتنمية والأمن والاستقرار في ظروف صعبة وقاسية [...]» (أبوعفيفة، 2000، ص628).

رسميا، ترد واقعة تعديل الميثاق إلى دورة المجلس الوطني في أبريل 1996؛ فبعد ديباجة مطولة حاولت الربط بين إعلان الاستقلال والتزامات السلام، نص قرار المجلس (المكون من مادتين فقط) على «تعديل الميثاق الوطني بإلغاء المواد التي تتعارض مع الرسائل المتبادلة بين منظمة التحرير الفلسطينية وحكومة إسرائيل يومي 9، 10 أيلول 1993م». وتكليف «اللجنة القانونية [في المجلس] بإعادة صياغة الميثاق الوطني ويتم عرضها على المجلس المركزي في أول اجتماع له»[31]. وبذلك، لم تحدد بالضبط ما هي المواد، ولا توجد أي إشارة أو مخرج منشور حول أعمال تلك اللجنة. ولم تصدر نسخة معدلة من الميثاق، قياسا على سابقة تاريخية، عند تعديل الميثاق لأول مرة عام 1968 (خليل وتوام، 2014، ص33؛ البرغوثي، 2019، ص72). ولاحقا، شهدت جلسة تالية للمجلس عام 1998 (بحضور الرئيس الأمريكي)، «المصادقة» على التعديل. ونجد له نسختان: الأولى لا تحدد أيضا المواد[32] ،فيما الثانية تحددها[33]، لنجدها تلغي 12 مادة، وتحذف مقاطع من 16 مادة، كله من أصل 33 مادة. وهو يعني -كما ونوعا- إلغاء الميثاق كليا، أو إلغاء «بيت القصيد» فيه (بلقزيز، 1999، ص80).

وفيما تبرز هذه الواقعة -التي حذر منها البعض قبل حدوثها (نوفل، 1995، ص 59-60؛ الحوت، 1996) - كتفريط بالمنظمة وميثاقها لصالح السلطة، حد اعتبار الحدث بمثابة زوال المنظمة (Andoni, 1996)؛ فقد أحيط بها جدل يشكك في دستورية التعديل؛ فمن جهة هنالك تشكيك في صحة نصاب المجلس (الحمد، 2006، ص 38؛ صالح، 2007، ص 57-58؛ دمج، 2007، ص 119؛ أبوحسنة، 2007، ص 38؛ حوراني، 1996، ص 56-58). ومن جهة أخرى، هنالك تشكيك في رسمية الوثيقة الصادرة عن جلسة 1998 (خليل وتوام، 2014، ص 32-34). وبالتالي بدت الواقعة كمراوغة جديدة لعرفات، بتقديم «مشهد تمثيلي»، يُدرك عواره الدستوري، تحت الضغط

30- البند (31/ذ) من «اتفاقية طابا» في 28 سبتمبر 1995، متوفرة عبر موقع وكالة «وفا» https://bit.ly/3m6laxv.

ملاحظة: ما لم ترد إشارة مخصوصة تفيد خلاف ذلك، فإن جميع الروابط المشار لها في الورقة أعيد استرجاعها في 30 أبريل 2022.

31- نص القرار عبر موقع وكالة «وفا»: https://bit.ly/3m1Kc0D.

32- مثل النسخة المنشورة عبر موقعي المنظمة ووكالة «وفا»: https://bit.ly/3HHP8Rl | https://bit.ly/3kUHbOV

33- مثل النسخة المنشورة عبر موقع مؤسسة ياسر عرفات: https://yaf.ps/page-485-ar.html.

الخارجي، وهو من عُرف عنه في مناسبة سابقة، ربيع 1989، مراوغة أخرى عندما وصف الميثاق -تحت الضغط- باللفظة الفرنسية Caduc، بمعنى بالٍ أو عفا عليه الزمن (البرغوثي، 1999، 118؛ توام، 2013، ص 66). يدعم ذلك التشكيك ما نُقل عن رئيس المجلس الوطني بقوله: فعلا اتُّخذ قرارٌ بالتعديل، «ولكن لم يحدث تعديل قانوني ليقر في المؤسسات» (الحمد، 2006، ص 111).

الفرع الثاني: غلبة السلطة للمنظمة في «معركة» القانون الأساسي

بدأت السلطة بالتشريع على مستوى التشريعات العادية (قوانين) والثانوية (أدنى منها)، من دون وجود تشريع سام عليها، بمعنى وثيقة دستورية. واستمر ذلك حتى شهد العام 2002 إصدار النسخة الأولى من القانون الأساسي، رغم أن المجلس التشريعي كان قد سنها عام 1997 (خليل وتوام، 2014، ص 6). وأما عن أسباب التأخر في إصدارها، فكان من بينها السجال بين برلماني السلطة والمنظمة حول الأحقية في سن هذا التشريع الدستوري؛ حيث بدا ميل عرفات لوجهة النظر القائلة بأن قضية الدستور -عموما- مسألة تخص جميع الفلسطينيين الذين يمثلهم المجلس الوطني وليس المجلس التشريعي (Milhem, 2006, p.129؛ الخالدي، 1997، ص 51؛ كايد، 2015، ص 249). ولكن في المحصلة، خسر المجلس الوطني «الجولة» الأولى في معركة سن القانون الأساسي. «وبذلك سجلت خبرة أو سابقة تاريخية للفصل في التشريع الدستوري بين السلطة والمنظمة» (خليل وتوام، 2014، ص 34).

ولما كان القانون الأساسي نص على كون تعديله لا يكون إلا من خلال المجلس التشريعي (بأغلبية الثلثين)، لم يكن للمجلس الوطني أن «ينافس» في «جولتي» تعديله عامي 2003 و2005، رغم أن التعديل الأول - الذي هو بمثابة نسخة بديلة لنسخة 2002 - أجرى تعديلات جوهرية على طبيعة النظام السياسي، بخلقه لمنصب رئيس الوزراء قبالة الرئيس، بما أثار «[ال]تخوف من سحب البساط من تحت رئيس السلطة الوطنية الذي هو ذاته [رئيس تنفيذية ال] منظمة»، لصالح رئيس الوزراء، وبالتالي إضعاف المنظمة تبعيا (الشعيبي وطه، 2013، ص 164-165). ولذلك غالبا جرت تغطيته بموافقة «شكلية» من المجلس المركزي[34]. وأما التعديل الثاني فأجرى تعديلات طفيفة، وأحال إلى قانون الانتخابات تشكيل المجلس التشريعي، بما كان فاتحة لزيادة عدد أعضائه (من 88 إلى 132). ولما كان أعضاء المجلس التشريعي يحظون تلقائيا بعضوية المجلس الوطني، فتلك مسألة تدخل في صميم اختصاص المنظمة ومجلسها الوطني. ولذلك كانت تلك المسألة موضعا للاستنكار (القدومي، 2012، ص 272).

34- في دورته الطارئة، 8-9 مارس 2003، لمطالعة نص البيان عبر موقع المجلس الوطني https://bit.ly/33SlcTh.

وفي ضوء أن المجلس الوطني لم يتدخل في السن والتعديل، فإن ذلك يحيلنا للبحث حول كيفية تعامل «القانون الأساسي» مع المنظمة وشؤونها[35]. لم تذكر المنظمة فيه إلا في أربعة مواضع: الأخير ضمن إمضاء الإصدار؛ إذ إن خسارة المنظمة لجولات السن والتعديل، لم تمنع الرئيس من إمهاره بصفته رئيسا للجنة التنفيذية، قبل صفته رئيسا للسلطة. وأما الموضعان الأول والثاني، فنجدهما في المقدمة التي حاولت «مغازلة» المنظمة بعبارات منمقة تدور في فلك تأكيد اعتبار المنظمة الممثل الشرعي والوحيد. ذلك فيما كان الموضع الثالث ما تتضمنه المادة (8) من إحالة لما اعتمدته المنظمة فيما يتعلق بتحديد «العلم الرسمي للبلاد». ومن بين مؤسسات المنظمة، لم يذكر سوى المجلس الوطني، مرتين: الأولى شكلية، تبعيا لذكر إعلان الاستقلال في المقدمة (كون الإعلان صادرا عنه)، فيما الثانية موضوعية، واتصلت بشمول رئيسه -إلى جانب رئيس المحكمة العليا- في حضور مراسم أداء الرئيس لليمين الدستورية أمام المجلس التشريعي (مادة 35). وأما الوثائق الأساسية للمنظمة، فلم يذكر منها سوى «إعلان الاستقلال» (ضمن المقدمة كما سبق وأشير)، بصياغة أدبية لا تحتوي على حمولة قانونية. وإجمالا تبقى القيمة القانونية لمقدمات الدساتير محط جدل موسع يتعذر الخوض فيه هنا[36].

وأما على مستوى تدخله في شؤون المنظمة، فقد أسس القانون الأساسي لسلب المنظمة اختصاصها في الشؤون الخارجية، وفقا لمحددات اتفاقات السلام، بأن تكون المنظمة وكيلة للسلطة في العلاقات الدولية (القدومي، 2011، ص 36-37؛ الشقاقي، 1997، ص 60-61)؛ حيث أناط بـ «رئيس السلطة الوطنية» تعيين «ممثلي السلطة الوطنية لدى الدول والمنظمات الدولية والهيئات الأجنبية وينهي مهامهم، كما يعتمد ممثلي هذه الجهات لدى السلطة الوطنية الفلسطينية» (مادة 40). ويظهر تقصد التأسيس لهذا السلب من خلال مدخلين: الأول، حذف الحكم الذي كان يؤكد في مسودة القانون الأساسي على عدم المساس باختصاصات المنظمة، بما في ذلك الشؤون الخارجية (الشقاقي، 1997، ص 60). والثاني، قصر تعريف «الرئيس» على من يحمل صفة رئاسة السلطة فقط، وليس معها أيضا رئاسة اللجنة التنفيذية، كما هو حاصل في معظم تشريعات السلطة (كما سبق وأشير)، باستثناء قانون السلك الدبلوماسي الذي أخذ بمسلك القانون الأساسي بهذا الخصوص. وهو ما يدعم أكثر فرضية تقصد تجريد المنظمة من اختصاصها في الشؤون الخارجية، في مخالفة صريحة لأحكام النظام الأساسي للمنظمة (لا سيما المادتان 19 و27).

35- إن العرض التالي بالإحالة للنسخة السارية من القانون الأساسي، ولكن الأحكام ذات العلاقة هي ذاتها في النسختين، وإن تبدلت أرقام المواد.

36- حول هذا الموضوع، يُنظر للباحث دراسة قيد النشر: «بَطل الرواية: الدين في مقدمات الدساتير وأثره على ضوء جدل قيمتها القانونية»، مجلة الحقوق، قيد النشر في عدد قادم. جامعة الكويت، الكويت.

رابعاً: طور التبني من السلطة للمنظمة

فيما كانت المنظمة قد أخذت في طور التضحية موضعا في خلفية المشهد، فإنها هنا خرجت من إطار الصورة كليا، مبقية ظلها رمزيا؛ إذ تغولت السلطة في مجالات اختصاصات المنظمة التشريعية (الفرع الأول) والمالية والدبلوماسية (الفرع الثاني).

الفرع الأول: تغول السلطة في المجال التشريعي للمنظمة

لما كان المجلس الوطني برلمان المنظمة، وسلطتها التشريعية؛ ولما كانت السلطة منبثقة عن المنظمة؛ فإن تدخل تشريعات برلمان السلطة في شؤون المنظمة والمجال التشريعي لبرلمانها؛ وفيما هناك من حلله ضمن «مفهوم التكاملية التشريعية» بين المنظمة والسلطة (البرغوثي، 2019، ص 209-219)، إلا أنه في الحقيقة، تدخل ينطوي على تغول، لا يفهم إلا بمنطق «التبني»!

ظهرت مبكرا ملامح أولية لهذا المنطق، فيما كان بالإمكان استيعابه ضمن طور التشبيك، ومثاله الأبرز إقحام أعضاء المجلس التشريعي في عضوية المجلس الوطني، بموجب تشريع سنه الأول. كما قدم قانون الخدمة المدنية مثالا مبكرا على تلك المقاربة، فبصدوره عام 1998، أناط بمجلس وزراء السلطة تحديد «معادلة وظائف ودرجات» «كادر منظمة التحرير الفلسطينية ومؤسساتها»[37]. وهو ما يطرح وجود تعارض ضمني بين هذا القانون و«نظام الموظفين الأساسي» للمنظمة[38]. وهناك من يشير إلى أن المجلس الوطني استطاع أن يكسر توجه المجلس التشريعي في تعريف نفسه -ضمن المسودة الأولى لقانون الانتخابات الأول- باعتباره «السلطة العليا للشعب الفلسطيني وممثله الوحيد» (قبعة، 1997، ص 73-74).

إضافة لهذين المثالين المبكرين، بالإمكان الاستشهاد بثلاثة أمثلة أكثر وضوحا على مقاربة التبني. ومن بينها، فإن لقانون «التأمين والمعاشات لقوى الأمن الفلسطيني»[39] أهمية خاصة؛ فمن جهة صدر هذا القانون نهاية 2004، في عهد رئاسة فتوح المؤقتة للسلطة، وهو الذي لا يحمل صفة رئيس اللجنة التنفيذية، بما يعني عدم قيام الفرض الساقط أصلا بأن «الرئيس» هو من يملك الاختصاص بالتصرف في شؤون المنظمة، كما السلطة، بموجب تشريع واحد، كونه «رئيسهما» معا. ومن جهة أخرى، فإن هذا القانون ألغى ضمنيا تشريعين للمنظمة أشار لهما في الأسناد

37- المادة (1/106) من القانون رقم (4) لسنة 1998.

38- بالإمكان مطالعة نصه وأي تشريعات أخرى للمنظمة يتم التطرق لها تاليا في: البرغوثي وتوام، 2010.

39- رقم (16) لسنة 2004.

بصيغة «اطلاع»، وهما قانونا المعاشات لضباط وصف ضباط وجنود جيش التحرير الفلسطيني لسنة 1974.

أما العام 2005، بداية عهد الرئيس عباس، فقد شهد مثالين بارزين: الأول، بشمول قانون التقاعد العام في مخاطبته لموظفي المنظمة ومؤسساتها[40]. فيما الثاني، تأسيس قانون السلك الدبلوماسي[41]، استنادا إلى القانون الأساسي، لبداية استقلال السلطة بالشؤون الخارجية، وتعارضت جملة من أحكام هذا القانون مع «نظام مكاتب منظمة التحرير الفلسطينية» الصادر عن اللجنة التنفيذية (خليل وتوام، 2014، ص 38-39)، ناهيك عن معارضته للنظام الأساسي للمنظمة كما سبق وأشير.

ما يجمع بين الأمثلة الثلاثة السابقة أنها «قوانين»، بمعنى سنها المجلس التشريعي وأصدرها الرئيس. وبالتالي تُعبر عن موقف برلمان السلطة. وإضافة لها، بالإمكان الاستشهاد بمثالين متأخرين (2016-2018)، صدرا على شكل «قرار بقانون» (تشريعات ضرورة سنها وأصدرها الرئيس، في غيبة المجلس التشريعي). عدل الأول صراحة تشريعا للمنظمة: قانون أصول المحاكمات الجزائية الثوري لسنة 1979 [42]. وأما التشريع الثاني، فحول الموضوع ذاته (القضاء العسكري)، وتعلق بـ «الهيئة القضائية لقوى الأمن» (القضاء العسكري)، وأجرى تعديلات ضمنية على مجمل مجموعة التشريعات الجزائية الثورية[43].

لم يقف إشكال التغول التشريعي للسلطة على المنظمة عند التشريعات من درجة القانون، بل والتشريعات الأدنى منها أيضا، كالمراسيم والقرارات الرئاسية، وقرارات مجلس الوزراء. وقد تدخلت الطائفة الأولى كثيرا على شكل إنشاء مؤسسات ولجان ومكاتب أو ضمها أو سحبها من هيكلية المنظمة (خليل وتوام، 2014، ص 43-44؛ خليل، 2015، ص 39-40). ومن الأمثلة الحديثة المرسوم رقم (1) لسنة 2019 «بشأن إعادة تشكيل اللجنة الرئاسية العليا لمتابعة شؤون الكنائس

40- المواد (1، 8، 110-111) من القانون رقم (7) لسنة 2005.

41- رقم (13) لسنة 2005.

42- القرار بقانون رقم (31) لسنة 2016.

43- القرار بقانون رقم (2) لسنة 2018.

لما كنا ننظر باستنكار لإجراء تعديلات على تشريعات المنظمة بموجب تشريعات السلطة، فقد يعتقد البعض أن السلطة طالما بإمكانها أن تعدل موروثها التشريعي من الحقب الأجنبية السابقة (منذ الحكم العثماني وحتى الاحتلال الإسرائيلي)، فمن باب أولى أن بإمكانها أن تعدل موروثها التشريعي من المنظمة. هذا الاعتقاد يقوم على مغالطة موضوعية ومنهجية؛ فالميراث التشريعي للمنظمة كان حقبة «داخل الزمان، خارج الجغرافيا» (توام، 2015، ص 27)؛ إذ لم تسر تشريعات المنظمة داخل الأرض الفلسطينية إلا بعد قيام السلطة. هذا من جهة، ومن جهة أخرى فإن المنظمة ما زالت قائمة، فيما الأنظمة التي حكمت الأرض الفلسطينية قبل السلطة، أنظمة أجنبية، وما عادت قائمة أو ليس لها مسوغ مشروع للتشريع في الأرض الفلسطينية.

في فلسطين». وفيه أسند إلى الصندوق القومي «متابعة الشؤون المالية والإدارية للجنة». وأما تدخلات قرارات مجلس الوزراء فهي أكثر تنوعا (خليل وتوام، 2014، ص 43). ومن الأمثلة الحديثة القرار رقم (1) لسنة 2020 «طوارئ» الذي قضى بخصم أجر من موظفي المنظمة -أسوة بموظفي السلطة- ضمن إجراءات حالة الطوارئ المعلنة لمواجهة تفشي فيروس «كورونا».

وأما ما أثار جدلا غير مسبوق على المستوى الشعبي، فهو ما حصل عقب الانتهاء من كتابة هذه الدراسة، ما تمثل بإصدار قرار بقانون «بشأن دعاوى الدولة»، في فبراير 2022، الذي اعتبرت مادة التعريفات فيه (المادة 1) «منظمة التحرير الفلسطينية ودوائرها، ومؤسساتها والمؤسسات التابعة لها كافة» من بين «دوائر الدولة». لم تنشر هذه النسخة في الجريدة الرسمية، بل جرى تسريبها عبر وسائل الإعلام والتواصل الاجتماعي[44]. وأمام الاستنكار الشعبي والمؤسساتي الأهلي (براون، 2022؛ صالح، 2022؛ ملحيس 2022)، أقدمت الرئاسة على إصدار نسخة بديلة من القرار بقانون، نشرت في الجريدة الرسمية[45]، وفيها أخرجت المنظمة من مشتملات تعريف «دوائر الدولة» في المادة (1)، المصطلح الذي بُدل -في هذه النسخة- إلى «جهات دعاوى الدولة»، فيما جاءت المادة (2) لتقرر الحكم التالي: «لغايات تطبيق أحكام هذا القرار بقانون، تعامل الدعاوى المتعلقة بمنظمة التحرير الفلسطينية، ودوائرها، ومؤسساتها، والمؤسسات التابعة لها كافة، معاملة دعاوى الدولة وتعتبر في حكمها، مدعية كانت أم مدعى عليها»[46].

في الحقيقة، إن النسخة البديلة لم تغير في الأمر شيئا تجاه هذه المسألة تحديدا؛ وما جاءت به ليس أكثر من «تلطيف» في الصياغة التشريعية التي صدمت في نسختها الأولى، بفعل صراحتها ومباشرتها، الإدراك الشعبي، كاشفة (وليست «منشئة»)[47] لواقع العلاقة بين المنظمة والسلطة/ الدولة. ذلك بشكل عام، فيما يخص أسلوب الصياغة التشريعية المتصل بشكل الإشارة إلى المنظمة في ذلك القرار بقانون. وعلى ما يبدو فإن الاعتراضات الشعبية انصبت حول هذا البعد. أما البعد الأكثر أهمية، فهو مد سلطان/ صلاحية قضاء السلطة على المنظمة، بنص تشريعي واضح وصريح، «باعتبارها جزءًا من الجهاز البيروقراطي الفلسطيني ومركزه رام الله. إذًا، بدا أن

44- ظهرت النسخة (الصفحة الأولى منها بالأحرى) بدون رقم، فيما أشار ختم الإصدار إلى تاريخ الإصدار التوثيقي (8 فبراير 2022)، برقم «صادر» (117). بالإمكان مطالعة هذه النسخة عبر موقع وكالة معا من خلال الرابط: https://bit.ly/3Mp5Kio

45- الوقائع الفلسطينية، عدد ممتاز (26)، في 2022/3/6، ص37-40.

46- إضافة إلى ذلك، تجدر الإشارة إلى أن كلا النسختين تضمنتا في تعريف «دوائر الدولة» (النسخة الأولى) و«جهات دعاوى الدولة» (النسخة الثانية) بندا يشمل «أي مؤسسة أدرجت كبند على الموازنة العامة للدولة، ما لم ينص قانون آخر على خلاف ذلك». ولما كانت المنظمة و/أو بعض مؤسساتها تدرج ضمن الموازنة (كما سيشار له في الفرع التالي)، فإن تأويلا واسعا لذلك البند يشمل المنظمة و/أو مؤسساتها.

47- الكاشف والمنشئ مصطلحان قانونيان. وفيما يفيد الأول أن حكما ما قد أنشأ أمرا جديدا، لم يكن سابقا، يفيد الثاني أن الحكم قد كشف عن أمر قائم أصلا.

هذا القانون يسعى إلى إلحاق هيئة تُعتبر الممثّل الشرعي الوحيد للفلسطينيين والناطق باسمهم كشعب، بدوائر السلطة الوطنية الفلسطينية المقيّدة والسلطوية والتي تعاني عجزًا كبيرًا» (براون، 2022).

يأتي ذلك، في ظل أن المنظمة لم تخبر يوما وجود محكمة مختصة بالقضايا المدنية والإدارية (بل فقط الجزائية، من خلال هيئة القضاء الثوري قبل قيام السلطة). وهنا تجدر الإشارة إلى أن مقررات المجلس المركزي في دورته الثلاثين (أكتوبر 2018)، شملت إحالة «الاقتراح بتشكيل محكمة منظمة التحرير الفلسطينية إلى رئيس المجلس الوطني واللجنة القانونية في المجلس لاتخاذ الإجراءات القانونية الواجبة الاتباع» (البند 20)[48]. وقد تعذر تتبع إجراءات التعامل مع هذا المقترح، وبالتالي من غير الممكن تحديد طبيعة العلاقة بين ذلك المقترح وشمول المنظمة ومؤسساتها في قرار بقانون دعاوى الدولة سابق الإشارة.

عموما، يبدو أن التوجه لإصدار هذا القرار بقانون الإشكالي، ليشمل م.ت.ف ومؤسساتها وهياكلها، جاء كردة فعل على إقدام محكمة العدل العليا، قبل عامين، برد دعوى «لعدم الاختصاص»، أُختصمت فيها إحدى هياكل المنظمة (اتحاد المعلمين الفلسطينيين)؛ إذ وجدت المحكمة -وهي محقة- بأن الإطار القانوني الناظم لعملها لا يمنحها صلاحية البت في هذه القضية[49]. وخلال المدة الفاصلة بين ذلك الحكم وإصدار القرار بقانون، عمد الرئيس إلى «تفويض» مستشاره القانوني (بشخصه لا بصفته)، «نيابة عن رئيس اللجنة التنفيذية» للمنظمة، «في توكيل المحامين و/أو المستشارين لمتابعة الدعاوى المقامة» على المنظمة و/أو أمانة سر لجنتها التنفيذية و/أو الصندوق القومي، «لدى المحاكم والجهات القضائية في فلسطين بأنواعها ودرجاتها كافة [...]»[50]. أما بموجب القرار بقانون، فبات من يمثل المنظمة ومؤسساتها النائب العام للسلطة/ الدولة، أسوة بمؤسسات السلطة/ الدولة (المادة 3).

الفرع الثاني: تغول السلطة في المجالات المالية والدبلوماسية للمنظمة

من بين دوائر اللجنة التنفيذية لطالما كان للصندوق القومي والدائرة السياسية مكانة خاصة في عمل المنظمة؛ ففيما قام الصندوق بدور وزارة المالية، قامت الدائرة بدور وزارة الخارجية.

48- بالإمكان مطالعة قرارات تلك الدورة عبر موقع وكالة «وفا»: https://bit.ly/3xQTTFR

49- محكمة العدل العليا، حكم صادر بتاريخ 10 فبراير 2020. حصل الباحث عن نسخة من هذا القرار، إضافة إلى لائحة الدعوى واللائحة الجوابية، من المحامي نائل الحوح (وكيل أحد المستدعى ضدهم: أمين عام اتحاد المعلمين)، بتاريخ 28 أبريل 2022، عبر تطبيق «WhatsApp».

50- قرار بدون رقم لسنة 2021، غير منشور في الجريدة الرسمية، صادر بتاريخ 8 سبتمبر 2021، حاملا رقم الإصدار التوثيقي (1859). حصل عليه الباحث من مصدر حبذ عدم ذكر اسمه.

وكلاهما -استرسالا في المجاز- بمنزلة وزارتين سياديتين. وقد عمل كل منهما وفقا لتنظيم تشريعي محدد[51]. وفي التطبيق، اضطلع الصندوق بتمويل أجهزة المنظمة من خلال استلام الموارد وتنميتها عبر إنشائه جملة من المشاريع الإنتاجية في مختلف أنحاء العالم (توام، 2013، ص 94-95). وقد قدرت إحدى الدراسات، منتصف الثمانينيات، دخله السنوي بين 125-150 مليون دولار[52] (Zagorin 1989, p 197). وأما الدائرة السياسية، فباشرت المسائل المتصلة بالعلاقات الدبلوماسية والمهام القنصلية. وقد عاملت بعض الدول رئيس الدائرة بصفته وزيرا للخارجية (توام، 2013، ص 88؛ Nassar 1991, p 68).

قبالة إرث هاتين الدائرتين، ورغم استمرار الحاجة لهما، عملت السلطة على تهميشهما. كانت البداية مع الصندوق القومي الذي سرعان ما تحول، مع قيام السلطة، من ممول للمنظمة، إلى مؤسسة تتلقى موازنتها من وزارة مالية السلطة. ومن مقرر لموازنة المنظمة إلى بند في موازنة السلطة[53]. وهذا حال بقية دوائر ومؤسسات المنظمة التي باتت بنودا ضمن موازنة السلطة. حتى أنه لم تخصص أي أموال للصندوق في بعض الموازنات[54]. تعذر تقفي تلك الممارسات زمنيا في ضوء عدم الالتزام بنشر الموازنة في الجريدة الرسمية[55]، إلا أنها تبدو قديمة، وفقا للتوصيف الذي يقدمه مدير عام الصندوق (خوري، 2019، ص 176-177). وفيما يردّ البعض انقلاب معادلة المرجعية لصالح السلطة إلى مفاعيل قدرتها المالية، قبالة انسداد موارد المنظمة (صادق، 2009، ص 282؛ الحمد، 2006، ص 118)؛ فقد علق القدومي على تهميش الصندوق بالقول إن «القيادة الفلسطينية» «أهملت» «العناية» فيه، و«سلبته الأموال المخصصة لإدارة السفارات ومكاتب منظمة التحرير» (2012، ص 187). وفي المقابل، تحدث مدير عام الصندوق مؤخرا حول جهود جارية لـ «تنظيم العلاقة ومأسستها بين الصندوق» ووزارتي الخارجية والمالية (خوري، 2019، ص 182).

بذكر السفارات ومكاتب المنظمة ما يحيلنا للحديث حول الدائرة السياسية؛ فمعضلتها أعمق ومعركتها أكبر، وتتصل أساسا بمحددات أوسلو. وفقا لها، فإن الشؤون الخارجية من اختصاص المنظمة التي تعمل وكيلة للسلطة بهذا الخصوص (القدومي، 2011، ص 36-37؛ خليل، 2015، ص 38)؛

51- ولا سيما الصندوق؛ فإضافة إلى تنظيم عمله في النظام الأساسي للمنظمة (المادتان 24-25)، كان له نظام خاص به، وكان له تدخلات في مختلف التشريعات المالية للمنظمة. وأما الدائرة السياسية، فاكتفى النظام الأساسي للمنظمة بذكرها، فيما نظم عمله جزئيا في نظامي المكاتب والموظفين. لمطالعة نصوص هذه التشريعات: البرغوثي وتوام، 2010.

52- وفي الفترة الزمنية ذاتها، أشارت دراسة أخرى إلى تقدير للدخل السنوي بما يقارب 500 مليون دولار (Al-Jabeir 1987, p 18).

53- انظر مثلا قرار بقانون رقم (6) لسنة 2012.

54- انظر مثلا قرار بقانون رقم (12) لسنة 2009.

55- كما لا تتوفر الموازنات السابقة عبر موقع وزارة المالية (http://pmof.ps) في حدود تاريخ الاسترجاع (30 أبريل 2022).

إذ إن المنظمة من تحظى بالشخصية القانونية الدولية، التي تمكنها من إبرام وتوقيع المعاهدات الدولية والتمثيل الدبلوماسي. وهنا تبرز المفارقة بأن يضطر القدومي للاستناد إلى تلك الاتفاقيات -التي يرفضها أصلا- في الدفاع عن اختصاص دائرته (صادق، 2009، ص 283)!

بقيت السلطة تستعمل اسم «وزارة التخطيط والتعاون الدولي» حتى العام 2003، الذي شهد تعديلها إلى اسم «وزارة الشؤون الخارجية» (أول من تولاها نبيل شعث)، تزامنا مع الفصل بين رئاستي السلطة ومجلس الوزراء (خليل وتوام، 2014، ص 37-38). وبذلك بدأ التأسيس علانية لـ «أزمة الازدواجية في العمل الدبلوماسي الفلسطيني» (أبوشمعة، 2019، ص 39). وهكذا، بدأت أزمة الدائرة السياسية مع وزارة الخارجية في نهاية عهد عرفات، بما أثار حفيظة رئيس الدائرة السياسية، الذي رأى في ذلك استبدالا له ولدائرته (القدومي، 2012، ص 254-259). ويؤرخ القدومي بأنه كان هنالك محاولات سابقة فاشلة للسلطة -في بداية عهدها- بأن «تنتحل صفة دبلوماسية وتمثيلية» (2012، ص 183-184).

ذلك فيما تعززت الأزمة أكثر خلال عهد عباس، وتولي ناصر القدوة لوزارة الخارجية، وإجرائهما لتغييرات في تعيينات السلك الدبلوماسي (القدومي، 2012، ص 269-271). وكان ذلك مواكبا لإصدار قانون السلك الدبلوماسي الذي أناط إدارة السلك بوزارة الخارجية، طارحا المجلس التشريعي نفسه بديلا عن المجلس الوطني (القدومي، 2011، ص 38). وفيما كسب القدومي عدة مناورات مع وزير السلطة في التنافس على التمثيل الفلسطيني في المحافل الدولية، إلا أنه بدأ يخسر أمام القدوة بدعم عباس (خليل وتوام، 2014، ص 57؛ مسعود، 2009، ص 121-122). وبذلك، فإن نتيجة معاركه مع منافسيه كان يتحكم بها الرئيس، عرفات ثم عباس (Parsons, 2005, p 254).

هذا وقد أخذت الأزمة بعدا «دراميا» مع فوز حماس بالانتخابات التشريعية وتشكيلها للحكومة، وتعيين محمود الزهار وزيرا للخارجية. وفيما استمر القدومي في استنكاره لتغول السلطة على المنظمة (2011، 37-38)، فإن قيادة السلطة عملت على استغلال موقفه المبدئي، بـ «رفع الحصار» عنه (سعد، 2015، ص 309)، وتشجيعه على مناكفة الزهار، حد التعارك اللفظي بينهما خلال اجتماع لدول عدم الانحياز عام 2006، حول أحقية التمثيل، انتهى بانسحاب الزهار (مسعود، 2009، ص 122). وما أن حدث الانقسام صيف 2007، وباتت حكومة حماس «غير شرعية»، وعُين بديل عنها في الضفة الغربية، شهد العام 2009، تتويجا لمضايقات بدأت سابقا (سعد، 2015، ص 310؛ إسماعيل، 2009، ص 38)، تمثلت بتجريد القدومي من «حقيبة» الدائرة السياسية، ليحتفظ بها عباس (توام، 2013، ص 88). وهي السنة ذاتها التي شهدت فضيحة الدبلوماسية

الفلسطينية بالتضحية بـ «تقرير غولدستون» التي شكلت أحد أبرز مخرجات أزمة الازدواجية (أبوشمعة، 2019، ص 41-43). ولعله ليس من المصادفة أن تلك الخاتمة كانت أيضا في حالة الصندوق القومي الذي احتفظ برئاسته عباس أيضا[56]. وأما الدائرة السياسية، فلم تعد تذكر أو تسند لأي من أعضاء اللجنة التنفيذية[57]. وقد باتت السفارات والبعثات الدبلوماسية اليوم تتبع السلطة لا المنظمة (العموري، 2015، ص 55)، ويعكس التباين في تصميم ترويسات السفارات مدى التباين والتخبط، فيما يلاحظ من تباين، بين سفارة وأخرى، في استخدام شعاري المنظمة و/أو الدولة وموضع كل منهما نسبة إلى الآخر (بركات، 2018، ص 195)، بما يذكّر بجدل الإشكال عقب إعلان الاستقلال مباشرة (نوفل، 2005، ص 133، 141). وعمليا، كان الباحث شاهدا على إغلاق مقر الدائرة في تونس خريف 2015، نتيجة الاستمرار بوقف تمويله، بعد سنوات عانى فيها من شح التمويل، يردها البعض إلى بداية عهد السلطة (نوفل، 1995، ص 57).

بالنتيجة، فقد كان لتعليق هاتين الدائرتين وغيرهما، «إهمال القضايا الحياتية والمعيشية» للاجئين. وقد خلق هذا الوضع، في مرحلة مبكرة من عمر السلطة، «حالة من الانفضاض عن المنظمة، وأضعف الحركة النضالية لتجمعات الشعب الفلسطيني في الخارج» (قبعة، 1997، ص 79).

خامساً: هاجس التحضير للدخول في طور استنجاد السلطة بالمنظمة

هنالك جملة من الشواهد التي بالإمكان التأسيس عليها لتوقع طور خامس قد تدخله العلاقة بين المنظمة والسلطة، عنوانه العريض التحضير لـ «استنجاد» الثانية بالأولى. وهي الشواهد التي بالإمكان تلمس غاياتها من خلال مدخلين: صناعة التشريع في الخفاء (الفرع الأول)، واجتهادات المحكمة الدستورية (الفرع الثاني)[58].

قبل الخوض في هذين المدخلين، تجدر الإشارة إلى أن فكرة الاستنجاد -بحد ذاتها- لطالما شكلت هاجسا لدى البعض، حتى أن منهم من وصف دور المنظمة بدور «ذكر النحل» الذي يُقتل ما

56- استمر ذلك حتى فبراير 2022، الذي شهد انتخاب مدير عام الصندوق رئيسا لمجلس إدارته، ليبات عضوا في اللجنة التنفيذية. وذلك خلال جلسة «إشكالية» للمجلس المركزي، يجري التعقيب عليها في الخاتمة.

57- ينظر التشكيل الحالي عبر موقع المجلس الوطني: https://bit.ly/3nQCpEj. استرجع هذا الرابط بالأصل في 8 يناير 2022، وكانت تتوفر عبره قائمة بأسماء ومراكز أعضاء اللجنة التنفيذية، ولم يكن يظهر فيها إسناد الدائرة السياسية لأي من الأعضاء أو حتى الرئيس. أما اليوم (بحدود تاريخ الاسترجاع الجديد: 30 أبريل 2022)، وبعد انتخاب أعضاء جدد في اللجنة التنفيذية، خلال جلسة «إشكالية» للمجلس المركزي في فبراير 2022 (يجري التعقيب عليها في الخاتمة)، فقد باتت القائمة لا تحوي سوى على مركزي رئاسة اللجنة التنفيذية ورئاسة مجلس إدارة الصندوق القومي.

58- عقب الانتهاء من كتابة هذه الدراسة مطلع يناير 2022، شهد الواقع مدخلا ثالثاً يتقاطع مع هذين المدخلين، تمثل باضطلاع المجلس المركزي باختصاصات للمجلس الوطني. وقد آثرنا التعقيب عليه في الخاتمة.

أن يقوم بالتخصيب. وفيما تعلقت تلك التوجسات بالتخوف من أن يكون الإبقاء على المنظمة حتى تسبغ الشرعية على مفاوضات الحل النهائي (ياسين، 2009، ص 11؛ إسماعيل، 2009، ص 39؛ بدوان، 2012، ص 36)، فإن توجس هذه الورقة هو الاستنجاد بالمنظمة بديلا عن الشرعية الانتخابية في كيان السلطة/ الدولة والنظام السياسي ككل. وهو توجس لا ينطلق من فراغ، بل يستند إلى سوابق عملية[59].

الفرع الأول: صناعة التشريع الدستوري في الخفاء

الأصل في العملية التشريعية، لا سيما على المستوى التأسيسي-الدستوري، أن تجري بشفافية وبمشاركة مجتمعية، وليس في الخفاء. من خلال هذا المدخل بالإمكان الحديث عن مشهدين: الأول، صياغة مشروع دستور الدولة، فيما الثاني إصدار نظام جديد لانتخاب المجلس الوطني.

1. صياغة مشروع دستور الدولة

شكل إعلان الاستقلال خريف 1988 فاتحة لانخراط الفلسطينيين في حراك تشريعي دستوري غير مسبوق، فتارة يعملون على مشروع دستور للدولة، وتارة على قانون أساسي للسلطة، وما بينهما جرى الخلط مع فكرة «النظام الدستوري للمرحلة الانتقالية»، وبدا هنالك «تخبط في مفاهيم الوثيقة الدستورية». جرى تشكيل لجنة إعداد الدستور (الأولى أو بداية) على هامش إعلان الاستقلال، لتتوقف مع بدء مفاوضات أوسلو، وليُعاد تشكيلها (أو لجنة ثانية) عام 1999، وتنتج حتى ربيع 2003 أربع مسودات (آخرها باسم المسودة الثالثة المنقحة)، جميعها نشرت وأتيحت للنقاش العام. وفي العام 2011، تزامنا وتحضيرا لطلب العضوية الكاملة في الأمم المتحدة، شكلت

59- إضافة إلى ما سبق ذكره في الورقة، استنجدت السلطة بالمنظمة في عدة مناسبات مفصلية، كالاستنجاد باللجنة التنفيذية في سياق المناكفة بين فتح وحماس، مرتين على الأقل: الأولى بطلب مصادقة اللجنة على برنامج حكومة حماس الأولى في مارس 2006، فيما القانون الأساسي لا يتطلب منحها الثقة من المجلس التشريعي فقط. وهو ما حصل في النهاية، رغم استنكار اللجنة التنفيذية التي رأت أن البرنامج لا يقر صراحة بمرجعية المنظمة للسلطة (أبراش، 2006، ص 123). وللمفارقة هو إجراء مشابه -نوعا ما- لما أقدم عليه عرفات «ضد» عباس عند توليه رئاسة الحكومة (إسماعيل، 2009، ص 38). أما الثانية، فكانت على إثر سيطرة حماس عسكريا على قطاع غزة صيف العام التالي؛ إذ رغم إمكانية استناد الرئيس إلى تنظيم حالة الطوارئ في القانون الأساسي، إلا أنه استشعر بالحاجة إلى تغطية إجراءاته المتخذة خلالها بعباءة شرعية المنظمة، فكان التوجه مجددا إلى اللجنة التنفيذية (القاسم، 2015، ص 108-109). ولم يقف الاستنجاد باللجنة التنفيذية، بل أيضا بالمجلس المركزي، وفي غير مرة، لعل أبرزها ما شهدته نهاية عام 2009، باستنجاد السلطة بشرعية المنظمة من خلال مد ولاية رئاستها ومجلسها التشريعي، إلى حين إجراء الانتخابات العامة. وهو الحدث الذي صدر له المجلس المركزي، متخذا قرارا بهذا الشأن في دورته الثالثة والعشرين، التي كان اسمها -للمفارقة- «دورة الشرعية الدستورية الفلسطينية»! (لمطالعة القرار عبر موقع المجلس الوطني: https://bit.ly/3cW51FK). وهناك من يشير إلى إجراء مشابه حدث عام 1999، مع انتهاء ولايتي الرئيس والمجلس التشريعي بنهاية الموعد المفترض للمرحلة الانتقالية (كايد، 2015، ص231؛ البرغوثي، 2019، ص 82)، إلا أنه تعذر الوقوف على ما يدعم ذلك من خلال مراجعة مقررات دورات المجلس المركزي للعامين 1999-2000 (أربع دورات)، كما ينشرها موقع المجلس الوطني: https://bit.ly/3rGDyAu. وفي العموم، فإن ملابسات تلك الفترة كانت متصلة بالجدل حول تحديد مدة الفترة الانتقالية (خليل، 2015، ص 19-20).

لجنة خبراء خاصة لمراجعة المسودة الأخيرة (خليل وتوام، 2014، ص 5-11). كما أعيد إحياء العمل على صياغة المشروع مرة ثانية عام 2015 (البرغوثي، 2019، ص 58). خلال تلك التجربة/التجارب بدا واضحا مدى التماهي أو الخلط بين مؤسسات المنظمة والسلطة في تشكيل اللجنة وتعديلها (براون، 2003، ص 1-2؛ عابدين، 2004، ص 3-7؛ خليل وتوام، 2014، ص 5-11). وفيما لن نخوض هنا بهذه المعضلة التي أشبعت بها الورقة، فإن هنالك داعيا ملحا للاستفسار حول سبب تكتم اللجنة الحالية على أعمالها؟

لم تنشر أي مسودة رسمية بعد العام 2003، فيما تداول باحثون نسخة إلكترونية غير رسمية، مسربة، مؤرخة في سبتمبر 2015 [60]. وبالمقارنة بينها وآخر مسودة منشورة عام 2003 [61]، تحديدا فيما يتعلق بالإشارة إلى المنظمة ومؤسساتها وأبرز ما يمس بها، يلاحظ استحضار للمنظمة وهيئاتها في مسودة 2015، بعد تغييبها في مسودة 2003 التي كانت تتحدث عن إنشاء «المجلس الاستشاري» (المواد 109-111) كمؤسسة استشارية، غير مقررة، بدت بديلة عن المجلس الوطني تتبع الدولة، وبالتالي الحلول مكان المنظمة برمتها (خليل وتوام، 2014، ص 51؛ براون، 2003، ص 36). ولم تشر تلك المسودة (2003) إلى المنظمة أو هيئاتها إلا في معرض الحديث عن دور شكلي للمجلس الوطني (أو المركزي حال صعوبة انعقاد الأول) ضمن آلية تبني مشروع الدستور (مادة 185)؛ إذ يقوم بتبنيه قبل قيام الدولة، ليقره -بعد قيامها- «المجلس النيابي المنتخب» (خليفة المجلس التشريعي للسلطة)، الذي له (الأخير) أن يقره مباشرة أو يعرضه على الاستفتاء الشعبي.

مقابل ذلك، نرى أن مسودة 2015 أشارت للمنظمة سبع مرات، ثلاثا منها في المقدمة بصيغة أدبية لا حمولة قانونية فيها، وأربعا ضمن المتن (المواد: 1، 2، 3، 32)[62]. وأما مؤسسات المنظمة، وفيما لم تذكر اللجنة التنفيذية إطلاقا، وإضافة إلى ذكر المجلسين الوطني والمركزي تبعيا -أحيانا- لذكر المنظمة، ذكر المجلس الوطني ضمن المقدمة في معرض ذكر إعلان الاستقلال (كونه مصدره)، كما ذكر أيضا في بعض المواد[63]، أهمها وأخطرها المادة (266) التي تمكن المجلس الوطني (أو المركزي) من مصادرة حق الشعب بالاستفتاء على الدستور، في حال تعذر إجراؤه «لأسباب قاهرة بقرار من

60- يتيحها الباحث للمطالعة عبر حسابه في «Google Drive»: https://bit.ly/3xMkgfZ

61- يعتمد الباحث النسخة المدرجة في: براون، 2003.

62- فيما جاء إيرادها في المادة (1) بصيغة أدبية، فإن المادة (2) أكدت على أن قيام الدولة لا ينتقص من مكانة المنظمة «بوصفها كيانا وإطارا وطنيا تمثيليا جامعا». ذلك فيما لحقتها المادة (3) لتنص على ارتباط الدولة بالمنظمة «ارتباطا عضويا تكامليا»، ومحيلة للمجلس الوطني (أو المركزي) وضع وثيقة «الإطار القانوني الناظم للعلاقة بينهما» وتحديد «اختصاصات وصلاحيات كل منهما بما لا يتعارض وأحكام هذا الدستور». وبما له صله بهذه المادة، نصت المادة (272) من المشروع على اعتبار تلك الوثيقة، إضافة إلى مقدمة الدستور، «مكملة للدستور وجزءاً لا تتجزأ منه». وأما المادة (32)، فأشركت المنظمة مع الدولة في التزامهما «برعاية الفلسطينيين في الشتات وحمايتهم وكفالة حقوقهم وحرياتهم وتمكينهم من أداء واجباتهم العامة نحو الدولة والمجتمع وإسهامهم في تنمية الوطن وتقرير المصير».

63- أسند له – ولـ«مجلس النواب» (التسمية البديلة لـ«المجلس النيابي» في مسودة 2003) إقرار المعاهدات الدولية المتعلقة «باستقلال

المحكمة الدستورية». وهذا الاختصاص يختلف عن اختصاصه في مسودة 2003، ففيما كان له دور شكلي (إقرار مبدئي)، بات له في مسودة 2015 دور تقريري نهائي، بديلا عن الاستفتاء الشعبي الذي يعتبر أحد الأساليب الديمقراطية في وضع الدساتير.

لن يكون في مشروع ذلك الحكم مشكلة، فيما لو كان المجلس الوطني منتخبا شعبيا، فحينها بالإمكان مقاربته بأحد الأساليب الديمقراطية الأخرى، المتمثل بالمجلس التأسيسي. ولكن المجلس الوطني منذ تأسيس المنظمة لم يحظ بشرعية انتخابية (القدومي، 2012، ص 210؛ هلال، 1997، ص 91)، فيما عزي لظروف الشتات وعدم تعاون الدول المضيفة (فرج، 1998، ص 66؛ توام، 2021ب، ص 1). وفيما كان مقررا أن تجري انتخابات المجلس صيف 2021، جرى تعطيلها (والانتخابات الرئاسية والتشريعية)، بقرار من الرئيس، قبل ساعات من بدء الدعاية الانتخابية.

2. إصدار النظام «الجديد» لانتخاب المجلس الوطني

كما سبق وأشير، كان من المقرر أن يشهد العام 2021 انتخابات رئاسية وتشريعية يتبعها استكمال لانتخابات المجلس الوطني[64]. وفيما كانت ستجري الانتخابات الرئاسية والتشريعية وفقا لقانون صادر عن السلطة (مناصرة وتوام، 2021)، لم يكن معلوما -حتى بعد بدء العملية الانتخابية- وفقا لأي تشريع ستجري انتخابات المجلس الوطني؛ فنظام انتخابه الأصلي قديم (لسنة 1965) ويتضمن أحكاما «ساقطة» بطبيعة الأمر الواقع أو «غير معاصرة» (توام، 2021ب، ص3). وقد تبين أن اللجنة التنفيذية أصدرت نظاما بديلا له في مايو 2013، إلا أن هذا النظام بقي طي الكتمان ولم ينشر. كان ذلك حتى حصل الباحث على نسخة رسمية مسربة منه، من مصدر موثوق حبذ عدم ذكر اسمه، وأجرى مراجعة حوله (توام، 2021ب).

انطوى النظام الجديد (وهو الأدنى درجة) على عوار دستوري لتضمنه مخالفات لأحكام النظام الأساسي للمنظمة (وهو الأعلى درجة)، كالتضييق من اختصاص المجلس الوطني، وإطالة مدة ولايته. واعتمد نظام التمثيل النسبي بدلا عن النظام الفردي، على اعتبار وجود دائرتين انتخابيتين («الأراضي الفلسطينية» و«الشتات»)، وأبقى الباب مفتوحا أمام خيار «التوافق» بدلا

دولة فلسطين وسيادتها ووحدتها وسلامة أراضيها أو أي قضايا تمس مصير الشعب الفلسطيني»، قبل عرضها على الاستفتاء الشعبي العام (مادة 3/145). كما أشير له في معرض ذكر حضور رئيسه لمراسم أداء اليمين الدستورية لأعضاء مجلس النواب ورئيس الدولة ونائبه (المادتان 134 و178).

64- باعتبار انتخاب المجلس التشريعي مرحلة أولية في انتخاب المجلس الوطني، لكون أعضاء الأول هم تبعيا أعضاء في الثاني، كما أشير سابقا.

من الانتخاب في الدول التي يتعذر إجراء انتخابات فيها[65]. وقد حدد عدد الأعضاء بـ 350 عضوا، موزعين بالتساوي على الدائرتين (175 لكل دائرة). ولما كان يفترض بأعضاء المجلس التشريعي أن يمثلوا الأرض الفلسطينية في المجلس الوطني، فإن النظام لم يجب على سؤال مركزي: «هل أعضاء المجلس التشريعي (عددهم 132) مشمولون ضمن نصيب دائرة «الأراضي الفلسطينية» (175 مقعدا)، وبالتالي سيجري فقط انتخاب المتبقي منهم (أي 43 عضوا)؟ أم مضافون لها، وبالتالي يكون عدد أعضاء المجلس الوطني إجمالا 482، منهم 307 من داخل «الأراضي الفلسطينية» و175 من خارجها؟» (توام، 2021ب).

في مقابل أن قرائن التفسير الحرفي للنص ترجح الفرض الثاني، على ما فيه «عدم مساواة» هي أصلا -لو وجدت- لكانت «غير عادلة» في ضوء أكثرية فلسطيني الشتات (توام، 2021ب، ص 7)، فإن محاولة تفسير النص «من خارجه» ستأتي بنتيجة معاكسة ومخالفة لصريح حكم النظام الذي حدد عدد الأعضاء وتوزيعهم على الدائرتين، وتقدم فرضا ثالثاً: قصر تمثيل «الأراضي الفلسطينية» على أعضاء المجلس التشريعي؛ فبالنسبة للقدومي يؤكد على أن التوافق كان على اعتبار أعضاء المجلس التشريعي، نسبة إلى المجلس الوطني، «أعضاؤه عن الداخل الفلسطيني» (2012، ص 272). أي قصر تمثيل الداخل على أعضاء التشريعي فقط. الاستخلاص ذاته تقدمه حماس نسبة لإعلان القاهرة لعام 2005 (حمدان، 2007، ص 191)، كما ساقه باحثون في صيغة مقترح (نوفل، 2007، ص 84). حال قصد تحقق هذا الفرض، فإن ذلك يعني استحالة أن يجمع شخص مستقبلا بين رئاسة السلطة/ الدولة، ورئاسة اللجنة التنفيذية للمنظمة[66]؛ فهل حقا هنالك توجه للفصل قانونيا بين الرئاستين؟!

صُدّرت مقدمة هذه الورقة وخاتمتها باقتباسين لفاروق القدومي ومروان البرغوثي، وكلاهما كانا «مرشحيْن»[67] – مع عباس- لتقاسم تركة عرفات من «الرئاسات» (القدومي، 2011، ص 54، 65)، إلا أن الثالث جمع بينها في النهاية، متنكرا لحقيقة «أن إحدى أهم تركات عرفات أنه أنشأ نظاما سياسيا» «كان هو بشخصه الصمغ اللاصق له»، وكان «لا بد من أن يتغير بعد وفاته» (جقمان، 2005، ص 51).

65- يُتفهم إجراء الانتخابات في بعض دول الشتات، على ألا يكون اللجوء إلى خيار التوافق بشأنها تلقائيا أو بسهولة؛ فالأصل هو الانتخاب. ولا تنعدم الخيارات في تنظيمه (حوراني، 2007، ص 17-18).

66- فمن جهة يشترط النظام الأساسي للمنظمة أن يكون رئيس اللجنة عضوا في المجلس الوطني (المادة 13). ومن جهة أخرى يشترط قانون الانتخابات العامة أن يكون المرشح لرئاسة السلطة/ الدولة «مقيماً إقامة دائمة في الأراضي الفلسطينية» (مادة 3/36). ويحظر عليه أن يكون عضوا في المجلس التشريعي «ما لم يقدم العضو استقالته من عضوية المجلس أولاً» (مادة 2/46). ولكن تلك الاستقالة لن تغير شيئا، فما أن يستقيل أحدهم من المجلس التشريعي يخسر عضويته تلقائيا في المجلس الوطني، وبالتالي لم يعد مؤهلا لرئاسة اللجنة، ولو كان قد انتخب مسبقا وتولاها فعليا.

67- الترشح هنا ليس بالمعنى الرسمي، وإنما طرح الاسم في النقاشات الداخلية ضمن الأطر الرسمية وغير الرسمية في المنظمة وحركة فتح.

من هنا يأتي المفتاح الأول لحل عقد النظام السياسي الفلسطيني: فك الرئاسات، وفك المؤسسات، وإصلاحها على أساس الطبيعة والاختصاص. ولكن على ألا يكون ذلك الفك ارتجاليا؛ فماذا لو عقدت انتخابات 2021 فعلا، وأنتجت رئيسا للسلطة ليس ذاته رئيس اللجنة التنفيذية؟ كيف كان سيجري التعامل مع تشريعات السلطة التي تسند الاختصاصات لشخص تفترض حتما أن يحمل الصفتين معا؟ وما حجم الصراع الذي كان سينشأ بين الرئيسين حول قيادة نظام سياسي متداخل ومتشابك؟! ولعله بقي تساؤل أخير: ماذا لو كان الغموض في هذا النظام الجديد مقصودا، للمراوغة الانتخابية، لينتج ذلك الفصل الارتجالي كردة فعل على خسارة الرئيس الحالي لانتخابات رئاسة السلطة[68]؟

الفرع الثاني: اجتهادات المحكمة الدستورية

لم تخبر المنظمة وجود هيئة مختصة بالتفسير الدستوري والرقابة على دستورية التشريعات، للتأكد من عدم مخالفتها للوثائق الدستورية للمنظمة، بل خبرت ممارسات ارتجالية بإحالة بعض المشاريع/ المقترحات إلى لجان خاصة أو اللجنة القانونية في المجلس الوطني، لإبداء الرأي حولها (البرغوثي، 2019، ص 91-92، ص 233). في المقابل، خبرت السلطة تطورا لنشأة قضاء دستوري مركزي، ابتداء بتجربة المحكمة العليا بصفتها محكمة دستورية (مؤقتة)، منذ 2006، إلى أن شُكلت المحكمة الدستورية العليا ربيع 2016، بشكل مفاجئ.

وفيما الأصل أن المحكمتين (السلف والخلف) مؤسستان تتبعان السلطة، بما يعني أن لا سلطان لها على تشريعات المنظمة، إلا أنهما تبنتا مفهوما موسعا لاختصاصهما في الرقابة على الدستورية؛ فنظرتا في الطعن بدستورية القوانين الجزائية الثورية، مقررتين دستوريتها (كما سبق وأشير). ومن مدخل اختصاصها التفسيري، خاضت المحكمة الدستورية في تحديد القيمة القانونية لإحدى الوثائق الدستورية الصادرة عن المنظمة، إعلان الاستقلال، وقررت سموه على مجمل تشريعات السلطة، بما فيها القانون الأساسي. وفيما يعتبر هذا الحدث المشهد الأول لهذا المدخل، فإن المشهد الثاني يتمثل بفتوى المحكمة ذاتها بحل المجلس التشريعي (برلمان السلطة). وكلا الحدثين شهدهما العام 2018.

68- إن هذا السؤال وإن كان يدخل في «نظرية المؤامرة» التي ليس بالإمكان قياسها بأدوات البحث العلمي، إلا أنه يقوم على سندين: الأول، صناعة هذا التشريع (النظام) في الخفاء، وعدم نشره -أو نشر غيره- حتى قبل أربعة أشهر من موعد الانتخابات الذي كان مقررا. أما الثاني، فهو أن الرسمية الفلسطينية قدمت سابقة شبيهة بهذا الخصوص، عندما أقدمت على تعديل قانون الانتخابات العامة، لتضع عراقيل أمام ترشح المستقلين للانتخابات الرئاسية (توام، 2021أ). وقد اتجهت التحليلات حينها إلى اعتبارها عراقيل وضعت خصيصا أمام البرغوثي الذي كان معتزما الترشح بصفته مستقلا، في ظل تأييد اللجنة المركزية لحركة فتح إعادة ترشيح عباس، ومحاولتها ثني البرغوثي عن ذلك. بل أن كثيرا من التحليلات أيضا رجحت أن السبب الحقيقي خلف تعطيل الانتخابات، هو عدم نجاح اللجنة المركزية في ثنيه، بل ذهب إلى طرح قائمة مستقلة للانتخابات التشريعية.

1. القيمة الدستورية لإعلان الاستقلال

في ظل عدم تحديد القانون الأساسي لمكانة الاتفاقيات الدولية في النظام القانوني الوطني، وانضمام فلسطين لأكثر من مائة اتفاقية دولية منذ 2014؛ أفتت المحكمة الدستورية ابتداء بسمو الاتفاقيات على مجمل التشريعات الداخلية، لتتراجع سريعا وتقرر، في فتوى أخرى[69]، أن الاتفاقيات تسمو على التشريعات العادية وما دونها، فيما يسمو على الاتفاقيات القانون الأساسي ويسمو عليه إعلان الاستقلال (توام وخليل، 2019). ما يعنينا في هذا المقام هو تطرقها لقيمة الإعلان. وفيما محدد حجم الورقة يجعل من المتعذر الخوض في الجدل الفقهي العام لقيمة إعلانات الاستقلال وإعلانات الحقوق، إلا أنه غالبا تكفي الإشارة إلى أن مسلك المحكمة ذاك، يخالف تجارب عدة دول خبرت وجود مثل هذه الإعلانات، أبرزها الخبرات: الأمريكية (إعلان الاستقلال لعام 1778)، الفرنسية (إعلان حقوق الإنسان والمواطن لعام 1789)، المصرية (إعلان ميثاق العمل الوطني لعام 1962)، الجزائرية (الميثاق الوطني لعام 1976 وميثاق السلم والمصالحة الوطنية لعام 2005). وحده القضاء الدستوري الفرنسي من منح الإعلان قيمة دستورية صريحة، ولكنه لم يجعله فوق الدستور، كما فعلت المحكمة الدستورية الفلسطينية[70].

إن الهاجس المتصل بهذا المشهد يقوم على فرضية التمهيد لتقديم تشريعات المنظمة على تشريعات السلطة، في أي مناسبة تحتاج فيها السلطة لمخرج من أزمة دستورية، كحالة الفصل المفاجئ بين رئاستي السلطة والمنظمة (وفقا للطرح السابق ذكره)، و/أو في ظل تعنتها من اللجوء إلى الشرعية الانتخابية. ولعل في المشهد التالي ما يقدم مثالا بهذا الخصوص.

2. حل برلمان السلطة

بعد أكثر من عشر سنوات تعطل فيها المجلس التشريعي، على إثر الانقسام. ومن مدخل اختصاصها التفسيري، في الإجابة على سؤال «فيما إذا كان المجلس التشريعي منتظم[ا] في عمله أم أنه معطل، وفيما إذا كان أعضاء المجلس التشريعي في وضعه الحالي يستحقون رواتب أم لا»، أفتت المحكمة الدستورية بحل المجلس، ودعوة الرئيس إلى إعلان إجراء الانتخابات التشريعية خلال ستة أشهر[71]. وفي ظل عدم تصريح القانون الأساسي لجواز حل المجلس، كانت هذه الفتوى

69- القرار رقم (2017/5) بتاريخ 12 مارس 2018. الوقائع الفلسطينية، عدد (119)، في 2016/3/29، ص45-50.

70- يُلخص الباحث في هذه الفقرة بعض نتائج دراسة أخرى له، قيد التحكيم لغايات النشر، بالشراكة مع محمود أبوصوي، بعنوان (مؤقت) «فوق الهرم: القيمة القانونية لإعلان الاستقلال الفلسطيني في ضوء تجارب مقارنة».

71- القرار رقم (2018/10) بتاريخ 21 ديسمبر 2018. الوقائع الفلسطينية، عدد (119)، في 2016/3/29، ص45-50.

موضعا للاستنكار لما فيها من تغول على السلطة التشريعية واضطلاع المحكمة بدور سياسي (الخالدي، 2018؛ كيالي، 2019، ص32-35).

إن الهاجس المتصل بهذا المشهد يقوم على فرضية أن تغييب برلمان السلطة جاء لصالح إحلال برلمان المنظمة (المجلس الوطني/ المركزي) مقامه. صحيح أنه منذ الحل، لم يحدث أن سن برلمان المنظمة أي تشريع؛ إذ يجري الارتكان إلى آلية أسهل وأقرب نسبيا لبعض تفسيرات القانون الأساسي، تتثمل بإصدار الرئيس لتشريعات الضرورة (القرارات بقوانين)[72]. ولكن حل المجلس التشريعي أغلق آلية القانون الأساسي (مادة 2/37) لسد الشغور المفاجئ في منصب رئيس السلطة، بتوليها مؤقتا من قبل رئيس المجلس التشريعي إلى حين إجراء انتخابات خلال ستين يوما. وهو ما يطرح أن يشهد الواقع حال وفاة الرئيس سيناريوهات يكون الفاعل المقرر فيها مؤسسات المنظمة دون الاستناد إلى الشرعية الانتخابية: الأول، تعيين مجلس للسلطة قياسا على خبرة العام 1993 بإصدار المجلس المركزي قرارا بتشكيل المجلس واختيار عرفات رئيسا له. الثاني، إحلال المجلس المركزي مكان المجلس التشريعي بفتوى إشكالية أخرى من المحكمة الدستورية (أو حتى بدونها)، وبالتالي تولي رئيسه رئاسة السلطة مؤقتا. الثالث، التعجيل بإقرار مشروع دستور الدولة من خلال المجلس المركزي، الذي تستوعب «أحكامه» سد الشغور بإسناد الرئاسة لرئيس المحكمة الدستورية. الرابع، خلافة الدولة للسلطة، وتعيين المجلس المركزي لرئيس الدولة، قياسا على خبرته في تعيين عرفات عام 1989 وعباس عام 2008 (خليل وتوام، 2019)، بآلية انتخابية سهلة، تتمثل غالبا بـ «تصفيق الحضور»، بما يؤشر على الموافقة! (نوفل، 2005، ص 248).

72- خلال إحصائية أجراها الباحث ربيع 2021 بلغ عدد القرارات بقوانين، الصادرة منذ بداية الانقسام، وحتى بداية 2021، أكثر من 300 تشريع.

الخاتمة

«إن دور م.ت.ف قد تراجع بعد قيام السلطة الوطنية الفلسطينية وإن مؤسساتها مصابة بالهرم والعجز وتفتقد للحيوية التي يتمتع بها الشعب الفلسطيني، الذي تمثله المنظمة». «وحتى يكتمل تمثيل[ها]»، «فلا بد من تطويرها»، وإشراك حركت[ي] حماس والجهاد الإسلامي من خلال «انتخاب مجلس وطني جديد ومجلس مركزي جديد ولجنة تنفيذية جديدة».

مروان البرغوثي (2010، ص 31)

إن الدعوة لإعادة الاعتبار للمنظمة وإصلاحها وتفعيل مؤسساتها، وفصلها عن السلطة، دعوة قديمة، تعود إلى بداية عهد السلطة (نوفل، 1995، ص 62). وفي الحقيقة أن المنظمة وصلت -منتصف التسعينيات- إلى تلك اللحظة التاريخية وقد اعترتها شتى أسباب الضعف والهرم (هلال، 1993؛ قسيس ونخلة، 2009، ص 101)، ولاسيما افتقادها للشرعية الانتخابية، التي جعلتها في موضع الحلقة الأضعف قبالة السلطة، التي سرعان ما افتقدت هي الأخرى تلك الشرعية. وعلى الرغم من قدم إشكالية العلاقة بين المنظمة والسلطة، إلا أنها لم تُؤخذ على محمل الجد، حتى وقت متأخر، لأسباب مختلفة (الشعيبي وطه، 2013، ص 163-164). ولأسباب مختلفة أيضا، وكما كان حال النظرة تاريخيا إلى المنظمة، حتى مع وجود جبهات معارضة لقيادتها (بلقزيز، 1999، ص 79)، ما زال جانب كبير من الفلسطينيين يفضل أن يكون الحل من خلال إحياء المنظمة وليس بـ«تشييد حركة وطنية جديدة مستقلة تماما» (مسارات، 2013، ص 18-20)، وإن كان هناك من يرى أن المنظمة لم تعد موجودة أصلا (أبوشاور، 2018)، أو يحاجج بأنها «توفت» (Frisch, 2009). وهناك من حسم اعتقاده مبكرا بالقول «إنه ليس متاحا أمام م.ت.ف أن تستعيد دورها السابق، لا كمؤسسة سياسية تشبه الدولة ولا كإطار أوحد لتجسيد الهوية الوطنية لجميع الفلسطينيين» (صايغ، 1997، ص 66).

دارت تلك الدعوات الإصلاحية في فلك إجراء مراجعة وطنية تنتج ميثاقا وطنيا جديدا، ونظاما أساسيا جديدا للمنظمة، وإحياء مؤسسات المنظمة وتشكيلها بالانتخابات لا بالمحاصصة، ومنها ما يضيف الفصل بين رئاستي المنظمة والسلطة (نوفل، 2007، ص 83-86؛ حوراني، 2012، ص 187-189؛ مسارات، 2013، ص 32-35). وفي الفلك ذاته دارت مواقف الفصائل المنضوية في

المنظمة (أبوالعردات، 2007؛ عبدالعال، 2007؛ الناطور، 2007)، وإن كانت مواقف الفصائل التي ما زالت خارجها أكثرها وضوحا وتحديدا[73] (حمدان، 2007؛ أبوطه، 2007). ولا سيما حماس التي شهد موقفها من المنظمة تحولات جذرية (أبراش، 2006؛ شبيب، 2016). ولكن ما زالت الفصائل تعلق على ذلك إنجاز المصالحة الوطنية التي ما زالت بدورها تراكم الوثائق والإعلانات، دون تقدم حقيقي[74].

حتى مع قيام الدولة السيدة على جزء من الأرض الفلسطينية، سيبقى هنالك حاجة للمنظمة؛ صحيح أن طبيعة شخصيتها في القانون الدولي عرضية (مؤقتة) وغرضية (وسيلة لتحقيق هدف)، إلا أن المنظمة حتى مع قيام الدولة على حدود 1967 فإنها لن تكون قد استوفت أهدافها، ذلك أنها ستكون دولة لبعض الفلسطينيين وليس جميعهم[75]، ومن حق البقية أن يقرروا مصيرهم، ومن حقهم أن تمثلهم حركة تحرر وطني. وبقيام الدولة مع المنظمة يتوجب تنظيم العلاقة بينهما على أساس قاعدة تحديد الاختصاصات وعدم الخلط بين أشخاص ومؤسسات كل منهما (دويك وخليل، 2013، ص 91؛ خليل وتوام، 2014، ص 65-74). وهو ما يستدعي أن يبقى تدريس النظام الدستوري للمنظمة، وعلاقتها بالمنظمة، حاضرا في مناهج كليات الحقوق الفلسطينية (توام، 2020).

حتى ذلك الحين (قيام الدولة)، ورغم أن تفعيل المنظمة مطلب محوري، يتوجب الحذر من تفعيلها عرضيا وغرضيا، لنجدة نظام السلطة/ الدولة، سواء وفقا للتوجسات التي طرحتها الورقة أو لغيرها. كما يتوجب ألا يبقى تقرير ذلك على عاتق النخبة السياسية الفصائلية التي لا يؤتمن جانبها من التوافق بينها على صفقة، قد تصاغ في قوالب قانونية، لمصادرة حق الشعب في تقرير مصيره الداخلي من خلال الوسائل الديمقراطية؛ ففي هذه الورقة لوحظ أن العلاقة بين المنظمة والسلطة دخلت في أربعة أطوار، تراوحت فيها العلاقة بين مقاربات التوريث، والتشبيك، والتضحية، والتبني. وفي جميعها جرى توظيف القانون لخدمة المصلحة المتوخاة،

73- إن توصيف مواقف الفصائل متصل بما أعلنت عنه بألسنة وأقلام ممثليها في مؤتمر نظم عام 2006، ونشرت في كتاب عام 2007. وقد فضل الباحث -حرصا على الموضوعية- اعتماد هذا المرجع في ظل تعذر وجود مرجع أحدث يحتوي على مختلف المواقف في التوقيت ذاته. كما تجدر الإشارة إلى أن العام التالي (2007)، شهد عقد مؤتمر آخر في قطاع غزة، شاركت فيه فصائل المنظمة فقط، ينظر: مركز التخطيط الفلسطيني، 2007.

74- لمطالعة بعضها عبر موقع وكالة «وفا»: https://bit.ly/3FOP8NO. وللملخصات حولها ينظر: البرغوثي، 2019، ص 185-187.

75- وإن كان إعلان الاستقلال يراها دولة لكل الفلسطينيين. ولعلي هنا أختم بمقاربة «فذلكية» عادة ما أقدمها لطلبتي في البحث العلمي كتمرين حول أهمية استخدام أدوات الترقيم؛ إذ نص الإعلان على «إن دولة فلسطين هي للفلسطينيين أينما كانوا [1] فيها [2] يطورون هويتهم الوطنية والثقافية، ويتمتعون [...]». هذه الاقتباس من النسخة التي ينشرها موقع وكالة «وفا» (https://bit.ly/3ELrFMr)، ولا تتضمن «فاصلة» في الموضعين (1) و(2)، بما يطرح إن كانت الفاصلة في الموضع (1) أن الدولة لكل الفلسطينيين، فيما لو كانت في الموضع (2)، فإن الدولة للمقيمين فيها فقط!

طلبا لـ «المشروعية» (التوافق مع القانون) وإن كانت متعارضة مع «الشرعية» (إرادة الشعب). وهو المنطق الذي حذرت هذه الورقة من ترسيخه، خلال طور خامس، في «لعبة القانون» هذه، قد تدخله تفاعلية العلاقة، عنوانه العريض استدعاء السلطة للمنظمة من على «دكة الاحتياط»، لتغليب إرادة النخب الفصائلية ومصالحها على الإرادة الشعبية والمصلحة الوطنية!

استعرضت الدراسة جملة من المشاهد التي تدعم تحليلها بخصوص تلك التوجسات. وقد قدمت «مشهدية» الواقع الفلسطيني، عقب الانتهاء من كتابة هذه الدراسة (مطلع يناير 2022)، مشهدا آخر معززا لمجمل التوجسات التي تدور في فلك التحذير من دور مستقبلي للمجلس المركزي على حساب الشرعية الانتخابية، وتمثل بانعقاد المجلس المركزي في فبراير 2022 للاضطلاع باختصاصات المجلس الوطني، الذي كان (الثاني) قد فوضه (الأول) بها، جملة وتفصيلا، في دورته الأخيرة عام 2018. في جلسة المجلس المركزي تلك، انتخبت هيئة رئاسة المجلس الوطني وأعضاء في اللجنة التنفيذية، منهم رئيس مجلس إدارة الصندوق القومي. وهذه في الأساس اختصاصات أصيلة للمجلس الوطني. هكذا، وتغليبا للمشروعية على الشرعية، بدا أن المجلس الوطني كمن علق نعوته بنفسه على الجدار (توام، 2022). وقد بات المجلس المركزي اليوم، كما ليس في أي وقت سابق، «مؤهلا» ومستعدا لمصادرة الإرادة الشعبية الانتخابية وبديلا عنها!

شكل ملحق

أبعاد إشكال العلاقة بين منظمة التحرير الفلسطينية والسلطة الفلسطينية*

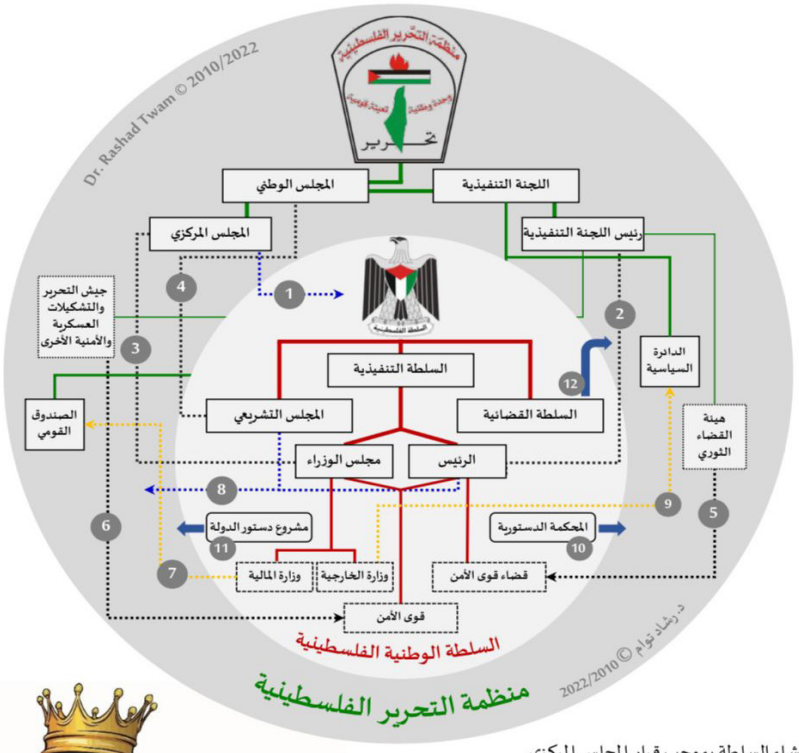

1. إنشاء السلطة بموجب قرار المجلس المركزي
2. الجمع بين الرئاستين (بحكم الواقع)
3. ازدواجية عضوية جزئية (بحكم الواقع - أحيانا)
4. ازدواجية عضوية جزئية (بحكم قانون السلطة)
5. أصل تاريخي، ومصدر تشريعي وموارد بشرية
6. أصل تاريخي، ومصدر موارد بشرية
7. الصندوق القومي بند في موازنة السلطة
8. تدخل تشريعات السلطة في مجال المنظمة
9. تغول وزارة الخارجية على الدائرة السياسية
10. فتاوى قضائية لصالح تشريعات المنظمة
11. آلية إنفاذ تمنح المنظمة مصادرة الاستفتاء الشعبي
12. مد صلاحية قضاء السلطة على المنظمة في "دعاوى الدولة"

* **هذا الشكل**: نسخة مطورة ومعدلة لشكل من تصميم الباحث وردت نسخته الأولى في: معين البرغوثي ورشاد توام. (2010). *النظام القانوني لمنظمة التحرير الفلسطينية*. رام الله: معهد الحقوق بجامعة بيرزيت، ص 82. **ملاحظة**: يُنصح بمطالعة نسخة ملونة ومتحركة (فيديو) من هذا الشكل، عبر YouTube، من خلال الرابط: https://youtu.be/XlOtOCnGNk4 أو بمسح رمز QR المجاور:

المصادر والمراجع

المراجع العربية

ابحيص، حسن. (2015). «أداء الأجهزة الأمنية للسلطة الفلسطينية». في: السلطة الوطنية الفلسطينية: دراسات في التجربة والأداء (*1994-2013*). بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات.

أبراش، إبراهيم. (2006). «التباس مفهوم وواقع التعددية في النظام السياسي الفلسطيني: العلاقة الملتبسة بين المنظمة والسلطة وحركة حماس». المجلة العربية للعلوم السياسية، عدد 12: 113-124.

أبوالعردات، فتحي. (2007). «إعادة بناء منظمة التحرير الفلسطينية: رؤية حركة فتح»، في: منظمة التحرير الفلسطينية: تقييم التجربة وإعادة البناء. بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات.

أبوحسنة، نافذ. (2007). «تطور الوعي الفلسطيني بمنظمة التحرير الفلسطينية». في: منظمة التحرير الفلسطينية: تقييم التجربة وإعادة البناء. بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات.

أبوشاور، رشاد. (2018). «منظمة التحرير الفلسطينية: ماذا تبقى منها؟». الفكر السياسي، عدد 66: 61-74.

أبوشمعة، زيد. (2019). «أزمة الازدواجية في العمل الدبلوماسي الفلسطيني (1994 - 2010): تقرير جولدستون أنموذجا»، المجلة البحثية للعلوم الإنسانية والاجتماعية، عدد 13: 32-44.

أبوطه، أنور. (2007). «إعادة بناء منظمة التحرير الفلسطينية: رؤية الجهاد الإسلامي»، في: منظمة التحرير الفلسطينية: تقييم التجربة وإعادة البناء. بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات.

أبوعفيفة، طلال. (2000). الدبلوماسية والاستراتيجية في السياسة الفلسطينية (*1897-1997*)، ط2. [د.م]: [د.ن].

إسماعيل، أحمد منصور. (2009). «المراحل الرئيسية في مسيرة منظمة التحرير». في: منظمة التحرير الفلسطينية: التاريخ-العلاقات-المستقبل. بيروت: باحث للدراسات.

اشتية، محمد [تحرير]. (2009). موسوعة المصطلحات والمفاهيم الفلسطينية. ط2. البيرة: المركز الفلسطيني للدراسات الإقليمية.

براون، ناثان. (2003). مسودة دستور دولة فلسطين: المسودة الثالثة. رام الله: المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية.

براون، ناثان. (2022). «إخضاع منظمة التحرير الفلسطينية». مركز مالكوم كير-كارنيغي للشرق الأوسط. تم الاسترجاع من الرابط https://carnegie-mec.org/diwan/86930

البرغوثي، مروان. (1999). العلاقات الفرنسية – الفلسطينية: 1967-1997. [د.م.]: أكاديمية المستقبل للتفكير الإبداعي.

البرغوثي، مروان. (2010). الوحدة الوطنية قانون الانتصار: مقابلات خاصة (*2008-2009*). رام الله: الحملة الشعبية لإطلاق سراح القائد مروان البرغوثي وكافة الأسرى.

البرغوثي، معين. (2019). «الإطار الدستوري لمنظمة التحرير الفلسطينية». أطروحة دكتوراه، الجامعة الأردنية.

البرغوثي، معين. ورشاد توام. (2010). النظام القانوني لمنظمة التحرير الفلسطينية. بيرزيت: معهد الحقوق بجامعة بيرزيت.

بركات، مي. (2018). «الآثار القانونية المترتبة على حصول فلسطين على مركز الدولة بصفة مراقب في الأمم المتحدة». رسالة ماجستير، جامعة بيرزيت.

بشناق، باسم. (2002). الوظيفة العامة في فلسطين بين القانون والممارسة. رام الله: الهيئة الفلسطينية المستقلة لحقوق المواطن.

بلقزيز، عبد الله. (1999). «موضوعات سياسية من أجل إعادة بناء منظمة التحرير الفلسطينية». المستقبل العربي، عدد 246: 78-132.

تلحمي، داود. (2017). الفكرة والدولة، ج2. بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية.

توام، رشاد. (2011). «التحرر الوطني وحل الصراع بالطرق السلمية: قراءة في التجربة الفلسطينية». سياسات، عدد 18/17: 37-62.

توام، رشاد. (2013). دبلوماسية التحرر الوطني: التجربة الفلسطينية. بيرزيت: معهد إبراهيم أبو لغد للدراسات الدولية بجامعة بيرزيت.

توام، رشاد. (2015). البحث العلمي في القانون: دليل تعليمي. بيرزيت: كلية الحقوق والإدارة العامة بجامعة بيرزيت.

توام، رشاد. (2020). «النظام الدستوري لمنظمة التحرير الفلسطينية»، سلسلة أوراق عمل بيرزيت للدراسات القانونية (2020/3)، وحدة القانون الدستوري بجامعة بيرزيت. تم الاسترجاع من الرابط https://bit.ly/330j8ID

توام، رشاد. (2021) [أ]. «العوار الدستوري في تقييد ترشح المستقلين للانتخابات الرئاسية الفلسطينية»، صحيفة الحدث. تم الاسترجاع من الرابط https://bit.ly/3nJYoNh

توام، رشاد. (2021) [ب]. «المجلس الوطني الفلسطيني والمعركة الانتخابية المسكوت عنها»، سلسلة هنري كتن لدراسات القانون العام (2021/2)، جمعية القانونيين الفلسطينيين. تم الاسترجاع من الرابط https://bit.ly/3EyGTpp

توام، رشاد. (2022). «تفويض المجلس المركزي باختصاصات المجلس الوطني الفلسطيني: أتغلب المشروعية الشرعية؟!»، صحيفة الحدث. تم الاسترجاع من الرابط https://bit.ly/3k5dpX0

توام، رشاد، وعاصم خليل. (2019). «إنفاذ الاتفاقيات الدولية في فلسطين: الإشكاليات القانونية والحلول الدستورية». سلسلة أوراق عمل بيرزيت للدراسات القانونية (2019/1)، وحدة القانون الدستوري بجامعة بيرزيت. تم الاسترجاع من الرابط https://bit.ly/2ZLuU8m

جقمان، جورج. (2005). «مستقبل النظام السياسي الفلسطيني بعد عرفات». الدراسات الفلسطينية، عدد 62: 51-57.

الحمد، جواد [محرر]. (2006). منظمة التحرير الفلسطينية: نحو مشروع لإصلاح بنيوي سياسي. عمان: مركز دراسات الشرق الأوسط.

حمدان، أسامة. (2007). «إعادة بناء منظمة التحرير الفلسطينية: رؤية حركة حماس»، في: منظمة التحرير الفلسطينية: تقييم التجربة وإعادة البناء. بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات.

الحوت، شفيق. (1996). «آثار تعديل الميثاق الوطني في مستقبل الشعب الفلسطيني». الدراسات الفلسطينية، عدد 26: 31-40.

حوراني، عبد الله. (2007). «منظمة التحرير الفلسطينية: أين صارت، وكيف تعود؟». في: تفعيل وتطوير منظمة التحرير الفلسطينية: نحو برنامج وطني مشترك (ورشات عمل). غزة: مركز التخطيط الفلسطيني.

حوراني، فيصل. (1996). «المجلس الوطني الفلسطيني: دورة تعديل الميثاق». الدراسات الفلسطينية، عدد 27: 50-62.

حوراني، فيصل. (2006). تقاسيم زمار الحي: مقالات. رام الله: المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية «مواطن».

حـوراني، فيصـل. (2012). «إصـلاح منظمـة التحريـر الفلسـطينية». في: القضيـة الفلسـطينية: مراجعـة التجربـة وآفـاق تغيـير المسـار الاسـتراتيجي. البـيرة: المركـز الفلسـطيني لأبحـاث السياسـات والدراسـات الاسـتراتيجية.

حـوراني، فيصـل. (2015). الفكـر السـياسي الفلسـطيني *1964-1974*: دراسـة للمواثيـق الرئيسـية لمنظمـة التحريـر الفلسـطينية. ط2. رام اللـه: مركـز الأبحـاث – م.ت.ف.

الخالـدي، أحمـد مبـارك. ([2018]). «رأي استشـاري في حـلّ المجلـس التشريعـي الفلسـطيني». مركـز الزيتونـة للدراسـات والاستشـارات. https://cutt.us/A36Zw

الخالـدي، أحمـد مبـارك. (1997). «علاقـة منظمـة التحريـر بالسـلطة الفلسـطينية إشـكالية تدرج سـلطات أم تـداول وإحـلال؟». السياسـة الفلسـطينية، مجلد 4، عـدد 16/15: 47-53.

خليـل، عاصـم. (2015). دراسـات في النظـام الدسـتوري الفلسـطيني. بيرزيـت: كليـة الحقـوق والإدارة العامـة بجامعـة بيرزيـت.

خليـل، عاصـم، ورشـاد تـوام. (2014). فلسـطين بـين دسـتور الدولـة والحاجـة إلى ميثـاق وطنـي. البـيرة: المركـز الفلسـطيني لأبحـاث السياسـات والدراسـات الاسـتراتيجية «مسـارات».

خليـل، عاصـم، ورشـاد تـوام. (2019). «الشـغور المفاجـئ في منصـب الرئيـس: المعضلـة والسـيناريوهات المتوقعـة». سلسـلة أوراق عمـل بيرزيـت للدراسـات القانونيـة (2019/12)، وحـدة القانـون الدسـتوري بجامعـة بيرزيـت. تـم الاسـترجاع مـن الرابـط https://bit.ly/32vpKyf

خـوري، رمـزي. (2019). «الصنـدوق القومـي الفلسـطيني تحـت المجهـر» [مقابلـة]. شـؤون فلسـطينية، عـدد 277: 174-189.

دمـج، نـاصر. (2007). تحـولات منهجيـة في مسـار الـصراع العـربي الإسرائيـلي. رام اللـه: مركـز الدراسـات الاسـتراتيجية.

دويـك، عـمار، وعاصـم خليـل [صياغـة]. (2013). «المبـادئ العامـة الأساسـية للنظام السـياسي الفلسـطيني المقـترح». في: أوراق في النظـام السـياسي الفلسـطيني وانتقـال السـلطة. رام اللـه: المؤسسـة الفلسـطينية لدراسـة الديمقراطيـة «مواطـن».

ربعـي، غانـدي. (2008). احتجـاز المدنيـين لـدى الأجهـزة الأمنيـة الفلسـطينية بقـرار مـن هيئـة القضـاء العسـكري. رام اللـه: الهيئـة المسـتقلة لحقـوق الإنسـان.

رسـلان، أنـور. (2009). «فلسـفة الوظيفـة العامـة»، في: التشريعـات الحاكمـة للخدمـة المدنيـة في الوطـن العـربي وحقـوق وواجبـات الموظـف العـام ونظـم تأديبـه. القاهـرة: المنظمـة العربيـة للتنميـة الإداريـة.

الزبيدي، باسم (2003). الثقافة السياسية الفلسطينية. رام الله: المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية «مواطن».

الزهار، محمود. (2008). مداخلة في: قناة الجزيرة، «برنامج ما وراء الخبر»، تم الاسترجاع من الرابط https://bit.ly/2rawO0u

سعد، وائل. (2015). «الأداء السياسي الداخلي للسلطة الفلسطينية». في: محسن صالح، السلطة الوطنية الفلسطينية: دراسات في التجربة والأداء (*1994-2013*). بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات.

شبيب، سميح. (1997). «السلطة الوطنية الفلسطينية ومنظمة التحرير: إشكالية العلاقة الإدارية والوطنية». السياسة الفلسطينية، مجلد 4، عدد 16/15: 54-58.

شبيب، سميح. (2016). «الكيانية السياسية الفلسطينية، ومستقبل منظمة التحرير الفلسطينية»، شؤون فلسطينية، عدد 263/262: 41-50.

الشريف، ماهر، وعصام نصار. (2018). تاريخ الفلسطينيين وحركتهم الوطنية. بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية.

الشريف، محمد رشاد. (2006). «حماس في السلطة ومستقبل منظمة التحرير الفلسطينية». دراسات باحث، عدد 14/13: 213-231.

الشعيبي، عزمي، وعبد الرحيم طه. (2013). «العلاقة ما بين منظمة التحرير الفلسطينية والسلطة الوطنية الفلسطينية وأثر ذلك على التداول السلمي للسلطة». في: أوراق في النظام السياسي الفلسطيني وانتقال السلطة. رام الله: المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية «مواطن».

الشقاقي، خليل. (1997). «مستقبل الديمقراطية في فلسطين بالنظر إلى إشكالية العلاقة بين منظمة التحرير الفلسطينية والسلطة الوطنية». السياسة الفلسطينية، مجلد 4، عدد 16/15: 59-62.

صادق، علي. (2009). «مستقبل منظمة التحرير وآفاق تفعيلها». في: منظمة التحرير الفلسطينية: التاريخ-العلاقات-المستقبل. بيروت: باحث للدراسات.

صالح، محسن. (2007). «المجلس الوطني الفلسطيني: إعادة التشكيل وعدالة التمثيل». في: منظمة التحرير الفلسطينية: تقييم التجربة وإعادة البناء. بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات.

صالح، محسن. (2022). «إلحاق منظمة التحرير بـ «دولة فلسطين». مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات. تم الاسترجاع من الرابط https://bit.ly/3Mte3Kc

صايغ، يزيد. (1997). «بين الدولة في المنفى والدولة المنقوصة في الوطن». السياسة الفلسطينية، مجلد 4، عدد 16/15: 63-67.

عابدين، عصام. (2004). «سير العملية الدستورية وكيفية بناء الدستور الفلسطيني». المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية. تم الاسترجاع من الرابط https://bit.ly/327QGnm

عبد الحي، وليد. (2015). «السياسة الخارجية للسلطة الفلسطينية: 1993-2013». في: محسن صالح، السلطة الوطنية الفلسطينية: دراسات في التجربة والأداء (*1994-2013*). بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات.

العبد الله، حميدي. (2006). «إعادة إحياء منظمة التحرير: هل من أفق لبناء حركة وطنية جديدة». دراسات باحث، عدد 14/13: 232-242.

عبد الهادي، مهدي. (2008). مداخلة في: قناة الجزيرة، «برنامج ما وراء الخبر»، تم الاسترجاع من الرابط https://bit.ly/2rawO0u

عبدالعال، مروان. (2007). « منظمة التحرير الفلسطينية، الواقع والآفاق: رؤية الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين»، في: منظمة التحرير الفلسطينية: تقييم التجربة وإعادة البناء. بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات.

العموري، ياسر. (2015). «تدويل القضية الفلسطينية من منظور قانوني». في: القضية الفلسطينية والبعد الدولي: الفرص والمتطلبات الاستراتيجية. البيرة: المركز الفلسطيني لأبحاث السياسات والدراسات الاستراتيجية.

عيتاني، فاطمة. (2015). «إشكالية الفساد في السلطة الفلسطينية». في: السلطة الوطنية الفلسطينية: دراسات في التجربة والأداء (*1994-2013*). بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات.

فراج، لميس، وطارق دعنا. (2021). «تسييس الوظيفة العامة والراتب في الضفة الغربية وقطاع غزة». شبكة السياسات الفلسطينية «الشبكة». تم الاسترجاع من الرابط https://bit.ly/3wYmwg4

فرج، عصام الدين. (1998). منظمة التحرير الفلسطينية: *1964-1993*. القاهرة: المحروسة للبحوث والتدريب والنشر.

قاسم، أنيس فوزي. (1981). «الوضع القانوني لمنظمة التحرير الفلسطينية: دراسة في القانون الدولي العام». شؤون فلسطينية، عدد 114: 14-41.

القاسم، باسم. (2015). «تأسيس السلطة الفلسطينية». في: السلطة الوطنية الفلسطينية: دراسات في التجربة والأداء (*1994-2013*). بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات.

قبعة، تيسير. (1997). «في إشكاليات العلاقة بين منظمة التحرير الفلسطينية والسلطة الوطنية الفلسطينية». السياسة الفلسطينية، مجلد 4، عدد 16/15: 68-80.

القدومي، فاروق. (2011). لكي لا تحرثوا في البحر. تونس: دار حنين للنشر والتوزيع.

القدومي، فاروق. (2012). أزمة الثورة الفلسطينية: الجذور والحلول. تونس: دار حنين للنشر والتوزيع.

قسيس، مضر. (1995). «الانتخابات الفلسطينية: إشكالياتها وقضايا تقرير المصير». الدراسات الفلسطينية، عدد 23: 20-34.

قسيس، مضر، وخليل نخلة [تحرير]. (2009). الإصلاح القانوني في فلسطين: تفكيك الاستعمار وبناء الدولة. بيرزيت: معهد الحقوق بجامعة بيرزيت.

كايد، عزيز. (2015). «أداء السلطة التشريعية الفلسطينية». في: السلطة الوطنية الفلسطينية: دراسات في التجربة والأداء (*1994-2013*). بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات.

كيالي، ماجد (2019). «من حل المجلس التشريعي إلى استقالة الحكومة: انعطافة جديدة في النظام السياسي الفلسطيني». شؤون عربية، عدد 177: 30-40.

كيالي، ماجد. (2017). «تحولات الحركة الوطنية الفلسطينية ومآلاتها». في: إعادة بناء المشروع الوطني الفلسطيني. البيرة: المركز الفلسطيني لأبحاث السياسات والدراسات الاستراتيجية.

المجلس الوطني الفلسطيني. (1996). القرارات القانونية الصادرة عن المجلس الوطني الفلسطيني: *1964-1991*. عمان: دار الكرمل للنشر.

مركز التخطيط الفلسطيني. (2007). تفعيل وتطوير منظمة التحرير الفلسطينية: نحو برنامج وطني مشترك (ورشات عمل). غزة.

مسارات – المركز الفلسطيني لأبحاث السياسات والدراسات الاستراتيجية. (2013). وثيقة إعادة بناء مؤسسات منظمة التحرير الفلسطينية. البيرة.

ملحم، فراس، ومعين البرغوثي. (2009). الإطار القانوني الناظم لقطاع الأمن في فلسطين. بيرزيت: معهد الحقوق بجامعة بيرزيت.

ملحيس، غانية. (2022). «الدولة الفلسطينية هي إحدى دوائر منظمة التحرير الفلسطينية وليس العكس». ملتقى فلسطين. تم الاسترجاع من الرابط https://bit.ly/3rOcY7Q

منـاصرة، أميمـة [إعـداد]، ورشـاد تـوام [تعليـق وإشراف]. (2021). «قانـون الانتخابـات العامـة المنظـم للانتخابـات التشريعيـة والرئاسـية في فلسـطين للعـام 2021»، سلسـلة هـنري كـتن لدراسـات القانـون العـام (2021/1)، جمعيـة القانونيـين الفلسـطينيين. تـم الاسـترجاع مـن الرابـط https://bit.ly/3q6ZbJ3

مـوسى، يحيـى. (2005). «قـراءة في إشـكالية منظمـة التحريـر الفلسـطينية بـين أخطـاء المـاضي وآفـاق المسـتقبل بعـد رحيـل أبـو عـمار». دراسـات باحـث، مجلـد 3، عـدد 9: 47-64.

الناطـور، سـهيل. (2007). «إعـادة بنـاء منظمـة التحريـر الفلسـطينية: رؤيـة الجبهـة الديمقراطيـة»، في: منظمـة التحريـر الفلسـطينية: تقييـم التجربـة وإعـادة البنـاء. بـيروت: مركـز الزيتونـة للدراسـات والاستشـارات.

نوفـل، أحمـد سـعيد. (2007). «نحـو علاقـة صحيحـة بـين منظمـة التحريـر الفلسـطينية والسـلطة الفلسـطينية». في: منظمـة التحريـر الفلسـطينية: تقييـم التجربـة وإعـادة البنـاء. بـيروت: مركـز الزيتونـة للدراسـات والاستشـارات.

نوفـل، ممـدوح (1995). «إشـكالية العلاقـة بـين السـلطة الفلسـطينية ومنظمـة التحريـر وسـبل حلهـا». الدراسـات الفلسـطينية، عـدد 22: 52-70.

نوفـل، ممـدوح. (1997). «نشـوء وتطـور إشـكالية العلاقـة بـين السـلطة ومنظمـة التحريـر». السياسـة الفلسـطينية، مجلـد 4، عـدد 16/15: 81-89.

نوفل، ممدوح. (2005). ليلة انتخاب الرئيس. رام الله: دار الشروق.

هـلال، جميـل. (1993). «إشـكالات التغـير في النظـام الفلسـطيني السـياسي». الدراسـات الفلسـطينية، عـدد 15: 17-37.

هـلال، جميـل. (1997). «منظمـة التحريـر والسـلطة الفلسـطينية: المعادلـة المقلوبـة عـلى رأسـها». السياسـة الفلسـطينية، عـدد 16/15: 90-97.

هـلال، جميـل. (2002). تكويـن النخبـة الفلسـطينية: منـذ نشـوء الحركـة الوطنيـة الفلسـطينية إلى مـا بعد قيـام السـلطة الوطنيـة. رام اللـه وعـمان: مواطن-المؤسسـة الفلسـطينية لدراسـة الديمقراطيـة ومركـز الأردن الجديـد للدراسـات.

وحـدة القانـون الدسـتوري بجامعـة بيرزيـت. (2018). «ورقـة موقـف حـول قـرار المحكمـة الدسـتورية التفسـيري لعبـارة ' الشـأن العسـكري' وطبيعـة جهـاز الشرطـة ومحاكمـة منتسـبيه». سلسـلة أوراق عمـل بيرزيـت للدراسـات القانونيـة (2018/9). تـم الاسـترجاع مـن الرابـط https://bit.ly/3kXkycX

ياسين، عبد القادر. (2009). «المقدمة». في: منظمة التحرير الفلسطينية: التاريخ-العلاقات-المستقبل. بيروت: باحث للدراسات.

المراجع الإنجليزية

Al-Jubeir, N. (1987). "The Legal Status of The Palestine Liberation Organization Under International Law". Master Thesis, Faculty of the College of Public & International Affairs of The American University.

Andoni, L. (1996). "Amending the Charter Means the Demise of the PLO." *Middle East International*, no. 526: 17-18.

Faris, F and Peter, J. (1974). "A Palestinian State?: Notes on the Palestinian Situation after the October War". MERIP Reports, No. 33: 3-31.

Friedrich, R and Arnold, L. (2007). *Entry-Points to Palestinian Security Sector Refor*m. Ramallah: Geneva Centre for the Democratic Control of Armed Forces "DCAF".

Frisch, H. (2009). "The Death of the PLO". *Middle Eastern Studies*, Vol. 45, No 2: 243-261.

Kassim, Anis F. (2010). "Palestine Liberation Organization (PLO)", Max Planck Encyclopedia of Public International Law. Max Planck Institute. https://bit.ly/3nE8u1Z

Milhem, F. (2006). "The Constitutional System of the Palestinian National Authority". In: *Civic Education in Palestine*. Palestinian Academic Society for the Study of International Affairs (PASSIA).

Nassar, J. (1991). *The Palestine Liberation Organization: From Armed Struggle to The Declaration of Independence*. New York: Praeger Publishers.

Parsons, N. (2005). *The Politics of the Palestinian Authority: From Oslo to al-Aqsa*. New York and London: Routledge.

Zagorin, A. (1989). "Auditing in PLO". In: The International Relations of The Palestine Liberation Organization. Carbondale and Edwardsville (USA): Southern Illinois University Press.

الهيئة العلمية والاستشارية لمجموعة عمل
«التحولات في المجتمع الفلسطيني ما بعد اتفاق أوسلو»

بشـــير نافـــع: هو أستاذ تاريخ الشرق الأوسط وباحث أول في في مركز الشرق للأبحاث الاستراتيجية ومركز الجزيرة للدراسات. درّس التاريخ الإسلامي في الكلية الإسلامية ومعهد بيركبك في جامعة لندن، من أبرز كتبه: العروبة والإسلاموية وقضية فلسطين، والفكر الاسلامي في القرن العشرين، والإسلاميون، وتشمل الاهتمامات البحثية: مصر، العراق، الإسلام السياسي، سياسات الشرق الأوسط بشكل عام.

وضـــاح خنفـــر: رئيس منتدى الشرق شغل منصب المدير العام لشبكة الجزيرة بين 2003-2011 خلال فترة عمله، انتقلت قناة الجزيرة من قناة واحدة إلى شبكة إعلامية متعددة الخصائص بما في ذلك قناة الجزيرة العربية، ومواقع الجزيرة الإخبارية. كان لوضاح خنفر مجموعة من التدخلات أمام أبرز المؤسسات الفكرية والسياسية والإعلامية كمعهد الشرق الأوسط وويلتون بارك وتشاتام هاوس ومؤسسة أمريكا الجديدة وملجأ العلاقات الخارجية وغيرهم.

إصـــلاح جـــاد: أستاذة مشاركة في جامعة بيرزيت. ومحاضرة في قضايا النوع الاجتماعي والسياسة في معهد دراسات المرأة وقسم الدراسات الثقافية في جامعة بيرزيت. حصلت على درجة الدكتوراه من مدرسة الدراسات الشرقية والأفريقية بلندن عام 2004. شغلت منصب مديرة معهد دراسات المرأة خلال الأعوام 2008-2013. وهي عضوة مؤسسة لبرنامج الماجستير في دراسات المرأة وهي عضوة مؤسسة في أول برنامج دكتوراه في العلوم الاجتماعية في جامعة بيرزيت. لها كتب وأوراق بحثية عن دور المرأة في السياسة، والنساء الفلسطينيات والعلاقات ما بينهن، الإسلام، والمنظمات غير الحكومية. الدكتورة إصلاح جاد عملت أيضًا كمستشارة في قضايا النوع الاجتماعي في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وهي مؤلفة مشاركة لتقرير الأمم المتحدة للتنمية العربية حول تمكين المرأة.

خـالد الحـروب: أكاديمي وكاتب فلسطيني، أستاذ الدراسات الشرق اوسطية والإعلام العربي في جامعة نورث ويسترن في الدوحة. زميل بحث سابق في كلية الدراسات الآسيوية والشرق اوسطية في جامعة كامبردج. نشر العديد من الكتب والدراسات في

الشؤون الفلسطينية والعربية والدولية بالعربية والإنجليزية وترجم بعضها إلى لغات أخرى. أنهى ماجستير نظريات العلاقات الدولية من جامعة Kent البريطانية وماجستير ودكتوراه العلاقات الدولية من جامعة كامبردج، وفيها حاضر في تاريخ وسياسة الشرق الأوسط والإسلام السياسي في كلية الدراسات الآسيوية والشرق أوسطية حتى سنة 2012، , كما أسس وأدار مشروع كامبردج للإعلام العربي من بين سنوات 2003 و2012، Cambridge Arab Media Project.

ناصـــر الديـــن الشـــاعـــــر: أستاذ مشارك، جامعة النجاح الوطنية، فلسطين حاصل على الدكتوراه من دراسات الشرق الأوسط في جامعة مانشستر ببريطانيا 1996، والماجستير في الفقه من جامعة النجاح 1989، والبكالوريوس في الشريعة من جامعة النجاح 1985. تبوء مناصب عديدة، فكان وزيرًا للتربية والتعليم العالي ونائبًا لرئيس الوزراء الفلسطيني في الحكومة العاشرة عام 2006، ووزير التربية والتعليم العالي في حكومة الوحدة الوطنية الحادية عشرة. ألف بشكل منفرد أو مشترك لعدد من الكتب، شارك في اللقاءات المحلية والعالمية حول القضية الفلسطينية، والعديد من المؤتمرات العلمية البحثية. وهو عضو في العديد من اللجان والمؤسسات المجتمعية والوطنية كلجنة الحريات والمصالحة الوطنية.

جوني منصور: مؤرخ فلسطيني. وباحث متخصص في دراسات الصراع الإسرائيلي - العربي، له عدد من الكتب في هذا الحقل، من أبرزها: المؤسسة العسكرية في إسرائيل، معجم المصطلحات الصهيونية والإسرائيلية، الاستيطان الإسرائيلي، مسافة بين دولتين، مئوية تصريح بلفور.

محمـد عفـان: مدير الشرق أكاديميا، ومدير الشرق للبحوث الاستراتيجية حاصل على درجة الدكتوراه في دراسات الشرق الأوسط من معهد الدراسات العربية والإسلامية بجامعة إكستر ببريطانيا. كما حصل على درجة الماجستير في السياسة المقارنة من الجامعة الأمريكية بالقاهرة. تشمل اهتماماته البحثية الحركات الإسلامية السياسية والتحول الديمقراطي في منطقة الشرق الأوسط.

المساهمون

أحمد عطاونة: مدير مركز رؤية للتنمية السياسية، حاصل على الدكتوراه في العلوم السياسية من جامعة ملايا في ماليزيا، وعلى الماجستير في العلوم السياسية من جامعة بيرزيت. مؤلف كتاب «المقاربة الديمقراطية لدى حركات الإسلام السياسي: الإخوان المسلمين في مصر 1984-2012 نموذجا»، المنشور باللغة الإنجليزية. لديه العديد من الأبحاث والمقالات المنشورة وتشمل اهتماماته البحثية الحركات الإسلامية، التحول الديمقراطي في العالم العربي والقضية الفلسطينية.

حسن عبيد: باحث في مركز رؤية للتنمية السياسية، حصل على الدكتوراه في العلوم السياسية من قسم العلوم الإنسانية في جامعة ديسبورغ-إيسن في ألمانيا عام 2019. وحصل على الماجستير في العلوم الاجتماعية من جامعة بيرزيت. كان باحثاً زائراً في معهد التنمية في جامعة ديسبورغ-إيسن عام 2012. عمل باحثا في العديد من مراكز الأبحاث ومنها مركز دراسات التراث والمجتمع الفلسطيني في مدينة البيرة. وعمل محررا للمقالات السياسية في منظمة فيستو الدولية للحقوق والتنمية. ونشر العديد من الدراسات في شؤون السياسة الفلسطينية؛ والحركات الاجتماعية، والحركات الإسلامية.

خالد الحروب: أكاديمي وكاتب فلسطيني، أستاذ الدراسات الشرق اوسطية والإعلام العربي في جامعة نورث ويسترن في الدوحة. زميل بحث سابق في كلية الدراسات الآسيوية والشرق اوسطية في جامعة كامبردج. نشر العديد من الكتب والدراسات في الشؤون الفلسطينية والعربية والدولية بالعربية والإنجليزية وترجم بعضها إلى لغات أخرى. أنهى ماجستير نظريات العلاقات الدولية من جامعة Kent البريطانية وماجستير ودكتوراه العلاقات الدولية من جامعة كامبردج، وفيها حاضر في تاريخ وسياسة الشرق الأوسط والإسلام السياسي في كلية الدراسات الآسيوية والشرق أوسطية حتى سنة 2012، كما أسس وأدار مشروع كامبردج للإعلام العربي من بين سنوات 2003 و2012، Cambridge Arab Media Project.

بلال الشوبكي: رئيس قسم العلوم السياسية في جامعة الخليل، فلسطين. وهو محلل سياساتي في شبكة السياسات الفلسطينية. وهو مؤسس برنامج درجة الماجستير المزدوج

في الدبلوماسية العامة والثقافية في جامعة الخليل مع جامعة سينا بإيطاليا. له مؤلفات في الإسلام السياسي والهوية والديمقراطية والقضية الفلسطينية. كما يقود فريق جامعة الخليل لمشروع مدته 3 سنوات: تعزيز القدرة البحثية الوطنية في السياسة وحل النزاعات والمصالحة، بتمويل من برنامج Erasmus + التابع للاتحاد الأوروبي. سبق له التدريس في جامعة النجاح الوطنية، فلسطين وفي IIUM، ماليزيا.

حسن أيوب: أستاذ مساعد، ورئيس قسم العلوم السياسية في جامعة النجاح الوطنية. حاصل على درجة الدكتوراه في السياسات المقارنة والسياسة الدولية من جامعة «دنفر» DU في الولايات المتحدة الأمريكية. عمل سابقا مديرا للمكتب الوطني للدفاع عن الأرض ومقاومة الاستيطان التابع لمنظمة التحرير الفلسطينية، حاصل على شهادة ماجستير في التخطيط والتنمية السياسية. وشهادة ماجستير في الدراسات الدولية. باحث وكاتب في شؤون السياسة الفلسطينية؛ السياسة الخارجية الأمريكية؛ السياسة الدولية. مدرب ومحاضر في قضايا الديمقراطية وحقوق الإنسان، إلى جانب تدريس السياسات المقارنة والسياسة الدولية، التغيير السياسي؛ الجيوبوليتكس. أستاذ زائر كمحاضر وباحث في كلية جوزيف كوربل للدراسات الدولية في جامعة دنفر 2019-2020. عضو في الشبكة الدولية للخبراء حول القضية الفلسطينية GNQP. لديه العديد من الأبحاث والأوراق البحثية المنشورة في مجلات محكمة ومراكز بحثية عديدة، وكاتب ومحلل ينشر بانتظام في الصحافة المحلية الفلسطينية

مهند مصطفى: المدير العام لمركز مدى الكرمل- المركز العربي للدراسات الاجتماعية التطبيقية في حيفا، حاصل على اجازة الدكتوراه من مدرسة العلوم السياسية في جامعة حيفا عام 2012، كان باحثا زائرا في مركز الدراسات الإسلامية في جامعة كامبردج عام 2013-2014. ومحاضر مشارك في الكلية الأكاديمية بيت بيرل، ورئيس قسم التاريخ في المعهد الأكاديمي العربي في كلية بيت-بيرل، صدرت له العشرات من المقالات والكتب العلمية باللغات العربية، الإنجليزية والعبرية حول السياسة العربية، الفلسطينية والإسرائيلية.

حسام الدجني: أستاذ العلوم السياسية وكاتب ومحلل سياسي فلسطيني، يعمل باحثاً في الهيئة العامة للاستعلامات (مكتب الرئيس الفلسطيني) منذ عام 2002-2007. ثم باحثاً في مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار- وزارة التخطيط الفلسطينية غزة منذ عام -2008 وحتى 2014/5/31م. منذ 2014/6/1م يعمل دبلوماسياً بوزارة الخارجية الفلسطينية-قطاع غزة-. وهو كاتب غير متفرغ في موقع قناة الغد وفي وصحيفة فلسطين والعديد من المواقع والصحف العربية والإلكترونية. ومحاضراً جامعياً غير متفرغ في كلية الإعلام والسياسة.

عدنان أبوعامر: باحث في الصراع العربي الإسرائيلي، ومتخصص في الشؤون الإسرائيلية، عميد كلية الآداب السابق، وأستاذ العلوم السياسية والإعلام بجامعة الأمة في فلسطين، يكتب بصورة دورية لدى العديد من الصحف ووسائل الإعلام الفلسطينية والعربية والدولية، أصدر قرابة ثلاثين كتابا ومؤلفا في مختلف جوانب القضية الفلسطينية ونشأة الحركة الإسلامية ونشوب الانتفاضتين، وأشرف على العشرات من الرسائل الجامعية ذات العلاقة بالصراع مع الاحتلال، وترجم عشرات المؤلفات والكتب العبرية إلى اللغة العربية، وشارك في العديد من المشاريع البحثية المشتركة، وقدم أوراق عمل في مؤتمرات علمية محلية وعربية.

إمطانس شحادة: مدير وحدة دراسة السياسيات – مدى الكرمل حاصل على اللقب الأول في الاقتصاد والعلاقات الدولية من الجامعة العبرية في القدس عام 1996. حصل على اللقب الثاني في العلوم السياسية من جامعة حيفا عام 2005 وعلى شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية من الجامعة العربية عام 2014. تخصص في دراسة الاقتصاد السياسي والسياسات تجاه الاقتصاد العربي في الداخل، وفي التصرف السياسي للمجتمع الإسرائيلي وللمجتمع الفلسطيني في الداخل. شغل منذ العام 2003 باحث في مركز مدى الكرمل، وشغل بين الأعوام 2012-2016 مدير الأبحاث في المركز. نشر عدة أبحاث ودراسات وكتب. في تموز 2016 انتخب أمينا عاما لحزب التجمع الوطني الديموقراطي. في العام 2019 انتخب عضو في البرلمان الإسرائيلي-الكنيست، لغاية العام 2021.

عرين هواري: مديرة برنامج الدراسات النسوية في مدى الكرمل أكاديمية وناشطة نسوية وسياسية فلسطينية. حاصلة على اللقب الثالث في دراسات الجندر من جامعة بئر السبع. تعنى أبحاثها في النشاط النسائي الفلسطيني داخل الخط الأخضر بين النسوية، الدين والسلطة السياسية. وهي مديرة برنامج الدراسات النسوية في مدى الكرمل المركز العربي للأبحاث الاجتماعية التطبيقية في حيفا ومحاضرة غير متفرغة في الجامعة العبرية في القدس. حاليا هي باحثة ما بعد الدكتوراه في مركز منيرفا لحقوق الإنسان في الجامعة العبرية.

ساهر غزاوي: باحث أكاديمي من الداخل المحتل، حاصل على الماجستير في العلوم السياسية من جامعة حيفا، وطالب دكتوراه في جامعة بار إيلان. مسؤول ومتابع في مؤسسة ميزان لحقوق الإنسان (الناصرة) للملف الإعلامي والعلاقات العامة، ومُعد لتقارير ونشرات وإصدارات توثيقية وبحثية حول الملفات والقضايا القانونية وحقوق الإنسان.

رولا شهوان: طالبة دكتوراه في جامعة جوته - فرانكفورت. تعمل في مجال الإرشيف، ومختصة في جمع وحفظ الأرشيفات التاريخية الفلسطينية، وخاصة المرئية منها. تدير حاليًا مركز السياسات ودراسات حل الصراع في الجامعة العربية الأمريكية في فلسطين. بدأت حياتها المهنية في وزارة الثقافة الفلسطينية كمديرة لدائرة أرشيف السينما، قبل أن تنتقل للعمل في هيئة الإذاعة الفلسطينية كرئيسة لوحدة الأرشيف المرئي، حيث استطاعت إعادة تجميع أجزاء من الإرشيف المفقود. وشاركت في مشاريع الأرشفة الرقمية. حصلت على درجة الماجستير في حل النزاعات من خلال أطروحة بعنوان «قوة الأرشيف المرئي والذاكرة الجماعية والهوية الوطنية».

أيمن يوسف: أستاذ العلوم السياسية والعلاقات الدولية في الجامعة العربية الأمريكية في فلسطين. حاصل على درجة الدكتوراه من جامعة بارودا في الهند في العام ٢٠٠٠ ويعمل محاضرا بدرجة استاذ دكتور في نفس الجامعة منذ العام ٢٠٠٣ حيث عمل قبلها لمدة ثلاث سنوات في دائرة العلوم السياسية في جامعة بيرزيت. كتب العشرات من المقالات العلمية المحكمة في مجلات عربية وعالمية مختلفة في قضايا الحرب والسلام والمجتمع المدني والنخبة السياسية والمقاومة السلمية. اخر مقالة له كانت حول المجتمع المدني الفلسطيني في تجذير فكرة المصالحة

الوطنية هذا مع العلم انه مؤلف كتاب إسرائيل والدول الناشئة خاصة الصين والهند وروسيا وتركيا والذي صدر من المركز الفلسطيني للدراسات الاسرائيلية مدار.

نهـــاد الشيـــخ

خـــلـــيـــــل: دكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر محاضر في تاريخ القضية الفلسطينية والصراع الفلسطيني الإسرائيلي. أستاذ مساعد في قسم التاريخ في الجامعة الإسلامية بغزة، شغل سابقاً منصب رئيس قسم التاريخ والآثار، ورئيس مركز التاريخ الشفوي في الجامعة الإسلامية، نشر العديد من الأبحاث في التاريخ الفلسطيني والإسرائيلي. نشر عشرات المقالات التحليلية في الشأنين الفلسطيني والإسرائيلي. شغل عضوية مجالس إدارة عدد من المؤسسات غير الحكومية.

جابـر سليمـان: باحث مستقل في دراسات اللاجئين والهجرة القسرية. مستشار سياسي في شبكة السياسات الفلسطينية / الشبكة. يعمل منذ يناير 2011 كمستشار أول ومنسق لمنتدى الحوار اللبناني الفلسطيني في مشروع بناء التوافق، والسلم الأهلي في لبنان. كتب العديد من الدراسات باللغتين الإنجليزية والعربية حول اللاجئين الفلسطينيين، وساهم في العديد من المشاريع البحثية التي ترعاها عدد من الجامعات ومراكز البحوث وهيئات الأمم المتحدة (الأونروا واليونيسيف وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي). أحدث منشوراته: «الفلسطينيون، أرض بلا وعد: حالة انعدام الجنسية الفلسطينية» في أطلس عديمي الجنسية ، مؤسسة روزا لوكسمبورغ (أكتوبر 2020).

حمـدي حسـين: باحث في السياسات العامة، حاصل على درجة الماجستير في السياسات العامة من معهد الدوحة للدراسات العليا، ودرجة الماجستير في الدراسات الدولية- تركيز الهجرة القسرية واللاجئين، ودرجة البكالوريوس في علم الاجتماع والإنسان من جامعة بيرزيت- فلسطين. شغل عدداً من المناصب الإدارية والبحثية في فلسطين وقطر منذ عام 2008 منها: وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (الأونروا) وشركات في القطاع الخاص، عمل في مجال حقوق الإنسان مع مؤسسات حقوقية، نشط في مبادرات وحملات مجتمعية توعوية ميدانية متنوعة مع مؤسسات غير حكومية ومنظمات دولية في المناطق

المهمشة، وشارك في مشاريع بحثية وله عدد من الأبحاث المنشورة ومشاركات في مؤتمرات علمية داخل وخارج فلسطين.

عونـــي فـــارس: باحث في تاريخ فلسطين المعاصر حاصل على درجة الماجستير في الدراسات العربية المعاصرة من جامعة بيرزيت، مهتم بسير وتراجم قادة وكوادر الحركة الوطنية، يعمل ضمن فريق الإعداد والتحرير في مشروع سلسلة النخبة الفلسطينية في مركز رؤية للتنمية السياسية. صدر له عدد من الكتب، منها العمل النقابي في الضفة الغربية الرضى والتأثير (مشترك، 2021)، اللاجئون الفلسطينيون في الضفة الغربية ديمومة الحياة وإصرار على العودة (مشترك، 2013)، سنوات الجمر والتحدي، ذكريات المناضل عباس محمد حامد (2012)، كما نشر عشرين دراسة وبحثا في مجلات متخصصة مثل مجلة الدراسات الفلسطينية، وحوليات القدس، وشؤون فلسطينية، وشارك في عدد من المؤتمرات الأكاديمية في فلسطين وفي الخارج.

إياد أبو زنيـط: رئيس قسم العلاقات الدولية والدبلوماسية_ جامعة الاستقلال. باحث في العلوم السياسية، حاصل على درجة البكالوريوس في الإدارة والاقتصاد، والماجستير في التنمية السياسة والدكتوراه في العلوم السياسية، مهتم بالدراسات الإسرائيلية، عمل محاضراً في عدد من الجامعات الفلسطينية، وباحثاً في عددٍ من المراكز البحثية الفلسطينية والإقليمية، ومدرباً في مجال التخطيط الاستراتيجي وتحليل السياسات، له العديد من المؤلفات والأبحاث والتقارير المنشورة، والشراكات البحثية، وأحد مؤسسي برنامج ماجستير الدراسات الفلسطينية.

خليـــل شـــاهين: باحث سياسي. عضو مجلس الأمناء ومدير البرامج في المركز الفلسطيني لأبحاث السياسات والدراسات الإستراتيجية - مسارات. عمل صحافيًّا ومحررًا وباحثًا منذ العام 1981 في العديد من وسائل الإعلام والمؤسسات البحثية في لبنان وسوريا وقبرص والأردن وفلسطين، وهو محلل سياسي مختص في الشؤون الفلسطينية. نشر له عدد كبير من المقالات السياسية والدراسات وأوراق العمل، إلى جانب الأبحاث الإعلامية والتقارير في مجالات رصد التغطية الإعلامية والانتخابات لصالح مؤسسات محلية ومنظمات دولية.

رشـــاد تـــوام: أكاديمي فلسطيني، يحمل درجتي الدكتوراه في القانون العام، والماجستير في الدراسات الدولية. مستشار قانوني، باحث وأستاذ جامعي، درّس في جامعات بيرزيت والنجاح والقدس والخليل والاستقلال. وعمل سابقا مستشارا لوزير العدل ومستشارا قانونيا للمعهد القضائي الفلسطيني. كما تولى منسقا لعمادة البحث العلمي في جامعة الاستقلال. وتولى في جامعة بيرزيت باحثا في معهدي الحقوق ومواطن للديموقراطية وحقوق الإنسان، ومنسقا لوحدتي القانون الدستوري والبحث العلمي والنشر في كلية الحقوق والإدارة العامة، ووحدة النشر الجامعي بالجامعة ومديرا للتحرير. كما عمل مستشارا وباحثا ومدربا مع عدد من مؤسسات المجتمع المدني. له عدد من الكتب والدراسات المنشورة، يدور بعضها حول الشؤون القانونية والدبلوماسية لمنظمة التحرير الفلسطينية.

يقدّم هذا الكتاب مجموعة من الأوراق، بعناوينَ مختلفةٍ، لدراسة التحوّلات في الفاعلين والهياكل، كآلية لفهم التحوّلات في المجتمع الفلسطينيّ. ليكون السلسلة الأولى من سلسلة إصدارات أخرى تسعى لفهم التحوّلات في مكوّنات اجتماعيّة أخرى. ورغم المنهجيّات والفرضيّات المتنوّعة التي اعتمدها الكُتّاب، إلا أنّ هذه الأوراق مثّلت جهدًا علميًا جادًا، فقد استندت إلى مصادرَ أساسيةٍ متنوعةٍ، ونوقشت منذ تولّد فكرة كلّ ورقة، مرورًا بنقاش جمعيٍّ وجادٍ ونقديٍّ من قبل المشاركين في المؤتمر، الذين مثّلت أوراقهم ومساهماتهم بنود الكتاب ومحاور نقاشه، بعد تطويرها وتجويدها، ليُصدرَ الكتاب وفصوله على هذا النحو؛ سعيًا لتقديم مساهمة نوعيّة في الحقل السياسيّ والثقافيّ والأكاديميّ الفلسطينيّ، وفتح المجال للاستطراد والنقاش في عناوينه.

VISION FOR POLITICAL DEVELOPMENT
الشرق للأبحاث الاستراتيجية AL SHARQ Strategic Research